

جرائم  
إساءة استعمال السلطة الاقتصادية

د. مصطفى منير



اهداءات ١٩٩٨

مؤسسة الأصرام للنشر والتوزيع

القاهرة

# جرائم إساءة استعمال السلطة الاقتصادية

- الاحتمال *Possibility*
- الرفع التفسيري للأسعار
- المضاربة
- إساءة استخدام المركز الاحتكاري في السوق

د. مصطفى منير



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٢





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ »  
« وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ »

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ



## إهداء

---

الى زوجتى ، وابنتى وابنى ، والى كل فرد من أبناء شعبنا  
العريق .. لا زال يعضى بالنواجذ على مبادئ العدالة والشرف التى  
نبئت على ضفاف نيلنا العظيم .. ولا زالت تضرب بجلورها راسخة  
فى هذه الأرض الطيبة .

الى كل فرد لا زال يلود فى موقعه عن هذه المعانى .. مترسما  
فقط صالح هذه الأمة ورفاهية هذا الشعب .. دونما انتظار لمقابل  
سوى رضا ضمير ووجدان هذا البلد المكافح الصابر .

الى مصر .. قد أتجاوز .. واهدى هذا البحث العلمى .



## تقديم

---

- موضوع البحث
- أهمية البحث
- خطة البحث



- ١ - موضوع البحث -
- ٢ - أهمية البحث -
- ٣ - خطة البحث -

## ١ - موضوع البحث :

كانت وما زالت اساءة استعمال السلطة موضع مواجهة وملاحقة من المجتمع الانساني في شتى الصور وفي مختلف النظم وان ظلت أغلب الجهود لأمد طويل مركزة في الحد من أوجه اساءة استعمال السلطة العامة  
**Fouvoir public public power**  
 سواء في شكلها التنفيذي أو التشريعي أو القضائي ، وفي مجالاتها السياسية أو الإدارية .  
 وانعكس هذا الاهتمام بصورة أو بأخرى على القانون وفروعه المختلفة ، التي نهضت لوضع الضوابط الكفيلة بفصل السلطات منعاً لتجاوزاتها  
 ( القانون الدستوري ) أو للمقاب على أوجه الاساءات التي تهدد المجتمع بأخطار أو تلحق به أضراراً جسيمة ( القانون الإداري والجائني ) .

وفي عصرنا الراهن : بدا أن سوء الإستعمال ليس رهينا لممارسة السلطة الجامة فقط ، ولكنه أصبح واضحا أيضا في أوجه سوء إستعمال

السلطات الخاصة التي يحوزها الأفراد والجماعات في المجالات التي لا تهيمن الدولة عليها أو تكفي بتنظيمها كما يتبدى ذلك في أنشطة النقابات والمؤسسات الصحفية والإعلانية . غير أن أهم أشكال الإساءة التي دعت للاهتمام تلك المرتبطة بسلطة رجال الأعمال والشركات والمؤسسات التجارية والاقتصادية أو ما يطلق عليه السلطة الاقتصادية *Pouvoir economique (economic power)* حيث يلاحظ ذلك في الممارسات المنطوية على الاحتكار ، وتقييد التجارة ، والتلاعب بقانون العرض والطلب ، والرفع التمسقي للأسعار *Price excessive* والغش في المعاملات التجارية المرتبطة بإنتاج وتداول السلع والعقائير الخطرة أو غير المأمونة ، وتلويث البيئة ، وانتهاك النظم الضريبية والجمركية باستخدام أساليب متطورة في العلاقات التجارية عبر الحدودية *Transnational Manipulation of Transfer Prices* فيما بين فروع المنشآت الأجنبية في البلد المضيف *Host country* والشركة الأم في بلد المنشأ *Mother Company* أو فيما بين الشركات الوطنية ونظيراتها الأجنبية .

وقد يبدو مثيرا للجدل أن توصف قدرة *Capacity* المنشآت والكيانات الاقتصادية الخاصة التي تحوزها في سياق مباشرة أنشطتها الاقتصادية بأنها سلطة *Power* ، وقد يبدو أكثر مدعاة للجدل أن توصف بعض مخالفتها بأنها إساءة *(Abuse — Misuse)* وهو الأمر الذي أشير إليه في مؤتمر الأمم المتحدة السادس لمنع الجريمة ، والذي عني بدراسة موضوع إساءة استعمال السلطة — سواء في شقها العام أو الخاص ( السلطة الاقتصادية — والمعنون :

**“Crime and abuse of power : Offences and offenders beyond the reach of the Law.**

إلا أنه قد يخفف من حدة الجدل ما هو معروف من أن فكرة الحق هي أساس استخدام السلطة سواء في شقها العام ( الحقوق الشخصية العامة ) أو في شقها الخاص ( الحقوق الشخصية الخاصة ) . وأن فكرة إساءة استعمال السلطة في القانون العام تقابلها فكرة التعسف في استعمال الحق في القانون الخاص : واللذان تعدان فرعين لشجرة واحدة كما يقول الفقيه « جوسران » *Josserand* .

وإذا كان القانون الجنائي ، قد عنى في شقيه الموضوعي والإجرائي ، بأوجه إساءة السلطة العامة بتجريم بعض ممارساتها ( انتهاك حرمة الحياة الخاصة — الرشوة — استغلال النفوذ ..... ) ، وبإفراق تدابير



اجرائية وعقابية خاصة ، تضمن فاعلية وانفاذ نصوصه . فان موضوع هذا البحث يتمثل في لقاء الضوء على موقف القانون الجنائي من أوجه اساءة استعمال السلطة الخاصة ( الاقتصادية ) وما تنطوي عليه من جرائم ، في اطار ما تمسكه هذه الفكرة من تطوير لقواعد ومبادئ القانون الجنائي في جوانب التجريم والمسئولية الجنائية والاجراءات والعقاب .

## ٢ - أهمية البحث :

ان أهمية البحث تعزى بصفة أساسية الى زوايتين ، أولاها : ان التلاحق والترابط والتطور الذي اتسمت به الأنشطة الاقتصادية على المستوى العالمي والوطني والذي كان له اثره الايجابي المساعد على تحديث وتطوير البنية الانتاجية ، والتسويقية والافادة من الابتكارات الحديثة ووسائل نقل التكنولوجيا افرز في جوانبه السلبية أنماطا جديدة من الجريمة ، وساعد على انتقالها عبر الحدود والأقطار ، وأسهم في تزايد فرص الارتكاب في مامن من الملاحقة ، ومن بينها ذلك النمط المنطوي على اساءة استخدام السلطة الاقتصادية .

وثانيتها : أن فكرة الجريمة الاقتصادية وقانون العقوبات الاقتصادي التي ظلت الى منتصف هذا القرن ، هي وسيلة وأداة السياسة الجنائية في مواجهة الانتهاكات التي تنشأ في محيط الحياة الاقتصادية ، قد غدت قاصرة عن الوفاء بمتطلبات السياسة الاقتصادية التي تنتهجها أغلب بلدان العالم المتقدم والنامي على السواء والتي تبني مبدأ الحرية الاقتصادية **Free Market** .

فقد كانت السياسة الاقتصادية في النصف الأول للقرن العشرين ، اiban الحربين العالميتين تنجه في أغلب البلدان الى السيطرة على الأنشطة الاقتصادية والمالية دعما لمواقفها السياسية والعسكرية في هذه الفترة المصيبة . وانعكس ذلك على السياسة الجنائية التي تميزت بالاتجاه نحو مزيد من التجريم المادي للمخالفات الاقتصادية ، وازدهرت في احضانها فكرة الجريمة الاقتصادية وقانون العقوبات الاقتصادي .

أما بعد انتهاء هذه الفترة فقد تخلت معظم الأقطار ( فيما عدا بلدان الكتلة الشرقية ) عن هذه السياسة ، وخففت من احكام قبضتها على العمليات الاقتصادية ، ومن القيود التي كانت تفرض على الانتاج والنقل والتوزيع . ونتج عن ذلك ازدهار النشاط الاقتصادي والاتجاه لمزيد من التركيز في رأس المال ، الذي بدأ في انتشار نمط الشركة المساهمة في النطاق الوطني ، والشركة متعددة الجنسية **Multinational corporation**

في النطاق عبر الوطني كأهم لبنات العمل الاقتصادي . بينما توارى الى الظل دور النشاط الفردي المحدود .

وقد عكست الهيكلية الجنائية بدورها هذه التوجهات الاقتصادية التي تقوم على الحرية ، وتنمية روح المبادرة لدى الأفراد والجماعات ، ودفعهم للتنافس والابتكار ، فاضحي هدف التجريم لا يقوم على فرض القيود في صفائر وكبائر النشاط الاقتصادي ، بقدر ما يتوجه للمضاط على قوانين الحرية الاقتصادية الأساسية من التلاعب بها ، أو ما يسمى بإدارة قواعد اللعبة . وتطبيقا لذلك ، فإن الوسيلة المثلى لخفض الأسعار على سبيل المثال لا تنأى بفرض قوانين للتسعير الجبرى بقدر ما تنأى بإطلاق قانون العرض والطلب وحرية المنافسة شريطة حمايته من التأثيرات المقتعلة . كما انتقل التجريم من التركيز المبالغ فيه على الموضوع المسادى للجبرية - والذي أدى لخلق العديد من الجرائم الصغيرة والثافهة ، والتي تساوى في ساحتها الفرد العادى الذى يرتكب المخالفة الاقتصادية عرضا ، مع الشركة أو المنشأة التي تحترف النشاط للاقتصادى - الى محور آخر يتناسب والسياسات الحديثة الرامية الى عدم التجريم **Decriminalization** بحيث أضحت بصوص التجريم موجهة بصفة مباشرة للأفراد والكيانات الاقتصادية القادرة والمؤثرة على تفاعل قوى السوق **Market-power** الخاص ، والتي تحوز من السلطة الاقتصادية ما يمكنها من انشاء الاحتكارات أو التلاعب بقانون العرض والطلب ، أو تقييد حرية المنافسة ، وبوجه عام كافة الممارسات المنطوية على اساءة استعمال السلطة الاقتصادية .

وتعصد الولايات المتحدة الأمريكية أولى الدول التي اهتمت بهذه الظاهرة ، نظرا لما تميز به النظام الاقتصادي الأمريكى من حرية كاملة ومعدلات عالية من النمو والتركز منذ زمن مبكر ، الأمر الذى أدى لظهور شركات ومؤسسات اقتصادية قوية فى نهاية القرن الماضى ومطلع هذا القرن وتواكب مع هذه الظاهرة اتجاء هذه الشركات لانشاء الكارتلات الرامية الى رفع الأسعار وتقييد الانتاج ، فصدرت مجموعة من التشريعات الرامية الى مناهضة الاحتكارات وحماية حرية المنافسة عرفت باسم تشريعات أنتي - ترست **Anti-Trust** . فكان لها أثرها الفعال فى نمو وانتعاش النشاط الاقتصادي الأمر الذى عاد بالخير على الدولة والمنشآت الاقتصادية والمستهلك من حيث زيادة حجم المنتج وتحسين جودته وخفض الأسعار . وفيما بعد الحرب العالمية الثانية أصدرت اليابان وبلدان أوروبا الغربية وبعض بلدان أمريكا اللاتينية تشريعات مماثلة على نجراد قانون أنتي - ترست الأمريكى .

وقد انتهت بلافا في عظمى السبعينات والثمانينات سياسة اقتصادية وشديدة ، عرفت بسياسة الانفتاح الاقتصادي (L'ouverture économique) تقوم على الحرية الاقتصادية في عديد من المجالات ، وإتاحة الفرصة للأفراد وكيانات القطاع الاقتصادي الخاص في المساهمة بدور فعال في النشاط الاقتصادي . ولكي تؤثر هذه السياسة أقصى الثمار المرجوة فلا بد أن تتساند وتتوازي معها السياسة التشريعية .

ويلاحظ في هذا المجال أن السياسة الجنائية كأحد فروع السياسة التشريعية لم يكن تطورها بالقدر الملائم للسياسة الاقتصادية إذ هي بطبيعتها أبطأ في تكيفها مع سرعة التغير في الأمور الاقتصادية من الأولى . فلا زالت بعض أوجه التجريم المرتبطة بسياسة هيمنة الدولة الاقتصادية تشكل معوقا هاما ولا زالت الجرائم الاقتصادية التقليدية و الجرائم التوينية - الجمركية - النقدية ) ، تشمل جوهر قانون العقوبات الاقتصادي .

وفي ضوء هذه الملاحظة تجيء أهمية البحث ، من حيث هو « معاملة » لتتبع التطور في السياسة الجنائية وما أفرزته من جرائم مستحدثة في التشريع المصري ، تتناسب ومناخ حرية السوق ، والتي يجيء تهديدها الأساسي من الجرائم المنطوية على إساءة استعمال السلطة الاقتصادية لا من الجريمة الاقتصادية التقليدية . ومن ناحية ثانية فإن أهمية البحث تبدو من حيث هو « معاملة » لتلمس بعض المواطن التي تبدو فيها مناسبات إساءة استعمال السلطة الاقتصادية خارج طائلة التجريم ، أو يكون التجريم فيها قاصرا عن الوفاء بالردع على نحو فعال . وذلك من واقع دراسة مقارنة بالتفريعات في بلدان السوق الحر ، والتي حققت تقدما اقتصاديا كبيرا ، بفضل ترابط كلا السياستين الجنائية والاقتصادية .

### ٣ - خطة البحث :

إن خطة أي بحث تصد انعكاسا للهدف المبني من الدراسة وثمة هدفان للبحث أولهما نظري وثانيهما عملي أو تطبيقي . والهدف النظري للبحث Theoretical aspect يهدف ابتداء الى إجلال غموض فكرة إساءة استعمال السلطة الاقتصادية كأحد أوجه السلطات الخاصة في المجتمع وتحديد مفهومها ونطاقها كمقابل لفكرة إساءة استعمال السلطة العامة ، مع تحليل وتفسير أسبابها ، وتنبؤ الجرائم التي تنطوي عليها بتصنيف الزائفة التي تربط بينها وتمييزها عن أوجه السلوك الإجرامي المشابهة

كالجريمة الاقتصادية وجريمة الأعمال Crime d'affaire والجريمة المنظمة Crime organize .

أما البعد العمل أو التطبيقى للبحث Empirical asyct فيرمى الى تتبع أثر هذه الفكرة على التشريع الجنائى المصرى والمقارن من الزاويتين الموضوعية والاجرائية ، وما يمكن أن تؤدى اليه من تطوير فى الشق الموضوعى سواء باضافة قائمة جديدة من الجرائم والعقوبات أو باستحداث أشكال جديدة من المسؤولية الجنائية وأنماط التجريم . ومن ناحية ثانية فسيجرى تتبع الاجراءات الجنائية فى مراحل الدعوى المختلفة ، وتقدير مدى فاعليتها وملاءمتها لهذا النمط من الجريمة فى ضوء ما جرى استحداثه فى التشريع المقارن من أحكام تحد من افلات المتحصنين بالسلطة الاقتصادية Invested with economic power من يد العدالة .

وللتوفيق بين هذين الاعتبارين الأساسيين فستسير دراسة الموضوع وفق خطة مقتضاها البدء بباب تمهيدى ، تعرض فى فصله الأول لمعومات ظاهرة اساءة استعمال السلطة الاقتصادية وفى فصله الثانى للأبعاد الاجتماعية والقانونية لفهوم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية . وفى فصله الثالث لتفسير الظاهرة الاجرامية لاساءة استعمال السلطة الاقتصادية .

أما صلب البحث الذى يضم أربعة أبواب ، فنحنى فيه بدراسة انعكاس هذه الظاهرة على التشريع الجنائى المصرى والمقارن ، مع إيلاء الاهتمام لأبرز الجرائم المنطوية على اساءة استعمال السلطة الاقتصادية ، ونمط المعالجة الجنائية لها فى جوانب التجريم والمسؤولية الجنائية والعقوبة والاجراءات .

ومن الواضح ان البحث فى الباب التمهيدي ، يندرج تحت مفهوم الدراسة فى علوم جنائية متباينة كفلسفة القانون الجنائى وعلمى السياسة الجنائية والاجرام ، ولذا فقد آثرنا تخصيص باب مستقل لها ، يفيد فى الاثام بأبعاض بمدى هذه الفكرة فى العلوم الجنائية مع تخصيص الدراسة فى صلب البحث لتناول الفكرة فى اطار القانون الجنائى على وجه خاص .

وعلى ذلك فسوف تجرى خطة البحث على النحو التالي :

**باب تمهيلي :** مفهوم وأبعاد ظاهرة إساءة استعمال السلطة الاقتصادية .

**الباب الأول :** تجريم إساءة استعمال السلطة الاقتصادية .

**الباب الثاني :** المسؤولية الجنائية عن جرائم إساءة استعمال السلطة الاقتصادية .

**الباب الثالث :** الإجراءات الجنائية .

**الباب الرابع :** العقوبة .



## الباب التمهيدي

مفهوم وإبعاد ظاهرة اساءة استعمال السلطة الاقتصادية

الفصل الأول : ظاهرة اساءة استعمال السلطة الاقتصادية

الفصل الثاني : الأبعاد الاجتماعية والقانونية لمفهوم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية

الفصل الثالث : تفسير السلوك الاجرامي لاساءة استعمال السلطة الاقتصادية •





## الفصل الأول

### ظاهرة اساءة استعمال السلطة الاقتصادية

(L'abus de pouvoir économique)

- 
- ٤ - اللامع التاريخية لاساءة استعمال السلطة .
  - ٥ - اللامع المعاصرة لاساءة استعمال السلطة .
  - ٦ - آفاق جديدة ( اساءة استعمال السلطة الاقتصادية ) .

#### ٤ - اللامع التاريخية لاساءة استعمال السلطة :

كانت ولا زالت اساءة استعمال السلطة بوجه عام موضعاً للاهتمام بالتحليل والبحث في عدد من فروع المعرفة الإنسانية وبصفة خاصة العلوم الاجتماعية والقانونية . ويمكن أن يميز ذلك لفكرة محورية ، تدور حول العلاقة الجدلية بين السلطة واساءتها . فقد تولدت من الخبرات التي اكتسبتها المجتمعات البشرية منذ فجر التاريخ قناعة بأن السلطة كحقيقة اجتماعية وعلاقة قانونية تعد أداة حتمية ، ولا غنى عنها لخلق مجتمع منظم

يجد الأفراد في رحابه الأمن والحماية (١) ويتوسل بها التنظيم الاجتماعي لتحقيق غاياته في الرقي والتقدم (٢) . ومن زاوية أخرى فقد بدا واضحا أن اطلاق العنان لحائزى السلطة دونما قيد أو ضابط ، يقود لاساءة استخدامها ، ويؤدى تبعا لذلك للانحراف بها عن الغايات الاجتماعية العامة التى يؤمل منها ادراكها . فالانسان الذى جبل على النهم الى السلطة Lust of power ومتزق شوقا لاكتساب المزيد منها حسب مقولة مونتسكيو ، لتحقيق رغباته وطموحاته اللانهائية .

“Man always hungry for power, and more power, who desires nothing for he has all he needs. (٣) .

غالباً ما يقود السلطة الى حيث تفتقد فضيلة التوسط والاعتدال virtue of moderation (٤) . وقد حفلت الدراسات والأعمال الأدبية لعديد من حملوا مشاعل الفكر وروايات التنوير يتناول أبعاد متباينة لاساءة استعمال السلطة ، وبينما كانت ديناميكية الاستبداد والظلم موضوعا هاما لكتابات توماس مور في اليوتوبيا Utopia أفصح فولتير في « رسائله » عن خطورة تعسف السلطة القضائية آنئذ (٥) .

(١) على هيكال : الآلهة ببلاد الرافدين ، يمكن أن نلصق ذلك الإدراك العميق للمجتمع البشرى منذ فجر التاريخ بأهمية فكرة السلطة ، فنطالع القصة الاسطورية للارلين « انو » و « انليل » حيث يرمز أولهما لاله السماء المنظم للكون بالترواعد التى يسنها ، بينما يعبر « انليل » للعاصفة التى تقوى القسر وتهمد بالانتقام الالهى كل من يخل بالنظام .

انظر : دنيس لويد Dennis Lloyd فكرة القانون The idea of law  
مغرب ، ترجمة الأستاذ/ سليم الصويص ، مطبوعات المجلس الوطنى للثقافة ، الكويت ، ١٩٨١ ، ص ٣٣ - ٣٤ .

(٢) د - ضيمة الجرف ، مبدأ الشرعية وضوابط خضوع الدولة للقانون ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ص ٣٧ .

وراجع :

- Dennis H. Wrong, Power : Its forms, Bases and uses, Basil Black Well, Oxford, 1974, Introduction.
- Robert Bierstedt, Power and progres:s Essays on sociological theory, Mc-Graw-Hill, 1974, pp. 12 ff.
- Reynald attenbof, crime and abuse of power : offense and offenders beyond the reach of the Law, general report of the international association of penal Law, Bellagio-Colloquim, April, 1980, p. 5.

(٣) — Montesquieu, Consideration on the cause of the gardeur of the Romans and Their decline, Chap. IX.

مشاف اليه فى المرجع السابق ، ص ٥ . الهامش .

(٤) المرجع السابق ، نفس الموضع .

(٥) دنيس لويد ، المرجع السابق ، نفس الموضع .

## ٥ - الملامح المعاصرة لاساءة استعمال السلطة :

وفي عصرنا الراهن ، الذى اتسعت فيه مساحة الحرية المكفولة للشعوب وانتشرت فيه مبادئ الديمقراطية الى حد بعيد ، بدا ان ممكن الخطر الاول لا يتبع فقط من اساءة استخدام السلطة العامة *Public power* ( التشريرية - التنفيذية - القضائية ) ، كما كان الأمر فى الماضى ، وانما يمكن أيضا فى اساءة استخدام السلطات الخاصة *Private powers* للأفراد والجماعات فى سياق أنشطتهم الاجتماعية والاقتصادية . وإذا كانت المفاهيم التقليدية ، تربط بين السلطة وبين القدرة على القسر والإرغام *Coercion* (٦) وهو الأمر الذى تحتكره الدولة فقط بسلطانها السيادية . فان الاتجاهات الحديثة لفهم فكرة السلطة لا ترى فى عنصر القهر والإرغام عنصرا جوهريا لتوافرها ، ومن وجهة النظر هذه فان السلطة تعنى مجرد القدرة على إحداث آثار مقصودة ومتنبأ بها على الآخرين . *The capacity to produce intended and foreseen effects on others.* (٧) وهو الأمر الذى يعنى أن ممارسة السلطة والتأثير ، يمكن أن يشارك فيه أفراد وجماعات وقوى اجتماعية لا تحوز السلطة بالمعنى الرسمى *Formal* أو القانونى *Legitimate*

ومن وجهة النظر هذه ، فانه يمكن ملاحظة أن سلطة « البابا » فى أوروبا إبان المصهور الوسطى ، وهى سلطة غير رسمية مستمدة من الاعتبارات الدينية ، كانت تفوق فى بعض الأحيان سلطة الملوك والقيصرية ، وفى وقت ما كان أقرار الكنيسة ضرورى لشرعية اكتساب الدول الفائزة للأراضي الجديدة ( أمريكا ) (٨) وفى زمننا المعاصر يمكن ملاحظة جوانب أخرى عديدة لأشكال السلطة غير الرسمية أو الخاصة ، كما يتمثل فى المؤسسات الصحفية والإعلانية والإذاعية (٩) ، وفى التجمعات الخاصة

---

(٦) من أبرز دوافع هذا الاتجاه فى توصيف السلطة « ماكس فيبر *Max Weber* ويرى فيبر أن السلطة هى أحد أشكال القوة فى المجتمع ولكنها تتميز بأن الحاكم يمارسها باعتبارها حقا مشروعا له ، كما يعتقد الأفراد والجماعات أن من واجبهم طاعته والامتثال لأوامره »

انظر :

*Max Weber, economy and society, edited by : Gunther. Roth and Claus Witch, Bedminster Press, 1968, vol. 2, p. 926.*

*Dennis H. Wrong, Op. cit., p. 21.* (٧)

(٨) د - محمد حافظ غانم ، مباحث القانون الدولى العام ص ٢١٢ وما بعدها .

(٩) *Robert K. Morton, Social theory and Social Structure, The free Press, 1957, pp. 142, F.F.*

بالتقابات والجمعيات غير أن أهم أنماط السلطة الخاصة التي أفرزتها المبطيات الجديدة للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية هو نمط السلطة الاقتصادية ، متخلة في القدرة على ممارسة التأثير التي اكتسبها رجال الأعمال والشركات والمؤسسات الاقتصادية الخاصة (١٠) .

وقد يبدو صائبا النظر للسلطات التي تنجم عن استخدام السلطة الخاصة بشكل متعسف Abusive على أنها لا تقل خطورة وأضرارا من تلك التي تنطوي عليها إساءة استخدام السلطة العامة . مثال ذلك الحملات الدعائية والاعلانية الزائفة أو المفروضة التي تصدر عن الوسائل الاعلامية ، وإساءة التقابات لاستخدام حق الاضراب . والاتفاقات التي تنشأ بين رجال الأعمال أو الشركات الاقتصادية الرامية الى الاحتكار وإسلاخ بالسوق .

## ٦ - إساءة استعمال السلطة الاقتصادية ( أخطأ جديدة للإساءة ) :

في النظام الاقتصادي الذي يقوم على الحرية الاقتصادية وفي النظام الموجه الذي يتبع هذه الحرية في بعض القطاعات تقوم أنماط التجميع الاقتصادي الخاص ( الشركات والمؤسسات الاقتصادية ) بإداء الوظيفة الاقتصادية وقيادة عمليات التنمية ويؤدي هذا التنسيق والتجميع في معظم الأحيان الى زيادة فرص وكفاءة أداء هذه الوظيفة على نحو فعال ، وبصفة خاصة زيادة فرص تركيز رأس المال Capital-Concentration للوفاء بصليبات الإنتاج النمطي والكبير Mass — production وخفض تكلفة الإنتاج ، واستيعاب التكنولوجيا المتقدمة وتطوير عمليات التسويق Marketing والاتصال والنقل والتجارة . وفي معظم الأحيان تؤدي هذه الوظائف على نحو مرض ، ويقسوم تسفاحل قوى السوق

---

(١٠) ويمكن تقسيم نمو وتزايد دور السلطة الاقتصادية بتطور دور الصفوة elites الاقتصادية وتراجع دور الصفوة العسكرية نتيجة للتغيرات التي طرأتها الثورات الصناعية والتكنولوجية ونظام المعلومات والاتصال والتجارة المعاصرة . ووفقا للفرض الذي صاغه روبرت ليند Robert S. Lynd والمعروف بالنقد في القوة Scarcity of power فإنه لا يوجد في المجتمع غير قدر محدود من القوة متاح للاستخدام ، لذا ضاعفت إحدى الجماعات في المجتمع امتيازاتها وقوتها ، فسوف يؤثر ذلك تأثيرا مباشرا على قوة جماعة أو جماعات أخرى والمكسب صحيح ، وإذا فقدت جماعة ما سلطتها أو قوتها فإنه من المتوقع أن جماعة أخرى سوف تحتكر السلطة المقنونة . وقد أشار بارسونز Talcott parsons أيضا لهذا الفرض ، والى أنه يمكن تطبيقه في مجال علاقات القوة على المستوى الدولي انظر : د . محمد عاطف غيث وآخرين ، دائرة صانعو العلوم الاجتماعية . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ ، ص ٣٤٣ .

Market — power (١١) بضبط Control طبيعي يحد ما قد ينشأ من انتهاكات في سياق مياومة الأنشطة الاقتصادية ، في إطار قانون العرض والطلب الذي يفترض أن المنافسة الحرة Free competition فيما بين عناصر السوق (١٢) تقود حتما لانتاج أكثر جودة وسعر أقل ، وتضعف للابتكار والخلق في ظل ما توفره هذه العلاقات من حرية ، وما تنميه من دافعية لتفجير طاقات الإنسان الكامنة .

ولكن الذي يحدث في الواقع أنه أحيانا ما تسء عناصر السوق باستغلال القدرات والمكنات المتاحة لها على نحو يجافي مقتضيات مياومة الوظيفة الاقتصادية ، ولا يوازن بين تحقيق الصالح الخاص والعام أو بين الصالح الفردي والاجتماعي . وعلى سبيل المثال فإن تعظيم الربحية Profit maximization كهدف اقتصادي مشروع ، يمكن أن يتحقق باستغلال وسائل مشروعة كتحسين وتطوير المنتجات والدعاية الجيدة ، ولكنه قد يتحقق أيضا من خلال الاتفاقات غير المشروعة لربط الأسعار ، أو بإنتاج السلع والمقايير الخطرة دون مراعاة لقيود التصنيع ومواصفاته ويتحقق أيضا بخفض تكاليف ضمانات الأمن الصناعي التي قد تحقيق الأذى بالعاملين ، أو قد تؤدي الى تلوث البيئة (١٣) .

والتنافس Competition كمفهوم اقتصادي ، هو هدف مشروع أيضا في حد ذاته ، ولكنه كما يباوس من خلال السعي لاكتساب أسواق جديدة ، أو بالاتفاق على الاختراعات والابتكارات الحديثة ، فإنه يمكن أن

---

(١١) الى الفكر الاقتصادي Marshall يمزى ظهور هذا المصطلح في علم الاقتصاد ، والذي أوضح أن قيم السلع وأثمانها لا يحدده الطلب بمفرده وإنما يحدده تفاعل قوى العرض والطلب كما يشترك هذا المص في قطع الورقة وليس لى جانب تأثير في هذا الفصل أكثر من الجانب الآخر .

انظر : د . عبد الحمم راضي ، مبادئ الاقتصاد ، الطبعة العربية الحديثة ، ١٩٨٣  
ص ٢٧٩ وما بعدها .

(١٢) السوق Market مفهوم أو مصطلح ، يعبر عن مجموعة الأعمال والتصرفات المنظمة Organized Process من المشترين والبائعين بهدف تبادل السلع والخدمات في مقابل نقدي معين .  
انظر

Douglas F. Greer, "Business, Government and Society", MacMillan Publishing Co., 1983, pp. 4-5.

وراجع تعريفات أخرى  
Talcott Parsons and Neil Smelser, Economy and Society, The Free Press, 1968, pp. 102.

(١٣) انظر : تقريراً للأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة السادس لمنع الجريمة ، حول موضوع الجريمة وسوء استعمال السلطة : جرائم ومجرمون خارج طائلة القانون .

يجرى بوسائل غير مشروعة ، كالتواطؤ بين مجموعة من المنافسين ، لتدمير منافسين جدد ، أو منع دخولهم الأسواق ، بالتلاعب بالأسعار وخفض أسعار المنتج لحدود غير اقتصادية **Under Pricing (Dumping)** وغير مبررة (١٤) . الأمر الذى يؤدى لمرقلة مبدأ الحرية الاقتصادية بما يفترضه من إتاحة فرصة دخول السوق **Free entry** للجميع ، كما يتسبب فى إعاقة الوصول لمستوى المنافسة الكاملة **Full competition** الذى يعد هدفا أساسيا يرمى نظام الحرية الاقتصادية للوصول إليه تحقيقا لخير المنتج والمستهلك والمجتمع بأسره .

وقانون العرض والطلب ، الذى يعد حجر الزاوية فى الاقتصاد الحر والموجه - فى الجوانب التى يترك فيها الحرية للأنشطة الاقتصادية الخاصة - والذى يفترض أن الثمن يتحدد عند النقطة التى يلتقى فيها جانب العرض **L'offre** والطلب **La Demande** قد يعرض أحيانا للانتهاك من جانب المنتجين أو الموزعين بالتدخل الإرادى فى حجم المعروض ، لتقييده بوسائل غير مشروعة كإخفاء السلع **Hoarding** أو احتكار أحد عناصر الانتاج فيرتفع الثمن نتيجة للتأثير غير المشروع فى أوضاع العرض وتتحقق معدلات أعلى من الربحية للموزعين والمنتجين ولكنها تتعارض مع الصالح العام الاقتصادى والاجتماعى ، حيث تؤدى لتقييد حجم الانتاج وتحد من توزيع واستهلاك السلع والخدمات وتعوق الأهداف الاجتماعية فى الوصول الى مرحلة الرخاء والرفاهية **Social Welfare** (١٥) .

وقد كانت هذه الأنماط من إساءة استخدام السلطة فى محيط الحياة الاقتصادية ، تمثل هامشا محدودا من أوجه السلوك المناهض للسياسات الاجتماعية والاقتصادية الى ما قبل منتصف هذا القرن . الا أن تطور الظروف وتغير نمط النشاط الاقتصادى ساعد على انتشارها على نطاق أوسع فيما بعد . وقد ساهم فى ذلك عدة عوامل على المستوى الوطنى أو الدولى فمن ناحية تحول عصب الاقتصاديات الوطنية من الشكل الفردى الذى كان يمثلته المستثمر الفرد **entrepreneur** الى الشكل الجماعى الذى يمثلته فى الغالب نموذج الشركة المساهمة **Corporation** وقد أتاح

(١٤) انظر : تقرير الأستاذ / كلاوس تيدمان Tiedemann التأثيرات غير المشروعة على المنافسة **Les atteintes a La concurrence** مقدم للحلقة الدولية المقروعة فى كراكاس ، نوفمبر ١٩٨٠ ، ولجنة يدراسة الاجرام فى محيط الأعمال الاقتصادية . والمنشور بالجريدة الدولية لقانون المقربات ، المجلد ١ - ٢ ، ١٩٨٢ ، ص ٣٠٢ وما بعدها .

(١٥) — Greer, Op. cit., pp. 5-6.  
— Donald S. Waston, **economic Policy, : Business and Government**, Houghton Mifflin, 1960, pp. 24-25.

هذا الشكل من تركيز رأس المال والخبرة فرصا مواتية للتقدم والازدهار الاقتصادي ، إلا أنه في ذات الوقت عزز أحوال اساءة الاستخدام Abuses (١٦) خاصة في الأحوال التي تنعلم فيها المنافسة ويسود الاحتكار ، ومن ناحية ثانية أدى انتعاش الاقتصاد العالمي فيما بعد الحرب العالمية الثانية الى تزايد حركة الاستثمارات عبر الوطنية Transnational ونمو دور الشركات متعددة الجنسية Multinational-corporation (١٧) في التنمية الاقتصادية ، وإن لم يخل الأمر من بروز بعض الأضرار السلبية لممارستها سواء في بلدان المنشأ Country of Origin أو البلدان المضيفة Host Countries وارتبط ذلك بنقل عديد من أشكال اساءة استعمال سلطة هذه الشركات على المستوى الدولي الى الاقتصاديات الوطنية ، وبصفة خاصة انشاء الاحتكارات الدولية ، وتقييد التجارة ، والتلاعب بأسعار السلع ، والتلاعب بأسعار التحويل (١٨) .

وقد لوحظ في الدراسة التي أعدتها المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة حول موضوع الجريمة وسوء استعمال السلطة أن الترابط الدولي في الأنشطة الاقتصادية والتجارية يقتضي درجة عالية من انتباه والحذر للأنماط الجديدة من الجريمة المنطوية على سوء استعمال السلطة الاقتصادية والتي تنتقل للبلدان النامية ، في سياق التعامل بين الشركات متعددة الجنسية والأجنبية وبين الشركات الوطنية ، والذي يستخدم بعض الأحيان للتغطية على أنشطة اقتصادية غير مشروعة كسما تستخدم الفواتير وشهادات الصلاحية الزائفة عملا عن التلاعب بحقيقة وأثمان السلع والبضائع المستوردة أو المصدرة (١٩) .

— Raynald Otteenhof, op. cit., p. 6.

(١٦)

(١٧) الشركة متعددة الجنسية مشروع يترك من مجموعة وحدات فرعية في البلاد المضيفة ترتبط بالركز الأصل في البلد الأم بملاقات قانونية محددة ، وتخضع لاستراتيجية عامة .

راجع : د. محسن شفيق ، مجلة القانون والاقتصاد ، مارس ١٩٧٧ ، ص ٢٢٧ وما بعدها ، وأيضا ، الدراسة التي أعدها مركز الأمم المتحدة المعنى بالشركات متعددة الجنسية « الشركات عبر الوطنية في التنمية المالية » ، مطبوعات الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٨٣ ، ص ٢١٤ - ٢١٦ .

(١٨) انظر في الموضوع : د. محمد السيد سعيد ، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية ، مطبوعات المجلس الوطني للثقافة ، الكويت ، ١٩٨٦ .  
د. مصطفى كامل السيد إبراهيم ، الشركات متعددة الجنسية والوطن العربي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ .

(١٩) انظر : تقريراً مقمداً من دولة قطر للمنظمة العربية للدفاع الاجتماعي حول موضوع الجريمة وسوء استعمال السلطة ، المجلة العربية للدفاع الاجتماعي ، أكتوبر ١٩٧٨ ، ص ١٤٣ وما بعدها .





## الفصل الثاني

### الأبعاد الاجتماعية والقانونية لمفهوم إساءة استعمال السلطة الاقتصادية

---

#### ٧ - ما يشهده التعريف بالمفهوم :

يتضمن البحث العلمى مجموعة من المفاهيم التصورية تقتضى التعريف بها ، وإيضاح ما يتسم بالفضوض منها قبل الدخول الى صلب البحث . وموضوع « جرائم إساءة استعمال السلطة الاقتصادية » يثير تساؤلا أوليا حول كنه وطبيعة السلطة الاقتصادية ، ويثير تساؤلا تاليا فيما يتعلق بموضوع ونطاق إساءة الاستعمال فى محيط الحياة الاقتصادية ، فإذا انتهينا من « محاولة » الاجابة عن هذين التساؤلين ، نكون قد أشرطنا على المرحلة الأخيرة من التعريف بالمفاهيم ، وتتلخص فى إيضاح موقف القانون الجنائى من إساءة استعمال السلطة الاقتصادية ، ومفهوم الحماية الجنائية من المخالفات التى تنطوى عليها . وترتيباً على ذلك ، فسيجرى تناول موضوعات هذا الفصل فى مباحث ثلاث :

**المبحث الأول : التعريف بالسلطة الاقتصادية •**

**المبحث الثاني : التعريف بإساءة استعمال السلطة الاقتصادية •**

**المبحث الثالث : الحماية الجنائية من إساءة استعمال السلطة الاقتصادية -**

## **المبحث الأول**

### **التعريف بالسلطة الاقتصادية**

#### **٨ - القوة أم السلطة الاقتصادية ؟**

أوضحنا في التقديم ان رجال الأعمال والشركات والمؤسسات التي يرخص لها القانون مباشرة الأنشطة ذات الطبيعة الاقتصادية تحوز قدرة معينة على توجيه وإدارة عمليات الإنتاج والتوزيع والتبادل : ويختلف نطاق هذه القدرة من مجتمع لآخر بحسب ما هو متاح من حقوق وحرريات في الممارسة •

وقد كان عرض موضوع هذا البحث محيرا ، فيما يتعلق بوصف هذه القدرة المكتسبة في محيط الحياة الاقتصادية بأنها قوة أو سلطة • ويزيد الأمر حرجا أن مصطلح السلطة ينصرف غالبا في الدراسات القانونية الى السلطات العامة وبفروعها الثلاثة ، فهل يجوز أن ينصرف أيضا لوصف الخاصة للأفراد والجماعات كالقدرة الاقتصادية ، أم أنه كان أكثر ملاءمة أن يطلق عليها القوة الاقتصادية •

والحقيقة أن مصطلح السلطة الاقتصادية جرت الإشارة اليه ابان مؤتمر الأمم المتحدة السادس لمنع الجريمة والذي عني ببحث الظاهرة الاجرامية لإساءة استعمال السلطة الاقتصادية • كذا فقد أشير اليه بصورة هامشية في أعمال المؤتمرين الخامس والسابع ، واستخدمت وثائق هذه المؤتمرات والأعمال التحضيرية لها المعدة بالانجليزية عند تناول الموضوع عبارة *economic power* كما استخدم مصطلح *Pouvoir économique* في الترجمات الفرنسية الأمر الذي يفيد اتجاه واضح نحو اطلاق تعبير « السلطة الاقتصادية » على القدرة التي يحوزها رجال الأعمال والشركات

والمؤسسات الاقتصادية الخاصة في سياق مباشرة أنشطتهم • وعزز من هذا الفهم أن الترجمة العربية لبعض أعمال المؤتمر السادس والسابع أشارت في وضوح لمصطلح « السلطة الاقتصادية » في إطار بحث ينطوي عليه اسافة استخدامهما من جرائم (١) :

ومن الناحية اللغوية فانه يمكن القول أن وصف القدرة المكتسبة بلن يباشرون الأنشطة الاقتصادية الخاصة بأنه سلطة **pouvoir/power** وليس قوة ، هو أمر سائغ ومقبول (٢) ومع ذلك فقد يبدو توظيف هذا

(١) انظر : تقرير الأمانة العامة للمؤتمر السادس لمنع الجريمة ، المراجع السابق ،  
والبنود 409-410/51-55 من تقرير المؤتمر الخامس لمنع الجريمة A/Conf. 56/10  
والبندين ٣٨ - ٣٩ من دليل مناقشات الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر السابع لمنع الجريمة  
A/con. 121/P.M. 1 وتقارير الإسافة Kellens, Tiedemann, Ottenhof  
في حلة العلاقات الدولية ( بلايو - ١٩٨٠ ) وللمنية بوضوح الجريمة وسوء استعمال  
السلطة .

(٢) ففي الإنجليزية تستخدم لفظة Power للتعبير عن السلطة الرسمية المستمدة من اعتبارات الوظيفة أو السيادة • كما تستخدم للتعبير عن السلطة الخاصة للأفراد أو الجماعات المستمدة من الحق أو النفوذ أو القوة المادية والمعنوية • فيقال مثالا للاستخدام الأول **in power** أو **The power that be** بمعنى الحاكم أو أصحاب الحكم والسلطة • ويقال مثالا للاستخدام الثاني **Social powers** بمعنى السلطة المستمدة من اعتبارات اجتماعية غير رسمية ، ويقال أيضا **The powers above** بمعنى الإله ، أو السلطة المستمدة من اعتبارات دينية • بينما يستخدم مصطلح Authority للدلالة على معنى خاص وهو السلطة المستمدة من اعتبارات ممارسة الوظيفة العامة والتي تفرض وجود التزامات محددة من الشخص الخاضع للسلطة مع إمكانية توقيع جزاءات قسرية في حالة عدم الامتثال •

ويصدق هذا المعنى الى حد كبير على مصطلحي **Pouvoir/Autorité** في الفرنسية • فيقصد بالأول السلطة يمنحها العام أو المجرّد مسوؤه للمستمدة من اعتبارات رسمية كالسلطة التشريعية **pouvoir constitué** والتنفيذية ... ، أو من اعتبارات غير رسمية كتلك المستمدة من الكنائس الخاصة كالقدرة أو القوة أو النفوذ ، فيقال **Pouvoir d'achat** للتعبير عن القدرة الشرائية ، ويقال **Pouvoir Paternal** للتعبير عن سلطة أو ولاية الأب ، ويقال **Pouvoir spiritual** للتعبير عن السلطة الروحية أو الدينية • أما مصطلح **Autorité** فيشير بصفة خاصة لسلطة الوظيفة العامة فيقال سلطة إدارية **Autorité administrative** ورجال السلطة **Agents d'autorité** وبإشراف السلطة ... **exercer L'...**

وفي اللغة العربية يستخدم مصطلحاً السلطة والقوة للتعبير عن معنى النفوذ أو الاقتدار أما القوة فتعبر عن القدرة الظاهرة أو الكامنة ، فكما تكون في البدن تكون في العقل • الدابة ، أي اشتد حافرها • والسُلطان هو الحجة والبرهان ، أو القوة والقدرة • أما القوة فتعبر عن القدرة الظاهرة أو الكامنة • فكما تكون في البدن تكون في العقل ، وتعتبر أيضا عن الطاقة الكامنة في الأشياء ، كالطاقة الموحدة من جبل أو وتر أو التهيؤ الموجود في الشيء وضمة القتل وهي بروز ذلك الشيء •

المصطلح في اللغة القانونية ، أمرا محل تزايد أو مبالغة ولكن يزيل هذه  
المحنة أن ثمة أسبابا موضوعية الى جانب الاسانيد الشكلية واللغوية تدفع  
الى تأييد استخدامه .

فيمصطلح السلطة الذي يطلق عادة على فروع السلطة العامة يحتوي  
على شقين أحدهما اجتماعي والآخر قانوني . وإذا نحن تأملنا السلطة  
الاقتصادية التي تحوزها المؤسسات والمشروعات الخاصة ، فإننا سنجد  
أنها لا تخلو من المضمون الاجتماعي والمحتوى القانوني الذي يصيبه الشرعية  
على أنشطتها ويضع الضوابط لمسار أداؤها للعمليات والوظائف الاقتصادية  
في المجتمع . الأمر الذي يقتضي إيلاء مزيد من اهتمام الفقه والتشريع  
الجنائي بتميز المسؤولية العامة . ويقتضي أيضا استحداث أنماط جديدة  
من التجريم الموضوعي والاجرائي تكفل الكشف عن الجرائم التي تنطوي  
على إساءة استعمال السلطة الاقتصادية والتي يجري ارتكابها بشكل نطلي  
ومعقد يظن عليه ثوب قانوني خارجي من المشروعية مثلا في أنموذج  
الشركة أو المؤسسة الاقتصادية . وفيما يلي نتناول تباعا المضمون الاجتماعي  
والمحتوى القانوني للسلطة الاقتصادية كقابل للسلطة العامة .

## المطلب الأول

### المضمون الاجتماعي للسلطة الاقتصادية

- ٩ - تطور مضمون السلطة بوجه عام .
  - ١٠ - السلطات العامة والسلطات الخاصة .
  - ١١ - السلطة الاقتصادية كاحد أوجه السلطات الخاصة .
  - ١٢ - القالب ( الأنموذج ) الاجتماعي للسلطة الاقتصادية .
  - ١٣ - السلطة الاقتصادية ونموذج التعايل .
  - ١٤ - السلطة الاقتصادية ونموذج الاقتناع .
- ٩ - تطور مضمون السلطة بوجه عام :

منذ فجر الحضارة البشرية بدأ احساس الانسان بضرورة تواجده

---

انظر : أحمد رضا : متن اللغة ، ص ١٨٩ ، ٦٨٧ ، ابن منظور ، لسان العرب ،  
ص ١٨٢ - ١٨٣ وص ١٩٦ .

في جماعة . وبدأت في ذات الوقت حاجة الجماعة إلى من يقومها لتحقيق غاياتها في تحقيق الأمن والسكينة والدفاع عنها ضد أطماع القرباء . وكان الاختيار الطبيعي لهذه القيادات ينبثق من تباين الملكات والقوى والثروة فيما بين الأفراد ، وأقرض هذا التباين الشكل الأول من أنموذج السلطة الحاكمة في الجماعة التي كانت ترتكن في الأغلب الأعم للقوة المادية . وكان هذا الشكل البدئي ، بالرغم مما يتوره من نقائص أفضل الاختيارات بهلا من الوقوع فريسة لتصارع القوى اللاتناهلي في داخل الجماعة ، وشيئا فشيئا توارثت الجماعة الانسانية العديد من التجارب والممارسات التي شكلت القواعد الأولى للأعراف والتقاليد التي يجب أن تسود في داخلها . وبما لذلك أضحي وجود السلطة واستقرارها لا يرتهن فقط بالقوة المادية وإنما أيضا بقدرتها على حماية هذه القواعد والأعراف .

وهكذا فقد تبلورت فكرة السلطة في الأهل بحسبانها ظاهرة اجتماعية Social phenomenon تجد سندها في كونها أداة حتمية لخلق مجتمع منظم يجد الأفراد في رعايه الأمن والحماية وتحقيق العدالة فيما بينهم (٣) .

ويتطور المجتمع الانساني نشأت فكرة الدولة ، التي تجسدت في شخصها سلطة المجتمع لحماية وإنفاذ القانون الذي ارتضته الجماعة ، ذلك أن القانون هو أيضا ظاهرة اجتماعية نشأت وتطورت بتطور التقاليد والأعراف السائدة في الجماعة ويمد مفهوم السلطة والقانون وجهين لعملة واحدة ، فالسلطة تحمي وتطبق الجانب الوضعي النافذ من القانون باعتبارها القوة الدافعة للجماعة في إطار فكرتها عن القانون (٤) .

## ١٠ - السلطات العامة والسلطات الخاصة :

وفي هذه المرحلة التي واكبت ظهور الدولة توارث سلطة الجماعات والأفراد في الجوانب السيادية التي تمس شخصية واستقلال الدولة ، حيث استأثرت بوظائف التشريع والقضاء والتنفيذ ، لأهميتها وخطورة تفويضها للأفراد والجماعات ، وهو ما يطلق عليه السلطات العامة Public Powers بينما تترك الدولة في الغالب سائر السلطات الاجتماعية

(٣) د. طيبة الجرف ، المرجع السابق ، ص ٣٧ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٤٢ .

أو الخاصة **Private powers** على حالته منذ نشأة الجماعة الانسانية فتنبى  
للأفراد والجماعات حرية ممارسته ، مع تنظيم اطاره العام ، ومن ذلك  
الوظائف الدينية والروحية والثقافية والنقابية والوظائف الاقتصادية التي  
تمثل في انتاج وتبادل وتوزيع السلع والخدمات .

#### ١١ - السلطة الاقتصادية كاحد أوجه السلطات الخاصة :

ذكرنا ان الوظائف الاقتصادية في بلدان السوق الحر أو الموجه  
تترك كليا أو جزئيا في ممارستها للأفراد وللجماعات . ويتخذ التجمع  
في مجال النشاط الاقتصادي نموذج الشركة في اغلب الأحيان بينما يفلب  
على النشاط الفردي أن يأخذ صورة المؤسسة الفردية ، ومن جماع هذه  
العناصر التي تنشط في السوق الاقتصادية تنشأ قدرة معينة تؤثر بدرجة  
أو بأخرى في سلوك الآخرين . قالى أى مدى يمكن اعتبار هذه القدرة  
سلطة في السياق الاجتماعي ؟ ان الاجابة عن هذا التساؤل تكمن في  
التعرف على المحتوى الاجتماعي لفكرة السلطة .

فاذا اعتمدنا المفهوم الكلاسيكي للسلطة ، فانه يصبح من الصعوبة  
بمكان أن ندرج القدرة التي تحوزها القطاعات الخاصة في السوق  
الاقتصادية تحت هذا المفهوم . فمعظم الدراسات التي انضوت تحت هذا  
النهج تربط بين فكرة السلطة وبين القصر أو الجزاء . ويعد ماكس فيبر  
Max Weber رائد هذا الاتجاه ، فيعرف السلطة بأنها قدرة الفرد أو الجماعة  
على تحقيق رغباتها بالرغم من مقاومة الآخرين المشاركين في السياق  
الاجتماعي . .

"The chance of a man or a number of men to realize their own  
will in a social action even against the resistance of others  
who are participating in the action." (٥)

وقد تابع عديد من المفكرين هذا الاتجاه ، وصياغة فروض أكثر  
تحررا لمفهوم السلطة ، حيث انتهوا الى أن وجود السلطة لا يرتبط حتما  
باستخدام القوة أو الجزاء ، انما يمكن تصورها أيضا اذا كان الامتثال  
من الشخص موضوع السلطة Object راجعا الى شعوره اليقيني بإمكانية  
من يملك السلطة Power Holder على توقيع الجزاء في حالة عدم الامتثال .  
والى هذا المعنى يشير روبرت بيرشتدت : Bierstedt

(٥) Max Weber, Economy and Society, edited by Gunther Roth  
and Claus Wittich, Bedminster Press, 1969, Vol. 2, p. 926.

"Power is the ability to employ force, not its actual employment, the ability to apply sanctions not their actual applications." (٦)

Laswell وقريب من ذلك ما ذهب اليه أيضا لازويل

.... it is the process of effecting policies of others with the help of (actual or threatened severe deprivations for non conformity with the policies intended." (٧)

وعلى عكس ذلك فتممة مفهوم واديكال للسلطة يوسع من نطاقها بحيث تشمل الأشكال الحديثة من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي استمدت من عالمنا المعاصر ، وعلى حد تعبير دينيس رونج أهم وواد هذا الاتجاه فان السلطة هي القدرة على أحداث آثار مقصودة ومتنبأ بها على الآخرين .

"The capacity to produce intended and foreseen effects on others." (٨)

وبمضى دينيس رونج ، في عرض وجهة نظره ، موضحا أن ارتباط القدرة على فرض الجزاء بالسلطة ، إنما يعبر عن نوع أو نمط هام من أنماطها Authority ، إلا أنه ليس ثمة سبب مقبول لاستبعاد مواقف أخرى من مفهوم السلطة ، يكون الفرد أو الجماعة فيها منصاعة لقصد أو لهدف آخر سواء أكان ذلك برغبته أو دونها ، وسواء أكان القابض على السلطة Power Holder قادرا أو غير قادر على فرض جزاءات (٩) . وقريب من ذلك ما لاحظته Van doorn من أنه من الممكن تصور وجود السلطة ، حتى في الحالات التي لا تظهر فيها أية مقاومة من الشخص الخاضع لها .  
"... Since power, is perfectly conceivable without any opposition on the part of the subject notably when its exercised is accepted." (١٠)

وطبقا لهذا الاتجاه فان الأشكال الحديثة من ممارسة النفوذ والتأثير على سلوك الآخرين تندرج تحت مفهوم السلطة ، حتى وإن افتقد ممارسوها

Biersedt, Op. cit p. 231. (٦)

Las well and A. Kaplan, Power and Society, Yale University Press, 1950, pp. 75-76. (٧)

Dennis H. Wrong, Op. cit, p. 21. (٨)

Ibid., loc. cit. (٩)

D. Wrong Ibid, p. 98. (١٠)

القدرة على توقيع جزاءات أو التهديد بها ، وذلك كما يتبدى فى العلاقة بين الأجهزة الاعلامية والمواطنين ، أو بين المعلنين والمستهلكين ، أو بين شركات ومؤسسات الانتاج والتوزيع الاقتصادى وبين العملاء . فالطرف الاول فى هذه الحالات الثلاث **Power Holder** يملك من وسائل التأثير والنفوذ فى مواجهة الطرف الآخر **Object** ( وهو الشخص الخاضع للسلطة ) ، ما يمكنه من أحداث آثار مقصودة ومتبنا بها دون حاجة لاستخدام الجزاء أو التهديد به لتحقيق الاذعان . فالسلطة فى هذه الحالات لا تبنى على خشبة توقيع الجزاء ، وانما على الاقتناع **Persuasion** والقبول أو التصديق بالاختصاص **Belief in Competence** (١١) . وفى المجال الاقتصادى الذى يسوده مناخ الحرية تبدو هذه العلاقة والمؤثرات واضحة ، فيما بين مجموع الشركات والمؤسسات الاقتصادية فى السوق وفيما بين العملاء والمستهلكين ويتبلور التأثير ذو الطبيعة الاقتصادية من خلال السياسات والتوجهات التى تحددها المؤسسات الاقتصادية الخاصة اضافة الى الدور النشط الذى تلعبه الجماعات ذات الاهداف المالية أو الاقتصادية كاتحادات البنوك واتحادات المنتجين ، والغرف التجارية ، واتحادات رجال الأعمال ..... الخ .

ومن خلال تفاعل العلاقات الدينامية بين سائر هذه العناصر تبدو السلطة الاقتصادية فى القدرة على اتخاذ العديد من القرارات التى تمس وتؤثر فى قطاعات أخرى من المواطنين كالمستهلكين والعملاء . فالسلطة الاقتصادية تحد على سبيل المثال أنماط السلع والخدمات التى ستقوم السوق بانتاجها ، وكيفية انتاجها ، ومستوى أسعار المنتج ، ومستوى العرض من هذه السلع والخدمات ، ولا شك أن هذه الخيارات المتاحة أمام القطاعات الخاصة فى السوق تؤثر بدرجة أو بأخرى على قطاعات أخرى فى المجتمع ( كالمستهلكين والعملاء ) وقد تصل للتأثير على النظام الاقتصادى ككل اذا حيدت هذه القطاعات وسائل للتنمية لا تفى بأمال المجتمع فى تحقيق التقدم والرفاهية المنشودة (١٢) .

(١١)

Ibid, Loc. cit.

(١٢) وفى بلدان السوق الحرة ، ثمة وسائل مباشرة وغير مباشرة لايجاد نمط من التوازن بين السلطة الاقتصادية الخاصة وبين تحقيق المصلحة العامة للدولة وابقى الجماعات الأخرى ، بتقوية الدولة أحيانا بالتدخل من خلال وسائل وأدوات السياسة الاقتصادية أو من خلال سن التشريعات المناهضة للاحتكارات وتقييد العرض والتلاعب بالأسعار ( أمريكا - فرنسا ) ، كما يجرى تشجيع انشاء التجمعات الاختيارية للمواطنين كجماعات حماية المستهلك وجماعات حماية البيئة التى تمثل كقوة ضاغطة على السلطة الاقتصادية الخاصة لايجاد التوازن التلقائى بين المصالح الاجتماعية المتشابهة .



## ١٢ - القالب الاجتماعي ( أنموذج ) السلطة الاقتصادية :

إذا كانت السلطة الاقتصادية الخاصة تتفق من حيث طبيعتها مع السلطة العامة ، في قدرتها على التأثير في توجهات وسلوك الآخرين على النحو السالف إيضاحه ، إلا أنها يتباينان في القالب الاجتماعي . فأنموذج السلطة العامة **Authority** يستمد دائما من الأمر والاذعان ، **Obedience** أما أنموذج السلطة الاقتصادية الخاصة فيستمد من الاقتناع **persuasion** والتحايل **Manipulation** . وإذا كان مدخل الاقتناع كشكل من أشكال السلطة هو الحجة والدليل **argument** فإن مفتاح السلطة **Authority** هو الأمر **Command** (١٣)

## ١٣ - السلطة الاقتصادية ونموذج التحايل :

يتسم أنموذج التحايل بأن القابض على السلطة ( أ ) يخفي نواياه وأهدافه الحقيقية عن ( ب ) الذي هو موضوع السلطة . وفي هذه الحالة يكون ( ب ) غير حذر من نفوذ ( أ ) وتأثيره عليه . رغم كون الأخير في الحقيقة يمارس ويدير نفوذه بطريقة تؤدي لاستجابة ( ب ) لما يقصده من آثار خفية على سلوكه (١٤)

انظر :

— Greer, Op. cit., pp. 5-7.

— R. Othenhof, Op. cit., p. 10.

وانظر أيضا : اوسوسكين ، دور الدولة في اقتصاد الرأسمالية الاحتكارية ، عرب ، ترجمة د. محمد كمال زبيدة ، ص ٩٩ - ١٠٨ .

(١٣) وقد عرف L. Stein أنموذج السلطة العامة **Authority**

**The untested acceptance of another's judgement.** بأنه

وفي المقابل فإن نموذج السلطة الخاصة المستمدة من الاقتناع يبنى على القبول الاختياري **Tested acceptance**

وفي نموذج الاقتناع ، فإن الشخص الخاضع للسلطة (ب) يقبل محتوى الاتصال

**Content of Communication** من القابض على السلطة ( أ ) باستقلالية

نظرا لاتفاقه مع أهدافه وقيمه وتوجهاته السائدة ، أما في نموذج السلطة المبني على الإذعان

**Authority** فإن القبول يرجع لمصدر الاتصال **Source of Communication**

أكثر مما يرجع لمحتوى الاتصال . وذلك في ضوء الموقف القانوني والتجربة والممارسة

السابقة والتي تولد في ذهن الخاضع للسلطة ضرورة الإذعان وخطورة المخالفة .

L. Stein, ibid, p. 36

انظر :

Ibid, p. 29.

(١٤) .

وفي مجال العلاقات ذات الطابع الاقتصادي تمارس السلطة الاقتصادية من خلال وجهين للتصامل ، أولهما : الضبط المستتر : concealed control وثانيهما : تغير المناخ المحيط (١٥) .

#### أولا - الضبط المستتر :

وفيهِ يوظف القابض على السلطة نوعاً من الاتصالات غير المباشرة أو الرمزية Symbolic communications بهدف التأثير على من هو موضوع لها ، والمثال الواضح على ذلك هو الاعلانات التجارية Commercial advertising (١٦) وفي هذه الحالة فإن ( أ ) وهو من يوظف الدعاية والاعلانات التجارية لمصلحته يمارس ضبطاً خفياً على ( ب ) الذي يعنى قطاع المتعاملين والمستهلكين . وبالرغم من أن الأخير يبقى من الناحية النظرية حراً في اختيار الاستجابة أو عدم الاستجابة لأشكال هذه الدعاية دون خشية توقيع أي جزاءات قسرية إلا أن هذه الحرية تضيق كلما زادت استجابة الآخرين ويشكل ذلك ضغطاً نفسياً واجتماعية عميقة على الشخص الخاضع للسلطة قد تكون أقسى من الجزاءات مما يؤدي به للانصياع لتأثيرات هذه الدعاية في النهاية . وتبدو أهمية هذا الوجه من ممارسة السلطة المستترة ، من الترابط بين توظيف الدعاية التجارية وبين تزايد كشف وتطور الوسائل النفسية والبيولوجية المؤثرة على مشاعر واتجاهات الإنسان (١٧) .

#### ثانيا - تغير المناخ :

ويبدو هذا الشكل عندما يعمل ( أ ) على تغير الواقع المحيط بـ ( ب ) بطريقة لا تترك له سوى إجابة واحدة ودون الدخول معه في علاقات مباشرة ، والمثال الشائع لذلك عمليات تحديد السعر في السوق Setting prices . فمن خلال عمليات المد والجزر الخفية فيما بين المنافسين سواء أكانوا منتجين أم موزعين تستقر الأسعار على نحو معين ،

Ibid, p. 29.

(١٥)

Ibid., Loc cit.

(١٦)

وانظر أيضا دراسة د ميرتون ، حول الحالة المعاصرة للأطني المدن City dwellers وتأثير الدعاية التجارية عليهم .

Robert K. Merton, Social theory and social structure, The Free Press, 1957 pp. 142, ff.

(١٧)

D. Wright, ibid, p. 20.

أو تتكرر بين الحين والآخر . وفي جميع الحالات يواجه جمهور المستهلكين والعملاء بمستويات متباينة من الأسعار قد تترك آثارا سلبية أو ايجابية على قدراتهم واتجاهاتهم ، لا يستطيعون مقاومتها أو مواجهتها (١٨) .

#### ١٤ - السلطة الاقتصادية ونموذج الاقتناع :

يتداخل هذا النموذج ونمط التحايل تداخلا كبيرا وتبدو الرابطة الوثيقة بين هذا النموذج وبين القدرة على توطيئه من قبل القاضين على العمليات الاقتصادية في تعاملهم مع جماعات المستهلكين والعملاء ، اذا علمنا أن رجال الأعمال والمال يحطون غالبا بقدر كبير من الشهرة والانتشار Reputation مما يجعلهم نجوما في المجتمع (١٩) ويضاف الى ذلك تأثير وسائل الاعلام المملوكة أو الوثيقة بالشركات والمؤسسات الاقتصادية والتي توجه أنشطتها الدعائية لجمهور المستهلكين بفرض تحبذ اتخاذ مواقف سلوكية ايجابية . ويبدو من هذا التحليل مدى التداخل بين نمطي التحايل والاقتناع كنموذجين للتنفيذ والسلطة الاقتصادية الى الحد الذي ذهب ببعض المحللين الى القول بأن التحايل ما هو الا الاقتناع الخفي Concealed persuasion (٢٠) .

### الطلب الثاني

#### المحتوى القانوني للسلطة الاقتصادية

#### ١٥ - علاقة القانون بالسلطة الاقتصادية :

ان علاقة القانون بالسلطة الاقتصادية هي علاقة وثيقة . فالقانون هو الذي يقر ويخلق أشكال وأنماط التجمع الاقتصادي ويتيح حرية ممارسة الأنشطة في اطار معين ومن هذا الاقرار والاعتراف تكتسب

Ibid., loc. cit.

(١٨)

Persuasion resource

(١٩) ويطلق دونج على هذا المنصر في تكوين السلطة

بمعنى انه يمد مصدرا مرجعيا للاقتناع ، حيث يلاحظ آثار الطبقات الوسطى Mass media بمن يتبرونهم نجرما سواء اكان ذلك في محيط الحياة الاقتصادية أو الفنية أو الاجتماعية .

Ibid, p. 33.

(٢٠)

وايضا دراسة « ميرتون » ، للرجع السابق ، نفس الموضع .

السلطة الاقتصادية صفتها الشرعية باعتبارها سلطة قانونية **Legitimate Power** وبدون هذا المركز القانوني ، فلا يبدو أن تكون ممارسة الأنشطة الاقتصادية المحظورة أو أنماط التجمع الاقتصادي غير المتترف بها الا شكلا من أشكال القوة أو النفوذ الاقتصادي المجرد (٢١) والى جانب ارتباط السلطة الاقتصادية بالقانون باعتباره مصدرا لها فان ثمة علاقة حامية يوفرها ويقتضيها القانون في احوال معينة .

#### ١٦ - القانون كمصدر للسلطة الاقتصادية :

ان السلطة الاقتصادية الخاصة شأنها في ذلك شأن أشكال السلطة العامة تستمد من القانون . فالسلطة من الزاوية الدستورية ليست في حقيقتها سوى مكنات مخولة للهيئات الشرعية والأفراد مستمدة من التفويض الشعبي من أجل تحقيق الصالح العام للجميع (٢٢) . والى النصوص الدستورية تدين الكيانات والمنشآت الاقتصادية الخاصة بشرعية وجودها وبمراكزها القانونية (٢٣) ، فهذه النصوص ، ترسم حدود ممارسة النشاط الاقتصادي الخاص ، وتتيح لممارسيه مكنات معينة في هذا النطاق (٢٤) ومن القانون تستمد الكيانات الاقتصادية شخصيتها المعنوية ، ومنه أيضا تستمد اعترافه بأنماط التجمع والتركز الاقتصادي ( الشركة - المؤسسة - الاتحادات التجارية ... ) ، وتضمن نصوص القوانين المختلفة بيان كيفية وضوابط أداء الأشخاص الطبيعية والمعنوية للأنشطة الاقتصادية المختلفة منذ مرحلة بدايتها الى انتهائها .

وهذه العلاقة الوثيقة والمباشرة بين القانون والسلطة الاقتصادية تمكس بقدر آخر نوعا من العلاقات غير المباشرة من خلال ما يسديه هذا الاعتراف القانوني للكيانات الاقتصادية من ثقة واحترام يقدم جيور العملاء والمستهلكين الى الاقبال على التعامل معها في طمأنينة وأمان .

#### ١٧ - القانون وحماية السلطة الاقتصادية :

كما يحرص القانون على حماية السلطة العامة ، وتخويلها مكنات معينة ضمانا لتحقيق وظائفها (٢٥) ، فان القانون يحرص أيضا على حماية السلطة الاقتصادية الخاصة المكتسبة بطريقة شرعية . فيفرض جزاءات على

(٢١) دويل ، المرجع السابق ، ص ٣٢ .

(٢٢) د. طيبة الجرف - المرجع السابق ، ص ٤٥ .

Klaus Tiedeman, Rapport; Op. cit., p. 17.

(٢٣)

(٢٤) راجع : رسالتنا ، ص ٤٣ .

(٢٥) وهي حماية مزدوجة ذات طبيعة ادارية وجنائية .

الكيانات الاقتصادية الوهمية أو التي لم يكتسب بعد صلاحية ممارسة النشاط ، حماية للأشكال القانونية من التجمع الاقتصادي التي التزمت جادة القانون في نشأتها وتأسيسها وإدارتها (٢٦) .

ويحمي القانون أيضا النشاط الاقتصادي المشروع من المنافسة الناجمة عن ممارسة النشاط غير المشروع . فيشترط لممارسة نشاط اقتصادي معين ( عمليات الإنتاج أو الاستيراد أو التصدير أو التعامل في النقد الأجنبي ) شروطا وأوضاعا معينة تجيز لمن توافرت في حقه مباشرته. بينما يمتنع ذلك على الغير الذي قد يتعرض لعقوبات مدنية أو جنائية في حالة انتهاك هذه الأحكام (٢٧) .

ويسبغ القانون حماية خاصة على حقوق الاختراع والامتنياز بالعلامات والبيانات التجارية التي تعد جوهر وأساس ممارسة السلطة في محيط الحياة الاقتصادية (٢٨) .

ومن هذا العرض السالف للمحتوى الاجتماعي والاقتصادي والاطار القانوني للسلطة الاقتصادية نصل الى انها مفهوم يعني مجموعة القرارات والمكانات التي يكتسبها الأفراد والجماعات الخاصة ( الشركات ) في مجال النشاط الاقتصادي ، والتي تستند الى حقوق وامتيازات يقرها المجتمع ويعمدها القانون .

---

= راجع : د . سليمان الطباوي ، الوجيز في القانون الإداري دار الفكر العربي ، ١٩٧٩ ، ص ٩٦ وما بعدها .

والباب السابع من الكتاب الثاني من مدونة قانون العقوبات المصري في شأن مقاومة الحكام وعدم الامتثال لأوامرهم والتصدى عليهم .

(٢٦) وثمة جزاءات مزدوجة ذات طبيعة مدنية وجنائية ، تفرض في هذه الحالة . وبعد البطلان من أهم الجزاءات المدنية اضافة للعقوبات الجنائية المتصلة بالاخلاق بيطش أحكام التأسيس والإدارة .

راجع : د . محمد كامل أمّني ملقى ، موسوعة الشركات ، ١٩٨٠ ، ص ٦٣٠ - ٦٣٤ ، ص ٩٧٥ وما بعدها .

(٢٧) راجع ، على سبيل المثال ، المواد ١٤ - ١٨ من القانون ١١٨ ل ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ، والمواد ٤ - ١٦ من القانون رقم ٩٧ ل ١٩٧٦ في شأن تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي واقتصر ٢ من المادة ١ من قانون تلقى الأموال رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ .

(٢٨) راجع المواد ٣٤ - ٣٦ من القانون رقم ٥٧ ل ١٩٣٦ والعناص بالعلامات والبيانات التجارية .

## البحث الثاني

### التعريف بأساسة استعمال السلطة الاقتصادية

#### ١٨ - غموض فكرة اساءة الاستعمال في الجانب الاقتصادي :

ان الاساءة كمفهوم مجرد تبدو بطبيعتها غامضة Vague (٢٩) ، وهي تفترض أن ثمة قواعد ومعايير تميز الاستخدام use عن سوء الاستخدام Misuse . وبين العمل المشروع Fair للسلطة وغير المشروع Unfair (٣٠) لذا فقد كان الاتجاه السائد بين المجتمعين في حلقة الرباط الدولية ( يلاجيو - ١٩٨٠ ) ، والمعنبة ببحث موضوع « جرائم اساءة استعمال السلطة » هو أنه من الصعوبة بمكان صياغة مفهوم نظري عام يشمل جوانب اساءة استعمال السلطة الاقتصادية بينما اشير الى أن ذلك يبدو أيسر نسبيا في المجال السياسي فحيثما استخدمت السلطة لتحقيق اهداف خاصة أو فردية فثمة اساءة (٣١) .

#### ١٩ - معضلات اساءة الاستعمال الاقتصادية :

الواقع ان صعوبة الصياغة النظرية فيما يتعلق بأساءة استعمال السلطة في شقها الاقتصادي : في مقابلة اليسر النسبي لاساءة استعمال السلطة العامة ، مرده اختلاف طبيعة الحقوق والمزايا الذي تستمد منه السلطة ، وتباين الغرض من استخدام الحقوق في الحالتين .

فالسلطة العامة تستمد من حقوق عامة مصدرها قواعد القانون العام ، والملاحظ ان الاتجاه السائد هو تقييد أو تعطيد السلطة (٣٢) ، فإذا استعمل الحق وفقا للاختصاص وللتحديد الذي فرضه القانون كان مشروعاً ولا يقبل اثبات العكس ، وأما أن يكون مخالفاً لذلك التحديد فيكون غير مشروع (٣٣) . ويبقى هامش ضئيل تكون ممارسة السلطة

---

Klaus Tiedemann Op. Cit., p. 19.

(٢٩)

George Kellens, Op. Cit., p. 36.

(٣٠)

Tiedemann, Ibid., loc. Cit.

(٣١)

(٣٢) د- سليمان الطباوي ، نظرية التصف في استعمال السلطة ، دار الفكر

البربي ، ١٩٦٦ ، ص ١٦٦ .

(٣٣) المرجع السابق ، نفس الموضوع .

العامة فيه ذات طبيعة تقديرية ، وفي هذا الاطار يجرى اعمال فكرة اساءة استعمال السلطة .

أما السلطة الاقتصادية كأحد أوجه السلطات الخاصة في المجتمع ، فإنها تستمد من حقوق شخصية خاصة مردها قواعد القانون الخاص . وهي على العكس تخول لصاحبها امتيازات في غاية الاتساع ، وتفقد للتجديد الإيجابي ، إذ أنها تسي مسائل اقتصادية واجتماعية يختلف تقديرها باختلاف الظروف والمكان والزمان .

ومن ناحية أخرى ، فإن غاية استخدام الحق اعمالا لسلطة عامة هو دائما تحقيق المصلحة الاجتماعية العامة ، فإذا قصد حائز السلطة من ورائه تحقيق مصلحة فردية ، كان العمل مشوباً بإساءة الاستعمال (٣٤) .

وأما استخدام الحق اعمالا للسلطة الاقتصادية الخاصة ، فهو غرض مزدوج ، فهو بالدوجة الأولى يهدف لتحقيق المصلحة الفردية للفرد أو للمنشأة الاقتصادية ، وفي الدوجة الثانية يجب أن يكون محققاً للمصلحة الاجتماعية ، أو بالأقل ألا يكون متعارضاً معها (٣٥) ، وبين هذين الفرضين تنوء الحدود والفواصل بين العمل المشروع والعمل غير المشروع ، وبين العمل المشروع والعمل التصفي . ويكون من الصعوبة بمكان رسم صورة كاملة تحدد بدقة ملامح العمل الفردي النبيل الذي يحقق في ذات الوقت مصلحة الجماعة ، وبين العمل الفردي الذي تستغرقه نزعة الاثرة فيطبع بها .

والواقع أن إساءة الاستعمال في محيط الحياة الاقتصادية لا تتحدد شأن إساءة استعمال السلطة العامة ، ففي الجالة الأخيرة يمكن القول انه كلما كان غرض حائز السلطة تحقيق مصلحة شخصية كان ثمة إساءة ، ولا يكفي هذا المعيار الذي يقوم على « فردية المصلحة » لتشخيص مفهوم الإساءة الاقتصادية : وإنما يجب أن يكون مقترناً بمدى مناهضة العمل الفردي للمصلحة الاجتماعية ومن ثم فإنه يمكن القول أن ثمة إساءة لاستعمال السلطة الاقتصادية كلما كان العمل الذي تبشره الشركة أو

---

(٣٤) د. ثروت عدي ، النظم السياسية ، ١٩٦٤ ، ص ٢١ وما بعدها ، ص ٥٠ استحق إبراهيم ، ممارسة السلطة وأثارها في قانون العقوبات ، ١٩٧٤ ، ص ١٣ - ١٩ .

(٣٥) المرجع السابق ، نفس الموضع .

## المؤسسة الفردية يرمى لتحقيق مصلحة فردية وكانت هذه المصلحة مناهضة للمصلحة الاجتماعية Anti-Social (٣٦) •

ولكن المشكلة التي تتور ، في هذا الصدد ، هي في كيفية تحديد مدى مناهضة العمل الاقتصادي للمصلحة الاجتماعية ، والذي يعكس بالتالي اساءة أو عدم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية وفي الحقيقة فإن هذا التحديد يمكن البحث عنه من خلال ثلاث حلقات متداخلة •

وأولى هذه الحلقات وأعماها ، يبدأ بالنظر الى ممارسات السلطة الاقتصادية ، في ضوء احترام أو اهدار القيم الاجتماعية العامة بوجه عام والقيم التي يجب أن تسود في محيط الحياة الاقتصادية بوجه خاص ، والتي يلزم أن تكون انعكاسا صادقا للقيم والتوجهات الاجتماعية العامة • وثانية هذه الحلقات تتمثل في السياسة العامة للدولة وما تعكسه من سياسية اقتصادية معينة ، ويرتبط حسن أو سوء استعمال السلطة الاقتصادية الخاصة بمدى التزامها بتوجهات السياسة الاقتصادية والأهداف التي تتوخاها من نظام الحرية الاقتصادية • والتي تختلف وتباين من بلد لآخر بحسب درجة النمو ونمط النشاط الاقتصادي •

أما آخر وثالث هذه الحلقات ، فهي تلك التي تعبر عنها السياسة التشريعية ، وتنعكس هذه السياسة على فروع القانون المختلفة ، فكتيرا ما تذهب القوانين المدنية لتأثيم اساءة استعمال السلطة الخاصة ، كما يتبدى ذلك في فرض جزاءات على التمسك في استعمال الحق في أحوال معينة - وقد رأينا أن فكرة الحق هي جوهر ومصدر ممارسة السلطة الاقتصادية - ويبدو ذلك أيضا في تأثيم الغش والتدليس غير المشروع كما تعبر السياسة الجنائية من خلال أداة القانون الجنائي ، عن الحدود غير المقبولة في سياق ممارسة السلطة الاقتصادية فتجزم اساءة استعمال السلطة إذ اتسم تهديدها للمصلحة الاجتماعية بخطورة واضحة ( جرائم الاختكار - التلاعب بالعرض والطلب - التلاعب بالأسعار - الغش والتدليس - تلويث البيئة ... الخ ) (٣٧) •

---

(٣٦) يعرف السلوك الاجتماعي ، بأنه فعل ينطوي على عداء لمعايير السموك التي توضح التنظيم الاجتماعي عليها والسلوك الاجتماعي هو الذي يعتقد أعضاء الجماعة أنه يتعارض مع مصالحها ، طالما أنه يعكس رفضا للمعايير والقيم التي تعتبرها الجماعة ذات أهمية جوهرية •

راجع : دائرة معارف العلوم الاجتماعية ، د • محمد عاطف غيث وآخرين ، ص ٣٦ •

(٣٧) انظر : في العلاقة بين السياسة العامة والسياسة الاقتصادية والجنائية ،

د • أحمد فخري سرور ، أصول السياسة الجنائية ، ص ٣٣ - ٣٥ •

Imre A. Winner, economic criminal offences, raport for the XIII congress on Penal law, Cairo, 1935.



## المبحث الثالث الحماية التشريعية من اساءة استعمال السلطة الاقتصادية

### المطلب الأول

#### الحماية غير العقابية من اساءة استعمال السلطة الاقتصادية

٢٠ - السياسة الاقتصادية كأداة للحماية .

٢١ - الحماية المدنية .

٢٠ - السياسة الاقتصادية كأداة للحماية :

لعل أفضل الوسائل للحد من أى سلوك غير مشروع هي تلك التى من ذات طبيعته . وكما ان الحد من اساءة السلطة العامة يبدأ غالبا من خلال مجموعة من الوسائل السياسية والادارية كالفصل بين السلطات ، وتحديد الاختصاصات ، وتعزيز الرقابة الذاتية ، فان تقليل فرص اساءة استعمال السلطة الاقتصادية يحسن أن يبدأ أيضا بوسائل السياسة الاقتصادية *Economic Policy* (٣٨) وعلى سبيل المثال فالاحتكار والمضاربة ورفع الأسعار ، من الممارسات التى يتزايد اللجوء اليها ، عندما

---

(٣٨) بينما يفضل أن يكون تدخل القانون الجنائي فى أمور الاقتصاد فى مرحلة تالية وفى المواطن التى تكتم فيها المخالفة بالخطورة .

راجع : د . أحمد فتحي سرور ، تدخل القانون الجنائي فى العلاقات الاقتصادية ، مطبعة القيت بجمعية الاقتصاد والتشريع ، الموسم الثقافي ١٩٨٤/٨٣ .  
أصول السياسة الجنائية ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٢ ، ص ١٦٣ .

Reynald ottenhof, Op. cit., p. 10.

Inre Awininer, economic criminal offences. report Ibre Awininer, economic criminal offences, report for the XIII Congress on Penal Law/ Cairo, pp. 19-20.

تتمتع المنافسة في السوق ، أو تكون المنافسة فيه بين قلة من المنتجين أو الموزعين (٣٩) .

والسياسة الاقتصادية الناجمة ازاء هذه الممارسات تستهدف تشجيع واتاحة المزيد من الحرية الاقتصادية ، بتسهيل دخول السوق للشروعات الصغيرة والمستثمرين الجدد ، الامر الذي يؤدي للحد من قدرة من يحتكرون المنافسة على اتخاذ قرارات المضاربة أو رفع الأسعار . كما يكون من الفاعلية بكان في صدد الحد من اساءات أخرى كانتاج وتداول انسلع الغشوشة وللفعال المنافسة الاجتياالية بتلويث البيئة العمل على تشجيع الرقابة الذاتية للمواطنين بتيسير وتسهيل انشاء كيانات ممن يعينهم الامر كجماعات حماية المستهلك وروابط المنتجين وجماعات حماية البيئة، حيث تمثل هذه الجماعات قوة ضاغطة أو مواجهة **Counter — Power** للسلطة الاقتصادية الخاصة المثلة في المشروعات والمنشآت الاقتصادية المؤثرة في السوق (٤٠) .

## ٢١ - الحماية المدنية :

تلعب السياسة التشريعية المفعولة دورا هاما وموازيا للسياسة الاقتصادية . وتندرج هذه السياسة في مواجهة اساءة استعمال السلطة من استخدام القوانين الادارية والمدنية ابتداء الى تدخل القانون الجنائي انتهاء . واذا كان القانون الاداري كفل من خلال نظرية الانحراف بالسلطة *Detournement de pouvoir* الغاء قرارات السلطة العامة المشوبة بعيب الانحراف والتعويض عنها . فهل يمكن القول أن ثمة صدى في القانون لفكرة الجزاء على اساءة السلطة الخاصة ( الاقتصادية ) في المقابل ؟ وقد تبدو محاولة الاجابة عن هذا التساؤل للوهلة الأولى كمحاولة الدخول الى

---

(٣٩) تأخذ المنافسة في السوق الحر احد الأشكال الأربعة التالية ١ - للمنافسة الكاملة *Perfect competition*

*monopolestic competition*

٢ - للمنافسة الاحتكارية

٣ - منافسة القلة *oligopoly* ٤ - الاحتكار = الكامل ( انضمام للمنافسة )

*Monopoly* والفرعين الأولين هما في المادة افضل للأوضاع لتحقيق التقدم الاقتصادي ونظم مستوى الأسعار وتحسين مستوى الجودة .

انظر : *Greer, Op. cit., pp. 25-27.*

(٤٠) *Reynald ottenhof, La protection des consommateurs en droit compare.*

تقرير مقدم للحلقة الدولية المعنية بدراسة موضوع الاجرام في مجال الأعمال الاقتصادية . منشور بالمجلة الدولية للقانون المقارن ، المجلد ١ - ٤ : ص ٣٦٩ وما بعدها .

بيت زجاجي . ولكن سرعان ما يتبدد هذا الشعور بمجرد تأمل فكرة أو نظرية التصنف في استعمال الحق *Débat de droit* في القانون المدني (٤١) وتحليل فكرة الحق والذي يمهّد أساس ممارسة السلطة العامة أو الخاصة . فالسلطة في القانون العام حق شخصي لحائزه يمارسه في الحدود المرسومة له بفرض تحقيق مصلحة اجتماعية ، والحق في القانون الخاص ما هو الا السلطة المترف بها لارادة التصرف لتحقيق مصلحة (٤٢) أو هو السلطة القانونية التي تثبت لشخص معين قبل شخص آخر (٤٣) .

وقد أقصحت المدونة المدنية المصرية على سبيل المثال في تأنيب استخدام الحق تمسغيا ، فنصت المادة ٥ على أن « يكون استعمال الحق غير مشروع في الأحوال الآتية :

١ - إذا لم يقصد به سوى الاضرار بالغير .

٢ - إذا كانت المصالح التي يرمى إليها قليلة الأهمية بحيث لا تتناسب البتة مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها .

٣ - إذا كانت المصالح التي يرمى إلى تحقيقها غير مشروعة (٤٤) والمشروع أو المنشأة الاقتصادية الخاصة التي تمارس أوجه معينة من

(٤١) والتي تعد ونظرية الانحراف في القانون العام كما يقول الفقيه « جوسران » توسعا لفكرة واحدة مضمونها ان امتيازاتنا سواء أكان مردها لقواعد القانون الخاص أم العام . أو سواء لصيقة بأشخاصنا أو وظائفنا ، فهي ذات قيمة اجتماعية ، ويجب أن تكون مرسومة مسقة مع ذلك الغرض الاجتماعي الذي روح خلقنا وبدونه فقد تلك الامتيازات أساس وجودها .

Josserand, L'esprit de Droits et de leur relativité, Paris, 1939, p. 280.

مشار إليه في : د. سليمان الطحاوي ، المرجع السابق .

(٤٢) ومن النتائج في تعليقات الفقه ان يعبر عن ممارسة السلطة بأنه استعمال لحق عام ، بينما يستخدم تعبير استعمال السلطة الخاصة للدلالة على ممارسة حق شخصي خاص . وكثيرا ما يستخدم مصطلحا الحق والسلطة كترادفين فيقال مثلا ان الأب يمارس سلطته الأبوية في تاديب ابنه القاصر بدلا من التعبير باستعماله حق التاديب ، ويقال ان مأمور الضبط قد استعمل حقه في القبض على المتهم بدلا من التعبير باستعمال سلطته .

وأرجح : في تحليل العلاقة بين السلطة والحق : د. اسحق إبراهيم ، المرجع السابق ، نفس الموضع .

(٤٣) د. حسن كيرة ، للمدخل الى القانون ١٩٧١ ، ص ١٠٣٧ ، د. حسام الدين الأمروني ، نظرية الحق ، ١٩٧٢ ، ص ٢٤٧ .

(٤٤) انظر في تفصيل ذلك ، د. عبد الرزاق السنهوري ، الوسيط في شرح القانون لكتاب الجديد ( حق الملكية ) ، ١٩٦٧ ، جزء ٢ ، ص ٨٣٤ وما بعدها . د. اسماعيل غانم ، النظرية العامة للحق ، ١٩٦٦ ، ص ١٦٤ وما بعدها .

النشاط الاقتصادي ، تنطلق في هذا المجال تأسيسا على ما تحوزه من حقوق الملكية وبراءات الاختراع وما يتفرع منها من حقوق أخرى ، في ضوء ما يقره الدستور من حق الأفراد في التمتع بالرخص والحريات العامة بالنشاط الاقتصادي . ومن ثم فإنها تنقيد في توظيفها لهذه الحقوق لصالحها الخاص بالأى يؤدي ذلك للإساءة للمصلحة الاجتماعية التى يرسم الدستور خطوطها العامة (٤٥) . ويترجمها القانون الى واقع ملموس ونصوص محددة .

## المطلب الثانى

### تدخل القانون الجنائى للحد من اساءة استعمال السلطة الاقتصادية

#### ٢٢ - نطاق التدخل :

خلصنا فيما سبق الى عرض مفهوم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية وبمعالج المشرع الجنائى هذا الموضوع فى ضوء مقتضيات السياسة العامة ، وما تعكسه من سياسات تشريعية واقتصادية . فيبقى على جانب من أوجه اساءة الاستعمال خارج نطاق القانون العقابى ، خاصة فى المواطن التى تكون فيها هذه السياسات أقدر وأكثر فاعلية فى القضاء على هذه الأساءات أو الحد منها . بينما يتجه لتجريم الأفعال الأكثر خطورة وتهديدا للمصلحة الاجتماعية والتي لا تفى وسائل الحماية غير العقابية بمقتضيات الحفاظ عليها ، من جراء اساءة استخدام الحقوق والرخص المتاحة فى سياق مباشرة الأنشطة الاقتصادية .

---

(٤٥) وقد تضمن الدستور المصرى مجموعة من المبادئ التوجيهية المنظمة للنشاط الاقتصادى الخاص بما يكفل عدم اساءة استخدام السلطة فى هذا المجال . فنص م/٢٥ على « ان لكل مواطن نصيبا فى الناتج القومى يحده القانون بإبراعة عمله أو ملكيته غير المستغلة » ، و م/٣٢ على أن « الملكية الخاصة تتمثل فى رأس المال غير المستغل وينظم القانون اداء وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى وفى اطار خطة التنمية ، دون انحراف أو استغلال ، ولا يجوز أن تتعارض فى طرق استخدامها مع الخير العام للشعب » ، و م/٣٤ على أن « الملكية الخاصة حصوة ، ولا يجوز فرض الحراسة عليها ، الا فى الأحوال المبينة فى القانون وبحكم قضائى ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ، ومقابل تمويلها وفقا للقانون » .

فحرية التجارة في النطاق الذي يسمح به القانون للقطاعات الخاصة  
 حق مكفول للجميع ، الا أنه يتقيد بعدم اساءة استخدامه ، كأن يؤدي الى  
 إلحاق اضرار بالغة بالغير من المنافسين أو المستهلكين . ولذا فإن القانون  
 يجرم أفعال الاحتكار (٤٦) وتخزين السلع وسحبها من التداول والتلاعب  
 بتوزيعها (٤٧) والتأثير العملي والمقتعل على مستويات الأسعار (٤٨) وحرية  
 الانتاج التي يكفلها القانون تتقيد أيضا بالحفاظ على المصالح الجماعية  
 L'interets collectives  
 فيجب أن تتم عمليات الانتاج بالكيفية  
 وبالوسائل التي لا تهدد هذه المصالح ، والمثلة في ضرورة صون الموارد  
 الطبيعية للمجتمع وحماية البيئة من التلوث الصناعي والكيميائي . وحرية  
 ابتكار المنتجات الجديدة وتوظيف فنون الدعاية التجارية أمر مباح ومشروع  
 كذلك الا انه اذا تجاوز حدودا معينة ، بأن كان يتطوى على احتيال أو  
 تهديد للصحة العامة صار غشا وتدليسا معاقبا عليه جنائيا (٤٩) .

### المطلب الثالث

#### مفهوم جريمة اساءة استعمال السلطة الاقتصادية

#### ٢٣ - عناصر المفهوم .

#### ٢٤ - الجريمة الحقيقية والجريمة الحكمية .

#### ٢٥ - جريمة اساءة استعمال السلطة الاقتصادية والجريمة الاقتصادية .

(٤٦) من ذلك القانون رقم ٢٤١ ، ١٩٥٩ والصادر في شأن منع ابتكار توزيع السلع  
 المنتجة محليا . وأمر نائب الحاكم المبكر العام رقم ٥ ل ١٩٧٣ في شأن تجريم اتفاقات  
 غرض الأسعار التي تقع بين المنتجين أو الوزارين أو الوسطاء .  
 (٤٧) من ذلك قرار وزير التموين رقم ١٨٤ ل ١٩٧٥ يحظر حبس صغار السلع أو  
 سحبها من التداول ، و ١٠٥ ل ١٩٨٢ بتقرير وسائل لمنع التلاعب بأسعار السلع الغذائية .  
 وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦٤ ل ١٩٨٤ بتنظيم الرقابة على السلع الغذائية  
 المستوردة .

(٤٨) م/٣٤٥ من قانون المقويات المصري .

(٤٩) لذا فقد تضمن القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٦ والقانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ ،  
 والقوانين والقرارات المعدلة والكملة لها تجريم عديد من أوجه السلوك غير المشروع المنطوي  
 على التدليس والغش في عمليات الانتاج والتعامل التجاري .

## ٢٣ - عناصر المفهوم :

خلصنا فيها سبق مفهوم السلطة الاقتصادية ، ولاساسة الاستخدام التي تنطوي عليها . أما جرائم اساسة استعمال السلطة الاقتصادية فهو مفهوم يشير إلى الأفعال التي تنطوي على أساسة استعمال للقدرات والمكتنات التي يكتسبها الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون في سياق مباشرة النشاط أو الوظيفة الاقتصادية ، والتي ينص المشرع على تجريمها ويفرض جزاء جنائيا على مقاومتها . ومن ثم فإن المفهوم يشتمل على ثلاثة عناصر أساسية : السلطة ، الاساسة ، ارتباط الجريمة بالنشاط أو تعلقها به . وقد عرضنا تفصيلا للمعنيين الأولين أما الثالث فسنزيدة ايضاحا .

**أولا - السلطة Power :** بمعنى القدرة Capacity على التأثير Influence المستتفة لاعتراف قانوني وشرعي سواء في أساس ممارسة السلطة ( الحقوق المتاحة في مجال النشاط الاقتصادي الخاص ) أو سواء في الشكل الخارجي وهيكل ممارسة السلطة ( الشركات والمؤسسات الجماعية أو الفردية ) .

**ثانيا - الاساسة Abuse :** وتشير للوسيلة غير المشروعة لتحقيق هدف مشروع . فالربح هدف مشروع ولكنه قد يتحقق بوسائل غير مشروعة كالاحتكار أو اتفاقات التسلاعب والتواطؤ لفرض الأسعار أو باستخدام الغش والتدليس .

**ثالثا - ارتباط الجريمة بالنشاط أو تعلقها به :** فليس كل فعل اجرامي يرتكبه شخص طبيعي أو معنوي يحوز سلطة اقتصادية ، ينطوي بالضرورة على اساسة لاستخدام هذه السلطة . وقد ذهب زاي إلى اعتماد معيار شخص مفاده أن ثمة جريمة لاساسة استعمال السلطة كلما كان مرتكبها شخصا يحوز سلطة مشروعة وقانونية ، سواء اكانت سلطة عامة ( قضائية أو تشريعية أو تنفيذية ) ، أو كانت سلطة خاصة ( كرجال الأعمال والشركات والمؤسسات الاقتصادية والمؤسسات الصغوية والنقابات ) (٥٠) . والحقيقة أن هذا المعيار يؤدي إلى المغالاة وتحصيل لحائز السلطة بتبعات ومسئوليات اضافية عن جرائم قد تكون تقليدية

---

(٥٠) ونظرا لهذا الاتجاه ، فتنصف هذه الجرائم في إطار مفهوم واسع يشمل جرائم الاقرباء أو جرائم التصديق بالسلطة

Crimes of the Powerful.

انظر في الموضوع .

Wilson and Braithwaite, Two faces of Deviance-Crimes of the power-ful, 1978, pp. 27 ff.

أو عادية • فإذا كان التواجد في مراكز السلطة يجب ألا يكون سبباً للافلات من الجريمة أو التساهل ، فإنه يجب ألا يكون أيضاً دافعاً للتشدد والتعسف إزاء حائزيها ، بما يؤدي إلى عدم المساواة بينهم وبين المواطن العادي في الحقوق والتبعات •

ولذا فإنه يبدو أكثر صواباً اعتماد المعيار الموضوعي والذي يربط بين إساءة الاستعمال ، وبين السلطة أو القدرة على ارتكاب الجريمة ، في سياق النشاط المعين الذي تضطلع أو تتعلق به (٥١) • وفي الشق الاقتصادي من السلطة ووفقاً لهذا المعيار فإن ما تفرضه مؤسسة أو شركة اقتصادية من أسعار مغالى فيها وغير مشروعة للمنتجات ، أو تحريضها على Boycotting أحد المنافسين ، أو تمييز الأسعار Price Discrimination يعد جريمة تنطوي على إساءة السلطة الاقتصادية بينما لا يعد من ذلك قيام رئيس أو ممثل المؤسسة أو الشركة بقتل أحد منافسيه أو عملائه • ففي الحالة الأولى فقط حيث تتوافر السلطة متمثلة في القدرة على فرض السعر أو تمييزه أو المقاطعة ، يمكن أن نقرر أننا بصدد جرائم إساءة حقيقية Concrete misuse (٥٢) ، ما كانت لتركب لولا توافر السلطة الكامنة والمتاحة في سياق مباشرة نشاط اقتصادي معين • ويقود هذا التحليل لأهمية التمييز بين نمطين من جرائم إساءة استعمال السلطة الاقتصادية ، وهي الجرائم الحقيقية ، والجرائم الاعتبارية •

#### ٢٤ - الجريمة الحقيقية Concrete misuse والجريمة الاعتبارية :

إنه تماماً كما يمكننا فيما يتعلق بإساءة السلطة العامة أن نميز بين نمطين من الجريمة ، أولهما لا يمكن تصور ارتكابه إلا من وجودون في مراكز قانونية تتيح لهم إساءة استخدام السلطة ( جرائم الرشوة والاختلاس واستغلال النفوذ ) وثانيهما لا يعدو أن يكون نوعاً من الجرائم العادية التي يمكن أن يرتكبها كل من الأفراد العاديين أو حائزي السلطة ( انتهاك حرمة الحياة الخاصة - الاحتجاز غير القانوني ) ، ولكنها تحظى بمعاملة تشريعية متميزة ومشددة في الحالة الأخيرة ضماناً لكشف الحقيقة خاصة وأن من يرتكب الجريمة من حائزي السلطة تتزايد فرصه في طمس أدلة الإدانة وإخفاء الحقائق •

فالأمر كذلك فيما يتعلق بإساءة استعمال السلطة الاقتصادية ، حيث يمكن أن نميز من الناحية الواقعية De Facto بين طائفتين من الجرائم :

---

(٥١) غلاوس تيممان ، تقرير لجنة الرابلات الدولية ( بلايو ١٩٨٠ ) ، ص ١٩ •

(٥٢) المرجع السابق ، ص ٢٠ •

أولهما : الجرائم الحقيقية كالاحتكار وفرض الأسعار والمقاطعة • وثانيهما : الجرائم الاعتبارية ، كالغش وتلويث البيئة ، وهما في الحقيقة نمط عادي Normal من الجريمة يمكن تصور ارتكابه من أفراد عاديين لا يحوزونه أية سلطة اقتصادية ، أو من الشركات والمؤسسات الاقتصادية القوية التي تحوز هذه السلطة • ولكنها إذا ارتكبت في هذا السياق الأخير تأخذ شكلا أكثر تعقيدا وخفاء ، ويصعب الكشف عنها ما لم يتضمن القانون النص على وسائل وإجراءات خاصة تيسر اظهار الحقيقة وإدانة الفاعلين وتعويض الضحايا (٥٣) • فتحة فرق كبير بين أفعال الغش العشوائية التي يرتكبها المنتج الفردي والتي يسهل اثبات مسؤوليته عنها وبين أفعال الغش التي ترتكب في إطار خطوط الإنتاج الجماعية في الشركة أو المؤسسة الاقتصادية والتي يكون اثباتها من الصعوبة بمكان وثمة فرق أيضا بين أفعال تلويث المجارى المائية التي يرتكبها الشخص العادي بإلقاء بعض القاذورات وبين تلك التي ترتكبها الشركات والمؤسسات الصناعية بإلقاء النفايات والمخلفات الكيماوية التي يحق ضررها بأعداد كبيرة من الضحايا يصعب تحديدهم • وفي هذا النموذج من الجريمة فإنه يمكن القول بأن السلطة - بمعنى القدرة على التأثير في الآخرين - غير ضرورية لارتكاب الجريمة ، ولكن الشكل أو النموذج الذي ترتكب في إطاره الجريمة ييسر محو معالمها ، ويؤدى للحيلولة دون اكتشافها (٥٤) •

## ٢٥ - جريمة إساءة استعمال السلطة الاقتصادية والجريمة الاقتصادية :

استكمالا لإجلاء مفهوم جريمة الإساءة الاقتصادية ، فإنه يبدو ملائما تمييزها عن طائفة الجرائم الاقتصادية ذات الشبه القوى بها • وتعرف الجريمة الاقتصادية بأنها كل عمل أو امتناع يقع بالمخالفة للتشريع الاقتصادى إذا نص على تجريمه سواء فى قانون العقوبات أو فى القوانين الخاصة بخطط التنمية الاقتصادية والصادرة من السلطة المختصة لمصلحة

---

(٥٣) من ذلك استحداث أوجه لمساءلة المؤسسات والجماعات Groups جنائيا عن جرائم الاحتكار والتلاعب بالسوق ( أمريكا وفرنسا ) ، والإقرار بحق جماعات المجنى عليهم في تقديم شكاوى جماعية ، انظر رسالتنا ، ص ٥١٥ •

(٥٤) وهي الحالة التي يسير عنها الأستاذ كلاوس تيمان باستخدام السلطة للتنطية على الجريمة

The power being used for the purpose of covering up the offence.  
Imre A. Winner, economic criminal offences.

راجع : تيمان ، المرجع السابق ، ص ٥٠ • .



الشعب (٥٥) بينما تعرف جريمة اساءة استعمال السلطة الاقتصادية بأنها كل فعل ينطوي على اساءة استعمال للمكنات والحقوق التي يحوزها أشخاص طبيعيين أو معنويون في سياق مباشرة النشاط أو الوظيفة الاقتصادية ، ينص المشرع على تجريمه ويفرض جزاء على مقارفته (٥٦) والحقيقة أن ثمة أوجه للتقارب والاختلاف بين هذين النمطين من الجريمة نعرض لهما فيما يلي :

### أولا - أوجه التقارب :

١ - أن كلا المفهومين ، يعبران بدرجة أو بأخرى عن اهتمام الفقه والتشريع الجنائي بضبط أوجه النشاط الاقتصادي ، والسيطرة والحد من الانتهاكات التي تشوبه ، ضمانا للموازنة بين تحقيق المصالح الفردية والمصلحة العامة .

٢ - كما يتشابهان في أن هدفهما هو حماية المصلحة العامة الاقتصادية ، وإن كان ذلك هو الهدف الوحيد لقانون العقوبات الاقتصادي ، بينما يهدف تجريم أوجه اساءة السلطة الاقتصادية الى تحقيق جوانب حائية أخرى على النحو الذي سنتل الإشارة اليه .

### ثانيا - أوجه الاختلاف :

١ - فمن زاوية السياسة الجنائية ، يمكن القول أن هاتين الفكرتين تعبران عن درجات متفاوتة من تطور السياسات الاقتصادية والجنائية ، فتعد الجريمة الاقتصادية وليدا طبيعيا لسياسة السيطرة على الأنشطة الاقتصادية التي كانت سائدة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية . بينما تعد جريمة الاساءة الاقتصادية فكرة ملائمة لسياسة الحرية القائمة على الانفتاح الاقتصادي واطلاق حرية العمل لقوى السوق ، التي تأخذ بها غالبية الأنظار في عصرنا الراهن . وفي ظل هذه السياسة لا يتجه التجريم بداهة لتحديد الأسعار أو لفرض قيود على الانتاج أو النقل أو التوزيع ، وإنما يتجه لحماية القواعد الاقتصادية والاجتماعية التي يجب أن تسود في السوق الحرة ، ( قانون العرض والطلب - حماية المنافسة - حماية المستهلك ) ،

---

(٥٥) انظر : د. محمود مصطفى ، الجرائم الاقتصادية ( جزء ١ ) ، ص ١١ - ١٤ ، ود. أمال عثمان ، قانون العقوبات الاقتصادية ( جرائم التكوين ص ٩ - ١٢ ، وأعمال اللجنة البرية الأولى للدفاع الاجتماعي ، فبراير ، ١٩٦٦ ، ص ١٨٢ ، وتريعات أخرى مقترحة في الحلقة د. ومسيس جهنم ، ص ٧٠ - ٧١ ، د. صبر أبو الطيب ، ص ٨٢ .

(٥٦) راجع : رسالتنا : ص ٤٦ وما بعدها .

والتي قد تتعرض للانتهاك نتيجة لسيطرة مجموعات قليلة من المنافسين على السوق بما يؤدي للاحتكار أو التلاعب بقانون العرض والطلب أو الأضرار بالمستهلك . ويؤدي أعمال وحماية هذه القواعد الى تحقيق خفض الأسعار وزيادة الانتاج وحماية المستهلك بطريق غير مباشر وبما لا يعوق أو يقيد حرية ممارسة النشاط الاقتصادي .

٢ - ومن زاوية المصلحة المحمية ، فإن موضوع الجريمة الاقتصادية هو دائما حماية مصلحة اقتصادية عامة للدولة ، ومن مجموع هذه الجرائم يبرز قانون العقوبات الاقتصادي الذي يحمي النظام العام الاقتصادي في جوانبه المختلفة . أما موضوع جريمة إساءة استعمال السلطة الاقتصادية فقد يكون اقتصاديا أو اجتماعيا . والمصلحة المقصودة بالحماية ، قد تكون مصلحة عامة ترمي للحفاظ على حرية الانتاج والمنافسة ، التي تعد جوهر النظام الاقتصادي الحر والموجه ( في نطاق معين ) ، ومن ثم فإنه يجري تجريم أفعال الاحتكار وتقييد التجارة وقد تكون المصلحة المحمية ذات طابع فردي ، كما يبدو ذلك في الحفاظ على ذمة الانسان المالية وسلامته الصحية والجسدية ( جرائم التدليس والغش ، وانتاج وتداول السلع والعقاقير الخطرة ، وتمييز الأسعار أو رفعها تعسفيا ) . وقد تكون هذه المصلحة جماعية ، كما تبدو في ضرورة حماية البيئة من التلوث الناجم عن الأنشطة الصناعية والكيميائية دون مراعاة لقيود ومواصفات السلامة ( جرائم تلويث البيئة ) ، حيث تهدد هذه الجرائم صحة وسلامة الأفراد ، كما تنتقص أو تخل بسلامة مصادر البيئة الطبيعية .

وترتيباً على ذلك ، فإنه يمكن القول أن المصلحة المحمية في كل من جريمة إساءة استعمال السلطة الاقتصادية ، والجريمة الاقتصادية تتقاطعان أو تتماسان عند نقاط معينة ولكنهما لا تتطابقان ويلفت هذا التمييز الانتباه الى التباين بين مجرد مخالفة التنظيمات الاقتصادية ( في حالة الجريمة الاقتصادية ) وبين إساءة استعمال السلطة الاقتصادية . وإلى التفرقة بين الجريمة ذات الموضوع الاقتصادي ( الجريمة الاقتصادية ) ، وبين الجريمة المرتبطة بالنشاط الاقتصادي Crime related to economic activity كجريمة إساءة استعمال السلطة الاقتصادية (٥٧) .

## الفصل الثالث

### تفسير السلوك الإجرامي لاساءة استعمال السلطة الاقتصادية

---

#### المبحث الأول

#### مبادئ عامة

#### ٢٦ - علم الاجرام ودراسة الجريمة في محيط الحياة الاقتصادية :

من اللافت للنظر ذلك التحول الملموس في اهتمام العاوم الجنائية بصفة عامة بدراسة الجريمة في محيط الحياة الاقتصادية *Crime Dance La Vie Economique* ويمكن القول ان الدراسات والنظريات التي يجري تناولها وصياغتها في اطار علم الاجرام ، لتفسير وتحليل الجريمة في سياق مباشرة الأنشطة الاقتصادية ، كان لها فضل السبق في لفت الانتباه لهذا النمط من السلوك الإجرامي (١) . وقد أفرز التطور المنهجي في الدراسة والتحليل ، والذي تواكب مع تطور شكل

---

(١) Marshall B. Clinard and Richard quinny, Criminal Behavior Systems, Holt Rinehart and Winston, pp. 187 ff.

ومضمون العلاقات والأنشطة الاقتصادية مفاهيم متباينة للماص هذا النمط  
الاجرامي . فمن الجريمة الاقتصادية economic crime في مستهل

هذا القرن ، الى جريمة ذوى الياقة البيضاء White collar Crime (٢)  
وجريمة اسامة استعمال السلطة الاقتصادية في وقتنا الراهن (٣) .

غير أنه يمكن التمييز بين مرحلتين مر بهما تطور علم الاجرام . ففي  
طور النشأة والنمو لم يكن ثمة اهتمام واضح بتفسير هذا النمط من  
الجريمة ، وفي طور النضج والاكتمال تزايد التركيز على تحليل أشكال  
وأماط الاجرام في محيط الحياة الاقتصادية ، وذلك على النحو الذي  
سيجرى إيضاحه .

## ٢٧ - الدراسات في مرحلة النشأة ( الدراسة التقليدية والوضعية ) :

بالرغم من اختلاف المنطلقات الفكرية والمنهجية لكل من المبرستين  
التقليدية والوضعية ، الأمر الذي لا نجد موحدا للاستطراد فيه (٤) ، إلا أن  
موضوع علم الاجرام ظل في نطاقهما واحدا ، محوره تفسير وتحليل ظاهرة  
الجريمة مع التركيز على المنظور الفردي في الانحراف  
Analytical Individualism سواء آكان بيولوجيا أو نفسيا أو  
اجتماعيا (٥) ، وقد أفرز ذلك المنهج اتجاها واضحا نحو الاهتمام بنمط  
الاجرام الفردي والتقليدي Criminalité Traditionnelle ومثاله الملموس  
جرائم السرقة والقتل والاغتصاب .

## ٢٨ - الدراسات في مرحلة النضج ( الدراسة الاجتماعية ) :

غنيت الأبحاث في هذه المرحلة بأهمية عوامل التصور الكامنة في  
البناء الاجتماعي في تفسير الظاهرة الاجرامية . وإلى دوركايم يعزى الفضل  
في ذلك ، حيث أوضح قصور التركيز على التحليل الفردي للجريمة ،  
والذي إن كان يصلح لتفسير اقدام شخص ما على ارتكابها ، إلا أنه يظل

---

(٢) Herbert Edelhertz and Thomas D. Overcast, White Collar crime : An agenda for research, D. C. Heath and Company, 1982, Passim.

(٣) Imre A. Winner, Op. cit., p. 9; Tiedemann, Op. cit., Passim.

(٤) راجع : د. دوف عبيد ، مبادئ علم الاجرام ، دار الفكر العربي ، ١٩٧٤ ، ص ٣٠ وما بعدها ، د. يسر أنور و د. أمال عثمان علم الاجرام وعلم العقاب ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٧ ، ص ٦٦ وما بعدها .

(٥) Jan Taylor and Paul Walton The New Criminology : for a social theory of Deviance, Routledge and Kegan Paul LTD, 1977, pp. 67 ff.

— Jan Taylor and Jack Young, critical criminology, Routledge and Kegan paul, 1975.

عاجزا عن تفسير الجريمة كظاهرة عامة في المجتمع • وضمن دوركايم  
**Emile Durkheim** مؤلفيه « تقسيم العمل **La Division Du Travail**  
 وأسس البحث الاجتماعي - **Les regles de la Methode Sociologique**  
 لاذعة للبناء النظري والفلسفي لكل من المدينتين الكلاسيكية والوضعية ،  
 حيث أوضح مدى الخيال والواقعية في بناء النظرية والفلسفة التقليدية  
 القائمة على مفاهيم العقد الاجتماعي ، والارادة الحرة ، وما انبثق منهما من  
 اتجاهات نفعية **utilitarian** في التجريم والعقاب • كما انتقد تطرف  
 المدرسة الوضعية ، والهامشية التي أصيبتها على علاقة الفرد بالمجتمع ،  
 وتفسيراتها الجبرية عن حتمية الجريمة (٦) •

وتلقف عديرون ، فيما بعد من رواد المدرسة الاجتماعية ، هذه  
 المعطيات ، وكان أهم ما توصلوا اليه من فروض ، هو أن الانحراف  
 والجريمة ظاهرة تعبر عن خلل في البناء الاجتماعي **Social Structure**  
 والبناء الثقافي **Cultural structure** وإن اقدم شخص ما على الجريمة ،  
 يكون نتيجة لافتقاده الاحساس بالضمير الجمعي **Collective conscience**  
 أو افتقاد المعايير الموجهة **L'Anomie** (٧) •

كما استخلصوا أن السلوك الاجرامي ليس مقصورا على من يعانون  
 خلافا نفسيا أو بيولوجيا ، وإنما هو سلوك اجتماعي مكتسب ، يتم  
 التدريب عليه ، من خلال عمليات الاتصال في البيئة المحيطة ، وأن الفرد  
 يتجه لتجسيد هذا السلوك ، حينما تترجع لديه دواعي مخالفة القانون على  
 دواعي احترامه • وقد لفتت هذه النتائج الأنظار لأهمية عدم الاقتصار على  
 بحث الاجرام التقليدي ، وأن تمتد الدراسة لتشمل أنماطا سلوكية أخرى  
 مناهضة للمجتمع ، ترتكب من أفراد الطبقات العليا **Upper Class** أو عالم

(٦) في تفصيل ذلك ، انظر : Jan Taylor, Op. cit., pp. 69-71.

(٧) ظهر هذا المصطلح في اللغة الفرنسية في القرن السابع عشر ، وذاع استخدامه  
 في ميدان علم اللاهوت ، حيث كان يقصد به أعمال القانون ، وبخاصة القانون الإلهي  
 ( موسوعة العلوم الاجتماعية ، للرجع السابق ، ص ٢٣ - ٢٤ ) ووقف دور كايم المصطلح  
 على دراسته الشهيرة عن الانتحار **La Suicide** فيما بعد حيث أصبح يشير لحالة  
 اللامبالية التي تعبر عن التردد وانعدام الأمن ، وفقدان القيم في المجتمع ، مما يؤدي لاشاعة  
 الانحراف الاجرامي على نطاق واسع • وقد صاغ « ميرتون » هذا المفهوم على نحو أكثر  
 تحديدا ، حيث عمل على تحليل الرابطة الوثيقة بين نوعية البناء الاجتماعي وبين الانحراف  
 الاجرامي • ومن وجهة النظر هذه فإن السلوك اللامعاري : هو نتاج لعدم الاستقرار  
 والانزياح الخلقي والتصدع النظامي •

انظر :

P. K. Mertorn, Social theory and social Structure, The Free Press,  
 1937, pp. 101 ff.

الصفوة Edites (أ) • ومن أهم هذه الأنماط المستحدثة ، الجريمة التي يترقى ارتكابها في محيط الحياة الاقتصادية • والتي تتسم خلافا للجريمة التقليدية بالتعقيد والتكنيك المتميز ، وتوافر قدر كبير من الثقافة والخبرة في مرتكبها •

## ٢٩ - الأبعاد الجديدة للجرائم الاقتصادية :

وفي رحاب هذا المفهوم الحديث لعلم الاجرام ، تزايد الاهتمام بالجرائم ذات الصبغة الاقتصادية ، فإضافة للجريمة ذات الموضوع الاقتصادي ( الجريمة الاقتصادية ) ، فئة جرائم أخرى ترتبط ، أو تتعلق بالنشاط الاقتصادي كجريمة ذوى الياقات البيضاء (٩) ، والجريمة المنظمة ، والجريمة في محيط الشركات الاقتصادية ، وجريمة اساءة استعمال السلطة الاقتصادية • ولما كانت هذه الأنماط من السلوك الاجرامى ، شديدة الترابط بجريمة الاساءة الاقتصادية ، فسنعرض في ايجاز لمفهوم الجريمة المنظمة والجريمة في محيط الشركة •

## اولا - الجريمة المنظمة : Organized Crime

يشير هذا المصطلح الى التنظيم الاجرامى الذى يضم أفرادا أو مجموعات ينشطون بشكل منظم للحصول على فوائد مالية من خلال ممارسة أنشطة غير قانونية • ويعمل أعضاء هذا التنظيم الاجرامى من خلال بناء تنظيمى دقيق ومخطط يشبه ما يجرى عليه العمل فى أى مؤسسة اقتصادية ، ويخضعون لجزاءات لها أثر رادع أكثر مما للجزاءات الرسمية • ولقد لفت نظر المحللين أخيرا أن الاجرام المنظم بدأ يتسرب للأنشطة المشروعة التجارية والصناعية لتغطية الثروات التى تتحقق من الأنشطة غير المشروعة • فقد لوحظ فى الولايات المتحدة وأوروبا أن أموال عصابات الجريمة المنظمة تتدفق للاستثمار فى البنوك والمضاربات وشراء الفنادق • كما لوحظ فى

---

— Edwin H. Sutherland, White Collar criminality (أ)  
American Sociological Review, 5 February 1940, pp. 1-12.

— G. Kellens, Rapport, Aspects Sociologique et psychologiques, en "Aspects criminologiques de la delinquance d'affaires", Conseil de L'Europe, Strasburg, 1977.

(٩) انظر رسالتنا ، ص ٧٤ •

البلدان النامية تدفق الأموال المكتسبة من الاتجار بالمخدرات والتلاعب بانصراف في هذا الاتجاه أيضا (١٠) .

### ثانيا - جريمة الشركات Corporate Crime :

وهو مفهوم يعنى به الجرائم التي ترتكب في سياق نشاط الشركة التجارية أو الصناعية . ويمكن تصنيف هذه الجرائم الى نمطين ، أولهما يتعلق بجرائم لا يتصور وقوعها الا من الشركات *Infractions de droit penal des societes* كمخالفات الاشهار والتأسيس ، وطرح الأسهم والسندات ، وتكوين مجالس الادارة وتسيير الأعمال ، وثانيهما نمط من الجرائم العادية *Infractions de Droit Commun* والتي يتصور وقوعها من الشركات ومن غيرها كخيانة الأمانة والنصب والتدليس وتلويث البيئة . وقد أبرزت بعض بحوث علم الاجرام خطورة المخالفات التي تقع في سياق النشاط المؤسس للشركة ، من حيث حجم الاضرار الكبير ، وصعوبة الوصول للفاعل الحقيقي لتجزئة الفعل المادى المكون للمخالفة بين أشخاص عديدين . وقد نشطت تبعا لذلك حركة الفقه والتشريع الجنائي لاستحداث وتطوير قواعد ومبادئ القانون الجنائي الموضوعية والاجرائية بما يسر تعقب وكشف الجرائم التي ترتكب في مجال الأعمال الاقتصادية *crimes d'affaires* كما أفردت عديد من مؤلفات الفقه التي عنيت بمعالجة موضوع القانون الجنائي للأعمال ، والذي يبدو أنه أخذ يستحوذ مؤخرا على الاهتمام على حساب قانون العقوبات الاقتصادي (١١) .

---

— Clinard, Op. cit., pp. 227-228. (١٠)

Denald R. Cressy, Theft of the Nation, Harper and Row, 1969, pp. 99-107.

(١١) انظر : أعمال مجلس أوروبا ( لجنة المشكلات الجنائية ) ، حول الاجرام في مجال الأعمال *La criminalité des affaires* ستراسبورج ، ١٩٨٠ .

وتقرير Kellens المرجع السابق ، والمقدم لحلقة ستراسبورج ، ١٩٧٧ .

— Klaus Tiedemann, "The international situation of research and legal reform work in the field of economic and business crime", international annals of criminology, Vol. 17, No. 1-2 (1978).

— Clinard, Op. cit., pp. 206- F.F.

وفي الفقه الجنائي :

Pierre Dupont — Delestrait Droit penal Des affaires et Des Societes commerciales, Dalloz, 1980.

### ٣٠ - بحث جرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية في اطار فروض علم الاجرام :

يواجه دراسة الجرائم المنطوية على اساءة استعمال السلطة الاقتصادية بعض الصعوبات المنهجية التي ترجع لأسس وقواعد البحث في هذا العلم ، وثمة عقبتان أساسيتان في هذا الصدد . فمن ناحية أولى يلاحظ أن عديدا من الأفعال التي تنطوي على اساءة استعمال السلطة الاقتصادية لا زالت في بعض الأنظمة القانونية خارج طائلة التجريم بالرغم مما تسببه من أضرار اجتماعية فادحة (١٢) . قالى أى الجانبين تتجه البحوث اذن ؟ وهل ننتقد بالجريمة بمعناها القانونى ، أم نتوسع فنبحثها بمعناها الاجتماعى ، حتى ولو لم يشملها التجريم .

ومن ناحية ثانية فإن جرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية تعد من طائفة الجرائم المستحدثة والنسبية التي تختلف من مجتمع لآخر زمانا ومكانا ، قالى أى مدى يشكل التقسيم الشهير للجرائم الى طبيعية ومصطنعة ، أو تقليدية ومستحدثة عائقا فى تناول هذا النمط من الجريمة بالبحث ؟ مع ما هو معروف من نتائج تترتب على التقسيم من اعتبار الجريمة الطبيعية محورا للدراسة فى هذا العلم بينما ينظر للجريمة المستحدثة على انها محض انتهاك لتنظيم قانونى نسبى مفرغ من الضمون والمحتوى الأخلاقى . وفى البندين التاليين نعرض لهذين الفرضين بالايضاح .

### ٣١ - اساءة استعمال السلطة الاقتصادية بين الأنموذج القانونى ( الجريمة ) والأنموذج الاجتماعى ( السلوك المناهض اجتماعيا ) :

ان فحوى التساؤل الذى يطرح نفسه فى هذا الصدد ، هو ماذا يدرس علم الاجرام من الأفعال التي تنطوي على اساءة استعمال السلطة الاقتصادية ؟ وبمعنى آخر هل يهتم بالجريمة بحسب تعريفها القانونى ، ومن ثم يؤسس على ذلك بحوثه فى تفسير هذه الظاهرة الاجرامية بحسبانها نتاجا لمجموعات من الأفعال المعاقب عليها جنائيا . أم يهتم بالأفعال المناهضة اجتماعيا ومن ثم يؤسس منهجه على تفسير السلوك اإمدوانى الضار بالمجتمع وفى مقاومته عن طريق ارجاعه الى عوامله الحقيقية الاجتماعية والنفسية .

---

(١٢) أو يعاقب عليها بقوانين اإدارية ( جرائم الاحتكار فى ألمانيا الاتحادية ) ، أو مدنية ( بعض جرائم الغش فى الملكية المتحصنة ) .

انظر : أعمال مجلس أوروبا ( لجنة المشكلات الجنائية ) ، المراجع السابق ، ص ٥٤ .



## اولا - الاتجاه المؤيد لاستبعاد التعريف القانوني لأفعال إساءة استعمال السلطة الاقتصادية :

يرى هذا الاتجاه ضرورة اخضاع أفعال سوء استعمال السلطة الاقتصادية للتحليل والدراسة حتى ولو لم يشملها القانون بالتجريم . وتتلخص حجج هذا الرأي فيما يلي :

١ - أن أغلب أنماط إساءة استعمال السلطة الاقتصادية ظلت لأمد طويل خارج نطاق قانون العقوبات . وفي الحالات القليلة التي كان ينص فيها على التجريم كان الاتهام نادرا (١٣) ، ولذا فإن موضوع الدراسة والتحليل يجب أن يتخطى المفهوم الحرفي أو القانوني للجريمة Legal sense (١٤) والالتفات لكافة مظاهر السلوك المناهض اجتماعيا سواء تلك التي يترتب عليها توقيع جزاء جنائي أو تلك التي على قدر من الأهمية يستوجب ذلك . ومن ثم فإن التحليل المتكامل والفني Technical analysis للفعل هو الذي يجب أن يوليه الباحث اهتمامه حتى يصل للتصنيف الملائم له وفقا للأطر الحقيقية والواقعية ( لا القانونية فقط ) التي ينضوى تحتها ، على النحو الذي يحددها هو شرعي Lawful وما هو مجاف للشرعية . وترتبا على ذلك فإنه يجب إيلاء الاهتمام ليس فقط لمن يرتكبون أفعال سوء السلطة التي تم تجريمها ، وإنما أيضا وببنفس القدر لأولئك الذين لم تكتشف بعد أنشطتهم الإجرامية ، أو الذين يرتكبون أفعالا على قدر كبير من الضرر الاجتماعي ولم تشخص بعد not been identified على أنها أفعال إجرامية (١٥) .

٢ - إن القانون الوضعي الذي يمثل أهم وسائل إيقاف إساءة السلطة الاقتصادية ومنعها من التجاوز قد يكون في حصد ذاته قاصرا Lack of Law أو غير عادل Unfair فلا ينهض بحماية كافة المضالـح الاجتماعية الواجبة الحماية ولذا فإنه يجب حال تناول هذه الظاهرة أن يؤخذ في الاعتبار كافة المصادر الأخرى للقيم Values التي تستند الى نوع من وسائل الإنفاذ (١٦) كمبادئ القانون الطبيعي ، والمبادئ العامة للقانون ، والمواثيق والاتفاقات الدولية .

---

(١٣) ريتالو أو تهنوف ، تقرير مقدم لاجتماعات بلاجيو - ١٩٨٠ التحضيرية . للمؤثر السادس لمنع الجريمة ، حول موضوع الجريمة وسوء استعمال السلطة ، ص ٥ - ٦ .

(١٤) المرجع السابق ، نفس الموضع .

(١٥) المرجع السابق ، نفس الموضع .

(١٦) George Kellons. criminality and the abuse of power . :  
"criminological point of view.

تقرير عقلم ، حلقة الرباطات الدولية ، بلاجيو ، ١٩٨٠ ص ٣٦ .

٣ - أن التمسك المثالي فيه ، يبحث ظاهرة الجريمة في ضوء تفسير ضيق لمفهومها في القانون الجنائي ، يؤدي الى اغفال لجانب كبير من اجرام الأعمال الاقتصادية Business Criminology واسقاط العديد من الأفعال الضارة اجتماعيا عند تخطيط سياسة مكافحة الجريمة Crime Statistics (١٧) ومن ثم فان منظور البحث في علم الاجرام يجب أن يشمل الاساءات الاقتصادية التي يجرى ارتكابها في مجال الأعمال ، والتي لم تشخص بعد كجرائم في القانون الجنائي . خاصة وأن الخاضعين للدراسة التقليدية لهذا العلم كانوا دائما من الأشخاص العاديين الذين لا يحوزون أية ساطة Powerless ، بينما ظل ما يرتكب في عالم الصفوة Eliteist orientation من الاساءات السياسية والاقتصادية بعيدا عن محور الدراسة (١٨) .

## ثانيا - التزام التعريف القانوني لجرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية :

بالرغم من وجاهة هذه الحجج التي أبدلها مؤيدو استبعاد التعريف القانوني لاساءة استعمال السلطة الاقتصادية . وما كشف عنه هذا الاتجاه من قصور في التعريف القانوني للجريمة ، الا أنه لا يبدو صوابا الاغراق فيه ، نظرا لما يوفره الالتزام بالتعريف القانوني من تيسيرات منهجية في دراسة الظاهرة الاجرامية (١٩) . بينما يحسن أن يكون بحث مدى انتطابق بين الأفعال الضارة اجتماعيا وبين النموذج القانوني للجريمة مجالا للدراسات التي تجرى في اطار علم الاجتماع القانوني والذي يعنى بدراسة العلاقة بين الظواهر القانونية والظواهر الاجتماعية ، من أجل تطوير القانون ، وجعله معبرا عن المبادئ التي يقتضيها الوجود الاجتماعي (٢٠) .

ولذلك فانه يبدو أن ما ذهب اليه الأستاذ/ كلاوس تيدمان في بحثه للظاهرة الاجرامية لاساءة استعمال السلطة الاقتصادية جديرا بالتأييد . فبالرغم من أنه لاحظ أن عديدا من أفعال الاساءة الاقتصادية ، والتي

(١٧) المرجع السابق ، نفس الموضع .

(١٨) المرجع السابق ، نفس الموضع .

(١٩) د. يسر أنور ود. أمال عثمان ، المرجع السابق ، ص ٦٣ د. حسين عبيد ، علم الاجرام وعلم العقاب ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٥ ، ص ١٥ . وعكس ذلك ، د. أحمد خليفة في دراسة السلوك الاجرامي دار المعارف ، ص ٢٤ .

(٢٠) د. أحمد فتحي سرور ، أصول السياسة الجنائية ، ص ٩٠-٩١ .

تسبب أضرارا اجتماعية خطيرة لا زالت خارج طائلة قانون العقوبات إلا أنه استبعد إمكانية إخضاعها للدراسة في إطار بحوث علم الاجرام (٢١) .

### ٣٢ - موقع جرائم إساءة استعمال السلطة الاقتصادية من التقسيم التقليدي للجرائم الى طبيعية ومصطنعة :

يستند هذا التقسيم الى التمييز الشهير الذي صاغه « جاروفالو » في مؤلفه « علم الاجرام » ، بين الجريمة التي تمتد على المشاعر الانسانية الفطرية ، والتي يملها واجب الاحساس بالشفقة والأمانة ، كجرائم القتل والسرقة ، وهذه هي الجريمة الطبيعية ، وبين الجريمة القانونية التي يصطنعها الشارع لحماية ما يستحدث من نظم اقتصادية واجتماعية(٢٢) . ويبدو ايضا موقف جرائم إساءة استعمال السلطة الاقتصادية من هذا التقسيم من الأهمية بمكان .

ذلك انه ينبغي على الأخذ بهذا التقسيم نتيجة هامة مقتضاها أن الظاهرة الاجرامية التي تخضع للدراسة والبحث ، هي التي تنطوي على ارتكاب الجرائم الطبيعية ، ذات المحتوى الأخلاقي المستقر في ضمير الجماعة ، بينما تستبعد الجريمة القانونية أو المصطنعة ، والتي لا تعنى سوى مخالفة إرادة المشرع . ولما كانت الجرائم التي تنطوي على إساءة استعمال السلطة الاقتصادية تعد من الطائفة الأخيرة ، وفقا لهذا التقسيم ، نظرا لما تنقسم به نسبية ومن اختلاف من مجتمع لآخر . الأمر الذي يدعو الى الشك في مناسبة إخضاعها لفروض دراسة الظاهرة الاجرامية . فانه يضحى من الأهمية ببيان أوجه القصور في الفكرة التي تأسس عليها هذا التقسيم ، وصولا لتأييد أهمية دراسة الظاهرة الاجرامية المستحدثة بما فيها إساءة السلطة الاقتصادية ، والتي تعكس نتائج باللغة الأهمية في توجيه السياسة الجنائية ، لتطوير الشقين الموضوعي والاجرائي من القانون الجنائي بما يكفل ردع ظاهرة إساءة السلطة الاقتصادية . وفيما يلي نعرض لأهم جوانب النقد التي ينطوي عليها تقسيم الجرائم الطبيعية والمصطنعة :

---

(٢١) ويلاحظ أن الأستاذ / تيلمان متأثرا بالنظام الجنائي الألماني المزيج في العقاب ، يساوي بين الجرائم المتصوص عليها في المدونة العقابية ، وتلك المتصوص عليها في قانون العقوبات الإداري من زاوية إمكانية إخضاعها لفروض الدراسة في إطار علم الاجرام .

انظر : تيلمان ، المرجع السابق ، ص ١٨ - ١٩ .

(٢٢) د. روف عبيد ، مبادئ علم الاجرام ، ص ٥٧ وما بعدها د. يسر آتور . د. أمال عثمان ، المرجع السابق ، ص ٥١ - ٥٢ ، د. علي رائد ، للممثل لدراسة القانون الجنائي ، ١٩٧٤ ، ص ١٣ .

**أولاً :** تستند فكرة الجريمة الطبيعية ، في تحديد مضمون الجريمة على معيار مستمد من الخبرات التاريخية والتجريبية ، الأمر الذي يبدو أنه محل شك كبير ، فمن الوجهة التاريخية ، ثبت أن المعيار لا يحظى بصفة الدوام عبر مختلف الأزمان ، كما أثبتت الخبرات التجريبية أنه لا يجوز الأخذ في تعريف الجريمة بمعيار محدد يسرى في كافة المجتمعات بالنسبة لكافة الجرائم (٢٣) . ولهذا فإن الخطوة الاجرامية تقاس بمدى استعمال الشخص لارتكاب الجريمة في مجتمع ما ، بغض النظر عن نوع هذه الجريمة ، وما إذا كانت تجابه الظروف التقليدية في كافة المجتمعات ، أم تجابه ظروف خاصة في مجتمع معين ، إذ لا يتصور أن تقاس خطورة الشخص في مجتمع حديث ، في ضوء ما يمكنه ارتكابه من جرائم في مجتمع آخر من المجتمعات المختلفة (٢٤) .

**ثانياً :** أن التمييز بين هذين النوعين من الجرائم كان انعكاساً للمذهب الحر ، الذي كان سائداً حتى أوائل القرن العشرين ، والذي بمقتضاه لا يهدف النظام القانوني الى غير حماية مصالح الفرد . أما في وقتنا هذا فإن الفرد ينظر اليه بوصفه عضواً في المجتمع . ومن وجهة النظر هذه فإن كل سلوك غير لازم للحياة الاجتماعية ويؤدي الى الاضرار بها ، أو تعريضها للخطر ، فهو سلوك غير مشروع في ضمير الجماعة (٢٥) .

**ثالثاً :** ان هذه الفكرة تخلط ما بين ثبات القيم الانسانية ، وبين تغير المصالح الاجتماعية ، التي تعبر عن الوجه الديناميكي لهذه القيم Values . فالقيم الانسانية لا تختلف زماناً أو مكاناً ، في شتى النظم القانونية ، وهي في اطارها العام يمكن أن ترد لقيمتين أساسيتين : اولاهما تتمثل في ضرورة الحفاظ على قدر مناسب من الثقة والترابط في العلاقات الفردية داخل المجتمع ، من خلال حماية اطار معين من النعمة المالية ، والسلامة الشخصية أو العلاقات الاجتماعية والأسرية . وثانيهما : تتمثل في حماية البناء الاجتماعي بأبعاده الاقتصادية والسياسية وتأمين مسيرة الجماعة نحو تحقيق اهدافها العامة .

وينهض القانون الجنائي للحفاظ على هذه القيم من خلال تخيره لمجموعات من المصالح الاجتماعية التي يرى جدارتها بالحماية . وقد تطورت وتمددت هذه المصالح في زمننا المعاصر ، بفعل عوامل التطور والتقيد التي صاحبت النمو السكاني ، والتقدم الصناعي والتكنولوجي والحضاري .

(٢٣) د. يسر أبو ورد. آمال عثمان . المرجع السابق . ص ٥٣ .

(٢٤) د. محمد فتحي سرور . اصول السياسة الجنائية . ص ١٦٦ .

(٢٥) المرجع السابق . ص ١٦٥ .

وانعكس ذلك على القانون الجنائي ، فاضيف لقائمة الجرائم المعاقب عليها ، أشكال حديثة من الأفعال التي تنتهك المصلحة الاجتماعية ، كملك التي تنطوي على إساءة استعمال السلطة الاقتصادية ، ولا يمكن نزع الصفة الأخلاقية للقانون الجنائي حال توجيه لحماية هذه المصالح ، التي تستحدث بفصل عوامل التأثير ، ذلك أن الأخلاق الفردية والاجتماعية تنطور هي الأخرى ، بتطور البناء والنسيج الاجتماعي والاقتصادي (٢٦) .

وابعا : أن تمييز الجريمة الطبيعية عن الجريمة المستحدثة ، على أساس أن الأولى تنتهك قواعد الأخلاق ، بينما أن الأخيرة ما هي الا مجرد مخالفة لقواعد تنظيمية ، يعد تقسيمها تعسفيا الى حد كبير . فلا يمكن أن تتحدد أخلاقية القانون بمدى التزامه بالقواعد السائدة والمحافظة *Conservative normes* للأخلاق في المجتمع . فهذه القواعد كانت بدورها ذات سمة راديكالية حين نشأت ، الى أن ترسخت واتسمت بالثبات ، ثم تأتي عوامل التطور والتغير الاجتماعي بالجديد ... وهكذا .

والواقع أن تقدير مدى أخلاقية القانون ، يكون أكثر مناسبة ، اذا ما جرى تقييمه في ضوء المضمون الحديث للشرعية الجنائية ، والتي لا تعني أن التشريع هو مصدر التجريم والعقاب فقط : وانما تفترض أن حماية المصلحة الاجتماعية العادلة هي أساس التجريم والعقاب (٢٧) ويستوى في ذلك أن تكون هذه المصلحة تقليدية أو مستحدثة . ومن ثم فانه لا ينزع عن القانون أخلاقيته ، اتجاهه لتجريم أشكال مستحدثة من السلوك الضار ، طالما أن ذلك يحمي نمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية في تطورها المعاصر ، ويعبر عن ضمير الجماعة الانسانية تمبرا صادقا . وانما يهتز المضمون الأخلاقي للقانون ، في حالة ما اذا كان يهدف الى اقرار وفرض نظم اجتماعية واقتصادية لا تمبر عن واقع المصلحة والحاجة الاجتماعية (٢٨) .

ولذلك ، فإن نصوص التجريم التي تحمي بعض المصالح المستحدثة ، من إساءة استخدام السلطة الاقتصادية ، بما في ذلك حماية نظام السوق

---

(٢٦) د. أحمد فتحي سرور ، المرجع السابق ، نفس الموضوع .

— الغرامة الطريرية . مجلة القانون والاقتصاد ، السنة ٣٠ ، العدد الثاني ، ص ٤٣٣ .

(٢٧) د. أحمد فتحي سرور ، الوسيط في قانون العقوبات ، الجزء الأول ، دار

النهضة العربية ، ١٩٨١ ، ص ١٣٢ ، الوجيز في قانون الإجراءات الجنائية ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٢ ، ص ٥٥ وما بعدها .

(٢٨) Antony Allot, *The Limits of Law*, Butherworths, 1980, p. 36-37.

من التلاعب ، وحماية البيئة من التلوث الصناعي والكيميائي ، وحماية المستهلك من فساد السلع أو خطورة العقاقير الطبية ، تعد نصوصا منشأة لجرائم ذات مضمون والتزام أخلاقي واضح ، طالما أنها سنت في ضوء المفهوم الحديث لمبدأ الشرعية . فالشكل المستحدث للجريمة ، لا يعنى انفصالها عن الأخلاق ، طالما أنها تحمي القيم الانسانية الراسخة المتمثلة في الحفاظ على سلامة الفرد وبناء المجتمع الاقتصادي والاجتماعي . فالذي تغير في مجتمعنا المعاصر هو شكل الاعتداء على القيم الاجتماعية لا القيم ذاتها .

**خامسا :** أن ثمة التزاما أخلاقيا يقع على أفراد الجماعة باطاعة سائر الأوامر التي تصدر من سلطات الدولة (٢٩) ، وفي الثقافة اليونانية القديمة ، صيغت هذه القضية ، على أن طاعة القانون هي الأخلاق ذاتها ، وأن الحياة وفق القانون ، هو القانون الاسمي غير المدون (٣٠) .

---

(٢٩) د . أحمد فتحي سرور ، أصول السياسة الجنائية ، ص ١٦٥ .

(٣٠) ففي محادثة سقراط الفلسفية « لكريتو » يبادر بالسؤال : هل يتوجب على الإنسان الايفاء باتفاقاته الصحيحة أم يحنت بها ؟ ويرد عليه كريتو بالايجاب ، فيلحق بسؤاله التالي : فكر اذن ، اذا أنا هربت بدون رضا الدولة ، افلا أكون قد أذيت أولئك الذين يتوجب على ألا أؤذيهم ؟ أولا أكون قد تخليت عن اتفاقاتي الصحيحة أم لا ؟ ... ويسعى مجيبا ، لفرض أن القوانين والجمهورية ظهرت أمامي وأنا أستمد للحرب وسالوني : قل لنا يا سقراط ما تنوي عمله ، وماذا تمنى بمحاولة الهرب ؟ ألا يعنى ذلك تنمير القوانين وللدنية كلها ؟ ... هل نظن أن الدولة يمكن أن تنشأ وتثبت حين تكون أحكام القوانين بدون قوة ومزودة ولا قيمة لها لدى الأفراد ؟ ... أنت يا انسان يا من يفكر في القضية حقا ، ألست من الحكمة بحيث ترى أن وطنك أجل وأقدس من أيك وأسلافك ، وأن واجبك الملزم هو الخضوع له ... وأن تعمل كل ما يطلب اليك ... هذا هو واجبك في الحرب ، وفي مجرى المحاكمة ، وحشما كنت ، عليك أن تعمل ما تأمر به مدينتك ووطنك ... إن استخدام العنف ضد أمك وأبيك هو انتهاك لقانون الله ... بيد أن استخدامه ضد وطنك أشد انتهاكا لقانون الله ... بم أجيب يا كريتو ؟ وهل تقول أن القانون ينطق بالحق أم لا ؟ ... ويرد كريتو بأنه ينطق بالحق .

انظر : ديتيس لويدي ، للرجع السابق ، ص ٦٤ وما بعدها .

## المبحث الثاني

### آثار جرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية

#### ٣٣ - تنوع الأضرار الناجمة عن اساءة استعمال السلطة الاقتصادية :

كان للبحوث والدراسات التي أجراها العديد من الباحثين لتقدير الضرر الناجم عن الممارسات المنطوية على الاساءة الاقتصادية ، الفضل في لفت الانتباه الى أن آثار هذا النمط الإجرامي تتساوى ان لم تنق الأضرار التي تسببها الجرائم التقليدية كالقتل والسرقة أو ما يسمى ، باجرام الشوارع (٣١) . وقد لوحظ أن هذه الأضرار تتعدى المجالات الاقتصادية ، وانها تهدد أيضا سلامة الانسان الجسدية *L'integrite corporelle* وازافة للعلاقات والأخلاق الاجتماعية *moral Climat of community* وهو الأمر الذي نعرض له تباعا في البنود التالية .

#### ٣٤ - الأضرار المالية :

قدرت التحليلات أن ثمة تكلفة مالية كبيرة تنجم عن هذا النمط من الجريمة ، وأن البلدان النامية والمتقدمة تعاني منها على السواء . ففي الولايات المتحدة قدرت الخسائر المالية عن الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة بما يزيد عن ٢٣١ بليون دولار سنويا : أي ما يوازي ضعف مجموع ميزانيات وزارة الداخلية والعدل والصحة مجتمعة ، في فرنسا ، وأن الخسائر المالية الناجمة عن مخالفة المؤسسات الاقتصادية لتشريعات أنتي - ترست المناهضة للاحتكارات تزيد عن ٢٠٠ بليون دولار (٣٢) .

وفي ألمانيا الاتحادية قدر الضرر الناجم عن جرائم التلاعب بنظام السوق بعدة ملايين من الماركات ، وعن ارساء العطاءات المنطوية على التواطؤ بنحو ٧ بلايين مارك سنويا (٣٣) . كما كشفت دراسة بشأن ممارسات

---

Erman and Lundman, Corporate and Government Deviance. (٣١)  
in Edelhertz, Op. cit., p. 23.

U.S. Chambre of commerce (٣٢) بينما قدرت الغرفة التجارية الأمريكية  
Short-run direct cost التكلفة المالية لهذه للممارسات في المدى القصير  
بما لا يقل عن ٤٠ بليون دولار سنويا .

Klaus Tiedemann, Combating economic crimes in the Federal (٣٣)  
Republic of Germany with special regard to organized forms of  
economic criminality.

المؤسسات الاقتصادية غير المشروعة في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي كشفت النقاب عن أن ٥٠٪ من واردات الحردة وحيدة ، وأن حوالى ٣٠٪ من الحردة المعاضة ليس لها أى وجود مطلقا (٣٤) .

وكشفت دراسات أخرى ، أن وطأة الأضرار المالية الناجمة عن الاحتكار والتلاعب بالأسعار تتزايد في البلدان النامية ، خاصة وأنهى تعاني من ضعف آليات السوق في الحفاظ على مستوى مناسب من المنافسة والحد من غلواء الاحتكارات . ويشار تأكيدا لذلك ، الى أن العقارين المهدتين « ليبريم » و « فاليوم » كانا يباعان في كولومبيا بسعر يبلغ ٦٥ ضعف السعر المقترح في السوق الأوروبية ، ومع ذلك فقد كان من الصعوبة بمكان محاسبة مرتكبي هذه الجريمة عن فرض أسعار غير مشروعة *Illegal Prices* . وتعين اقامة الدعوى على مرتكبيها على أنها جريمة تتعلق بتداول عملات أجنبية وتهرب من الضرائب ، مما أسفر عن اصدار أحكام بالفرامة قدرها حوالى مليوني بيزو على ١٧ شركة (٣٥) .

وطبقا للتقديرات الحكومية في غانا ، فيعتقد أن تلاعب فروع الشركات الأجنبية بأسعار التحويل *Transfer Prices* والذي يتضمن المغالاة في فواتير الواردات ويخس فواتير الصادرات يكلف الاقتصاد خسائر تتراوح بين ٥٠ و ٦٠ مليون سيندى من العملات الأجنبية سنويا ، وفي نيجيريا كشفت دراسة عن أن عمليات تحديد الأسعار بصورة غير حقيقية للمواد المستوردة تستخدم على نطاق واسع لاختفاء تدفقات رأس المال الى خارج البلاد (٣٦) .

### ٣٥ - الأضرار التي تعيق تحقيق سلامة وصحة الإنسان :

وترجع هذه الأضرار الى رغبة بعض المشروعات الاقتصادية في تحقيق أعلى معدل من الربحية ولو على حساب التراخي في تقدير وضمان السلامة

---

تقرير مقيم لاجتماع الخبراء التطويرى ( كراكاس - ١٩٨٠ ) المؤتمر السادس لمنع الجريمة ، والتمنى بدراسة الجريمة وسوء استعمال السلطة الاقتصادية .

(٣٤) Mireille Delmas-Marty, and Klaus Tiedemann, La crimina-  
lite, Le Droit penal et les multinationales, La Semaine Juridique, 4  
January 1979, p. 2935.

(٣٥) الجريمة وسوء استعمال السلطة : جرائم ومجرمون خارج طائلة القانون ، ورقة عمل مقدمة من الأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة السادس لمنع الجريمة ، ص ١٨ .  
(٣٦) المرجع السابق ، ص ١٩ .

وانظر أيضا : د - محسن الخضيرى ، الاقتصاد السفل في الدول الافريقية ، بحث مقدم للمؤتمر الافريقى الأول لبحوث ودراسات منع الجريمة ، القاهرة ، ٢٦ نوفمبر ، ٦ ديسمبر ١٩٨٥ ، ص ٦ - ٧ .



والأمن الكافي للسلع والمنتجات بانتهاك شروط رقابة الانتاج والتصنيع والتداول المعمول به في هذا الصدد ، الأمر الذي ينتج عنه تهديد السلامة الشخصية للعاملين والمستهلكين وجموع المواطنين في حالة المخالفات المنطوية على تلويث البيئة على نطاق واسع .

وقد أشير على سبيل المثال في دراسة عن بعض بلدان أمريكا اللاتينية الى أن تجاهل القوانين الحكومية المتعلقة بالصحة والسلامة تسبب في حالات وفاة بلغت ١٠.٠٠٠ حالة بالمقارنة بـ ١٨.٠٠٠ حالة من حالات القتل والقتل العمد في السنة خلال متوسط محسوب على سنوات السبعينات . وقد استنتج بعض المحللين من ذلك أن بعض الجرائم التي ترتكب في سياق نشاط المؤسسات الاقتصادية تنطوي على العنف شأنها في ذلك شأن الاجرام الفردي والتقليدي ، وحقيقة أن الموت يحدث كنتيجة غير مباشرة ، ولكنه يأتي في النهاية فعلا (٣٧) .

ويمثل انتاج المنتجات والسلع والمقايير غير الآمنة Unsafe products الى جانب تلويث البيئة الناجم عن عدم مراعاة شروط ونظم التصنيع خطرا بالغاً على سلامة وصحة المستهلك والمواطنين . وقد أشارت بعض الدراسات الى أن خطر تلوث البيئة الناجم عن انتهاك المؤسسات الاقتصادية للقوانين المعمول بها لا يقتصر فقط على التهديد الذي يحمق بالعاملين ، وإنما يمتداه الى كافة المواطنين . وأن أخطار التلوث الصناعي والنوى تعد أكثر تهديداً للبلدان النامية لما هو معروف من ضعف نظمها الرقابية ، وأنها أقل تشدداً من تلك المعمول بها في البلدان المتقدمة (٣٨) .

### ٣٦ - الأضرار التي تصيب المناخ الأخلاقي والاجتماعي :

بجانب الأضرار المالية وتهديد سلامة الانسان ، فقد لاحظ بعض الباحثين في علمي الاجرام والاجتماع ، أن هذا النمط من الجريمة يقوض

Joel Swartz, Silent Killers at work, in, Edelhartz, op. cit., (٣٧)  
pp. 23-24.

B. Ehnretch, If there are no side-effects, this must be (٣٨)  
Hondoras.  
تقرير مقيم للمؤتمر السادس لمنع الجريمة .

وفي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال ، أصدر الكونجرس في عام ١٩٧٠ قانوناً صارماً لحماية الهواء من التلوث الصناعي في عام ١٩٧٠ The clear air act وقد لوحظ أن عدد المصابين بمرض سرطان الرئة وكذلك مختلف الأمراض الناجمة عن التلوث ، وقد وصل لأدنى معدل له عقب صدور القانون وأن حالات الوفاة الناجمة عن هذه الأمراض لم تتجاوز ١٤.٠٠٠ حالة ( في عام ١٩٧٨ ) .  
Edelhartz, Op. Cit., p. 26.

المناخ الأخلاقي العام في المجتمع ويهدد الثقة في فاعلية النظم القانونية ،  
التي ينظر اليها المواطنون على أنها الملاذ والملاجأ لادانة وضبط الأفعال  
والممارسات غير المشروعة التي ينطوي عليها سلوك من يحوزون السلطة  
الاقتصادية في المجتمع .

وقد دعا ذلك الى مناداة البعض بتعزيز المسؤولية الاجتماعية ، في  
حالة انتهاك القانون من قبل الأشخاص الذين يحوزون سلطة اقتصادية  
متميزة ، وطبقا لهذا الرأي فان فشل أولئك الذين يتمتعون بالسلطة  
الاجتماعية والاقتصادية ( كرؤساء ومديري الشركات الاقتصادية ) يهدد  
انبناء الاجتماعي بصورة أخطر من الانحراف الناجم عن انتهاك القانون ممن  
دونهم في المكانة الاجتماعية (٣٩) ، خاصة وأنه من الملاحظ أن الضحايا  
والمجنى عليهم في مثل هذه الممارسات يتسع نطاقهم بصورة أكثر حدة من  
تلك المعهودة في الجرائم التقليدية .

كما أن تزايد معدلات ارتكاب الجريمة من يحوزون السلطة  
الاقتصادية ، تؤدي الى نمو أخلاقيات طرفية عنيفة وشريرة Cynicism  
وتقوى الاتجاهات المحبذة للانحراف في مجال النشاط الاقتصادي بدعوى  
تقليد من هم أعلى في المكانة والدرجة الاجتماعية . ويؤدي تزايد السلوك  
الاجرامي ممن يحوزون السلطة الاقتصادية في حالاته الحادة الى اهدار  
الثقة في قطاع النشاط الاقتصادي كاملا ، سواء بين المواطنين والأجهزة  
الحكومية : وبين أصحاب المهن وعملاتهم ، وبين المستخدمين وأصحاب  
الأعمال ، مما يؤدي في النهاية لاهدار الثقة في البناء الاجتماعي  
Social organization (٤٠) .

---

Edelhartz, op. cit., pp. 28-28.

(٣٩)

Ibid., Loc. Cit.

(٤٠)

### المبحث الثالث

#### منشأ السلوك الإجرامي لاساءة استعمال السلطة الاقتصادية

- ٣٧ - تفسير سذرلاند ( جريمة ذوى الياقات البيضاء ) •
- ٣٨ - اساءة استعمال السلطة في نطاق المؤسسة الاجتماعية الفردية •
- ٣٩ - اساءة استعمال السلطة في اطار المؤسسة الاقتصادية الجماعية ( الشركة ) •

#### ٣٧ - تفسير سذرلاند ( جريمة ذوى الياقات البيضاء ) :

لامد طويل ظل النمط التقليدى للجريمة والمجرم هو محور الاهتمام في دراسة الظاهرة الاجرامية • واستمر هذا الاتجاه سائدا الى أن ظهرت دراسات سذرلاند Sutherland عالم الاجرام الأمريكى الشهير في أربعينات هذا القرن والتي لفت الأنظار فيها لأهمية اخضاع أنماط السلوك المناهض اجتماعيا الذى يرتكب في عالم الصفوة وبصفة خاصة في محيط النشاط الاقتصادى لفروض الدراسة في نطاق علم الاجرام • وقد تابعه في ذلك عديد من رواد المدرسة الاجتماعية المعاصرة مثل كيلنارد Clinard وكوينى Quinney ولان Lane وروس Ross وقد أفرزت هذه المجموعة من الدراسات النظرية والتطبيقية أساسا يصلح لتفسير السلوك الاجرامى المنطوى على اساءة استعمال السلطة الاقتصادية ، من خلال ما تمخضت عنه من أفكار حول اجرام ذوى الياقات البيضاء White collar Criminality والاجرام المهني Occupational Criminality والاجرام في محيط الشركات الاقتصادية Corporate-criminality •

وتستمد الأصول العلمية لهذا الاتجاه ، من تفسيرات سذرلاند الباكورة لمنشأ السلوك الاجرامى Criminal Career بوجه عام والمعروفة بنظرية المخالطة الفارقة Differential association (٤١) ، والتنظيم الاجتماعى الفارق Differential social organization •

---

(٤١) أدوين سذرلاند ودونالد كريس ، مبادئ علم الاجرام معرب ترجمه وراجعه محمود السباعي ود ، حسن صادق الرصفاوى مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٨ ، ص ٩٧ - ١٠٤ •  
(٤١) أدوين سذرلاند ودونالد كريس ، مبادئ علم الاجرام معرب ترجمه وراجعه محمود =

وقد لاحظ سندرلاند أن أغلب البحوث والدراسات التقليدية تربط بين السلوك الإجرامي وبين بعض الأمراض الشخصية والاجتماعية ، كالقلق وسوء السكنى ، ونقص وسائل الترفيه ، والأسر المتصدعة والمحتلة ، والضعف العقلي وغيرها من الخواص . إلا أنه لاحظ أن كثيرا من الأشخاص ممن تتوافر فيهم نفس الظروف والخصائص المرضية لا يرتكبون الجرائم . وأن أفراد الطبقة الاجتماعية والاقتصادية العليا كثيرا ما ينتهكون القانون، مع أنهم لا يعانون من أسباب علم التوافق الاجتماعى أو الأمراض الشخصية . ومن ثم فقد استنتج أنه لا الظروف ولا الخواص الشخصية هي التي تسبب الجريمة ، لأن الظروف تكون قائمة أحيانا حيث لا تقع الجريمة وأحيانا أخرى حيث تقع الجريمة .

وقد وظف سندرلاند محاولته النظرية التي تدور حول فكرة المخالطة الفارقة ، لتفسير السلوك الإجرامي على المستوى الفردى وبحيث يشمل أفراد الطبقات العليا والدنيا على السواء . وتقتضى هذه الفكرة أن الشخص ينزع للسلوك الإجرامي حينما يرجح لديه من واقع خبراته واتصالاته مع الآخرين الدوافع والميول التي تحبذ انتهاك القوانين على كافة الآراء التي لا تحبذ انتهاكها . فالفرد في المجتمع يسلك وفقا لنتيجة علاقاته التفاضلية التي تتضمن من ناحية علاقات ثانية علاقات مقاومة للأجرام . وحينما ينحاز الأفراد للاختيار الإجرامي فى السلوك ، فإن ذلك يرجع بالدرجة الأولى لاتصالهم بنماذج إجرامية من ناحية ، وبسبب عزلهم عن النماذج التي تقاوم الاجرام من جهة أخرى .

أما فكرة التنظيم الاجتماعى الفارق أو التفاضلى ، فهي تفسر السلوك الإجرامي فى جماعة أو بلد ما . وبعبارة أخرى تفسر رجحان عوامل احترام القوانين أو انتهاكه داخل التنظيم الاجتماعى . وفى العادة فإن الجماعة الانسانية تحوى الآليات والنظم المؤدية للسلوك الإجرامي والمناهضة له بدرجات متفاوتة . وتمتد فكرة تنظيم الجماعة التفاضلى كتفسير لمعامل الاجرام ، اطارا مرجعيا ومكملا لمفهوم العلاقة التفاضلية للعمليات التي تؤدى الى اجرام الأشخاص (٤٢) .

وتمتد فكرة جريمة البياقات البيضاء مخاضا لمحاولة سندرلاند فى تفسير منشأ السلوك بوجه عام على النحو السالف ذكره . وبدأ هذا

---

= د . دوف عبيد « نظرية المخالطة الفارقة » . للرجع السابق ، ص ١٦٢ وما بعدها .  
 د . ماثون سلامة « نظرية التفاضل » ، أصول علم الاجرام ، ١٩٦٧ ، ص ١٦٦ - ١٦٨ .  
 د . حسين عبيد ، نظرية الاختلال الفارق ، للرجع السابق ، ص ٥٠ - ٥٢ .  
 (٤٢) سندرلاند ، للرجع السابق ، نفس الموضع .

المصطلح في الذبوع منذ أن ظهرت مقالته التي نشرت في عام ١٩٣٩ في  
المجلة الاجتماعية الأمريكية تحت عنوان *White Collar criminality* (٤٣)  
ثم تتابعت دراساته النظرية والتطبيقية في إطار تعميق هذه الفكرة والتي  
عنى بها تركيز البحوث على السلوك الإجرامي للطبقات العليا ، وبصفة  
خاصة الجرائم والمخالفات التي يرتكبها أشخاص على قدر كبير من الاحترام  
من ذوى المراكز الاجتماعية المتميزة *Social status* في إطار  
أنشطتهم الوظيفية *Occupational activities* سواء تلك المستمدة من  
سلطة عامة كأعضاء الحكومة ، أو تلك المستمدة من سلطة خاصة  
كالسياسيين والمحترفين وأعضاء المجالس النيابية ، والمهنيين ورجال  
الأعمال والشركات والمؤسسات الاقتصادية (٤٤) .

وقد خص سذرلاند فيما بعد الجرائم التي ترتكب في سياق النشاط  
الاقتصادي لرجال الأعمال بمعظم بحوثه على النحو الذي أضحي معه هذا  
المصطلح يشير لمعنى خاص في أدب علم الاجرام ، وهى الجرائم التي  
يرتكبها حائزو السلطة الاقتصادية في سياق مباشرة أنشطتهم المهنية .  
وتابعه في ذلك عديد من الرواد الذين أولوا اهتماما خاصا لنتائج دراساته  
على النحو السالف إيضاحه (٤٥) .

وقد أجرى سذرلاند بحثا تطبيقيا في السنوات الأولى من الأربعينات،  
كان موضوعه دراسة المخالفات التي ارتكبتها أكبر ٧٠ شركة ومؤسسة  
اقتصادية في الولايات المتحدة فيما يتعلق بقوانين مكافحة الاحتكارات  
والقيود على التجارة ، والإعلانات الزائفة ، وقوانين تنظيم العمل . وتبين  
له أن مجموع المخالفات التي ارتكبت بلغت ٥٤٧ حالة بنسبة ٧٨٪ لكل  
شركة أحيل منها للمحاكمة الجنائية ٤٥ حالة بنسبة ٩٪ من مجموع  
المخالفات ، بينما اكتفى في النسبة الباقية بتوقيع جزاءات إدارية .

وقد خلص سذرلاند من بحثه الى عدة نتائج أهمها :

١ - أن نسبة ارتكاب الجريمة التي تنطوى على إساءة استعمال سلطة  
الوظيفة الاقتصادية للمؤسسات والشركات ، نسبة عالية بالمقارنة  
بمن يرتكبون الجرائم التقليدية ، إذ بلغت ٩٪ في المتوسط لكل  
شركة .

Edwin Sutherland, white collar, criminality, American  
sociological review, 5 February 1940, pp. 1-12. (٤٣)

Ibid., p. 7. (٤٤)

Clinard and Quinney, Op. Cit., p. 187. (٤٥)

٢ - أن هذه النسبة لا تظهر بأبعادها الحقيقية في استراتيجيات الجريمة ، نتيجة لتعدد البلائل والاختيارات التشريعية لانها الدعاوى جنائيا أو اداريا ، ولأسباب لا علاقة لها بطبيعة الفعل المؤثم قانونا .

٣ - وأن ذلك يرجع للمعاملة التفضيلية Differential implementation التي يلقاها مرتكبو هذه الجرائم نظرا لما تحظى به الشركات الاقتصادية ورجال الأعمال من مراكز اجتماعية مرموقة ومؤثرة . ولتمازج وتقارب الأصول الثقافية The Cultural Homogeneity بين من يملكون السلطات الاقتصادية الخاصة ومن يتواجدون في مراكز السلطة التشريعية والقضائية . ولثقافة الماشئة بين العامة بأن من يخالف القانون في مجال الأعمال الاقتصادية لا يمكن أن يوضع في مصاف المجرم التقليدي Popular Stereotype of the Criminal ولعلم التنظيم النسبي للجمهور من المستهلكين والعاملين على النحو الذي يحقق التوازن بين من يملكون السلطة الاقتصادية وبين من هم موضوع لها .

٤ - أن الأضرار الاجتماعية الناجمة عن هذا السلوك الاجرامي ، هي أضرار جد خطيرة وخليقة بأن تكون موضعا للبحث والتحليل عملا على التوصل لأفضل سبل لمكافحتها والحد منها شأنها في ذلك شأن الأضرار الناتجة عن الاجرام التقليدي (٤٦) .

٣٨ - إساءة استعمال السلطة في نطاق المؤسسة الاقتصادية الفردية :

الملاحظ أن السلوك الاجرامي المنطوي على إساءة استعمال السلطة الاقتصادية يمكن أن يمارس سواء على المستوى الفردي في المؤسسة التي يملكها رجل الأعمال أو على مستوى جماعي في اطار الشركة ( المساهمة ) (٤٧) . ومن زاوية دراسة وتفسير منشأ السلوك الاجرامي فانه يبدو صوابا التمييز بين هذين النمطين نظرا لما يتبعه ذلك من تحليل وتشخيص السلوك الاجرامي في الحالتين على نحو أكثر دقة ، وتلمس أنسب سبل مكافحة الإساءة الاقتصادية سواء في أنموذجها الفردي ، أو الجماعي ، وهو الأمر الذي ستجرى معالجته تباعا .

---

(٤٦) Sutherland, Is "white collar crime" Crime , American Sociologicalreview, 10 April, 1945, pp. 132-139.

(٤٧) تقرير الأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة السادس لمنع الجريمة ، المرجع السابق ، ص ٩ .

وأكثر ما يميز الاساءة الاقتصادية فى أنموذجها الفردى هو ذلك الأسلوب أو النموذج التصورى **Type** — **Conceive** الذى يتمثل فى ذهن مقارن الجريمة ، فلما كانت الجريمة تنطلق من اطر وظيفية شرعية وموافق عليها **Legitimate occupation** ( كالمشآت الاقتصادية الانتاجية أو التجارية ) ، فان منتهكى القانون من رجال الأعمال لا ينظرون الى أنفسهم على أنهم مجرمون حقيقيون ، بل يعتبرون أنهم كمواطنين يحظون بالاحترام ليسوا سوى مخالفين للقوانين **Law Breakers** التمسفية التى يتدخل بها المشرع لتنظيم ما لا يجب أن يقم التشريع فيه ( ٤٨ ) ، وهو تصور أقرب ما يكون لمفهوم المخالفين عن الجرائم الحضرية وجرائم المرور .

وفى بعض الأحيان ينعكس هذا التصور الى حد كبير على فكرة الجمهور عن الجريمة والسلوك الاجرامى ، اذ من الصعب أن يتفق الجمهور أو يستشعر خطورة جرائم مثل الاحتكار وتقييد عرض السلع والتلاعب بأسعارها بنفس درجة احساسه بالجرائم التقليدية كالقتل والسرقة التى تتلقى اذانة فورية ويكاد يتفق الرأى العام على استهجانها . ويؤيد ذلك ان الأنشطة الاقتصادية للمخالفين من رجال الأعمال تحظى بقدر كبير من الاحترام والقبول المبدئى بين الجمهور نظرا لانها فى شكلها العام الخارجى تعد أنشطة قانونية معترف بها ويضع هذا الشكل الذى تقبّع خلفه اساءة السلطة الاقتصادية غلالة كثيفة من الشك فى نظر الجمهور ، عما اذا كان المخالفون يقتربون جرائم حقيقية بالفعل ، ولذلك فقد قيل أن الاساءة أكثر خطورة من المخالفة ، حيث لا توليها الانتباه المستحق ( ٤٩ ) :

**"Abuse is often far more dangerous than an error, because we pay it less attention."**

وتتعمق هذه المفاهيم التصورية والذاتية داخل مجتمعات رجال الأعمال بحيث يسود بينهم مفهوم عن انعدام الجريمة فى المخالفات التى يشارفونها **non criminal self concept** ( ٥٠ ) من خلال اثاره الجدل والتشكيك فى جدوى التنظيم القانونى لأنشطة اقتصادية معينة ، والعمل على خلق اطر مقننة ومنطقية **rationalization** لمخالفة القانون تعاكس الاتجاهات التى تحبذ الاستجابة للقانون ، ومن ثم الوصول الى اباحة **Justification** مخالفة القانون على نطاق واسع بين رجال الأعمال ( ٥١ ) .

Clinard and Quinney, Op. cit., p. 191.

(٤٨)

(٤٩) مقولة Sutherland نقلا عن اوتنهوف ، المرجع السابق ، ص ٥٠ .

Clinard, Ibid., Loc. cit.

(٥٠)

Ibid., p. 192.

(٥١)

وهكذا فإنه ازاء تدخل المشرع لتجريم انشاء الاحتكارات أو الاتفاقات غير المشروعة لرفع الأسعار والتلاعب بها ، فإنه يمكن أن نشيع مقولات من نحو *Good Business Demands it* أو *Business is Business* وفي ظل تنظيمات تستوجب التعامل في النقد الأجنبي المتحصل من الأنشطة الاقتصادية وفقا لضوابط معينة فإنه يمكن أن تسود مقولات أخرى من نحو هذه تقودنا ونحن نتعامل بها على أفضل نحو يحقق فائدة لنا (٥٢) .

وقد لوحظ أيضا ، ان نمط حياة مرتكبي جرائم الأعمال يساهم الى حد كبير في اصفاء جو من الغموض والتضارب فيما يتعلق بشخصيته الاجرامية . فعلى عكس النمط المعتاد للمجرم التقليدي ، فإن نمط الحياة لمن يسمون استخدام سلطاتهم الاقتصادية من رجال الأعمال ليس مبنيا على دور اجرامي *Criminal role* ، فهو يلعب أدوارا متعددة ، ويشارك في عضوية المنتديات والجمعيات ، والمجالس النيابية ، ويحرص على أن تكون مخالفته للقانون في شكل هامش يغطي عليها صفته كمواطن يحظى بالاحترام والشهرة *reputation* (٥٣) .

ويلاحظ أخيرا ، أن منشأ السلوك الاجرامي لرجل الأعمال لا يمكن فصله عن الإطار العام للقيم الاجتماعية السائدة . وعلى سبيل المثال فإن القيم التي تنطلق منها وتتضمنها القوانين المنظمة للأنشطة التجارية والاقتصادية ، يتوقف قبولها *Compliance* على مدى اتساقها مع القيم السائدة في الأعمال . فإذا كانت هذه القيم تتعارض على نطاق واسع مع التنظيم وتعمق الفردية *individualism* ، فإنه يكون متوقعا زيادة وانتشار السلوك الاجرامي في مجال الأعمال المناهضة لهذه التنظيمات والعكس صحيح . ومن ثم فإن تعميق القيم الاجتماعية في مجال الأعمال يبدو على نفس القدر من الأهمية شأنه في ذلك شأن القيم السائدة في جوانب الحياة الأخرى ، كما أنه يجب إيلاء اهتمام أكبر في مجال اجرام الأعمال ، لعملية تحقيق الاتساق بين البناء والقيم الاجتماعية وبين النماذج الجنائية للسلوك والمعقوبة التي يتضمنها القانون الجنائي (٥٤) .

Ibid. Loc. cit.

(٥٢)

Ibid. Loc. cit.

(٥٣)

Vilhelm Aubert, white collar crime and social structure, American Journal of Sociology, November, 1952. pp. 264-269.

(٥٤)

وانظر أيضا : دافيد برايبورك ، القيم الاخلاقية في عالم المال والأعمال *Ethics in the world of Bussiness* ترجمة صلاح الدين الشريف ، مكتبة

الأنجلو المصرية ، ١٩٨٦ ، ص ١٢٨ - ١٦٨ .



### ٣٩ - اساءة استعمال السلطة في اطار المؤسسة الاقتصادية الجماعية ( الشركة ) :

عرضنا آنفا للجوانب التكوينية للسلوك الاجرامى فى اطار المؤسسة الفردية أو لسلوك رجل الأعمال . وفى الحقيقة فان هذه الجوانب تمثل جانبا كبيرا من السلوك الاجرامى المنطوى على اساءة استعمال السلطة الاقتصادية فى اطار الشركة . ذلك أن رجال الأعمال يمثلون عصب الشركة الاقتصادية ، مالكون أو مؤسسون أو مدبرون . ومع ذلك فان نمط ارتكاب الاساءة فى اطار الشركة لا يخلو من اختلاف ، نظرا لما يتيح التنظيم وتوزيع الأدوار من اتمام السلوك الاجرامى بشكل منظم **organised** ويساهم فى ارتكاب جزئياته عديدة من الأشخاص ، على نحو قد يكون من الصعوبة معه كشف الجريمة وادانة مرتكبيها خاصة فى ظل أحكام القانون الجنائى الموضوعية والاجرائية التقليدية .

ولذا فقد عنيت دراسات حديثة ببحث الظاهرة الاجرامية فى اطار الشركة . واستهدف بعضها تحليل وتشخيص نمط السلوك الاجرامى المنطوى على اساءة السلطة المخولة للشركات فى المجالات الاقتصادية (٥٥) ، سواء اكانت مسئولية الشركات عن هذه الجرائم مباشرة - فى التشريعات التى تقر المسئولية الجنائية للأشخاص المعنوية - أو غير مباشرة أو تبعية فى حالة اسنادها لأعضائها من رؤساء مجالس الادارة أو المديرين أو الموظفين . وفى حالة الجرائم التى تسال عنها الشركات مباشرة يكون هدف الدراسة هو تفسير أسباب ارتكاب الجريمة وكشف أبعادها عملا على التوصل لأفضل الحلول للسيطرة عليها من خلال أداة القانون الجنائى ، وفى حالة الجرائم التى يسأل عنها أعضاء هذه الشركات من الأشخاص الطبيعية يكون هدف الدراسة فضلا عن ذلك لقاء الضوء على الشخصية الاجرامية لهم واختبار أنسب السبل العقابية لتقويمهم .

وقد استنتج بعض المحللين من هذه الدراسات ان ارتكاب الجرائم المنطوية على اساءة استعمال السلطة الاقتصادية من قبل الشركات ( جرائم الاحتكار - التدليس - تلويث البيئة ) لا يأتى عشوائيا أو من قبيل

- 
- Gilbert Geis, Toward delination of white Coliar offenses, (٥٥) sociological inquiry, No. 32, 1962, p. 162. FF.
  - Sutherland, "Crime of Corporations", in, Albert Koden, The sutherland papers indiana Universitj Press, 1956, pp. 89-96.
  - Pierre Lascoumes, Des Finesses de citadins a la delinquance des societes commerciales, Rev. Sc. Crim. Penal. Comp. No. 4, 1984. pp. 707-721.

المصادفات **Hap-Hazard** ولكنه يجرى من خلال اجراءات منظمة يقودها المدبرون التنفيذيون والاداريون ، بحيث تصبح مخالفة القانون في نهاية الأمر مناخا طبيعيا يآلفه العاملون في المستويات الأدنى ، وتتناقل آلياته الى الموظفين الجدد بشكل تلقائي **Normal operating Procedure** وفي ظل هذا المناخ يشعر المرموسون بأن المهارة والحدق في تنفيذ هذه المهام مدعاة لرضاء طائفة المديرين ، ومن ثم فهي طريقهم لتحقيق أحلامهم الشخصية في ارتقاء السلم الوظيفي للشركة (٥٦) .

وقد تبين من الدراسة التي أجراها **Gies** بشأن قضية الاحتكارات وفرض الأسعار الشهيرة التي ارتكبتها عدة شركات أمريكية في الستينات **The electrical equipment Antitrust case** أن منفذى الجريمة من المديرين وتابعيهم قد استخدموا أساليب تنظيمية أشبه بما يجرى عليه العمل في الجرائم التي ترتكبها عصابات الجريمة المنظمة ، حيث كانوا يطلقون على أنفسهم أسماء مستعارة أثناء اتصالاتهم التليفونية ، والتي كانت غالبا ما تتم في أماكن عامة . كما تبين أن اتفاقاتهم للتآمر على الأسعار كانت في معظم الأحيان تجري في داخل مقار النقابات التجارية (٥٧) .

## المبحث الرابع

### العوامل التي تسهم في ارتكاب جرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية

#### ٤٠ - العوامل الشخصية والعوامل الخارجية كاسباب دافعة لاساءة السلطة الاقتصادية :

ان جرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية ، شأنها في ذلك شأن سائر الجرائم ، تعد ظاهرة اجتماعية تساهم عدة عوامل شخصية وخارجية في تكوين السلوك الاجرامى المؤدى لها . الا أنه يمكن ملاحظة أن اثر العوامل الدافعة الخارجية أو البيئية يكتسب أبعادا أكثر أهمية في هذا

(٥٦) كلينارد ، المرجع السابق ، ص ٢١١ - ٢١٢ .

(٥٧) جيس ، المرجع السابق ، وأيضا : داسة سذولاند ، المرجع السابق .

النمط من الجريمة خاصة اذا أدركنا ن هذا السلوك الاجرامى يعد انعكاسا بقدر أو بآخر للظروف الاجتماعية والاقتصادية **Conditions Socio economiques** (٥٨) التى نشأت عن التطور الحضارى المعاصر بدءا من نمو دور الشركات المساهمة والشركات متعددة الجنسية تلبية لضرورة تركيز رأس المال للوفاء بعمليات الانتاج النمطى والكبير وانتهاء بتدويل أعمال التجارة وترابط الاقتصاديات الوطنية . وتواكب مع هذا التطور الاقتصادى تطور تشريعى تمثل فى تزايد تدخل القانون لتنظيم الأنماط الجديدة من أنشطة الأعمال ، وتمثل اساءة استعمال السلطة الاقتصادية أحد الظواهر الاجرامية المعاصرة الناجمة عما يمكن أن يطلق عليه عدم التوافق الاقتصادى والثقافى (٥٩) **L'inadaption economique et culturelle** وهو سلوك يعزى فى أحواله الغالبة لأسباب خارجية ، وفى القليل لعوامل داخلية . وفيما يلى نعرض تباعا لأثر العوامل المختلفة الدافعة للسلوك الاجرامى المنطوى على اساءة استعمال السلطة الاقتصادية على النحو التالى :

- **المطلب الأول :** العوامل الاقتصادية
- **المطلب الثانى :** العوامل النفسية والاجتماعية
- **المطلب الثالث :** العوامل القانونية

## المطلب الأول

### العوامل الاقتصادية

#### **Les Facteurs économiques**

- ٤١ - النظام الاقتصادى •
- ٤٢ - الحالة الاقتصادية •
- ٤٣ - النسق التنظيمى للعمليات الاقتصادية •

#### ٤١ - النظام الاقتصادى : **Le systeme economique**

يؤثر النظام الاقتصادى السائد على أنماط اساءة الاستعمال التى تنحو اليها السلطة الاقتصادية • فإذا كان التنظيم يطلق حرية الممارسة

---

Jean Pinatel, La societe criminogene, Colmann Levy, 1971, (٥٨)  
pp. 94-96.

Ibid, pp. 80-81. (٥٩)

لقوى السوق الى أقصى مداها **Systeme de marche libre** فانه يمكن ملاحظة اتجاه اساءة استعمال السلطة نحو فرض الاحتكارات والتلاعب بالأسعار ، وفي الأحوال التي يسود فيها نظام الاقتصاد الموجه **Systeme de marche Dirige** تأخذ الاساءات أشكالاً أخرى من نحو تخزين السلع وافتعال نقص العروض ، أو ما يطلق عليه أنشطة السوق السوداء **marché noir** (٦٠) ومن جهة أخرى فإن احكام الرقابة ومدى فاعليتها في كل نظام اقتصادي تؤثر بدورة أو بأخرى على حجم الجريمة ، فقد لوحظ تزايد جرائم تلويث البيئة وانتاج وتداول السلع والمواد الفاسدة أو الخطرة في البلدان النامية ذات الأنظمة الرقابية الأضعف عنه في البلدان الغربية ذات النظم الحازمة والمحكمة (٦١) .

#### ٤٢ - الحالة الاقتصادية : La Situation Economique

تتباين أوجه السلوك الاجرامى في مجال الأعمال وتتأثر بالحالة أو بالدورة الاقتصادية **Cycle economique** التي تتأرجح بين الانكماش فتتزايد جرائم الإفلاس والاحتيال فيما يتعلق بالائتمانات البنكية ، وبين الانتعاش حيث تتزايد حالات تكوين الشركات الصورية **sociétés fictives** في مجالات الاستثمار التي يتوقع فيها رجال الأعمال الحصول على معدلات عالية من الفائدة . أكثر هذه الممارسات ذبوعاً للتدليس المرتبط بتكوين شركات عقارية وهمية ، والمضاربات التي تجرى على توجيه الاستثمار الى شراء الأراضي والمباني مما يؤدي الى استنزاف فائض الدخل في تحقيق أرباح خيالية لهذه الشركات نتيجة للارتفاع المصطنع في أسعار العقارات . كما لوحظ أيضاً ان هذه الممارسات قد تؤدي الى تهديد أموال الأفراد ونظام الائتمان . ذلك أن توسع السوق في جانب معين على حساب نواحي الاستثمار الأخرى ، يؤدي الى جذب المدخرات الفردية والبنكية في هذا المجال ، فيزيد العرض وتنكمش حركة النقود الحرة مما يؤدي في النهاية الى إفلاس هذه الشركات وتعريض أموال الأفراد والبنوك لمخاطر وخيمة (٦٢) .

La criminalité des Affaires Report par la comite Euro- (٦٠)  
peen pour les problemes criminels, conseil de L'Europe, Strasbourg,  
1981, p. 28.

Ibid, Loc. cit.

(٦١)

(٦٢) كلاوس تيدمان ، أعمال مجلس أوروبا ، المرجع السابق ، ص ٢٢ . ويلاحظ أن الشرع المصري قد مد سريان ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على من يشبهون أو يشترون العقارات لحسابهم عادة بقصد بيعها ، وعلى الأرباح الناتجة من عمليات تقسيم أراضي البناء والتصرف فيها وذلك للحد من الاندفاع المحسوم نحو عمليات المضاربة العقارية ( المادتين ١٨ ، ١٩ من القانون رقم ١٥٧ ل ١٦٨١ باصدار قانون الضرائب على الدخل ) .

#### ٤٣ - التنسيق التنظيمي للعمليات الاقتصادية :

يسير النشاط الاقتصادي لرجال الأعمال والمؤسسات الاقتصادية في كل مجتمع وفقا لآطار منظم يحكم حدود ونطاق ممارسة النشاط . وكلما كانت آليات هذا النظام تعمل وفقا لنسق واضح ومحدد ورقابة دقيقة تتناسب مع طبيعة وظروف نمو النشاط كلما كان ذلك ادعى لتقليص الاجرام الناجم عن اساءة السلطة الاقتصادية والعكس صحيح .

وقد ذهب رأى الى أن اغراء الربح *L'appât du gain* بما ينطوي عليه من رغبة رجال الأعمال في تحقيق قفزات هائلة وسريعة في محيط الحياة الاقتصادية يعد عاملا جرميا *Fracteur criminogene* مرجحا لأحوال اساءة السلطة الاقتصادية وتزايد الميل للجرام في مجال الأعمال (١٣) الا أنه يبدو من الصواب النظر الى دافع تحقيق الربح على انه هدف مشروع في حد ذاته بغيره لا يمكن أن ينشط الأفراد ، أو فصل المجتمعات لتحقيق أهدافها في التنمية والرخاء . والحقيقة أن الاطر التنظيمية الواهنة أو المتضاربة ، هي التي تحفز على ممارسة اساءات عديدة لتحقيق الأرباح بغير الوسائل المشروعة ، كما أن التحكم والتعسف غير المبرر يجبر رجال الأعمال والشركات الاقتصادية على مخالفة القانون من أجل الحفاظ على مجرد بقائهم واستمراريتهم والا أطيح بهم خارج السوق .

وقريب من ذلك ما توصل اليه مارشال كلينارد *Clinard* من واقع دراسته لأنشطة السوق السوداء في الأربعينات في الولايات المتحدة ، حيث توصل الى أن الحاجة أو الضرورة *Need* التي تفرضها أحوال السوق المتفجرة وليست فرصة الكسب *Opportunity to gain* هي التي تدفع رجال الأعمال والمؤسسات الاقتصادية لانتهاك القانون (١٤) .

كما أشار تقرير الأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة السادس لمنع الجريمة حول موضوع الجريمة وسوء استعمال السلطة ، الى أنه كثيرا ما يواجه ممارسو الأنشطة الاقتصادية بضغط متعارضة وتناقضات في التنظيمات الاقتصادية تتراوح بين الشدة واللين فيما يشبه عمليات المد

---

(١٣) شميت Schmidt أعمال مجلس أوروبا ، المرجع السابق ، ص ٢١ - ٢٢ . وانظر في الموضوع بصفة عامة :

Robert E. Lane, Why Businessmen violate the Law ? The Journal of Criminal Law and Criminology, 1953, Vol. 44, No. 2.

Marshall B. Clinard Criminological Theories of violations (١٤) of wartime regulations, American sociological review, June, 1948. pp. 155, ff.

والجزر ما يقودهم الى اساءة استعمال السلطة • ويساعد هذا المناخ على نشوء أخلاقيات ظرفية تستخدم لتبرير اساءة استعمال السلطة ، حيث يؤدي التخبيط في التنظيم الاقتصادي الى خلط الأوراق وتجهيل الفواصل بين الممارسة غير الأخلاقية والاجرام ، وبين ما هو قانوني وما هو أخلاقي ، وما هو قانوني ولكنه غير أخلاقي ، وما هو غير قانوني وغير أخلاقي (٦٥) •

## المطلب الثاني

### العوامل النفسية والاجتماعية

#### Facteurs Psycho-Sociaux

- ٤٤ - الأثر الانتشاري للجرام الاقتصادي •
- ٤٥ - السمات الخاصة بنشاط الأعمال •
- ٤٦ - قصور دور الجني عليهم •
- ٤٧ - الرأي العام •

#### ٤٤ - الأثر الانتشاري للجرام الاقتصادي :

##### Spirale De La Criminalité

تعتبر فكرة الطابع الانتشاري أو التتابعي للجرام في محيط الحياة الاقتصادية ، انعكاساً لنظرية سذرلاند عن المخالفة الفارقة ، فمن خلال عملية الاتصال والتجارب اليومية لرجل الأعمال مع أقرانه تتحدد توجهاته وفقاً لما يكتسبه منهم ، ويكون ميله لاساءة استخدام سلطته أو العكس نتيجة لما يستقر في وجدانه من قناعة عن مدى أخلاقية عدم المشروعية **Morality of illegality** التي تعبر عنها القوانين المجرمة لممارسات الاساءة الاقتصادية (٦٦) •

وهكذا فان احتمالات انتهاك القانون باساءة استعمال السلطة الاقتصادية ، تتزايد كلما انضم لطائفة المخالفين عضو جديد نتيجة لتنامي

---

(٦٥) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة السادس لمنع الجريمة ، المرجع السابق ، ص ١٢ •

(٦٦) Sutherland, White collar crime, Dryden Press, 1949, p. 234.

الاتجاهات المعارضة للقانون • وإضافة لذلك فإن الممارسات غير المشروعة كالاحتكار والتدليس تزيد من فرص تحقيق الربح للأفراد والمؤسسات المخالفة ، وبالتالي يحصل مرتكب الجريمة على أفضلية وأسبقية تنافسية على غيره من المنافسين مما يدفعهم بالضرورة لحماكاته للمحافظة على موقعهم التنافسي ، ومعادلة أوضاع المنافسة غير العادلة Handicap (٦٧) يؤدي ذلك بالتالى لمزيد من انتشار السلوك الإجرامى •

#### ٤٥ - السمات الخاصة للنشاط فى مجال الأعمال :

تتسم طبيعة النشاط فى مجال الأعمال الاقتصادية Les affaires بعدة سمات تساهم فى تكوين مناخ نفسى يدفع رجل الأعمال نحو إساءة استخدام سلطته أو انتهاك القانون فى بعض الأحيان • وقد شبهت بعض التحليلات القانون الذى يحكم محيط رجال الأعمال بأنه قانون أقرب الى قانون الغاب ، يلتهم فيه الكبير الصغير ، ومن ثم فعلى كل من يقدر له أن يعيش فى هذا المجال أن يكون مستعدا للمواجهة مع غيره من المنافسين حاسما فى اقتناص فرص التقدم وفرض النفوذ على الآخرين •  
« en affaires, il faut être sur place avant les autres. » (٦٨)

فإذا قدر للمرء أن يحترف النشاط الاقتصادى فلا سبيل له لتحقيق النجاح الا التدريب على تسيير أعماله من خلال ميكانيزم ثلاثى يضمن تحقق الفائدة profit والإنتاجية Productivite والسلطة Pouvoir قبل كل شيء • وهى عملية صعبة ومعقدة أشبه بقيادة سيارة بموتورات ثلاثة ، ولذلك فإن قليلين هم الذين يحوزون فى النهاية على السلطة والثروة ، بينما يقنع ذوى التجارب الفاشلة بالبحث عن أدوار هامشية فى ظل هذا المناخ المرامى (٦٩) •

ولا يمكن اغفال التأثير النفسى للثقافة الشائعة فى أدب الجريمة ، والتى تفرغ التنظيم القانونى للأنشطة الاقتصادية من أى محتوى أخلاقى ، فقد عكست هذه المفاهيم آثارا سلبية فى محيط الأعمال ، حيث ينظر فى أغلب الأحيان الى القواعد المنظمة على أنها لا تعبر الا عن « جريمة » مصنعة

(٦٧) كلاوس تيمان ، أعمال مجلس أوروبا ، للرجع السابق ، ص ٢٨ •

(٦٨) M. Delma - Marty, criminalisation et infractions financières, économiques et sociales, revue de la science criminologique, 1977, pp. 509-510.

(٦٩) للرجع السابق ، نفس الوضع •

**artificielle** لا جريمة حقيقية تشتمل مقتصر الجريمة  
**criminolite deahonorante** وتدينه اجتماعيا وقانونيا سواء بسواء (٧٠)،  
وفي ظل هذا المناخ النفسى ، فان من يحوزون السلطة الاقتصادية لا يجدون  
شائنة في انتهاك القانون ، حيث يسود الاعتقاد بأن ذلك ما هو الا نوع  
من المخاطرة التجارية المقبولة في عرف النشاط الاقتصادى ، ونمط من  
الكياسة وحسن ادارة العمل (٧١) .

وقد اشير ايضا الى أن طابع السرعة **rapidité** وانتهاز الفرصة  
السانحة هو الذى يميز اتخاذ القرارات الاقتصادية في مقابل طابع  
ضمان الأمن **La Sécurité** فى غير ذلك من المجالات . فرجل الأعمال  
ليس لديه من الوقت ما يكفى دائسا ليفحص مدى أخلاقية قراراته أو  
جرميتها ، وبدلا من ذلك فان رجل الأعمال فى اتخاذ القرار الاقتصادى ،  
يعمل لاجراء موازنة سريعة وعاجلة بين معدل الفائدة ودرجة الخطر (٧٢) .

#### ٤٦ - قصور دور للجنى عليهم :

يعتمد المجنى عليهم فى الجرائم المنطوية على اساءة استعمال السلطة  
الاقتصادية سواء اكانوا من المنافسين أو المستهلكين : ويعيهم غالبا ضعف  
الخبرة وعدم القدرة على فهم أبعاد السلوك الاجرامى ومواجهته ، بل ان  
الشخص قد يجهل أحيانا صفته كمجنى عليه . ففي حالة الاتفاقات غير  
الشروعة بين المنتجين أو الموزعين التى تجرى بفرض رفع الأسعار ، فانه  
بالرغم من مساسها بالذمة المالية للمستهلك ، الا أن الجريمة لا تكون  
بالوضوح الكافى مثلما هو الحال فى الجرائم التقليدية كالسرقة والقتل  
حيث يمكن للمجنى عليه أن يحدد الفاعل أو يشير بأصابع الاتهام لأشخاص  
معدودين ، وثمة وجه آخر يزيد فى صعوبة موقف المجنى عليه وكيفية  
اتخاذ لقراره ، وهو عدم ثقته من توافر الخطأ الجنائى **Faute penale**  
فليس كل رفع للأسعار ينطوى بالضرورة على جريمة ، اذ قد يقتضيه زيادة  
معدل التكلفة وليس كل تلويث للبيئة يتضمن بالضرورة خطأ جنائيا ،  
اذ ثمة نسبة من التلوث يسمح بها عادة لا تزيد عن حد معين فى مجال  
النشاط الصناعى والكيميائى .

وحتى فى المجالات التى لا يجهل فيها الفرد طبيعته كمجنى عليه  
**qualite' de victime** ، فانه قد يجهل وسائل حمايته القانونية

(٧٠) أعمال مجلس أوروبا ، المرجع السابق ، ص ٣٠ .

(٧١) أعمال مؤتمر الأمم المتحدة السادس لمنع الجريمة ، المرجع السابق ، ص ١٢ .

(٧٢) أعمال مجلس أوروبا ، المرجع السابق ، ص ٢١ ~ ٢٢ .



**moyens de protection** أو تكون هذه الوسائل على قدر من الصعوبة والتعقيد تدفعه للمعزوف عن سلوك دروبها - فالغالب أنه يوكل لمنظمات أو وكالات إدارية مسئولية تلقي البلاغات والشكاوى في الجرائم المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية بينما توكل إلى أجهزة الشرطة المحلية مسئولية تلقي البلاغات في الجرائم التقليدية الأمر الذي ييسر مهمة المجنى عليهم ويزيد من تعميق احساسهم بجرمية هذه الأفعال (٧٣) ولذلك فإنه تجرى في الولايات المتحدة في الوقت الراهن دراسات جادة ترمي إلى بحث إمكانية تقوية وتعزيز دور الشرطة العادية في مكافحة جرائم ذوى الباقات البيضاء من رجال الأعمال سواء بتلقي بلاغات المجنى عليهم أو بالمساهمة في جمع المعلومات وكشف الأدلة (٧٤) .

وأخيرا فإنه تجدر الإشارة إلى أن المجنى عليه يوازن بين الجهد والتكلفة المالية اللازمين لاسترداد حقوقه ، وبين قيمة الضرر الذي أصابه والذي غالبا ما يكون موضوعه ماليا . فالمستهلك الذي يصيبه ضرر مالى طفيف من رفع الأسعار غير المشروع يتردد في أغلب الأحيان في الإبلاغ عن الجريمة ولمساهمة في تقديم الأدلة توفيرا للوقت والنفقات ، وبالتالي تفقد أجهزة انفاذ القانون الادارية والقضائية معونة قيمة تفيد في كشف هذا النمط من الجريمة ، الأمر الذي يشجع على المزيد من انتهاك القانون (٧٥) .

#### ٤٧ - الرأى العام : L'Opinion Publique

يأصب الرأى العام دورا قويا ومؤثرا في مكافحة الجرائم التي تنسم بإسامة استعمال السلطة الاقتصادية . وتمتد الضغوط المعاكسة التي تمارسها جمعيات حماية المستهلك والتجمعات النقابية ، والتحقيقات الصحفية التي تكشف ممارسات الفساد الاقتصادي وانتهاك القوانين الاقتصادية أهم أدوات توجيه الرأى العام وتوحيد اتجاهاته إزاء هذا النمط من الجريمة .

غير أنه لوحظ في بعض الأحيان أن الاهتمام المبالغ فيه من قبل الصحافة بأبرز بعض الوقائع ، والذي يصل إلى حد الفضائح ، كان يستغل في أحيان كثيرة لتحقيق أغراض خفية وغير مباشرة تتعلق بالصراع

(٧٣) المرجع السابق ، نفس الوضع .

(٧٤) هيربرت ادلهارتز Edelhartz المرجع السابق ، ص ٧٨ ، ٧٩ .

(٧٥) ولتدارك هذا التصور ، تعرض التشريعات في بلدان السوق الحرة ، على تسهيل مشاركة جماعات المجنى عليهم في إجراءات الدعوى الجنائية نيابة عن أعضائها ، وبصفة خاصة جمعيات حماية المستهلك والبيئة ( راجع : وسائلنا ض ) .

بين القوى السياسية أو الاقتصادية الأمر الذي يؤدي الى تشكك الراى العام فى صدق هذيه البعاوى ويقلل من تماسك وتوحيد اتجاهاته ازامها ، وقد يبدو صحيحا أيضا ما لوحظ من أن اهتمام وسائل الاعلام بهذا النمط من الجريمة يكون موسميا ، أو لتبديد الملل لدى الجمهور ، استعدادا لبدء مزيد من حملات التشويق والتحقيق فى جرائم العنف والاثارة (٧٦) .

## المطلب الثاني

### العوامل القانونية Les Facteurs Juridiques

٤٨ - غموض وعدم وضوح النصوص القانونية .

٤٩ - مشكلة الإثبات .

٤٨ - الغموض وعدم التحديد فى النصوص القانونية :

يهدف المشرع من التدخل بتجريم العديد من أفعال اساءة استعمال السلطة الاقتصادية الى حماية مصالح اقتصادية واجتماعية معينة . والغالب فى هذه المصالح أن تكون ذات سمة متميزة ومتطورة لارتباطها بالنشاط الاقتصادى والسياسات الاقتصادية التى يغلب عليها طابع المرونة والتبدل ، ولذلك فكثيرا ما تبسم المصلحة المحمية فى هذا النمط من الجريمة بعدم التحديد ، أو تفتقد للوضوح ، أو تختلط فيها الحماية الفردية والجماعية (٧٧) ولتفادى هذه المشكلات فكثيرا ما يلجأ المشرع الجنائى فى التجريم للحالة الى قوانين أخرى فى بعض المواضع ( كالقانون التجارى ) ، أو الى جهة الادارة ، أو يعمد للصيغ العامة فى التجريم أو النصوص الواسعة *Clauses ouvertes* مثال ذلك أن ينص المشرع على تجريم « الحصول على فائدة غير مشروعة » ، أو الاضرار بالاقتصاد القومى .

(٧٦) أعمال مجلس أوروبا ، ص ٣٣ ، تقرير مؤتمر الأمم المتحدة السادس لمنع الجريمة ، ص ١٤ .

(٧٧) أعمال مجلس أوروبا ، ص ٣٦ ، دلاس مارتى ، التقرير العام لحلقة فريبورج العلمية بدراسة قانون العقوبات الاقتصادية والقانون الجنائى للأعمال بما فى ذلك حماية المستهلك ، اللجنة الدولية لقانون العقوبات ، المجلد ١ - ٢ ، ١٩٨٣ ، ص ٤٣ - ٤٦ .

وتؤدى هذه الاختيارات التشريعية فى النهاية الى عدم وضوح *imprecision* الجريمة والشك أو عدم اليقين *Incertitude* فى جرمية الفعل (٧٨) • وفى ظل هذا النمط من التجريم لا يعلم رجال الأعمال والمؤسسات الاقتصادية الوسائل المؤدية للتلاعب بالقانون والنفاذ من ثفراته (٧٩) •

#### ٤٩ - مشكلة الاثبات :

يمثل اثبات الجرائم المنطوية على اساءة استعمال السلطة الاقتصادية مشكلة بالغة التعقيد ، فالاختكار ورفع الأسعار وانتاج وتداول السلع والمقايير المفسوشة أو الخطرة ، وتلويث البيئة تعد نماذج لنمط معقد من الجريمة يحتاج لوقت وجهد فى ساحات القضاء لاثبات الخطأ الجنائى ، والذى لا يكون واضحا كما هو الأمر فى الجرائم التقليدية ولذلك فإن أمد التقاضى يطول فى مثل هذه الدعاوى الجنائية ، وقد يصل لسنوات يتصارع فيها الخبراء فى جانبى النفى والتقرير لاثبات البراءة أو الادانة • وحتى فى هذه الحالة الأخيرة ، فإن العقوبة تفقد أثرها الرادع نظرا لأنها غالبا ما تصدر بعد أمد طويل من ارتكاب الجريمة ، الأمر الذى يشجع على مزيد من انتهاك القانون (٨٠) •

---

(٧٨) أعمال مجلس أوروبا ، نفس الموضع •

(٧٩) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة السادس لمنع الجريمة ، ص ٦٣ •

(٨٠) أعمال مجلس أوروبا ، ص ٣٣ •



## خلاصة

### ٥٠ - خصوصية جرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية :

عرضنا في هذا الباب التمهيدى لمحاولة تحديد فكرة اساءة استعمال السلطة الاقتصادية ، ومفهومها في القانون الجنائي ، ودراسة موجزة للظاهرة الاجرامية التي تنطوى عليها . ويمكن أن نخلص من ذلك بالنتائج التالية :

**اولا :** أن جرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية تعبر عن مفهوم مستقل ومتميز من الجريمة التي يجرى ارتكابها في سياق الأنشطة الاقتصادية . وأنها تختلف عن بعض أنماط الجريمة الأخرى ذات الشبه القوي بها كالجريمة الاقتصادية والجريمة المنظمة وجريمة الشركة .

**ثانيا :** أن هذه الجرائم تمثل اعتداء على مصالح اقتصادية واجتماعية متطورة وجديرة بالحماية ، وأن أضرارها المالية والشخصية فادحة ولا تقل عن تلك الناتجة عن الجريمة التقليدية .

**ثالثا :** أن أسلوب ارتكاب الجريمة يتسم بالتمقيد ، وأن المخالفين غالبا ما يكونون من الطبقات الوسطى أو العليا الذين يملكون الخبرة والثقافة اللازمة لامكانية ارتكاب الجريمة .

**رابعا :** أن الجرائم الناجمة عن اساءة استعمال السلطة الاقتصادية، هي جرائم أخلاقية ، وليست محض مخالفات تنظيمية ، فهي في معظم

أحياناً تتعدى الخطر الى الضرر ، والنزى غالباً ما يصيب قطاعات عديدة من المجنى عليهم فى ذمتهم المالية أو سلامتهم الشخصية .

## ٥١ - انعكاس الظاهرة الإجرامية لاساءة استعمال السلطة الاقتصادية على السياسة الجنائية :

عكست النتائج التى توصلت إليها الدراسات النظرية والتطبيقية سياسة جنائية حديثة لمكافحة هذا النمط من الجريمة فى جوانب التجريم والاجراءات والعقاب ، فقد أبرزت مصالح جديدة جديرة بالحماية ، أو أن حمايتها لم تكن على نحو فعال ، كالمصلحة فى حماية نظام السوق الحرة من التلاعب والمصلحة فى حماية المستهلك ، وحماية البيئة . كما أوضحت الحاجة لاستمرار الجهود الرامية لاستحداث أشكال جديدة من المسؤولية الجنائية على نحو يضمن الوصول لمرتكبي الجرائم الحقيقيين وإدانته . وتحديث الوسائل الإجرائية بما يكفل مشاركة جميعات المجنى عليهم فى مراحل الدعوى الجنائية لخلق نوع من التوازن بين السلطة الاقتصادية لقطاع الأعمال والسلطة الاجتماعية لقطاع المجنى عليهم .

كما أبرزت هذه السياسة أخيراً ضرورة العودة لتغليب اعتبارات العدالة فى تقرير العقوبة : على الاعتبارات النفعية ، ومن ثم نبذ شتى العقوبات القاسية التى دخلت الى محيط الحياة الاقتصادية متواكبة مع فكرة الجريمة الاقتصادية وقانون العقوبات الاقتصادى ، وفى نفس الوقت نبذ السياسات النفعية التى تحصل معنى التهاون والمهادنة غير الواجبين فى مواجهة هذا النمط من الجريمة ، وبصفة خاصة حق التنازل والتصالح المخول للهيئات الادارية فى العديد من التشريعات الوطنية كأحد وسائل انهاء الدعاوى الجنائية .

وللحق : فانه يدعو أن مسلك التشريعات الوطنية الذى يتردد فيما بين القسوة غير المبررة وبين اللين بغير مقتضى ، أدى لضعف مفهوم الأخلاق فى هذا النمط من الجريمة . ومن أجل احياء هذا المفهوم ، يجب أن يلتزم المشرع فيما يتعلق بتقرير العقوبة ، بتهج العدل والاعتدال ، فإذا ما اهتز العدل ومال لطرفى النقيض ، القسوة تارة واللين تارة أخرى ، فانه لا يجب أن نلوم مرتكب الجريمة على علم احساسه بواجبه الخلقى ، ولا أن نلوم العامة فى ترددهم للمحوظ وتعاطفهم أحياناً مع من يرتكبون بعضاً من الانمات الاقتصادية ، ذلك أن المشرع بمسلكه هذا يكون أول من أثبت بنور علم الأخلاقية فى القانون ورعى ثبت مخالفته .

ولذلك ، فان السياسة الجنائية الرشيدة فى مواجهة جرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية ، لا يمكن أن يكون حصادها ألوعيد الاسراف

في تقرير العقوبات القاسية بشر قياس حقيقى لدى انتهاكها للمشاعر الأخلاقية السائدة فى المجتمع وفى قطاع الأعمال ، بقدر ما تكمن فى تطوير القانون الجنائى موضوعيا واجرائيا تطويرا حقيقيا يكفل تشخيص ممارسات اساءة استعمال السلطة الاقتصادية على نحو واضح ودقيق فى قائمة الجرائم المعاقب عليها ، بما يضمن عدم افلات الجانى من العقاب وبما يضمن أيضا الاسراع بتوقيع العقاب .

## ٥٢ - معالجة اساءة استعمال السلطة الاقتصادية فى إطار القانون الجنائى :

لما كان القانون الجنائى هو أداة السياسة الجنائية لتحقيق ما تفرضه ظروف التطور الاقتصادى من مواكبة وملاحقة ، فقد انعكست السياسة الجنائية الحديثة الرامية للحد من جرائم استعمال السلطة الاقتصادية على وقع التشريعات الجنائية المعاصرة ، فى بلدان السوق الحرة . فظهرت قائمة جديدة من الجرائم المعاقب عليها ، كجرائم الاحتكار ، وفرض الأسعار غير المشروع ، والتلاعب بقانون العرض والطلب . واساءة استخدام المراكز الاحتكارية فى السوق ( فى التشريع الفرنسى ) ، واساءة استخدام السلطة الاقتصادية ( فى التشريع البلجيكي ) وتقييد التجارة ، وتلويث البيئة . كما ظهرت أشكال جديدة من المسؤولية الجنائية كمسؤولية الجماعات Responsabilité Des Groupements فى التشريع الفرنسى والأمريكى ) ، اضافة لأشكال المسؤولية الجنائية التى جرى استحداثها فى وقت سابق ومعاصر لنشأة قانون العقوبات الاقتصادى والجريمة الاقتصادية ، كالمسؤولية عن فعل الغير ومسؤولية الشخص المعنوى . كما حظى تطوير الاجراءات واستحداث عقوبات جديدة ثلاث نمط ممارسات اساءة استعمال السلطة الاقتصادية والشخصية الاجرامية لمركبيها ، بقدر مماثل من الاهتمام والتطوير فى التشريع الجنائى المعاصر على النحو الذى سيجرى ايضاحه فى موطنه المناسب من البحث .

وفى الأبواب الأربعة التالية ، التى تمثل صلب البحث ، فانه سيجرى معالجة جرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية فى جوانب التجريم والمسؤولية الجنائية والعقوبة والاجراءات ، تباعا وعلى النحو الذى سبقت الاشارة اليه فى التقديم .





## **الباب الأول**

---

### **تجريم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية**

**الفصل الأول : اطار التجريم**

**الفصل الثاني : مصادر التجريم**

**الفصل الثالث : شرعية الجرائم والعقوبات**

**الفصل الرابع : نطاق تطبيق قانون العقوبات**



## الباب الأول

### التجريم

#### ٥٣ - ما يشتره تجريم إساءة استعمال السلطة الاقتصادية :

يشتر التجريم بحث عدة موضوعات ، أولها نطاقه وحدوده ، ثم مصادره المباشرة وغير المباشرة ، ثم تحديد قائمة الجرائم التي تنطوي على إساءة استعمال السلطة الاقتصادية ، وتقسيماتها المتباينة ، وتحديد موقف التجريم من مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات ، وأخيرا نطاق تطبيق قانون العقوبات فيما يتعلق بهذا النمط من الجريمة .

وعلى ذلك فسنتناول موضوعات هذا الباب وفقا للترتيب التالي :

الفصل الأول : اطار التجريم -

الفصل الثاني : مصادر التجريم -

الفصل الثالث : شرعية الجرائم والعقوبات -

الفصل الرابع : نطاق تطبيق قانون العقوبات -



## الفصل الأول

### إطار التجريم

- ٥٤ - أهداف التجريم
- ٥٥ - حدود التجريم
- ٥٦ - موضوع التجريم

#### ٥٤ - أهداف التجريم :

يهدف المشرع من تجريم إساءة استعمال السلطة الاقتصادية إلى تحقيق هدف مزدوج . فهو من ناحية يرمى إلى كفالة نعت الحماية الجنائية لبعض المصالح الاجتماعية الجوهرية التي يراها جديرة بالحماية ( حماية نظام السوق الحرة من التلاعب ، حماية المستهلك ٠٠٠ ) ، ومن ناحية ثانية فإن تدخل المشرع بالتجريم يؤدي إلى تحقيق نوع من التوازن ، ويضفي قدرا من المساندة للأفراد والجماعات التي تتواجد في مراكز قانونية وواقعية أضعف ( كالعلاء والمستهلكين ) ، وذلك في مواجهة من يحوزون السلطة الاقتصادية .

وإذا كانت الحماية من ممارسات إساءة السلطة العامة قد لقيت - وما زالت - اهتماما وصدى واضحين في رافدَي القانون الجنائي الموضوعي والإجرائي ، سوء باستحداث أوجه من التجريم أو بتشديد العقوبة أو بتقرير بعض الوسائل الإجرائية ( كعدم تقادم الدعوى الجنائية ) ، انطلاقا من أن إساءة سلطة الوظيفة العامة من قبل ممثلها قد يسهل ارتكاب الجريمة ، وأنه يعتقد من الإجراءات المتخذة في صدد الكشف عنها في ظل تحصن الجاني بموقعه الوظيفي وقدرته على طمس معالم الجريمة وإخفاء أبعاد الحقيقة . وبالتالي فإن تدخل القانون الجنائي بأوجه مستحدثة من الحماية يضحى واجبا لحماية ما قد يعتدى عليه من مصالح اجتماعية ولتحقيق التوازن والتعادل في موقف المجنى عليه .

نقول أنه إذا كانت تلك هي الحال فيما يتعلق بإساءة استعمال السلطة العامة ، فإنه ادعى في حالة إساءة استعمال السلطة الاقتصادية ، التي قد يصل الأمر فيها إلى حد جهل المجنى عليه بصفته ، وبالتالي يبقى واجب حمايته ، وتقوية مركزه القانوني هدفا جوهريا من أهداف المشرع الجنائي بتجريم إساءة استعمال السلطة الاقتصادية .

وأضافة لذلك فإن التجريم يحقق هدفا غير مباشر ، يتمثل في تطوير مستوى الأخلاق والإحساس بالمسئولية الاجتماعية في قطاع الأعمال الاقتصادية . ذلك أن مفهوم الأخلاق اليوم لم يعد قاصرا على مجرد مراعاة واحترام قواعد العلاقات الأسرية والشخصية وإنما أصبحت تكتسب بمضمون اجتماعي لا يقل أهمية . ينبع من احترام النظام الاجتماعي *Discipline sociale* ومشاعر الأخوة نحو سائر أفراد المجتمع *L'esprit de Fraternité* وأداء الواجبات التي يقتضيها المفهوم الإيجابي للمواطنة الصالحة *La conception positive du civisme* وهي جميعها من الأمور التي يجب أن تسمو قطاع النشاط الاقتصادي في عالمنا المعاصر (١) .

## ٥٥ - حدود التجريم :

يهدف القانون بصفة عامة إلى حفظ القيم وتنظيم إطار العلاقات فيما بين الأفراد ، وفيها بينهم وبين الدولة ، وتمثل أقصى درجات الحماية القانونية في تجريم بعض أوجه المساس بهذه القيم والعلاقات . ولا يعني ذلك أن القانون هو ملجأ الحماية الوحيد ، فقد يوفر التنظيم الاقتصادي

(١) Henri Bosly and Jean Spreutels, *Conception et principes du droit penal économique et des affaires y compris la protection du consommateur*, R. international de droit penal, 1-2, 1983, pp. 117-118.

والاجتماعي الجيد والمعايير الأخلاقية والدينية السائدة ، حماية مقبولة  
 جبرية عند مستويات معينة (٢) . وبمعنى آخر فإنه لا يجب النظر  
 الى القانون بصفة عامة والقانون الجنائي بصفة خاصة على أنه خط الدفاع  
 الأول عن القيم والمصالح واجبة الحماية ، وإنما على أنه حلقة ضمن مجموعة  
 من الحلقات الاجتماعية والاقتصادية المترابطة (٣) .

ومن ثم فإنه ليس من حسن السياسة التشريعية أن تواجه شتى  
 الاساءات الاقتصادية من خلال تدخل القانون الجنائي بالتجريم فكلما كان  
 يمكننا الحد من الاساءات الاقتصادية باستخدام الوسائل الاقتصادية كلما  
 كان ذلك أدعى وأنجح (٤) . وعلى سبيل المثال فإن مجموعة الجرائم التي  
 تؤدي الى التلاعب بنظام الحرية الاقتصادية في السوق ، كالاحتكار ، وتثبيت  
 أو رفع الأسعار ، والمقاطعة ، يمكن الحد منها من خلال استخدام سياسات  
 اقتصادية رشيدة تكفل حرية الدخول للسوق Free entry وحرية  
 الاستثمار للمنافسين الجدد ، وقرار نظام للافشاء الكامل وإباحة المعلومات  
 عن أوجه النشاط الاقتصادي المتاح Full Disclosure system بحيث  
 تكون معلومة للجميع ، بما يحقق المساواة وإتاحة الفرص العادلة  
 بين جميع المنافسين . مما يؤدي لتقليل مراكز التركيز الرامية للاحتكار ،  
 أو التلاعب بقانون العرض والطلب (٥) .

(٢) وتصنف هذه العناصر جميعها ، تحت إطار مفهوم أوسع ، وهو ما يطلق عليه  
 الضبط الاجتماعي Social control والذي يشير الى مجموع الوسائل التنظيمية والاجتماعية  
 والثقافية ، التي يفرض المجتمع من خلالها قيودا منظمة ومتسقة على السلوك الفردي بهدف  
 حفظ النظام وتعظيم القيم الاجتماعية وتحقيق عدم الاستغلال أو إحرار المكاسب الذاتية .  
 والضبط الاجتماعي إما أن يكون سلبيا Negative في الحالة التي يعتمد فيها على العقاب  
 أو التهديد بالطب القانوني أو الأخلاقي وقد يكون إيجابيا Positive من خلال اتساق  
 عمليات التنشئة الاجتماعية التي تؤدي لدمج السلوك الفردي في المعايير الاجتماعية  
 Social norms

راجع ، في الموضوع بصفة عامة :

George H. Mied, the the Gensis of the Self and Social Control, 1948.

(٣) د . أحمد فتحي سرور ، الاتجاهات الحديثة في تطوير القانون الجنائي ، محاضرة  
 أليقت في جمعية الاقتصاد والتشريع ، ديسمبر ، ١٩٨٢ .  
 Klaus Tiedemann, "Antitrust law and criminal policy-in Western  
 Europe. "In Leigh, economic crime in Europe, The MacMillan Press.  
 1980, p. 42

وتوصيات المؤتمر الثالث عشر لقانون المقويات ، القاهرة أكتوبر ١٩٨٤ .

(٤) د . أحمد فتحي سرور : تدخل القانون الجنائي في العلاقات الاقتصادية ، محاضرة  
 أليقت في جمعية الاقتصاد والتشريع إبريل ، ١٩٨٤ .

أوتنهوف ، المرجع السابق ، ص ٥ .

(٥) Greer المرجع السابق ٤٠ - ٤٢ .

ولذلك فقد قيل بأن الإصراف في مواجهة إساءة استعمال السلطة الاقتصادية من خلال صلاح التشريع وحده دون توافم مع الهياكل الاقتصادية والقانونية التي يعمل من خلالها ربما يؤدي الى نتائج عكسية ، وأن من الأسباب الأساسية لإساءة استعمال السلطة الاقتصادية تواتر إساءة استعمال القانون ، سواء بالفلو في استعماله أو الإقلال منه على حد سواء (٦) . كما أشير الى أن تعدد وتعقيد الأحكام التشريعية المتعلقة ببعض مجالات النشاط الاقتصادي أصبحت مصدرا لإساءة الاستعمال من قبل بعض الفاسدين الذين استطاعوا أن يستفيدوا من تلك الأحكام ومن الصعوبة التي تكثف اثبات الجرم (٧) .

وفي الحقيقة ، فإن فاعلية التجريم في الحد من الظواهر المناهضة اجتماعيا ، ومن بينها إساءة استعمال السلطة الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق على النحو المنشود ما لم يدرك صانعو القانون المؤثرات الإيجابية والسلبية التي تنجم عن التدخل . وأن يحيطوا بجوانب التنظيم الاجتماعي والاقتصادي والقانوني على نحو يصق من نتائج التجريم الإيجابية ويتلافى آثاره السلبية ، المتمثلة في القصور أو عدم القبول non-compliance والذي يرجع بصفة أساسية للحالتين التاليتين :

### أولا - عدم الفعالية الناجم عن فشل عملية الاتصال :

#### System of communication

وذلك بين مضمون الرسالة التي تعبر عنها القاعدة القانونية . وبين المخاطبين بها من المواطنين ، وأعضاء أجهزة الإنفاذ القانوني . ويرجع ذلك بصفة أساسية لعدم ملاءمة القاعدة القانونية لطبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي تنظمها أو لعدم مراعاتها لمدة كفاءة وقدرة نظم وأجهزة العدالة الجنائية على إنفاذ القانون inappropriations of Norms

#### (A) and institutions

(٦) الجريمة وسوء استعمال السلطة : جرائم ومجرمون خارج طائفة القانون . تقرير الأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة السادس لمنع الجريمة ، ص ١٣ .  
(٧) المرجع السابق ، نفس للوضع .

(A) Antony Allot, The Limits of Law Butherworths 1936.  
pp. 31-36.



## ثانيا - علم الفاعلية الناجم عن الفشل في تطبيق القانون :

### *Failures in implementation :*

قد تصدر القاعدة القانونية صالحة ومعبرة عن المصالح الاجتماعية والاقتصادية على نحو جيد ، وبالوضوح والملائمة المناسبين لآلية نظام العدالة الجنائية . ومع ذلك فقد تبقى معطلة عن الانفاذ لقصور النظام الاجرائي في التطبيق . وقد لوحظ هذا القصور بصفة خاصة في مجال تنظيم البلدان النامية للأنشطة الاقتصادية ، حيث تترى القوانين والقرارات الموضوعية في شأن تجريم بعض الانتهاكات أو الاساءات ، دون الالتفات لتطوير القواعد الاجرائية وتحديث وسائل انفاذ القانون والأجهزة الادارية والقضائية القائمة عليهما بالدرجة المناسبة للوفاء بمعطيات التجريم ، مما يؤدي الى مزيد من انتهاك القانون في ظل نصوص يكاد يكون تطبيقها معدوما من الناحية الواقعية (٩) .

ولذلك فقد أكد بعض المحللين ، على ان اختيار طريق التجريم في مواجهة ظاهرة اساءة استعمال السلطة يجب أن يسبقه قياس دقيق ومحدد لمصاحبة *aptitudo* وقدرة جهاز العدالة الجنائية على الاحتواء والردع الفعال لهذه الانتهاكات ولا يلجأ الى التجريم الا كحل أخير *Ultima ratio* بعد استنفاد كافة الوسائل الاقتصادية والاجتماعية ، وفي المواطن التي يكون الضرر الاجتماعي للاساءة فيها حادا وخطرا (١٠) .

## ٥٦ - موسع التجريم :

يتجه المشرع لتجريم بعض الاساءات التي تنشور بضدد ممارسة النشاط الاقتصادي ، والتي تمثل انتهاكا للأهداف والوظائف التي يتوخاها المجتمع من اطلاق حرية ممارسة هذا النشاط . لقطاع الأعبال الخاص . وفي هذا تختلف المخالفة أو الجريمة الاقتصادية عن الاساءة الاقتصادية ، فالتجريم في الحالة الأولى ينصب دائما على حظر نشاط معين فسيخرجه من دائرة المشروعية الى علم المشروعية . مثال ذلك الجرائم الجرمية والتنمونية والتعامل المحظور في الصرف الأجنبي . أما التجريم في حالة اساءة

(٩)

*Ibid.*, p. 37.

(١٠) أوتنهوف ، المرجع السابق ، ص ١٠ .

وتوصيات حلقة فرييدوج حيث أوصى أن يكون دور القانون الجنائي احتياطيا  
Subsidary في مكافحة جرائم الأعمال . المجلة الدولية لقانون الطبقات المعد  
١ - ٢ ، ١٩٨٢ ، ص ٧٧ .

استعمال السلطة الاقتصادية فلا ينصب على النشاط الاقتصادي ذاته ،  
فالفرض دائما في نظام الحرية الاقتصادية هو اطلاق حرية هذا النشاط ،  
وانما تنشأ أحوال عدم المشروعية حال ممارسة هذا النشاط على نحو  
مخاف للأهداف المتوخاة من القطاع الخاص للأعمال ، أو على نحو يؤدي  
الاضرار الجسيم بمصالح اجتماعية لقطاعات أخرى كالمستهلكين والعلاء .

ففي مراحل النشاط الاقتصادي المختلفة ، لا يتجه التجريم على سبيل  
المثال الى حظر الانتاج ، اذ هو نشاط مشروع في ذاته في نظام السوق  
الحرة ، وانما يتجه الى حظر الانتاج الخطر أو الضار أو الذي يؤدي الى تلويث  
البيئة . وفي مرحلة التسويق لا يتجه المشرع لفرض قيود على التبادل أو  
النقل أو العرض ، وانما يجرم الممارسات المنطوية على التلاعب والاضرار  
بالغير كالغش والتدليس وفرض قيود مصطنعة على العرض بهدف التأثير  
على الأسعار ... وهكذا (١١) .

وثمة منظور آخر للتجريم ، يتمثل في حظر الممارسات المجافية  
للأهداف الوظيفية والقيمية التي يتوخاها المجتمع من السوق الخاصة  
وقطاع الأعمال . ويتمثل الجانب الوظيفي لعمل السوق **Functional aspect**  
فيما يتوصل اليه قطاع الأعمال من قرارات تحدد نمط الانتاج السلمي أو  
الخطي وكيفية العروض ومستوى الأسعار ؛ أما الجانب القيمي أو الأخلاقي  
**Value aspect** لعمل السوق فيتمثل في الحفاظ على مجموعة القيم  
والمعايير التي يجب أن تسود نشاط هذا القطاع سواء شركاته أو مؤسساته  
الاقتصادية أو منشأته الفردية التي يديرها رجال الأعمال (١٢) .

فإذا فشل تنظيم السوق ، في تحقيق أهدافه الوظيفية ، فإن الدولة  
تتدخل لإعادة توجيه هذه الوظائف من خلال أدوات السياسة الاقتصادية ،  
بما يكفل له النجاح في تحقيق أغراض التقدم والتنمية والرفاهية . فهذه  
السياسة الاقتصادية إذن ، هو تطوير وضمان نجاح الجانب الوظيفي  
لنشاط قطاع الأعمال أما سياسة التجريم فيتمثل هدفها في الحفاظ على  
مستوى معين من القيم والمعايير الاجتماعية العامة ، التي يجب أن تنعكس  
على الحياة الاقتصادية لقطاع الأعمال .

وتكاد لا تختلف شتى المجتمعات في ضرورة صون مجموعة من القيم  
العامة كالحرية والعدالة والمساواة ونظافة السلوك من الغش والخداع .

---

(١١) تقرير Traskarnn حلقة غريبورج ، المجلة الدولية لقانون المقوبات ، ١ - ٢ .

١٩٨٣ ، ص ٢٧٣ ، ٢٧٤ .

(١٢) Greer المرجع السابق ، ص ٧ - ١٠ .

ويمكن القول أن هذه الأفكار المطلقة تعبر عن قيم لا نهائية وبعميدة المثال Ultimate values فهي بالرغم مما تنطوي عليه من ممان وأهداف تبيلة، إلا أنها تتسم بالغموض Vague في التطبيق . ولذلك فانه في مجال الحد من الاساءات الاقتصادية في مجال الأعمال تعمل سياسة التجريم على ترجمة هذه الأفكار المطلقة والقيم اللانهائية ، الى أفكار ومفاهيم مباشرة وأكثر تحديدا proximate values (١٣) .

فحماية الحرية في مجال الأعمال ، قد تترجم في صورة حماية حرية الاختيار في الاستهلاك ، وحرية ممارسة المهنة ، وحرية الدخول الى السوق . . . . وهكذا ، فانه في ظل نظام حرية السوق تكون شتى الممارسات والاتفاقات بين قوى السوق الرامية الى تقييد المنافسة ، أو فرض الأسعار من الأفعال غير المشروعة التي تخضع للتجريم لما تسببه من تهديد لنظام الحرية الاقتصادية .

والمساواة كقيمة مطلقة ، قد يعبر عنها على سبيل المثال باقرار مستويات للممارسة تتميزز فيها آلية المساومة للمستهلك في مواجهة قدرة المنتج أو الموزع على السيطرة أو الاحتكار Equal bargaining power for consumers sellers. فتكفل التشريعات المنظمة لافشاء المعلومات والحماية من الاعلان الزائف هذه القدرة التفاوضية للمستهلك وتعمل على تميزها وبمثل تجريم الممارسات التجارية المنطوية على الغش والخداع أو تلك التي تهدد الصحة العامة أو تؤدي لتلوث البيئة . انعكاسات لهدف المحافظة على نظافة السلوك Fairness وهكذا (١٤) .

---

(١٣) المرجع السابق ، نفس الموضوع .

(١٤) Greer المرجع السابق ، ص ٨ .



## الفصل الثاني

### مصادر التجريم

---

#### ٥٧ - المصادر المباشرة وغير المباشرة :

يتجه المشرع الوطني لتجريم أنماط إساءة استعمال السلطة الاقتصادية في البلدان التي تقر بحرية القطاعات الخاصة في ممارسة الأنشطة الاقتصادية أو بعض منها . ويمكن التمييز بين المصادر التي يستمد منها التجريم شرعيته ومقتضاه ، وهذه هي المصادر غير المباشرة ، والتي تمثل في الاتفاقات والتمهيدات التي نشطت المنظمات الدولية لأقرائها في العقدين الأخيرين استثمارا لخطورة الأنشطة المنطوية على إساءة استعمال السلطة الاقتصادية ، خاصة على المستوى عبر الوطني بين البلدان ، وتمثل أيضا في المبادئ التي تنص عليها وتتضمنها الدساتير الوطنية ، والتي تضع أطرا معينة لمباشرة قطاع الأعمال لنشاطه الاقتصادي ، وفي القيم التي ترسخها الديانات السماوية ، والتي تحض على التقسط وعدم التجاوز ، ويستلقت النظر في هذا الموضع موقف الشريعة الإسلامية من

اساءة استعمال السلطة الاقتصادية بحسبانها مصدرا رئيسيا للتشريع في مصر (١) أما المصادر المباشرة فهي تلك التي يفرغ فيها التجريم مضمونه أو محتواه . كما تظهر في قائمة الجرائم المنصوص عليها في المدونات العقابية أو في قوانين عقابية خاصة (٢) .

وعلى ذلك فسوف نتناول موضوع هذا الفصل في مبحثين ، أولهما نفردة لمبحث المصادر غير المباشرة ، وثانيهما سيجرى تخصيصه لمبحث المصادر المباشرة للتجريم .

## المبحث الأول

### المصادر غير المباشرة

## المطلب الأول

### الاتفاقيات والتعهدات الدولية

#### ٥٨ - الجهود الدولية الرامية للحد من الاساءة الاقتصادية :

نهضت فيما بعد الحرب العالمية الثانية حركة تعززت من خلال مبادرات الأمم المتحدة والهيئات الدولية ، تهدف للحد من اساءة استعمال السلطة الاقتصادية في العلاقات التجارية عبر الوطنية *Transnational* وبصفة خاصة تلك التي تحيق الضرر بالبلدان الأخرى في النمو . وقد استرعى الانتباه التزايد والتوسع المضطرد في أنشطة الشركات متعددة الجنسية وتزايد أحوال الاستثمار المشترك مع شركاء أجانب ، لا يحققه ذلك من مزايا جنب رموس الأموال ونقل التكنولوجيا للبلدان النامية . وقد أظهرت التجربة بعض الآثار السلبية الجانبية لهذه الأنشطة ، في ظل تزايد نفوذ هذه الشركات في الاقتصاد العالمي . وبصفة خاصة

(١) ٧/م - من الدستور الدائم لجمهورية مصر .

(٢) في التفرقة بين المصادر المباشرة وغير المباشرة للتشريع الجنائي انظر : د. يسر أنور ، شرح النظرية العامة للقانون الجنائي ، الجزء الأول ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٥ ، ص ٨٥ - ٨٦ .

الممارسات المتطوية على إساءة المراكز الاحتكارية في السوق العالمية ، وفرض الأسرار ، وإفساد المسئولين الحكوميين (٣) .

وقد أفرزت الحركة الدولية لمواجهة هذه الظاهرة مجموعة من مشروعات الاتفاقيات وقواعد للحد الأدنى من السلوك والتعهدات غير الملزمة . ومع ذلك فإنها لا تخلو من قيمة أدبية . كما أنها توفر أطارا نسبيا مقبولا من المجتمع الدولي حول ما يمكن اعتباره مشروعاً أو غير مشروع من هذه الممارسات على المستوى عبر الوطني . وتعد هاديا للتشريعات الداخلية في تخير أنسب السبل في تجريم أكثر الإساءات أضرارا بالنظم الاقتصادية التي تأخذ بنظام السوق الحرة . وفيما يلي نعرض لأهم نماذج هذه الاتفاقيات والمودونات .

#### ٥٩ - مشروع مجموعة المبادئ والقواعد المناهضة المتفق عليها بصورة متعددة الأطراف للسيطرة على الممارسات التجارية التقييدية :

تم اقرار المشروع في ختام أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بدراسة الممارسات التجارية التقييدية في عام ١٩٨٠ . وقد عرف المشروع الأعمال التقييدية Restrictive business practices بأنها "كل فعل أو سلوك عن أي مشروع اقتصادي ينسم بإساءة استخدام الوضع الاحتكاري في السوق بما يؤدي الى تأثيرات ضارة بانسياب التجارة الدولية ، وذلك من خلال الاتفاقات الرسمية أو غير الرسمية المكتوبة أو الشفهية ، بين المشروعات التي تحتكر السوق ، وبصفة خاصة تلك الأفعال التي تهدد التنمية الاقتصادية للبلدان النامية " (٤) .

(٣) في واحدة من أكبر فضائح الفساد والرشوة ، أدين كاكوي تاناكا رئيس الوزراء الياباني السابق أمام القضاء الياباني في ١٢/١٠/١٩٨٣ بعد ستة دامت زهاء عشر سنوات ، وذلك لتقاضيه رشاش وعمولات قدرت بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار من شركة لوكهيد الأمريكية لتسهيل امرار عطاءات بالتواطؤ لصالح مجموعة شركات لوكهيد . وقد حذا ذلك بالولايات المتحدة الأمريكية لسن قانون مناهض لممارسات الفساد التي تقع في الخارج . والذي تلافى مشكلة الإقليمية بالنص على The foreign corrupt practices act .

المحاكمة على أفعال الفساد التي تقع خارج إقليم الولايات المتحدة .  
انظر : تقرير للإمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للحد من الجريمة ، الجريمة وسوء استعمال السلطة المرجع السابق ، ص ٢٢ .

United Nations Conference on Restrictive Business Practices, (★)  
The Set of Multilaterally Agreed Equitable Principles and Rules for  
the Control of Restrictive Business Practices, 1980, TD/RBP/Conf. 10  
Ibid, p. 2.

... (٤) ...

واشير للموقف الاحتكاري في السوق **Dominant Position of market power** على أنه كل وضع ينجم عن سيطرة مشروع اقتصادي أو بالتعاون مع عدة مشروعات أخرى على إنتاج أو توزيع سلعة أو خدمة معينة على الأقل ، أو مجموعة من السلع والخدمات (٥) .

أما المشروع **enterprise** فيقصد به كل مؤسسة أو شركة ، أو مجموعة من الشركاء سواء أكانوا من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين بما فيها فروع هذه الشركات **Subsidiaries** والتي يكون نشاطها الرئيسي مباشرة الأعمال التجارية (٦) .

وقد أفصح واضعو مشروع الاتفاقية ، عن ضرورة إخضاع أنشطة فروع الشركات متعددة الجنسية ، أو الشركات الأجنبية في البلاد المضيقة **Host Countries** للقوانين الموضوعية والاجرائية لهذه البلدان ، ولإختصاص المحاكم والهيئات الإدارية الوطنية المعنية بإنفاذ هذه القوانين .

كما أفصح المشروع عن وجوب امتناع هذه المنشآت عن ارتكاب بعض الأفعال التي تتسم بإساءة استخدام القوة الاحتكارية وحث البلدان وبصفة خاصة الثمانية على اتخاذ التدابير القانونية الإدارية والجنائية لمواجهة الأفعال الآتية :

١ - اتفاقات تثبيت أسعار المنتجات والخدمات سواء في حالة التصدير أو الاستيراد .

٢ - المطامات التواطؤية **Collosive Tendering** وهي تلك التي تجرى بالتواطؤ فيما بين مجموعة من الشركات الأجنبية ، التي تتفق فيما بينها على إرساء العطاء على أحدها وفقا لأسعار متفق عليها ، على أن تمتنع هي الأخرى عن التنافس في مناطق أو دول أخرى ، وهو الأمر الذي يعرف بنظام تخصيص أو توزيع العمل النسبي **Allocation by quota** فيما بين الشركات الأجنبية المتنافسة .

٣ - ممارسات الإغراق **Dumping** وهي التي تعني طرح السلع أو الخدمات عند أقل مستوى ممكن من السعر **Below Cost pricing** وعادة ماتلجا الشركات الأجنبية لهذه الممارسات عندما تواجه منافسة وطنية قوية ، فتعتمد لتدمير المنافسين المحليين ، ثم تقوم برفع الأسعار فيما بعد إلى أعلى معدل اقتصادي .

Ibid, p. 2.

Ibid, Loc. cit.

(٥)

(٦)



## ٦٠ - مشروع مدونة قواعد السلوك للشركات متعددة الجنسية :

عنى المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة ببذل وتطوير الجهود فى سبيل اصدار مشروع مدونة يجرى التفاوض عليه حاليا ويستهدف تنظيم جميع نواحي العلاقة بين الحكومات والشركات عبر الوطنية . وفى سبيل تحقيق هذا الغرض فقد تم تشكيل لجنة معنية بذلك فى عام ١٩٧٥ ، فوضت فريقا من الخبراء العاملين لوضع مشروع للمدونة . وقد أكد المجلس فى قراره رقم ٦٠ الصادر فى يوليو ١٩٨٠ على عدة مبادئ توجيهية لاصدار وتطوير المدونة بحيث يجب أن تكون :

- ١ - فعالة وشاملة وتلقى قبولا على الصعيد العالمى .
  - ٢ - أن تربط بشكل فعال أنشطة الشركات عبر الوطنية بالجهود الرامية الى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد .
  - ٣ - أن تمثل مبدءا احترام الشركات عبر الوطنية للسيادة والقوانين والأنظمة الوطنية للبلدان المضيفة وللسياسات المقررة فى هذه البلدان ، ولحق الدول فى تنظيم أنشطتها .
  - ٤ - أن تحرم قيام الشركات عبر الوطنية بأنشطة تخريبية أو بالتدخل فى الشؤون الداخلية للبلدان ، أو بأى أنشطة أخرى غير جائزة ترمى لتقيض النظم السياسية والقانونية للبلدان التى تعمل فيها .
  - ٥ - أن تشتمل على أحكام تتعلق بمعاملة الشركات عبر الوطنية والولاية القضائية وغير ذلك من الأمور (٧) .
- والى جانب ذلك فثمة جهود بذلت فى اطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ( انكتاد ) ، تمخضت عن اعداد مشروعين ، أولهما يعنى بمنع ومكافحة الممنوعات غير المشروعة فى مجال التعاملات التجارية المالية (٨) ، وثانيهما يتمثل فى اقرار مدونة دولية لقواعد الحد الأدنى من السلوك فى نقل التكنولوجيا (٩) .

---

(٧) الشركات عبر الوطنية فى التنمية المالية عن مركز الأمم المتحدة للامم المتحدة  
S. T. CTC, 48.  
متعددة الجنسية ، ٨٩٨٢ مطبوعات الأمم المتحدة .

Project d'accord international : visant a prevenir et eliminer (A)  
les versements illicites effectues a l'occasion de transactions commerciales internationales.

Draft international code of conduct on the Transfer of (٩)  
technology. TD/Code E/TOT 2. O.

## الطلب الثاني

### لوائح المستوية

#### ٦١ - تأميم اسامة استعمال السلطة الاقتصادية في المساطر الوطنية :

تنظم المساطر الوطنية الاطار الذي يرتضيه كل مجتمع ، لحرية القوى الاقتصادية الخاصة ، بما يكفل عدم تمازج المصلحة الخاصة لقطاع الأعمال ، مع المصلحة العامة التي تتمثل في استقرار السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، وفي كفاية قدر من التوازن الواقعي والقانوني لمواقف الأفراد والجماعات الأخرى ازاء ما يمكن أن يتجسم عن اسامة القوة الاقتصادية . ومن هذه المبادئ التي ترسيها المساطر الوطنية تستلهم السياسة التشريعية بما فيها السياسة الجنائية توجهاتها لمواجهة الأفعال التي تتسم بالاسامة الاقتصادية ، ويتدخل المشرع الجنائي بالتجريم في ظل هذا الفضاء المستورن .

#### ٦٢ - النظم القانونية المقارنة :

عنيت عديد من المواثيق الدستورية في بلدان السوق الحرة بالنص على اطار أو حدود الميل الخاص لقطاع الأعمال والمواطن التي يمكن أن تكون موضعاً لتدخل المشرع للححد من الاسامات التي تشور في هذا السياق .

ففي الولايات المتحدة الأمريكية ذات النظام الفيدرالي والتي تقتسم فيها سلطة التنظيم القانوني فيما بين الحكومة والولايات فيما يصرف State Federal Sovereignty system (١٠) تخول المادة الأولى من الباب الثامن من الدستور الحكومة سلطات واضحة في تنظيم الاقتصاد والتجارة فيما بين الولايات وبعضها البعض ، وفيما بين الولايات المتحدة والعالم الخارجي ، وهو البند المعروف Commerce Clause (١١) والى هذا التبتد يهزى لتدخل المشرع الجنائي بتجريم أفعال الاحتكار ، وفرض الأسعار، وتقييد التجارة ، والتلاعب بالأسهم والسندات ، وذلك من خلال تشريع

(١٠) روبرت جينسبرج Ginsberg تقرير مقدم للجنة العلاقات الدولية ، فريجونج ،  
المجلة الدولية لقانون المقوبات ، المجلد ١ - ٢ ، ١٩٨٢ ، ص ٢٢٩ .  
(١١) تقرير ، المرجع السابق ، ص ٦ - ٧ .

أنتى - ترمست المناهض للاحتكارات (١٢) والى جانب ذلك فإن للولايات  
وفقا لقوانينها الداخلية أن تتدخل لتنظيم عمليات الإنتاج والتجسرة  
الداخلية ، ولها فى سبيل ذلك استصدار تشريعات ماثلة على هذا الغرار ،  
يتحدد سريرانها مكانيا بحدود كل ولاية (١٣) .

وتنص المادة ٤١ من الدستور الايطالى على مبدأ حرية المبادرة الاقتصادية  
L'initiative economique privée est libre  
الا أن ذلك يجب ألا يتعارض مع المصلحة أو المنفعة الاجتماعية L'utilité  
أو يؤدى للمساس بالمحريات العامة أو كرامة الانسان La dignite Humaine  
وطبقا لذلك فقد سنت عديد من التشريعات الجنائية لحماية المصالح  
الاجتماعية للمستهلكين والعاملين ، أو لحماية نظام الائتمان والنقد ،  
وحماية المنافسة الحرة من الاحتكارات أو فرض قيود على الانتاج  
والتجارة (١٤) .

وينص الدستور الاسباني للسلطات الادارية ، حرية واسعة ، فى  
تقدير طبيعة المخالفات الاقتصادية التى ترتكبها المؤسسات وتوقيع عقوبات  
ذات طبيعة ادارية ، فى اطار النظام المزدوج لقانون العقوبات الادارى  
وقانون العقوبات الجنائى الذى تأخذ به اسبانيا . وبمقتضى المادة ٢٥ من  
الدستور الصادر فى ١٩٧٨ ، يجوز للسلطات الادارية توقيع عقوبة الحبس  
البسيط فى الجرائم المتعلقة بالتلاعب فى نظام السوق ، الى جانب ما هو  
ثابت من امكانية توقيع عقوبات أخرى كالغرامة وحظر ممارسة المهنة وغلق  
المنشأة (١٥) .

وينص دستور ألمانيا الاتحادية على أن النظام الذى تأخذ به البلاد  
هو النظام الاقتصادى المختلط économique mixte بينما يستبعد النظام  
الحر بمفهومه الكلاسيكى كما يستبعد نظام اشتراكية الدولة ، ويضمن  
هذا النظام للنشاط الاقتصادى الخاص حرية المبادرة الفردية ، وفى ذات  
الوقت فإنه يجيز للدولة أن تتدخل للحد من أوجه التعسف الناجمة عن

(١٢) المرجع السابق ، ص ٩٠ .

(١٣) جينسبرج ، المرجع السابق ، ص ٢٣٠ .

(١٤) Pedrazzi تقرير ، المجلة الدولية لقانون العقوبات المجلد ١ - ٢ ، ١٩٨٣ .

ص ٢٤٥ .

(١٥) ميغيل فرنانديز Fernandez تقرير مقدم لحلقة الرباطات الدولية .

غزيبورج ١٩٩٢ ، والنشور فى المجلة الدولية لقانون العقوبات ، المجلد ١ - ٢ ، ١٩٨٣ .

ص ٢٢٤ .

إساءة استخدام الأوضاع الاحتكارية في السوق : Domination abusive  
• (١٦) du marché.

### ٦٣ - الدستور المصري :

كما أوضحنا سابقا فإن الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية ،  
قد أفصح عن كفالة حرية المبادرة الاقتصادية الخاصة ، كما نص على حماية  
الملكية الخاصة ، وعلى أنه لا يجوز المساس بها أو فرض الحراسة عليها  
إلا بناء على حكم قضائي . إلا أنه أشار في ذات الوقت الى وجوب أن تكون  
ممارسة كافة الحقوق والرخص ذات الطبيعة الاقتصادية على نحو لا يستغل  
معاناة الشعب ، وبما يضمن تحقيق الخير العام والرفاهية للمجتمع (١٧) .

### المطلب الثالث

#### الشريعة الإسلامية

٦٤ - مبادئ السياسة الاقتصادية في الشريعة الإسلامية .

٦٥ - تأليم إساءة استعمال الحقوق الاقتصادية ( إساءة  
استعمال السلطة الاقتصادية ) في الشريعة الإسلامية .

٦٦ - مبادئ السياسة الجنائية في الشريعة الإسلامية .

٦٧ - تجريم إساءة استعمال السلطة الاقتصادية في التطبيق  
الإسلامي .

٦٤ - مبادئ السياسة الاقتصادية في الشريعة الإسلامية :

وردت مبادئ السياسة الاقتصادية الإسلامية عامة كلية في كتاب  
الله وسنة رسوله صلوات الله وسلامه عليه . ويدخل في إطار هذه السياسة  
كل ما يستجد من أمور ويستحدث من أحكام تتفق مع مقصد الشارع

---

• (١٦) Harro otto تقرير مقدم لحلقة فيزيورج ، المرجع السابق . ص ٥٥٤ .

(١٧) راجع رسالتنا ، ص ٣٣ - ٤٤ ، والواد ٢٥ ، ٣٢ ، ٣٣ من الدستور المصري .

وتمشى وروح الشريعة الإسلامية الغراء (١٨) فلا يشترط أن تبرز بالتفصيل الأمور التي تدار بها الشؤون الاقتصادية للأمة الإسلامية في الكتاب والسنة . فالنظم والقوانين المستحدثة متى كانت محقة لمقاصده وأهداف الشريعة ، وموافقة لروح الشرع ، فإنها تعتبر من الأحكام الإسلامية وسياسة من سياسات الإسلام التشريعية (١٩) .

ومناط السياسة الاقتصادية الإسلامية ، وهو المصلحة ، فيحسب تعبير الأصوليين ( حيث وجدت المصلحة فثمة شرع الله ) ، وفي تفسير ذلك يقرر أحد أعلام الفقه الإسلامي المعاصر ( إنما تربط جميع الأحكام بالمصالح إذ الغاية منها جلب المنافع ودرء المفاسد ، حتى إن الرسول ( ص ) كان ينهى عن الشيء لمصلحة تقتضى النهي ثم يبيحه إذا تغيرت الحال وصارت المصلحة في إباحته . . فغاية الشرع هو المصلحة والسبيل إلى تحقيق المصالح حيث لا نص من قرآن أو سنة هو اجتهاد الرأي (٢٠) .

وتتميز السياسة الاقتصادية الإسلامية ، بأنها في سبيل تحقيقها للمصلحة ، توازن بين المصلحة الفردية وبين مصلحة المجتمع ، فهي ثمرة لتوفيق بين المصالح الخاصة والعامة ، في المجالات الاقتصادية المتعددة (٢١) .

فالأصل في الإسلام ، هو سيادة مبدأ الحرية الاقتصادية ، ولكن لا يجوز أن تكون هذه الحرية مصدرا للاضرار بحقوق الغير أو الجماعة . فلا يجوز مثلا إنتاج الخبوز ، أو الاحتكار ، أو حبس المال عن الإنتاج ، أو صرفه على غير مقتضى العقل ، أو المخالفة ، في تحديد الأسعار (٢٢) ، ولا يجوز أن يؤدي أعمال هذا المبدأ إلى إهدار التوازن الاقتصادي في المجتمع ، واستئثار أقلية بخيراته فيقول تعالى : « كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » (٢٣) .

والملكية الخاصة في الإسلام ، مصونة ، ولكنها ليست مطلقة بل مقيدة من حيث اكتسابها ، ومن حيث مجالاتها واستعمالاتها ، فالمالك

---

(١٨) د- أحمد الحصري ، السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الله الإسلامي ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٩٨٤ ، ص ١٣ - ١٤ .

(١٩) المرجع السابق ، ص ١٩ .

(٢٠) فضيلة الشيخ عبد الوهاب خلاف ، السياسة الشرعية ، المطبعة السلفية ، ١٣٥٠ ، ص ٦ - ٧ .

(٢١) د- محمد شوقي الفنجري ، ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية ، مكتبة الأنجلو

العربية ، ١٩٧٨ ، ص ٣٩ .

(٢٢) المرجع السابق ، ص ٤٠ .

(٢٣) سورة الحشر ، آية رقم ٧ .

الحقيقي للمال في الاسلام هو الله تعالى ، وما البشر الا مستخلفون فيه ،  
 فيجب أن يتصرف المالك فيما استخلف فيه وفقا لأحكام الشرع (٢٤) .  
 ويمكن أن تستفاد الملكية الخاصة الظاهرية من :

« انما اموالكم واولادكم فتنه والله عنده أجر عظيم » (٢٥)  
 و « الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم عند  
 ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون » (٢٦) وقوله صلى الله عليه وسلم :  
 « كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه » (٢٧) . أما ما يفيد  
 الملكية الأصلية التي لله تعالى فيستفاد من قوله تعالى :

« الرحمن على العرش استوى ، له ما فى السموات وما فى الأرض  
 وما بينهما وما تحت الثرى » (٢٨) ، وقوله « وهو الذى جعلكم خلائف  
 الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فيما آتاكم ان ربك سريع  
 العقاب وانه لتفور رحيم » (٢٩) ، وقوله « واذا قال ربك للملائكة انى  
 جعل فى الأرض خليفة .. » (٣٠) .

وأساس التوزيع فى الاسلام يقوم أولا على الحاجة ، بمعنى ضرورة  
 توفير حد الكفاية ، ثم يأتى العمل والملكية فى المرتبة الثانية . فلكل أولا  
 القدر اللازم لمعيشته ، والذى يطلق عليه الفقه الاسلامي « حد الكفاية »  
 تمييزا له عن « حد الكفاف » (٣١) فيقول تعالى : « وآت ذا القربى حقه  
 والمسكين وابن السبيل » (٣٢) وفى اموالهم حق معلوم للسائل  
 والمحروم » (٣٣) . ثم بعد ذلك يكون لكل نيبا لعمله وما يمتلك لقوله  
 تعالى : « للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن » (٣٤) ،  
 « وكل درجات مما عملوا وليوفيهن أعمالهم وهم لا يظلمون » (٣٥) .

---

(٢٤) د عبد الهامى الجبار ، الاسلام والاقتصاد ، مطبوعات المجلس الوطنى للثقافة  
 والآداب ، الكويت ، ١٩٨٣ ، ص ٥٩ .

- (٢٥) سورة التقاين ، الآية رقم ١٥ .
- (٢٦) سورة البقرة ، الآية رقم ٢٧٤ .
- (٢٧) مشار اليه فى المرجع السابق ، نفس التوضع .
- (٢٨) سورة طه ، الآية ٥ ، ٦ .
- (٢٩) سورة الأنعام ، من الآية ١٦٥ .
- (٣٠) سورة البقرة ، من الآية ٣٠ .
- (٣١) د محمد شوقي الفنجري ، المرجع السابق ، ص ٢٤ .
- (٣٢) سورة الاسراء ، الآية رقم ٣٦ .
- (٣٣) سورة النازيات ، الآية رقم ١٩ .
- (٣٤) سورة النساء ، الآية رقم ٣٢ .
- (٣٥) سورة الاحقاف ، الآية رقم ١٩ .

## ٦٥ - تأميم اساءة استعمال الحقوق الاقتصادية ( السلطة الاقتصادية ) في الشريعة الإسلامية :

من العرض السابق يتبين أن جوهر السياسة الاقتصادية الإسلامية يقوم على مبدأ الحرية الاقتصادية ، ولكن ممارسة الحقوق إعمالا لهذا المبدأ ليست مطلقة وإنما هي مقيدة بمبادئ وروح الشرع ، وبما يحقق التوازن بين الصالح الخاص والصالح العام . ومن الواضح أن أشكال إساءة السلطة بمفهومها المعاصر لم تكن لتتشكل مشكلة ملحة ، أو ظاهرة تهدد اقتصاد المجتمعات حال ظهور الإسلام ، نظرا لبساطة نمط وطبيعة التركيب الهيكلي للأنشطة الاقتصادية في هذا العصر . ومع ذلك فإن تأمل ملامح السياسة الاقتصادية الإسلامية ، وتقييمها لاستخدام الرخص والحقوق المتعلقة بممارسة النشاط الاقتصادي وبصفة خاصة حق الملكية ينبغي بجلالة عن أن الشريعة الإسلامية حوت من المبادئ ما يتبنى عليه تأميم إساءة استعمال الحقوق الاقتصادية أو السلطة الاقتصادية بمفهومها المعاصر .

فقد استقر الفقه الإسلامي على أنه لا يجوز التصسف في استعمال الحق . فإذا كان ثمة ضرر يمكن أن يلحق بالغير كان على صاحب الحق أن يوازن بين مصلحته المشروعة والضرر الذي يترتب على استعماله لحقه ، فإذا رجح الأضرار بالغير قيد حقه بما يرفع هذا الضرر (٣٦) . ومن المعايير التي يطبقها الفقه الإسلامي لتحديد ما إذا كان ثمة تصسف في استعمال الحق ، أنه إذا لم يكن هناك قصد ظاهر من الاستعمال سوى مجرد الأضرار بالغير كان ذلك تصسفا موجبا لرفع الضرر عملا بقول الرسول الكريم « لا ضرر ولا ضرار » .

ويؤخر التشريع الإسلامي بالعديد من التطبيقات التي تقيد تأميم القلو في استعمال الحق أيضا . فذهب الفقه إلى أنه لا يجوز للمالك أن يتخذ من داره حماما من شأنه انبعاث الدخان الذي يؤدي الجيران إلا أن يكون دخان الحمام مثل دخان الجيران ومن ذلك أيضا أنه إذا قام المالك

---

(٣٦) على الخفيف ، الملكية في الشريعة الإسلامية مع المقارنة بالفرائع الوضعية ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٧ ، ص ١٠٠ .

(٣٧) المرجع السابق ، نفس الموضوع .

وقد ذهب قطب الفقه والقانون المدنى المصرى ، الدكتور عبد الرزاق السنهورى الى أن نظرية التصسف في استعمال الحق في الشريعة الإسلامية كانت من أهم المصادر التي استمد منها القانون المصرى مبادئ هذه النظريات .

راجع ، مؤلفه : الوسيط في شرح القانون المدنى ، ج ١ ، ص ٨٣٦ .

باقامة بناء من شأنه أن يسد نافذة بيت جاره فله أن يكلفه بازالته للضرر  
 الفاحش . وذلك تأسيسا بقول الرسول الكريم « لا يؤمن عبد حتى يأمن  
 جاره يوائقه » ، و « أتدرون ما حق الجار ، ان استعان بك أعتنه ، وان  
 استصرك نصرته ، ولا تستعل عليه بالبناء فتحجب عنه الريح الا باذنه  
 ولا تؤذه » (٣٨) .

وقد حرص التشريع الاسلامي على وضع قيود على استغلال حق  
 الملكية ، هدفها الاساسي الحد من الأرباح الناتجة عن الوساطة والربا  
 والاحتكار والغش ، وبالمجئلة أن يكون الربح ثمرة لعمل انتاجي يدخل في  
 دائرة الخلال . فيقول الرسول الكريم « لا يحتكر الا خاطي » ، و « من  
 احتكر طعاما أربعين يوما فقد برىء من الله وبرىء الله منه » . كما نهى  
 الرسول ( ص ) عن الغش والتلاعب بالأسواق فيقول « البيعان بالخيار  
 ما لم يتفرقا ، فان صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما ، وان كتما وكذبا  
 محقت بركة بيعهما » و « لا يحل لامرء بيع سلعة بها داء الا أخبر به » ،  
 و « من غشنا فليس منا » (٣٩) .

## ٦٦ - مبادئ السياسة الجنائية في الشريعة الإسلامية :

تهدف أحكام الشريعة الإسلامية الى المحافظة على مصالح خمس ، هي  
 الدين والنفس ، والعقل والنسل والمال (٤٠) . ويقوم التجريم في سبيل  
 صون هذه المصالح على سياسة مقتضاها التمييز بين الجرائم التي تنطوي  
 على اعتداء على حق الله تعالى والجرائم التي تصيب حقا للعباد ، وما يستحدث  
 من جرائم تهدد القيم الاجتماعية المتطورة (٤١) . وتقوم سياسة العقاب  
 على تقرير عقوبات ثابتة للنوع الأول الذي يطلق عليه جرائم الحدود ،  
 أما النوع الثاني فتتحدد العقوبة فيه بالقصاص أو الدية ، أما الجرائم  
 المستحدثة أو جرائم التعزير فقد ترك الأمر فيها لولي الأمر لفرض ما يراه  
 من عقوبات ملائمة تكفل الحد من الجريمة وردع المجرم (٤٢) .

(٣٨) الفرائد ، الامام ، احياء علوم الدين ، الجزء الثاني ، ص ٨٩ - ٩٠ .

(٣٩) راجع : ابن تيمية ، الحسبة ومسئولية الحكومة الإسلامية ، مطبوعات دار  
 الشريعة ، ١٩٧٦ ، ص ٢٤ وما بعدها .

(٤٠) محمد ابو زهرة ، الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي ، دار الفكر العربي ،

طبعة ١٩٧٦ ، ص ٣٥ وما بعدها .

(٤١) د. احمد فتحي سرور ، الوسيط في قانون العقوبات ، المرجع السابق ،

ص ١١٥ - ١١٦ .

(٤٢) المرجع السابق ، نفس الموضع .

محمد ابو زهرة ، المرجع السابق ، ص ٥٢ وما بعدها .



وتدخل طائفة الممارسات المنطوية على إساءة استعمال الحقوق أو السلطة الاقتصادية في إطار النمط الثالث ، وهو الجرائم التعزيرية . وقد حفل الفقه والتطبيق الإسلامى فى صدر الدعوة وعديد من النظم الإسلامية بنماذج عديدة لتجريم الأفعال التى تنطوى على التلاعب بنظام السوق أو الإضرار بالمستهلك ، مما يدخل تحت المفهوم المعاصر لجرائم إساءة استعمال السلطة الاقتصادية وذلك على النحو الذى سيجرى عرضه تباعا .

## ٦٧ - تجريم إساءة استعمال السلطة الاقتصادية فى التطبيق الإسلامى :

عنى النظام الإسلامى فى صدر الدعوة وفى بعض الفترات اللاحقة على تنظيم الحرية الاقتصادية ، وضمان عدم التلاعب فى الأسواق والحفاظ على مصالح المستهلكين والعملاء . وهى من الأمور التى تدخل فى النظام الإسلامى المعروف بالحسبة . وكان يقوم على هذه الوظيفة فى صدر الدعوة الرسول الكريم ( ص ) والخلفاء الراشدون من بعده . ثم ظهرت وظيفة المحتسب فيما بعد فى أوجاء الولايات الإسلامية المختلفة (٤٣) .

وكان المحتسب يعد اماما للمجتمع الإسلامى يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، بما يحفظ النظام العام والآداب فى الجماعة ويؤدى لالزام الناس بها (٤٤) . كما كان يراقب الأسواق والمعاملات التجارية فإذا وجد من تلاعب أو غش عززه وأقامه من السوق (٤٥) . وقد أفرز التطبيق الإسلامى فى ظل نظام أو ولاية الحسبة تجrimا للعديد من الأفعال التى يمكن أن تصنف تحت مفهوم إساءة استعمال السلطة الاقتصادية والتى يمكن تقسيمها لقائمتين من الجرائم : أولاهما تنطوى على التلاعب بنظام الحرية الاقتصادية الذى يجب أن يسود فى السوق الإسلامية . وثانيتهما تنطوى على الإضرار بالمستهلك .

## أولا - قائمة الجرائم التى تنطوى على التلاعب بنظام السوق الحرة :

### ١ - الاحتكار :

رأينا كيف حرم الرسول الكريم الاحتكار ، وقد ذهب الفقه الإسلامى فى تفصيل ذلك ، الى أن مالك الشئ يعد محتكرا إذا حبسه الى الغلاء أربعين

(٤٣) ابن تيمية . للرجع السابق ، ص ١٧ - ١٨ .

(٤٤) محمد بن محمد القرطبي . معالم القرية فى أحكام الحسبة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ ، ص ٢٥ .

(٤٥) للرجع السابق ، ص ٣١ .

يوما ، وذلك عند الحنفية • وفي مذهب الشافعية فإن الاحتكار يتحقق بشراء القوت في وقت الغلاء وامساكه وبيعه بعد ذلك بأكثر من ثمنه • بينما ذهب أبو يوسف - ويحق - الى أن الاحتكار يقوم باحتجاز أى سلعة حتى الغلاء ، أيا كانت طبيعتها • فكل ما أضر بالناس حبسه ، فهو احتكار سواء أكان قوتا أو ثيابا أو ذهباً أو فضة (٤٦) وفي هذه الحالة فإن لولى الأمر ( المحتسب ) أن يكره الناس على بيع ما عندهم بقيمة المثل عند ضرورة الناس اليه ، مثل من عنده طعام لا يحتاج اليه • والناس في مخصصة ، فانه يجبر على بيعه بقيمة المثل ..... (٤٧) ، ذلك أنه اذا تضمن المعدل بين الناس أكرامهم على ما يجب عليهم من المفاوضة بضمن المثل ، ومنهم مما يحرم عليهم من أخذ زيادة على عوض المثل فهو جائز بل واجب (٤٨) •

وقال أصحاب أبي حنيفة ان أمر المحتكر اذا وقع للقاضي فله أن ينهي عن ذلك ويأمره ببيع ما فضل عن قوته وقوت أهله فاذا رفع التاجر فيه اليه ثانيا حبسه وعززه زجرا له ودفعاً للضرر عن الناس • ويجوز له في هذه الحالة أن يأمر ببيع بضاعة المحتكر بقيمة المثل دون رضاه (٤٩) •

وروى عن علي بن أبي طالب انه رفع اليه أمر محتكر فامر باحراق طعامه بالنار (٥٠) •

## ٢ - الممارسات التقييدية :

وهي الممارسات المعروفة في تشريعات أننى - ترست في بلدان السوق الحرة Restrictive Business Practices ومن اللافت للنظر أن التطبيق الاسلامي قد تنبه في وقت باكر لهذه الممارسات التي تنطوى على تقييد التجارة ( المروض من السلعة ) أو فرض الأسعار على النحو الذى يحدد قانون المنافسة الحرة ويؤدى لثبات الآثار السلبية الناشئة عن الاحتكار وان لم يتم كحالة واقعية •

(٤٦) الفزالي ، الامام ، احياء علوم الدين ، الجزء الثانى ، ص ٣٣ •

(٤٧) ابن قيم الجوزية ، الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية القاهرة ، مطبعة المدنى ، ١٩٧٧ ، ص ٣٥٥ •

ابن قيمية ، المرجع السابق ، ص ٣٣ •

(٤٨) المرجع السابق ، ص ٢٥ •

(٤٩) المرجع السابق ، ص ٤٧ - ٤٨ •

- د • محمد فتحى سكر ، تمثيل الدولة في النشاط الاقتصادى في إطار الاقتصاد الاسلامى ، دراسة صادرة عن مركز للاقتصاد الاسلامى ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٢٣ - ٢٤ •

(٥٠) الفزالي ، الامام ، المرجع السابق ، نفس الموضع •

ولذلك فقد نهى الرسول الكريم ( ص ) عن تلقي الجلب ، أو تلقي الركبان (٥١) . وهي عادة كان العرب قد جروا عليها ، بأن ينهب كبار التجار لتلقي السلع خارج المدينة قبل أن تגיע إلى السوق . ويقومون باستغلال حاجة جالبيها للمال أو جهلهم بالسعر السائد في السوق ، فيشترونها بأثمان دون ذلك . فإذا ما اطمانوا لحيازتهم لكميات وفيرة وغالبية من السلع الواردة غلوا في السعر . وقد روى البخاري عن نافع ابن عمر أنهم كانوا يشترون الطعام من الركبان على عهد النبي ( ص ) ، فبعث عليهم من يمنهم أن يبيعوه حتى يردوه إلى رجالهم ، أي حتى يهبطوا إلى السوق ، حتى تكون لديهم الخبرة الكافية بتصويق سلعتهم (٥٢) .

وكما نهى الرسول الكريم عن تلقي الجلب ، فقد نهى أيضا عن أن يبيع حاضر لباد ، فقال دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض وقيل لابن عباس ما معنى قوله لا يبيع حاضر لباد ؟ قال : لا يكون سمسارا ، فهذا منهى عنه لما فيه من ضرر للمشتريين (٥٣) . ويقول ابن تيمية أن نهى النبي ( ص ) الحاضر العالم بالسعر أن يتوكل للبائدي الجالب للسلعة ، لأنه إذا توكل له مع خبرته بحاجة الناس إليها أغلا الثمن على المشتري (٥٤) .

وقد ذهب الفقه الإسلامي أيضا إلى منع فرض الأسعار أو التلاعب بها ، سواء برفعها أو بخفضها عمدا . وتثور الحالة الأولى عندما يكون البائون لسلعة ما عددا محدودا فيتواطئون على رفع الأسعار طمعا في الربح الفاحش ، فيجوز لولي الأمر في هذه الحالة أن يجبرهم على البيع بثمان المثل ، لما في تركهم على هذا الاتفاق من ظلم وعدوان على الناس (٥٥) . أما الحالة الثانية فالمقصود بها خفض السعر عمدا لما دون التكلفة الحقيقية، والتي تعرف في السرق الحر سياسة الغراق Dumping فهذه منهى عنها أيضا ، لما تؤدي إليه من افساد على أهل السوق . وخاق لأصحاب المصلحة مفتعلة . وذلك ثابت من رواية الدارودي عن داود بن صالح التمار عن

(٥١) المرجع السابق ، ص ٧٨ .

— ابن قيم الجوزية ، المرجع السابق ، ص ٣٥٢ .

(٥٢) المرجع السابق ، نفس الموضع .

(٥٣) والحاضر هو ساكن الضر ، وهو هنا السمار الحضري الذي يتصدى ( للبائدي ) وهو ساكن البادية القادم منها لبيع بضائعه ويربح فضل السعريين ( المرجع السابق ، ص ١٤٠ ) .

(٥٤) ابن تيمية ، المرجع السابق ، ص ٢٤ .

(٥٥) المرجع السابق ، ص ٢٧ .

١ - القاسم بن محمد عن عمر من أنه مر بحاطب بسوق المصل ، فوجد من يبيع زببياً دون الثمن السائد - فقال له : اما أن تزيد في السعر واما أن ترفع من الحق (٥٦) وكذا نهى عن حط السعر عمداً وسأوى بينه وبين رفعه عمداً عن السعر العادل السائد في السوق (٥٧) .

## ثانياً - قائمة الجرائم التي تنطوي على الإضرار بالمستهلك :

عنيت الشريعة الإسلامية بحماية المستهلك . وتأخذ هذه الحماية جوانب متعددة سواء بتجريم الممارسات المؤدية للاحاق الأذى بسلامته الشخصية ، أو تلك التي تؤدي للإضرار بتمته المالية وذلك إضافة للالتزامات النابعة من ضرورة تحرى واجب الصديق والأمانة في الاعلان والدعاية ، بما يعزز من قدرة المستهلك التفاوضية على المساومة . وفيما يلي نعرض لموقف التشريع الإسلامي من عديد من الأفعال التي تحيق الأذى بالمستهلك .

### ١ - النجش :

وعو أن يزيد في السلعة من لا يريد شراها ، كما قد يحدث في وقتنا المعاصر في الزيادات الصورية المتعلقة بقصد ادخال الغفلة على الناس فيشترون السلعة بأكثر من قيمتها الحقيقية وقد ذهب بعض فقهاء المسلمين الى فساد هذا البيع ، واستندوا في ذلك لما روى عن أبي هريرة عن الرسول ( ص ) : أنه قال « لا تحاسنوا ولا تناجسوا ولا تباغضوا ولا تبايروا ولا يبيع بعضكم على بيع بعض وكونوا عباد الله اخوانا » (٥٨) .

### ٢ - الاعلان والدعاية الزائفة :

لا تقر الشريعة وسائل الاعلان الزائف والدعاية الكاذبة في البيوع والمعاملات التجارية . فيقول تعالى فيمن يقسم لينفق سلعته أو ليقف المشتري « الذين يشترون بعهد الله وإيمانهم ثمناً قليلاً أولئك لا خلاق

(٥٦) المرجع السابق ، ص ٣٨ .

(٥٧) للرجع السابق ، ص ٣٩ .

- يحيى بن عمر ، أحكام السوق ، ص ٤٦/٤٥ . مشار اليه في :

د- رعت العوضي ، من التراث الاقتصادي للمسلمين ، مطبوعات رابطة العالم الإسلامي ، مكة المكرمة ، ١٩٨٥ ، ص ٥٥ - ٥٦ .

(٥٨) المرجع السابق ، ص ٢٢ .

عبد السميع الحصري ، التجارة في الإسلام ، مكتبة الأبيهلو للصرية ، ١٩٧٦ ، ص ١٧ .

نهم في الآخرة ولا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم ولا يزكهم ولهم عذاب أليم » (٥٩) . ويقول الرسول ( ص ) عن الحلف الكاذب : « الحلف منقصة للسلمة ممحقة للبركة » (٦٠) . وتربطها على ذلك فقد ذهب بعض الفقه الاسلامي المعاصر الى أن لولي الأمر أن يلزم التجار بالاعلان عن الاسعار فوق كل صنف يباع ، وأن يوضح بالاعلان طبيعة ومكونات السلمة بما ينفخ جهالة المشتري وله في سبيل ذلك أن يعزوم اذا اغفلوا القيام بهذه الالتزامات (٦١) .

### ٣ - السعر غير المشروع :

لا تعرف البلدان الآخذة بنظام حرية السوق ، نظام التسعير ، وكذلك الأمر في السوق الاسلامية - كقاعدة عامة - ولكن حرية السوق لا تعني أن يكون السعر فاحشا ، أو مبالغا فيه *Prix illicite Prix excessive* حيث يشكل ذلك جريمة في النظم الاقتصادية الغربية . وقد ذهب بعض الفقه الاسلامي الى أن السعر العادل هو السعر الذي يعبر عن عناصر التكلفة اضافة لمقابل المهارة والتنظيم ، وأنه لا يجوز الغبن فيما يزيد على الثلث (٦٢) كما ذهبوا أيضا الى انه لا يجوز أن يسترسل التاجر في الغبن ، ولو رضى المشتري لجهله بضمن المثل ، وذلك لقول الرسول (ص) : « غبن المسترسل إلى الذي آمنك حرام » ولأن هذا الغبن يناقض الهدف الأصلي من حرية التجارة والسوق في الاسلام ، بأن تكون للتيسير على المجتمع لا استغلاله (٦٣) .

ويقول الامام الغزالي : « البيع للربح ولا يمكن ذلك الا بغبن ما ، ولكن يراعى فيه التقريب ، فان بذل المشتري زيادة على الربح المعتاد اما لشدة حاجته أو لشدة رغبته ، فينبغي أن يمتنع من قبوله (٦٤) » .

والتحليل الاقتصادي للسعر العادل في السوق الاسلامية ، ينجم الى أنه السعر الذي يعكس القيمة الحقيقية بالنسبة للمشتري من ناحية ، والقيمة الحقيقية ( التكلفة ) للمنتج من ناحية أخرى ، بما يعني أن ما يبذل

(٥٩) سورة آل عمران . الآية رقم ٧٧ .

(٦٠) مشار اليه في ، عبد السميع المصري ، المرجع السابق ، ص ١٥ .

(٦١) د . أحمد المصري ، المرجع السابق ، ص ١٤٠ - ١٤١ .

(٦٢) عبد السميع المصري ، المرجع السابق ، ص ١٨ .

(٦٣) المرجع السابق ، ص ١٩ .

(٦٤) المرجع السابق ، ص ٢٩ .

من غلطات عناصر الانتاج يتساوى مع أهميتها (٦٥) . أما إذا سادت الأسعار الفاحشة نتيجة لتواطؤ البائعين لفرض أسعار غير عادلة ، فقد ذهب الشافعي الى أن لولى الأمر أن يلزم حائزها بالبيع بثمان المثل (٦٦) . ويقول الامام على بن أبى طالب رضى الله عنه : « يجب أن يكون البيع بأسعار لا تجحف بالبائع أو المبتاع ، فيجمع الامام أهل السوق الذى يراد وبيع سعر له ويحضر غيرهم معهم استظهارا على صدقهم فيسألهم كيف يشترون وكيف يبيعون فينازلهم الى ما فيه لهم وللعمامة السداد حتى يرضوا » (٦٧) .

#### ٤ - الفش :

الفش كما قد يكون باخفاء الميوب ، قد يكون بكتمان أو تصديل المقدار أو الوزن . وقد روى أن الرسول ( ص ) مر برجل يبيع طعامه فأصعبه ، فادخل يده فيه فرأى بللا ، فقال : « ما هذا ؟ قال : أصابته السماء ، فقال : « فهلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس ، من غشنا فليس منا » (٦٨) .

ويقول الله تعالى « ويل للمطففين ، الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون ، وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون » . ويقول ابن تيمية ، ان « الفش يدخل فى البيوع بكتمان الميوب وتدليس السلع مثل أن يكون ظاهر المبيع خيرا من باطنه كالذى مر عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأتكر عليه . ويدخل فى الصناعات مثل الذين يصنعون الملعومات من الخبز والطبخ والعسس والشواء وغير ذلك أو يصنعون الملابس كالنساجين والخياطين ونحوهم أو يضعون غير ذلك من الصناعات فيجب نهيهم عن الفش والخيانة والكتمان (٦٩) . ومن الواجب على ولى الأمر أن يمزرهم لان ثمرة الفش هي الحصول على كسب بلا جهد مشروع ، والقاعدة العامة فى الاسلام هي لا كسب بلا جهد » .

وقد روى أن عمرا بن الخطاب رأى رجلا قد شاب اللبن بالماء للبيع فأراقه عليه (٧٠) . وبذلك أفتى طائفة من الفقهاء القائلين بهذه العقوبة ،

(٦٥) د- عبد الله عابد ، ود- صلاح فهمي ، مبادئ الاقتصاد ، ١٩٨٤ ، الملحق

٣ عن السوق الإسلامية ، ص ٨ وما بعدها .

(٦٦) د- أحمد المصري ، المرجع السابق ، ص ١٤٨ .

(٦٧) عبد السمح المصري ، المرجع السابق ، ص ٤١ .

(٦٨) مشار اليه فى القزال ، المرجع السابق ، ص ٧٥ .

(٦٩) ابن تيمية ، المرجع السابق ، ص ٢١ .

(٧٠) المرجع السابق ، ص ٦٤ .

وذلك لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن يشاب اللبن بالماء للبيع ، وذلك بخلاف شوبه للشرب ، لأنه إذا خلط لم يعرف المشتري مقدار اللبن من الماء (٧١) ونظير ذلك ما أفتى به طائفة من الفقهاء في جواز اتلاف المشوشات في الصناعات مثل الثياب التي نسجت نسجا رديئا فيجوز تمزيقها وتحريقها .

أما كثرة الفقه فقد كرهوا اتلاف المشوشا إذا كانت لا تضر بصحة الإنسان ، ورأوا مصادرتها والتصدق بها على الفقراء فالطعام المشوش من الخبز والشواء وهو الذي خلط بالردى وأظهر للمشتري على أنه حسن يصادر لصالح بيت المال ويتصدق به على الفقراء وبذلك أفتى مالك وابن القاسم وغيرهم (٧٢) وأسسوا فتواهم على أن عمرا إذا كان قد أتلف اللبن الذي شيب للبيع ، فإنه يجوز التصديق به من باب أولى ويكون أنفع للفقراء ، ويحصل به طوبى الفاش وأجره عن العود .

أما إذا كانت السلعة المشوشة كبيرة الحجم والمقدد فقد أفتى بعض الفقه بعدم جواز تزيقها والتصدق بها ، فروى عن عبد الملك بن حبيب أن الفاش في هذه الحالة يعاقب بالضرب والجس والإخراج من السوق ولكن لا تصادر بضاعته الكثيرة . وعلى ولى الأمر في هذه الحالة أن يلتزم بإزالة الفش وينتج وصول الضرر إلى الناس ، بأن يبيع السلعة المشوشة إلى من يعلم صفتها وترد قيمتها لصاحبها (٧٣) .

## الباب الثاني

### المصادر للبشرة

٦٨ - إدراج نصوص التجريم في قانون العقوبات أو في قوانين خاصة :

جرائم اسامة استعمال السلطة الاقتصادية من الجرائم المستحدثة ، وقليلها ما تتضمن المودونات العقابية أحكاما تتضمن تجريم الأفعال التي تنطوي عليها ، وذلك حرصا من المشرع الوطنى على توفير الثبات والاستقرار

(٧١) المرجع السابق ، نفس للوضع .

(٧٢) المرجع السابق ، ج ٦٣ .

(٧٣) للرجع السابق ، نفس للوضع . . .

للقانون العقابي والمطلب أن ينص على تجريم هذه الأفعال في قوانين خاصة عقابية أو اقتصادية ، الأمر الذي ييسر أفراد معالجة موضوعية ومعاملة إجرائية متفردة لهذا النمط من الجريمة .

## المطلب الأول

### ادراج نصوص التجريم في قانون العقوبات

## الفرع الأول

### جرائم التلاعب بنظام السوق الحرة

#### ٦٩ - تجريم التلاعب بنظام السوق الحرة في التشريع القانوني :

وتضم هذه الطائفة من التجريم قائمة جرائم الاحتكار والتلاعب بالأسعار وتقييد التجارة وتزييف المنافسة وتلاعب المؤسسات الاقتصادية بنظام الائتمان . وتتضمن المدونات العقابية في بلدان السوق الحرة نصوصا لتجريم بعض هذه الأفعال ، ولم تأت هذه النصوص على وتيرة واحدة ، وذلك على النحو التالي :

#### ١ - التشريع الإيطالي :

أسبق المشرع الجنائي وصف التجريم على مجموعة من الأفعال الماسة بالاقتصاد ضمنها بابا مستقلا في قانون العقوبات الصادر ١٩٣٠ تحت عنوان « الجرائم ضد الاقتصاد العام والصناعة والتجارة » ، ونص عليها في المواد من ٤٩٩ - ٥١٨ . وتتضمن هذه المواد مجموعة من الجرائم التي تنطوي على إساءة استعمال السلطة الاقتصادية ، كتقييد التجارة والصناعة ، والتأثير غير المشروع على الأسعار ، وتقييد الإنتاج ، والمضاربة غير المشروعة . ويمقتضى التعديل التشريعي الصادر في عام ١٩٧٦ تم تشديد العقوبة على أفعال المضاربة والتلاعب بالأسعار وسحب السلع الغذائية من الأسواق (٧٤) .

---

(٧٤) Cesare Pedrazzi ، تقرير مقدم لـ لجنة فريبودج ، منشور بالمجلة الدولية لقانون العقوبات ، للرجع السابق ، ص ١٢٢ .



## ٢ - المائتا الاتحادية :

لا توجد في قانون العقوبات الألماني سوى أحكام قليلة فيما يتعلق بردع اساءة استعمال السلطة الاقتصادية . وقد لا يبدو ذلك بالامر الغريب ، مع ما هو معلوم من تميز النظام القانوني الألماني بافراد قانون عقابي مستقل للجرائم التي تقع في محيط الحياة الاقتصادية . ومع ذلك فثمة تعديل أدخل على المدونة العقابية في عقد السبعينات بمقتضى القانون الخاص بردع الاجرام في المؤسسات الاقتصادية (WIKG) والصادر في أول سبتمبر ١٩٧٦ يقضى بتجريم بعض الاساءات التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية ولا تندرج تحت مفهوم الجريمة الاقتصادية التقليدية ، مثل التدليس والغش فيما يتعلق بالحصول على مساعدات مالية حكومية ( م ٢٦٤ ) ، والتدليس والغش للحصول على تسهيلات ائتمانية لا تتوافق مع المركز المالي والقانوني للمؤسسة الاقتصادية (٢٦٥ ) .

وثمة مشروع قانون ثان يجري اعداده يفرض ردع اجرام المؤسسات الاقتصادية (WIKG 2) ، يتضمن تعديلا في مواطن عديدة من نصوص المدونة العقابية ، بتحريم التلاعب بمخصصات الاكوت Fraude sur ies placement de fonds في الشركات والمؤسسات الاقتصادية ، والتحويل القانوني للأموال والأرباح الى خارج البلاد ، واساءة استخدام كارت الخمة والضمان في الخارج ، والتلاعب والغش المحاسبي باستخدام أجهزة الكومبيوتر ، وتزييف البيانات في عمليات برمجة الحاسب الاكتروني ، وباساءة استخدام معالجة البيانات والمعلومات Les usages abusifs du traitement de l'information (٧٥) .

## ٣ - التشريع البلجيكي :

لا تتضمن المدونة العقابية البلجيكية سوى أحكام نادرة فيما يتعلق بالجريمة الاقتصادية بصفة عامة وجرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية بصفة خاصة . والملاحظ في هذا الشأن ان النصوص التي تجرم الممارسات المنطوية على التلاعب بنظام السوق ، تتضمنها في الغالب قوانين عقابية او اقتصادية خاصة .

وقد تعرض هذا الاتجاه التشريعي لانتقاد الفقه ، تاسيسا على ان هذا النهج يقلل من القيمة النظرية والعملية للمدونة العقابية ، والتي

يجب أن تكون شاملة وعادلة في معالجة كافة أنماط الجريمة (٧٦) - ولذا فقد عيّنت اللجنة التشريعية التي شكلت في عام ١٩٧٦ والمعنية بمراجعة أحكام المدونة العقابية يبحث آثار وكيفية إصلاح هذا الوضع الناجم عن تشتت النصوص الجنائية الخاصة بالجريمة المتعلقة أو المرتبطة بالنشاط الاقتصادي - وقد اقترح في سبيل تلافي هذا القصور أن يتضمن القسم العام من المدونة باباً مستقلاً يتضمن بياناً بالمبادئ والأحكام الواجبة التطبيق والتي تتناسب وطبيعة الجرائم التي تنتظمها قوانين عقابية خاصة - كما اقترح أيضاً أن يتضمن الباب الخاص بالمعوقات بياناً بالجزاءات الجنائية الواجبة التطبيق في حالة مخالفة أحكام هذه القوانين ، على أن يكفى في القانون الخاص بالإشارة إلى مادة أو مواد المدونة العقابية التي تتضمن الجزاء في حالة وقوع المخالفة (٧٧) -

#### ٤ - التشريع الهولندي :

تتضمن المدونة العقابية الهولندية بعضاً من النصوص التي تجرم أنشطة المؤسسة الاقتصادية المنطوية على إساءة استعمال السلطة - ومن ذلك تجريم الاحتراف أو الاعتقاد على شراء وتخزين السلع بقصد احتكارها وتحقيق فائدة خاصة لها أو للغير ( م ٣٢٦ أ ) والتلاعب العمدي بالأسعار ( م ٣٣٤ ) ، والافساد والرشوة في محيط القطاع الاقتصادي الخاص ( م ٣٢٩ ) ، والتلاعب والغش في تنفيذ إنشاء العقارات أو تسليمها ( م ٣٣١ ) ، وتزيف المنافسة الحرة في السوق ( م ٢٣٨ ) ( ٧٨ ) -

#### ٥ - التشريع في النمسا :

لا تتضمن المدونة العقابية سوى أحكام قليلة لتجريم التلاعب بنظام السوق ، أهمها المادة ١٣٣ من المدونة والتي تتضمن أحكاماً خاصة بشركات توظيف الأموال وتجريم التلاعب بأموال المساهمين أو توظيفها على نحو غير مشروع ( ٧٩ ) -

Bosly et Spreutels, Op. cit., p. 117.

(٧٦)

(٧٧) المرجع السابق ، نفس الموضع .

N. Keijzer et R. Haentjens, R. internationale de droit

(٧٨)

Penal, 1-2, 1963, p. 457.

Victor Liebaecher, Op. cit., p. 183.

(٧٩)

تتضمن المدونة العقابية الفرنسية عديدا من الأحكام المتعلقة بتجريم التلاعب بنظام السوق فى مجال الأعمال . ومن ذلك ما تنص عليه المادة ٤١٨ من تجريم بعض وسائل المنافسة غير المشروعة فيما بين المؤسسات والشركات الاقتصادية سواء بانتهاك الأسرار المهنية *Secret professionnel* أو أسرار الصناعة *Secret de fabrique* أو رشوة العاملين بالمؤسسات التجارية والصناعية للحصول على معلومات تحصل أو تتعلق بأى من هذه المجالات (٨٠) .

غير أن أهم هذه الأحكام ما تضمنته المادة ٤١٩ من المدونة من تجريم تلاعب المنشآت والمشروعات الاقتصادية بالمعروض من السلع من خلال عمليات الخفض أو الرفع المصطنع للأسعار ، وانشاء الاحتكارات فى الأسواق باستخدام الطرق الاحتياطية الآتية :

( أ ) بث أو نشر وقائع ومعلومات مزورة أو مفتراة *Colmanieux* لجذب الجمهور للاقبال على شراء سلعة معينة أو صرفه عنها بهدف التأثير فى معدل المعروض منها .

( ب ) طرح كميات كبيرة من السلعة لا تتناسب ومعدلات الطلب الطبيعى بقصد أحداث اضطراب وخفض عملى للأسعار ( ممارسات الاغراق *Dumping* ) .

( ج ) اختزان السلع بقصد احتكائها والافراد بسوق توزيعها ، *Les mains d'un seul* .

( د ) عرض انسان أعلى مما يطلبه البائعون لسلعة معينة بغرض الافراد بحيازتها واحداث نقص مصطنع فى الكميات المعروضة .

( هـ ) التهديد أو التأثير على تجار التجزئة *Détailants* لاجبارهم على بيع السلع أو عرضها وفق مستويات سعرية معينة .

( و ) أية وسائل أخرى يكون من شأنها التلاعب على أى نحو بالمسار الطبيعى لقانون العرض والطلب

**Le jeu Habituel de L'offre et de la demande.**

Jean-Marie Robert, "Le droit penal de affaires", Presses universitaires de France, 1982, pp. 103-106.

Jean Pradel, Droit pénal économique, Dalloz, 1982, p. 30. (٨١)

## ٧ - تجريم التلاعب بنظام السوق الحرة في التشريع المصري :

صدر قانون العقوبات المصري عام ١٩٣٧ في وقت كانت تأخذ فيه البلاد بنظام الحرية الاقتصادية ، لذا فقد عني واضعو المدونة بأفراد باب مستقل لمعالجة الجرائم التي تنطوي على الغش في المعاملات التجارية والتأثير على الأسعار السائدة في السوق الحرة (٨٢) وفي عقدي الخمسينات والستينات انتهجت الدولة سياسة التخطيط الاقتصادي الاشتراكي لقطاعي الإنتاج والتجارة ، فحظيت معالجة هذه الموضوعات بعناية أقل (٨٣) وعُتبت التشريعات العقابية الخاصة أو الاقتصادية بتحقيق أهداف هذه الفترة وضمان سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي . وفي عقدي السبعينات والثمانينات سار التنظيم الاقتصادي وفق سياسة مرنة تهدف للانفتاح الاقتصادي وكفالة فرص مشاركة قطاع الأعمال الخاص في عمليات التنمية في ظل مناخ تسوده حرية السوق في عديد من المجالات ، الا أنه يلاحظ ان أحكام التجريم لم تلق تطورا مناسباً لمقتضيات هذه المرحلة ، والتي تقتضي حماية نظام السوق الحرة من التلاعب أو التأثيرات المفتعلة على الأسعار أو مستوى المعروض من السلع ، ولا زال وجه الحماية الوحيد لنظام السوق الحرة قاصرا على ما ورد في المادة ٣٤٥ من المدونة العقابية .

### تجريم التلاعب بالأسعار في المادة ٣٤٥ من قانون العقوبات :

تنص هذه المادة على أن « الأشخاص الذين تسببوا في علو أو انحطاط أسعار غلال أو بضائع أو بونات أو سندات مالية معدة للتداول عن القيمة المقررة لها في المعاملات التجارية بنشرهم عمدا بين الناس أخبارا أو إعلانات مزورة أو مفتراه أو باعائهم للبضائع ثمنا أزيد مما طلبه بتواطئهم مع مشاهير التجار الحائزين لصنف واحد من بضاعة أو غلال على عدم بيعه أصلا أو على منح بيمه بثن أقل من الثمن المتفق عليه فيما بينهم أو بأي طريقة احتيالية أخرى يوافقون » .

ومن مراجعة هذه المادة ، يتضح ان ثمة طائفتين من الأفعال التي تخضع لنص التجريم :

- ١ - نشر أخبار أو إعلانات كاذبة تؤدي لرفع أو حط أسعار المواد المشار إليها .

(٨٢) الباب الحادق عشر من الكتاب الثالث من قانون العقوبات للواد من ٣٤٥ الى ٣٥١ .

(٨٣) القيت المادة ٣٤٧ بالقانون رقم ١٩٤١/٤٨ وللواد ٣٤٨ - ٣٥١ بالقانون الصادرين ١٩٥٤/٣٥٤ في شان قمع الغش .

٢ - عرض اثمان أعلى من تلك السائدة في السوق على البائعين بالتواطؤ مع مشاهير التجار في سوق السلعة .

### تقدير التجريم الوارد في نص المادة ٣٤٥ :

اتجه المشرع المصري لتجريم التلاعب بالأسعار في هذه المادة ، اعتقادا بأن ذلك يكفي لحماية السوق الحرة من التلاعب . وفي الحقيقة ان المعالجة التشريعية لهذا الموضوع جاءت على نحو قاصر ، وذلك لان حماية نظام السوق ، لا تنأى بتجريم التلاعب بالسعر فقط والذي يعد عرضا أو نتيجة لسلوك أكثر خطورة وهو التلاعب بالعرض والطلب نفسه . وبمقارنة نص هذه المادة بالمادة ٤١٩ من قانون العقوبات الفرنسي نجد ان النص الفرنسي قد جاء على نحو أكثر دقة وشمولا للأحوال التي تؤدي للتلاعب بقانون العرض والطلب بصفة عامة ، وليس لأحوال التلاعب بالسعر والذي يعد نتيجة أو أثرا له . فيجزم النص الفرنسي طرح كميات كبيرة من السلعة لا تتناسب ومعدلات الطلب الطبيعي بقصد إحداث اضطراب في الأسعار *Le fait de peter des offres sur les marchés a dessin de Troubler les cours.* ويجرم كذلك الانفراد باحتكار السوق باحتزان السلع في يد واحدة

*«L'accapement du marché par la detention de la marchandise dans les mains d'un seul.»*

ويجزم أيضا التهديدات التي توجه لتجار التجزئة *Les menances faits a des detaillants* لالزامهم بعرض السلع وفق مستويات وأسعار معينة (٨٤) . ومن الواضح أن نص المادة ٣٤٥ قد جاء خلوا من تجريم كافة هذه الأفعال التي تؤدي لتقييد عرض السلع وإنشاء الاحتكارات ، واقتصر على تجريم التلاعب بالسعر وفي حالة بيعنها .

وفي ظل أحكام هذا النص لم يجد القضاء المصري حرجا في اخلاء مساحة من المزد باحتكار السوق بوسائل أخرى ، معني لو نجم عن ذلك رفع الأسعار .

فجاء في حكم للنقض : « لا عقاب على صاحب آلة بخارية استأجر الوابورات الأخرى الموجودة في بلده ثم أوقف ادارتها عنده وهو يسعى من وراء ذلك الى أن يوجد لنفسه احتكارا في تلك الناجية لفائدة وابوره الخاص الذي استمر على ادارته بعد رفع أسعار الطحن . فان هذا الاستحار

(٨٤) م/٤١٩ : من قانون العقوبات الفرنسي . فقرة ٢ .

الذى لم ينازع أحد فى صحته وكون أحد أصحاب البضائع الذى يدير جملة معامل قد أوقف بعضها وأدار البعض الآخر وذلك دون أن يفش أحدا به حسب لوازم صناعته وصالحه فى الأرباح ، كل ذلك يعتبر فى حد ذاته من الأعمال الجائزة ولا يتضمن تدليسا وليس من الطرق الاحتيالية وإنما هو نوع من المزاومة التجارية الحرة التى لا تقع تحت حكم هذه المادة ٥٠ (٨٥) .

## الفرع الثانى

### جرائم الاضرار بالمستهلك

#### ٧١ - فى التشريع المقارن :

الغالب ان حماية المستهلك فى بلدان السوق الحرة يجرى كالتالى من خلال تشريعات خاصة ومستقلة تصدر لهذا الغرض وإلى جانب ذلك فثمة نصوص فى المدونات العقابية تتضمن حماية جزئية للمستهلك . ومن ذلك ان المواد ٥١٤ - ٥١٦ من قانون العقوبات الايطالى تجرم الفش فيما يتعلق ببيع السلع الغذائية والمنتجات الصناعية وما تنص عليه المادة ( ٣٢٦ ) من قانون العقوبات الهولندى والتى تجرم تداول وعرض السلع الغذائية غير الصالحة للاستهلاك الأدمى (٨٦) وما تنص عليه المواد ٤٩٨ - ٥٠٠ من قانون العقوبات البلجيكي من تجريم الفش فى المعاملات التجارية والمواد ٤٠٢ - ٤٠٥ فى شأن بيع المنتجات الفاسدة بصحة وسلامة المستهلك .

#### ٧٢ - فى التشريع المصرى :

تجرى حماية المستهلك بصفة أساسية من خلال القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤١ الصادر فى شأن قمع الفش . وإلى جانب ذلك فإن المادتين ٢٣٨ ، ٢٤٤ من المدونة العقابية تتضمنان حماية خاصة للمستهلك بطريق غير مباشر فى الحفاظ على سلامته الجسدية وحقه فى الحياة . فالمادة ٢٣٨ التى تعاقب على جريمة القتل خطأ بالسجن مدة لا تقل عن ستة أشهر

(٨٥) تنص ١٩١٠/٣/٥ ، عماد المراجع ، للأستاذ عباس فضل من ٨٦٨ ، وهو حكم النفس الوحيد الذى صادفنا فى تطبيق أحكام هذه المادة .

(٨٦) انظر : تقريراً للوزير *Meljeze* المرجع السابق من ٤٥٢ .

وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه ، تتضمن في فقرتها الثانية تشديدا للعقوبة في فصل الحبس لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنين اذا وقعت الجريمة نتيجة اخلال الجاني اخلاقا جسيما بما تفرضه عليه اصول وظيفته او مهنته او حرفته . كما تشدد المادة ٢٤٤ التي تعاقب على الجرح او الايذاء خطأ العقوبة اذا وقعت الجريمة نتيجة الاخلال الجسيم باصول الوظيفة او المهنة او الحرفة . ويستفاد من ذلك أن حوادث الوفاة أو الجرح أو الايذاء التي تصيب المستهلك من السلع الغذائية التي يجرى انتاجها أو تداولها على نحو لم تراعى فيه اصول الانتاج أو الحفظ أو العرض التي يجب أن يلم بها المسئولون في المنشآت والمؤسسات الاقتصادية المعنية بهذه الأنشطة تقع تحت طائلة التجريم في هاتين المادتين وينسحب ذلك أيضا على السلع والمنتجات الصناعية التي لم تراعى فيها اصول الصناعة أو جرى انتاجها على نحو مخالف للمواصفات القياسية ولشروط الامان الواجب مراعاتها (٨٧) .

ويلاحظ أن المادة ٣ ( مكرر ) ( ٨٨ ) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع الفس نصت على عقوبات أشد جسامة في حالة الايذاء أو القتل خطأ الناجم عن غش السلع والتي تصل الى الأشغال الشاقة المؤقتة التي لا تقل عن خمس سنوات . ومع ذلك يبقى للتجريم المنصوص عليه في المادتين ٢٣٨ ، ٢٤٤ أهميته في الأحوال التي يتعذر فيها اثبات الفس أو التي لا يصل فيها الفعل المؤدى للوفاة أو الايذاء لمرتبة الفس ولكنه يدخل في معنى الاخلال باصول المهنة أو الحرفة .

---

(٨٧) من المنظور المدني للمسئولية ، انظر : بحثا مبتكرا للدكتور محمد شكري سرور ، مسئولية المنتج عن الأضرار التي تسببها منتجاته الخطرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٨٣ .

(٨٨) مضافة بالمادة ٢ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ .

## الفرع الثالث

### جرائم المساس بالبيئة

#### ٧٣ - في التشريع المقارن :

الفالب أن ترد نصوص التجريم في جرائم المساس بالبيئة في تشريعات مستقلة تعنى بهذا الغرض . ولكن ثمة نصوص في المدونات العقابية تتضمن تجريم بعض أوجه البيئة أو الأضرار بمصادرة الثروة الطبيعية . ومن ذلك ان المادتين ١٨٠ - ١٨١ من قانون العقوبات النمساوي تقضيان بعقاب كل من يتسبب عمدا أو إهمالا في تلويث الهواء أو الماء على نحو ينجم عنه خطر على سلامة الإنسان أو حياته أو يهدد بالخطر سلامة وحياة الثروة الحيوانية الخاصة . بينما تنص المادتين ١٨٢ - ١٨٣ من ذات القانون على تجريم الأفعال التي ينجم عنها تلويث البيئة على نحو يهدد بالخطر سلامة الثروة الحيوانية أو النباتات أو الغابات العامة المملوكة للدولة (٨٩) .

#### ٧٤ - في التشريع المصري :

ليس في المدونة العقابية المصرية نصوص واضحة ومتكاملة تفيد تجريم أفعال المساس بالبيئة وتلويثها خاصة تلك الناجمة عن أغراض الاستخدامات الصناعية والكيميائية المصاحبة لعمليات الإنتاج أو الاستهلاك . ولكن وردت نصوص متفرقة في الكتاب الرابع الخاص بالمخالفات تفيد ترتيب التزامات عامة على المنشآت والمؤسسات الصناعية وغيرها من المواطنين بغير منع تلوث الهواء أو المجارى المائية . ومن ذلك ان المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات قد نصت على عقوبة الغرامة لكل من أهمل في تنظيف أو إصلاح المداخل أو الأفران أو المعامل التي تستعمل فيها النار (٩٠) وإن المادة ٣٧٨ نصت على ذات العقوبة لكل من رمى في النيل أو الترع أو المصارف أو مجارى المياه الأخرى أدوات أو أشياء أخرى يمكن أن تعوق الملاحة أو تزحم مجارى تلك المياه (٩١) . والذي يبدو من مطالعة ظاهر

---

(٨٩) Liebscher المرجع السابق ، نفس الموضع .

(٩٠) البند الثاني من ذات المادة .

(٩١) البند الثاني من ذات المادة .



هذه النصوص انها لا تتوافق مع تطور الاستخدامات والأنشطة الصناعية  
وانها لا تلبي الحاجة المعاصرة لمتطلبات الحماية الواجبة للبيئة من التلوث  
كما سنرى فى الموضوع المناسب من البحث .

## الطلب الثانى

### ادراج نصوص التجريم فى قوانين خاصة

#### الفرع الأول

#### جرائم التلاعب بنظام السوق الحرة

#### ٧٥ - انتشريع المقارن :

تنتهج بعض البلدان سياسة تشريعية مقتضاهما افراد قوانين خاصة  
عقابية واقتصادية تتضمن تجريم شتى الممارسات المنطوية على التلاعب  
بنظام السوق الحرة . وتأتى الولايات المتحدة الأمريكية على رأس قائمة  
هذه البلدان من حيث السبق لاصدار تشريع خاص لمناهضة هذه الأفعال  
والمعروف بتشريع أنتى - ترست Anti-Trust . وتبعها فى ذلك  
مجموعة من البلدان التى سارت على هذا النمط فأصدرت تشريعات خاصة  
على غرار تشريع أنتى - ترست الأمريكى . والى جانب ذلك فقد عمدت  
بعض بلدان السوق الحرة التى كانت مدوناتها العقابية تنص على تجريم  
بعض جوانب اساءة استعمال السلطة الاقتصادية الى سن تشريعات خاصة  
اضافية تستكمل بها جوانب الحماية المختلفة من هذه الممارسات وهو الأمر  
الذى سيجرى ايضاحه تباعا .

#### ١ - التشريع الأمريكى :

صدر تشريع أنتى - ترست فى الولايات المتحدة فى عام ١٨٩٧ معنيا  
بصفة خاصة بنمط معين من الجرائم التى تقع فى محيط النشاط  
الاقتصادى وهى الجرائم التى تنطوى على التوظيف غير المشروع لقوة السوق  
بما يؤدى لانشاء الاحتكارات والسيطرة على النشاط الاقتصادى ، والهدف  
الرئيسى من هذا التشريع هو العمل على الحد من تركيز رأس المال ودمج

المشروعات Mergers بما يضمن إطلاق حرية المنافسة ، وحصون قانون العرض والطلب من التلاعب . وحسب مقولة جيمس ماكلي. فإن التدخل التشريعي يستهدف في المقام الأول تنظيم قواعد اللعبة وفي هذه الحالة فإن النظام الاقتصادي سوف يدور تلقائياً في الاتجاه الصحيح

"It sets the rules and conditions for the game and then lets the system run itself. . (٩٢)

ويتضمن الباب الأول من تشريع شيرمان تجريم اتفاقات التواطؤ الرامية لتقييد التجارة Collusive restrains فيما بين الولايات أو فيما بين الولايات المتحدة والأقطار الخارجية . وطبقاً لذلك فتعد أفعالاً غير مشروعة اتفاقات تثبيت الأسعار التي تعقد بين المنشآت أو المشروعات الاقتصادية على خلاف مقتضى قانون العرض والطلب كذا تقسيم مناطق المنافسة allotat territories لضمان عدم المزاومة التجارية ، والمقاطعة الجماعية collective boycotts .

وطبقاً لأحكام الباب الثاني من ذات القانون فيعد جنابة كل فعل يتضمن احتكار أو محاولة احتكار التجارة بالاتفاق أو التواطؤ :

"every person who shall monopolize, or attempt to monopolize, or combine or conspire with any other person or persons, to monopolize any part of the trade or commerce among the several states, or with foreign nations, shall be deemed guilty of a felony .....

وطبقاً لقانون كلانتون Clayton act الصادر في عام ١٩١٤ والمعدل بقانون روبنسون باتمان الصادر في عام ١٩٣٦ ، أضيفت قائمة أخرى من التجريم لتشريعات أنتي - ترست تضم طائفة من الممارسات التقييدية والموقفة للتجارة exclusionary practices كتمييز الأسعار بين العملاء

---

James W. McKie, "Government intervention in the economy (٩٢) of the United States, in Peter Moulder", Government intervention in the developed economy, Prager Publishers, 1979, p. 74.

(٩٣) ويلاحظ أن الجنابة Felony في قانون العقوبات الأمريكي هي كل فعل تصل عقوبته في حمة أقصى للإعدام ولا يغل حتماً الأذى عن السجن لمدة عام .

ويشير مصطلح Commerce للتبادل التجاري بين الأقطار ، ومصطلح Trade لعمليات التجارة الداخلية وهو يميز في نفس الوقت عن معنى مزدوج يعكس كافة عمليات السوق الانتاجية والتجارية .

**price discrimination** وروبط البيع أو تحميل سلعة على أخرى ،  
وكل ما من شأنه أن يؤدي لتقييد التجارة أو الحد من المنافسة (٩٤) .

## ٢ - اليابان :

أصدرت اليابان في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وفي بداية نهضتها الاقتصادية قانونا خاصا بمكافحة الاحتكار **Anti-monopoly act** وذلك في عام ١٩٤٧ . وتضمنت المواد من ٨٩ الى ٩٢ من هذا القانون تجريم الاتفاقات التي تنشأ بين المؤسسات أو المنشآت الاقتصادية والتي تهدف الى تقييد التجارة أو التأثير على المنافسة بشكل جوهري . ويسرى نص التجريم على كافة الأطراف المشاركة في هذه الاتفاقات حتى ولو كانت أجنبية ( م/٩٠ ) . وطبقا للتعديل الصادر في عام ١٩٧٧ دخل دائرة التجريم الاتفاقات التي تعقد بهدف التواطؤ على الأسعار والتلاعب بها ، لو تقييد مستوى المعروض من السلع **volume — supply** (٩٥) .

## ٣ - فرنسا :

إزاء علم كفاية نصوص المونة العقابية في ردع الأنشطة المتعلقة بالمضاربة غير المشروعة على السلع وتقييد التجارة فقد صدر القانون رقم ١٤٨٤/٤٥ في ٣٠ يونيو ١٩٤٥ والخاص بردع المخالفات ضد القانون الاقتصادي ، وقد نص القانون على مجموعة من الجرائم الاقتصادية والتبويينية التقليدية ، الى جانب قائمة أخرى من الجرائم المنطوية على اساءة استعمال السلطة الاقتصادية . ومن هذه الطائفة الأخيرة ، الممارسات التمييزية **Pratiques discriminatoires** بين العملاء (٩٦) . والاتفاقات التقييدية أو الموقدة للتجارة بما في ذلك تثبيت الأسعار أو رفعها على خلاف مقتضى قانون العرض والطلب ، واتفاقات تقسيم الحصص الانتاجية **ententes de quota** أو المناطق الجغرافية بين المنشآت المنافسة ( م/٥٠ ) ، واساءة استخدام المركز الاحتكاري في السوق **L'abus de position dominante** (٩٧)

Greer, Op. cit., pp. 107 ff.

(٩٤)

(٩٥) انظر : تقرير J Shibahara حلقة الرباطات الدولية فريبرج ، للرجع

السابق ، ص ٤٢ - ٤٣ .

(٩٦) مضافة بالمادتين ٢٧ - ٣٨ من القانون رقم ١١٩٣/٢٧ ، الصادر في ٢٧ ديسمبر

١٩٧٣ .

(٩٧) مضافة للسادة ٥٠ من قانون المخالفات الاقتصادية بالقانون الصادر في ١٩

يوليو ١٩٧٧ .

#### ٤ - تشريعات أخرى :

الى جانب ذلك فثمة تشريعات أخرى منتها العديد من بلدان السوق الحرة بقية السيطرة على الاحتكارات والحد من اساءة استعمال السلطة الاقتصادية . ومن ذلك التشريع البلجيكي الصادر في ٢٧ مايو بتجريم الممارسات المنطوية على اساءة استعمال السلطة الاقتصادية L'abus de puissance economique (٩٨) كتنقييد التجارة وتحديد الأسعار ، وانشاء الاحتكارات . والقانون البرازيلي رقم ٤١٣٧ الصادر في ١٠ سبتمبر ١٩٦٢ بانشاء مجلس للدفاع الاقتصادي يعنى بفحص وردع ممارسات اساءة استعمال السلطة الاقتصادية وبصفة خاصة الاحتكار أو السيطرة على أسواق انتاج وتوزيع السلع والخدمات ، وتقييد المنافسة، والرفع التعسفي للأسعار والأرباح Augmentation arbitraire des benefices (٩٩) ومن ذلك أيضا القانون الكندي Combine investigation act الصادر في عام ١٩٧٠ للحد من احتكارات المؤسسات الاقتصادية وتعزيز المنافسة الحرة والقانون الصادر في النمسا في شأن تنظيم الاحتكارات وردع اساءة المركز الاحتكاري للمؤسسات الاقتصادية على نحو ينجم عنه إلحاق الضرر بالمستهلكين Abuse de position dominante d'une maniere nuisible pour les consommateurs.

#### ٧٦ - التشريع المصري :

لم يسن المشرع المصري قانونا موحدا يتضمن تجريم أوجه التلاعب بنظام السوق الحرة كما هو الشأن في أغلب البلدان التي تأخذ بهذا النظام، وربما يرجع ذلك لان سياسة الحرية الاقتصادية التي أخذت بها البلاد لا زالت في بدايتها . ومع ذلك فانه الى جانب المادة ٣٤٥ من المدونة العقابية التي تجرم التأثير على الأسعار فانه يمكن ملاحظة ثمة نصوص وردت في قوانين أو قرارات متفرقة تفيد تجريم الممارسات التي تنطوي على التلاعب بنظام السوق وقانون العرض والطلب .

ففي صدد تجريم الاحتكار في مواطن معينة صدر القانون رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٥٥ بوضع حد أقصى للمراكز المفتوحة وفرض عقوبة على التأثير في أسعار القطن (١٠٠) والقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٩ في شأن منع

(٩٨) يوسلي ، المرجع السابق ، ص ١١٧ .

(٩٩) باتيستا Nilo Batista تقرير مقدم لحلقة فريبودج ، المرجع السابق ،

ص ١٦٧ .

(١٠٠) مدلل بالقوانين ٢٣٦ ل ١٩٥٦ ، ١١٤ ل ١٩٦٠ ، ٢٠ ل ١٩٦١ .

احتكار توزيع السلع المنتجة محليا (١٠١) وإلى جانب ذلك فتم نصوص  
لا تجرم الاحتكار في حد ذاته ، ولكنها تجرم خطوات وممارسات سابقة  
عليه كالتخزين لما قد تؤدي إليه من تحقق ظروف الاحتكار فيما بعد ،  
ومن ذلك أن قرار وزير التموين رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٦٤ تضمن الزام التجار  
بأن يعلنوا في مكان ظاهر بمحالهم بيسانا بمخازنهم وعناوينها والسلع  
المودعة لحسابهم بمخازن آخرين . وأن قرار وزير التموين رقم ٥٤ لسنة  
١٩٥٦ في شأن تخزين بعض المواد والسلع (١٠٢) ، ورقم ٣٢٦ لسنة  
١٩٥٦ في شأن تخزين الأدوية الزام المستوردين وتجار الجملة وأصحاب  
المصانع والمستولين عن ادارتها والمقاولين الذين يتجرون أو ينتجون أو  
يستخدمون بصفة أساسية في صناعتهم كل أو بعض الأصناف المعينة  
بالجدول المرافق باخطار مراقبة التموين التابعين لها بقادير الأرصدة التي  
يملكونها والكميات الواردة أو التي تم التعاقد على استيرادها شهريا ، كما  
ألزمهم بامساك سجلات خاصة تبين حركة انتاج وتداول السلع والمقايير  
المشار إليها .

ويجدر بالذكر ان المشرع قد أصدر أخيرا القانون رقم ١٤٦ لسنة  
١٩٨٨ في شأن الشركات العاملة في مجال تلقي الأموال (١٠٣) متضمنا  
النص على بعض الأحكام التي تحد من انشاء الاحتكارات في سوق توظيف  
النقد واجراء المضاربات غير المشروعة ، فحظرت المادة الأولى على غير الشركات  
المساهمة المقيدة في الهيئة العامة لسوق المال تلقي الأموال من الجمهور  
أو توجيه الدعوة للاكتتاب العام . كما اشترطت المادة ٢ ( أ ) ألا يقل  
عدد الشركاء المؤسسين عن عشرين شخصا ، وتضمن البند ( ب ) من ذات  
المادة تحديدا للحد الأدنى لرأس المال فاشترط ألا يقل عن ٥ مليون جنيه  
ويحد أقصى ٥٠ مليون جنيه وتطبيقا لذلك نصت المادة ١١ من اللائحة  
التنفيذية (١٠٤) على أن يكون الحد الأقصى للأموال التي يمكن للشركة أن  
تتلقاها من الجمهور عشرة أمثال رأس المال المصدر ) . كما ألزمت المادة ٧  
من ذات القانون الشركات بإيداع الأموال التي تتلقاها خلال أسبوع في  
حساب خاص بأحد البنوك المعتمدة الخاضعة لاشراف البنك المركزي المصري  
كما حظرت اجراء أى تحويلات منها دون موافقة البنك المركزي المصري .

---

(١٠١) الجريدة الرسمية ، العدد ٢١٧ مكرر ( ج ) في ١٠/٨/١٩٥٩ .

(١٠٢) الجريدة الرسمية ، العدد ٢٢ ، ١٩٨٨/٩ .

(١٠٣) مصل بالقرار ٣٢ لسنة ١٩٥٨ و ٣١٠ لسنة ١٩٨٤ .

(١٠٤) قرار وزير الاقتصاد رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٨٨ ( الوقائع المصرية ، العدد ١٣٦

١٩٨٨/٨/٨٠ ) .

وكان قد صدر أمر نائب الحاكم العسكري العام رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ والذي انتهى العمل به بإلغاء حالة الطوارئ في عام ١٩٨٠ متضمنًا تجريم الاتفاقات المقيدة لحرية التجارة التي تعقد فيما بين المنتجين أو الموزعين، فنصت المادة ٨ من الأمر العسكري على عقاب كل من اتفق مع غيره على الامتناع عن بيع سلعة ما أو على فرض حد أدنى لسعر بيعها ، وكذلك كل من كان معرضا على مثل هذا الاتفاق سواء من منتجي السلعة أو الموزعين لها أو تجار الجملة أو التجزئة أو السماسرة .

والواقع ان هذا الوجه من التجريم الوارد في الأمر العسكري جدير بأن يصدر متضمنًا في قانون تبقى له صفة الدوام والاستقرار نظرا لانه كان يحظر نمطين من أخطر الاتفاقات التي تعقد في السوق بغية تقييد التجارة وهما اتفاقات الامتناع عن البيع ، واتفاقات تحديد أو فرض الأسعار *Price fixing* . ويلاحظ ان النص قد جاء قاصرا على تجريم الامتناع عن البيع وأغفل حالة الاتفاق على الامتناع عن الانتاج أو تقييده أو تحديده بحصص معينة بين الأطراف المتواطئة ، مع ان هذا الامتناع يؤدي الى ذات الاضرار التي تتهدد السوق ، ففي الحالتين يضطرب سوق السلعة نتيجة النقص المتعل في العرض وترتفع الأسعار ارتفاعا مصطنعا . وعلى عكس ذلك جاء النص الفرنسي في شأن الاتفاقات المحظورة *ententes interdites* ( م/٥٠ من القانون رقم ١٣٨٣/٤٥ معدلة بالقانون الصادر في ١٩ يوليو ١٩٧٧ في شأن ردع اساءة الأوضاع الاحتكارية في السوق ) ، على وجه عام ، فيعاقب على كل اتفاق يؤدي للمساس بحرية العرض والطلب ومواءمات متعلقا بالانتاج *Production* أو بالتجارة *Negoces* ويسرى الحظر على اتفاقات تحديد السعر أو تحديد الانتاج والحصص *ententes de quota* (١٠٥) .

## الفرع الثاني جرائم الاضرار بالمستهلك

### ٧٧ - في التشريع القانوني :

تحرص أغلب بلدان السوق الحرة على اصدار تشريعات خاصة ومتكاملة بهدف توفير جوانب الحماية الواجبة للمستهلك سواء في ذمته

المالية أو في صحته وسلامته الجسدية ، ففي الولايات المتحدة صدرت عدة تشريعات في هذا الصدد من أهمها حماية سلامة المستهلك الصادر في عام ١٩٧٢ Consumer product safety acts ومجموعة تشريعات توحيد المواصفات القياسية وافشاء المعلومات عن نوعية المنتجات والتي تضم قوانين Standardization and disclosure acts متعددة في شأن أنماط متباينة من السلع كالقانون الصادر في ١٩٦٦ في شأن تنظيم تغليف وتعبئة المنتجات والزام المؤسسات التجارية ببيان أوصاف ومصدر السلع الغذائية والملبوسات Fair packing and labeling act وقانون ١٩٣٩ فيما يتعلق بتنظيم تداول وتعبئة للمنتجات الصوفية Wool products labeling act وقانون ١٩٥١ الخاص بمنتجات الفراء وذلك الى جانب ما يخوله قانون الوكالة الفيدرالية للتجارة Federal trade comission act لها من تجريم أفعال الغش أو الخداع تحقيق الأذى بالمستهلك أو نشر بيانات وإعلانات زائفة أو مضللة عن طبيعة ونوع السلعة وعلى ذلك ينص قانون انشاء الوكالة :

“unfair methods of competition in commerce, and unfair or deceptive acts or practices in commerce, are declared unlawful.” (١٠٦)

وثمة قوانين أخرى في بلدان السوق جرى إصدارها على هذا النحو ففي إيطاليا صدر القانون رقم ٢٣٨ في ابريل ١٩٦٢ (١٠٧) بهدف حماية المستهلك من الأخطار الناجمة عن إنتاج وتداول المنتجات الصناعية الخطرة . وفي ألمانيا الاتحادية ثمة تشريع خاص لحماية سلامة وصحة المستهلك ، الى جانب ما يكفله قانون ردع المنافسة غير المشروعة من حماية المستهلك من الاعلام الزائف والدعاية المضللة ، ومن ذلك أيضا القانون البلجيكي الصادر في ٢٤ يناير ١٩٧٧ في شأن حماية المستهلكين وبصفة خاصة فيما يتعلق بتداول واستهلاك السلع الغذائية (١٠٨) .

وفي فرنسا صدر القرار رقم ٢٥ - ٩٢ في ١٦ سبتمبر ١٩٧١ متضمنا تحديث الأحكام الواردة في القانون ١٣٨٤ - ٤٥ في شأن ردع التدليس والاعلان الزائف في المعاملات التجارية . كما استحدثت المشرع الفرنسي في عامي ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ قانونين يرميان الى حماية سلامة وصحة المستهلك وفي نفس الوقت يضمنان تدعيم قدرته التفاوضية والاتفاقية في

(١٠٦) جوير ، المرجع السابق ، ص ٨٧ .

(١٠٧) معدل بالقانون رقم ٤٤١ الصادر في ٢٦ فبراير ١٩٦٣ .

(١٠٨) تحرير بوسلى ، المرجع السابق ، ص ١٣٤ .

عملية الاستهلاك . قصدر في يناير ١٩٧٨ القانون ٧٨ - ٢٣ المنظم لحماية وإعلام المستهلك فيما يتعلق بالسلم والخدمات

Loi sur la protection et L'information des consommateurs de produits et services.

كما صدر المرسوم بقانون رقم ٧٩ - ٤٣٧ في ٥ يونيو ١٩٧٩ متضمنا استحداث بمضى الأحكام الاجرائية والعقابية لردع الجرائم التي تنطوي على المساس بسلامة وصحة المستهلك (١٠٩) .

## ٧٨ - حماية المستهلك في التشريع المصري :

لا يوجد في مصر تشريع خاص وموحد بحماية المستهلك وتتوافر هذه الحماية في مجموعة من القوانين والنصوص المتفرقة وتهدف هذه النصوص الى حماية الذمة المالية للمستهلك وسلامته الصحية والجسدية الى جانب تدعيم قدرته التفاوضية ، وذلك على النحو التالي :

### ١ - حماية الذمة المالية للمستهلك :

فتنص م/١ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع التليس والنش (١١٠) على عقاب كل من خدع أو شرع في أن يخدع المتعاقد بأية طريقة من الطرق في أحد الأمور الآتية :

١ - عدد البضاعة أو مقدارها أو مقاسها أو كيلها أو وزنها أو طاقتها أو عيارها .

٢ - ذاتية البضاعة اذا كان ما سلم منها غير ما تم التعاقد عليه .

٣ - حقيقة البضاعة ، أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحتويه من عناصر نافعة وعلى العموم العناصر الداخلة في تركيبها .

٤ - نوع البضاعة أو أصلها أو مصدرها في الأحوال التي يعتبر فيها - بموجب الاتفاق أو العرف - النوع أو الأصل أو المصدر المستند غشيا الى البضاعة سببا أساسيا في التعاقد .

### ٢ - حماية صحة وسلامة المستهلك :

فتنص المادة ٢ (١١١) من ذات القانون على عقاب كل من غش أو شرع في أن يبيش شيئا من أغذية الانسان أو الحيوان أو من العقاقير أو

(١٠٩) برادل ، المرجع السابق ، ص ٥٦ .

(١١٠) مستبدلة بالقانون رقم ١٩٨٠/١٠٦ .

(١١١) مستبدلة بملات القانون السابق .



من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية معدا للبيع أو من طرح أو عرض للبيع، أو باع شيئا من هذه الأغذية أو العقاقير أو الحاصلات مفشوشة كانت أو فاسدة مع علمه بذلك . وتنص الفقرة الثانية من ذات المادة على عقاب كل من طرح أو عرض للبيع أو باع مواد مما يستعمل في غش هذه الأغذية بينما تعاقب المادة الثالثة (١١٢) من القانون كل من حاز بغير سبب مشروع أيا من هذه المواد . وقد صدر القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ فى شأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها مبينا أحكام غش أو فساد السلع الغذائية على نحو أكثر تفصيلا . وإلى جانب هذه النصوص التى تكفل حماية صحة المستهلك فتمتة نصوص تحدى سلامة Safety المستهلك التى تنور أهميتها على وجه الخصوص فيما يتعلق باستهلاك السلع والمنتجات الصناعية الميكانيكية أو الكهربائية . وقد صدر القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التوحيد القياسى منظما سبل اصدار المواصفات القياسية والفنية للسلع الصناعية (١١٣) وأصدرت وزارة الصناعة اعمالا له مجموعة من القرارات فى شأن تحديد المواصفات الفنية والوصفية للسلع الهندسية والكيميائية والكهربية ومواد البناء والحراريات ومن ذلك قرار وزير الصناعة رقم ٧٤/٣٧٨ فى شأن تحديد المواصفات القياسية للغسالات الكهربائية المنتجة محليا ، والقرار رقم ٦٢/١٨٢ الذى يحظر الاتجار فى منتجات صناعية غير مطابقة للمواصفات القياسية (١١٤) .

### ٣ - حماية وتعزيز قدرة المستهلك التفاوضية :

تهدف النصوص التى تعزز من قدرة المستهلك على التفاوض الى أمرين : أولهما : حمايته من وسائل الاعلان والدعاية الزائفة ، وثانيهما : الزام المنتجين والموزعين بضوابط ووسائل معينة تحقق حرية افشاء المعلومات عن سعر وطبيعة ومكونات السلعة الجوهرية واحاطة المستهلك بها على نحو يمكن من تحقق أفضل ظروف المقارنة والتفاوض والانتقاء بين السلع المتماثلة .

(١١٢) مستبدلة بالقانون السابق .

(١١٣) وكان قد صدر القرار الجمهورى رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٦ بنفس عام انشاء وزارة الصناعة متضمنا انشاء مصلحة للرقابة الصناعية بالوزارة تختص بمراقبة المواصفات فى منتجات الصناعات الهندسية والكهربية وصناعة مواد البناء والحراريات والرقابة على استخدام المواد الصامة .

(١١٤) انظر : أعمال مؤتمر حماية المستهلك ( القاهرة ٧ - ٩ مارس ١٩٨٢ ) .  
المجلد الثانى ، بحوث ودراسات لجنة المواصفات والأسعار ، ص ٢٤ وما بعدها .

وفى سبيل تحقيق الهدف الأول فتتص المادة ٣٤ ( فقرة ١ ) من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية على تجريم التندليس والغش فيما يتعلق بالبيانات التجارية - وحددت المادة ٢٦ من القانون موضوع البيان التجارى بأنه أى ايصاح يتعلق بصفة مباشرة أو غير مباشرة بما يأتى :

( أ ) عدد البضائع أو مقدارها أو مقاسها أو كيلها أو طاقتها أو وزنها .

( ب ) الجهة أو البلاد التى صنعت فيها .

( جـ ) طريقة صنعها أو انتاجها .

( د ) العناصر الداخلة فى تركيبها .

( هـ ) اسم أو صفات المنتج أو الصانع .

( و ) وجود براءات اختراع أو غيرها من حقوق الملكية الصناعية أو

أية امتيازات أو جوائز أو مميزات تجارية أو صناعية .

( ز ) الاسم أو الشكل الذى تعرف به بعض البضائع أو تقدم عادة .

وفى سبيل تحقيق الافشاء الكامل للمعلومات عن السلع المنتجة والمتداولة ، ألزمت المادة ١٩ (١١٥) من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ كل تاجر يبيع أى سلعة أو مادة بأن يعلن على بطاقة توضع على المواد أو البضائع بياناً بالنوع والصنف والسعر والوزن أو المقاس .

ألزمت المادة ٢٦ (١١٦) من ذات القانون كل صاحب مصنع أو مستورد أو تاجر جملة أو نصف جملة أن يقدم الى المشتري فاتورة معتمدة منه مبينة بها تاريخ البيع ونوع السلعة وعلاماتها المميزة ووحدة البيع وتكاليف استيراد الوحدة ونسبة الربح وصفته التجارية التى باع بها وما يخصه من ربح .

وقد صدر أخيراً قرار وزير التموين رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٨١ فى شأن الزام مستوردي السلع الغذائية والمعبأة والمعلبة باثبات تاريخ الانتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية على كل وحدة . والقرار رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ فى شأن الزام مستوردي وتجار الجملة والتجزئة فى كافة السلع المعبأة والمعلبة والمغلقة المستوردة باثبات اسم المستورد وسعر البيع للمستهلك على كل وحدة .

---

(١١٥) مدلة بالقرار ١٣٨ لسنة ١٩٥٣ .

(١١٦) مدلة بالقرار ١٠ لسنة ١٩٥٦ .

## الفرع الثاني

### جرائم تلويث البيئة

#### ٧٩ - في التشريع المقارن :

أصبحت حماية البيئة من التلوث الصناعي والكيميائي هدفا من أهم الأهداف التي تعنى بها سياسة التجريم في بلدان السوق الحرة ، ولكفالة هذا الغرض صدرت عدة تشريعات خاصة لحماية عناصر البيئة بما فيها الهواء والمجاري المائية والتربة والثروات الطبيعية من الأنشطة الصناعية الفاسدة أو من التخلص من النفايات على وجه يؤدي لنسبة من التلوث تفوق حدود المسموح به ، ففي الولايات المتحدة صدر تشريع خاص لحماية الهواء من التلوث في عام ١٩٧٠ *Clean air act* (١١٧) وتشريع للسيطرة على التلوث الناجم عن التخلص من النفايات في المجاري المائية *Water Pollution control act* (١١٨) ، وتشريع خاص لضمان سلامة مياه الشرب *Safe drinking water oct* كما صدر في عام ١٩٧٦ تشريع للسيطرة على استخدام المواد السامة *Toxic Substances control act* وتشريع آخر للمحافظة على مصادر الثروة الطبيعية (١١٩) *resource Conservation and recovery act*.

وفي إيطاليا استحدثت المشرع قانونا خاصا لحماية البيئة من عمليات التلوث الصناعي ، واختار طوعية إدراج الأفعال غير المشروعة طبقا لهذا القانون ضمن جرائم المخالفات لا لقلّة أهميتها وإنما لاعتبارات تتعلق بحسن السياسة التشريعية ومن بينها تقاوى صعوبة الاتهام والاثبات في حالة تجتيج هذه المخالفات خاصة وأن ما لوحظ أن نسبة كبيرة منها يرتكبها أشخاص معنويون من الشركات والمؤسسات الاقتصادية (١٢٠) .

---

(١١٧) سبل بالقانون الصادر في عام ١٩٧٦ .

(١١٨) سبل بالقانون الصادر في عام ١٩٧٦ .

Greer, op. cit., pp. H 63 ff.

(١١٩)

Pedrazzi, op. cit., p. 423.

(١٢٠)

## ٨٠ - في التشريع المصرى :

لا يوجد فى مصر تشريع خاص ومستقل لحماية البيئة ، وبصفة خاصة من التلوث الناجم عن الأنشطة الصناعية الضارة ، ولكن ثمة نصوصا وردت فى قوانين متفرقة لحماية بعض عناصر البيئة ، ولكنها تحتاج لتجديد يأخذ فى الاعتبار تطور الأنشطة المسببة للتلوث والمصاحبة لعمليات الانتاج الصناعى والنقل البحرى أو البرى وتزايد درجة الأضرار واحتمالات الخطر الناجم عنها .

ومن الطريف أن حماية البيئة من التلوث الناجم عن هذه الأنشطة قد شغلت المشرع المصرى منذ ما يقرب من قرن من الزمان بالرغم من الأضرار المحدودة التى كانت تسببها ، بينما لا تزال جوانب عديدة من البيئة عارية من الحماية وقد أشرف القرن العشرون على الانتهاء ومن ذلك أن الأمر الأعلى الصادر فى ٥ نوفمبر ١٩٠٠ قد نص على أن الآلات أو الترانزات أو المراجل التى تعمل بالكترول أو الغاز أو الهواء الحار لا يجوز تشغيلها قبل الحصول على رخصة من نظارة الأشغال العمومية (١٢١) . فإذا تبين أنه يمكن أن ينشأ عن تشغيلها مضار جسيمة فعلى أصحابها أن يراعوا الاحتياطات التى تقرر جهة الاختصاص اتخاذها (١٢٢) ، كما أجازت المادة/٤ من الأمر لمندوبى نظارة الأشغال المرور والتفتيش على المحال التى تتواجد فيها هذه الآلات ، حتى ولو كانت أجنبية ( بعد أخطار القنصل التابعة له ) .

ومن النصوص النادرة التى تضمنت تجريم بعض أفعال المساس بالبيئة البحرية ما تضمنه القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦١ فى شأن صيد الأسفنج والقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٠ فى شأن صيد الأسماك (١٢٣) . والقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٨ فى شأن منع تلوث مياه البحر بالزيت كذا صدرت بعض القوانين المتفرقة لحماية المجارى المائية ومن ذلك القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ فى شأن صرف المخلفات السائلة والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث والقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ فى شأن المحميات الطبيعية . وثمة قانون خاص فى شأن تنظيم العمل بالإشعاعات المؤينة والوقاية منها (١٢٤) كذا قانون خاص فى شأن التخلص من المستنقعات ومنع أحداث الحفر (١٢٥) .

---

(١٢١) م/٢ من الأمر العالى المشار إليه .

(١٢٢) م/٥ من ذات الأمر .

(١٢٣) مصلل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٦ .

(١٢٤) القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٠ .

(١٢٥) القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٨ .

## خلاصة

### ٨١ - ظهور مصالح جديدة جديدة بالحماية من اساءة استعمال السلطة الاقتصادية :

من العرض السابق لمصادر التجريم فى القانون المصرى والتشريع المقارن سواء المتضمن فى المدونات العقابية أو المنصوص عليه فى تشريعات خاصة ، يتبين ان ثمة مصالح جديدة جديدة بالحماية من اساءة استعمال السلطة الاقتصادية ، عن المشرع الجنائى بالعقاب على اوجه المساس بها أو انتهاكها ، وهى المصلحة فى حماية نظام السوق الحرة من التلاعب والمصلحة فى حماية المستهلك والمصلحة فى حماية البيئة .

ويتميز تجريم التلاعب بنظام السوق بأنه تعبير دقيق عن جرائم استعمال السلطة الاقتصادية ، فالاحتكار أو التلاعب بالأسعار ، أو التلاعب بقانون العرض والطلب كلها من الجرائم التى تفترض بطبيعتها توافر سلطة اقتصادية ملموسة فى السوق من الممكن أن يساء استخدامها . والمصلحة فى الحفاظ على نظام السوق هى مصلحة عامة ، ومن الخطأ النظر الى الممارسات التى تنطوى على التلاعب بهذا النظام على انها لا تنتهك سوى مصالح فردية وخاصة سواء للمنافسين أو المستهلكين بدعى سيادة الحرية الاقتصادية وفى الواقع فان نظام الحرية الاقتصادية شأنه شأن نظام التوجه الاقتصادى الشامل فى البلدان الاشتراكية هو تعبير عن النظام العام الاقتصادى فى الدولة سواء اكان موجها أو كان يقوم على الحرية .

أما مصلحة المستهلك ، فهي مصلحة فردية ، وقد كان الغالب أن يجرى حمايتها بطريق غير مباشر في القوانين الاقتصادية والتوطينية والتي تحمي بحسب الأصل سياسة العولة الاقتصادية والتوطينية (١٢٦) .  
 إلا أن زيادة أحوال اساعة استعمال السلطة الاقتصادية الناجمة عن تطور ظروف النشاط الاقتصادي وتركزه في شكل الشركة في الداخل والشركة متعددة الجنسية في الخارج ، واعتماد الانتاج والتداول على خطوط الانتاج والتوزيع الكبيرة والمعقدة أبرزت الضرورة الملحة لحماية المستهلك على وجه خاص ومباشر من خلال تشريعات ونصوص تسن لهذا الغرض وتكفل الحماية من سبل المنتجات الخطرة أو غير المأمونة وتعزيز قدرة المستهلك التفاوضية أمام المنتج أو الموزع غير المباشر أو المجهول ( تشريعات التوحيد (تشريعات التوحيد القياسي - تشريعات افشاء البيانات والمعلومات .٠٠(الخ) .  
 ذلك أن عملية الاستهلاك لم تعد تعتمد على الثقة والتعامل الفردي بين البائع والمشتري كما كان الأمر في الماضي . وإنما حل محلها نمط من العلاقات المجهلة أو غير المباشرة بين المؤسسات والشركات العملاقة والمستهلك الفرد ، وتتوسط هذه العلاقة حلقات توزيع وتداول متعددة تنهض في خضمها العلاقة الأصلية بين طرفي الانتاج والاستهلاك . والغالب أن تتضمن هذه القوانين المعنية بحماية مصلحة المستهلك أحكاما أكثر يسرا ومرونة . ومنها إمكان تحريك الدعاوى المباشرة وتيسير مشاركة التجمعات النابتة عن المستهلك في هذه الدعاوى ( كجمعية حماية المستهلك ) ، وذلك لتفادي الاعاقة التي تمثلها امكانية التصالح أو اشتراط صدور اذن من الجهة الادارية للمضى في اجراءات الدعوى (١٢٧) .

أما حماية البيئة ، فتعكس حماية مصلحة جماعية *interest Collective* (١٢٨) ، تختلط فيها المصلحة الفردية ( الصحة والسلامة العامة للأفراد ) والمصلحة العامة ( الحفاظ على مصادر الثروة الطبيعية للدولة وكان لتزايد الاستخدامات التكنولوجية ومصادر الطاقة المتنوعة خاصة المشعة منها فيما بعد النصف الثاني من هذا القرن اثره في تدافع صدور العديد من التشريعات الوطنية ، التي عنت بتحديث أحكام حماية البيئة من التلوث الناجم عن الأنشطة الصناعية على وجه خاص أو اصدار تشريعات مستقلة لهذا الغرض . وتلويث البيئة سلوك لا يرتبط مباشرة

---

(١٢٦) انظر : تقريراً للدكتور عبد العظيم وزير ، حول حماية المستهلك المصري في التشريعات التوطينية ، أعمال حلقة الرباطات الدولية ، فيرجورج ، ١٩٨٢ .  
 (١٢٧) أوتنهوف ، الصاية الجنائية للمستهلك ، المرجع السابق .  
 (١٢٨) دالاس مارتى ، التقرير العام لحلقة فيرجورج ، المرجع السابق ، ص ٤٤ - ٤٥ .

بإساءة استعمال السلطة الاقتصادية فمن الممكن أن يرتكب أي مواطن عادى لا يحوز هذه السلطة . ولكنه عندما يرتكب من شركات الإنتاج والنقل التي تحترف هذه الأنشطة الاقتصادية يتسم بالخطورة نظرا لتزايد حجم الأضرار التي يمكن أن تنجم عنه ، وإلى أنها قد تمس قطاعا كبيرا من المجنى عليهم قد لا يمكن تحديدهم على نحو قاطع ، لذا فتتعرض تشريعات عديدة لحماية البيئة على وضع معايير لقياس نسبة التلوث الناجمة عن الأنشطة الصناعية أو النقل البحري ، وعلى وضع حدود لنسبة التلوث التي لا يجب تجاوزها ، وإقرار قواعد لكيفية التخلص من المخلفات الصناعية والنفايات يجرى الالتزام بها (١٢٩) .

## ٨٢ - ظهور قائمة جديدة من الأفعال المعاقب عليها ( الجرائم ) :

أفرز الاهتمام بحماية نظام السوق الحرة والمستهلك والبيئة من إساءة استعمال السلطة الاقتصادية أنماطا مستحدثة من التجريم والأفعال المعاقب عليها ظهرت في شكل اضافة لقائمة جديدة من الجرائم سواء في المدونات العقابية أو في تشريعات خاصة .

ففي صدد حماية نظام السوق الحرة من التلاعب ظهرت قائمة جرائم الاحتكار وتقييد التجارة . ومثال القائمة الأولى جريمة الاحتكار المنصوص عليها في تشريع شيرمان الأمريكي والقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٩ في مصر ، وجريمة إساءة استخدام الوضع الاحتكاري في فرنسا والنمسا وبلجيكا ، وجرائم حبس السلع والتخزين في فرنسا ومصر . أما جرائم تقييد التجارة فتشمل كافة الممارسات التي يكون من شأنها إعاقة المنافسة الحرة أو تعطيل قانون العرض والطلب ، ومن ذلك الاتفاقات غير المشروعة لفرض الأسعار ( الولايات المتحدة - فرنسا - مصر ) ، واتفاقات الحد من التجارة أو الإنتاج أو تخصيص حصص له ( فرنسا - الولايات المتحدة ) . واتفاقات الامتناع عن المنافسة في مناطق جغرافية معينة ، وإنشاء

---

(١٢٩) في تفصيل ذلك انظر دة نور الدين هندواي ، الحماية الجنائية للبيئة ، دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٥ .

- وراجع : محاضرة ألقاها كثيرا الأستاذة جاكلين موران « عميدة كلية حقوق باريس على طلبه دبلومي القانون الخاص والمأم بكلية حقوق القاهرة » ٢٠ - ٢١/٢/١٩٨٩ حول الاجتماعات الحديثة في قانون البيئة .

= وفي صدد قواعد التخلص من التلوث بالوسائل الفنية ، راجع : دة سامح غرابية وآخرون ، المخل إلى العلوم البيئية ، دار الشروق ، الأردن ، ١٩٨٧ ، ص ٢٣١ - ٢٣٣ . ص ٢٩٢ - ٢٩٣ .

اضطرابات في السوق بخلق طلب مفضل على السلعة ( مصر - فرنسا ) .  
وخلق عرض مفضل بطرح كميات كبيرة من السلعة لا تتناسب مع الطلب  
Dumping

وفي صدد حماية المستهلك ظهرت قائمة من الجرائم أو جرى تحديث  
أحكام تشمل التلميس والغش في المعاملات التجارية ومخالفة الالتزامات  
المرتبة على واجب افشاء البيانات والمعلومات عن المنتجات وتجنب وسائل  
الدعاية الكاذبة والزائفة . وفي صدد حماية البيئة ظهرت قائمة جرائم  
تلويث الهواء أو الماء أو البيئة البحرية أو الثروة الطبيعية .



## الفصل الثالث

### شرعية الجرائم والعقوبات

#### ٨٣ - مفهوم مبدأ الشرعية :

استقرت غالبية النظم الجنائية المعاصرة على الأخذ بمبدأ الشرعية ،  
والذى يعنى انه لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون وأن السلطة  
التشريعية - كفاعلة - هي التى تقوم بسن نصوص التجريم والعقاب (١) .  
وشمل المفهوم الحديث للشرعية الجنائية اضافة لهذا الجانب الشكلى جانبا  
موضوعيا مفاده ضرورة تقييد السلطة التشريعية فى انشائها للجرائم  
والعقوبات بما لا يمس بحريات وحقوق المواطنين العامة او بانتهاك كرامتهم  
الانسانية . ويرتب على ذلك أن المدلول الحقيقى والمتكامل للمبدأ يتضمن  
عنصرين أساسيين :

#### ١ - التشريع كمصدر للتجريم والعقاب .

(١) د. أحمد فتحي سرور ، الوسيط فى قانون العقوبات ، ص ١٣٤ .

- د. محمود نجيب حسنى ، شرح قانون العقوبات ، ١٩٧٧ ، ص ٧٨ وما بعدها .

- د. يسر أنور ، شرح النظرية العامة للقانون الجنائى ، ص ٧٦ - ٨٠ .

٢ - حماية المصلحة الاجتماعية العادلة كأساس للتجريم والعقاب ،  
بما يعنى عدم الاسراف فى التجريم وعدم القسوة فى  
العقاب (٢) .

وقد تعرضت قاعدة قانونية الجرائم والعقوبات لانتقادات حادة بصفة خاصة من اضرار المدرسة الوضعية بدعوى أن ربط العقوبة بالفعل الاجرامى أدى لاغفال الخطورة النابعة من شخصية الجاني ، والى أن هذا المبدأ ينتهى لنتيجة غير اخلاقية ، حيث يعتمد على المشرع أن يواجه فى القانون كافة الأفعال الضارة مما يجعل التحديد القانونى للجرائم المختلفة قاصرا ، ويفسح المجال للمساس وتهديد عديد من المصالح الجديرة بالحماية فى ظل التطور المتلاحق للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية فى مجتمعاتنا المعاصرة . وكرد فعل لهذه الأوجه من النقد استحدثت التشريعات الجنائية وسائل متطورة فى عملية التجريم آكسبت هذه القاعدة المرونة اللازمة فيما يتعلق بتقدير الخطورة المرتبطة بشخصية الجاني ، كتفريد العقوبة تشريعا وتنفيذا وقضاء . وفيما يتعلق بمواجهة الأفعال الضارة بالمجتمع والتي قد يقتضى الأمر الاسراع بتجريمها قبل استفحال أخطارها ، فقد كفلت أغلب النظم الدستورية الحديثة تفويض السلطة التنفيذية فى اصدار اللوائح والقوانين التى لها صفة الاستعجال والتي تختص بها على سبيل الدوام لأسباب عملية وللمواعى الملحة (٣) .

(٢) د . أحمد فتحي سرور ، المرجع السابق ، ص ١٣٦ - ١٣٣ .

ويلاحظ ان مبدأ قانونية الجرائم والعقوبات لا ينصرف فقط الى القانون الموضوعى « قانون العقوبات » ، بل يشمل أيضا القانون الإجرائى ، فلا يجوز مباشرة الدعوى أو تعريتها أو الفصل فيها الا فى الإطار الإجرائى الذى رسمه القانون .  
راجع : د . أحمد فتحي سرور ، الإجراءات الجنائية ، ص ٥٥ - ٥٧ .

(٣) من ذلك ما تنص عليه المادتان ١٠٨ ، ١٤٧ من الدستور المصرى من تفويض رئيس الجمهورية سلطة اصدار قرارات لها قوة القانون فى حالة غياب مجلس الشعب أو تفويضه فى ذلك من قبل المجلس عنه الضرورة . وتنص للمادتان ١٤٥ ، ١٤٦ من الدستور على أن لرئيس الجمهورية أن يصدر القرارات اللازمة لاتشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة ، وإن يصدر لوائح الضبط واللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ، وله أن يقضى فيه فى إصدارها . وفى فرنسا صدرت بدءا من عام ١٩٥٨ عدة مراسيم وأوامر بقوانين تناولت تعديل بعض قواعد قانون العقوبات وطبقا للدستور الفرنسى الصادر فى ٤ أكتوبر ١٩٥٨ فقد أصبحت السلطة التنفيذية هى صاحبة الاختصاص الأسيل فى انشاء المخالفات . وينص الدستور الايطالى أيضا على جواز تفويض رئيس الجمهورية فى اصدار المراسيم والقوانين ( م ٧٦ - ٧٧ ) .

## ٨٤ - تطبيق البلدا فيما يتعلق بإساءة استعمال السلطة الاقتصادية :

يثير تجريم الأفعال المنطوية على إساءة استعمال السلطة الاقتصادية مشكلات بالغة التعقيد نظرا للتطور السريع والمتلاحق في أشكال ارتكاب الجريمة وللطابع النسبي والمتغير الذي تتميز به . لذلك فإن أغلب التشريعات تتجه الى انتهاج سياسات ذات مرونة عالية تضمن ملاحقة هذه الأفعال ولا تخل في ذات الوقت بجوهر مبدأ الشرعية . وإذا كان التفويض التشريعي قد صار أمرا مستقرا عليه فيما يتعلق بالمخالفات ذات الموضوع الاقتصادي ، فإن أشكالا أخرى من التجريم قد استحدثت لتتناسب مع أنماط الإساءة الاقتصادية أهمها القوانين أو النصوص على يياض *Normes en blanc* والنصوص المفتوحة أو ذات الصيغ العامة *Clauses ouvertes* الأمر الذي نعرض له في المبحثين التاليين :

### المبحث الأول

#### النصوص على يياض

## ٨٥ - الحالة ( النصوص على يياض ) : *referral technique*

يتضمن النص التشريعي عادة عنصرى التجريم والعقوبة ، وفي بعض الأحوال يكتفى المشرع ببيان العقوبة ويحيل في تحديد الجريمة أو أحد عناصرها الى نصوص أخرى ، أما في نفس القانون *Referrals within one law* أو في قوانين أخرى *Referrals to Other laws* أو يحيل الى السلطة التنفيذية ( سلطة الإدارة ) لتحديد عناصر التجريم التي تتضمنها اللوائح (٤) . وهو ما يعرف باسم القاعدة على يياض *Norme en Blanc (skeleton regulation)* (٥) وكثيرا ما يلجأ المشرع

Imre, A. Winer, Op. cit., p. 61.

(٤)

د . أحمد فتحي سرور ، المرجع السابق ، ص ١٤٧ ، ٥٠ أعمال عثمان ، المرجع السابق ، ص ٨٧ و ٨٨ .  
(٥) دافيس مارتي ، المرجع السابق ، ص ٥٠ - ٥٢ ، ويدر ، المرجع السابق ، ص ٦٥ - ٦٧ .

لأسلوب الاحالة للسلطة الادارية في تحديد عناصر التجريم في عديد من الأفعال التي تنطوي على الاساءة الاقتصادية ( التلاعب بنظام السوق - المساس بالمستهلك - تلويث البيئة ) ، وذلك لما تقتضيه الحال من ضرورة توافر الخبرة في بيان عناصر التجريم ، والسرعة المناسبة لردع وملاحقة التلاعب الذي غالبا ما يقترون بهذه الوجهة من السلوك غير المشروع . وفيما يلي نعالج تباعا موقف التشريع المقارن والمصري من هذا النمط من التجريم .

#### ٨٦ - في التشريع المقارن :

تنص كافة الدساتير الوطنية في بلدان السوق الحرة على مفاد مبدأ الشرعية وهو ألا جريمة ولا عقوبة الا بقانون ، ومع ذلك فقد حرصت في ذات الوقت على اتاحة فرصة مناسبة للسلطات الادارية وفي اطار ضوابط معينة للملاحقة الانتهاكات والاساءات الاقتصادية بأخذها بأسلوب الاحالة في التجريم أو النصوص على يياض .

#### ١ - بلجيكا :

ينص الدستور البلجيكي على ان اثبات العقوبات وتطبيقها لا يكون الا بموجب قانون "Nulle peine ne peut etre etablie, ni appliquée qu'en vertu de la loi".

الا أن ذلك لم يتعارض مع ما خول للسلطة الادارية من مجال واسع في التجريم في المسائل الاقتصادية . فقد درج المشرع البلجيكي على اصدار قوانين تحدد الاطار العام للجريمة *Loi de Cadre* بينما يترك للسلطة المختصة تحديد عناصرها ، وفي أحيان أخرى العقوبات الواجب تطبيقها (٦) . ومن ذلك ان القانون الصادر في ٢٤ يناير ١٩٧٧ في شأن حناية صحة وسلامة المستهلك أحال للسلطة المختصة تحديد السلع الغذائية والمنتجات التي تنطبق عليها أحكامه ، وان القانون الصادر في ٢٢ يناير ١٩٤٥ بشأن تنظيم الأسعار وبعض المسائل الاقتصادية الأخرى قد أناط بوزير الشؤون الاقتصادية تحديد أقصى السعر للمنتجات والسلع التي يسرى عليها القانون ، كما نص ذات القانون على أن عقوبة المخالفين تكون طبقا للأحكام الواردة في الباب الأول منه وللقرارات الوزارية الصادرة تنفيذا له (٧) .

Henri Beely et Jean-Sprutels, Op. cit., p. 122-123.

(٦)

Ibid, p. 122.

(٧)

### ٣ - إيطاليا :

تتضمن المادة ٢٥ من الدستور الإيطالي النص على مبدأ الشرعية وأنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ، إلا أنه من المستقر عليه في الفقه والقضاء الإيطالي أن الإحالة للسلطة الإدارية في المسائل الاقتصادية هي ضرورة تقتضيها ظروف التغير والتلاحق السريع . ولهذه الاعتبارات فقد أقرت المحكمة الدستورية القوانين التي تصدر على بياض ، إلا أنها وضعت معيارا بمقتضاء يكتسب القانون صفة الشرعية أو تنتفي عنه . ومفاد هذا المعيار أن تكون الأمور المحال فيها لسلطة الإدارة قد حددت في نواح ثلاث ، ومن حيث مجالها ومحتواها والقيود الواجب مراعاتها (أ) . ومثال هذه التشريعات ، القانون الصادر في ٣٠ إبريل ١٩٦٢ والذي ينص على تفويض وزير الصحة في بيان ما يجوز إضافته من المواد الكيماوية للسلع الغذائية من المأكولات والمشروبات . والمادة ٣ من القانون رقم ٢١٦ الصادر في ٧ يونيو ١٩٧٤ التي أجازت للجنة الوطنية للرقابة على الشركات وأعمال البورصة أن توقع على المؤسسات الاقتصادية المخالفة إحدى العقوبات المنصوص عليها في القانون .

### ٣ - اليابان :

ينص الدستور الياباني في المادتين ٣١ ، ٣٩ على أن العقوبات الجنائية لا تفرض إلا بناء على قانون ، وطبقا للإجراءات التي يرسمها ، بينما تنص المادة ٧٣ على أنه لا يجوز للسلطات الإدارية إصدار نصوص ذات طبيعة جنائية إلا بناء على قانون . واستنادا لهذه المادة فكثيرا ما يحيل المشرع الياباني للهيئات الإدارية المعنية في تحديد بعض عناصر التجريم فيما يتعلق بمواد القانون للأعمال . ومن ذلك أن قانون مكافحة الاحتكارات ينص في مادته الثامنة ( فقرة ١ ) على عقاب الاتحادات التجارية إذا أدت ممارساتها إلى تقييد التجارة بصسفة جوهرية في أي من مجالاتها وأحال القانون إلى وكالة التجارة الحرة المعنية بمرابة هذه الممارسات في إصدار ملحق تفصيلي يتضمن أوجه المخالفات غير المشروعة (٩) . على أنه يجب في جميع الحالات أن يتضمن القانون المحيل إلى السلطة الإدارية أطارا عاما لمنظور الجرائم التي هو بصدد تنظيمها . ولذلك قضت المحكمة العليا في حكمها الصادر في ١٠ سبتمبر ١٩٧٥ بعدم دستورية أحكام القوانين

Pedrazzi, Op. cit., p. 429-430.

(أ)

Shibahara, Op. cit., p. 447.

(٩)

الجنائية اذا كانت الوقائع التي تنطبق عليها غامضة غموضا شديدا أو لا يمكن تحديدها سلفا (١٠) .

#### ٤ - فرنسا :

يعرف القانون الجنائي الفرنسي ظاهرة الاحالة على نطاق واسع . ومن ذلك أن المادة الأولى من قانون المخالفات الاقتصادية الصادر في ٣٠ يونيو ١٩٤٥ فوضت السلطة الادارية المختصة في تحديد أقصى الأسعار لبعض المنتجات ، وبمقتضى ذلك لا تقوم جريمة البيع بسعر غير مشروع *Prix illicite* الا فى الأحوال وبالكيفية التي تحددها القرارات الادارية (١١) ومن ذلك أيضا أن جريمة الربا *L'usure* ترتبط بالقرارات التي يصدرها المجلس الوطني للائتمان *Conseil du Crédit* والتي تحدد أعلى سعر مسموح به للفائدة القانونية على القروض التي تمنحها البنوك ومصارف المؤسسات المالية الأخرى (١٢) . وأن جريمة الغش *Fraude* فيما يتعلق بانتاج وتداول السلع والبضائع تفترض تحديد معايير تتضمنها قرارات الادارة المعنية والتي تحدد مكثات المنتج ومعايير التصنيع والجودة .

“Qu'il sera statué par des reglements d'administrations publique sur les mesures a prendre pour assurer L'execution de la présente loi, notamment en ce qui concerne ..... la fabrication, les modes de presentation, marchandises de toute nature .....  
Ley de control de Combior (١٣)

#### ٥ - تشريعات أخرى :

ثمة تشريعات أخرى تعرف ظاهرة الاحالة فى نطاق وحدود أضيق ومن ذلك ان قانون الرقابة على الكازنلات فى اسبانيا *Ley de control de ocmbios* تضمن فى المواد ٦ - ٨ الأفعال المخالفة ، بينما ترك للسلطات الادارية اباحة أحوال معينة من الاحتكار وبصفة خاصة اذا كان ثمة ضرورة اقتصادية تقتضى ذلك (١٤) . وفى ألمانيا الاتحادية ينص الدستور على أن الأفعال المعاقب عليها بجزاء جنائي يجب أن يكون

Ibid., Loc cit.

(١٠)

Pierre-Dupont Delestrait, Op. cit., pp. 203 ets.

(١١)

Ibid., pp. 196-196.

(١٢)

Pradel, Op. cit., p. 72.

(١٣)

Permandez, Op. cit., pp. 220-221.

(١٤)

منصوصا عليها بطريقة واضحة لا يشوبها الغموض (١٥) ، ومن ثم فإن موضوع ومحتوى وحذف التجريم يجب أن يكون واضحا بالقدر الكافي . ونظرا للحل التشريعي الذي انتهجه المشرع الألماني في التمييز بين الجرائم المعاقب عليها بعقوبات جنائية والتي ينتظمها القانون الجنائي ، وبين الجرائم المعاقب عليها بعقوبات إدارية والتي ينتظمها قانون العقوبات الإداري ، وبصفة خاصة في مجال المخالفات ذات الطبيعة الاقتصادية فقد أعطى ذلك حرية واسعة لمواجهة الانتهاكات التي تستجد والتي تمس السياسات والمصالح الاقتصادية . ولذلك فإن أحوال الإحالة في التشريع الجنائي الألماني تكاد تكون نادرة ، ومن ذلك أن المادة ٥٤ من قانون الائتمان تنص على عقاب كل من يمارس أنشطة بالمخالفة للقواعد التي يصدرها في هذا الشأن المكتب الفيدرالي للرقابة على الائتمان (١٦) .

#### ٨٧ - الإحالة في التشريع المعري :

تنص المادة ٦٦ من الدستور على أن العقوبة شخصية ولا جرمية ولا عقوبة إلا بناء على قانون . إلا أن ذلك لم يمنع المشرع من الإحالة إلى السلطة الإدارية وبصفة خاصة في المواد الاقتصادية وذلك بإصدار نصوص على إياض يحدد فيها العقوبات وإجبة التطبيق بينما يترك لجهة الاختصاص بيان الأفعال التي تجافي الغرض من التجريم . ففي مجال حماية السوق فوضت المادة ٤ / مكرر من القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وزير التجارة والصناعة في تقرير الوسائل اللازمة لمنع التلاعب بأسعار السلع والمواد الخاضعة لهذا القانون وتعيين مواصفاتها . كما أناط به تحديد الربح الذي يرخص به لأصحاب المصانع والمستوردين وتجار الجملة والتجزئة (١٧) . وتطبيقا لذلك فقد صدرت القرارات الوزارية أرقام ٢٢٣ لسنة ١٩٧٩ و ٢٨٢ لسنة ١٩٨٤ في شأن تحديد أسعار بيع بعض السلع المستوردة والمحلية والقرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تحديد نسب الأرباح لكافة السلع المستوردة ، والقرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٢ بتقرير وسائل لمنع التلاعب بأسعار بعض السلع الغذائية ، وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦٤ لسنة ١٩٨٤ بتنظيم الرقابة على السلع الغذائية المستوردة، والقرار رقم ١٨٤ لسنة ١٩٧٥ في شأن حظر حبس السلع عن التداول . ومن ذلك أيضا أن المادة ١١ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٧ في شأن

(GG-Grund Gesetz)

(١٥) م/١٠٢ من الدستور الألماني

(١٦) دوتو . المرجع السابق ، ص ٥٦٤ .

(١٧) م/٤ من القانون المشار إليه .

التصدير والاستيراد أناطت بوزير التجارة تحديد الشروط والمواصفات التي يجب أن تتوفر في السلع الخاضعة للرقابة النوعية والوادة الى داخل البلاد وأن المادة ٧ من ذات القانون أجازت لوزير التجارة حظر أو تقييد تصدير بعض السلع من جمهورية مصر العربية طبقا للشروط والأوضاع التي يقررها .

وفي مجال حماية المستهلك فوضت المادة ١٥ من قانون قمع التدليس وزراء الصحة والتجارة والصناعة والمالية والعدل والزراعة تنفيذ هذا القانون كلا منهم فيما يخصه . وأجازت لوزير التجارة والصناعة أن يصدر بالاتفاق مع وزراء المالية والزراعة والصحة القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ، ومن ذلك أيضا أن القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ الصادر في شأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها فوض وزير الصحة في تحديد المواد الملوثة أو الحافظة التي يجوز اضافتها للأغذية ( م/١٠ ) ( ١٨ ) ، وفي اصدار قرارات تحدد المعايير البيكتولوجية للمواد الغذائية المحلية أو المستوردة والتي تفيد خلوها من الميكروبات ( م/١٢ ) ، وفي حظر استيراد ما يثبت خطره عل الصحة العامة من الأغذية ( م/١٣ ) .

وفي مجال حماية البيئة البحرية أجازت المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٠ لوزير الحربية أن يصدر بعد الاتفاق مع الوزارات المختصة قرارات لتنفيذ أحكام هذا القانون . ومن ذلك تحريم استعمال مواد ضارة بالصحة العامة أو بنمو وتكاثر الأسماك ( فقرة/ د ) ، وتحديد أحجام الأسماك التي لا يجوز صيد ما هو أقل منها أو الاحتفاظ بها ( فقرة/ هـ ) ، ومنع الصيد مطلقا أو بواسطة آلات معينة لأجل محدود أو غير محدود وفي كل أو بعض المناطق البحرية ( فقرة/ ج ) .

---

(١٨) وتطبيقا لذلك فقد صدر قرار وزير الصحة رقم ٢٨١ لسنة ١٩٨٢ ورقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٣ في شأن المواد التي يجوز اضافتها والسلع الغذائية للمسوح بإضافة مواد ملوثة لها .



## المبحث الثاني

### النصوص الواسعة

#### Clauses ouvertes

٨٨ - مبررات الأغلب بها :

ليس من المستحب أن يلجأ المشرع للنصوص ذات الصبغ العامة من المواد الجنائية التي يمس الجزء فيها الحريات والحقوق الشخصية في أدق معانيها بما يستتبعه من عقوبات تصل الى حد تقييد الحرية . ويقتضى مبدأ الشرعية ليس فقط أن تكون السلطة التشريعية هي مصدر التجريم والعقاب ، بل « يجب أن تصدر تشريعاتها واضحة محددة بعيدة عن الغموض وعدم التحديد » . فالهدف من مبدأ الشرعية هو ضمان اخطار الجمهور بما يعتبر جريمة وبالعقاب المترتب عليها . وهو يستلزم وضوح قصد الشارع . وبهذا الوضوح يتحقق للأفراد الاستقرار القانوني « (١٩) » . ومع ذلك فيلاحظ أن المشرع قد يلجأ الى سن قوانين جنائية ذات صبغ عامة *Loi au Types ouvertes* في بعض الأحوال عندما يترجح لديه هدف الردع العام على غيره من الأهداف ، أو عندما ينظم القانون أمورا على قدر كبير من التغير والتطور كالمسائل والأنشطة الاقتصادية . ومن خلال هذه النصوص يمكن أن يتاح للأجهزة القضائية والإدارية المعنية بانفاذ القانون مرونة أوسع في حماية المصلحة القانونية التي يهدف المشرع الى صونها (٢٠) .

وقد كان اللجوء لهذا النمط من التجريم قاصرا في أغلب الأحوال على حماية أمن الدولة ونظامها السياسي للحيلولة دون افلات من يمتدون على مصلحة الدولة الحيوية في هذا المجال من العقاب . ومثال ذلك ان المادة ٨٢ من قانون العقوبات الفرنسي تنص على عقاب كل من يرتكب أفعالا ضارة بأغراض الدفاع القومي والتي لا يكون معاقبا عليها طبقا لنصوص أخرى .

---

(١٩) د . أحمد فتحي سرور ، الوسيط في قانون العقوبات ، المرجع السابق ،

ص ١٢٤ .

Marie et vitus, Op. cit., p. 220.

والظر أيضا :

S. Soler, La formation actuelle du principe "nullum crimen" (٢٠)  
R.S.C. 1982, p. 11 et s.

"Tous actes de Nature à nuire à la defense nationale non prouves reprimés par un autre texte".

ومثال ذلك أيضا ما تنص عليه المادة ١٠٢ مكرر من قانون العقوبات المصرى من عقاب كل من أذاع عمدا أخبارا أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مفرضة أو بث دعايات مثيرة إذا كان من شأن ذلك تكدير الأمن العام أو إلقاء الرعب بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة ٠٠٠ • وهو نص واسع يتسم بالعمومية ، اقتضته دواعى الحفاظ على سلامة الأمن والنظام السياسى للبلاد ، وضرورة التحرز للوسائل المتطورة التى قد يتم بواسطتها الاضرار بمصلحة البلاد فى تحقيق استقرارها الداخلى •

وتبدو فى الآونة المعاصرة مصلحة الدولة فى حماية نظامها الاقتصادى على أقصى قدر من الأهمية ، ولا تقل بخلال عن مصلحتها فى حماية نظامها السياسى • لذلك فانه من الملاحظ ان المشرع الجنائى ينحو فى كثير من الأحيان لاستخدام النصوص ذات الصيغ العامة فى التجريم فى المواد الاقتصادية ، خاصة عندما تنطوى على إساءات اقتصادية من الأشخاص الطبيعية والمنوية التى تحترف هذه الأنشطة • ويكفل هذا النمط من التجريم لأجهزة إنفاذ القانون حرية أكبر فى تحديد الوقائع الإجرامية التى تنتهك المصلحة القانونية المشمولة بالحماية فى نص التجريم • ويبدو ان الارتكان لهذا النمط من التجريم ليس شرا كله ، طالما ان اللجوء اليه يكون فى أحوال محددة وعند الضرورة (٢١) وطالما انه يتضمن تحديدا واضحا للمصلحة الواجب حمايتها مثلما هو الحال فى تجريم بعض أنماط إساءة استعمال السلطة الاقتصادية بحسب ما سيبين من عرض اتجاهات التشريع المقارن والمصرى فى هذا المجال •

٨٩ - فى التشريع المقارن :

يكثر لجوء المشرع الوطنى لتوظيف هذا النمط من التجريم وبصفة خاصة فى أهم حالات إساءة استعمال السلطة الاقتصادية وهى التلاعب بنظام السوق بما تنطوى عليه من جرائم الاحتكار وتقييد التجارة وإعاقة قانون العرض والطلب •

١ - التشريع الفرنسى :

عنى المشرع الفرنسى بمواجهة الممارسات التى تديرها المؤسسات والشركات الاقتصادية فى السوق والتى يكون من شأنها خلق ظروف

---

(٢٢) واللائحة الملزمة توصيات المؤتمر الثالث عشر لقانون العقوبات ، القاهرة ، أكتوبر ، ١٩٨٤ .

واوضاع احتكارية Positions dominantes (٢٢) أو تؤدي لمنح أو تقييد المنافسة والانتاج أو رفع الأسعار ، وباختصار كافة الممارسات المدبرة التي تؤثر على السير الطبيعي لقانون العرض والطلب . ونظرا لان الوسائل التي توظفها المؤسسات الاقتصادية للسيطرة على السوق تتميز بالتنوع والتطور الذي قد لا يستطيع المشرع ملاحقته فقد اتسمت النصوص التي تواجه هذه الحالات بأنها ذات طبيعة مرنة وواسعة . ومثال ذلك أن المادة ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٤٥/١٤٨٣ والمعدلة بقانون يوليو ١٩٧٧ ، تعاقب على الاتفاقات غير المشروعة التي تعقد فيما بين المنتجين أو الموزعين للتلاعب بالسوق . وقد تضمن التعريف الوارد في صلب المادة مصطلحات ذات مفاهيم واسعة وذات دلالة اقتصادية أكثر منها قانونية لبيان الأفعال الخاضعة للحظر وهي « شتى الأعمال المدبرة والاتفاقات والاتفاقات الصريحة والضمنية والتحالفات المؤدية أو التي يمكن أن تؤدي الى منع وتقييد أو تزييف عملية المنافسة وبصفة خاصة ما يؤدي الى عرقلة خفض الأسعار أو التلاعب بها أو اعاقا التقدم التكنولوجي أو الحد من المنافسة الحرة لمؤسسات اقتصادية أخرى » .

“Les actions concertées, conventions, ententes expresses ou Tacites ou coalitions sous quelque forme que ce soit et pour quelque cause que ce soit, ayant pour objet au pouvant avoir pour effet d'empêcher, de restreindre ou de fausser le jeu de la concurrence, notamment; en faisant obstacle a la baisse des prix de reviant, de vendre ou de revendre ; en favorisant la hausse ou la baisse artificielles des prix; en entravant le progrès technique; en limitant L'exercice de la libre concurrence par d'autre entreprise ...”

ويلاحظ أن الوسائل التي ترتكب بها الجريمة moyens d'actions لم ترد على سبيل الحصر ، لذلك فقد وردت الأفعال المحظورة مسبوقة بالمصطلح الظرفي notamment مما يعطى انطبعا بأن المشرع يهدف الى عدم تحديد طرق ارتكاب الجريمة تحوطا لما قد يستجد من وسائل وأشكال مستحدثة تؤدي لاعاقا المنافسة الحرة أو التأثير القهمل على العرض والطلب .

Deleströit, Op. cit., p. 206.

— Jean-Marie Robert, Le Droit penal des affaires, presses Universitaires de France, 1982, p. 109.

وهكذا فقد أتت لجنة المنافسة بمراقبة المنافسة  
 Commission de la concurrence (٢٣) أن تضمن تقريرها السنوي  
 عن عام ١٩٨٠ أشكالاً أخرى من الأفعال والوسائل المحظورة ، مثل تبادل  
 المعلومات *échange d'information* بين المؤسسات المتنافسة بصفة  
 دورية لتحقيق التنسيق فيما بينها لفرض الأسعار وتقاضي ما قد يصيب  
 أحد الأطراف من خسائر نتيجة لعدم الاتفاق المسبق في هذا الشأن .  
 ومثل الممارسات التآمرية *Pratiques concertées* التي تدبرها المؤسسات  
 الكبرى التي تسيطر على السوق *entreprises* لإخراج المشروعات الصغرى  
*magasins* التي تقنع بهوامش ربح ضئيلة من دائرة المنافسة ، ومثل  
 المقاطعة *boycottage* أو الاتفاق بين المنتجين على رفض البيع لعميل أو  
 عملاء معينين دون سبب مشروع (٢٤) .

## ٢ - التشريع الأمريكي :

يقضى الباب الثانى من تشريع شيرمان الأمريكى بأنه يعد جناية  
 احتكار أو محاولة احتكار التجارة بين الولايات أو مع الأقطار الخارجية  
 والاحتكار مصطلح ذو دلالة غير محددة ، فهو من الناحية الاقتصادية يشير  
 إلى استئثار يد واحدة بسوق سلعة أو خدمة ، ومن ناحية ثانية لم يحدد  
 المشرع الأمريكى مفهومًا قانونيًا معينًا للمقصود بهذا المصطلح . وقد تصدى  
 القضاء الأمريكى لهذه المهمة ، ففي القضية التي اتهمت فيها شركة جرينيل  
 بالاحتكار (U.S.V. Grinnell corporation) عرفت المحكمة العليا  
 The Supreme Court القوة الاحتكارية *Monopoly Power* بأنها هي  
 تلك التي تمكن من السيطرة على تحديد الأسعار أو استبعاد المنافسين  
 والإطاحة بهم خارج دائرة المنافسة *The power to control prices*  
 or *exclude competition* . (٢٥) . ويعد قياس معدل التركيز  
*Concentration — ratio*

---

(٢٢) لجنة شبه قضائية تضم خبراء قانونيين واقتصاديين على مستوى عالٍ لمراقبة  
 المنافسة وسلامة مسار قانون الرضى والطلب .

راجع : رسالتنا ، ص ٤٥٧ .

Jean Pradel, Op. cit., p.

(٢٤)

U.S. V. Grinnell Corporation.

(٢٥)

مشار إليها ، في المرجع السابق ، ص ١٤٥ .

من أهم المعايير التي يأخذ بها القضاء الأمريكي في صدد اثبات قيام حالة الاحتكار ، فإذا كانت نسبة المساهمة في سوق السلعة **Market Share** تصل الى أكثر من ٩٠٪ نتيجة الاتفاقات أو الاندماجات بين المؤسسات المتنافسة توافرت حالة الاحتكار غير المشروع . أما النسبة فيما دون ذلك فحتاج لاستظهار قصد الاحتكار . ويحسب ما أوضحه القاضي **Learned Hind** في حكمه الشهير في قضية احتكارات صناعة الألومنيوم فإن الاستئثار بنسبة ٩٠٪ من المساهمة في سوق السلعة كاف في قيام معنى الاحتكار ، الا أن نسبة المساهمة التي تصل الى ٦٤٪ مشكوك في دلالتها على قيام هذه الحالة ، بينما ان النسبة التي تصل الى ٣٣٪ فما دون ذلك قاطعة على انتفاء الاحتكار (٣٦) .

ويجزم الباب الأول من تشريع شريمان كافة الاتفاقات والممارسات التآمرية لتقييد التجارة ، وهو تعبير غير واضح الدلالة . وقد استقر القضاء الأمريكي على أن تقييد التجارة يتحقق بكافة الأفعال التي تحد من المنافسة أو تؤثر على المسار الطبيعي لقانون العرض والطلب ، فبدخل في هذا المعنى اتفاقات تحديد السعر **Price — fixing** (٣٧) والاتفاقات الرامية لتقليص حجم الإنتاج **Collusion to restrain output** أو المؤدية لتقسيم الأسواق ، أو لتخصيص العملاء **Home-market** (٣٨) .

#### ٩٠ - التشريع المصري :

رأينا أن النصوص المتعلقة بتجريم إساءة استعمال السلطة الاقتصادية وبصفة خاصة التلاعب بنظام السوق ، تنقسم بندرتها وتفرعها . ومن هذه النصوص النادرة ما نصت عليه المادة / ١ من القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٩ من أنه « لا يجوز في أي من اقليمي الجمهورية أن يحتكر موزع واحد توزيع سلعة منتجة محليا ومحظور استيراد مثلتها من الخارج » . وقد ورد النص على الاحتكار بهذا النحو النحو يشوبه القموض وعدم تحديد مضمون الجريمة ، كما أننا لم نجد تطبيقا قضائيا يفيد في اجلاء هذا

U.S. V. Aluminum Company of America.

(٣٦)

الرجع السابق ، ص ١٤٧ .

ومن زاوية التحليل الاقتصادي ، فتمة وسائل أخرى يمكن توظيفها لقياس درجة الاحتكار ، سواء بدلالة عدد البائعين ، أو بدلالة نسبة المرض الكل ، أو بدلالة العلاقة بين الثمن والنفقة الحديثة ( انظر : د . حسن عمر ، المنافسة والاحتكار ، ص ١٥٢ - ١٥٥ ) .

U.S.V. Trenton pateries.

(٣٧)

مشار اليه ، في Greero للرجع السابق ، ص ١٢٤ .

(٣٨) للرجع السابق ، ص ١٢٢ .

الغموض . فما هو الحد الفاصل بين الاحتكار وعلم الاحتكار ؟ ٠٠ وهل يلزم لتحقيق سيطرة الموزع على مجموع السلعة المنتجة بالكامل أم انه يتحقق بحيازته لنسبة مرجحة لمكتة فرض السعر والتأثير على المعروض من السلعة في السوق ؟ وفي الحقيقة فان الاحتكار المقصود هو الذي يمكن أن يهدد بالسيطرة على مستويات العرض في سوق سلعة ما ، وبالتالي احتمال رفع اسعارها ولذلك لا يشترط أن يحوز أحد الموزعين كامل المنتج من السلعة ، وإذا كان هامش التوزيع من السلعة في يد باقي الموزعين من الضالة بحيث لا يكفي للقيام منافسة حقيقية كان ذلك كافيا في التعبير عن توافر الاحتكار .

ومن النصوص ذات الصيغة العامة أيضا في التشريع المصري والتي تستلقت النظر ما ورد في المادة / ٢ من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشئ ، والخاصة بمواجهة بعض حالات اساءة استعمال السلطة الاقتصادية . وقد نصت المادة على انه « يجوز فرض الحراسة على أموال الشخص كلها أو بعضها لدرء خطره على المجتمع ، اذا قامت دلائل جديية على أنه أتى أفعالا من شأنها الاضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي أو بالمكاسب الاشتراكية للعمال والفلاحين » .

وبالرغم من الصياغة الواسعة لهذا النص ، الا أنه يجب لقضاء القيم الذي نيط به الاختصاص بالنظر في مخالفة أحكام هذا القانون ، عدم الاسراف والتوسع ازاء عمومية النص . وجرى العمل في التطبيق على استجلاء وقائع معينة ومحددة تفيد هذا المعنى أو جرائم معاقب عليها في صلب قانون العقوبات والقوانين الجنائية الخاصة . ويستفاد ذلك من مطالعة أوجه القضاء في العديد من هذه الدعاوى ، ومن ذلك ما قرره محكمة القيم ، « وحيث ان واقعات الدعوى أخلا بما جاء بسائر أوراها والتحقيقات التي تمت فيها حاصلها ان المدعى العام الاشتراكي نسب الى المدعى عليه انه أتى أفعالا من شأنها الاضرار بالمصالح الاقتصادية والمجتمع الاشتراكي باختزان كمية من المواد والحصول التموينية وجبها عن التداول في السوق وذلك عن طريق شرائها من أصحاب الحصص وذلك بقصد الاتجار فيها في السوق السوداء واعادة بيعها والحصول على مكاسب غير مشروعة ، ولقد تضخم أمواله نتيجة لذلك الاتجار والتلاعب بقوت الشعب ، كما دأب على مخالفة المواصفات القانونية في شأن تعبئة الدقيق ابتغاء الكسب غير المشروع . . . . . وحيث ان هذه الوقائع اجتمعت الدلائل الجديية على توافرها . . . وحيث انه لما كان ذلك فانه يكون قد توافرت الدلائل الجديية على ان تضخم أموال المدعى عليه كان راجعا الى الكسب

الحرام وأن ما ارتكبه من أفعال إنما يضر بالمصالح الاقتصادية والمجتمع الاشتراكي مما يتعين معه فرض الحراسة على أمواله ٠٠٠ « (٢٩) ومن ذلك أيضا ما قرره المحكمة في قضاء آخر « وحيث ان المحكمة تستخلص مما تقدم جميعه أن الدلائل قد توافرت على أن المدعى عليهم قد أتوا أفعالا في شأن اضعاف ضمانات البنك الصناعي على النحو سالف البياق من شأنها الاضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي وأن أموالهم قد تضرخت بصورة واضحة لا تحتمل الشك وأن هذا التضخم كان نتيجة تواطئهم مع بعض موظفي البنك الصناعي لمنحهم قروضا بغير الطريق المادى ٠٠ مما أضعف ضمانات البنك ٠٠ وقد بيتوا النية على عدم الوفاء بديون البنك ٠٠ الأمر الذى يتعين معه فرض الحراسة على أموالهم ٠٠٠ « (٣٠) ويستفاد ذلك أيضا من القضاء التالى ، « وحيث ان المدعى عليه الأول ، أتى أفعالا من شأنها الاضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي على النحو التالى :

- ١ - استورد وباع وطرح للبيع كمية كبيرة من الدواجن الفاسدة والمضرة بصحة الانسان على النحو الموضح تفصيلا بالتحقيقات .
- ٢ - توصل بطرق ملتوية الى الحصول على تسهيلات ائتمانية وقروض من البنوك ٠٠٠ « (٣١) .

---

(٢٩) القضية رقم ٣ ، لسنة ٨ ق حراسات .

(٣٠) القضية رقم ٢ ، لسنة ٦ ق حراسات .

ويلاحظ ان الحصول على تسهيلات ائتمانية لا كوافق مع المركز المال للميل يشكل جريمة في بعض التشريعات المقارنة ، ومن ذلك كتحريم ألمانيا الاتحادية الثاني في سعة دود الاجرام الاقتصادى والصادر في عام ١٩٧٦ .

راجع رسالتنا ، ص ٥ .

(٣١) القضية رقم ٨ ، لسنة ١٢ ق حراسات .





## الفصل الرابع

### نطاق تطبيق قانون العقوبات

---

#### ٩١ - تطبيق قانون العقوبات من حيث الزمان على جرائم إساءة استعمال السلطة الاقتصادية :

من المبادئ الدستورية المستقرة عليها ألا عقاب إلا على الأفعال  
اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها ، وهو أثر طبيعي لمبدأ قانونية  
الجرائم والعقوبات يعرف بعدم الرجعية (١) . ويستثنى من هذا المبدأ  
القوانين الأصلح للمتهم ، فإذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا  
قانون أصلح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره . ولا يثير تطبيق هذا  
المبدأ فيما يتعلق بجرائم إساءة استعمال السلطة الاقتصادية مشكلات

---

(١) د. أحمد فتحي سرور ، الوسيط في قانون العقوبات ، ص ١٦٣ وما بعدها ،  
د. محمود نجيب حسني ، شرح قانون العقوبات ص ١٠٣ - ١٠٩ .  
د. حل رشيد ، الدخول للقانون الجنائي ، ص ٢١٤ - ٢١٦ .

معينة . بمكس ما جرى عليه الحال فيما يتعلق بالجرائم الاقتصادية وقانون العقوبات الاقتصادي ، حيث أثار تطبيق المبدأ في بعض الجرائم المناهضة للسياسة التموينية خلافاً فقهيًا وقضائياً وبصفة خاصة جرائم التسميرة وفرض قيود على الانتاج (٢) . ومرجع ذلك أن هذه السياسات ممرضة دوماً للتغيرات الحادة والمفاجئة ، فقد يفرض القانون على المنتجين تقديم مقدار معين من انتاجهم للسلطات ثم يتوافر الانتاج فيلغى القانون لعدم الحاجة اليه ، وقد تفرض القرارات تسميرة معينة على سلعة ما ، ثم يصدر قرار فيما بعد برفعها من جدول التسميرة أو بزيادة السعر . فهل يستفيد المتهم في هذه الحالة من القانون الأصح ؟ آثار الإجابة على هذا التساؤل جدلاً لم يحسم بعد ، مما لا نجد موضعاً للاستطراد فيه (٣) .

ولا تتور المشكلة بهذا الشكل الحاد فيما يتعلق بجرائم إساءة استعمال السلطة الاقتصادية ، فهذه الجرائم لا تمس كقاعدة سياسة اقتصادية قد تكون عرضة للتغير والتبدل المفاجيء ، بقدر ما تمس أسس ومبادئ النظام العام الاقتصادي المبني على الحرية ( كما في جرائم الاحتكار والتلاعب بالعرض والطلب ) ، أو تمس أسس ومبادئ النظام الاجتماعي ( جرائم الاضرار بالمستهلك وتلويث البيئة ) ، وهي مبادئ أكثر استقراراً ودوماً من السياسات الاقتصادية المتغيرة والتي يشغلها قانون العقوبات الاقتصادي بالحماية .

## ٩٢ - تطبيق قانون العقوبات من حيث المكان على جرائم إساءة استعمال السلطة الاقتصادية :

يرتبط تطبيق قانون العقوبات مكانياً بإقليم الدولة ، فلا يسرى على ما يقع خارجها من جرائم . ولا كان الالتزام الحقيقي بهذا المبدأ لا يتفق أحياناً مع الحماية الواجبة لمصالح الدولة الأساسية التي يقوم الاعتداء عليها من الخارج ، لذلك فقد جرى التوسع في تطبيق قانون العقوبات خارج اقليم الدولة ، طبقاً لمبادئ معينة وشخصية وعالمية قانون العقوبات (٤) .

(٢) - محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٩٣ وما بعدها .

(٣) - راجع في تفصيل ذلك : د. أحمد فتحي سرور ، المرجع السابق ، ص ١٨٤ - ١٨٨ ، د. محمود مصطفى ، المرجع السابق ، نفس الموضع .

(٤) - د. أحمد فتحي سرور ، المرجع السابق : ص ٩٩٢ وما بعدها .

- د. محمود مصطفى ، " شرح قانون العقوبات " ، ١٩٨٣ ، ص ١٣٠ ، وما بعدها .  
- د. يسر آتود ، المرجع السابق ، ص ١٥٧ وما بعدها .

وقد كانت أهم اللوائح التي خُدت بالتوسع في ذلك حماية أمن الدولة ونظامها السياسي من أوجه التهديد والأضرار التي تقع في الخارج ، إلا أن اتجاهها قد بدأ في التشريع المقارن نحو سريان قانون العقوبات على المخالفات ذات الطبيعة الاقتصادية والتي تقع في الخارج (٥) وقد بدأ ذات الاتجاه فيما يتعلق بجرائم إساءة استعمال السلطة الاقتصادية على اعتبار أن هذه الجرائم تشكل خطرا وتهديدا لا يقل فداحة عن تهديد أمنها أو نظامها السياسي ، فامتد نطاق تطبيق قانون العقوبات إليها سواء وقعت من وطني أو أجنبي ، وسواء كانت معاقبا عليها حيث وقعت أو لم تكن ، وهو الأمر الذي تعرض له تباعا في التشريع المقارن والتشريع المصري .

### ٩٣ - تطبيق قانون العقوبات من حيث المكان على جرائم إساءة استعمال السلطة الاقتصادية في التشريع المقارن :

#### ١ - التشريع الأمريكي :

يمتد تطبيق القانون الجنائي الأمريكي إلى خارج البلاد طبقا لمبدأي العينية والشخصية لردع الممارسات التجارية الفاسدة التي تخل بالمصالح الاقتصادية أو المالية للبلاد أو تلك التي تهدد سلامة المستهلكين والمواطنين .

وبمقتضى تشريع مكافحة الاحتكارات فإنه يمكن اتخاذ إجراءات الدعوى الجنائية في مواجهة المؤسسات الاقتصادية الأجنبية التي تمهد إلى طرح منتجاتها في السوق الأمريكية بأقل من السعر السائد في مواطن الانتاج Home-marker وهي الممارسات المعروفة « بالاغراق » ، وذلك حماية للصناعة والانتاج الأمريكي وكذلك تنطبق هذه الأحكام فيما يتعلق بالمؤسسات الأجنبية إذا رفضت بيع منتجاتها إلى مؤسسة أمريكية دون مبرر مشروع أو إذا اتسمت أسعارها في البيع بالتمييز Price Discrimination (٦) .

وتمتد أحكام المونة الضريبية Revue— Code لتشمل أفعال التهريب الضريبي التي تقع في الخارج بالتنسيق بين فروع المؤسسات الأمريكية في الدول الأجنبية وبين المؤسسة الأم في داخل البلاد ، والتي غالبا ماتتمثل في التلاعب بأسعار تحويل السلع والخدمات Transfer price حيث تقدر بأعلى من حقيقتها Over pricing في حالة التصدير للرفع

(٥) - د. محمود مصطفى ، الجرائم الاقتصادية ، ص ١٠١ .

(٦) Robert E. Ginsberg, Report for the Colloque International  
Fribourg, p. 242-244.

وبأقل من حقيقتها في حالة تحويل عائد النشاط والخدمات • وقد خولت  
المؤونة لادارة الضرائب Revenue service حق فحص ومراجعة التحويلات  
المالية فيما بين المؤسسات وفروعها عملا على منع حالات التهرب الضريبي  
• Tax avoidance (٧)

وطبقا لمبدأ الشخصية فإن قانون مكافحة الفساد في الخارج  
The foreign corrupt practices act تسري أحكامه على المؤسسات الأمريكية  
إذا قامت برشوة وفساد المسؤولين الحكوميين الأجانب لتسهيل عملياتها  
أو معاملاتها التجارية • كما تسري أحكام قانون حماية المستهلك على  
المؤسسات الأمريكية التي تطرح في خارج البلاد سلعا خطرة أو غير  
• مأمونة (٨)

## ٢ - التشريع الألماني :

وفقا للتشريع الجنائي الألماني ( م / ٣٣ ) ، وللمادة الخامسة من  
قانون المخالفات الاقتصادية ، يخضع سريان الأحكام الجنائية لمبدأ الإقليمية  
Principe de la Territorialité فيسري القانون على الوطنيين والأجانب  
المقيمين على الأرض الألمانية ، ولا يمتد لما يقع خارجها الا في أحوال محددة  
ومنصوص عليها صراحة (٩) ، وإلى جانب التأكيد على إخضاع كافة  
الأشخاص الطبيعية والمنعوبة الاقتصادية من الوطنيين والأجانب لأحكام  
القانون وفقا لمبدأ الإقليمية • فقد مد المشرع الجنائي الألماني سريان  
القانون على الجرائم التي تقع خارج الحدود ومن بينها بعض الجرائم التي  
تقتربها المؤسسات الاقتصادية الأجنبية في مجال الأعمال ، والتي يمكن  
أن تهدد أو تضر بالمصالح الاقتصادية أو المالية أو الجماعية الألمانية ،  
وذلك اعمالا لمبدأي الحماية الفردية Principe de La protection  
individuelle والمالية Principe d' universalité (١٠) •

ووفقا للمبدأ الأول فقد نصت المادة ٥ فقرة ٧ من القانون الجنائي  
الألماني على سريان القانون على جريمة الاضرار بالأسرار المهنية التي تقع  
من مؤسسة اقتصادية أجنبية في الخارج تعتمد في نشاطها الاقتصادي

(٧) جينسبرج ، المرجع السابق ، نفس الموضوع •

(٨) المرجع السابق ، نفس الموضوع •

(٩) انظر : تحريراً لـ Urbrich Weber المجلة الدولية لقانون العقوبات ،  
المجلد ١ - ٢ ، ١٩٨٣ ، ص ٥٨٧ - ٥٨٨

(١٠) المرجع السابق ، نفس الموضوع •

على مؤسسة وطنية أو تؤلف معها وإبطة تضمها في ذات المجال ( شركة متعددة الجنسية ) ، ويسرى القانون في جميع حالات الاضرار وسواء تحقق بالوسائل المنصوص عليها في المواد ٢٠١ - ٢٠٤ من قانون العقوبات والخاصة بالمحافظة على الأسرار المهنية ، أو طبقا للمادتين ١٧ - ١٨ من قانون المنافسة غير المشروعة ، أو بالوسائل المنصوص عليها في جريمة السرقة ( م/٢٤٢ ع ) ، أو الاختلاس ( م/٢٤٦ ع ) أو خيانة الأمانة ( م/٢٦٦ ع ) . ووفقا لمبدأ العالمية فقد نصت المادة ٥ ( فقرة ١١ ) على سريان قانون العقوبات على جرائم تلويث المياه والبيئة البحرية حتى لو وقعت خارج المياه الإقليمية الألمانية ، فينطبق القانون على كافة الأفعال التي تحصل في المحيط البحرى *Le milieu marin* والتي تتضمن تلويث المياه ( م ٣٢٤ ع ) ، والتخلص من النفايات ( م ٣٢٦ ع ) . وقد عرفت المادة ٣٣٠ المحيط البحرى تعريفا واسعا يمتد ليشمل البحر الإقليمي *mer territoriale* للدول المجاورة ، ويشمل أيضا أعالي البحار *Haute mer* (١١) .

### ٣ - التشريع البرازيلي :

لا تتضمن المدونة العقابية البرازيلية أحكاما خاصة في شأن سريان أحكامها على الجرائم المتسمة باسائة استعمال السلطة الاقتصادية التي تقع خارج البلاد . الا انه يقتضى القانون المنشئ للمجلس الإدارى للدفاع الاقتصادى *Conseil Administratif de defense economique* (١٢) فيختص هذا المجلس بالنظر في العديد من المخالفات التي تقع بالتنسيق والتواطؤ فيما بين الشركات متعددة الجنسية وفروعها بالداخل كالتلاعب في تقدير القيمة الحقيقية للتحويلات من وإلى داخل البلاد ، وفرض الأسعار التمييزية وإغراق البلاد بسلع أقل من السعر السائد في موطن الإنتاج بهدف تدمير الصناعة المحلية ، ويمقتضى هذا القانون فيجوز للمجلس أن يوقع على الشركات الأجنبية المخالفة عقوبات تشمل الغرامة وسحب الترخيص والاقفالمؤقت للنشاط (١٣) .

### ٩٤ - التشريع المصرى :

تطبقا لمبدأ العينية نصت الفقرة الثانية من المادة الثانية من المدونة العقابية على سريان أحكام القانون على كل من ارتكب في خارج مصر جريمة من الجرائم الآتية :

(١١) المرجع السابق ، ص ٥٨٩ .

(١٢) تقرير بيلز باتيستا *Batista* ، المرجع السابق ، ص ١٦٧ .

(١٣) المرجع السابق ، ص ١٦٧ .

( أ ) جناية مخلة بأمن الحكومة مما نص عليه في البابين الأول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .

( ب ) جناية تزوير مما نص عليه في المادة ٢٠٦ من هذا القانون .

( ج ) جناية تقليد أو تزيف أو تزوير عملة ورقية أو معدنية مما نص عليه في المادة ٢٠٢ أو جناية ادخال تلك العملة الورقية أو المعدنية المقلدة أو المزيفة أو المزورة الى مصر أو اخراجها منها أو تزويجها أو حيازتها بقصد الترويج أو التعامل بها مما نص عليه في المادة ٢٠٣ بشرط أن تكون العملة متداولة قانونا في مصر .

وبمراجعة نص هذه المادة نلاحظ ان المشرع المصرى قد ضيق من نطاق سريان القانون العقابى خارج البلاد فيما يتعلق بحماية النظام الاقتصادى والمالى المصرى . وانه قد اقتصر فى ذلك على مجموعة جرائم تقليد وتزيف وتزوير العملة . واذا كانت هذه الجرائم لها من الاهمية والآثار الاقتصادية الضارة وقت اصدار المدونة العقابية الا انها تتوارى الى الظل فى الآونة المعاصرة اذا ما قورنت بالأفعال المستحدثة ذات النتائج الأكثر ضررا وتهديدا بالخطر كذلك التى تتسم باساءة استعمال السلطة الاقتصادية سواء الوطنية أو الأجنبية . ومن ذلك اتفاقات التواطؤ فيما بين الشركات الأجنبية لارساء العطاءات بأعلى الأسعار وفقا لنظام توزيع الحصص الداخلى . واتفاقات التآمر على تثبيت أسعار المنتجات المستوردة ، وتوريد السلع والمنتجات الفاسدة أو غير الصالحة للاستهلاك الأدمى والعقاقير الخطرة أو غير المأمونة ، وادخال السلع الأجنبية الى داخل البلاد بأسعار أقل من السعر السائد فى بلد الانتاج مما يؤثر على قدرة الصناعة المحلية على المنافسة ويؤدى لتدميرها ، وتمييز الأسعار ، ورفض البيع للعميل الوطنى ، وتلويث البيئة خاصة البحرية فى الإقليم المصرى . فهذه كلها نماذج للجرائم التى ترتكب فى اطار الأنشطة الاقتصادية للأشخاص الطبيعية والمعنوية التى تعمل فى الخارج والتى تؤدى دون شك الى تعريض دعائم المصالح الاقتصادية والمالية سواء منها العام الذى يسبب أضرارا للدولة ، أو سواء منها الخاص الذى يوجب بالقطاع الخاص المصرى نتيجة لتجميم فرصه فى المنافسة فى داخل السوق الوطنية ، أو يمس بالمستهلكين نتيجة لتزويد وتداول السلع الفاسدة .

ويطمس للمشرع الجنائى المصرى على مرجعه حداثة هذه الإشكالات من الجريمة فى السوق المصرية ، والى إن يخصها لا يزال خارج دائرة

القانون العقابي • ولذلك فإنه يبدو ملحا أن يسارع المشرع الجنائي بتنظيم الأشكال الحديثة من المعاملات الاقتصادية والتجارية ذات الصيغة الدولية Transnational والتنخل بتجريم ما لم يخضع للقانون العقابي ومد سريانه عليه أسوة بالطريق الذي اختطته بلدان الاقتصاد الحر ، خاصة وأن البلاد قد انتهجت سياسة الانفتاح الاقتصادي على العالم ، الأمر الذي يقتضى إجراء تطور تشريعى مماثل بوجه عام وفى المجال الجنائى بوجه خاص مواز لهذا التطور الاقتصادى •





## الباب الثاني

---

### المسئولية الجنائية عن جرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية

الفصل الاول : الركن المادى

الفصل الثانى : الركن المعنوى

الفصل الثالث : المسئولية عن فعل الغير

الفصل الرابع : المسئولية الجنائية للأشخاص المعنوية

الفصل الخامس : المسئولية الجنائية للجماعات



## الباب الثانى

---

### المسئولية الجنائية عن جرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية (\*)

#### ٩٥ - مضمون المسئولية الجنائية :

المسئولية الجنائية مفهوم مفاده أن من يقترب جريمة معينة فعليه أن يتحمل العقوبة المقررة لها قانونا . ولا تقوم هذه المسئولية الا بتوافر العناصر المنشئة لها ، وهى الركن المادى للجريمة كما حدده نص التجريم ، والركن المعنوى أو الارادة الاجرامية الباعثة لماديات الجريمة ، واسناد الجريمة الى شخص تتوافر فيه الأهلية ، لتقرير مسئوليته الجنائية عنها .

ولا يختلف بحث هذه العناصر فى كثير من جوانبها فيما يتعلق

---

(\*) سرتا فى عرض موضوعات هذا الباب وفقا لنهج مقتبس مما انطه د . محمود مصطفى فى كتابه لموضوع المسئولية الجنائية عن الجرائم الاقتصادية فى مؤلفه التمييز من هذه الجرائم ، والشار اليه فى مواطن عديدة من البحث .

بأنماط جرائم إساءة استعمال السلطة الاقتصادية عما هو معمول به في جرائم القانون العام ولذلك فسيقتصر بحثنا على ما تتميز به الأحكام العامة لهذه الطائفة من الجرائم في التشريع المقارن والتشريع المصري • ومنعرض لذلك في ستة فصول على الوجه التالي :

الفصل الأول : الركن المادي •

الفصل الثاني : الركن المعنوي •

الفصل الثالث : المسؤولية عن فعل الغير •

الفصل الرابع : المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية •

الفصل الخامس : المسؤولية الجنائية للجماعات •

## الفصل الأول

### الركن المادى

#### ٩٦ - عناصر الركن المادى :

الركن المادى للجريمة هو وجهها الخارجى الظاهر وبه يتحقق الاعتداء على المصلحة المحمية (١) ويقوم هذا الركن على النشاط الإجرامى الذى يصدر عن الجانى ، والنتيجة أو الأثر القانونى ، وعلاقة السببية أو الصلة بين النشاط الإجرامى والنتيجة . ويتميز الركن المادى فى عديد من جرائم اصابة استعمال البسطة الاقتصادية بعدم التحديد العقيبى نتيجة لتزايد استخدام المشرع لأسلوب الإحالة *La technique du renvoi* أو النصوص على بيانى ، وهو ما عرضنا له سلفا . ويبقى أن نتناول بالعرض أوجه النشاط المادى فى أهم الجرائم التى تفرسها طائفة من جرائم اصابة استعمال السلطة الاقتصادية ( كجريمة الاحتكار - الاتفاقات غير المشروعة لتقييد التجارة والمضاربة غير المشروعة - والنش ) . ويبقى أيضا أن نعرض لأهم

(١) د . أحمد فتحي سرور ، المرجع السابق ، ص ٢٦٠ .

مؤثرات سياسة التجريم ازاء اساءة استخدام السلطة الاقتصادية وهي  
تزايد تجريم الأنشطة الخطرة في مرحلة سابقة على تحقق الأضرار .  
وقرتبا على ذلك فسنتناول موضوع هذا الفصل في مبحثين متتاليين :

**المبحث الأول : النشاط الإجرامي في جرائم اساءة استعمال السلطة  
الاقتصادية .**

**المبحث الثاني : تجريم النتائج الخطرة .**

## المبحث الأول

### النشاط الإجرامي في جرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية

#### ٩٧ - جريمة الاحتكار :

الاحتكار monopoly من الناحية الاقتصادية هو الانفراد بسوق  
سلعة أو خدمة في يد واحدة . ومن مساوئ الوضع الاحتكاري أنه يخلق  
باب المنافسة أمام صغار الموزعين أو المنتجين ، مما يؤدي لرفع معدلات  
الربح فتتسم الأسعار بالمبالغة ، ولا تعبر عن قيمة السلعة أو الخدمة  
الاقتصادية كما يؤدي لانخفاض معدلات التقدم والابتكار التكنولوجي نتيجة  
لانعدام المنافسة (٢) . ولكن الوضع الذي يغلب أن تأخذه المنافسة في  
النهاية في سوق أي سلعة هو حالة احتكار القلة oligopoly الذي لا يختلف  
كثيرا في مساوئه عن الاحتكار المتكامل . بينما تعد حالة المنافسة الاحتكارية  
monopolestic competition أفضل أوضاع التنافس حيث يسود في  
أطرافها إلى حد كبير حرية البعول للسوق والمزاوجة التجارية الأمر الذي  
يؤدي إلى اعتدال أثمان السلع وتزايد معدلات التقدم والاختراع . أما حالة  
المنافسة الكاملة perfect competition فهو فرض يعد مثاليا وصعب  
التحقيق في ظل نظام السوق الحرة ، كما أنه يقلل فرص التركيز اللازم  
لتحقيق معدلات عالية من التقدم وتخفض التكلفة الاقتصادية (٣) . ويختلف

Greer, Op. cit., p. 26.

(٢)

(٣) لمزيد من التعميل ، انظر : د- سلطان أبو علي ود- عفاء خير الدين ، الأساطير  
وتفصيلي للوارد ، ١٩٨١ ، ص ٣١٣ - ٣٢٩ .

موقف التشريعات الجنائية من تأثيم الأنشطة المؤدية للاحتكار بحسب ظروف وطبيعة النمو الاقتصادى الوطنى .

١ - ففى الولايات المتحدة حيث صدر تشريع شيرمان المناهض للاحتكار فى مستهل هذا القرن ، كان يسود السوق الأمريكية التركيز المبالغى فيه نتيجة الممارسات غير المشروعة لكبرى المؤسسات الاقتصادية مما أدى للاطلاحة بأعداد كبيرة من المؤسسات الأقل وسيادة أوضاع احتكارية قاسية (٤) . ولذلك فقد نص التشريع على تجريم الاحتكار مطلقا .

every person who shall monopolize وسأوى التشريع بين الاحتكار وبين الشروع أو الاتفاق أو التآمر الذى يحدث بين مجموعة من الأشخاص أو المؤسسات للتوصل للاحتكار كما حظر التشريع الاحتكار على كافة مجالات النشاط الاقتصادى والمعاملات التجارية ، وسواء وقع فى الداخل أو مع الخارج .

"every person who shall monopolize ... any port of the trade or commerce among the several states, or with Foreign Nations, shall be deemed guilty ...

وطبقا للمعدلات التى أدخلت على التشريع بمقتضى قانون كلايتون Clayton act عام ١٩١٤ ، وقانون Celler Kefauver فى عام ١٩٥٠ خضع للحظر أنشطة الاندماجات الأفقية Horizontal mergers والرأسية Vertical mergers (٥) اذا كانت تؤدى للحد من المنافسة أو لخلق قوة

(٤) وعلى سبيل المثال ، فنتيجة لحالات الإفلاس أو الاندماجات التى فرغت على المؤسسات الصغرى خرجت من المنافسة ١٧٠ شركة فى صناعات الصلب مما أدى لسيطرة ثلاث شركات كبرى على ما يقدر بـ ٦٥٪ من اجمالى هذا النشاط و ١٦٢ شركة فى صناعات الدخان والسجائر مما أدى لسيطرة أربع شركات كبرى على ما يقدر بـ ٩٠٪ من اجمالى هذا النشاط .

انظر :

Ralph L. Nelson, Merger Movement in American Industry, Princeton University Press, 1959, pp. 161-162.

(٥) الاندماجات الأفقية هى تلك التى تجرى بين مجموعة من الشركات التنافسة تشترك فى نشاط اقتصادى واحد . أما الاندماجات الرأسية فهى تلك التى تتم بين مجموعة من الشركات تتخصص كل منها فى نشاط مكمل للآخرى ( الشركات الفاضة ) . والاندماج قد يكون بطريق الضم Annexion ويعنى فناء شركة أو أكثر فى شركة قائمة ، أو بطريق المزج Combinaison الذى يؤدى لقضاء شركتين أو أكثر وقيام شركة جديدة تنتقل إليها التسم المالية للشركات التى فئيت .

انظر : د . محسن شقيق ، الموجز فى القانون التجارى ، ج ١ ، ١٩٦٧ ، ص ٤٩٣ ، ود . حسام الدين عبد الفتى الصغير ، النظام القانونى لاندماج الشركات ، رسالة دكتوراه ، ١٩٨٧ ، ص ٢٤ وما بعدها .

احتكارية (٦) وقد استهدف التعديل بهذه الصورة مواجهة الأنشطة المؤدية للاحتكار قبل أن يزدهر ، أو بحسب التعبير الأمريكي ، قتل الداء في مكنه  
• Nip it in the bud (٧)

ووفقا لما قضت به المحكمة العليا فيدخل في معنى المحاولة أو التأمر المؤتم على الاحتكار خفض السعر الى ما دون التكلفة الحقيقية Cutting prices below costs الأمر الذي يؤدي للاطاحة بصغار المنافسين ثم إعادة رفعه بعد الانفراد بالسوق (٨) وممارسة العنف أو تهديد صغار المنافسين لاجبارهم على الالتزام بمستويات السعر أو العرض التي تفرضها كبرى مؤسسات الانتاج أو التوزيع ، أو ابتزازهم والضغط عليهم بحرمانهم من مزايا معينة ، أو الاتفاق على رفض البيع لهم (٩) •

والاحتكار المؤتم يستلزم وجود نشاط ايجابي positive drive وسلوك ذي غرض هادف لذلك Purposeful behavior ويستفاد ذلك من استخدام المشرع للفظه monopolize التي تعنى لغة السعي للاحتكار ، بدلا من monopoly والتي تعنى مجرد التواجد في وضع احتكاري دونما بذل نشاط يؤدي اليه • فالاحتكار الطبيعي Natural monopoly لا يخضع لنص التجريم ، كذلك الناجم عن الاحتكار والاستئثار بحقوق وبراءات الاختراع أو الناتج عن استمرار الانتاج أو النشاط بأسلوب تقليدي عزفت عنه سائر المنشآت، الأمر الذي يلاحظ في المراحل المتأخرة من انتاج سلعة ما Dying industry أما الاحتكار المؤتم فهو الاحتكار المصطنع Artificial الراجع لاستخدام الوسائل غير المشروعة على النحو السالف ايضاحه (١٠) •

٢ - أما التشريع الفرنسي فلم يجرم الاحتكار وانما يعاقب على اساءة

(٦) البند ٧ من تشريع كلايتون •

وتقدير مدى تأثير الاندماج على حرية المنافسة أو خلق مراكز احتكارية أمر يدخل في اختصاص محكمة الموضوع ، مع الأخذ في الاعتبار التقارير الفنية التي تقدمها وكالة التجارة الفيدرالية في هذا الشأن ، والتي تخصص بمرافقة المنافسة وتقدير مدى التركيز في السوق ، وتعد بيانات واحصاءات دورية عن تطور ومستوى كافة المنتجات وأهم المؤسسات التي تساهم انتاجها ونسبة مساهمتها مقارنة بمستوى الانتاج الكلي في السوق •

Greer, Ibid. p. 176.

(٧)

(٨) قضاء المحكمة العليا في الدعوى المرفوعة على الشركة الأمريكية لاتساج الدخان U.S. V. American Tobacco Co. مشار اليه في ، جريز ، المرجع السابق ، ص ١٥٠ وما بعدها •

(٩) المرجع السابق ، ص ١٤٨ •

(١٠) للرجع السابق ، ص ١٤٧ - ١٤٨ •



استخدام المركز الاحتكاري في السوق (١١) ويرجع ذلك لان حركة الاحتكارات في فرنسا وفي سائر البلدان الأوروبية بوجه عام ليست بالقوة والتركز الشديدين التي كانت عليها في الولايات المتحدة ابان اصدار تشريعات أنتي - ترست وقد استحدث المشرع الفرنسي هذه الجريمة بمقتضى القانون الصادر في ١٩ يوليو ١٩٧٧ والمعدل لقانون ١٩٤٥ الخاص بالمخالفات الاقتصادية. والشرط المفترض *condition préalable*، في الجريمة هو وجود مركز احتكاري *une position dominante* في سوق سلعة أو نتيجة لسيطرة مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات التي تضمها رابطة واحدة. وطبقا لقرار لجنة مراقبة المنافسة *Commission de la concurrence* الصادر في عام ١٩٧٨ فتعد أى مؤسسة اقتصادية متواجدة في موقف احتكاري اذا كان مجمل انتاجها من سلعة ما يصل لنصف انتاج السوق *la moitié du chiffre d'affaires de la profession*، أو كانت تنفرد باستخدام تكنولوجيا متقدمة في التصنيع (١٢) . ووفقا لذات القرار فيتحدد سوق أى سلعة من خلال توصيف عناصر ثلاثة :

( أ ) طبيعة السلعة أو الخدمة التي تؤدي في ضوء توافر السلع البديلة .

( ب ) المنطقة الجغرافية التي تمارس فيها المؤسسة أنشطة الانتاج أو التوزيع في ضوء بحث أثر تكلفة النقل ومخاطره ومدى اعاقته لمنافسة مشروعات أخرى .

( ج ) مدى تنوع العملاء وحاجتهم الى السلعة .

٣٠  
أما النشاط الاجرامى المؤثم فهو اساءة استخدام الوضع الاحتكاري للمنشأة باعاقه المسار الطبيعي للنشاط الاقتصادى في السوق "L'abus apparait lorsque les activités de l'entreprise en position dominante ont pour objet ou peuvent avoir pour effet d'empêcher le fonctionnement Normal du marché. (١٣)

(١١) كما هو الشأن في ألمانيا الاتحادية وبلجيكا .

انظر :

Klaus Tiedemann, les atteintes a la concurrence, Revue internationale de droit penale, vol, 53, pp. 30 4 et s.

Pradel, op., cit., p. 33.

(١٢)

(١٣) م/٥٠ من قانون المخالفات الاقتصادية مدلة بقانون ١٩ يوليو ١٩٧٧ .

سواء بفرض شروط وعلاقات تعاقدية جائرة على العملاء أو تعديلها من جانب واحد ، أو بممارسة ضغوط على العملاء بأى شكل ينطوى على إساءة استخدام الوضع الاحتكارى (١٤) .

٣ - وفي التشريع المصرى ليس ثمة خطة واضحة إزاء الاحتكار . وقد ورد تجريم هذا السلوك بشكل جزئى ، بحظر الاحتكار فى سلع معينة ، ولم يرد هذا الحظر عاما وفى جميع جوانب نشاط السوق الحرة كما هو الشأن فى التشريع المقارن . فنصت م/١ من القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٩ على انه « لا يجوز فى أى من اقليمى الجمهورية أن يحتكر موزع واحد توزيع سلعة منتجة محليا ومحظور استيراد مثلتها من الخارج » . والسلوك المؤثر فى هذه الجريمة يتمثل فى استئثار شخص واحد بتوزيع أحد السلع المنتجة محليا ومحظور استيراد مثلتها ، ولا يشترط لتحقيق هذا المعنى أن يكون كامل الكميات المنتجة من السلعة فى حيازة الموزع بالأوضاع والشروط التى يفرضها حتى ولو كان جانب منها فى حيازة آخرين . ولا يشترط لقيام الجريمة أن يحتكر الموزع توزيع السلعة المنتجة بالكامل ، فإذا كان هامش التوزيع فى يد باقى الموزعين من الضالة بحيث لا يكفى لقيام منافسة حقيقية كان ذلك كافيا فى توافر الاحتكار على احدى صوره النادرة وهى الاحتكار الكامل ، بينما الغالب أن تسود حالة احتكار القلة *oligopoly* ، وهو فرض يتفق فيه موزعان رئيسيان أو أكثر على توحيد قراراتهم فيما يتعلق بالكميات التى يجرى توزيعها من السلعة ومستوى الأسعار فى السوق .

#### ٩٨ - الاتفاقات غير المشروعة لتقييد التجارة :

لا تكمن الأخطار المحدقة بنظام حرية السوق فى الاحتكار فقط . وتمثل بعض الاتفاقات التى تجرى بين المنتجين أو الموزعين تهديدا للمسار الطبيعى لقانون العرض والطلب ولحرية المنافسة بما يؤدى فى النهاية لسيادة أوضاع احتكارية فى السوق . ومن ذلك اتفاقات فرض أو تحديد الأسعار ( احتكار السعر ) ، وتقييد حصص الإنتاج لاصطناع اختناقات مفتعلة فى عرض السلعة ، وتجرى التشريعات فى بلدان السوق الحرة على تجريم هذه الاتفاقات غير المشروعة ، ويتمثل الركن المادى أو النشاط المحرم فى إجراء الاتفاق المحظور بين الأطراف المتواطئة ، وسواء أكان صريحا أو مستترا ، مكتوبا أو شفويا . وذلك على النحو التالى :

## ١ - التشريع الأمريكي :

ينص الباب الأول من تشريع شيرمان على عدم مشروعية كل تعاقد أو اتفاق أو تأمر لتقييد التجارة فيما بين الولايات أو مع الأقطار الخارجية .  
"every contract, combination ... or conspiracy, in restraint of trade or commerce among the several states, or with Foreign Nations, is hereby declared to be illegal".

ووفقا لما ذهب اليه القضاء الأمريكي ، فيدخل تحت طائلة التجريم كل اتفاق من شأنه الحد من المنافسة الحرة أو اعاققتها (١٥) ، ومن ذلك تثبيت الأسعار وتقييد الانتاج وتقسيم الأسواق فيما بين المنافسين (١٦) ، ويستوى أن يكون الاتفاق صريحا express كما في التعاقدات التي تفرضها كبرى المؤسسات على عملائها والتي تلزمهم بعدم بيع السلع دون أسعار معينة ، وقد يكون الاتفاق ضمينيا Tacitly agree كما يحدث في عمليات قيادة السعر price leadership التي تفرضها كبرى المؤسسات ثم تتبعها الشركات والمنشآت الأصغر في توافق لا شعوري Conscious parallelism حيث تضطر لاتباع الأسعار الجديدة السائدة (١٧) .

## ٢ - التشريع الفرنسي :

وفقا لما تقضى به المادة ٥٠ من قانون المخالفات الاقتصادية الصادر في ١٩٤٥ فيخضع للتجريم كل اتفاق يمكن أن يؤدي للتلاعب بالمنافسة الحرة أو اعاققتها .

"... sont prohibées, les actions concertées, conventions, enten-

---

Lawrence A. Sullivan, Handbook of the Law of antitrust, St. (١٥)  
Paul : Hest publishing Co., 1977, p. 166.

Greer, Op. cit., p. 122.

(١٦)

(١٧) ومن الناحية الاقتصادية فيسود هذا التوافق في ظل أوضاع السرق التي تنسم ببطء معدلات النمو الاقتصادي ، والتركز الشديد الذي يعنى سيطرة مؤسسات محدودة العدد على انتاج أو توزيع سلعة يتسم الطلب عليها بعدم المرونة ، وفي مثل هذه الأحوال فان التنافس على خفض السعر يؤدي لخفض الأرباح ، بينما يؤدي اتباع السعر الذي تحدده كبرى مؤسسات التوزيع الى تنظيم الربح .

Greer, Ibid, p. 133.

انظر :

وانظر أيضا : د. حسين عمر ، المنافسة والاحتكار ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٠ ، ص ١١٩ - ١٢٢ .

tes expresses ou tacites, ou coalitions sous quelque forme et pour quelque cause que ce soit, ayant pour objet ou pouvant avoir pour effet d'empêcher, de restreindre ou de fausser le jeu de la concurrence, notamment : en faisant obstacle à l'abaissement des prix de revient, de vent ou de revente. En favorisant la hausse ou la baisse, artificielle des prix, en entravant les progrès techniques. En limitant l'exercice de la libre concurrence par d'autres entreprises. Ses prohibitions s'appliquent à tous les biens produits ou services.

ومن مطالعة نص هذه المادة ، يتبين أن السلوك المجرم هو إنشاء اتفاق بين طرفين أو أكثر ذي طابع مناهض لحرية المنافسة ، وذلك على الوجه التالي :

( ١ ) الاتفاق *un accord* فمن حيث طبيعة الاتفاق يستوى أن يكون تعاقديا أو في صورة ترتيبات ودية بين الأطراف المتواطئة يجرى مراعاتها وفقا للنظم الداخلية للمؤسسات المعنية أو للمواثيق المهنية أو النقابية . ومن حيث الشكل يستوى أن يكون الاتفاق صريحا أو ضمنيا ، أو مستترا *Dissimulée* ومن حيث موضوعه فقد يكون منصبا على تقييد المنافسة في مجال الإنتاج أو التجارة أو أداء الخدمات (١٨) .

#### ( ب ) مناهضة حرية المنافسة :

*un accord à caractère anticoncurrentiel*

فالاتفاق المؤتم هو ذلك الذى يتسم بطبيعة مناهضة لحرية المنافسة سواء بإعاقتها *d'empêcher* أو بتقييدها *de restreindre* أو بتزييفها *de fausser le jeu de la concurrence* وقد تضمن النص الى جانب ذلك أوجها خاصة ومحددة من الاتفاقات الاجرامية ، كالاتفاقات الرامية الى وضع عراقيل أمام انخفاض الأسعار ، ومن ذلك اشتراط كبرى المؤسسات الموزعة عدم البيع الا وفقا لأسعار معينة واتفاقات رفع أو خفض الأسعار عمدا وبطريقة مصطنعة لا تعبر عن التكلفة الاقتصادية . والاتفاقات الموقفة للتقدم التكنولوجي كتلك التى تنشأ بين مؤسسات التصنيع لتأخير البدء في خطوط الإنتاج الحديثة والمبتكرة لضمان تصريف المخزون الراكد من الإنتاج القديم (١٩) ، والاتفاقات الموقفة لمؤسسات متنافسة أخرى ، ومن ذلك تقييد حصص الإنتاج *ententes de quota* بهدف الحد من زيادة

Pradel, Op. cit., p. 31.

(١٨)

Delestrait, op. cit., p. 206.

Pradel, Ibid, p. 32.

(١٩)

عرض السلعة وخفض الأسعار ، فتنفق مؤسسات التصنيع على تحديد نسبة انتاج كل منها الى مجموع الانتاج الكلى ، وتعرض المنشآت المخالفة فى حالة زيادة النسبة لجزاءات خفية وغير معلنة (٢٠) . ومن ذلك أيضا التقسيم الجغرافى لمناطق المنافسة ، والذي يعنى علم المنافسة فى مناطق معينة لضمان عدم المزاومة بين المؤسسات التى تشترك فى نشاط انتاجى او تجارى معين .

### ٣ - التشريع المصرى :

لم يتضمن التشريع المصرى تجريم الاتفاقات المقيدة للتجارة او الموقفة للمنافسة بصفة دائمة . وربما كان أمرا مقبولا فى ظل السياسة الاقتصادية القائمة على الهيمنة والتى كانت سائدة حتى نهاية عقد الستينات أما بعد أن أخذت الدولة بسياسة الانفتاح والحرية الاقتصادية فى العديد من المجالات فى عقدي السبعينات والثمانينات فقد كان حريا بالمشرع أن يتنبه لتجريم هذه الأوجه من الاتفاقات التى تعد مصدر خطر كبير على استقرار نظام السوق الحرة وثبات الأسعار ، كما هو الشأن فى البلدان التى تأخذ بهذا النظام الاقتصادى .

وكان قد صدر أمر نائب الحاكم العسكري العام رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ ابان حرب أكتوبر بتجريم بعض هذه الاتفاقات ، الا أنه ألغى العمل به بانتهاء حالة الطوارئ فى عام ١٩٨٠ . وتنص المادة ٨ من هذا الأمر على أن يعاقب ٠٠٠ كل من اتفق مع غيره على الامتناع عن بيع سلعة ما أو على فرض حد أدنى لسعر بيعها . وكذلك كل من كان محرضا على مثل هذا الاتفاق سواء من منتجي السلعة أو الموزعين لها أو تجار الجملة أو التجزئة أو السماسرة .

والنص بهذه الصورة يتضمن تجريم وجهين من السلوك الاجرامى : اتفاقات الامتناع عن البيع ، واتفاقات تحديد حد أدنى للأسعار أو التحريض عليهما .

### ( ١ ) اتفاقات الامتناع عن البيع :

والركن المادى فى هذه الجريمة يتمثل فى الاتفاق المحظور بالامتناع عن بيع سلعة ما أو التحريض عليه والذي يعقد فيما بين طرفين أو أكثر من المنتجين أو الموزعين أو تجار الجملة أو التجزئة أو السماسرة ويستوى أن يكون موضوع الاتفاق سلعة تموينية ( مسعرة أو محددة الربح ) أو

سلمة حرة في التداول فقد جاءت عبارة النص عامة في هذا الشأن . ومن المفهوم أن الركن المادى في هذه الجريمة يختلف عن جرائم الامتناع عن البيع المنصوص عليها في المادتين ٩ ، ١٣ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح ، فمن ناحية لا يشترط في جريمة الاتفاق المخطور تحقق الامتناع عن البيع فتقوم الجريمة بمجرد التحقق من وجود الاتفاق أو التحريض عليه ومن ناحية ثانية فإن الخطر الذى يستهدف المشرع توقيه فى جرائم الامتناع هو خطر محدود نظرا لانه ذو طابع فردى وغالبا ما يتسم بالعشوائية ، بخلاف الخطر الناجم عن جرائم الاتفاق على الامتناع الذى قد يؤدى الى خلق أزمات عامة فى سوق السلعة ورفع لمستوى الأسعار على خلاف مقتضى قانون العرض والطلب .

والأصل فى الاتفاق انه صورة من صور الاشتراك الا أن المادة ( ٤٨ ع ) تنص على العقاب على الاتفاق الجنائى كجريمة مستقلة ولو لم يتبعها تنفيذ الجريمة المتفق عليها . وقد لاحظ المشرع فى ذلك ما ينطوى عليه الاتفاق من خطر يهدد المصالح المحمية فى قانون العقوبات ( ٢١ ) ، وتبعا لذلك فتنتطبق الأحكام الواردة فى المادة ٤٨ فى شأن الاتفاق الجنائى على هذه الجريمة فيعفى من العقوبات المقررة كل من بادى من الجناة باخبار السلطات بالاتفاق المؤتم ، أو بمن اشتركوا فيه قبل وقوع الجريمة ، أو اذا أدى الاخبار الى ضبط الجناة اذا كانت السلطات قد بادرت الى اتخاذ اجراءات البحث والتفتيش لكشف الجريمة .

والأصل فى التحريض أيضا أنه وسيلة من وسائل الاشتراك الا أن المشرع اعتبره فى هذه الحالة جريمة قائمة بذاتها ( ٢٢ ) ، وعلى ذلك تقع جريمة التحريض على الامتناع عن البيع ولو لم يقع الامتناع ذاته ، أو اذا تحقق بصورة جزئية ، كما اذا استجاب بعض المتحجرين أو الموزعين لهذه الدعوة ورفضها البعض الآخر . ويلاحظ أخيرا أن المشرع قد أغفل تجريم الاتفاق أو التحريض على الامتناع عن الانتاج أو تحديده مكثفيا بحالة الاتفاق

---

( ٢١ ) احمد فتحى سرور ، الوسيط فى قانون العقوبات ، الجزء الأول ، ص ٦٣٦ .

( ٢٢ ) ومثال ذلك أيضا فى التشريع المصرى ، التحريض على ارتكاب الجنايات المقررة بأمن الدولة من جهة الداخل ( م ٩٥ عقوبات ) والتحريض على ارتكاب جنايات القتل أو النهب أو الحرق أو الجنايات المخلة بأمن الحكومة ( م ١٧٢ عقوبات ) .

على الامتناع عن البيع ، وذلك بعكس ما يجرى عليه العمل فى التشريع  
المقارن (٢٣) .

#### ( ب ) الاتفاق على فرض حد معين لسعر البيع :

تنص المادة الثامنة أيضا من أمر نائب الحاكم العام العسكرى المشار  
اليه على تجريم الاتفاق أو التحريض على فرض حد أدنى لسعر بيع سلع ما .  
والركن المادى فى هذه الجريمة يتمثل فى الاتفاق بين شخصين أو أكثر  
من الأشخاص الذين أشارت اليهم المادة على وضع حد أدنى لسعر سلعة  
معينة أو التحريض على ذلك . والهدف الواضح من مثل هذه الاتفاقات  
هو منع التنافس بخفض الأسعار عملا على تحقيق أعلى مستوى من الأرباح ،  
وهى الجريمة المعروفة فى التشريع المقارن بفرض أو تحديد الأسعار  
Price fixing

ولكن هل يشترط أن يكون الاتفاق كتابيا ؟ . لقد رأينا أن المشرع  
الفرنسى نص فى المادة ٥٠ من قانون المخالفات الاقتصادية صراحة على  
تجريم الاتفاقات الصريحة أو الضمنية وأن القضاء الأمريكى ذهب الى ذلك  
أيضا . والحقيقة ان الاتفاق ما هو الا تعبير عن تضامن ارادتين أو أكثر  
على تحقيق النتيجة المؤتممة ، وللمحكمة أن تستدل عليه بكافة الوسائل  
ما دام استغلالها سائغا فى العقل والمنطق (٢٤) ، وتحقق من وجوده سواء  
كان كتابيا أو شفويا ، صريحا أو ضمنيا .

(٢٢) راجع ، رسالتنا ، ص ٢٠٠ .

ومن المفهوم أن النشاط الإجرامى المؤتم فى جرائم التوقف الفل عن الإنتاج والنصوص  
عليها فى تشريع التموين يختلف عن مجرد الاتفاق على الامتناع عن الإنتاج أو تقييده  
والذى غاب عن التشريع النص عليه فى هذا الأمر العسكرى فالمادة ٣ مكرر ( أ ) من المرسوم  
بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ تعاقب أصحاب المصانع والتجار الذين يتجرون فى السلع  
التموينية اذا أوقفوا العمل فى مصانعهم أو امتنعوا عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد .  
كما أوجب القرار الوزارى رقم ١٢١ لسنة ١٩٨١ على المنشآت التموينية من القطاعين العام  
والخاص والمستولين على ادارتها وملاك المقارنات الكائنة بها تلك المنشآت عدم تقييد أو تعديل  
انشطتها بنفى ترخيص مكتوب من المحافظ المختص أو من ينوبه .

(٢٤) د . أحمد فتحي سرور ، المرجع السابق ، ص ٦٣٥ .

— نفس ٣١ مارس ١٩٧٤ ، مجموعة الأحكام ص ٢٥ ، ص ٣٤٨ .

— نفس ١٩ ابريل ١٩٧٩ ، مجموعة الأحكام ، ص ٣٠ ، ص ٤٦١ .

ويستوي أن يكون موضوع الاتفاق تحديد حد أدنى لسعر بيع سلعة تموينية ( مسعرة أو محددة الربح ) ، أو سلعة حرة مطلقا في التداول .  
فالمصلحة التي يحميها النص في الحالتين ، هي حماية المستوى العام للأسعار ، اما اعمالا لمقتضيات السياسة التموينية في حالة السلع الواردة في القائمة الأولى ، واما اعمالا لمقتضيات السياسة الاقتصادية القائمة على الحرية في حالة السلع الواردة في القائمة الثانية ، والتي تتمثل في حماية قانون العرض والطلب من التأثيرات المقتعلة ، وأن تكون أسعار السلع الحرة المطلقا للتداول معبرة تميرا واقعا عن المجرى الطبيعي لمسار قانون العرض والطلب .

## ٩٩ - المضاربة غير المشروعة : Speculation illicite

المضاربة غير المشروعة هي سلوك ينطوي على استخدام وسائل احتيالية بهدف التلاعب بالأسعار أو بالعرض والطلب على سلع معينة يقرر المشرع حمايتها من هذه التأثيرات المقتعلة .

## ١ - التشريع الفرنسي :

تنص المادة ٤١٩ من قانون المقوبات الفرنسي على تجريم استخدام الوسائل الاحتياطية للمضاربة على خفض أو رفع الأسعار المصطنع للسلع والمنتجات ذات الأهمية العامة أو الخاصة ، أو الشروع في ذلك .

ويتمثل الركن المادي في هذه الجريمة في استخدام أحد الوسائل الاحتياطية التي نص عليها القانون على سبيل المثال لا التحديد ، لاحداث اضطراب في أسعار السلع والمنتجات - ومن هذه الوسائل :

( أ ) نشر وقائع أو معلومات كاذبة *faux* أو مزورة *calomnieux*

في السوق عن مستوى توزيع أو سعر سلعة ما ، ويتحقق النشر سواء بوسائل الصحافة والاعلان أو بالأحاديث العامة أو الخاصة أو بغير ذلك من الوسائل التي تأخذ طابعا ظاهرا وخارجيا في الاتصال (٢٥) .

( ب ) طرح كميات كبيرة من السلعة في السوق لا تتفق ومعدلات الطلب عليها .

( ج ) عرض أسعار أعلى ثمنا للسلعة بأكثر مما يطلبه البائعون  
«Suroffre faites aux prix que demandaient les vendeurs eux-mêmes».



( د ) سحب السلعة من التداول واختزانها في يد واحدة .

( هـ ) أية طريقة احتيالية أخرى .

«Bref, Tout ce qui tend a fausser le resultat du jeu habituel de l'offre et de la demand ...»

وتطبيقا لذلك قضى بأنه يعد من الوسائل الاحتياطية التهديد الذي توجهه نقابة تجارية لأعضائها بحرمانهم من مزايا معينة اذا عرضوا السلع للبيع بأدنى من المستوى الذي تحدده لهم (٢٦) ، وقضى أيضا بأنه يدخل في مفهوم الوسائل الاحتياطية قيام أحد الأشخاص بتأجير أو شراء محال التجارة أو أداء الخدمات في جهة معينة لإلغاء المناقصة واحداث رفع مصطنع للأسعار (٢٧) .

## ٢ - التشريع المصري :

نصت المادة ٣٤٥ من قانون العقوبات المصري على تجريم المضاربة غير المشروعة على أسعار السلع سواء أدت لخفضها أو لرفعها ، وذلك على الوجه الآتي : « الأشخاص الذين تسببوا في علو أو انحطاط أسعار غلال أو بضائع أو بونات أو سندات مالية معدة للتداول عن القيمة المقررة لها في المعاملات التجارية بنشرهم عمدا بين الناس أخبارا أو إعلانات مزورة أو مقتراه أو بإعطائهم للبائع ثمنا أزيد مما طلبه بتواطئهم مع مشاهير التجار الحائزين لصنف واحد من بضاعة أو غلال على عدم بيعه أصلا أو على منع بيعه بثمن أقل من الثمن المتفق عليه فيما بينهم أو بأي طريقة احتيالية يعاقبون ... » (٢٨) .

(٢٦) Crim, 13 Mars, 1952 Gaz. Pal. 52.1.348.

مشار اليه ، في المرجع السابق ، ص ٢٠٢ .

(٢٧) Crim, 8 Mars 1930, D.H. 30. 301.

المرجع السابق ، ص ٢٠٤ .

والى عكس ذلك ذهب قضاء النقض المصري ، راجع رسالتنا ، ص ١٤٢ .

(٢٨) ويلاحظ ان القانون رقم ٤٣٣ لسنة ١٩٥٥ في شأن التأثير على أسعار القطن ووضع حد أقصى للمراكز المفتوحة يجرم وجها خاصا من المضاربة غير المشروعة على أسعار القطن فتخص المادة الأولى من هذا القانون على أن كل من تسبب بسوء نية في التأثير على أسعار القطن بقصد رفعها أو خفضها وذلك بنشره أخبارا أو إعلانات غير صحيحة أو بترويجه إشاعات غير صحيحة أو بدخوله لهذا الغرض مضاربا في السوق القطنية أو بقصد احتكار أي صنف من أصناف القطن أو أي استحقاق من استحقاقات العقود ، أو شرع في ذلك يعاقب .....

والركن المادى فى هذه الجريمة يتشتمل فى استخدام أحد الوسائل الاحتمالية لاحداث اضطراب فى أسعار السلع أو الأوراق المالية بأحد الوسائل الآتية :

١ - البث العملى لأخبار أو اعلانات مزورة بين الناس عن ندرة سلعة معينة أو توافرها أو الاتجاه لرفع أسعارها • ويتحقق نشر الأخبار أو الاعلانات بكافة الوسائل سواء من خلال الصحف أو التجمعات العامة أو الخاصة ، على أنه يجب أن يكون النشر أو الاعلان على وجه يمكن أن يؤدى لنقل الفكرة ويؤثر فى عقيدة الأفراد وسلوكهم نحو الاقبال على السلعة أو عدم الاقبال عليها • ومضمون النشاط المؤثم هو نشر أخبار أو شائعات على خلاف الحقيقة ، أما نشر البيانات أو المعلومات الحقيقية عن السلعة أو الاتجاهات المحتملة فى تغير أسعارها فيخرج من دائرة السلوك المجرم حتى وإن أدى لارتفاع أو انخفاض الأسعار • والمقصود بالحماية هو أسعار السلع الحرة المطلقة للتداول غير محددة السعر أو الربح • ويفهم ذلك من عبارة « الأشخاص الذين تسببوا فى علو أو انحطاط أسعار ٠٠٠٠ عن القيمة المقررة لها فى المعاملات التجارية » (٢٩) والمقصود بالقيمة المقررة فى المعاملات التجارية ، هو السعر السائد وفقاً للمجرى الطبيعى لمسار قانون العرض والطلب ، أما الارتفاع أو الانخفاض المقاسى فى الأسعار والذي لا يرتبط بانخفاض أو ارتفاع مماثل فى تكلفة الانتاج أو المخاطر ، فهو ذلك الذى يحدث نتيجة المضاربة غير المشروعة أو المعنيه بنص التجريم •

٢ - عرض قيمة أعلى مما يطلبه البائعون ثمناً لشراء السلعة • أما اذا كان البائع لم يحدد ثمناً معيناً للسلعة ، وتم عرض ثمن أعلى مما عرضه مشتر آخر ، فلا يدخل ذلك السلوك فى معنى النشاط المؤثر •

٣ - أية وسيلة احتيالية أخرى •

ويلاحظ على هذا النص مقارنة بالنص الفرنسى وتصوره عن بيان بعض أوجه الوسائل التى تنطوى على المضاربة ، وبصفة خاصة تلك التى تؤدى لخفض السعر • فبالرغم من أن المشرع المصرى قد استهل النص بعبارة الأشخاص الذين تسببوا فى علو أو انحطاط أسعار ٠٠٠ ، إلا ان

---

(٢٩) ويلاحظ أن المشرع قد استحدث بمقتضى القانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ حماية خاصة لقائمة من السلع التموينية ، وهى جريمة محاولة رفع سعر السلع التموينية عن طريق نشر أخبار أو اعلانات غير صحيحة أو الإدلاء ببيانات كاذبة أو نشر شائعات تنصل بوجود سلعة تموينية أو تزويرها أو يسعرها •

الوسيلتين اللتين أدجيهما تؤديان فقط لرفع السعر ، أما الخفض فينجم دائما عن طرح كميات كبيرة من السلعة لا تتفق ومعدلات الطلب عليها ، وهو ما تضمن الإشارة اليه النص الفرنسي .

«Le fait Dejeter des offers sur Le marché à dessin de troubler les cours.»

ويكثر اللجوء الى هذه الوسيلة من مؤسسات الانتاج او التوزيع الكبرى عندما تواجه منافسة من منشآت أصغر تحدد أسعار أقل للسلعة وتقع بهامش ربح ضئيل ، فتعتمد هذه المؤسسات الكبرى الى اغراق السوق بكميات كبيرة من السلعة مما يؤدي لانخفاض حاد في الأسعار في المدى القصير لا تستطيع المنشآت الصغرى الاستمرار في تحمل الخسائر الناجمة عنه لفترة طويلة فتخرج من المنافسة ، ثم تعاود المؤسسات الأولى رفع الأسعار تدريجيا بعد ذلك عقب انفرادها بالسوق .

#### ١٠٠ - الغش : La falsification

يعد الغش من الجرائم التقليدية نسبيا والتي تحرص كافة التشريعات على تجريمها . وتكتسب جريمة الغش أهمية خاصة في الآونة المعاصرة ، نظرا لاتساع نطاق الأضرار والأخطار التي تحيق بالمستهلكين من جرائمها وخاصة في ظل تغير نمط الانتاج الفردي الى نمط جماعي يصعب معه تحديد المسؤولية عن الجريمة في المنشآت الاقتصادية المنتجة والموزعة .

وتنص المادة ٢ ( فقرة ١ ) من قانون قمع الغش رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ على أن من غش أو شرع في أن يغش شيئا من أغذية الانسان أو الحيوان أو من العقاقير أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية معدا للبيع ، يعاقب بـ ٥٠٠٠ « (٣٠) » .

وعلى نحو ذلك تنص المادة ٣ ( فقرة ١ ) من قانون قمع الغش والتدليس الفرنسي ، والتي تقضي بالعقاب على الغش الذي يحصل في المواد المستخدمة في المنتجات الغذائية للانسان أو الحيوان والعقاقير الطبية والحاصلات الزراعية .

«Falsifieront des denrées servant à l'alimentation de l'homme ou des animaux. Des substances médicamenteurs, des boissons et des produits agricoles au Nature destiné à être vendus.»

---

(٣٠) وإضافة لذلك فيعاقب القانون على طرح أو عرض السلع المغشوشة أو المواد التي تستعمل في ذلك ، وعلى حياؤها بطرق سبب مشروع ( مواد ٢ - ٣ ) .

والركن المادى فى جريمة الغش يستلزم نشاطا ايجابيا يتمثل فى انتاج السلعة أو الشروع فى ذلك على نحو مخالف لما هو مقرر فى أصول المهنة أو العادة التجارية . فيقع الغش باضافة مادة غريبة الى السلعة أو بانتزاع شئ من عناصرها النافعة ، كما يتحقق باخفاء البضاعة تحت مظهر خادع من شأنه غش المشتري باضافة مادة مغايرة لطبيعة البضاعة أو من صنف أقل جودة (٣١) .

أما اذا كان ثمة قانون أو لائحة تحدد مواصفات معينة للسلعة فيقع الغش بمجرد مخالفة هذه المواصفات . فقد أجازت المادة الخامسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فرض حد أدنى من العناصر النافعة فى العقاقير الطبية أو فى المواد المستعملة فى غذاء الانسان أو الحيوان أو فى المواد المعدة للبيع باسم معين أو فرض عناصر معينة على وجه العموم (٣٢) . وتطبيقا لهذا النص صدرت بعض المراسيم والقوانين الآتية :

- المرسوم الصادر فى ١٣ يونيو ١٩٤٢ بتنظيم بيع الصابون ، والذي يبين نسب المواد المختلفة التى تدخل فى كل رتبة من رتب الصابون .
- مرسوم ٣١ ديسمبر ١٩٥١ عن مواصفات الخل .
- القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ وقرار وزير الصحة فى ٧ يوليو ١٩٥٢ بشأن المقاييس والمواصفات الخاصة بالالبان ومنتجاتها والذي أوجب ألا تقل نسبة الدسم فى الالبان عن قدر معين .
- والمرسوم الصادر فى ١٩/٢/١٩٥٣ فى شأن مواصفات وكيفية معالجة البن المطحون .

---

(٣١) قضى بأن اضافة نشا الأذرة الى مسحوق الكاكاو تتوافر به جريمة الغش . . ولا يقبل من الطاعن التحدى فى هذه الصورة بعدم صدور مرسوم بتعيين مواصفات الكاكاو والحد الأدنى لعناصر تكوينه . ( تقضى رقم ١١٧٥ ، ١٢/١١/٦٢ ، م الأحكام الجنائية ص ١٢ ص ٧٢٢ ) .

وذبح القضاء الفرنسى أيضا الى أن الغش كما يتحقق باضافة مادة غريبة يتحقق بالنزع *Soustraction* كإزالة القشدة من اللبن ، أو بالخداع باستخدام وسائل صناعية حراوية بدلا من الوسائل الطبيعية للاسراع بتخمير اللبن .

Crime., 2, 1 Octobre. 1961. J.C.P. 1962, II. 12 441.

(٣٢) وأجاز القانون الفرنسى فى شأن قمع الغش أيضا اصدار قوانين أو قرارات خاصة تحدد المواصفات والشروط الصحية فى شأن المنتجات المختلفة ومن ذلك القانون الصادر فى ٢٩ يوليو ١٩٢٤ والتراوين الصادرين فى ١٩ أغسطس ١٩٥٥ ، و ٢٠ يوليو ١٩٥٦ فى شأن انتاج الفاكهة والخضر . والقانون الصادر فى ٢٩ يونيو ١٩٢٤ فى شأن منتجات الالبان .

Pradel, Op. cit., pp. 24-75.

- والمرسوم الصادر فى ١٩/٢/١٩٥٣ فى شأن مواصفات التوابل .
  - والمرسوم الصادر فى شأن تنظيم تجارة اللحوم ومنتجاتها والمصل بقرارى مجلس الوزراء فى ١٧/١٠/١٩٥٣ و ٢٦/١٠/١٩٥٥ .
  - والمرسوم الصادر فى شأن المواد الحافظة التى يسمح بإضافتها للمواد الغذائية والمصل بقرارى مجلس الوزراء فى ٣١/١٠/١٩٥٥ و ٢٩/١٠/١٩٥٦ .
  - والمرسوم الصادر فى ٥/٥/١٩٤٦ فى شأن تنظيم مراقبة صنع وبيع واستعمال المواد الملونة التى تستعمل فى تكوين المواد الغذائية .
  - والمرسوم الصادر فى ١٢/١٢/١٩٥٣ فى شأن مواصفات المياه الفلزية .
  - والقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التوحيد القياسى .
  - والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ فى شأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها .
- وقد حدد القانون الأخير الأغذية بالماكولات أو المشروبات التى تستخدم للاستهلاك الأدمى . ونصت المادة ٦ من القانون على أن تعتبر الأغذية مفسوشة فى الأحوال الآتية :
- ١ - إذا كانت غير مطابقة للمواصفات المقررة .
  - ٢ - إذا خلطت أو مزجت بمادة أخرى تغير من طبيعتها أو جودة صنفها .
  - ٣ - إذا استعيب جزئيا أو كليا عن أحد المواد الداخلة فى تركيبها بمادة أخرى تقل عنها جودة .
  - ٤ - إذا نزع جزئيا أو كليا أحد عناصرها .
  - ٥ - إذا قصد إخفاء فسادها أو تلفها بأى طريقة كانت .
  - ٦ - إذا احتوت على أية مواد ملونة أو حافظة أو إضافات غير ضارة بالصحة لم ترد فى المواصفات المقررة .
  - ٧ - إذا احتوت جزئيا أو كليا على عناصر غذائية فاسدة نباتية أو حيوانية كانت مصنعة أو خاما أو كانت ناتجة من منتجات حيوان مريض أو نافق .
  - ٨ - إذا كانت البيانات الموجودة على عبواتها تخالف حقيقة تركيبها مما يؤدى الى خداع المستهلك أو الإضرار الصحى به .

ولا يشترط في فعل الغش أن يؤدي للاضرار بالصحة ، ذلك أنه إذا كانت حماية الصحة والسلامة هي هدف رئيسي لقانون قمع الغش إلا أنه ليس الهدف الوحيد (٣٣) . لذا قضى بأن جريمة غش الكاكاو متوافرة من وجود زناخة وارتفاق في الحوضه به مما يجعله فاسدا مع علم المتهم به حتى لو لم يترتب على الفساد أى ضرر بالصحة (٣٤) . وأن غش المياه الغازية متوافر باحتوائها على مواد غريبة ولو كانت غير ضارة بالصحة . ذلك أنه من بين أهداف هذا التشريع أيضا حماية مذاق الأطعمة ورائحتها ، وبالتالي سمعة الصناعات المتصلة بها ومزاج مستهلكيها (٣٥) .

وأخيرا فيشترط أن يقع الغش على سلعة من غذاء الانسان أو الحيوان ، أو مواد داخلة فيه أو العقاقير الطبية ، فلا تصلح محلا له المنسوجات أو الأجهزة أو الآلات . وقد تنبه المشرع الفرنسي لأهمية كفالة حماية المستهلك من الغش في سائر السلع والخدمات التي تقدم له ، فصدر القانون رقم ٧٨ - ٢٣ في ١٠ يناير ١٩٧٨ ، والقرار رقم ٧٩ - ٤٣٧ الصادر في ٥ يونيو ١٩٧٩ في شأن اعلام وحماية المستهلك .

Lois sur la protection et l'information des consommateurs de produits et services.

والذي تضمن إصدار قرارات بالزام المنتجين بالشروط والمواصفات المناسبة فيما ينتجونه أو يعرضونه من خدمات لحماية صحة وسلامة المستهلك من الغش الذي يقع في كافة السلع المصنعة أو الخدمات التي تؤدي (٣٦) .

## ١٠١ - الإعلان والدعاية الزائفة : Publicite Fausse

بعد الاعلان والدعاية الزائفة من أهم الجرائم التي تعنى التشريعات الجنائية المعاصرة بالتصدي لها ، خاصة بعد أن أخذ تزيف الدعاية نمطا يكاد يكون معتادا ، ويشكل موضوعا خصباً لاساءة استعمال سلطة مؤسسات الانتاج أو التوزيع الاقتصادية بالمساهمة أو الاشتراك في مؤسسات الدعاية

(٣٣) د. دوف عبيد ، شرح قانون المقربات التكميلي ، دار الفكر العربي ، ١٩٦٦ ، ص ٢٢٤ .

(٣٤) نقض ١٤/٦/١٩٥٥ ، أحكام النقض ص ٦ رقم ٣٢٩ ، ص ١١٢٩

(٣٥) د. دوف عبيد ، المرجع السابق ، نفس الموضع .

- نقض ٨/١٢/١٩٥٩ ، أحكام النقض ص ١٠ رقم ٢٠٨ ص ١٠١٧ .

Pradel, Op., cit., pp. 55-57.

(٣٦)

وفي تصور أدبه الحماية في التشريع الفرنسي قبل صدور هذا القانون ، انظر تطبيق J. Calais-Auloy, les ventes agressives, D.H. 1970 pp. 37-40.

والاعلان والتي تهدد جموع المستهلكين باضرار او اخطار محتملة نتيجة التدافع على شراء السلعة او القبول بالخدمة المزيف اعلانها على خلاف الحقيقة .

والركن المادى فى هذه الجريمة يتمثل فى استخدام بيان او اوضح او اعلان عن ذاتية السلعة او الخدمة او احدى عناصرها ويكون مخالفا للحقيقة .

وتنص المادة ٢٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية على أنه « يجب أن يكون البيان التجارى مطابقا للحقيقة من جميع الوجوه سواء اكان موضوعا على نفس المنتجات أم على الحال أو المخازن أو بها أو على عنواناتها أو الأغلفة أو الفواتير أو أوراق الخطابات أو وسائل الاعلان أو غير ذلك مما يستعمل فى عرض البضائع على الجمهور » .

وتنص المادة ٢٦ من ذات القانون على أنه يعتبر بيانا تجاريا أى اوضح يتعلق بصفة مباشرة أو غير مباشرة بما يأتى :

( أ ) عدد البضائع أو مقدارها أو مقاسها أو كيلها أو طاقتها أو وزنها .

( ب ) الجهة أو البلاد التى صنعت فيها البضائع أو أنتجت .

( ج ) طريقة صنعها أو انتاجها .

( د ) العناصر الداخلة فى تركيبها .

( هـ ) اسم أو صفات المنتج أو الصانع .

( و ) وجود براءات اختراع أو غيرها من حقوق الملكية الصناعية أو أية امتيازات أو جوائز أو مميزات تجارية أو صناعية .

( ز ) الاسم أو الشكل الذى تعرف به بعض البضائع أو تقوم عادة .

وفى فرنسا وبمقتضى القانون الصادر فى ٢٧ ديسمبر ١٩٧٣ والمعدل بالقانون الصادر فى ١٠ يناير ١٩٧٨ تم تحديث أحكام حماية المستهلك من الاعلان والدعاية الزائفة التى كان ينص عليها قانون ١٩٠٥ فى شان قمع التدليس فى المعاملات التجارية والتى جاء نص المادتين ٢٦ - ٢٧ من التشريع المصرى على غرارها . وبمقتضى المادة ٤٤ - ١ من قانون ١٩٧٣ الفرنسى ، لا يكتفى القانون بالمقاب على الاعلان الزائف Publicité Faussée

شأن التشريع المصرى ، وإنما يمتد ذلك الاعلان الذى من شأنه أن يحمل على الغلط *Publicité de Nature a induire en erreur* (٣٧) ، وهو الذى لا يتضمن مخالفة واضحة للحقيقة ، ولكن صياغته تأتى على نحو غامض ambigues من شأنه أن يوقع فى الغلط ، وعلى ذلك جاء نص المادة :

«est interdite toute publicité comportant, sous quelque forme que ce soit, des allegations, indications ou présentations fausse ou de Nature a induire en erreur, lorsque celles-ci portent sur un ou plusieurs de elements ci-apres : existence, Nature, composition, espèces, origine, quantité, mode et date de fabrication, propriétés, prix et conditions de ventes, de biens ou services qui font l'objet de la publicité, conditions de leur utilisation, motifs ou procédés de la vente ou de la prestation de services, portée des engagements pris par l'annonceur, identité, qualités ou aptitudes du fabricant, des revendeurs, des promoteurs ou des prestataires.»

والسلوك المادى فى جريمة الاعلان الزائف يتضمن عناصر ثلاثة :

١ - وسيلة الاعلان .

٢ - طبيعة الاعلان .

٣ - موضوع الاعلان ، وذلك على النحو التالى :

#### ١ - وسيلة الاعلان : Le moyen de la publicité

نصت المادة ٢٧ من قانون العلاقات والبيانات التجارية فى مصر على ان البيان التجارى يمكن أن يكون على ذات المنتجات أو الحال أو الأغلفة أو الخطابات أو وسائل الاعلان أو غير ذلك ... وعلى ذلك فيتحقق الاعلان سواء بالوسائل التى نص عليها القانون على سبيل المثال ، أو بأية وسيلة يكون من شأنها اعلام الجمهور ويكون لها اثر فى تضليله ، كالاعلان فى الصحف (٣٨) ، أو دور العرض السينمائى أو الاذاعة والتليفزيون .

Prode., op. cit., p. 84.

Delestrait, Op. cit., p. 177.

(٣٧)

(٣٨) نفس رقم ١٠ ، ١٦٥٢/٣/٢٢ ، م القواعد الجنائية ، رقم ١٣ ص ٨٦٧ .

« اذا كان الحكم قد دان المعلن تطبيقاً لهذا القانون لاعتباره فى الصحف من صفه معلن من الصابون ، وقال انه مصنوع من زيت بذرة الزيتون المالح ، فى حين انه ... فانه لا يكون معلنًا ... »



فلا يشترط في البيان المخالف للحقيقة أن يكون موضوعا على المنتجات ذاتها ، وقد أفصح عن ذلك القضاء التالي : « انه يبين من تعريف البيان التجاري الوارد في المادة ٢٦ من قانون العلامات والبيانات التجارية ومن المواد التالية لها أن الشارح إنما قصد حماية الجمهور من كل تضليل في شأن حقيقة ما يعرض عليه من منتجات ولذلك فقد أوجب أن يكون ما يتعلق بها من البيانات التي تعرف بها لدى الناس مطابقا للحقيقة وسوى في ذلك ما يوضح على ذات المنتجات المروضة وما يوضح على المحال أو المخازن أو بها ، وبين ما يوضح على عناونها أو الأغلفة أو الفواتير أو أوراق الخطابات أو وسائل الإعلان وغير ذلك مما يستعمل في عرض البضائع على الجمهور وقضى بمعاقبة من يخالف هذه الأحكام . فمناطق العقاب إذن أن يكون للبيان أثر في التضليل في شأن منتجات أعدت بالفعل للعرض على الجمهور ولا يشترط أن يكون البيان موضوعا على المنتجات ذاتها(٣٩) » .

ولم ينص المشرع الفرنسي على وسيلة معينة للإعلان الكاذب ، وإنما يتحقق هذا المعنى بكل ما من شأنه أن يخلق اعتقادا لدى الجمهور بأن السلعة المعلن عنها تخالف الحقيقة »

«... est interdite toute publicité comportant, sous quelque forme »

وتطبيقا لذلك ذهب القضاء الفرنسي الى أن الاعلان الكاذب يتحقق بوسائل الاعلان المكتوبة سواء البيانات الموضحة على المنتجات أو الخطابات أو الملصقات Placards وأفيشات الاعلان (٤٠) والبطاقات والكتالوجات التي يجري إرسالها للعملاء (٤١) أو بوسائل الدعاية الشفوية كما في حالة الاعلان عن بيع الأوراق المالية Demarcheurs (٤٢) أو بوسائل الدعاية السمعية والبصرية Audiovisuels كالإذاعة والتلفزيون (٤٣) .

## ٢ - طبيعة الاعلان : La Nature de la Publicité

البيان أو الاعلان المحطور ، هو الاعلان الزائف أو الكاذب ، ويتحقق زيف الاعلان بمخالفته للحقيقة سواء من جهة ذاتية السلعة أو طبيعتها أو ظروف انتاجها أو أحد عناصرها ، ولا يشترط أن يكون زيف الاعلان قد

(٣٩) تنص ١٩٤٤/١٢/١١ ، م القواعد القانونية ، رقم ٧ ص ٨٧١ .

Crim., 21 mai 1974, D., 1974, 579. (٤٠)

(٤١) لافى فرانس ٧٨/٧/٢٦ ( مشار إليه في دليستريه ص ١٧٦ ) .

Delestraët, Op. cit., p. 176. (٤٢)

Ibid., Loc. cit. (٤٣)

وقع على عنصر جوهرى من عناصر السلعة ، فالمادة ٢٧ تنص على أن البيان التجارى يجب أن يكون مطابقا للحقيقة من جميع الوجوه .

ولذلك قضى « بأن المشرع اذ نص فى المادة ٢٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ على وجوب مطابقة البيان التجارى للحقيقة من كافة الوجوه انما قصد حماية المستهلك من كل تضليل فى شأن حقيقة ما يعرض عليه من منتجات ولما كان ما أثبتته الحكم فى حق المتهم من اضافة قدر من النشا الى مسحوق الشيكولاتة له أصله الصحيح فى تقرير العمل الكيماوى الأمر الذى يستوجب حتما اثبات ذلك ضمن بيانات العبوة والا أصبح مخالفا للحقيقة ايا كان مصدر النشا » (٤٤) . وقضى أيضا بأنه « لما كان الفرض من البيان التجارى الذى يسجل على البضائع والمروض هو ارشاد المستهلكين على اشتات رغباتهم ومختلف حاجاتهم لاختيار ما يصلح لاشباع الرغبة الخاصة لكل منهم . وكان الحكم قد أثبت أن البيان موضوع الاتهام يتضمن ما لا يطابق الحقيقة لما اتضح من اختلاف نسبة السمسم الداخلة فى تركيب الجبن فانه يعتبر مخالفا للقانون ولو كانت نسبة السمسم فى الجبن المروض تزيد على ما هو مودون على البضاعة لان ذلك يتوجه الى ذاتية البضاعة وحلها دون رغبة المستهلك الذى أراد المشرع حمايته من كل تضليل » (٤٥) .

وتتحقق الجريمة بمجرد مخالفة البيان أو الاعلان لحقيقة المادة المعلن عنها حتى وان كانت مطابقة للقوانين المنظمة لصناعتها . قضى « بأن القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ خاص بالبيانات التجارية ووجوب مطابقتها للحقيقة . فاذا كان الحكم قد أدان الطاعن تطبيقا لهذا القانون لاعلانه فى الصحف عن صنف معين من الصابون قال انه مصنوع من زيت بذرة الزيتون الخالص فى حين أنه مصنوع من زيت بذرة الزيتون المضاف اليه بعض الزيوت الأخرى فانه لا يكون مخطئا ولا عبثا بما يقوله الطاعن من أن هذا الزيت هو العنصر الرئيسى فى تركيب هذا الصابون وأن العناصر الأخرى غير رئيسية ما دام البيان التجارى قد ذكر أن الصابون مصنوع من زيت بذرة الزيتون الخالص وهو ما لا يطابق الحقيقة ، ولا عبثا كذلك بمطابقة صناعة هذا الصابون للشروط المنصوص عليه فى القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ الخاص بتنظيم صناعة الصابون ، اذ لا يجوز الخلط بين قانون وآخر مع اختلاف الفرض من وضعهما وتباين مجال التطبيق بالنسبة لكل منهما » (٤٦) .

(٤٤) نفس ١٩٦٣/٥/١٤ ، م الأحكام الجنائية سنة ١٤ ص ٤١٣ .

(٤٥) نفس ١٩٥٦/١٠/٢٩ ، م الأحكام الجنائية سنة ٨ ص ١٠٨٣ .

(٤٦) نفس ١٩٥٤/٢/٢٢ ، م القواعد الجنائية رقم ١٣ ص ٨٧٢ .

ولا يلزم أن يكون البيان التجارى مسجلا ، فالفرض الأساسى الذى توجاه الشارح من النص فى المادة ٢٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ على وجوب مطابقة البيان التجارى للحقيقة هو رعاية بمصلحة المستهلكين . ومن أجل ذلك لم تقتض النصوص الخاصة بالبيانات التجارية وجود علامة مسجلة بل اكتفت بالنص فيما نصت عليه من أنه يعتبر بيانا تجاريا أى إيضاح يتعلق بالاسم أو الشكل الذى تعرف به البضاعة ، فإذا كانت المحكمة قد أثبتت على المتهم أن الشركة التى يديرها لصنع الطرايش قد اتخذت لمصنوعاتها التى تعرضها للبيع رسوما ورموزا أو علامات مماثلة تمام المماثلة من حيث وضعها وأشكالها وكتابتها للعلامات والرسوم والأشكال الخاصة بصنف الطرايش الواردة من شركة تشيكوسلوفاكيا الأجنبية وذلك دون أن يكون لشركة أى حق فى استعمال تلك العلامات فهذا يكفي لتحقق الجريمة التى أدانته فيها وهى عرضه للبيع طرايش تحمل بيانا تجاريا لا يطابق الحقيقة بصرف النظر عن تسجيل أو عدم تسجيل العلامات التجارية للشركة التى انتحل هو الرسوم والأشكال والعلامات التى تعرف بها بضائعها » (٤٧) .

وفى فرنسا ذهب القضاء الى أن عدم مطابقة البيان أو الاعلان للحقيقة من أى وجه يتحقق به معنى الاعلان الزائف ، ومن ذلك اعلان أحد محال الحلوى عن بيع منتجاته طازجة ومصنعة فى ذات اللحظة *Pâtisserie fabriquée devant vous* ثم يتبين أنها حلوى منتجة منذ عدة أيام . وكاعلان إحدى مؤسسات انتاج اللحوم عن بيع « سجق » معد بالطريقة اليدوية والتقليدية ، ثم يتبين أنه معد بالطريقة الصناعية الحديثة . وكقيام إحدى مؤسسات اللواجن بطرح دواجن مثبت على غلافها أنها مفداة طبيعيا على الحبوب ، بينما أنها فى الحقيقة قد غذيت بوسائل صناعية ، ومساحيق مخلطة (٤٨) .

واضافة للاعلان الزائف ، فإن قانون ١٩٧٣ فى فرنسا يعاقب كما رأينا على الاعلان الذى من شأنه أن يحمل على الغلط ، وهو الذى لا يتضمن اعلانا عن وقائع مادية مخالفة للحقيقة ، وانما يتضمن عبارات غامضة جيدة

(٤٧) نقض ١٩٤٥/١/٢٩ ، م القواعد الجنائية ، رقم ٩ ص ٨٦١ .

وقد ذهب قضاء النقض للذى حديثا الى أن تقليد العلامة التجارية لا يشترط فيه التطابق بين العلامتين . بل يكفي وجود تشابه من شأنه تضليل جمهور المستهلكين وأحداث اللبس والخلط بين المنتجات . ( الطعن رقم ٢٢٧٤ جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٩ ) ، مجلة القضاء ، السنة ٢١ ، يونيو ١٩٨٨ ص ٤١٩ .

Pradel, Op. cit., p. 87.

(٤٨)

الصياغة من شأنها أن تخدع الجمهور بظنة وجود مزايا أو افضلية في  
السلة لا وجود لها .

«La publicité contient les termes susceptibles d'induire

Le public en erreur, même si, sous enoncer de fait matériellement  
faux la publicité est rédigée en termes volontairement ambigus pour  
tromper le public.

ومن ذلك الاعلان عن بيع سجاد شرقي وارد من الجمارك . والاعلان  
في حقيقته لم يتضمن بيانا زائفا ، اذ أن كل بضاعة قادمة من الخارج لابد  
وأن تكون واردة من الجمارك بعد تحصيل الرسوم عليها . ولكن الاعلان  
بهذا الاقتضاب الغامض قد يثير في اعتقاد الجمهور أن السجاد المعروض  
للبيع من البضائع المصادرة مما يؤدي لتدافع المستهلكين للشراء تحت تأثير  
نفسى بانخفاض الثمن على خلاف الواقع (٤٩) .

٣ - موضوع ( محل ) البيان أو الاعلان : L'Objet de la Publicité

طبقا لنص المادتين ٣٦ - ٢٧ من القانون رقم ٥٧ فيقع البيان أو  
الاعلان الكاذب على كافة المنتجات السلية من بضائع وسلع مختلفة .  
ووفقا للنص الفرنسي فيدخل دائرة الحظر اضافة لذلك أية بيانات أو  
ايضاحات أو اعلانات تتعلق بتقديم الخدمات ، فالمادة ٤٤ - ١ من قانون  
١٩٧٢ تتضمن الاشارة لتزييف الاعلان في السلع والخدمات على حد سواء  
Conditions de vente, de biens ou service. فيسرى الحظر على الاعلان  
المتعلق بالسلع والبضائع كما يسرى على السلع الخدمية كالرحلات التي تعلن  
عنها شركات السياحة والطيران ، أو الخدمات العقارية التي تقدمها الشركات  
المتخصصة ... (٥٠) .

والعناصر التي يمكن أن يقع عليها التزييف اما أن تكون مقدار  
المنتجات أو مقاسها أو كيانها أو طاقتها أو وزنها أو مصدرها أو المصنوع  
الداخل في تركيبها (م/ ٣٦ فقرة ٢ من القانون ٥٧) ، واطافة لذلك فقد  
استحدثت المادة ٤٤ - ١ من القانون الفرنسي عناصر أخرى تتساقط

Delestrait, op. cit., p. 177.

(٤٩)

Pradel, op. cit., p. 65.

(٥٠)

وانظر أيضا أحكاما حديثة للنقض الفرنسي :

— Cass. Crim. 20 Février 1986, Gaz. pal. 1986, 11, somm, p. 343.

Laurence A. Sullivan, Handbook of the law of Anti-trust,

والحماية الواجبة من الأشكال الحديثة في فنون الدعاية والاعلان الكاذب فيدخل في ذلك ظروف البيع Conditions de vente والتصنيع والباث عليه motifs ou procedes de la vente وتطبيقا لذلك فقد ذهب القضاء الفرنسي الى أن اعلان أحد المحال عن تخفيضات كبرى - أو تصفية للبضائع بطريقة وهمية وغير حقيقية ، هو مما يتحقق به زيف الاعلان (٥١) .

## المبحث الثاني

### تجريم النتائج الخطرة

#### ١٠٢ - جرائم الضرر وجرائم الخطر :

لا يقتصر اهتمام المشرع الجنائي على تجريم النتائج الضارة التي تنجم عن السلوك الاجرامي ، بل قد يمتد ذلك للنتائج الضارة التي يحتمل حدوثها في المستقبل (٥٢) ، أو ما يسمى بالنتائج الخطرة - فالخطر هو الضرر المحتمل الذي يهدد المصلحة التي يحميها القانون في نص التجريم (٥٣) . وتمثل القيمة القانونية لمعنى الخطر كنتيجة في بعض الجرائم في كونها نموذجاً تتطابق معه النتيجة في بعض الجرائم المادية ، والنشاط الاجرامي في الجرائم الشكلية (٥٤) .

#### ١٠٣ - أهمية تجريم الخطورة المصاحبة لاساءة استعمال السلطة الاقتصادية :

يتمثل الركن المادي في عديد من جرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية ، في أوجه من السلوك ذي النتائج الخطرة ، وكثيراً ما يعاقب عليه بوصف الجريمة التامة لا الشروع . وتمثل أهمية هذا الوجه من التجريم ، في انه أحد الوسائل الهامة للحد من اتساع نطاق ومدى الأضرار

(٥١) نقض فرنسي ٢٠ مارس ١٩٧٩ ، مشار إليه في المرجع السابق نفس للوضع .

(٥٢) د - آمال عثمان ، المرجع السابق ، ص ٤٣ .

(٥٣) د - أحمد فتحي سرور ، الوسيط في قانون العقوبات ، ص ٤٣٥ .

(٥٤) المرجع السابق ، ص ٤٣٦ .

Merle et vitu, Op. cit., p. 581.

الناجمة عن أحوال اساءة استعمال السلطة الاقتصادية قبل استفحالها وانتشار آثارها على نطاق واسع فيكون من الأفضل تجريم السلوك الخطر في مرحلة سابقة على تحقق الضرر الفعلي الذي قد يصيب المصلحة العامة ( جرائم الإخلال بنظام السوق الحرة ) أو الخاصة ( جرائم المساس بالمستهلكين ) أو الجماعية ( تلويث البيئة ) على نحو جسيم يصعب تدارك آثاره ويؤدي لتقويض نظام السوق أو الأضرار بجموع كبيرة من المجنى عليهم من المستهلكين أو المواطنين . وفي المطلبين التاليين نعالج موقف التشريع المقارن والمصري تجاه تجريم الأنشطة ذات النتائج الخطرة التي تنطوي عليها أفعال اساءة استعمال السلطة الاقتصادية .

## المطلب الأول

### التشريع المقارن

#### ١٠٤ - القانون البلجيكي :

اتجه المشرع البلجيكي لتجريم العديد من أوجه السلوك الخطر الذي يصدر من الأشخاص الطبيعية أو المعنوية في سياق أنشطتهم الاقتصادية وبصفة خاصة تلك التي تنطوي على اساءة استعمال السلطة الاقتصادية . ومن أهم التشريعات التي أفصح فيها المشرع عن هذا الاتجاه القانون الصادر في ٢٧ مايو ١٩٦٠ والذي يعني بردع اساءة استخدام القوة الاقتصادية *l'abus de puissance economique* وبصفة خاصة حظر انشاء الكارتلات والاحتكارات ، غير المشروعة ، وفرض أو تحديد الأسعار تعسفياً . والقانون الصادر في يونيو ١٩٦٤ في شأن تنظيم توجيه الدعوة للاكتتاب العام *Les appels publics a l'épargne* والفصلين الأول والثاني من القانون الصادر في ١٤ يوليو ١٩٧١ في شأن المنافسة غير المشروعة ، والقانون الصادر في ٢٢ يوليو ١٩٧٤ في شأن تخلص المؤسسات الصناعية من النفايات السامة *La loi sur les déchets toxiques* والقانون الصادر في ٢٤ يناير ١٩٧٧ في شأن حماية صحة المستهلك (٥٥) .

وينحسب الفقه البلجيكي الى انه لا مناص من التدرج بتجريم الخطورة الناجمة عن الأنشطة في محيط الحياة الاقتصادية التي تتسم بالتعقيد والتكنيك الفني المتقدم ، وان هذه السمة تفسر تزايد جرائم الخطر في مواجهة أنشطة لا تقيم آثارها بعيار النتائج بقدر ما توزن بعيار المخاطرة Le critere du risque الذي تنطوي عليه بطبيعتها . وذلك بعكس جرائم الضرر التام Délit de lésion consommée التي تعد سمة مميزة لتجريم الأنشطة غير المشروعة في مجال العلاقات الاجتماعية التي تتميز غالبا بمصر التطور الهادي. والوضوح الكافي في المصالح المحمية (٥٦) .

#### ١٠٥ - ألمانيا الاتحادية :

يأخذ التشريع الألماني بتجريم الخطورة الناجمة عن أحوال اساءة استعمال السلطة الاقتصادية . ولكن يمكن التمييز بين نمطين من التجريم، ففي حالة الخطر المجرد Délit abstrait de mise en danger والذي ينطوي على مجرد انتهاك للأحكام التنظيمية في القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي . ومثال ذلك تقديم الشركات أو المؤسسات الاقتصادية بيانات غير صحيحة للحصول على إعانات أو تسهيلات حكومية ( م ٣٦٤ - فقرة ٤ من قانون العقوبات ) ، أو للحصول على تسهيلات ائتمانية ( م ٢٦٥ - فقرة ٢ ع ) ، فيتضمن قانون العقوبات الألماني أحكاما تسمح في هذه الحالة بالتنازل عن الدعوى أو بفرض عقوبات ادارية اذا لم ينجم عن ارتكاب الجريمة أية أضرار ، أو اذا كانت الأضرار يسيرة وقام المخالف بإزالتها (٥٧) .

أما في حالة الأفعال التي تنطوي على خطر حقيقي، وواقعي Une situation concrètement dangereuse وبصفة خاصة تلك التي تمس الحقوق والمصالح الفردية اضافة لانتهاكها للتنظيم الاقتصادي، كالإعلان الزائف ، والمضاربة ، وطرح وإنتاج الأغذية الفاسدة أو المغشوشة ، فإن العقوبة تكون دائما ذات طابع جنائي ، في مثل هذا النمط من الجريمة Délit Concert de mise en danger (٥٨) .

Ibid, p. 134.

(٥٦)

Versele, L'Incrémentation de la mise en danger, Rev. dr. penal

Crim. 67-1968, pp. 429 et s.

Otto, Op. cit., pp. 359-362.

(٥٧)

Ibid, pp. 361-362.

(٥٨)

تتضمن المدونات العقابية في المادة ٢٦٤ مجموعة من المخالفات التي يجري ارتكابها في سياق النشاط الاقتصادي يطلق عليه المخالفات الخطرة بوجه عام *Infractions generalement dangereuses* (٥٩) وهي في مجملها من المخالفات الماسة بصحة وسلامة المستهلك ، كإنتاج وعرض السلع الغشائية الفاسدة أو غير الصالحة للاستهلاك الآدمي (٦٠) والمخالفات المتعلقة بالبناء العقاري . وقد أفضحت الأعمال التحضيرية لمشرع المدونة في شأن التجريم الوارد في هذه المادة عن أنه عندما تكون ثمة أخطار تهدد عددا من المصالح القانونية المختلطة ، وتعدى في تهديدها المساس بشخص بمفرده الى مجموعات كبيرة من الأشخاص يصعب تحديدهم سلفا ، فانه يكون من الواجب اخضاعها لنصوص التجريم توفيقا لما قد ينجم من أضرار ذات آثار واسعة . أما في خارج نطاق المدونة العقابية فيعاقب قانون المنافسة غير المشروعة (٤/م) على الاعلانات التي يكون من شأنها أن تحل على تضليل الجمهور *Declarations capables d'egager le public* (٦١) .

#### ١٠٧ = التشريع الأمريكي :

كثيرا ما يعمد المشرع الأمريكي الى تجريم مجرد الخطورة الناجمة عن أنشطة معينة حماية للمصالح القانونية التي يتفيا الحفاظ عليها . وفي مجال الحماية من إساءة استعمال القوة الاقتصادية ، لم يخل الأمر من هذا الوجه من التجريم ففي صدد ردع التلاعب بنظام السوق الحرة نص الباب الأول من تشريع شيرمان على أن أي اتفاق أو تأمر لتقييد التجارة يعد فعلا غير مشروع في حد ذاته *Per se* بصرف النظر عن تأثيره أو عدم تأثيره على المنافسة أو على ظروف عرض السلع والأسعار .

وكانت المحاكم الأمريكية قد ذهبت في تطبيقاتها في المراحل الأولى لصيغور القانون الى إخراج الاتفاقات التافهة أو محدودة الأثر من دائرة التجريم معاملة في ذلك مبدأ *minor incidental restrains*

Constantin Courakis

(٥٩) انظر : تقريرا للأستاذ كوراكيس

أعمال حلقة فريبورج ، المرجع السابق ، ص ٣٥٩ .

(٦٠) وذهب القضاء اليوناني الى ان جريمة تداول السلع الخطرة على الصحة العامة لعدم مطابقتها للمواصفات تتمتع بصرف النظر عن عدم وقوع أية أضرار بالمستهلك ، المرجع السابق نفس الوضع .

(٦١) المرجع السابق ، نفس الوضع .



أو قاعدة التعليل *rule of reason* فلنا بأن التشريع يهدف الى مكافحة الاتفاقات التي تعقد بين كبار المنتجين أو الموزعين التي يمكن أن تؤثر على المنافسة . ومن ثم فقد برأت مشترى أحد المخازن اشترط على البائع عدم افتتاح آخر لمدة خمس سنوات ولمسافة ميلين من مكان المخزن المباع ، باعتبار ان ذلك الشرط لا يقصد به أكثر من إتاحة الفرصة للمشتري الجديد لبدء نشاطه ، وإظهارا للنوايا الحسنة من جانب البائع ، وأن ذلك في مجمله ليس له الا آثار محدودة لا تذكر على مستوى المنافسة والتجارة في صناعة الخبز في نطاق الولاية (٦٢) .

الا أن المحاكم الأمريكية في تطبيقاتها القضائية اللاحقة عدلت عن استخدام هذا المنهج التعليل في تفسير القانون ، ومن ثم فقد اتجهت لعدم بحث الاتفاقات في الواقع ومدى تأثيرها على المنافسة أو تقييد التجارة ، وبدلاً من ذلك فقد عملت تحليلًا تجريدياً *per se rule* فإذا ثبت لديها أن ثمة اتفاقاً تقيدياً حكمت بالادانة بغض النظر عن بحث تأثيره أو ما يلحقه من أضرار واقعية بحرية المنافسة (٦٣) .

وقد أكلت المحكمة العليا على هذا الاتجاه في قضية ( الجمعية الوطنية للمهندسين المتخصصين - ١٩٧٨ ) ( ٦٤ ) ، وأوردت في حكمها انه يجب التمييز في تشريعات أنتى - ترست بين قائمتين من الاتفاقات غير القانونية . الأولى تضم اتفاقات غير مشروعة في حد ذاتها *illegal per se* والثانية تضم طائفة الاتفاقات التي تتوقف عدم مشروعيتها على الفحص والتحقيق وما يثبت من مدى تأثيرها على المنافسة (٦٥) .

«There are, thus two complementary categories of antitrust analysis. In the first category are agreements whose nature and effect are so plainly anticompetitive that no elaborate study of the industry is needed to establish their illegality — They are «illegal per se» — in the second category are agreements whose competitive effect can only be evaluated by analyzing the facts peculiar to the business, the history of restraint and the reason why it was imposed». (٦٦) .

(٦٢) Laurence A. Sullivan. Handbook of the Law of Antitrust St. Paul : West Publishing Co., 1977, p. 168.

(٦٣) Ibid, pp. 167-168.

(٦٤) مشار إليها في ، جريز ، المرجع السابق ، ص ١٢٢ - ١٢٣ .

(٦٥) كجريسى الاحتكار والانتماج النصوص عليهما في الباب الثاني من تشريع شيرمان .

(٦٦) حكم المحكمة العليا في القضية المشار إليها المرجع السابق ، نفس الموضوع .

وأضافت المحكمة ان الحظر الوارد في الباب الأول من قانون شيرمان في شأن الاتفاقات المقيدة للتجارة يدخل تحت قائمة الأفعال غير المشروعة في حد ذاتها دون بحث عما تكون قد سببته من أضرار في الواقع ، وعلى ذلك فقد رفضت دفاع « الجمعية الوطنية للمهندسين المتخصصين » بأن تثبيتها لأسعار البناء والزامها لأعضائها من المهندسين المعماريين بعدم التنافس والنزول بأسعار مقاولات البناء في العطاءات التي يقدمونها للعملاء ، إنما مرجعه الحرص على عدم هبوط أسعار العطاءات ، الأمر الذي يؤدي بالتبعية الى هبوط المستوى الفني والأجور في هذا القطاع ، وأن انخفاض الأسعار قد يؤدي بالمهندسين المقاولين الى الحد من تكلفة البناء على حساب المواصفات القياسية للصحة والسلامة التي يجب أن تتوافر في أعمال التشييد . وودت المحكمة على ذلك بأن قانون شيرمان يعكس توجهات تشريعية مقتضاها أن المنافسة الكاملة لن تؤدي فقط لخفض الأسعار بل وأيضا الى انتاج وتقديم سلع وخدمات أكبر جودة ، وأنه ليس للمحكمة ازاء ذلك أن تبحث عما اذا كانت المنافسة تجلب آثارا سيئة أو حميدة .

«The sherman act reflects a legislative judgment that ultimately competition will not only produce lower prices, but also better goods and services. Even assuming occasional exceptions to the presumed consequences of competition, the statutory policy precludes inquiry into the question of whether competition is good or bad». (٦٧) .

والى جانب تجريم بعض الأنشطة التي تنبئ عن خطورة في تشريعات أنتى - ترست دون اشتراط تحقق أضرار فعلية . فإن ذلك هو الشأن الغالب في قوانين حماية المستهلك والبيئة حيث تتمثل النتيجة المؤتمة في مجرد مخالفة الشروط المتضمنة في شهادات الصلاحية Certifications التي تصدرها ادارة مراقبة الأغذية Food and drug administration أو لجنة حماية المستهلك والتي تتضمن consumer product safety commission مواصفات معينة تضمن سلامة السلع والمنتجات ونقاؤها وفعاليتها efficacy (٦٨) . وفي مجال حماية البيئة فكثيرا ما تتمثل الجريمة في مجرد مخالفة شهادات الصلاحية أو التراخيص permits التي تصدرها وكالة حماية البيئة The environmental protection agency والتي تتضمن المواصفات الواجبة والاحتياطات التي يجب اتخاذها في منشآت الإنتاج

(٦٧) المرجع السابق ، نفس الموضع .

(٦٨) جريز ، المرجع السابق ، ص ٤٢٦ وما بعدها .

الصناعية أو منتجاتها لمنع التلوث ، ومعايير أو حثوث التلوث المسبوح بها والتي تعتبر غير ضارة بالصحة أو بسلامة المواطنين (٦٩) .

#### ١٠٨ - التشريع الفرنسي :

اتجه المشرع الفرنسي لتجريم بعض الأنشطة الخطرة المنطوية على اساءة استعمال السلطة الاقتصادية . ففي مجال حماية نظام السوق من التلاعب ، لا يشترط على سبيل المثال في جريمة المضاربة غير المشروعة ( م/٤١٩ ع ) الاضرار الفعلي بالمصلحة التي يحميها القانون وهي استقرار المستوى العام لأسعار السلع الحرة في التداول ، وانما يكفي أن يكون السلوك الاجرامي الذي يتخذ أحد الوسائل الاحتيالية التي نص عليها القانون من الممكن أن يؤدي لاضطراب الأسعار . فتقوم الجريمة بمجرد النشر العسدي لوقائع كاذبة أو مفتراه عن مستوى توزيع السلعة أو الأسعار ، ولو لم يؤد ذلك لرفع الأسعار ، ذلك ان نص المادة يتحدث عن المضاربة أو الشروع في المضاربة على الأسعار Opéré ou Tenté d'operer la hausse ou la baisse artificielles des prix. (٧٠)

ولا يشترط في جريمة الاتفاقات المحظورة لتقييد التجارة أو اساءة استخدام الوضع الاحتكاري أن تؤدي الاتفاقات لتقييد المنافسة الحرة بالفعل وانما يكفي أن يكون من شأنها أن تؤدي لذلك  
"Toute entente ou position dominante susceptible de fausser le jeu de la concurrence ... (٧١) .

وفي مجال حماية المستهلك ، فكتيرا ما تنص القوانين المعنية بذلك على تفويض السلطة الادارية في اصصدار لوائح ومعايير تنظيمية mesure reglementaire بهدف حماية صحة وضمنان المستهلكين . وتمثل العديدة من جرائم التسويق غير المشروع للسلع والخدمات Delits De Commercialation illicite de produits et services. في مخالفة هذه المعايير التنظيمية (٧٢) ، ومن ذلك القرار رقم ٧٩ - ٤٨٩ الصادر في ٢٠ يونيو ١٩٧٩ في شأن مواصفات ومقاييس المعالجة الكيماوية والصناعية للمنسوجات والملبوسات ، والقرار الصادر في

---

(٦٩) للرجع السابق ، ص ٤٠٦ وما بعدها .

Delestrait, Op. cit., pp. 203-204.

(٧٠)

(٧١) م/٥٠ من قانون المالحات الاقتصادية مدقة بالقانون الصادر في ١٩ يوليو ١٩٧٣ .

Pradel, Op. cit., pp. 56-57.

(٧٢)

٣١ أغسطس ١٩٧٨ في شأن حظر استيراد مصابيح الاضاءة التي ينتج عنها مخلفات كبريتية .

وقد ميز القانون رقم ٧٨ - ٢٣ الصادر في ١٠ يناير ١٩٧٨ في شأن حماية واعلام المستهلك بين حالتى الخطر العادى أو الطبيعى والخطر الاستثنائى الناتج عن استهلاك السلع والخدمات فى حالة الخطر الطبيعى وهو ذلك الذى ينشأ فى بعض الأحوال من انتاج السلع والخدمات وتداولها فى الظروف والأوضاع العادية ، فيجوز اصدار قرارات بحظر الانتاج اذا كان ثمة خطر حقيقى وفعلى effectif قد نشأ عن ذلك ، أما اذا كان الخطر احتماليا eventuel فلا يجوز اصدار مثل هذه القرارات (٧٢) . أما حالة الخطر الاستثنائى Danger exceptionnel فتتور اذا ما ثبت للهيئات المعنية أو المختصة (٧٤) أن استمرار انتاج وتوزيع سلعة معينة قد يؤدى لأخطار جسيمة تمس صحة وسلامة مجموعات كبيرة من المستهلكين، فيجوز فى هذه الحالة اصدار قرارات وزارية حسب الاختصاص تتضمن إيقاف الانتاج أو سحبه من التداول retrait أو اعدام المضبوطات (٧٥) .

#### ١٠٩ - التشريع المصرى :

على المشرع المصرى فى مجال حماية نظام السوق من التلاعب بتجريم بعض أوجه السلوك الخطر . ومن ذلك حظر الاتفاق على الامتناع عن البيع أو فرض حد أدنى لسعر البيع ، والذى كانت تنص عليه المادة ٨ من أمر نائب الحاكم العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ ، فلتتحقق الجريبة بمجرد اتمام الاتفاق ولا يشترط لقيامها الامتناع الفعلى عن البيع الذى يجرمه قانون التموين والتسعير الجبرى . ومن هذا الوجه من التجريم أيضا ما نص عليه القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ فى شأن العقاب على محاولة رفع سعر بعض السلع عن طريق نشر أخبار أو إعلانات غير صحيحة أو الادلاء ببيانات كاذبة أو نشر شائعات تتصل بوجودها أو بسمها . ومن ذلك أيضا فرض التزامات معينة تضمن الحد من التلاعب والاحتكار فى مرحلة سابقة على تحققه ، كالقرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ الذى يلزم التجار بأن يعرضوا للبيع بمحالهم كميات مناسبة من السلع باختلاف أنواعها وأصنافها الموجودة بمخازنهم أو مودعة لحسابهم بمخازن

(٧٢) م/١ من قانون ١٠ يناير ١٩٧٨ .

(٧٤) ومن أبرز هذه الهيئات ، المؤسسة الوطنية للصحة والأبحاث الطبية  
Institut National de la sante et de la recherche medicale.

(٧٥) م/٢ من قانون ١٠ يناير ١٩٧٨ .

آخرين والقرارد رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تخزين الأدوية والتي يلزم المستوردين وتجار الجيلة وأصحاب المصانع والمسؤولين عن ادارتها والمقاولين الذين يتجرون أو ينتجون أو يستخدمون بصفة أساسية في صناعتهم كل أو بعض الأصناف المبينة بالجدول المرافق باخطار مراقبة التموين التابعين لها بقادير الأرصدلة التي يملكونها والكميات الواردة أو التي تم التعاقد على استيرادها شهريا . كما ألزمهم بأمسالك سجلات خاصة تبين حركة انتاج وتداول السلع والعقاقير المشار إليها .

وفي صدد حماية المستهلك ركن المشرع الى تجريم الاعلان الزائف ( م/٢٧ من قانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ ) ، والغش والتدليس في المعاملات التجارية على وجه يردع الأخطار الناشئة عن هذه الأفعال قبل تحقق الأضرار المادية ( مواد ٢ - ٧ من قانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ ) ، فيجزم الغش أو الشروع وطرح وعرض وحياسة هواد مما يستعمل في ذلك . بل انه لا يشترط في جريمة الغش ( م/٢ فقرة ١ ) تحقق نتيجة مادية ضارة . أما اذا ترتب عليها ذلك فتشدد العقوبة بحسب جسامه الضرر الذي وقع فتكون السجن مدة لا تقل عن أربع سنوات وغرامة لا تقل عن ألف جنيه اذا ترتب على الجريمة إصابة شخص بعاهة مستديمة والأشغال الشاقة المؤقتة والغرامة التي لا تقل عن ألفي جنيه اذا ترتب على الجريمة الوفاة . وقد قضى بأنه « من المقرر أنه لا يلزم لتوافر الركن المادي لجريمة الغش جسامه الضرر المترتب عليه بل يكفي وقوع الغش ولو لم يترتب عليه ضرر ما » ( ٧٦ ) .

---

(٧٦) نقض ١٩٨١/١١/١٥ ، م الأسكلم الجنائية ص ٣٢ . قاضية رقم ١٥٥ . ص ٩٠١ .



## الفصل الثانى

### الركن المعنوى

#### ١١٠ - قوة الركن المعنوى فى جرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية:

اتسم التجريم فى قانون العقوبات الاقتصادى بضعف الركن المعنوى فى الجرائم الاقتصادية . فكثير من هذه الجرائم يمثل ركنها المعنوى فى صورة الاعمال أو علم التحرز ، وقد يصل الأمر الى افتراض توافر القصد الجنائى من مجرد وقوع السلوك المادى للمخالفة مما يعرف بالجريمة المادية (٧٧) . وقد دعا الى هذا النهج ما تقتضيه السياسة الاقتصادية القائمة على السيطرة والتخطيط الشامل ، أو ما تستوجب ادارة أمور الاقتصاد ابان الأزمات والحروب من ضرورة اليقظة والتنبيه لكل خروج على احكام هذه السياسة .

وعلى عكس ذلك فإن تجريم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية يرتبط بالسياسة الاقتصادية القائمة على الحرية واطلاق قوة العمل فى

---

(٧٧) راجع : د . محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ١١٥ - ١١٦ ، د . جمال عثمان ، المرجع السابق ، ص ١٢٢ وما بعدها .

السوق الخاصة في ظل مناخ الاستقرار والتخلل عن سياسة الحروب  
انسكرية - ويجيء تدخل القانون الجنائي في ظل هذه السياسة لا لغرض  
قواعد تحكيمية وإنما للحد من أحوال اساءة سلطة المؤسسات والشركات  
الاقتصادية الخاصة والحيولة بينهما وبين اساءة استخدام أوضاعها  
الاحتكارية ، على نحو يضر بالخير من صفار المنافسين أو مجموعات  
المستهلكين أو بالبيئة الطبيعية ، الأمر الذي يؤدي لمزيد من الاحساس  
بملى لا أخلاقية هذه الجرائم ، فيعكس الجريمة الاقتصادية التي تعد الدولة  
بنظامها الاقتصادى هي المجنى عليه فيها ، فان المجنى عليه في جريمة اساءة  
استعمال السلطة الاقتصادية هي الدولة والفرد معا ، وإذا كان الضرر  
يصيب المصلحة العامة في الحالة الأولى فقط فانه يصيب المصلحة العامة  
والخاصة في الحالة الأخيرة .

### ١١١ - القصد الجنائي :

وقد ترتب على ذلك العودة لأهمية تقوية وتعزيز الركن المعنوى في  
الجريمة المنطوية على اساءة استعمال السلطة الاقتصادية ، وفيما عدا  
ما تستوجبه ضرورة حماية المستهلك في بعض الأحوال النادرة (٧٨) فان  
أغلب جرائم التلاعب بنظام السوق الحرة كالاحتكار واتفاقات تقييد التجارة  
والتلاعب بالمنافسة والمضاربة غير المشروعة هي جرائم عمدية ، وان كان  
المشرع في أغلبها يكتفى بالقصد العام الذي يتوافر بعنصرى العلم والارادة ،  
ولا يتطلب قصدا خاصة لقيامها .

فوفقا لما ذهب اليه القضاء الأمريكى فان جريمة الاحتكار تقتضى  
توافر سوء النية وقصدا جنائيا لاحتكار السوق Willful acquisition (٧٩).

(٧٨) كان القانون الفرنسى القديم فى شأن دفع الاعلان الزائف والصادر فى عام  
١٩٦٣ يتطلب لقيام جريمة الاعلان الزائف سواء النية  
La manvaise foi أو قصد الخفى والخداع intention de tromper أما القانون الجديد والصادر  
فى ٢٧ ديسمبر ١٩٧٣ فيفترض الخفا فى جانب الملن الناجم عن اعداله وعدم تحرزه  
فى التأكد مما يتضمنه الاعلان من مؤشرات غير حقيقية عن طبيعة الصلعة .

(Pradel, Op. cit., p. 66)

وتطبقا لذلك فقد ذهب القضاء الفرنسى الى ان مجرد وقوع العمل المادى  
Le fait matériel الذى يتحقق به معنى الاعلان الزائف كاف لقيام الجريمة .  
لذا توافر الخفا غير العمدى فى صورة الاعمال من جانب الملن .

Crim, 4, Déc. 1978, B.C., No 342, 27 Oct. 1980.

( ٧٩ ) مشار اليه ، فى المرجع السابق ، نفس الموضع .

U.S. V. Grinnell corporation.

(٨٠)

مشار اليها فى ، جوير ، المرجع السابق ، ص ١٤٥ .



اما جريمة الشروع في الاحتكار فتطلب فضلا عن ذلك توافر قصد خاص *a specific intent to monopolize* بهدف لتحقيق الاحتكار وخطورة واضحة تستشف من احتمالات رجحان المحاولة *a dangerous probability of success* (٨٠) . وتطلب جرائم الاتفاقات المنطوقة لتقييد التجارة في فرنسا (م/٥٠ من قانون المخالفات الاقتصادية) ومصر (م/٨ من أمر نائب الحاكم العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٧٣) وجريمة المضاربة غير المشروعة (م/٤١٩ من قانون العقوبات الفرنسي) و (م/٣٤٥ من قانون العقوبات المصري) قصدا جنائيا لاحداث النتيجة المؤثمة ، وتشير المادتان في وضوح للنشر العمدي لأخبار أو وقائع مزورة أو لعرض ائتمان أكثر مما طلب البائعون لخلق اضطرابات مفتعلة في سوق السلعة وأسعارها .

«La publication de faits faux ou calomnieux semés sciemment dans le public». (٨١) .

وتنص المادة ٣٤٥ ع على أن « الأشخاص الذين تسببوا في علو أو انحطاط أسعار ٠٠٠ بنشرهم عمدا بين الناس أخبارا ، أو اعلانات مزورة أو ملفراه ٠٠٠ » .

ويبدو تطلب توافر القصد الجنائي ، في الجرائم الماسة بالمستهلك ومن أبرزها الفش والتدليس في المعاملات التجارية أمرا ضروريا ، فاستقر القضاء الفرنسي على لزوم توافر سوء النية مثلا في العلم بعدم تطابق المنتج من القواعد المرعية التي ترجع اما الى المواصفات القياسية التي تحددها القرارات الادارية أو للعرف التجاري السائد *Usage professionnel* (٨٢)

وفي مصر استقر قضاء النقض على تطلب القصد الجنائي لقيام جريمة الفش ، وضرورة توافر العلم بالفش واتجاه ارادة الجاني الواعية به . ويستبين ذلك من مطالعة القضاء التالي : « متى كان الحكم الصادر بإدانة المتهم بعرض زيت فاسد للبيع مع علمه بذلك قد استظهر ركن العلم بالفش بقوله انه ثبت من التحليل الكيميائي أن العينة عالية الحموضة جدا وزنخة ، وقساده على هذا الوجه لا يخفى على الرجل العادى ، والمتهم صاحب سرجة ويعلم مدى ما يتناولها من فساد - فإن ما أورده الحكم من

U.S. V. Empire Gas Co., 1976.

(٨٠)

مشار إليها في المرجع السابق ، ص ١٤٧ .

(٨١) م/٤١٩ فقرة ١ من قانون العقوبات الفرنسي .

Delestriat, Op. cit., p. 204.

Pradel, op. cit., p. 78.

(٨٢)

شأنه أن يؤدي إلى علم المتهم بالفض ، (٨٣) و « إذا كانت المحكمة قد استنتجت علم المتهم بفساد اللحوم التي باعها مما ثبت لديها من أنه ذبيح الجمل خارج السلخانة وفي يوم متنوع الذبيح فيه ، وأنه يحترف الجزارة من عهد بعيد ، ولا يتصور أن يفوت عليه فساد اللحوم فلا تريب عليها ، إذ أن هذه كلها قرائن من شأنها أن تؤدي إلى ثبوت الحقيقة التي قالت بها » (٨٤) .

بينما يعد قصورا في بيان العلم بالفض ، إذا كان الحكم لم يتحط حلقا عن توافر الركن المعنوي في جريمة خداع المشتري وكان قد دان الطاعن أيضا على اعتبار أن اللبن في ذاته مفسوش دون أن يبين ماهية ذلك الفض وكيفية حصوله ودون أن يستظهر علم الطاعن بوقوعه » (٨٥) ومن ذلك أيضا أنه « إذا دفع المتهم بفض الجبن أنه اشتراه في صفائح مغلقة من آخر قضي بأدائه ، فإن قول الحكم المعلوم فيه بأنه تاجر يقيم الفض وأنه صاحب المصلحة في الربح ، ولا يكفي لتفنيد دفاع المتهم وإثبات علمه علما واقعا بهذا الفض » (٨٦) . كما قضي أيضا بأنه « من المقرر أنه لا يكفي لإدانة المتهم في جريمة منع وعرض مياه غازية مفسوشة للبيع أن يثبت أن المياه الغازية قد صنعت في مصنع شركة المتهم بل لابد أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الفض أو أن تكون المياه الغازية قد صنعت تحت إشرافه ورقابته مع علمه بفسادها وغشها وأن القرينة المنشأة بالتعديل الصادر بالقانونين رقمي ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ، ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والتي افترض بها الشارع العلم بالفض إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة رفع بها عبء اثبات العلم عن كاهل النابة دون أن ينال من قابليتها لإثبات العكس ، وبغير اشتراط نوع من الأدلة لدفعها ، ودون أن يمس الركن المعنوي في جنحة الفض والذي يلزم توافره حتما للعقاب (٨٧) » .

(٨٣) تقض ١٩٥٣/٣/٢ ، أحكام التقض ، ص ٤ رقم ٢١٣ ص ٥٨٠ .

(٨٤) تقض ١٩٤٤/١٠/٢ ، قواعد محكمة التقض ج ٢ رقم ٥٨ ص ٨٨٨ .

(٨٥) تقض ١٩٥٠/١١/٢٧ ، أحكام التقض ص ٢ رقم ٩٣ ص ٢٤٢ .

(٨٦) تقض ١٩٥٣/١٢/٩ ، أحكام التقض ص ٤ رقم ١٨٤ ص ٤٢٣ .

وأيضا تقض ١٩٥٤/٤/١ ، ص ٥ رقم ١٥١ ص ٤٤٧ .

(٨٧) تقض ١٩٨١/٦/١٤ ، أحكام التقض ص ٣٢ رقم ١١٩ ص ٦٧٢ .

وأيضا ، تقض ١٩٨١/١١/١٥ ، أحكام التقض ص ٣٢ رقم ١٥٥ ص ٩٠١ . وتقض ١٩٦٧/١٢/٣- أحكام التقض ص ١٤ رقم ١٨٧ ص ١٠٢٤ ، وتقض ١٩٦٤/٢/٢٤ ، أحكام التقض ص ١٥ رقم ٣١ ص ١٤٩ .

ولكن هل يلزم في جرائم الفش توافر قصد خاص ممثلا في نية التعامل في السلعة بمقابل ؟ أم انه يكفي توافر القصد العام بما يعنيه من مجرد العلم بالفش في السلعة المنتجة أو المعروضة أو التي يجري حيازتها .

ذهب رأى الى أن جرائم التدليس والفش تتطلب دائما توافر نية التعامل والتعاقد على السلعة بمعرض « فمن يخلط سلعة غذائية بأخرى لاستهلاكه الخاص ، أو لاهدائها الى شخص معين لا يخضع لأحكام التدليس والفش بطبيعة الحال » وذلك كمن يخفف اللبن بكمية من الماء أو من يخلط المسلى الطبيعى بالصناعى لفرض مما تقدم « ( ٨٨ ) » . وقد وجد هذا الرأى سنده فى ان الباعث يعد من صور القصد الخاص ، متى كانت طبيعة الواقعة المسندة الى المتهم تتطلب باعنا معيننا لامكان العقاب عليها تحت وصف جنائى معين ، كما هى الحال فى جرائم القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ( ٨٩ ) ، وعزز هذا الرأى سنده فيما قضى به من د أن جريمة خداع المشتري هى من الجرائم الصدية التى يشترط لتوافر أركانها ثبوت القصد الجنائى لدى المتهم وهو عليه بالفش الحاصل فى الصناعة وانه تمعد ادخال هذا الفش على المتعاقد « ( ٩٠ ) » .

٢٠٨

وفى الحقيقة فانه لا يجوز الخلط بين صورة القصد الجنائى الذى تتطلبه جريمة خداع المتعاقد المنصوص عليها فى المادة الأولى من هذا القانون ، والتى تتحدث عن خداع المتعاقد أو الشروع فى خداعه بأحد الوسائل التى حددها القانون ( ٩١ ) وبين صورة القصد الجنائى فى جرائم الفش وطرح أو عرض السلع المغشوشة أو حيازتها ( مواد ٢ - ٣ من القانون ) فتتطلب جريمة خداع المتعاقد قصدا خاصا ممثلا فى ضرورة توافر نية التعامل والتعاقد على السلعة فى مقابل ، بينما لا يثور بحث ذلك فى جرائم الفش والتى يكفي فيها توافر القصد العام ممثلا فى علم الجانى بأن السلعة التى ينتجها أو يعرضها أو يحوزها مغشوشة اما لعدم مطابقتها للمواصفات القياسية أو لمخالفتها لأصول الصناعة والمهنة .

---

( ٨٨ ) د : رموف عبيد ، شرح قانون العقوبات التكميل ، دار الفكر العربى ، ١٩٦٦ ، ص ٢٥٦ .

( ٨٩ ) المرجع السابق ، نفس الموضع .

( ٩٠ ) نظى ١٦/١١/١٩٥٣ قواعد محكمة النقض ج ٢ رقم ١٤ ص ٨٧٩ ، ونظى

١٩٥٥/٣/٢٩ قواعد محكمة النقض ج ٢ رقم ١٦ ص ٨٨٠ .

( ٩١ ) مستبدلة بالقانون ١٩٨٠/١٠٦ .

## ١١٢ - اسباب علم المسئولية :

يمكن ادراج اسباب الاباحة ضمن الاسباب التي تحول دون قيام المسئولية ولا تخرج هذه الاسباب عن استعمال حق مقرر بمقتضى القانون، واستعمال السلطة ، والدفاع الشرعى . وتوصف هذه الوجة بالاسباب الموضوعية لانها ترفع الصفة الجنائية عن الفعل أو تعطل نص التجريم (٩٢) ومن بين هذه الاسباب يشور بحث استعمال الحق المقرر بمقتضى القانون . فتنص بعض التشريعات المقارنة على اباحة التكتلات الاحتكارية أو اتفاقات تحديد الأسعار في أحوال معينة ، وذلك على الوجه التالى :

### أولا - التشريع الأمريكى :

بالرغم من أن المشرع الأمريكى قد انتهج من خلال تشريعات أنتى - ترست مناهضة للاحتكارات وتحد من احتمالات فرض الأسعار . إلا انه خرج على مقتضيات هذه السياسة في أحوال معينة ولدواعي اقتصادية . فصدرت عدة قوانين تتضمن اباحة بعض هذه الأفعال أو الاعفاء exemption من المسئولية عنها .

### ١ - اعفاء التكتلات الاحتكارية لتشجيع التصدير :

صدر فى عام ١٩١٨ قانون Webb-promencc-act متضمنا اعفاء التكتلات الاحتكارية التي تنشأ بهدف التصدير الى خارج البلاد export cartels من المسئولية عن جريمى الاحتكار وتقييد التجارة واللتين تحظرهما المادتان الأولى والثانية من تشريع شيرمان . وطبقا لذلك فانه يجوز لاتحادات المصدرين export associations التي تنشأ بهدف تعزيز القدرة على التصدير أن تتفق على تثبيت أسعار منتجاتها فى تعاملاتها مع المستوردين من الخارج ، أو تخصص مناطق جغرافية أو دول معينة يتمتع فيها التنافس فيما بينها ، أو الاشتراك فى مجلس لتنسيق أسعار منتجاتها ، وذلك بهدف الحد من مخاطر اطلاق حلبة المنافسة فيما بين المصدرين مما يؤدي لخفض أسعار الصادرات الأمريكية (٩٣) . ويشترط

---

(٩٢) د. أحمد فتحى سرور ، الوسيط فى قانون المقربات ، ص ٣٠٩ ، د. محمود نجيب حسنى ، شرح قانون المقربات ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٧ ، ص ١٦٣ ، د. على أحمد راشد ، القانون الجنائى ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٤ ، ص ٥٣٥ وما بعدها .  
Merle et vitu, op. cit., pp. 494. sts.

Greer, op. cit., p. 118.

(٩٣)

David A. Larson, An economic analysis of the webb-pomerence act,  
Journal of law and economics, October 1970, pp. 461 ft.

القانون للإفادة من هذا الإعفاء أن تقوم اتحادات المصدرين مسبقا بتسجيل اتفاقاتها في وكالة التجارة الفيدرالية وتقديم كافة الإيضاحات والمعلومات التي تطلبها الوكالة عن طبيعة الاتفاق والغرض منه ونطاق سريانه والتي يشترط أن يكون خارج الولايات المتحدة (٩٤) .

### ٢ - الإعفاءات المقررة للمنظمات الزراعية :

وفقا لقانون Coppr-volsteal act الصادر في عام ١٩٢٢ فإنه يجوز لاتحادات أو منظمات المزارعين agricultural organizations أن تعقد اتفاقات فيما بينها لتحديد أسعار بيع المحاصيل والمنتجات الزراعية ، وذلك بهدف تعزيز قدرة وسلطة التفاوض Bargaining power نصنار المزارعين والمنتجين ، وتقادي تدمير الأسعار الذي يحدث من المشتريين المتمرسين والخبراء كالوسطاء والسماسرة (٩٥) .

### ٣ - الإعفاءات المقررة لقطاع الصناعات الخدمية :

الصناعات الخدمية هي تلك التي تمس وتتعلم بطريقة مباشرة بالصالح العام للمواطنين ، وحرصا على ضمان وصول أعلى وأكفا مستوى من الخدمة وعلى وجهه مستقر فإنه لا يجري التنافس على أداء هذه الخدمات وإنما يوكل ذلك لمؤسسات أو شركات كبرى قادرة على تسيير هذه الخدمات ، وذلك كما في حالة الشركات القائمة على وسائل النقل العام والاتصالات والكهرباء والغاز ومن الطبيعي أن الشركات التي تقوم على تصريف هذه الأمور يتسم أداؤها للخدمات بالاحتكار الذي يحرمه تشريع شريمان ، ولكن الاعتبارات السالف ذكرها اقتضت استثناء هذه الأحوال من أحكام المسئولية ، التي تحكمها التنظيمات الاقتصادية Economic Regulation والتي تنفادي الآثار السلبية للاحتكار في مثل هذه الأحوال بتجديدها لأقصى أسعار أداء هذه الخدمات (٩٦) .

Ibid., loc. cit.

(٩٤)

Ibid, pp. 118-119.

(٩٥)

(٩٦) ومن أهم الهيئات الحكومية التي تمنى بإعفاء هذه التنظيمات الاقتصادية : اللجنة الفيدرالية لتنظيم استخدام الطاقة

Federal energy regulatory commission.

والتي أنشئت في عام ١٩٧٧ . واللجنة الفيدرالية للاتصالات

Federal communication commission.

والتي أنشئت في عام ١٩٣٤ .

## لانيا - التشريع الفرنسي :

تنص المادة ٥٠ من قانون المخالفات الاقتصادية على تجريم الاتفاقات المقيدة للتجارة أو المعلقة لحرية المنافسة أو إساءة استخدام المركز الاحتكاري . إلا أن المادة ٥١ من ذات القانون نصت على بعض أحوال الإباحة وذلك على النحو التالي :

### أولا - الإباحة المرخص بها لوجود نص قانوني أو لائحي :

أجاز المشرع الفرنسي لاتحادات المنتجين أن تمقد اتفاقات لتنظيم الأسعار والانتساج ، على خلاف الحظر الوارد في المادة ٥٠ من قانون المخالفات الاقتصادية ، وذلك بهدف تدعيم الصناعة الفرنسية وتعزيز الموقف التفاوضي للزراعين إزاء الوسطاء والسماسرة . ومن أهم الاتحادات التي رخص لها في ذلك اتحادات صناعات الألبان ، ومنتجي محاصيل الفلال وبنجر السكر (٩٧) . وكانت قد صدرت في مرحلة سابقة على صدور قانون المخالفات الاقتصادية بعض القوانين الأخرى التي أجازت اتفاقات تنظيم الانتاج والأسعار التي تمقد فيما بين المنتجين لتمييز قدرتهم على التصدير ، ومن ذلك القانون الصادر في ١٩٣٥ في شأن الاتفاقات المرخص بها في صناعة الحرير والسكر ، والقانون الصادر في عام ١٩٣٦ في شأن الاتفاقات المرخص بها في صناعة وتجارة الأحذية (٩٨) .

### لانيا - الإباحة المرخص بها للاتفاقات التي من شأنها تحقيق التلقم الاقتصادي :

لا يعد التكتل الاحتكاري أو الاتفاقات فيما بين عناصر السوق شرا خالصا في جميع الأحوال ، إذ إن لها جوانب إيجابية في بعض الأحيان تقتضيها ضرورات خفض التكلفة وتحقيق معدلات أكبر من النمو بزيادة معدلات تركيز رأس المال . ولذلك أباحت المادة ٥١ من قانون المخالفات الاقتصادية اتفاقات التنسيق فيما بين الشركات أو المؤسسات الاقتصادية أو التكتل الاحتكاري إذا كان من شأن ذلك تحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي أو زيادة الانتاجية .

«ententes et abus de position dominante sont autorisés lorsqu'ils ont pour effet d'assurer le développement du progrès économique, notamment par l'accroissement de la productivité ...» (٩٩) .

Pradel, Op. cit., p. 32. .

(٩٧)

Ibid, p. 30.

(٩٨)

(٩٩) ٥١/م ٢ من قانون المخالفات الاقتصادية .

وينبغي أن يعرض الاتفاق على لجنة مراقبة المنافسة *commission de la concurrence* التي تجري بحثا حول مدى جدية الاتفاق وتحقيقه لمعنى التقدم الاقتصادي والذي يجب أن يكون واقعا ومؤكدا *certain* أما إذا كان لا يقصد به سوى تحقيق صالح خاص لأطرافه ويؤدي للاخلال أو للتلاعب بنظام السوق فلا ترخص به اللجنة (١٠٠) .  
وقد وضعت اللجنة عدة معايير يسترشد بها لقياس مدى تحقيق الاتفاق للتنمية الاقتصادية . ومن بين هذه المعايير أن يكون الاتفاق مؤديا لترشيد استخدام الأيدي العاملة أو تحسين نوعية المنتجات أو تخفيض تكلفة التسويق ، أو زيادة الانتاجية أو تنمية وتعزيز الخدمات التعليمية (١٠١) .

**١١٣ - الأهلية الجنائية :**

الأهلية الجنائية هي الرباط النفسي والذهني الذي يعبر عن مدى قدرة الشخص على التصرف وفقا لإرادة حرة وواعية وبالتالي تحميله بتبعة ما يقترون بهذه الإرادة من سلوك إجرامي . وترتبط على ذلك فإن الأهلية الجنائية تقتضي توافر عناصر معينة تتمثل في الإدراك أو التمييز وحرية الاختيار وتفترض هذه العناصر أن يكون المسئول جنائيا شخصا طبيعيا (١٠٢) إلا أن تطور النظام القانوني انتهى إلى التسليم بوجود الشخص المعنوي ومنحه الشخصية القانونية كالإنسان ، كما أدى تزايد وتعاطف دور الأشخاص المعنوية إلى تقرير مسئوليتها المدنية ، والجنائية أيضا وبصفة خاصة عن الجرائم الاقتصادية (١٠٣) ويبدو أن هذا الاتجاه أخذ في التوسع لمواجهة طائفة جرائم إساءة استعمال السلطة الاقتصادية التي يجري ارتكابها في أغلب الأحيان من الأشخاص المعنوية الاقتصادية ، بل يتصور ارتكابها في بعض جرائم الاحتكار والتلاعب بالأسعار إلا من شركات الانتاج والتوزيع الكبرى (١٠٤) .

(١٠٠) قرار لجنة مراقبة المنافسة الصادر في ٨ يونيو ١٩٧٨ .

(١٠١) قرار لجنة مراقبة المنافسة ، المرجع السابق .

(١٠٢) د . أحمد قضي سرور ، المرجع السابق ، ص ٤٩٥ ، د . محمود نجيب حسني ، المرجع السابق ، ص ٥٣١ - ٥٣٢ .

(١٠٣) انظر في الموضوع بصفة عامة : د . عبد الرؤوف الهدي المسئولية الجنائية من الجرائم الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ .

(١٠٤) د . إبراهيم علي صالح ، المسئولية الجنائية للأشخاص المعنوية ، دار المعارف ، ١٩٨٠ .

L.F. Leigh, Criminal Liability of corporation in English law, lowe and Bragdone Ltd., 1969, London, M. Delmas-Martz, La responsabilité penale de groupements dans l'avant-projet de code penal, R. international de droit penal, 1980, p. 38 etc.

## ١١٤ - أنماط مساءلة الشخص المعنوي جنائيا عن جرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية :

يمد موضوع مساءلة الشخص المعنوي عن هذا النمط من الجريمة من أهم المواطنين التي يعنى بها الفقه وتنعكس على التشريع الجنائى المعاصر . وقد أشير فى تقرير مقدم لحلقة الرابطة الدولية ( بلايو - ١٩٨٠ ) ، والتي عنيت بدراسة موضوع الجريمة وسوء استعمال السلطة ، الى أهمية تطوير وتحديث أحكام المساءلة الجنائية بحيث تمتد لتشمل المسؤولين الحقيقيين عن ارتكاب الجريمة خاصة تلك التي ترتكب من خلال الأشكال الجماعية **Collective Bodies** لمؤسسات ومنظمات صناعية وتجارية ومالية (١٠٥) . كما أوصت حلقة الرابطة الدولية ( فريبورج - ١٩٨٢ ) والمعنية بدراسة فكرة ومبادئ قانون الأعمال بما فى ذلك حماية المستهلك بأن يؤخذ فى الاعتبار تطوير أحكام المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية والمسؤولية التبعية التي تتأسس على سلطة الاشراف على المستويات الأدنى كاحدى الوسائل والاتجاهات الرامية الى مكافحة الجريمة فى مجال الأعمال **Crime d'affaire — Business offence** وفى مجال حماية المستهلك (١٠٦) .

وموضوع تطوير المسؤولية الجنائية فى المواد الاقتصادية ليس جديدا بالكلية فتصدى لفكرة الجريمة الاقتصادية التي شغلت الفقه والتشريع الجنائى فى النصف الأول من هذا القرن استحدثت على عكس القواعد العامة أحكاما تؤسس المسؤولية على فعل الغير ، أو تقرر المسؤولية غير المباشرة للأشخاص المعنوية عن الجزاءات والغرامات المالية ضمانا لانفاذ العقوبات المقررة بها . ويلاحظ ان هذه الأشكال من المسؤولية غير كافية ولا تتلاءم مع الأنماط الحديثة لجرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية - كالاحتكار واتفاقات تقييد التجارة وانتاج وتداول السلع الخطرة أو الضارة بالصحة وتلويث البيئة - وذلك بعكس الجريمة الاقتصادية التقليدية - كخالفه التسعيرة ومخالفات التعامل فى النقد الأجنبى - والتي ترتكب غالبا فى اطار المؤسسة الفردية التي يملكها أو يديرها فرد أو عدد محدود من الأفراد .

فالإساءة الاقتصادية غالبا ما يعبرى ارتكابها فى اطار الشركة أو المؤسسة الكبيرة **entreprise** حيث تقعند الاختصاصات وتتشارك على نحو

(١٠٥) تقرير أوتنوف ، المرجع السابق ، ص ١١ .

(١٠٦) التوصية رقم ١١/١٠ من التقرير العام لأعمال الحلقة .



يصعب معه تحديد مساهمة الجائعين في النشاط الاجرامي واسناد النتيجة ماديا او معنويا الى فرد أو أفراد بعينهم ، ذلك ان الركن المادي اذا كان يتمه بعض العاملين في المستويات الوسطى أو الدنيا ، فانه عنصر الخطأ **La faute** الذي يكون منشأ المخالفة **L'origine de l'infraction** يمكن غالباً في القرار الذي اتخذه المدبرون أو أعضاء مجلس الإدارة (١٠٧) .

ويبدو أيضاً ان الحل التشريعي الذي انتهجته بعض النظم القانونية باعتماد مسئولية المدير أو رئيس العمل عن فعل الغير غير كافية وغير عادلة في ذات الوقت . فالجريمة التي تتم على نحو مؤسسي وعبر قنوات عديدة بدءاً من مجالس الادارات ومروراً بالمديرين التنفيذيين وانتهاء بصغار العاملين يكون من غير العدل تحميلها لمدير معين يفترض مسئوليته طبقاً للقوانين واللائحة الداخلية للمؤسسة أو الشركة . وقد لوحظ ان هذا التمسك الخالي فيه بمبدأ المسئولية الشخصية عن الجريمة كان مدعاة لسوء الاستعمال من قبل الشركات والمؤسسات الاقتصادية وافلات الجناة الحقيقيين من العقاب بانتهاك القانون واستغلال الثغرات التشريعية (١٠٨) .

ولذلك فان الصعوبة الحقيقية فيما يتعلق بتطوير المسئولية عن جرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية لا تكمن في اعتماد أوجه من المسئولية لضمان تنفيذ العقوبة كتلك المؤسسة على فعل الغير أو المسئولية غير المباشرة للشخص المعنوي ، وانما تتطلب استحداث أوجه من المسئولية تقضي اداة الجريمة ، التي قد يغفل فاعلوها الماديون جميعهم من الادانة ، فلا يبقى من فاعل لها سوى الشخص المعنوي الذي يمثلونه ويرتكبون الجريمة في سياق نشاطه أو لحسابه .

ومن ثم فانه يلاحظ اتجاه التشريعات الجنائية المعاصرة الى الأخذ بأشكال متنوعة من مسئولية الشخص المعنوي عن جرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية . فالإضافة لاقرارها لمبدأي المسئولية عن فعل الغير والمسئولية غير المباشرة للشخص المعنوي في هذا النمط من الجريمة أخذت العديد من التشريعات حتى تلك ذات الأصل اللاتيني بالمسئولية الجنائية المباشرة للأشخاص المعنوية (١٠٩) ، بل وتوسع بعضها في ذلك بتقرير

(١٠٧) خلاص مرفعي ، المرجع السابق ، ص ٥٥ .

(١٠٨) تقرير الأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة السادس لمنع الجريمة حول موضوع « الجريمة وسوء استعمال السلطة : جرائم ومجرمون خارج طائلة القانون » ص ٣٦ ، وما بعدها .

(١٠٩) يأخذ التشريع الايطالي - امريكي بهذا المبدأ بصعب الأصل اما التشريعات اللاتينية فتأخذ به مستثناة .

مسئولية الجماعات *responsabilité des groupements* التي تمارس أنشطة ذات طبيعة مالية أو تجارية أو صناعية حتى ولو لم تكتسب بعد شخصيتها القانونية (١١٠) . بينما اتجهت بعض التشريعات التي لازالت تمسك بمبدأ المسؤولية الشخصية الى تقرير نوع من المسؤولية شبه الجنائية *quasi-penal* للأشخاص المعنوية تنتظمها أطر جزائية ذات طبيعة إدارية أو احترازية ووقائية . وهو الأمر الذي سيكون موضوع البحث في الفصول التالية .

---

(١١٠) أخذ بذلك مشروع المادونة العقابية الفرنسية الجديد ٣٧/٢ .

## الفصل الثالث

### المسئولية عن فعل الغير

Responsabilité du fait d'autrui

#### ١١٥ - أساس المسؤولية :

الأصل في القانون الجنائي أن المسؤولية عن الجريمة شخصية فمن لم يساهم في ارتكاب الجريمة يظل بمنأى عن عقوبتها . ومع ذلك فإنه يلاحظ في المواد الاقتصادية أن من لم يساهم في الجريمة بصفة مباشرة قد يعد مرتكباً معنوياً لها ، بسبب عدم إشرافه على تابعيه (١) . ويأخذ الأئم الجنائي أما صورة الخطأ غير العمدى في حالة إهمال واجب الرقابة أو الخطأ العمدى في حالة الإخلال بالواجبات والالتزامات (٢) . وعلى ذلك فإلى جانب مسؤولية المستخدم أو التسايع قد تنعقد أيضاً مسؤولية رب العمل chef d'entreprise أو مستغل المنشأة أو مديرها بحسب الأحوال (٣) .

(١) د- آمال عثمان ، المرجع السابق ، ص ١٢٧ .

(٢) د- أحمد قصى سرود ، المرجع السابق ، ص ٥٨٠ .

(٣) د- محروس مصطفى ، المرجع السابق ، ص ١٢٤ .

ويطلق على هذا النوع من المسؤولية ، المسؤولية عن فعل الغير أو المسؤولية الموضوعية أو المفترضة (٤) .

## ١١٦ - المسؤولية عن فعل الغير في التشريع المقارن :

تتجه التشريعات الجنائية المقارنة الى التوسع في اقرار مبدأ المسؤولية عن فعل الغير في الجرائم التي تنطوي على اساءة استعمال السلطة الاقتصادية وبصفة خاصة تلك التي لا تأخذ بمبدأ المسؤولية الجنائية المباشرة للأشخاص المعنوية ، فتقررها في المسؤولية عن جرائم التلاعب بنظام السوق الحرة والجرائم الماسة بصحة وسلامة المستهلك ، وذلك على النحو التالي :

## ١ - التشريع البلجيكي :

ليس ثمة أحكام قاطعة تضمنها التشريع في المواد الاقتصادية تفصح عن اقرار مبدأ المسؤولية عن فعل الغير بوجه عام ، الا انه في التطبيق ، جرى القضاء مؤيدا في ذلك من الفقه على انه حينما لا يوجد نص على المسؤولية عن فعل الغير في الجرائم التي ترتكب في سياق أنشطة الشركات والمؤسسات الاقتصادية فان للقاضي أن يسند الفعل المادي الذي ارتكبه المستخدم أو التابع الى الشخص الذي تظهر الوقائع مسئوليته في الحقيقة أو الواقع عن الخطأ الجنائي .

«a celui qui dans la réalité des choses, en est le véritable responsable ...» (٥) .

أو الى الشخص الذي توافر في حقه الخطأ La personne en faute

---

Marie-elisabeth cartier, «Notion et fondement de la responsabilité du = chef d'entreprise», Dans, la responsabilité penale du fait de l'entreprise journées d'études, université de paris, institut de l'entreprise, Masson, 1977. pp. 45 ets.

(٤) د. جمال عثمان ، المرجع السابق ، ص ١٢٨ .

Merle et vitu Op. cit., pp. 504-506.

ويبدو أن قضاء النقض المصري يميل الى تأسيس المسؤولية عن فعل الغير على انها نوع من المسؤولية المفترضة ( نقض ١٧ نوفمبر ١٩٦٤ ، ٢٣ يونيو ١٩٧٥ ) ، بينما ذهب الأستاذ الدكتور / أحمد فتحي سرور الى أن المسؤولية عن فعل الغير هي في حقيقتها مسئولية شخصية عن فعل الغير وان الافتراض القانوني يقتصر فقط على نقل عبء الإثبات ولكنه لا يؤدي لتفسير أساس المسئولية الجنائية ( المرجع السابق ، ص ٥٨٩ ) .

R. Legros, La responsabilité penale des dirigeants des sociétés (٥)  
et le droit general, Rev. de droit penal et crim., 1963-1964, pp. 20-24.

ومن المتواضع عليه أيضا ان الاسناد القضائي *imputabilite judiciare* لا يتقيد بما تنص عليه لوائح أو تنظيمات المؤسسة أو الشركة والتي تقضى فى بعض الأحيان بمسئولية شخص أو مدير معين فى حالة وقوع المخالفة ، وانما يرتبط ذلك بالفاعلين الحقيقيين الذين يثبت توافر الخطأ فى جانبهم سواء أكانوا من صغار العاملين أو المديرين أو مالكي المنشأة أو أعضاء مجلس ادارتها (٦) .

## ٢ - التشريع فى النمسا :

لا يعرف المشرع الجنائي مبدأ المسئولية عن فعل الغير كقاعدة . الا انه يأخذ به فى المسئولية عن جرائم المنافسة غير المشروعة (٧) ، وفى القانون الصادر بتنظيم الاحتكارات وقمع اساءة استخدام الأراضع الاحتكارية على نحو ضار بالمستهلكين (٨) .

## ٣ - التشريع الاسباني :

يأخذ المشرع فى مواد المخالفات الاقتصادية بمبدأ المسئولية عن فعل الغير . ولكنه لا يأخذ فى ذلك بمعيار تجريدى يفترض مسئولية شخص معين عن أفعال العاملين أو المستخدمين ( المدير المسئول - عضو مجلس الادارة ... الخ ) ، وانما يأخذ فى ذلك بمعيار واقعى يحدد المسئول حسبما تكشف عنه الوقائع فى كل دعوى فيعد مسئولا عن فعل الغير كل من يظهر أنه :

«avoir réalisé un des faits décrits dans le type délictueux et occuper un charge de responsabilité dans la corporation au entreprise ...»

## ٤ - التشريع الياباني :

ينظر الى مسئولية المديرين عن فعل مرؤسيهم فى مجال أعمال المؤسسات الاقتصادية على انها مسئولية احتياطية لا يثور البحث فى قيامها الا فى حالة عدم امكان مساءلة الشركة جنائيا لافتقادها شروط أو

— Ibid., Loc. cit.,

(٦)

(٧) وذلك وفقا لنموذج ١٩٨٠ فى شأن قانون المنافسة غير المشروعة .

Victor Hebscher, Op. cit., pp. 113-114.

(٨)

(٩) فونانديز ، المرجع السابق ، ص ٢٢٢ .

مقومات الشخصية القانونية ، ويعزى ذلك الى أن القانون الياباني متأثرا بالتشريع الانجلو - أمريكي نادرا ما يتضمن أحكاما تقرر المسؤولية عن فعل الغير Vicarious Liability أما محور المسؤولية الجنائية دائما فهو الشخص القانوني سواء أكان طبيعيا أم معنويا . ومع ذلك فقد خرج المشرع الياباني عن هذه القاعدة في قانون مكافحة الاحتكارات ، بإقراره بمسئولية المدير أو ممثل الشخص المعنوي عن أفعال المستخدمين مباشرة وبصفة أصلية وليست احتياطية (١٠) .

ووفقا للمادة ٢١١ من المدونة العقابية فيسأل أيضا المدبرون التنفيذيون في المستويات العليا الى جانب ما يثبت من مسؤولية صفار العاملين عن الأفعال التي تؤدي الى وفاة أو جرح أو اذى الغير والناجمة عن التلوث أو الانتاج الخطر وغير الأمن ، اذا كانت هذه الأفعال تدخل في النطاق المعتاد لعمل المؤسسة أو الشركة الاقتصادية in the course of business activity وتنتج عن إهمال المديرين بنقصهم عن اتخاذ الاحتياطات والإجراءات اللازمة لمنع الوفاة أو الإصابة والتي كان بمقدورهم اتخاذها ، وتدخل بطبيعتها في إطار السلطة المخولة لهم على العاملين (١١) .

#### • - تشريع ألمانيا الاتحادية :

تنص المادة ٥ من قانون المخالفات الاقتصادية الصادر في عام ١٩٥٤ على أن تقاسم المكلف بالرقابة في المنشأة الاقتصادية عن الجريمة التي يرتكبها أحد تابعيه يرتب مسئوليته عن جريمة خاصة هي مخالفة عدم تنفيذ الالتزام بالرقابة ، أما اذا كان صاحب المنشأة أو مديرها قد ساهم في الجريمة فإنه يسأل عنها ولا يسأل عن مخالفة واجب الرقابة . ومن ثم فإنه يمكن القول أن تشريع المخالفات الاقتصادية ولو أنه يقر المسؤولية الجنائية للمدير أو لصاحب المنشأة إلا أنها ليست مسؤولية عن فعل الغير بالمعنى الدقيق . فممثلو كلا الحالتين المشار إليهما فإنه يبدو أن مسؤولية المكلف بالرقابة مسؤولية شخصية في حقيقتها سواء أكانت عن جريمة الإخلال بواجب الرقابة أو عن الجريمة التي يثبت مساهمته في ارتكابها (١٢) .

(١٠) م/٩٥ فترة ٢ من قانون مكافحة الاحتكارات الياباني .

(١١) شيباهارا ، المرجع السابق ، ص ٤٤٨ - ٤٤٩ .

(١٢) د. محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ١٢٧ .

## ٦ - التشريع اليوناني :

نصت المادة ٤١١ من قانون العقوبات على مسئولية كل صاحب مصنع **Maître-ouvrier** أو مدير ومراقب العمال **Chef d'usine** عن المخالفات التي يرتكبها التابعون في نطاق الأعمال التي يؤدونها في سياق نشاطهم المعتاد داخل المنشأة (١٣) . ومع ذلك فقد كفلت مدونة تنظيم التجارة والأسعار **Code du marche et des prix** المعدلة بالقانون الصادر في ١٩٧٨ ، لرب العمل أو لرئيس المؤسسة التخلص من عبء المسئولية اذا حدد مديرا مسئولاً عما يقع من مخالفات يرتكبها العاملون فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذه المدونة (١٤) .

## ٧ - التشريع الفرنسي :

يأخذ المشرع الفرنسي ببدء المسئولية عن فعل الغير بتوسع ملحوظ عن المخالفات التي تحدث في صدد انفاذ أحكام القوانين الاقتصادية والاجتماعية في المنشآت والمؤسسات (١٥) ، وينعكس هذا الاتجاه في تقرير مسئولية المدير عن أفعال التابعين وفي تزايد أحوال مساءلة رب العمل أو رئيس الشركة **Chef d'entreprise** الى الدرجة التي حلت بالفقه الفرنسي الى أن يطلق عليه المحبوب الذي لابد من ايذائه **mal-aimé** (١٦) زمن ذلك ما تقضي به نصوص قانون العمل من مسئولية صاحب المنشأة عما يقع من المخالفات التي يرتكبها تابعوه (١٧) ، وما ذهب اليه القضاء الفرنسي من مسئولية رب العمل عن المخالفات التي يرتكبها تابعوه والتي تتعلق بالمواد الضريبية (١٨) والاقتصادية (١٩) ، وتسويق السلم والمقايير الطبية (٢٠) .

(١٣) مجلس مارتي ، التقرير العام لحلقة الرباطات الدولية ( فريبودج ) ، وللمنية بدراسة القانون الجنائي للأعمال ، المرجع السابق ، ص ٥٧ .

(١٤) المرجع السابق ، نفس الموضع .

(١٥) Merle et Vitu, op. cit., p. 595.

(١٦) Salvaire, *Reflexions sur la responsabilité penale du fait d'autrui*, Revue de sciences criminelles, 1964, p. 307.

(١٧) للمواد ٣٦١ - ٣٦٣ من مدونة قانون العمل الفرنسي .

(١٨) Crim. 25 avril 1968, J.C.P., 1968, II, 15615.

(١٩) Crim. 20 mars 1968, J.C.P., 1920. II. 16296.

(٢٠) Crim., 3 Nov., 1944, D., 1945, 161.

ويتنازع الفقه ثلاثة اتجاهات في تبرير أو تأسيس هذا النمط من المسؤولية • أولها يركز على فكرة الخطأ *Notion de faute* الناجم عن عدم اتخاذ رتب العمل الاحتياطات الضرورية تحرزا لعدم وقوع المخالفة وأعمال واجب الرقابة والإشراف على تابعيه (٢١) • وثانيهما يتأسس على نظرية المخاطر أو تحمل النجبة *Theorie du risque* المستمدة من القانون المدني ، والتي بمقتضاها يجري تحميل المسؤولية لمن يجنى الربح ويحقق الفائدة وهو رب العمل أو المستويات الإشرافية العليا لصغار العاملين • أما ثالث هذه الاتجاهات فيبرر المسؤولية عن فعل الغير تأسيسا على فكرة السلطة *Le pouvoir* قرب العمل أو المدير المسئول يتحمل المسؤولية لا بمقتضى فكرة الخطأ أو لانه هو الذى يجنى الفائدة ، وإنما لانه يملك سلطة السيطرة على الفعل ، وممكنه تقييد أو منع وقوع المخالفة ، فهو نمط أقرب ما يكون للمسؤولية الوظيفية *Fonctionnelle* أو المؤسسية *Institutionnelle* (٢٢) •

ومن بين الحالات التي أقر فيها المشرع الفرنسى بالمسؤولية عن فعل الغير ما نصت عليه المادة ٥٦ من القانون ١٤٨٤ - ٤٥ والذي تضمن تجريم بعض الجرائم المنطوية على اسماة استغلال السلطة الاقتصادية كالاتفاقات غير المفروعة لتقييد التجارة والتلاعب بالمنافسة الحرة واسماة استخدام الوضع الاحتكارى فى السوق (٢٣) • وتنص هذه المادة على أن توقع الجزاءات والعقوبات المقررة فى هذا القانون على من يعهد اليهم بأية صفة بإدارة منشأة أو مؤسسة أو شركة أو جمعية اذا خالفوا أحكام القانون المذكورة أو تركوا المخالفة تقع من شخص يخضع لسلطتهم وإشرافهم •

«Tous ceux qui-sont chargés a un titre quelque de la direction ou de l'administration de toute entreprise, établissement, société, association ou collectivité ... ont, soit contrevenir par toute personne relevant de leur autorité ou de leur control aux dispositions de presente ordonnance ..»

وتجرى أحكام النقض الفرنسى على ان مسؤولية رب العمل أو المدير عن أعمال تابعيه هي نمط من المسؤولية المفترضة فلا يلحظها أن يثبت

Merle et vitu, Op. cit., p. 598.

(٢١)

Ibid, pp. 597-598.

(٢٢)

Cartier, Op. cit., pp. 63-64.

(٢٣) م ٥٠/ من ذلك القانون •



انه بذل الرقابة الضرورية لمنع وقوع الجريمة (٢٤) ولكن تتعفى المسؤولية اذا دفع بالقوة القاهرة *La force majeure* (٢٥) .

ويجدر أن نشير في النهاية الى أن مشروع المونة العقابية الفرنسي الجديد قد أقر بالمسؤولية عن فعل الغير كمبدأ عام في نطاق معين . فيعند مسئولا عن الجريمة كل من امتنع عمدا أو إهمالا عن توجيه تابضيه لمراعاة أحكام القانون ، بأن ترك الجريمة تقع ممن يعملون تحت امرته وكان ذلك ناشئا عن التزام قانوني مفروض عليه وواجب الاحترام .

«est auteur de l'infraction et puni comme tel celui qui ... par omission volontaire ou incurie, laisse enfreindre par une personne placée sous son autorité les prescriptions légales ou réglementaires pénalement sanctionnées dont la charge d'assurer le respect lui est personnellement imposée.» (٢٦) .

#### ١١٧ - المسؤولية عن فعل الغير في التشريع المصري :

لم يأخذ المشرع المصري بالمسؤولية عن فعل الغير كمبدأ عام ولكنه اتجه لتقريرها في المواد الاقتصادية وبصفة خاصة عن الجرائم الواردة في القوانين التموينية والتي تضم بعض الأفعال المؤدية للاحتكار وتخزين السلع وحبسها عن التداول . وتنص المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، الخاص بشؤون التموين على أن « يكون صاحب المحل مسئولا مع المدير أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ، ويُعاقب بالعقوبات المقررة لها ، فإذا أثبت انه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضرت العقوبة على الغرامة ٠٠٠ » ، وعلى هذا الفرار جاء أيضا نص المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ في شأن التسعير الجبري وتحديد الأرباح .

والغياب المقصود في حكم هذه النصوص هو ما يقطع الصلة بالكلية بين صاحب المحل أو المدير وبين الإشراف عليه حتى يستحيل عليه منع وقوع المخالفة بما هو قرين استحالة المراقبة (٢٧) ، أما الغياب العرضي

(٢٤) تنقضى لفرنسي ٤ نوفمبر ١٩٦٤ ، وأيضا ٣ نوفمبر ١٩٦١ .

Merle et vitu, op. cit., Loc. cit.

Pradel, op. cit., p. 48.

(٢٥)

(٢٦) ٣٠/م ( ٢ ) من مشروع المونة .

(٢٧) تنقضى ١/٣/١٩٨٦ ، منشور بمجلة القضاء ، السنة ٢١ ، يونيو ١٩٨٨ ص ٥٥ .

أو الوقتي فلا يقطع هذه الصلة ففرض بأنه متى كانت المحكمة بما لها من سلطة تقدير عناصر الدعوى وأدلتها ، لم تر في غياب المتهم ... ما يسفح عن كامله عبء الاشراف والرقابة وأدائته بالعقوبة غير المخففة فانها لا تكون قد جانبت صحيح القانون (٢٨) .

ومستولية صاحب المحل ومديره عن المخالفة هي مسئولية مزدوجة ، فلا يعنى صاحب المحل اذا عين له مديرا ، وهي مسئولية فرضية تقوم على افتراض اشرافه على المحل ووقوع الجريمة باسمه ولحسابه ، فلا يحسبها الا سبب من أسباب الاباحة أو موانع العقاب والمسئولية (٢٩) . ففرض بأنه يكفي في قيام مسئولية صاحب المحل أن يثبت ملكيته له (٣٠) . ويستوى في ذلك أن تكون الملكية كاملة أو مشتركة (٣١) . وفي الحقيقة فانه يجب فهم عبارة صاحب المحل « على انه هو من يجرى النشاط التجارى أو الانتاجي في المحل لحسابه ومصالحته في الواقع سواء أكان مالكا أو مستأجرا أو حائزا ، ويستفاد هذا الفهم قياسا على ما قضى به في شأن مسئولية مدير المحل ، بأن العبرة في هذه الصفة بمن يمارس هذه الوظيفة في الواقع سواء أكانت قائمة بنص المقد أم لا (٣٢) .

أما فيما يتعلق بواد حماية المستهلك ، فيلاحظ أن قانون قمع الغش رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ والذي يتضمن تجريم الاعلان الزائف ، فتخلو أحكامهم من الاشارة لمسئولية صاحب المنشأة أو المدير عن فعل الغير من العاملين تحت امرته . فمسئولية صاحب المنشأة بالتطبيق لهذه القوانين مسئولية شخصية ، وقضى حديثا بأنه لا يكفي لادانة المتهم في جريمة صنع وعرض مياه غازية مفسوشة للبيع أن يثبت ان المياه الغازية قد صنعت في مصنع شركة المتهم بل لابد أن يثبت انه هو الذي ارتكب فعل الغش (٣٣) .

والذي يبدو ان تمسك المشرع المصري بمبدأ المسئولية الشخصية عن هذه الجرائم محل نظر ، فاذا كان هذا المبدأ يتناسب مع ظروف الانتاج والتبادل التجارى المحدود الذى كان يغلب على طبيعة هذه الأنشطة وقت

(٢٨) تقضى ٧ أكتوبر ١٩٦٨ ، مجموعة أحكام النقض س ١٩ ، ص ٨٠٣ .

(٢٩) تقضى أول يونيو ١٩٧٥ ، مجموعة أحكام النقض س ٣٦ ص ٤٧٨ .

(٣٠) تقضى ٢٢ نوفمبر ١٩٧٠ ، مجموعة أحكام النقض س ٢١ ص ١١١ .

(٣١) تقضى ٤ مارس ١٩٧٣ ، مجموعة أحكام النقض س ٢٤ ص ٢٧٢ .

(٣٢) تقضى ٢٤ يونيو ١٩٦٨ ، مجموعة أحكام النقض س ١٩ ص ٧٧٧ .

(٣٣) تقضى ١٤ يونيو ١٩٨١ ، مجموعة أحكام النقض س ٣٢ ص ٦٧٢ .

اصدار القانون ، فانه لا يتلالم وظروف النشاط الاقتصادى المعاصر الذى لا يعتمد فى الدرجة الأولى على الجهد والتعامل الشخصى بقدر اعتماده على التنظيم الجماعى لخطوط الانتاج والتوزيع ، وتوارت فيه العلاقة الشخصية بين المنتج والمستهلك بفعل انتشار نظام الانتاج الكبير ، الذى يغلب عليه طابع نمطية الوحدات الانتاجية وتبادلها من خلال علاقات غير مباشرة بين المنتج والموزع والمستهلك . وفى ظل هذه الظروف المتشابكة وبالغة التعقيد يكاد يكون مستحيلا اسناد الجريمة تاسيسا على المسئولية الشخصية ، وكفالة حماية المستهلك على نحو فعال اضافة لارهاق أجهزة التحقيق والمحاكمة فى البحث عن المسئول شخصيا عن الجريمة التى ترتكب فى سياق نمط انتاجى وتوزيعى جماعى وغير شخصى .



## الفصل الرابع

### المسئولية الجنائية للأشخاص المعنوية

١١٨ - مجال اعمال مهمل :مسئولية الأشخاص المعنوية :

قيماً هذا التشريع الأنجلو - أمريكي الذي يأخذ بهذا النمط من مسئولية بحسب الأصل وعلى نطاق واسع ، فقد كانت أغلب التشريعات المماثلة وبصفة خاصة ذات الأصل اللاتيني لا تقر الأخذ به (١) . الا أن الملاحظ ان هذه النظم القانونية الأخيرة بدأت منذ منتصف هذا القرن تخفف من اتجاهها المتشدد في القبول بهذا الشكل من المسئولية . ويرجع ذلك للتطور الذي أصاب نمط العلاقات الاقتصادية والقوالب التي يفرغ فيها النشاط والتعامل التجاري . فبعد ان كانت الدعامة الرئيسية للحياة

---

(١) انظر : لى قصيل الموضوع ، د . إبراهيم علي صالح ، للمسئولية الجنائية للأشخاص المعنوية ، دار المعارف ١٩٨٠ ، د . عبد الرؤوف الهدي ، المسئولية الجنائية عن الجرائم الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ .

L.E. Leight, Criminal liability of corporation in English law, weidenfeld and Nicolson, 1969.

وإذا كانت الأنشطة الاقتصادية التقليدية والفردية قد أفرزت في جوانبها السلبية نمط الجريمة الاقتصادية ، فقد أدى تركيز الثروة والتقنية الحديثة في المؤسسات والشركات الى انتشار نمط جريمة إساءة استعمال السلطة الاقتصادية الناجمة عن إساءة استخدام الأوضاع المتميزة في السوق على نحو ضار بمصالح المستهلكين أو صغار المنافسين أو المصالح الجماعية المتشعبة في الحفاظ على البيئة من التلوث الصناعي ، وما أبرزته من ضرورة صون نمط وطبيعة الحياة والعمران *Qualite de vie* (٢) .

وفي الحقيقة فإنه إذا كان معارضو هذا النوع من المسؤولية يبنون حججهم الرئيسية على أن الشخص المعنوي ما هو الا مجرد افتراض أو خيال أو حيلة قانونية ، فإنه يبدو أكثر خيالا ولا واقعية ، أن تبني معاملة المشرع الموضوعية والاجرائية في مجال المسؤولية عن المخالفات التي ترتكب في سياق النشاط الاقتصادي على محور موضوعه الشخصي الطبيعي ، بينما أن النسبة الغالبة لطابع هذا النشاط صارت تركز بصفة جوهرية على الشخص المعنوي . وأنه ليدو أقرب للصحة والدقة أن مخالفة الأحكام والالتزامات القانونية التي يفرضها المشرع من الممكن أن تتمتع مسؤولية كل شخص قانوني ( طبيعيا أو معنويا ) عن مخالفتها ، وذلك في ضوء تطور السياسة الجنائية التي يجب أن تعبر عن المتغيرات في الواقع القانوني

(٢) ٥٠٠ إبراهيم علي صالح ، المرحوم السابق ، ص ٧٥ - ٨٧ .

والعمل بصدق بما يكفل تحقيق أفضل سبل الحماية للمصالح القانونية الفردية والجماعية المشروعة ، فالمرجع الذي صنع الوجود القانوني للشخص المعنوي يمكنه أيضا أن يقرر مسئوليته الجنائية .

## ١١٩ - المسئولية الجنائية للشخص المعنوي في التشريع القانون عن جرائم إساءة استعمال السلطة الاقتصادية :

### ١ - التشريع الأمريكي :

أفسح القانون الجنائي الأمريكي ، شأنه شأن قوانين الشريعة العامة Common law مجالا واسعا للأخذ بمبدأ المسئولية الجنائية للشخص المعنوي ، وقد كان للقضاء الأمريكي فضل السبق في إرساء هذا المبدأ الذي جاء استجابة لتزايد ونمو دور الأشخاص المعنوية وبصفة خاصة ذات الطبيعة الاقتصادية في المجتمع الأمريكي (٤) . وقد شجع هذا الاتجاه القضائي المشرع على أن يصدر عدة تشريعات تتضمن نصوصا صريحة في تقرير هذه المسئولية .

ومن أبرز هذه القوانين مجموعة تشريعات أنتي - ترست التي تهدف الى مواجهة حالات إساءة استعمال السلطة الاقتصادية ، وترمي لمواجهة الاحتكارات والانتماجات غير المشروعة ، وكذلك تشريع حماية سلامة المستهلك Consumer product Safety act والتشريع الخاص بتنظيم إنتاج وتداول المواد الخطرة Federal Hazardous substances acts والتشريع بحماية الهواء من التلوث ، وحماية الماء من التلوث . وتصنف هذه القوانين ضمن طائفة القوانين اللائحة أو التنظيمية والتي لا يشترط فيها لقيام الجريمة وجود القصد أو التصور الإجرامي الا اذا نص فيها على وجوب توفره ، فتوسع المشرع في تقرير المسئولية الجنائية للشركة أو للشخص المعنوي عن مخالفة أحكامها (٥) .

ومسئولية الشخص المعنوي الجنائية لا تنفى أو تحجب المسئولية الشخصية للمساهمين في الفعل الإجرامي ، فيسأل المدبرون والمسئولون في المستويات الاشرافية عن الجرائم التي يثبت ارتكابهم لها ، ففي عام ١٩٧٧

(٤) المرجع السابق ، ص ٢٢٢ وما بعدها .

برنارد شفاوتز ، القانون في أمريكا ، مطبوع ، ترجمة الاستاذ ياقوت المشعل  
دار المعارف ، ١٩٨٠ ، ص ١٨٨ - ١٩٢ .

(٥) د . إبراهيم علي صالح ، المرجع السابق ، ص ٢٠٨ - ٢١٠ .

أدينبت شركة Dean Foods وأجده مديرها التنفيذي يتهمه بفرص أسبوع غير مشروعة ، كما أدينبت شركة Flintkote في عام ١٩٧٣ ورئيسها وأعضائها مجلس ادارتها في الدعوى المرفوعة عليها عن اتهام مماثل (٦) .

وقد ذهب القضاء الأمريكي في تأسيسه لمسئولية الشخص المعنوي الى تأصيلها وفقا لمبدأ *Respondent Superior* المشابه لفكرة المسئولية عن فعل الغير *Vicarious liability* والذي يعنى ان مسئولية الخطأ تقع دائما على الشخص المخول سلطة أعلى للسيطرة والإشراف على من هو أدنى ، ويعتضى ذلك يسأل المخبوم عما يفعل الخادم والأصيل عما يفعل البائس طالما ان الأخير أدى العمل في حدود الصلاحيات المخولة له . وقد طبق القضاء هذا المبدأ فيما يتعلق بمسئولية الشركة فاذا ارتكب الجريمة أحد أعضائها أو تابعيها ، فإن الفعل المادى والقصد الجنائى للعضو ينسب الى الشركة ذاتها (٧) .

وقد كان القضاء يقيد في أول الأمر من أحوال هذه المسئولية ، حيث كان يفسر صفة العضو الذى تنسب أعماله ومسئوليته للشركة تفسيراً ضيقاً يقتصر على رئيس الشركة وأعضاء مجالس الإدارة *Board Directors* (٨) . ومع تطور التطبيق القضائى جرى التوسع في تفسير هذه الصفة بحيث أصبحت تلحق بالمديرين التنفيذيين والموظفين والعاملين ، فتعد الشركة مسئولة عن أعمالهم جنائياً طالما أنها تمت في الإطار المتاد لمباشرة الوظيفة *Within the scope of the employment* . وثمة بعض أحكام لم تكتف في صدد تقرير مسئولية الشركة أن يكون الفعل قد صدر من أحد أعضائها على الوجه السالف ايضاحه ، ولكنها اشترطت

Irwin Ross, "How Lawless are Big Companies", *Fortune*, (٦) December, 1980, pp. 60-61.

مشار اليه في (Greer) للرجع السابق ، ص ١٢٥ .

(٧) الحكم الصادر من محكمة ماينوتشينيت ١٩٧١ في قضية : *Common wealth V. Beneficial Finance Co.*

مشار اليه في

Burce L. Otley, "Criminal liability for defective products : New problems in corporate responsibility and Sanctioning", *Rev. Internationale de droit penal*, Vol. 53, No. 1-2, pp. 148 ff.

*United States V. Empire packing Co.* قضية (٨)

*United States V. Carter.* قضية

للرجع السابق ، نفس الموضع .



فضلا على ذلك أن يكون ارتكاب الجريمة قد تم بنية تحقيق فائدة للشركة (٩) .

وفي حقبة السبعينات ذهب التطبيق القضائي الى تطور هضعل ، يتوسيع نطاق مسئولية الشركة ليس فقط عن جرائم النظام أو الجرائم المالية كما هو الشأن في مخالفات أنتي - ترست . وإنما لجمع نطاق أعمال هذه المسئولية الى الجرائم التقليدية المقررة في الشريعة العامة Major crimes والتي تتطلب توفر القصد أو التصور الاجرامي Mens-Rea (١٠) كجرائم القتل العمد أو الخطأ الناجم عن انتاج السلع والمواد الخطرة ، وهو ما استبان من ظروف الدعوى الشهيرة المرفوعة على شركة فورد في سبتمبر ١٩٧٨ (١١) ، والتي اتهمت فيها بالتسبب اعمالا في قتل ثلاث فتيات كانوا يستقلون سيارة من انتاج الشركة موديل 73 Pinto وحصلت الوفاة نتيجة لحادث اصطدام سيارة بمؤخرة سيارة المجني عليهم ، وقد أدى اامال في تصميم السيارة الى تسرب البنزين من التناك بفزارة في اتجاه أدى لاندلاع النيران على نحو سريع مما نجم عنه وفاة المجني عليهم . وقد تضمنت عريضة الاتهام التي قدمتها هيئة المدلفين المعنية بالتحقيق اتهام الشركة في جريمة القتل الخطأ الناجم عن اامالها في تصميم السيارة وفي تحذير المستهلكين بالتصور في نظام تشغيلها ، وتفاعسها عن معالجة هذا البخل الذي كشفت عنه التحلوي الأولية التي أجريت على السيارة في بداية الانتاج الأمر الذي قربت عليه وقوع الحادث ووفاة المجني عليهم (١٢) . وإذا كانت المحكمة قد أخلت بمساحة شركة فورد وقضت ببرائتها الا ان ذلك كان لأسباب لا علاقة لها بمدى امكانية مساءلتها جنائيا عن هذه الجريمة حسبما أفصح عن ذلك قضاؤها (١٣) .

U.S. v. Standard oil of Texas.

قضية (٩)

الرجع السابق ، نفس الوضع .

(١٠) في مفهوم التصور الاجرامي في الشريعة العامة ، انظر : د. مكي الدين عوفى ، مجلة القانون والاقتصاد ، مارس ١٩٦٣ ص ١٠٧ وما بعدها .

(١١) أوغل ، المرجع السابق ، نفس الوضع .

(١٢) اتفقت اجراءات رفع الدعوى الجنائية على شركة فورد بتغطى الأحكام التي تضمنها فواد ٣٥ - ٣٧ من مدونة ولاية انديانا والتي تنص على

"a person who Recklessly kills another human being commits Reckless Homicide ..."

.....  
"a person engages in conduct" recklessly" if he engages in the conduct in plain. Conscious, and unjustifiable disregard the harm that might result and the disregard involves a substantial diviation from acceptable standards.

(١٣) أوغل : المرجع السابق ، ص ١٦٤ .

والذي أكد لأول مرة أن الشركات يمكن مساءلتها عن أية جريمة سواء  
أكانت تنظيمية أو من جرائم الجريمة العامة التي تتطلب توافر القصد  
الاجرامي بما في ذلك جريمة قتل إذا كان ذلك متصلا بطبيعة نشاطها كما  
هو الحال في هذه الدعوى (١٤) .

وتجدر الإشارة إلى أن معهد الدراسات القانونية الأمريكي  
the American law institute كان قد أصدر في مايو ١٩٦٢ نموذجاً  
لمشروع قانون للمعوقات Model Penal law تضمن اقراراً وتنظيماً لأحكام  
المسئولية الجنائية للأشخاص المعنوية من الشركات والمؤسسات . وإن  
كان أكثر تقييداً وتشدداً في أحوال أعمال هذه المسئولية مما ذهب إليه  
التطبيق القضائي في ظل أعمال مبدأ Respondent Superior وتنص المادة  
الثانية من المشروع (١٥) على أن المسئولية الجنائية للشركة لا يثور بحثها  
إلا إذا كانت الجريمة واردة في نص تشريعي يبنى في وضوح عن قصد  
الشارع في تقرير هذه المسئولية ، وتنعقد مسئولية الشركة إذا ارتكب  
الجريمة أحد ممثليها أو الموظفين أو العاملين إذا كان ذلك قد تم في إطار  
مباشرة الاختصاص الوظيفي ولحساب الشركة in behalf of  
corporation (١٦) ، أو إذا كانت الجريمة تتضمن امتناعاً عن التزام  
فرض المشرع القيام به على الشخص المعنوي .

أما إذا سكنت الشارع عن تقرير مسئولية الشركة فلا يجوز اسناد  
الجريمة التي يرتكبها المعضو لها إلا إذا كان اقرار الفعل قد رخص به  
أو طلب أو نفي أو تم التغاضي عنه من أعضاء مجلس الإدارة أو ممثل  
الشخص المعنوي في المستويات التنفيذية العليا a high managerial  
agent (١٧) . وتبعاً لذلك فلا يكفي لقيام المسئولية الجنائية  
للشخص المعنوي أن يكون اقرار المعضو للجريمة قد تم في نطاق مجاله  
الوظيفي بل يجب أن يثبت أيضاً أن فعله قد تم بترخيص أو بطلب على  
النحو السالف إيضاحه . وقد لقي هذا المبدأ المقيّد لأحوال المساءلة  
الجنائية نقداً من الفقه الأمريكي ، بالنظر للصعوبة التي تكتنف عملية

(١٢) تترجع السابق ، ص ١٤٥ .

(١٥) وفي حكم هذه المادة قيد أشخاصاً معنوية : شركات وغيرها من الجماعات الواقعية  
وأن لم تكتسب شروط ومفومات الشخصية القانونية ، ويبدو ذلك من أن خصوصاً قد  
وردت تحت عنوان :

Liability of corporations, unincorporated, associations and persons acting  
or under duty to act in their behalf."

(١٦) م/٢ من مشروع القانون .

(١٧) م/٢/ج من مشروع القانون .

الاثبات . فقد أشير الى ان اتخاذ القرار في مجال عمل الشركات لا يجرى على النحو المبسط والواضح الذي افترضه نص المادة وأن اثبات الترخيص بالقيام بالفعل أو طلب ارتكاب المخالفة يكاد يكون مستحيلا بالنظر الى ان عملية صنع القرار تضيء بشكل مؤسسى عبر عديد من التقارير والاجتماعات واللجان حتى تصل الى المستويات التنظيمية العليا ، كما أشير الى صعوبة الوصول الى مستندات أو معلومات رسمية في هذا الصدد تثبت صلة المستويات العليا في الادارة بالجريمة التي ارتكبت في المستويات التنفيذية الوسطى والدنيا (١٨) .

## ٢ - القانون الانجليزى :

يعد القانون الانجليزى من أقدم التشريعات التي أقرت مبدأ مساواة الأشخاص المعنوية والذي أفصح عنه قانون التفسير *interpretation act* الصادر في عام ١٨٨٩ بهدف حفظ النظام (١٩) ولا تقتصر هذه المسئولية على الجرائم التي تعد في مصاف الجنيح بل يمكن أيضا أن تقرر عن الجنايات .

وقد تضمن قانون العدل الجنائي ( ٣٣/م ) الصادر في عام ١٩٢٥ ما يؤكد ذلك حيث أخضع الشخص المعنوي للإجراءات الجنائية العادية أمام هيئات المحلفين الكبرى *Grand Jury* (٢٠) ومحاكم الجنايات *Quarter sessions* (٢١) .

(١٨) اوتل ، المرجع السابق ، ص ١٥٧ .

(١٩) وقد نصت المادة الثانية من القانون على أن :

"That the word "person" in statutes shall unless the contrary intention appears, include any corporate ..."

Leigh, op. cit., p. 23.

(٢٠) هيئة المحلفين الكبرى هي التي لا يقل عدد أعضائها عن اثني عشر عضوا ولا يزيد على ثلاث وعشرين . وتستلمى لكل جلسة تقعدا محاكم الجنايات ، ويؤدى الرفاعا اليقين القانونية ، وتصدر لهم المحكمة الارشادات القانونية اللازمة قبل بدء مباحرة اختصاصاتها ، ومن بينها تلقي الشكاوى والادعاءات الجنائية وتقرير صحة عرائض الاتهام أو رفضها حسب اقتناعها بكفاية الأسباب الداعية للمحاكمة .

(٢١) تشكل المحاكم الجنائية في الأقاليم *Countries* من اثنين أو أكثر من القضاة ، وتنفذ كل أربعة أشهر ، وهي على نوعين : (١) *Country quarter session* وتشكل من جميع قضاة الاقليم برئاسة قاض ينتخب فيما بينهم (٢) *Borough quarter sessions* وتشكل في البلدة أو الناحية من قاض فرد يطلق عليه *The recorder* وهو أشبه بالقاضي الجزئي . وتختص كلتا المحكمةين بالفصل في القضايا الجنائية والنزاعات الادارية الناشئة في الاقليم أو البلدة وتنفذ هيئة محلفين محلية .

ومن ثم فانه يعد طبيعياً في القانون الانجليزي أن تسأل الشركات والمؤسسات الاقتصادية جنائياً عن الجرائم التي ترتكبتها . ومن المسلم به تقرير هذه المسؤولية عن مخالفة أحكام تشريعات حماية المستهلك والاعلان وحماية المنافسة ونظام السوق (٢٢) ولكن بخلاف التطبيق القضائي في الولايات المتحدة والتي يؤسس المسؤولية الجنائية للشركة على مبدأ أو نظرية *respondent superior* الأمر الذي يؤدي لتوسيع نطاق هذه المسؤولية فتمتد الى أفعال المديرين والموظفين التابعين في المستويات التنفيذية الدنيا ، طالما ان الجريمة قد ارتكبت في اطار مباشرة الوظيفة . فان القضاء الانجليزي يقيّد من نطاق هذه المسؤولية تأسيساً على مذهب التشخيص *Doctrine of identification* (٢٣) وبمقتضى هذا المبدأ فانه يجري التمييز بين الشخصيات القيادية التي تعد أفعالها وتصرفاتها تعبيراً عن العقل المحرك للشركة وتجسيدها لارادتها ذاتها ، كأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين ، وهؤلاء هم الذين تنعقد مسؤولية الشركة عن جرائمهم ، اذ يعد تمثيلهم لها نتاجاً للرابطة العضوية *organic representation* التي تتوحد فيها شخصياتهم مع شخصية الشركة وينظر اليهم على انهم التشخيص الظاهر أو المادى لكيان الشركة *Alter ego* (٢٤) .

أو بحسب تعبير آخر :

«Directors and managers who represent the directing mind and will of the company and control what it does ... The state of mind of these managers is the state of mind of the company and is treated by the law as such.» (٢٥) .

(٢٢) غير انه يلاحظ ان القانون الانجليزي على عكس القانون الأمريكي لا يعرف جريمة الاحتكار حيث تعد مخالفة مدنية وتخضع للاجراءات المدنية .

الظر : أعمال مجلس أوروبا ، المراجع السابق ، ص ٤٥ .

Leigh, *ibid*, pp. 6 ff.

(٢٣)

*Ibid*, pp 91-94.

(٢٤)

وقد استعار Leigh المصطلح ، ووظفه في دراسته عن المسؤولية الجنائية للأشخاص المدنية . وبحسب الأصل فالمصطلح يشير الى ما يعرف في القانون الانجليزي بنظرية الشخصية الأخرى *alter ego doctrine* والتي بمقتضاها يجوز لأية شركة صناعية أو تجارية أن تكون تحت اشراف شركة كبرى أو متجوعة ، فتصبح الأخيرة مسئولة عما يصدر من الأول من تصير أو أعماله .

(٢٥) اوفل ، المراجع السابق ، ص ١٥٤ .

أما الأفراد القاعين بالأعمال التنفيذية فهم ليسوا سوى معاونين أو تابعين agents لا ترد الأعمال الصادرة منهم إلى الشركة إلا إذا كان ثمة تفويض في تصريف أمور محددة حينها صدر من أحد المديرين لتابعيه الذين لا يرقون بوضتهم الوطني إلى مضاف الإدارة العليا ، ففي هذه الأحوال جرى القضاء الانجليزي على بحث مسئولية الشركة استثناء من القاعدة (٢٦) .

### ٣ - التشريع الياباني :

ميز المشرع الياباني في احكام المسئولية الجنائية بين الجرائم المنصوص عليها في المونة العقابية ، فحرص في صدها على الالتزام ببدا المسئولية الشخصية ذوا للخلط وحفاظا على توجيه الاحكام والمبادئ للقانون العام ، اما الجرائم الواردة في التشريعات الجنائية الخاصة فكثيرا ما يقرر مساهلة الشخص المعنوي عنها جنبا الى جنب مع المسئولية الشخصية لمثل الشخص المعنوي أو تابعه ، فبعد هذا النمط من المسئولية انكماسا لنظام المقاب المزدوج Dual Punishment لكل من الشخصين الطبيعي والمعنوي (٢٧) ومفاده ان العقوبات المحكوم بها والتي غالبا ما تأخذ شكل الغرامات والعزلات المالية يقضى بها في مواجهة كلا الشخصين الطبيعي والمعنوي ، حيث تعد مسئولية الأخير مسئولية مباشرة وليست احتياطية ، وان كانت تسير في تواز الى جانب مسئولية الشخص الطبيعي .

ومن أبرز القوانين العقابية الخاصة التي أخذت ببدا المسئولية الجنائية للأشخاص المعنوية الاقتصادية تشريع مكافحة الاختراقات الذي يواجه العديد من حالات اساءة استعمال السلطة الاقتصادية بما فيها التلاعب بالأسعار وفرض قيود على الانتاج بهدف أحداث تأثير مضطجع على العرض . وقد نصت المادة ٩٥ من قانون الاختراقات الياباني على مسئولية الشركة عن الجريمة التي يرتكبها ممثلها أو أحد تابعيها الى جانب من يثبت مسئوليته منهم (٢٨) ، وأساس هذه المسئولية هو افعال الشخص المعنوي في اتخاذ الاجراءات الضرورية والالزمة لمنع ارتكاب مثله أو تابعه للجريمة والذي ينجم اما عن الاهمال في اختيار العاملين أو في الاخلال بواجب

(٢٦) اوتلي ، المرجع السابق ، ص ١٥٥ - ١٥٦ .

(٢٧) شيبامورا ، المرجع السابق ، ص ٤٤٣ .

(٢٨) المرجع السابق ، نفس الموضع .

الإشراف والرقابة ، وطبقا لما قضت به المحكمة العليا فإن مسؤولية الشركة تفترض Presumed تلقائيا بمجرد اثبات وقوع الجريمة من أحد ممثليها أو تابعيها ، وبمقتضى هذا الافتراض يقع على الشركة عبء اثبات العكس ، بأنها اتخذت من الاجراءات ما يكفي لمنع وقوع الجريمة (٢٩) .

#### ٤ - التشريع الهولندي :

الأصل في التشريع الهولندي انه لا يأخذ بمبدأ المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي . الا ان المشرع خرج على هذا المبدأ بمناسبة اصدار تشريع المخالفات الاقتصادية في عام ١٩٥٠ والذي يتضمن الى جانب تجريم العديد من المخالفات الاقتصادية والتمويلية التقليدية المنصوص عليها في قائمته الثانية تجريم بعض أوجه سوء استعمال السلطة الاقتصادية كانشاء الاحتكارات غير المشروعة وتقييد المنافسة والتلاعب بالاسعار والغش في اسعار التحويل ( فيما يتعلق بالتصدير والاستيراد ) والاضرار بالصحة العامة والمساكن بالبيئة (٣٠) .

وقد تضمنت المادة ٢/١٥ من هذا القانون نصا احتياطيا يفيد مسؤولية الشخص المعنوي في كل ما لم يرد به نص صريح يشير الى تقريرها ، طالما أن الشخص المعنوي اكتسب الصفة ويمارس النشاط الذي يعنيه خطاب المشرع في مادة التجريم ، فنص التجريم الذي يخاطب التاجر ينصرف أيضا الى الشركة التي تباشر أعمال التجارة ، والذي يخاطب

#### (٢٩) المرجع السابق ، نفس الموضع .

(٣٠) تضمن تشريع المخالفات الاقتصادية الهولندي قائمتين . بلغ مجموع القوانين الصادرة في إطارها حتى عام سنة ١٩٨٠ ٨٤ قانونا ، منها ستة قوانين تتعلق بالقائمة الأولى التي تمنى بتنظيم النشاط الاقتصادي في الأحوال الاستثنائية أو الطارئة . ومن أشهرها القانون الصادر في عام ١٩٧٥ بتنظيم استيراد وتوزيع وإنتاج الطاقة البترولية ودوا الاحتكارات وتنظيم لأسعار هذه المواد إبان الأزمة المالية التي كانت سائدة فيما يتعلق بالمنتجات البترولية . بينما تتضمن القائمة الثانية القوانين التي تصدر لتنظيم النشاط الاقتصادي في الظروف المادية والتي تجرم أمثالا لها صفة الدوام ، ومن بينها الجرائم المشار إليها في المتن . ومن الواضح أن هذا التشريع تضمن من الجرائم ما هو أكثر اتساعا مما يشير إليه عنوانه . إذ هو لا يقتصر في الحقيقة على تجريم المخالفات ذات الموضوع الاقتصادي ، بلدر ما يواجه المخالفات التي تحدث في مسار الحياة الاقتصادية وبمناسبة ممارسة أنشطتها للتبائة .

انظر : تقريراً لـ Keizer وآخرين ، حلقة الرباطات الدولية ، ( فريبودج ) ، للرجع السابق ، ٤٥٣ - ٤٥٥ .

المستورد ينصرف الى الشركة التي تباشر عمليات الاستيراد ،  
وهكذا ... (٣١) •

وفي عام ١٩٧٦ أدخل المشرع الهولندي تعديلا جوهريا تضمنته  
المادة ٥١ من المدونة العقابية ، وبمقتضاها أقر المسؤولية الجنائية للشركات  
والكيانات الاقتصادية كمبدأ عام • وتقضي هذه المادة بأن الاجراءات  
الجنائية تتخذ وتصدر العقوبات وتدابير الأمن في مواجهة الشخص المعنوي  
أو الطبيعي الذي ارتكبت الجريمة بناء على أمره أو توجيهاته ، أو كان هو  
المحرك الفعال للعمليات الاجرامية غير المشروعة • ويجوز وفقا لأحكام المادة  
أن يسأل كل من الشخص الطبيعي والمعنوي في آن واحد عن الجريمة اذا  
تبنت مسؤوليتهما المزدوجة (٣٢) •

وترتبطا على هذا التعديل امتد نطاق مسؤولية الشخص المعنوي من  
قانون المخالفات الاقتصادية الى القانون العام ، وأتاح ذلك لحسن الحظ  
فرصة موالية لتقرير مسؤولية الشركات عن عديد من الجرائم التي تنطوي  
على إساءة استعمال السلطة الاقتصادية والتي كانت خارج نطاق المساءلة  
فيما قبل ، ومن ذلك انتاج وبيع المواد الخطرة ( م/١٧٤ - ١٧٥ ع ) ،  
والمناقسة غير المشروعة ( م/٢٣٨ ع ) ، وغش وخداع المتعاقدين والمستهلكين  
( م/٢٣٩ ع ) والغش والتدليس في تنفيذ أعمال المقاولات الخاصة بالبناء  
( م/٣٣١ ) والتلاعب بأسعار وقيم السلع والمنتجات ( م/٣٣٤ ع ) ،  
وكانت الشركات تقلت من المسؤولية الجنائية عن هذه الجرائم فيما قبل ،  
طبقا لما تقضي به القواعد العامة والتي كانت لا تأخذ الا بمسؤولية الشخص  
الطبيعي في جرائم القانون العام •

وقد جرى القضاء الهولندي في التطبيق على التفرقة بين الأفعال التي  
يرتكبها الشخص الطبيعي بغية تحقيق منفعة شخصية فتنعقد مسؤوليته  
عنها ، وبين تلك الأفعال التي يرتكبها لصالح الشركة التي يمثلها  
au profit de personne Morale (٣٣) فتنعقد المسؤولية الجنائية  
للأخيرة عنها • وقد لقي هذا الاتجاه المقيد لمسؤولية الشخص المعنوي نقدا

---

(٣١) المرجع السابق ، ص ٤٧٦ •

(٣٢) المرجع السابق ، نفس الموضع •  
انظر أيضا :

R. Haentjens remarques sur le responsabilité penale des personnes  
morales en droit des pays — *Revue de droit penal et de criminologie*, Novembre, 1986, pp. 851-867.

(٣٣) كيزر ، المرجع السابق ، نفس الموضع •

من بعض الفقه الهولندي ، فاقترح الأستاذ Rummelink معياراً آخر يؤدي لتوسيع نطاق هذه المسؤولية ، وبمقتضاها يجري التمييز بين الجرائم التي يرتكبها ممثل أو تابع الشخص المعنوي والتي تقع في نطاق المخاطر المتوقعة لنشاط الشركة أو المؤسسة الاقتصادية Dans les risques que la personne morale court dans sa pratique ، أما الأفعال التي ترتكب في خارج نطاق هذه الأخطار فلا يثور بحث المسؤولية الجنائية للشركة عنها (٣٤) .

## ٥ - القانون البلجيكي :

يأخذ القانون البلجيكي كقاعدة مبدأ عدم مسؤولية الأشخاص المعنوية L'irresponsabilité pénale des personnes morales ومع ذلك فتمتة أحوال استثنائية خرج فيها المشرع البلجيكي عن هذا المبدأ وأقر فيها المسؤولية الجنائية للشركات والمؤسسات في المواد الاقتصادية ، ومن بين هذه الأحوال ما هو منصوص عليه في القانون الصادر في ٢٩ يونيو ١٩٤٦ والذي يحظر تقييد التجارة بتجريم أعمال الوساطة غير المشروعة فيما يتعلق بتوزيع المنتجات والمواد والسلع الغذائية والذي ينص على عقاب كل من يخالف أحكامه سواء أكان شخصاً طبيعياً أو معنوياً (٣٥) كما تنص المادة ١٥ من القانون الصادر في ٢٧ مايو ١٩٦٠ في شأن الحماية من تعسف السلطة الاقتصادية على مسؤولية الشركة عن مخالفة أحكام هذا القانون وتجزئ اتخاذ بعض تدابير الأمن mesures des suretes في حالة انتهاك القانون كالإنذار والحرمان من الحقوق والمزايا ، وبمقتضى المادة ٢٠ - ٢ من ذات القانون تسأل المنشأة أو المؤسسة الاقتصادية عن العقوبات المالية بالتضامن مع المديرين وأعضاء مجلس لإدارة (٣٦) .

## ٦ - القانون الفرنسي :

يأخذ التشريع الفرنسي بمبدأ مسؤولية الأشخاص المعنوية في توسيع مضطرد وبصفة خاصة في المواد الاقتصادية . وكان مشروع الدونة العقابية القديم ( ١٩٣٤ ) قد نص على جواز اتخاذ طائفة من تدابير الأمن في مواجهة الشخص المعنوي ( م/٨٩ ) وتوقيع بعض الجزاءات المالية

(٣٤) مغار اليه ، في المرجع السابق ، نفس الموضع .

(٣٥) بوسل Bosly ، في المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

(٣٦) المرجع السابق ، نفس الموضع ، ليفاسير ، دروس في قانون العقوبات الاقتصادي .

دبلوم العلوم الجنائية بكلية الحقوق جامعة القاهرة ، ص ٢٢٥ .



والجنيمة ( م / ١١٦ ) ٠٠٠ ( ٣٧ ) ٠ كما تضمن مشروع المدونة العقابية الجديد ( ١٩٧٨ ) تقرير مسئولية الأشخاص المعنوية وبتوسيع يمتد ليشمل الجماعات Les Groupements ( ٣٨ ) على حسب ما سنعرض له تفصيلا فيما بعد ٠ وطبقا للقانون الصادر في ١١ مارس ١٩٥٧ فقد تضمنت المادة ٤٢٨ من قانون العقوبات الفرنسي جواز توقيع غرامات مالية ذات طبيعة جنائية على الجمعيات الفنية التي يثبت مسئوليتها عن تقديم اعمال مسرحية بالمخالفة للقوانين واللوائح المنظمة لحقوق الملكية ( ٣٩ ) ٠

وفي خارج دائرة القانون العام ، تضمنت بعض التشريعات الخاصة تقرير هذه المسئولية بصفة غير مباشرة ، ومن ذلك ما تقرره المادة ٣٦ من القانون الصادر في ٩ ديسمبر ١٩٠٥ في شأن مسئولية الجمعيات الدينية عن الغرامات التي يقضى بها على مديريها ٠ والمادة ٨ من القانون الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٣٨ في شأن قمع الفسح الضريبي ، والمادة ٢٦٣ من مدونة قانون العمل ٠ ويطلق الفقه الفرنسي على هذا النوع من المسئولية الضامنة لانفاذ الغرامات المالية المقضى بها ، بأنها نوع من المسئولية شبه الجنائية التي تقع في منطقة وسطى بين المسئولية المدنية والجنائية ( ٤٠ ) *mi civil mi penal*

ومن قبيل المسئولية المباشرة ما تنص عليه المادة ١٢ من قانون ٣٠ مايو ١٩٤٥ الخاص بالرقابة على عمليات النقد وما تنص عليه المادة ٢٠ - ٣ من قانون توزيع المنتجات الصناعية والقوى ، من انه اذا كان الشخص الطبيعي قد ارتكب الجريمة لحساب الشخص المعنوي فانه يمكن الحكم على الشخص المعنوي بالحرمان مؤقتا أو نهائيا من مزاولته نشاطه الذي وقعت الجريمة بمناسبته ( ٤١ ) ٠

وعلى هذا النحو جاء نص المادة ٤٩ - ٢ من قانون المخالفات الاقتصادية والذي يعاقب على جرائم اساءة استخدام المركز الاحتكاري وتقييد التجارة والتلاعب بالأسعار ٠ حيث تنص هذه المادة على جواز

Merle et vitu, op. cit., p. 733.

( ٣٧ )

Ibid, Loc. cit.

( ٣٨ )

M. Delmas-Marty, La responsabilité pénale des groupements dans l'avant-Projet de revision du penal, Rev. internationale de droit penal, vol 50, 1980. p. 38 ets.

Merle et vitu, ibid, loc. cit.

( ٣٩ )

Ibid, loc. cit.

( ٤٠ )

( ٤١ ) - د محمد مصطفى ، المرجع السابق ، ص ١٢٧ ، ليلانير ، المرجع السابق ،

ص ٢٣٣ ٠

توقيع العقوبة مباشرة على الشخص المعنوي ، اذا كانت المخالفة قد ارتكبها الشخص الطبيعي لحسابه وبمناسبة النشاط الذي يعنى به .

«Si l'infraction a été commise pour le compte d'une personne morale de droit privé, la sanction peut être également prononcée contre cette personne morale quant à l'exercice de la profession à l'occasion de laquelle l'infraction a été commise. (٤٢) .

## ١٢٠ - المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية من جرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية في التشريع المصرى :

الأصل فى التشريع المصرى هو عدم جواز مساءلة الشخص المعنوي جنائيا . وكان مشروع قانون العقوبات الجديد قد نص على المسؤولية غير المباشرة للشخص المعنوي كميذا عام فى جميع الجرائم الاقتصادية . فنصت المادة ١٥٤ من المشروع على أن « يكون الشخص الاعتباري مسئولا بالتضامن عن العقوبات المالية التى يحكم بها على مديره أو أعضاء مجلس إدارته أو مثله أو وكيله اذا ارتكب أحدهم جريمة اقتصادية لحساب الشخص الاعتباري » .

وقد تضمنت بعض التشريعات الخاصة تقريرا لمبدأ المسؤولية المباشرة أو غير المباشرة للشخص المعنوي استثناء من الأصل العام الذى ينتهجه المشرع المصرى وهو عدم المسؤولية . فمن قبيل المسؤولية المباشرة ما نصت عليه المادة ١٠٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، والتى تقضى بأنه « مع عدم الإخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها فى القوانين الأخرى يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه كل شركة تخالف الأحكام المقررة فى شأن نسبة المصريين فى مجالس إدارتها أو نسبتهم من المستثمرين أو العمال وكل عضو منتخب أو مدير فيها » . والقهوم من هذا النص أن الشركة نفسها تكون فى حالة المخالفة المشار إليها ، بجلا لتوقيع عقوبة الغرامة ، مستقلة عن عقوبة العضو المنتخب للإدارة أو المدير فيها (٤٣) . ومن قبيل المسؤولية غير المباشرة ما نصت عليه المادة ١٦ من قانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ ، من

(٤٢) م/٤٩قرة ٢ من قانون المخالفات الاقتصادية الصادر فى ٣٠ يونيو ١٩٦٢ .

(٤٣) ٢- محمود جويلى ، المرجع السابق ، ص ١٤١ .

٣- أحمد نصي سرور ، الوسيط فى قانون العقوبات ، ص ٤٩٩ .

انه « يكون المسئول عن الجريمة في حالة صدورها عن شخص اعتباري أو احدى الجهات الحكومية أو وحدات القطاع العام هو مرتكب الجريمة من موظفي ذلك الشخص أو الجهة أو الوحدة مع مسئوليته التضامنية معه عن العقوبات المالية التي يحكم بها » .

أما فيما يتعلق بالقوانين المجرمة لبعض أفعال سوء استعمال السلطة الاقتصادية ، فلم تتضمن أحكاما تقرر مسئولية الشخص المعنوي بصفة مباشرة أو غير مباشرة فجاء خلوا منها القانون ٢٤١ لسنة ١٩٥٩ في شأن حظر احتكار توزيع السلع المنتجة محليا والقانون رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٥٥ في شأن التأثير على أسعار القطن ووضع حد أقصى للمراكز المفتوحة وقانوني قمع الغش وتنظيم البيانات والعلامات التجارية ، وأمر نائب الحاكم العام العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ في شأن حظر بعض الاتفاقات غير المشروعة المقيدة أو المعوقة للتجارة وذلك على عكس الاتجاه الذي تنتهجه أغلب التشريعات الماصرة والتي أخلصت في التوسع في تقرير هذه المسئولية عن مثل هذه الطائفة من الجرائم ضمانا لتحقيق مواجهة جاثبة فعالة تتناسب مع أشكال ارتكاب جريمة سوء استعمال السلطة الاقتصادية ومقترفيها من الأشخاص المعنوية .

ومع ذلك فإن ثمة هامشا ضئيلا من القوانين والقرارات التي صدرت اعمالا للقوانين ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، ٩٦ لسنة ١٩٤٥ والتي تعني باتخاذ بعض التدابير الرامية للحد من الاحتكار في مرحلة سابقة على تحققه يجرى اعمال المسئولية غير المباشرة للشخص المعنوي فيها (٤٤) . فقد نصت المادة ٥٨ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين على أن « تكون الشركات والجمعيات والهيئات مسئولة بالتضامن مع المحكوم عليه بقيمة الفرامة والمصاريف » (٤٥) . وعلى غرار ذلك جاء نص المادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ والخاص بشئون التسعير الجبري .

الا انه مما يلفت النظر ان المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٩٠ والخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح قد وردت خالية من هذه الأحكام واقتصرت على تقرير مسئولية صاحب المحل أو مديره عما يقع من مخالفات ( المسئولية عن فعل الغير ) ، بينما أغفلت الإشارة إلى المسئولية التضامنية للشركات والمنشآت عن العقوبات المالية

---

(٤٤) ومن ذلك القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم تخزين بطن المواد والسلع والقرار رقم ٣٢٩ في شأن تخزين الدواء ، والقرار رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٦٤ في شأن الزام التجار بالإعلان عن معارضهم والسلع الودعة بها . راجع : رسالتنا ، ص ١٥١ .

(٤٥) ٥٨/م ٢

حسبما نصت عليه المادتان ٥٨ ، ١٠ من القانونين المشار اليهما • وقد كان حريا بالمشرع أن يؤكد على المسؤولية التضامنية في هذا القانون خاصة وانه تضمن تجريم بعض أفعال التلاعب في الانتاج والأسعار التي تنطوي على التواطؤ وعلى نحو ضار قد يصعب تدارك آثاره بينما اقتصر التجريم الوارد في القانونين المشار اليهما على المخالفات المباشرة للتسعير الجبري • فتضمن القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ آفاقا أوسع للرقابة والسيطرة غير المباشرة على الأسواق وبخاصة في السلع غير المسعرة جبريا التي أطلقت فيها حرية الانتاج والتوزيع • فنصت المادة ٣ من ذات القانون على تشكيل لجنة تختص بمراقبة حركة الأسعار (٤٦) واقتراح ما يؤدي الى تحقيق مكافحة الغلاء (٤٧) • كما نصت المادة ٤ على تحديد أقصى الربح لأصحاب المصانع والمستوردين في المواد والسلع اذا كانت تباع بأرباح تجاوز الحد المألوف • ونصت المادة ٥/فقرة ٤ على اختصاص وزير التجارة بتقرير الوسائل اللازمة لمنع التلاعب بأسعار السلع والمواد • وقد صدرت عدة قرارات وزارية عملا لنصوص هذه المواد الا انها جاءت خالية من تقرير مسؤولية الشركات التضامنية ، انساقا مع أحكام القانون ١٦٣ والذي أغفل الأخذ بها • ومن ذلك القرار الوزاري رقم ١٨٤ لسنة ١٩٧٥ ، يحظر حبس السلع عن التداول والقرار الوزاري رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٢ بتقرير وسائل لمنع التلاعب بأسعار السلع الغذائية •

ويلاحظ أخيرا ان القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ في شأن شركات تلقى الأموال قد تضمن تقرير نوع من المسؤولية غير المباشرة لهذه الشركات • فتتص المادة ٢٤ من القانون على انه : « مع عدم الإخلال بالمسؤولية الجنائية لمرتكب الفعل المخالف للقانون يعاقب المسئول عن الادارة الفعلية للشركة بذات العقوبة المقررة عن الأفعال التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون ، وتكون أموال الشركة صافية في جميع الأحوال لوفاء بما يحكم به غرامات مالية •

## ١٢١ - المسؤولية شبه الجنائية للأشخاص المعنوية :

ثمّة بعض تشريعات لا زالت تتمسك بمبدأ عدم المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي ولكن نظرا للخطورة والأضرار التي يمكن أن تنجم عن هذه الأحوال من عدم المسؤولية ، خاصة في المجال الاقتصادي الذي يصبح مجالا للانتهاك المنظم لارتكاب جرائم تنطوي على إساءة استعمال السلطة

(٤٦) ٣/م ، بند ٣

(٤٧) ٣/م ، بند ٤

الاقتصادية من قبل المنشآت والشركات التي تركز الى انها في ظل هذا المبدأ ستبقى جرائمها بعيدة عن طائلة القانون (٤٨) ، فقد اتجهت هذه التشريعات الى تقرير نزع من الجزاءات ذات الطبيعة المختلطة ، مدنية وادارية في ظل نظام للمساءلة والعقاب شبه جنائي Quasi — penal .

ويقرب هذا النظام من الطابع الجنائي من حيث أن الجزاءات التي ينتهي اليها في حالة الادانة تحمل معنى الردع والايلام ( كالفراطة والمصادرة وحظر النشاط ) ويعتمد عنه من حيث اتباع قواعد متفردة لاثبات المسؤولية ومستقلة عن تلك التي يأخذ بها القانون الجنائي ، تقاديا للمشكلات المنهجية والنظرية التي يمكن أن تثيرها مساءلة الشخص المعنوية جنائيا ، كما ينفرد هذا النظام باستحداث هيئات شبه قضائية أو ادارية يوكل اليها التحقيق واصدار الجزاءات وذلك على النحو الذي سيجري عرضه تباعا .

## ٢٢ - اتجاهات التشريع القانوني :

ويعد تشريعا ألمانيا الاتحادية واسبانيا من أبرز التشريعات المقارنة التي أخذت بهذا الاتجاه ، وذلك كالتالي :

## ١ - ألمانيا الاتحادية :

كما هو معروف فان المشرع الجنائي لا يقر بمبدأ مسؤولية الشخص المعنوي جنائيا ، ويرجع ذلك لموقف منهجي ثابت في التشريع مفاده أن جرمية العمل غير المشروع ترتبط ارتباطا وثيقا بفكرة الاذئاب والاثم الجنائي والتي لا تتواءم بطبيعة الحال مع نظام الشخص المعنوي ولا بتصور قيامها في شأنه ، ويتصل بذلك أيضا أن العقوبة التي ما هي الا تعبير عن لوم ورد فعل اجتماعي وأخلاقي Blame socioethique (٤٩) لا يمكن أن يكون الشخص المعنوي موضوعا لها بحال .

وقد امتد مبدأ عدم مسؤولية الشخص المعنوي في بادئ الأمر فشمل

---

(٤٨) حلاس مارتى ، التقرير العام لحلقة فريبورج ، المرجع السابق ، ص ٦٢ .  
ونظر أيضا : أعمال مؤتمر الأمم للجنة السادس لمنع الجريمة : الجريمة سوء استعمال السلطة : جرائم ومجرمون خارج طائلة القانون ، ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة ص ١٨ .

(٤٩) فريبورج ، المرجع السابق ، ص ٦١٠ .

الى جانب القانون ألعام قانون المخالفات الاقتصادية أيضا ، تأسيساً على ان الالتزامات التي يفرضها لا تخلو من هذا المضمون الأخلاقي وتقتضي الإتصاف بمبدأ المسؤولية والاسناد الشخصي (٥٠) *imputabilité personnelle*

ولكن هذا الاتجاه التشريعي لم يستمر طويلا ازاء الانتقاد الدائم من الفقه الألماني لاغفاله للمقتضيات الواقعية والدواعي العملية التي تستوجب تقرير هذه المسألة في المواد الاقتصادية . ويذكر أيضا ان القضاء درج على مساءلة الشخص المعنوي الى جانب الشخص الطبيعي وتوقيع عقوبات ذات طبيعة اداوية عليه في حالة اساءة استخدام الوضع الاحتكاري *abus de position économique* (٥١) .

ولذلك فقد تضمن مشروع تعديل قانون المخالفات الاقتصادية الصادر في ١٩٦٨ الاشارة لمبدأ التناقض بين ما هو مقرر من عدم مسؤولية الشخص المعنوي في المواد الاقتصادية ، وبين صلاحيته لاكتساب المزايا والفوائد المادية التي يحصل عليها نتيجة للأنشطة التي يمارسها أعضاؤه وتابعوه لحسابه ومصالحه ، الأمر الذي يؤدي لخلق وضع تفضيل *position privilégiée* للشخص المعنوي دون موجب . فيقتصر تبعا لذلك امكانية المساءلة على الشخص الطبيعي بينما ان المخالفة قد تم ارتكابها لصالح وفي نطاق نشاط الشخص المعنوي (٥٢) .

وتضمن المشروع امكانية توقيع عقوبات مالية على الشخص المعنوي بصفة مباشرة ، ولتفادي الصعوبات المنهجية المترتبة على مخالفة مبدأ عدم اذنب *non-culpabilité* الشخص المعنوي ، فقد نصت المادة ٣٠ من مشروع تعديل قانون المخالفات الاقتصادية على أن الغرامة المقضى بها في مواجهة الشخص المعنوي ما هي الا نتيجة أو أثر تبعية حيادي *conséquence accessoire neutre* لا يرتبط بتوافر الاذنب أو علم توافره . وهي على هذا الوجه أقرب لمعنى التدبير منها لمضمون الجزاء . ومما يؤيد هذا النظر ان المادة ١٧ ( فقرة ٤ ) من مشروع تعديل القانون لا تقصر دور العقوبة المالية على الغرامة وانما توظفها كوسيلة

(٥٠) م/١٠ من قانون المخالفات الاقتصادية .

الظر : فيير ، المرجع السابق ، ص ٦١١ .

(٥١) المرجع السابق ، نفس الموضع .

(٥٢) المرجع السابق ، نفس الموضع .

لاسترداد الربح غير المتزوع أو المزايا التي تحصل عليها الشخص المعنوي  
من المخالفة (٥٣) •

## ٢ - اسبانيا :

كما هو الشأن في ألمانيا الاتحادية ، فإن قانون العقوبات الاسباني لا يعرف سوى المسؤولية الجنائية للشخص الطبيعي ، ولم يتضمن أية أحكام تشير الى امكانية مساءلة الشخص المعنوي (٥٤) • ولكن ذلك لا يتعارض مع جواز توقيع بعض الجزاءات عليه في حالة ادانة الشخص الطبيعي الذي ارتكب المخالفة لهـالـه • ولتفادي التعارض المنهجي Dogmatique بين مبدأ عدم المسؤولية وبين امكانية توقيع العقوبة • فإن القانون الجنائي الاسباني يصنف هذه الجزاءات على انها نوع من تدابير الأمن (٥٥) •

والى جانب القانون الجنائي فإن النظام الاسباني يعرف قانونا اداريا للعقوبات Droit penal administratif يأخذ فيه بمبدأ مساءلة الأشخاص المعنوية ، ويعنى بحماية عديد من المصالح التي من الممكن أن تكون موضعا لاساءة استعمال السلطة الاقتصادية كحماية نظام السوق الحرة Discipline du marché وحماية المستهلك والبيئة (٥٦) • وفي هذا النطاق فإن للهيئات المعنية أن توقع في حالة مخالفة الشركة أو المؤسسة الاقتصادية عقوبات ذات طبيعة غير جنائية أهمها الغرامة والحرمان من الحقوق والمزايا وغلق المنشأة وحظر ممارسة النشاط (٥٧) • والهيئات المختصة اما أن تكون ادارية كالهيئة المعنية بحماية المستهلك والهيئة المعنية بحماية نظام السوق • وقد تكون محاكم ادارية ذات نظام خاص كالمحكمة المختصة بالنظر في مواد التهريب Tribunal de contrabando وإضافة

---

(٥٣) المرجع السابق ، ص ٦١٤ •

(٥٤) فرنانديز ، المرجع السابق ، ص ٢٢٣ •

(٥٥) ومن ذلك الغرامة وحل الشركة dissolution de la societe

انظر : فرنانديز ، المرجع السابق ، نفس الموضع •

(٥٦) وكان للادارة أن توقع عقوبات مقيدة للحرية تصل إلى الحبس مدة أقصاها ستة شهور في المخالفات للمنطوية على الإخلال بنظام السوق ، إلا أن هذه الكفة ألغيت بحدود الدستور والاسباني الجديد في ١٩٧٨ •

المرجع السابق ، ص ٢٢٤ •

(٥٧) المرجع السابق ، نفس الصفحة •

لذلك فتمت محكمة إدارية تختص بالفصل في الطعون في مدى اختصاص الهيئات الإدارية بنظر الموضوعات التي تحال إليها ، وتعرف بمحكمة المنازعات في الاختصاص (٥٨) Tribunal de defensa de la competencia

## ١٢٣ - التشريع المصري :

فيما خلا بعض الحالات النادرة والاستثنائية ، فإن القانون الجنائي المصري لا يأخذ بمبدأ مساءلة الشخص المعنوي جنائياً (٥٩) ، إلا أنه يلاحظ أن القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب (٦٠) صدر متضمناً تقرير مسئولية ذات طبيعة خاصة يجوز أن يكون محللاً لها الأشخاص الاعتبارية . فتنص المادة ٤ من هذا القانون على أنه يجوز فرض الحراسة على أموال الأشخاص الاعتبارية إذا قام بشأنها سبب من الأسباب المنصوص عليها في المادتين السابقتين . ومن بين الأفعال التي أخضعتها للمساءلة هاتين المادتين بعضاً من الأنشطة التي تنطوي على إساءة استعمال السلطة الاقتصادية سواء بالتلاعب بنظام السوق أو بالإضرار بالمستهلك .

فتنص المادة ٢ على أنه يجوز فرض الحراسة على أموال الشخص كلها أو بعضها لدرء خطره على المجتمع ، إذا قامت دلائل جدية على أنه أتى أفعالاً من شأنها الإضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي أو بالمكاسب الاشتراكية للعمال والفلاحين . . . ، كما تنص المادة ٣ على أنه يجوز فرض الحراسة على أموال الشخص كلها أو بعضها إذا قامت دلائل جدية على أن تضخم أمواله قد تم بالذات أو بواسطة الغير بسبب . . . الاتجار في المنوعات أو في السوق السوداء أو للتلاعب بقوت الشعب أو الأدوية (٦١) . فإذا ثبتت مسئولية الشخص الطبيعي أو المعنوي عن ارتكاب هذه الأفعال جاز الحكم بفرض الحراسة على أمواله ، كما يجوز للمدعي العام الاشتراكي في مرحلة سابقة على ذلك اتخاذ مجموعة من الإجراءات التحفظية والوقائية درءاً للتلاعب من بينها المنع من التصرف في الأموال أو الإدارة أو التحفظ على الأشخاص في مكان أمين (٦٢) . وفيما يلي نعالج هذه الأحكام تباعاً .

(٥٨) المرجع السابق ، ص ٢٣٦ .

(٥٩) من ذلك أن المادة ١٠٤ من قانون الشركات تنص على عقاب الشركات التي تخالف

الأحكام المقررة في شأن نسبة تمثيل المصريين في مجالس إدارتها .

(٦٠) الجريدة الرسمية ، العدد ٢٤ في ١٧/٦/١٩٧١ .

(٦١) م/٢ بند ٤ من القانون المشار إليه .

(٦٢) مواد ٦ - ٨ من ذات القانون .



## ١ - موضوع المسؤولية في القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ :

ان مناط المسؤولية الموجبة لاتخاذ هذه الاجراءات هو الخطورة ،  
فالحالة الخطرة التي تنبئ عنها ظروف الشخص الطبيعي أو المعنوي هي  
التي تفرض اتخاذ الاجراءات التحفظية أو القضاء بالجزاءات المنصوص  
عليها . ولكن الحالة الخطرة لا تقوم بمجرد ارتكاب أى من الأفعال التي  
حظرها القانون وإنما تستشف من نسبة بعض الأفعال للمدعى عليه .  
فمناط المسؤولية لا يبنى على سابقة ارتكاب الجريمة بقدر ما يرتبط  
بما تفصح عنه من خطورة صاحبها (٦٣) .

وما دام ان هدف المشرع هو توقي حالة معينة تنبئ بالخطر  
فلا يشترط أن يكون موضوع الاجراءات شخصا طبيعيا يتمتع بالادراك  
والارادة الحرة وتتوافر في شأنه عناصر الأهلية الجنائية . وعلى هذا  
جاءت نصوص القانون في المواد ٢ - ٤ منطقية من حيث جواز اخضاع  
الشخص المعنوي للتدابير التي قررها . ومما يؤكد هذا المعنى أن الاجراءات  
السابقة على الحراسة ، والحراسة ذاتها أمور موقوتة باستمرار هذه  
الحالة الخطرة . فإذا زالت أضحي استمرار هذه الاجراءات في غير  
ذئ محل ، ويجرى رفع التدابير المقتضى بها بناء على طلب المدعي العام  
الاشتراكي . وبذلك تقضى المادة ٢٢ من قانون فرض الحراسة « للمدعي  
العام بعد صدور الحكم بفرض الحراسة وخلال المدة المنصوص عليها في  
المادة السابقة (٦٤) أن يطلب من المحكمة رفع الحراسة أو بأن تصدر  
لصالح الشعب كل أو بعض الأموال التي آلت الى الشخص المفروضة عليه  
الحراسة » .

## ٢ - خصوصية المسؤولية المقررة في القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ :

من مراجعة القواعد الموضوعية والاجرائية في صدد قيام المسؤولية  
عن مخالفة احكام قانون الحراسة ، يمكن أن نلاحظ الى أى مدى تتسم هذه  
المسؤولية بالتفرد عن مثيلتها في القانون الجنائي أو المدني أو الإداري .  
اذ هي مسؤولية ذات طبيعة خاصة تأخذ من الأصول الجنائية وغيرها من  
القوانين الأخرى بقدر أو بآخر في نطاق استقلاليتها الذاتية . وهي بذلك

---

(٦٣) د. أحمد فتحي سرور ، أصول السياسة الجنائية ، ص ٣٦٨ وما بعدها .  
وقضى بأنه إذا لم تتوفر الدلائل الجدية على قيام الحالة الخطرة مستقلة عن الأعمال  
المشار إليها تبين على المحكمة رفض دعوى الحراسة .

(٦٤) قضاء القيم ، القضية رقم ٢٨ لسنة ٩ حراسات ) .

(٦٤) وهي خمس سنوات من تاريخ صدور الحكم بفرض الحراسة .

أقرب ما تكون إلى ما اصطلح عليه بنقض الفقه المقارن بالمسئولية شبه الجنائية *responsabilite quasi — penale* (٦٥) • وتبدو هذه السمة المميزة مما يستبين من الملاحظات الآتية :

أولا : ان المشرع قد رسم طريقا للخصومة لاجراءات ودعوى الحراسة يختلف عن نظيرتها الجنائية أو المدنية • فأناط بجهاز المدعى الاشتراكي ضبط وتحقيق الجرائم المنصوص عليها في القانون ، وهو جهاز متميز في تشكيله • فتنص المادة ٧ من قانون حماية القيم من العيب على أنه يشترط فيمن يعين مدعيا اشتراكيا أن يكون من بين أعضاء الهيئات القضائية ممن أمضوا في وظيفة مستشار أو ما يعادلها خمس سنوات متصلة على الأقل أو من أساتذة القانون أو المحامين المشتغلين أمام محكمة النقض مدة متصلة لا تقل عن عشر سنوات ، ويعين مساعده من بين أعضاء الهيئات القضائية ممن لا تقل وظائفهم عن درجة رئيس نيابة أو ما يعادلها • وللمدعى العام الاشتراكي في سبيل مباشرة اختصاصاته على النحو الأكمل الاستعانة بالخبراء من العاملين بالجهاز الإداري للدولة ووحدات القطاع العام كذا ندب الخبراء •

كما أناط المشرع بمحكمة خاصة ، هي محكمة القيم للفصل في دعاوى فرض الحراسة (٦٦) وتنص المادة ١٠ من قانون الحراسة على أن تشكل المحكمة بقرار من رئيس الجمهورية برئاسة أحد نواب رئيس محكمة النقض وعضوية ثلاثة من مستشاري محاكم الاستئناف وثلاثة من المواطنين المشتغلين بالمهنة أو الصناعة أو العمل الأساسي الذي يعول عليه المطلوب فرض الحراسة عليه ، بحيث روعي في تشكيلها توافر الخبرة القضائية والتمثيل الشعبي •

ثانيا : ان القواعد المعمول بها لاثبات ارتكاب الأفعال المؤتممة تخالف تلك التي يجرى اتباعها في نظام الاثبات الجنائي •

فيكتفي بالاثبات بمجرد توافر القرائن والدلائل ، وذلك حسبما تقضى به المادتين ٢ - ٣ من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب والمادة ٢٥ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ باصدار

(٦٥) فالحى حاتمي ، المرجع السابق ، ص ٦٢ •

(٦٦) تضمنت م/٣٤ ( البند ثانيا ) من قانون الحراسة بيانا لاختصاصات المحكمة • وفي عام ١٩٨٠ صدر القانون رقم ٩٥ بحماية القيم من العيب وتنص في الباب الثالث أحكاما أكثر تفصيلا فيما يتعلق بالاختصاصات والاجراءات التي تتبعها المحكمة ( مواد ٢٧ - ٣١ ) •

قانون حماية القيم من العيب . ومع ذلك فإنه يذكر لقضاء القيم انه جرى غالبا على الاثبات بالأدلة المباشرة وليس بمجرد الدلائل والقرائن . فيمثل قضاؤه بالاستناد لتقارير الخبراء والتقارير العملية وأقوال الشهود(٦٧) .

**ثالثة :** ان المسؤولية الجنائية لا يمكن أن تثور الا بصدد جرائم محددة سلفا تحديدا يقينيا . وهو ما لا يتوافر في كافة التصرفات المؤنة في المادتين ٢ - ٣ من قانون الحراسة . مثال ذلك ، الاضرار بالمصالح الاقتصادية ، والتلاعب بقوت الشعب . وهي تعبيرات واسعة ترك فيها تحديد مدى انتهاك المخالفة للمصلحة المحمية بنص التجريم لتقدير القضاء . وهي من هذه الزاوية أقرب لبعض المخالفات الادارية التي تعزى لمخالفة قواعد عامة في السلوك والنظام الادارى ، غير انه يحمد أيضا لقضاء القيم على انه درج في التطبيق على عدم التوسع في تقرير المسؤولية ، وأنه يحرص على استجلاء وقائع بعينها أو جرائم معاقب عليها تنبئ ظروف ارتكابها عن خطورة تستوجب اعمال المسؤولية (٦٨) .

**رابعا :** ان الجزء الذى رتبته المشرع على توافر حالة الخطورة وهو فرض الحراسة ، هو نوع خاص من الجزاءات غير تلك المنصوص عليها في المدونة المقاسة لجرائم الجنائيات والجنم والمخالفات . وهو وان كان تشابه مع الجزاء الجنائى من حيث ان هدفه الاساسى يختلف عن الأغراض العقابية فمما تبغيه من تحقق العدالة أو الردع . فجزاء فرض الحراسة وفقا لأحكام هذا القانون هو اقرب للتدابير الاحترازية المانعة التي تواجه الخطورة الاجتماعية لبعض الأشخاص (٦٩) . وهو ليس سوى تدبير يستهدف التوقي من الحالة الخطرة التي يتواجد فيها الشخص الطبيعي أو المعنوى . وقد أفصحت محكمة القيم في قضائها عن هذه الطبيعة الخاصة اذ تقرر أن : « الحراسة في مفهوم القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ إنما هي تدبير تحفظي أو وقائي يفرض لمصلحة المجتمع كله بقصد تثبيت

(٦٧) قضاء القيم ، الدعوى رقم ١٢ ، السنة ١٢ حراسات .

(٦٨) قضاء القيم ، الدعوى رقم ٢١ ، السنة ١١ حراسات .

قضاء القيم ، الدعوى رقم ٨ ، السنة ١٢ حراسات .

وراجع : رسالتنا ، ص ٥٦٠ .

(٦٩) د. أحمد فتحي سرور ، إعمال المسؤولية الجنائية ، ص ٢٧٥ ، ٢٧٦ .  
أيضا : بحثا للدكتور أحمد فتحي سرور ، حول الطبيعة القانونية لاجراء فرض الحراسة كتدبير جنائى ، مجلة للمحاماة ، السنة ١٩٨٢/١٣ ، العدد ٣ - ٤ .

دعائم استقامة للمسعى بين المواطنين والأشراف على حركة رأس المال عندما يتحرك صاحبه للاضرار بالمصالح العامة للمجتمع » (٧٠) .

• وحيث انه عن طلب وقف هذه الدعوى حتى يفصل فى الدعوى الجنائية فانه مردود بأنه لا تلازم بين دعوى الحراسة والدعوى الجنائية فكل نطاقه الذى يتحرك فيه ، فالحراسة على الأموال طبقا للأحوال المنصوص عليها فى المادتين ٢ - ٣ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب لا تعلق لها - كتدبير مؤقت - بالدعوى الجنائية ، وإن كانت مقامة عن ذات الأفعال التى يقوم عليها طلب فرض الحراسة ، وقد واجه المشرع فى هذه الحالة بما نص عليه فى المادة ٥٨ من قانون حماية القيم من العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ من انه اذا صدر حكم بات بالإدانة من محكمة القيم وتلاه صدور حكم بات بالبراءة من المحكمة الجنائية المختصة فى ذات الفعل لعدم الصحة أو لعدم الجنائية جاز للمحكوم عليه التظلم من الحكم الى رئيس الجمهورية للنظر فى العفو عن التدبير المحكوم به ..... » (٧١) .

خاصة : ان الجزء الذى رتبته المشرع على ثبوت مسئولية الشخص الطبيعى أو المعنوى وهو فرض الحراسة على كل أو بعض الأموال ، لا يقتصر على ما يملكه المدعى عليه ، وإنما يمكن أن يمتد ليشمل آخرين ، وهو الأمر الذى لا يتفق مع المبدأ العام فى شأن الجزاءات الجنائية من ان العقوبة شخصية (٧٢) ولا يمكن تفسير هذا التوسع فى تطبيق الجزاء الا اذا كان مرده دواعى مستقلة عن ارتكاب الجريمة ، وهى حالة الخطورة الناجمة عن امكانية استخدام المال الذى يملكه آخرون ولكنه يقع تحت السيطرة الفعلية للمدعى عليه على نحو يمكنه من أن يضر بالمصالح التى يبتغى القانون حمايتها . فتنص المادة ١٨ ( فقرة ٣ ) من قانون الحراسة على انه : يجوز للمحكمة أيضا أن تفرض الحراسة على أى مال يكون فى الواقع تحت سيطرة الشخص الخاضع للحراسة ولو كان على اسم زوجه أو أولاده القصر أو البالغين أو غير هؤلاء اذا كان الخاضع هو مصدر ذلك المسأل » (٧٣) .

(٧٠) قضاء القيم ، الدعوى رقم ٥ ، السنة ٨ حراسات .

(٧١) قضاء القيم ، الدعوى رقم ٨ ، السنة ٣ حراسات .

(٧٢) م/٦٦ من الدستور الدائم لجمهورية مصر .

(٧٣) غير انه اذا انعدم الدليل على وقوع أموال أسر المدعى عليهم تحت سيطرتهم بالذات أو بالواسطة ..... كما انعدم الدليل الذى تلمظن اليه المحكمة على أن هؤلاء للتأمين من مصدر أموال أفراد أسر المتهمين ..... قضاء القيم ، الدعوى رقم ٢٢ ، السنة ١٢ حراسات .

وفي هذا الصدد يثور تساؤل حول مدى جواز امتداد الجزاء بفرض الحراسة حال كون الخاضع لها من الأشخاص المعنوية فهل يمكن أن تفرض على أموال غيره من التابعين من الأشخاص الطبيعية أو فروعه وشركاته من الأشخاص الاعتبارية والتي يكون هو مصدر رأس مالها • ويبدو انه ليس في نصوص القانون ما يتعارض مع الرد على هذا التساؤل بالإيجاب • فتصير الشخص الخاضع للحراسة جاء عاما بغير تخصيص ومن ثم فإنه يشمل الشخص الطبيعي والمعنوي ، لا سيما وقد أفصح المشرع في المادة ٤ من القانون عن اتجاه صريح في المساواة بين الأشخاص الطبيعيه والمعنوية في المسؤولية عن الأفعال التي تقع بالمخالفة •

### ٣ - تقدير نظام المسؤولية للوجبة لتقرير الحراسة :

تعرض نظام المسؤولية عن الأفعال المنصوص عليها في المادتين ٢ - ٣ من قانون الحراسة وما ارتبط بها من قواعد استحداثها التشريع في شأن نظام المدعى العام الاشتراكي ومحكمة القيم لانتقادات دائبة تأسيسا على منافاتها لمبدأ الشرعية بتقييدها حقوق وحريات الأشخاص في ظل تنظيم اجرائي للاثبات ، وموضوعي للمسئولية لا يتوافق مع تلك التي يأخذ بها التشريع الجنائي (٧٤) •

وقد انطلقت أغلب وجوه النقد على هذا النحو من نقطة بدء غير صحيحة تفترض ضرورة التطابق بين احكام المسؤولية المعمول بها في نظام القيم وبين احكام المسؤولية في مجال التشريع الجنائي • وفي الحقيقة فان ذلك لا يمكن ان يكون مقصودا ولا مبتغى من استحداث هذا النظام والا كان تكرارا ومدةاة للتضارب بغير موجب •

والذي يبدو أقرب للصحة ، ان القواعد التي تحكم نظام المدعى العام الاشتراكي وقضاء القيم هي قواعد مستقلة ولها ذاتيتها الخاصة والمتميزة على النحو الذي جرى ايضاحه ، ومن ثم فان الحكم على صلاحيتها وشرعيتها لا يكون صائبا اذا كان معيار القياس هو مدى التوافق مع القواعد الموضوعية والاجراية الجنائية ، فلكل نطاقه ومجاله الذي رسمه المشرع ، وأهدافه المتباينة التي يرمى لتحقيقها - وأية ذلك ان الممثلين الدائم لجمهورية مصر قد أفصح عن هذا التميز والاستقلال في الباب الرابع الخاص بنظام الحكم بافراده فصلا مستقلا لنظام المدعى العام الاشتراكي،

---

(٧٤) انظر : على سبيل المثال : د. - تيجاني سند ، الجريمة السياسية • وخلاصة

دكتوراه ، ١٩٨٥ •

ونص على أن « يكون المدعى العام الاشتراكي مسئولاً عن اتخاذ الإجراءات التي تكفل تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع ونظامه السياسي والحفاظ على المكاسب الاشتراكية والتزام السلوك الاشتراكي » ، ويحدد القانون اختصاصاته ويكون خاضعاً لمجلس الشعب ، وذلك كله على الوجه المبين في القانون ٠٠٠ (٧٥) .

وفي الحقيقة فإن نظام المدعى العام الاشتراكي وقضاء القيم ولو انهما قد نيط بهما تطبيق وإعمال العديد من القوانين ذات الصبغة السياسية والاقتصادية (٧٦) . إلا أن الواقع أثبت اهتماماً ملحوظاً بتعقب المخالفات الاقتصادية استجابة للدعوى التي أفرزتها التطورات السريعة والمتلاحقة في حجم وطبيعة الأنشطة الاقتصادية . وقد كفلت القواعد المنسمة بالمرونة والفاعلية ، إلى جانب التخصص والخبرة اللذين تزود بهما الأعضاء حماية ما كانت لتحتضن بهما العديد من المصالح الاقتصادية للدولة والأفراد وبصفة خاصة جمهور المستهلكين والمتعاملين في السوق الاقتصادية ، في وقت بدأ فيه النظام الجنائي التقليدي قاصراً عن ملاحقة الانتهاكات العديدة لهذه المصالح والتي تنطوي على مخالفات لم تدخل بعد تحت طائلة التجريم ، أو دخلت تحت طائلته ولكن مرتكبها يفلتون من العقاب في ظل التمسك المتألي فيه بمبدأ المسئولية الشخصية .

ومن ثم فقد أتيج من خلال هذا النظام أداة عديدة من المخالفات التي تنطوي على إساءة استعمال السلطة الاقتصادية في زمن قصير نسبياً أعاد للمدالة هيبتها . كما كفل هذا النظام الحد من خطورة البعض ممن كان يظن أنه بمنأى عن طائلة القانون سواء بالتلاعب بنصوصه أو بالنفاذ من ثفراته . ومن قبيل ذلك ما قضى به من فرض الحراسة في أحوال استيراد السلع الفاسدة وغير الصالحة للاستهلاك الآدمي واستغلال النفوذ للحصول على مزايا حكومية واستخدام الرش والتواطؤ في عقود التوريد ، والحصول على تسهيلات ائتمانية وضمانات بنكية بغير سند (٧٧) ، والتلاعب بنظام الصرف (٧٨) .

ولسنا نقيده من ذلك أن هذا النظام المستحدث قد جاء كاملاً خلوًا

(٧٥) ١٧٩/م من الدستور الدائم .

(٧٦) قضاء القيم ، الدعوى رقم ١٥٤ ، السنة ١٢ حراسات .

(٧٧) قضايا القيم ، الدعوى رقم ٤ ، السنة ٦ حراسات .

(٧٨) قضاء القيم ، الدعوى رقم ٣٦ ، السنة ١٢ حراسات .

من النفاذ . ولكن ما يرجي الإشارة اليه هو أنه إذا كان ثمة قصور قد اعتور الضمانات والقواعد الاجرائية والموضوعية فإنه يجب النظر اليه في نطاق ذلك النظام المتميز (٧٩) ومعالجة ما يشوبه من مأخذ في ظل الاحتفاظ باستقلاليته عن نظام الادعاء والقضاء الجنائي . وحسنا يفعل المشرع لو أنه ألغى الحكم الوارد في المادة ٨ من قانون الحراسة بشأن التحفظ على الأشخاص في مكان أمين ، اذ هو لا يخرج في نهاية الأمر عن كونه تقييدا لحرية المتحفظ عليه ، الأمر الذي لا يجوز الا وفقا للقواعد والاجراءات الجنائية . وقد رأينا ان المشرع الاسباني ألغى هذا التدبير الذي كانت تختص باتخاذ هيثبات شبه قضائية بعد صدور دستور ١٩٧٨ .

وحقيقة فاننا يمكن أن نلاحظ اتجاها متزايدا في النظم القانونية المقارنة في انشاء نظم مشابهة تخصص فيها هيئات شبه قضائية للنظر في الدعاوى التي تنشأ عن انتهاك النظم الاقتصادية ، أو عن اساءة استعمال السلطة الاقتصادية ، وذلك وفقا لقواعد من المسؤولية شبه الجنائية ويقضى فيها بجزاءات شبه عقابية . ودعا للأخذ بهذا النظام الحاجة التي تولدت لفسبط النشاط الاقتصادي وسد الهوة بين التلاحق السريع للعمليات الاقتصادية وما يستحدث من مخالفات ترتكب في سياقها ، وبين الثبات النسبي والتطور الوئيد الذي تتسم به عملية التشريع . ومن ذلك نظام المدعي العام لشئون المستهلكين في السوق والبلاد الاسكندنافية ومجلس المنازعات الاقتصادية في بلجيكا ، ومجلس الدفاع الاقتصادي في البرازيل ، ولجنة مراقبة المنافسة الحرة في فرنسا ، ووكالة التجارة الفيدرالية في الولايات المتحدة ، ولجنة التجارة الحرة في اليابان (٨٠) .

(٧٩) وثمة نماذج مشابهة لهذا النظام في التشريع المقارن منها نظام المحرض البرلماني « الامبود سمان » والذي أنشئت به السويد في بادئ الأمر ثم نقلته عنها سائر الدول الاسكندنافية ، ونظام المدعي العام في البلدان الاشتراكية ( البروكيراتورا ) ، ونظام الحسبة الاسلامي .

انظر : د : أحمد فتحي مورو ، الشرعية والاجراءات الجنائية ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ١٥٥ - ١٦٦ .

(٨٠) راجع : رسالتنا ، ص ٤٥٣ وما بعدها .





## الفصل الخامس :

---

### المسئولية الجنائية للجماعات

#### ١٢٤ - مبررات الأخذ بها :

عكست ظاهرة جرائم اسامة استعمال السلطة الاقتصادية اهتماما تشريعيا أسفر عن توسع في تقرير المسئولية الجنائية للكيانات والأشخاص المعنوية التي تمارس أنشطة اقتصادية أو بالأقل استحداث نوع من المسئولية شبه الجنائية حسبما لاحظنا في الفصل السابق . وكان الدافع الى ذلك الحرص على مواجهة وردع الأنشطة الاجرامية التي تقترب في سياق مؤسس يقبع خلفه شخص أو مجموعة من الأشخاص الطبيعية قد لا يتسنى ادانتهم عن الجرائم التي تأخذ شكلا جماعيا في ارتكابها . وقد رأينا أيضا ان تقرير هذا المبدأ لم يعد قاصرا على التشريعات الأنجلو - أمريكية ، وإنما امتد للتشريعات ذات الأصول اللاتينية .

غير ان أكثر ما يلفت الانتباه ان مشروع المونة العقابية الفرنسي الجديد لم يقتصر على الأخذ بهذا المبدأ وإنما توسع فيه ليشمل تقرير

المسئولية الجنائية للكيانات والمشروعات التي تكون الأنشطة الاقتصادية محور عملها حتى ولو لم تكتسب شروط صيرورتها اشخاصا قانونية .  
وتبعاً لذلك فإن نطاق المسئولية الجنائية يمتد ليشمل كل جماعة تتخذ في تكوينها وفي مظهرها الخارجى والواقى أحد أشكال الشخص المعنوى وان تخلقت أحد عناصر قيامها نظرياً وقانونياً . وهذا المضمون الواسع لمسئولية الكيانات الاقتصادية هو ما عبر عنه المشرع والفقه الفرنسى بالمسئولية الجنائية للجماعات *Responsabilité penale des groupements*!

فتنص المادة ٣٨ من مشروع مدونة قانون العقوبات الفرنسى على أنه :  
« *Sans préjudice des poursuites exercées contre les personnes physiques, tout groupement est pénalement responsable du .* »

وفى الحقيقة فإن تقرير مسئولية الجماعات يرجع لأسباب عملية ، اذ كشف التطبيق عن قصور احكام المسئولية فى مرحلتى تكوين الشخص المعنوى وانتضائه (١) . وهى مرحلة لا يتمتع فيها المشروع أو المنشأة الجماعية بالشخصية القانونية أو يكون قد فقدتها بالرغم من وجوده وظهوره فى الواقع وامام الغير بهذه الصفة *communauté de fait* (٢)  
وتبلى هذه المرحلة فرصة سانحة لارتكاب العديد من جرائم الشركات التى تطوى على اساءة استعمال السلطة الاقتصادية فى غيبة احكام تنظم قواعد للمساءلة الجماعية .

ولذلك فقد بدأت تلوح فى الأفق بوادر جهود دائبة للفقه والقضاء تستهدف تقرير المسئولية الجنائية عن أعمال الجماعات التى تأخذ شكل الشركة واقعياً على غرار ما هو مقرر من مسئوليتها مدنياً (٣) . دراء

---

(١) د- ابراهيم على صالح ، المسئولية الجنائية للأشخاص المعنوية ، دار المعارف ، ١٩٨٠ ص ١٦٨ - ١٧٤ .

(٢) شركة الواقع *Communauté de fait* وهى بحسب الأصل نظرية خلق الفناء الفرنسى ، وتابعة فيها القضاء المدنى المصرى . وشركة الواقع هى تلك التى غفلت أحد مقوماتها القانونية ، فتنشأ أو تستمر من حيث الواقع نتيجة لاشتراك عدة أشخاص معا فى عمل مشترك وهدف واحد ويظهرون أمام الغير على أنهم شركاء فى مؤسستهم .

انظر : د- محمد كامل أمين ملش ، موسوعة الشركات ، ١٩٨٠ ص ٦٢٧ - ٦٢٩ .  
(٣) ومن المقرر فى التشريع المدنى المصرى أن البطلان والتعويض ان كان له محل ، كما جزأه القضاء عن استكمال أحد الشروط القانونية لاكتساب شخصية الشركات  
( مواد ١٢٨ - ١٤٤ ) .

للخلل والاضطراب الاقتصادي الذي ينجم عن ارتكاب الجرائم في سياق نشاط اقتصادي يأخذ شكلا جماعيا يماثل الشركة ويفتقد للعناصر القانونية للمظهر الذي يتزيا به أمام الغير . ومن ثم فإن المبدأ اللاتيني الذي كان سائدا حتى مطلع هذا القرن في شأن المرحلة التي تسبق اكتمال الشخصية القانونية للشركة والذي مقتضاه اعتبارها كالحمل المستكن ، فيعد مولودا فقط في شأن التصرفات التي تنفعه أو كلما كان التصرف نافعا *infans conceptus noto habetur*

وهو المبدأ الذي كان يتبناه الفقه الفرنسي :

*« enfant conçu doit être considéré comme né chaque fois qu'il s'agit de se intéresser »*.

صار هذا المبدأ متعينا علم الأخذ به على إطلاقه وإلى آخر المدى . إذ هو ان كان ينسجم مع القواعد العامة للقانون الجنائي ، إلا أن التمسك الخالي فيه به ليس بمنجاة من النقد . فقد يصمد مؤسسو الشخص المعنوي إلى اطالة فترة تأسيسه ويؤخسه ذلك ذريعة لارتكاب الجرائم باسمه ولحسابه . ومن ثم فإنه يفضل تقرير المسألة الجنائية للجماعة في هذه الأحوال ، وكما يذهب بعض الفقه المصري فإن الأحكام تدور مع المصالح ولو خالفت القياس الجلي ، وأنه يمكن التنفيذ بالعقوبات على الشخص

انظر : د . محسن شفيق ، القانون التجاري ، الجزء الأول ١٩٦٨ ، دار النهضة العربية ، ص ١٦٣ .

ومن المقرر أيضا في التشريع المدني واستقر عليه قضاء المحاكم أن الشركة تسأل مدنيا أمام الغير بمجرد انقضاء العقد حتى ولو لم تستكمل باقي الاجراءات لاعتبارها شخصا معنويا . فتنص المادة ٢٠٦ من القانون المدني المصري على أن « تعتبر الشركة بمجرد تكوينها شخصا اعتباريا ولكن لا يحتج بهذه الشخصية على الغير إلا بعد استيفاء اجراءات النشر التي يقرها القانون ، ومع ذلك للغير إذا لم تتم الشركة باجراءات النشر للقررة أن يتسكك بشخصيتها . وفي فرنسا ثمة حالات يمتد فيها المشرع المدني بأهلية الاختصاص لمجموعات الأشخاص والأموال غير المتعرف لها بالشخصية المعنوية - وذبح القضاء إلى أنه وإن كانت لمجموعات المجردة من الشخصية القانونية ليست لها أهلية اختصاص ايجابية ، فلا يمكنها أن ترفع دعوى أمام القضاء فإن لها أهلية سلبية *capacité passive* وذلك حتى لا تستفيد من عدم الاعتراف بشخصيتها القانونية وتكتفئ منه وسيلة للتهرب من التزاماتها » .

انظر : د . وجدي والخب ، دراسات في مركز الخصم أمام القضاء المدني ، محاضرات مقررة في دبلوم القانون الخاص بجامعة عين شمس ، ١٩٨٥ ، ص ٥٤ - ٦١ .

(٤) في تفصيل ذلك ، انظر : د . ابراهيم علي صالح ، للرجع السابق ، ص ٦٧٠ وما بعدها .

المعنوى فى هذه المرحلة فى ذمته المخصصة أو أمواله التى دفعها المكتتبون فى تكوينه ، أو استحداث عقوبة خاصة هى الحرمان من ترخيص انشائه (٥) . وفيما يلى نعرض تباعا لاتجاهات التشريع المقارن فى تقرير المسؤولية عن فعل الجماعات وأحوال هذه المسؤولية وحدودها .

## ١٢٥ - اتجاهات التشريع المقارن :

ذهبت قلة من القوانين ومشروعات القوانين المقارنة الى تقرير مسؤولية الجماعات الجنائية بوجه عام . وقد ساوت فى ذلك بين من اكتسبت منها شخصيتها المعنوية ، وبين من فقلت أو لم تكتسب بعد المقومات القانونية اللازمة للاعتراف بشخصيتها المعنوية . واعتبرت بعض التشريعات أن النشاط المشترك والمنسق لمجموعة من الشركات تتمتع كل منها بالشخصية المعنوية ما يقوم به معنى « الجماعة » من الناحية الواقعية ، فتقرر مسئوليتها التضامنية عن المخالفات التى تقع فى سياق النشاط الجماعى لهذه الشركات (٦) .

فنص مشروع قانون العقوبات الأمريكى الصادر فى عام ١٩٦٢ صراحة على المسؤولية الجنائية للجماعات التى لم تنعقد لها الشخصية المعنوية . وعلى ذلك نص المادة ٦ من مشروع القانون :

«An unincorporated association may be convicted of the commission of an offense if ...»

«a person is legally accountable for any conduct he performs or causes to be performed in the name of corporation or an unincorporated association or in its behalf to the same extent as if it were performed in his own name ...»

ويستفاد هذا الاتجاه أيضا من نص المادة ١١ من قانون العقوبات الهنلى (٧) .

وفى فرنسا تبني مشروع مدونة قانون العقوبات الجديد هذا النمط من المسؤولية الجنائية الواردة فى المادتين ٣٨ - ٣٩ على كل جماعة يكون نشاطها ذا طبيعة تجارية أو صناعية أو مالية .

(٥) المرجع السابق ، ص ١٧٢ .

(٦) انظر : وسائلنا ، ص ٣٠٧ وما بعدها .

(٧) المرجع السابق ، نفس الموضع .

«Les disposition des articles 38 et 39 sont applicables a tout groupe-  
ment dont l'activite est de nature commerciale, industrielle ou finan-  
ciere.»

ويعلق بعض الفقه الفرنسي على هذا النص بأنه جاء أوسع وأضيق  
من اللازم في آن واحد *plus large et plus étroite* فهو من ناحية يمتد  
ليشمل مسئولية الجماعات سواء تلك التي اكتسبت مقومات الشخصية  
المعنوية أم لا ، ولكنه يقصر ذلك على الجماعات ذات الأنشطة التجارية  
والصناعية والمالية . ويبدو أن ذلك يرجع للخطورة التي قدورها المشرع  
والناجحة عن طبيعة هذه الأنشطة ، وما يمكن أن يصاحبها من سوء  
استعمال يهدد قطاعات كبيرة من المتعاملين والمستهلكين ، بينما تبدو هذه  
الآخطار أقل شأنًا فيما يتعلق بأنشطة الجماعات الأخرى التي يكون محورها  
اجتماعيا بالدرجة الأولى كالجمعيات والنقابات (٨) .

#### ١٣٦ - أحوال المسئولية :

لا تخرج الحالات التي يتصور فيها مساءلة الجماعة جنائيا رغم عدم  
اكتسابها شخصيتها المعنوية عن أحوال ثلاث . فهي إما أن تكون شخصا  
معنويا في مرحلة التأسيس أو في مرحلة الانقضاء أو مجموعة من الشركات  
تباشر نشاطا جماعيا في الواقع دون أن يمر عنه في رابطة قانونية ظاهرة ،  
فتنعقد مسئوليتها التضامنية عن الجرائم التي ترتكب في سياق هذا  
النشاط . وفيما يلي نعرض لهذه الأوضاع الثلاثة :

#### أولا - مرحلة التأسيس :

وهي المرحلة التي يجري فيها استيفاء الاجراءات التي يستوجبها  
القانون لانشاء الشركات والتي تبدأ بمجرد انعقاد العقد وتنتهى بالنشر .  
وفي هذه المرحلة تكون الشركة مفتقدة للمقومات الكاملة للشخصية  
القانونية فهي لا تعدو أن تكون شخصا معنويا مستقبليا *personne*  
*morale future* والاصل ان المسئولية الجنائية في هذه المرحلة مسئولية

---

— Delmas-Marty, La responsabilité penale des groupement', (٨)  
Rev. Internationale de droit penal, Vol. 50, No. 1-2, 1980, pp. 42 ets.

وانظر أيضا :

Delmas-Marty et Klaus Tiedemann, "La criminalité, le droit penal et  
les multinationales", la semaine juridique, 1979, 2935, No. 37.

شخصية ، ولكن ذهب بعض الفقه الفرنسي الى انه اذا ظهر المؤسسون في اثناء هذه الفترة بنشاط واقى يأخذ شكل الشركة في التعامل مع الغير وبما يوحى باكتسابها للشخصية المعنوية فانها تعامل عن الجرائم التي ترتكب في سياق هذا النشاط بحسبانها « جماعة واقع » (٩) وتكون مسئولية المؤسسين تضامنية فيما بينهم في ضوء ما يظهر من روابط واقعية ومادية تجل حقيقة وجود الجماعة La réalité de groupement (١٠) .

### ثانيا - مرحلة انقضاء الشخص المعنوي :

وهي المرحلة التي يحل فيها بالشركة سبب من الأسباب المؤدية الى زوال شخصيتها المعنوية . وقد كان وما زال ثمة جدل كبير حول تحديد بدء نهاية الشخصية الاعتبارية للشركة ، والتي تتحلل بمقتضاها من مسئوليتها الجنائية . فذهب القضاء الفرنسي الغالب الى ان حياة الشخص المعنوي تمتد بعد فقده مقومات هذه الشخصية . غير ان ثمة خلافا في المدى الذي تمتد اليه حياة الشخص المعنوي .

فثمة رأى مفاده انها تظل قائمة حتى يفرغ المصفى من اداء ما عليه من ديون .

«La personnalité morale de la société survit après la dissolution et jusqu'à la clôture des comptes, ou moins pour les besoins de la liquidation ...» (١١) .

بينما ذهب رأى الى استئطالة حياة الشخص المعنوي حتى يتم اقتسام امواله نهائيا .

«jusqu'au partage, résultat final de la propriété ...» (١٢) .

وبعكس ذلك فثمة اتجاه مقابل في القضاء الفرنسي يذهب الى انه متى حل بالشركة سبب من أسباب الانقضاء والزوال فانها تكون فاقدة لشروط تحمل المسئولية الجنائية ، وهو الاتجاه الذي ذهب اليه أيضا

(٩) دلاس مارتى ، المرجع السابق ، نفس الموضع .

(١٠) للذاكرة الايضاحية مشروع قانون العقوبات الفرنسي الجديد ، المرجع السابق ، ص ٤١ - ٤٢ .

(١١) نفس فرنسي ١٦ أكتوبر ١٩٣٣ ، مشار اليه في د° ابراهيم على صالح ، المرجع السابق ، ص ١٧٣ .

(١٢) راجع : المرجع السابق ، نفس الموضع .

قضاء النقض المصري (١٣) ، ولتفادي ما أظهرته الممارسات العملية من افلات الشركات من المسألة الجنائية عن جرائمها في تلك الفترة حرص مشرع المدونة العقابية الفرنسي على النص صراحة على مسئولية الجماعات سواء ما كانت منها تظلمها الشخصية المعنوية أم تلك التي فقدتها لأي سبب من الأسباب ولكنها لا زالت تتعامل مع الغير على هذا الأساس (١٤) .

### ثالثا - مساهمة مجموعة من الشركات في النشاط الاجرائي :

والغرض هنا ان مجموعة من الشركات Group des Sociétés تستغل كل منها بشخصيتها المعنوية ولكنهم يشتركون فيما بينهم في ارتكاب مشروع اجرامي واحد . وقد عُنيت بمعالجة الآثار السلبية لهذا الغرض أحكام معاهدة روما النافذة في بلدان السوق الأوروبية المشتركة ، والتي تضمنتها التشريعات الجنائية الوطنية في أوروبا (١٥) . ومن بين الأهداف الرئيسية لهذه المعاهدة مواجهة الآثار الاقتصادية السلبية لنشاط الشركات متعددة الجنسية وفروعها ، ومراقبة الاستثمارات الأجنبية في البلدان المضيفة لضمان الحد من الأنشطة الضارة والمنطوية على إساءة استعمال السلطة الاقتصادية كالاحتكار وفرض الأسعار وتقسيم الأسواق والتلاعب بأسعار التحويل .

وقد نصت المادة ٣ من معاهدة روما على ان من بين أهداف المعاهدة اقرار نظام يكفل حرية المنافسة ويضمن علم التلاعب بها فيما بين بلدان السوق .

«L'établissement d'un regime assurant que la concurrence n'est pas faussée dans le marché commun.»

---

(١٣) ويستفاد ذلك من القضاء التالي : « حيث ان الحكم المطعون فيه اذ أوجب على شركات المساهمة وهي تتجاوز دور التصفية ان تخضع لتقيد النسب الخاصة بالمد الأدنى لمعد المستفيدين المصيرين ولجميع ما يتقاضونه من أجور ومرتبات ، يكون مخالفا في تطبيق القانون وفي تأويله - اذ ان هذه الشركات وإن كانت تحتفظ استثناء بشخصيتها المعنوية في فترة التصفية ، الا ان احتفاظها بها في تلك الفترة لم يشرع الا لضرورة تجلس وتقدر بالتقدير الذي يقتضيه تسهيل عملية التصفية نفسها » ... تقضى جنائي ، السنة الخامسة ، العدد الثاني ، قاعدة ٣٣٦ ، ص ٤٦٧ . أشار اليه في المرجع السابق ، ص ١٧٤ .

(١٤) خلاص ماركس ، للمرجع السابق ، ص ٤٢ .

(١٥) وكنت معاهدة روما بهدف توثيق التعاون الاقتصادي بين بلدان السوق الأوروبية المشتركة في ٢٥ مارس ١٩٥٧ واشترك في التوقيع على المعاهدة كل من فرنسا والمانيا الاتحادية وبلجيكا وإيطاليا وهولندا ولكسمبرج ، ثم انضمت للاتفاقية في يناير ١٩٧٣ بريطانيا وإيرلندا والدانمرك ، وتبعتها فيما بعد اليونان والبرتغال وأسبانيا . انظر : برادل ، المرجع السابق ، ص ٣٥ .

وتضمنت المادتان ٨٥ - ٨٦ أحكاما أكثر تفصيلا في بيان الأفعال التي تمثل انتهاكا لحرية المنافسة . فحظرت المادة ٨٥/١ إنشاء الاتفاقات فيما بين الشركات العاملة في بلدان السوق الرامية لتقييد حرية التجارة والمنافسة ، بينما حظرت المادة ٨٦ الأفعال التي ترتكبها شركة أو مجموعة من الشركات على وجه ينطوي على إساءة استخدام أوضاعها الاحتكارية في السوق

«Le fait par une ou plusieurs entreprises d'exploiter de façon abusive une position sur le marché commun»

وبصفة خاصة كل ما من شأنه أن يؤدي لفرض أسعار الشراء أو البيع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وكل ما من شأنه أن يتضمن معاملة تجارية غير عادلة Transaction non equitable (١٦) .

وفي هذه الأحوال التي تتفق فيها أو تتواءم مجموعة من الشركات على تنسيق نشاطها بغية تحقيق أهداف مناهضة لأحكام التشريع ، فإنها تعد في هذا النطاق مسئولة في مجموعها عن الجريمة باعتبارها جماعة Groupement من الناحية الواقعية ، ولو أنها قانونيا تفتقد الشخصية المعنوية الواحدة والمستقلة التي تترجم هذا التوحد الواقعي Cas d'entreprises sans personnalité morale (١٧) كما تلزم تضاميا بالوفاء بالجزاءات المالية المقررة بها (١٨) .

## ١٢٧ - حدود المسؤولية :

إذا كان من المفيد والمناسب تقرير المسؤولية الجنائية للجماعات عن الجرائم التي ترتكب في سياق نشاطها الاقتصادي ، فإن نطاق المسؤولية يتقيد بارتكاب الجريمة في إطار هذا النشاط وبغرض تحقيق مصلحة جماعة أو عامة للجماعة . وعلى سبيل المثال ، فقد نصت المادة ٣٨ من مشروع مدونة قانون العقوبات الفرنسي الجديد على أنه مع عدم الإخلال بمسؤولية الأشخاص الطبيعيين فإن كل جماعة مسئولة جنائيا عن الجريمة التي ارتكبت نتيجة لتفويض أعضائها في التصرف باسمها وفي نطاق المصلحة الجماعية .

Pradel, op. cit., p. 37.

(١٦)

Delmas-Marty, Op. cit., loc. cit.

(١٧)

(١٨) اللائحة التكميلية رقم ١٧ التي أصدرها مجلس السوق الأوروبية في ٦ فبراير

(Pradel, ibid, p. 43)

• ١٩٦٢



«Tout groupement est pénalement responsable du delit, qui à été commis par la volonté délibérée de ses organes en son nom et dans l'intérêt collectif ...» (١٩) .

أما إذا لم ترتكب الجريمة في نطاق المصلحة الجماعية فيسأل عنها أعضاء الجماعة من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين في حدود مساهمة كل منهم في الجريمة .

«Lorsque le delit n'a pas ets commis dans l'intérêt collectif, sont penna-personnes physiques ou group, par la volonté et dans l'intérêt desquels les faits ont été accomplis ...» (٢٠) .

وقد عرفت الأستاذة/ميريل خلاس مارتى ، الجريمة التي ترتكب في نطاق المصلحة الجماعية بأنها كل جريمة من شأنها أن تجلب للجماعة فائدة profit مالية أو غير مالية .

«celle que est susceptible d'entraîner pour le groupement un profit patrimonial ou extra-patrimonial.» (٢١) .

وميز مشروع المدونة لفرنسي بين درجتين من مسئولية الجماعة ، أولاهما مخففة atténuée في حالة ما إذا ارتكب الجريمة أحد ممثل الجماعة أو تابعيها في نطاق وظيفته dans l'exercice de son fonctions. (٢٢) فتقتصر مسئولية الجماعة على تحميلها بالعقوبات المالية من الغرامات والمصاريف المقضى بها . وثانيتهما مشددة aggravée نصت عليها المادة ٣٩ من المشروع والتي تجيز القضاء بعقوبة الفسخ أو الحل La Dissolution للجماعة التي يجب أن الهدف من انشائها تسهيل ارتكاب الجرائم أو انحرافها عن الغرض الأصلي أو القانوني من الانشاء تحقيقاً لغايات غير مشروعة .

«Cree ou Detournée De Son objet pour faciliter la commission du Delit».

---

(١٩) م/٢٨ ، الفقرة الأولى .

(٢٠) م/٢٨ ، الفقرة الثانية .

(٢١) خلاس مارتى ، المرجع السابق ، ص ٤٨ .

(٢٢) للرجع السابق ، ص ٤٧ .



## الباب الثالث

---

### العقوبة

الفصل الأول : الجزاءات غير الجنائية

الفصل الثاني : الجزاءات الجنائية



## الباب الثالث

### العقوبة

#### ١٢٧ - مشكلة اختيار العقوبات في جرائم إساءة استعمال السلطة الاقتصادية :

تشير مسألة رد فعل المجتمع على الجرائم التي تنطوي على إساءة استعمال السلطة الاقتصادية حيرة بالغة في الفقه والتشريع الجنائي المعاصر، من حيث اختيار أنسب الجزاءات لمواجهة هذه الظاهرة الإجرامية . ويمكن أن يرجع ذلك للافتقار إلى وجود أدلة واقعية يمكن أن يستند إليها التحليل العلمي للتدليل على الآثار النسبية لمختلف أنواع الجزاءات ، سيما وأنه من النادر إصدار عقوبات تقليدية مقيدة للحرية في مثل هذا النمط من الجريمة ، وأن السمة الغالبة للجزاءات المقضى بها تجيء في الأغلب الأعم ذات طبيعة مالية أو مهنية (١) .

---

(١) تقرير الأمانة العامة للمؤتمر السادس لمنع الجريمة ، الجريمة وسوء استعمال السلطة : جرائم ومجرمون خارج طائلة القانون ، المرجع السابق ، ص ٢٩ . =

وثمة اتجاه يجذب انتباه سياسة عقابية متساهلة الى حد ما ، يكون محورها توظيف الجزاءات غير المقيدة للحرية • ويرى بعض مؤيدي هذا الاتجاه ان مجرد تحريك الدعاوى الجنائية على مجرمين يحتلون مراكز اقتصادية متميزة يشكل عقوبة بالغة لهم • ولذلك فانه يكفى اصدار احكام مع وقف التنفيذ أو تغريم المحكوم عليهم غرامات اسمية ، أو اداؤهم فترات قصيرة تحت المراقبة أو في تادية خدمة مجتمعية (٢) • كما أبدى بعض الباحثين تشككه فى امكانية الردع الناجبة عن استخدام العقوبات التقليدية فى مثل هذه الحالات • ويعزز هذا الرأى مقولته بسند مضمونه ان فاعلية العقوبات التقليدية فى مواجهة الجريمة التقليدية لم يتحقق لها النجاح المأمول بعد ، بما دعا لأن تطرح على بساط البحث بقوة الاتجاهات الرامية الى عدم أو الحد من التجريم *Descriminalization* والحد من العقاب *Depenalization* وانه اذا كان ذلك هو الشأن فيما يتعلق بالاجرام التقليدية ، فانه يكون أكثر مدعاة للشك أن يأمل فى العقاب التقليدى ردع جرائم غير تقليدية ، كذلك المنطوية على اساءة استعمال السلطة الاقتصادية • خاصة وأنه يلاحظ ان مرتكبى هذه الجرائم يرتدون بأصولهم الى الشرائع الاجتماعية الوسطى أو العليا فى المجتمع ومن ثم فلا يوزمهم التوافق الاجتماعى ولا يحتاجون لاعادة التكوين *re-adaption* شأن المجرمين التقليديين (٣) • وطبقا لوجهة النظر هذه فان العقاب على هذه الجرائم يجب أن يتمثل بالدرجة الأولى فى نظام خاص من العقوبات غير التقليدية يتضمن نوعاً من الجزاءات والتدابير المتفردة

• وقد استغلصت الدراسة التى أجراها فريق من الباحثين الأمريكيتين ( كينيث ملان ، كلينارد ، وآخرين ) ، عن العقوبات والجزاءات البديلة فى جرائم المتهين من ذوى البيانات البيضاء أن ٨٥٪ من الجزاءات الموقفة على الشركات والمديرين التنفيذيين كانت جزاءات مالية ذات طبيعة إدارية ، وأنه لم تعرض عليهم جزاءات جنائية رادعة بالقدر المأمور •

*American Criminal Law review*, No. 4, April, 1980, pp. 148 ff.

Clinard, op. cit., pp. 151 ff.

(٢)

وانظر أيضا : - أعمال حلقة الرابطة الدولية المقومة فى بروكسل ، ١٩٧٤ فيما يتعلق بمسود العقاب فى القانون الجنائى الاقتصادى "Frontieres De la repression" ص ١٦٧ وما بعدها •

وبوسل ، بمناسبة تعليقه على تشريعات السوق الأوربية المشتركة فى مجال الأعمال التقليدية والتلاعب والتأثير فى المنافسة

*Les frontieres De la repression penal en Droit economique*, rev. de droit penal et de criminologie, 1973, pp. 147 ets.

(٣) اوتنهوف ، المرجع السابق ، ص ١١ - ١٢ •

(٤) • وفي إطار هذا

#### Specific individualized Sanctions

الاتجاه أيضا ، والذي يحيد انتهاج سياسات عقابية غير تقليدية ، ظهرت بعض الدراسات الحديثة التي تنادى بتدعيم وتطوير الأفكار لاصدار وانشاء مدونات أخلاقية لقواعد السلوك في مجال الأعمال *Les codes de conduites* تساهم في وضع احكامها الشركات والمشروعات العاملة في المجال الاقتصادي وتلزم نفسها وتابيعها بهذه الأحكام ، وتفرض على المخالفين أنماطا من الجزاءات أشبه بالمقوبات التأديبية ، فيما يعرف بقواعد التنظيم الذاتي *Self-regulation* للمهنة (٥) • وكان الدافع المشجع لهذا الاتجاه ان عديدا من المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة اصدرت مجموعة مشروعات للمواثيق الاختيارية ولقواعد السلوك التي يجب أن تلتزم بها الشركات متعددة الجنسية وفروعها للحد من أوجه إساءة استخدام سلطتها الاقتصادية (٦) •

وفي مواجهة هذه الاتجاهات المتساهلة نسبيا ، فتمة اتجاهه مقابل يحيد انتهاج سياسة عقابية أكثر تشددا ، وقد برز هذا الاتجاه بقوة إبان مناقشة مؤتمر الأمم المتحدة السادس لمنع الجريمة لموضوع « الجريمة وسوء استعمال السلطة » ، فأوصى بأنه اذا كان للنظام القانوني أن يقيم عمالة متجردة وإساسا أكثر انصافا ، فانه يجب عدم معاملة ذوى السلطة معاملة مختلفة عما يلقاه من لا حول لهم • وأن تطبيق المقوبات التقليدية على نطاق واسع في مواجهة من يحوزون السلطة الاقتصادية قد يكون أكثر جدوى ، ويظهر لمن يظنون انهم فوق القانون انهم ليسوا بعيدين عن طائلته (٧) • كما أشار بعض الباحثين الى ان الصدمة الحادة القصيرة *Short sharp shock* الناجمة عن الحبس من الممكن أن تكون

(٤) اوتشوف ، المرجع السابق ، نفس الموضوع •

(٥) انظر : دونالد كريسى *Cressy* دور التنظيم الذاتي في الحد من جرائم ذوى

اليد البيضاء

"Self regulation in the control of white collar crime."

تقرير مقدم للحلقة الدولية المعنية بدراسة اجرام الأعمال ، كراكاس ، ١٩٨٠ •  
ومشهور بالمجلة الدولية لقانون العقوبات ، المجلد ١ - ٢ ، ١٩٨٢ ، ص ٧٣ وما بعدها •

(٦) انظر : *Delard-Raynal* مدونات قواعد السلوك ، المرجع السابق ،

ص ٨٦ - ٩١ •

(٧) تقرير الأمانة العامة للمؤتمر السادس لمنع الجريمة المرجع السابق ، ص ٢٩ •

رأدعا فعلا في حالة المجرمين غير التقليديين في مجال الأعضاء الاقتصادية (٨) .

وفي الحقيقة فإنه قد يبدو صحيحا ألا غنى عن توظيف مزيج من العقوبات التقليدية والتدابير الخاصة في مثل هذه الأحوال . ذلك ان الاحتفاظ بالعقوبة التقليدية يبرز مدى اللاأخلاقية التي تنطوي عليها جرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية خاصة في الأحوال التي يصيب فيها الضرر المصلحة الفردية للإنسان ، ويكون ذلك هو عين العدالة التي طغت عليها الأفكار النفعية التي ارتبطت بفكرة الجريمة الاقتصادية في وقت سابق وازدهرت في أحضانها نظم للعقوبات الادارية أو للتصالح (٩) .

بينما تكفل التدابير الخاصة ، التي تعمل جنبا الى جنب مع العقوبة التقليدية ، امكانية التعويض عن الأضرار وبصفة خاصة ذات الطبيعة المالية (١٠) . والاتجاه الغالب في التشريع المقارن هو استخدام هذه البدائل العقابية في نظام واحد للجزاءات الجنائية ، الى جانب ما تأخذ به بعض التشريعات من استخدام لجزاءات غير جنائية أو شبه عقابية في الحالات اليسيرة . وهو الأمر الذي سنعرض له تفصيلا في الفصلين التاليين ، فنخصص أولهما للجزاءات غير الجنائية وثانيهما للجزاءات الجنائية .

- 
- (٨) كلاوس تيفمان ، التقرير العام للمؤسسة العقابية والإصلاحية الدولية ، وللمقام لحفنة بلاجيرو ( ١٩٨٠ ) التطهيرية للمؤتمر السادس لمنع الجريمة ، حول موضوع « الجريمة واساءة استعمال السلطة : جرائم ومجرمون خارج طائلة القانون » ، ص ٢٣ .
- د- أحمد فتحي سرور تدخل القانون الجنائي في العلاقات الاقتصادية ، محاضرة ألييت في الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع ، الموسم الثقافي ١٩٨٣ .
- (٩) في اقتراح التوسع في هذا النظام ، انظر : د- محمود مصطفى ، للرجع السابق ، ص ٢٢٠ وما بعدها .
- (١٠) انظر في الموضوع بصفة عامة : د- محمود نجيب حسني ، علم العقاب ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٣ ، ص ١٤٢ - ١٥٢ .



## الفصل الأول

### الجزاءات غير الجنائية

---

#### البحث الأول

#### مبادئ السلوك

*Code des Conduites*

#### ١٢٨ - مبادئ وقواعد السلوك الدولية في مجال الأعمال :

عُتبت العديد من المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة باصدار سلسلة من مجموعات قواعد ومبادئ السلوك التوجيهية للسيطرة على أنشطة الشركات متعددة الجنسية وفروعها خاصة تلك التي تصيب البلدان المضيفة والتي تعد غالبيتها من البلدان النامية . ويعيب هذه المبادئ والقواعد انها في مجموعها لا تضمن أن تكون توصيات *recomandations* تخلو من الصفة الإلزامية وتفتقد لامكانية القسر

وفرض الجزاء في حالة اساءة استخدام السلطة الاقتصادية لهذه الشركات .

ومع ذلك فان هذه المدونات لا تخلو من فائدة نظرا لما تنطوى عليه مخالفة أحكامها من جزاء أدبي وأخلاقي ومن ناحية ثانية فانها تمد اطارا مرجعيا للتشريعات الوطنية يشجع على اصدار مدونات داخلية على غرارها ، وتشارك فيها الشركات والمشروعات الاقتصادية الوطنية والاتحادات الخاصة التي تنضوي تحت أنشطتها المتباينة ، بما يعزز دور التنظيم الذاتي لنشاط الأعمال (١) .

ومن أبرز مدونات قواعد السلوك المالية يمكن الإشارة لتلك التي أصدرتها الغرفة الدولية للتجارة بهدف وضع معايير للتبادل التجاري العادل والشفيف ، ومدونة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في شأن اقرار معايير عادلة لتحويل التكنولوجيا ، والمدونة التي أصدرتها منظمة الأمم المتحدة في ٢٧ ابريل ١٩٨٠ فيما يتعلق بالممارسات التجارية التقليدية

Code des Nations unies sur les pratiques commerciales restrictives. (٢) .

#### ١٢٩ - مدونات وقواعد السلوك الوطنية :

اتجهت قلة من التشريعات الوطنية من أبرزها تشريع الولايات المتحدة نحو تدعيم وتشجيع جهود الشركات والمؤسسات والاتحادات الاقتصادية كاتحادات المنتجين والمصدرين نحو اصدار قواعد للمدونات السلوك يلتزم بها أعضاؤها والعاملون فيها . ويجوز للمنظمات التي تجمع هذه الشركات أن توقع عليهم في حال المخالفة نوعا من الجزاءات شبيهة بالعقوبات التأديبية ، كالتنبيه والانذار والغرامة البسيطة والحرمان من المناصب الادارية في المنظمة (٣) .

الا انه لوحظ ان ما يقلل من فاعلية هذه المدونات أو موافيق الأخلاق، ان جل الجزاءات تنقرر للأفعال التي يمكن أن تؤدي للحد من ربحية المشروع كالاختلاس واقشاء سر المهنة أو المنشأة ، بينما يقل الاهتمام بالأفعال التي يمكن أن تعظم من ربحية المشروع حتى وان تعاضت مع المصلحة العامة كتلويث البيئة وتثبيت الأسعار وتصنيع وبيع المنتجات الخطرة أو غير المأمونة . مما حمل على الاعتقاد بأن هذه المدونات في سعيها

Delard-Raynal, op. cit., pp. 89-91.

(١)

Ibid, loc. cit.

(٢)

Cres y, op. cit., p. 78.

(٣)

لاقرار معايير الأمانة والسلوك الشريف في مجال الأعمال تضع نصب أعينها  
انتهاك هذه المعايير بالدوجة الأولى فيما يخصه مصالح المنشأة أو المشروع .  
بينما تفضي الطرف مما يعود على المجتمع والمصلحة العامة من أضرار  
« *Stress on loyalty to the firm ... Than loyalty to the society.* » (٤) .

## البعث الثاني الجزاء شبه الجنائية

١٣٠ - مبرراتها :

ثمّة اتجاه ملحوظ في التشريعات الوطنية ينطوي على تدعيم دور  
الأجهزة والمنظمات الادارية وشبه القضائية ، بتحويلها سلطات واسعة  
نسبياً في توقيع مجموعة من التدابير والجزاءات على المخالفين في الجرائم  
المنطوية على اساءة استعمال السلطة الاقتصادية ، ومن بين هذه الطائفة  
من الجزاءات ما يحمل معنى العقاب كالغرامة ، والحرمان من مزاولة المهنة،  
ومنها ما يحل معنى التدبير والاجراء الوقائي كسحب الترخيص وأوامر  
التوقف عن ممارسة النشاط . وبالرغم من مساس هذه الجزاءات بحقوق  
وحريات المخالف الا انها تحتفظ بطابعها غير الجنائي نظراً لصدورها من  
غير المحاكم الجنائية ، وبخلاف الطريق الاجرائي المؤدى لاصدار عقوبات  
جنائية (٥) .

وترجع أهمية هذا النمط من الجزاءات الى ما تحظى به الهيئات التي  
تختص بتوقيعها من مرونة اجرائية وخبرة تقنية اكتسبتها في مجال التحري  
والكشف عن الجريمة مما يمكنها في حال ثبوت المخالفة من اتخاذ اجراءات  
وتدابير ذات طبيعة وقائية وعلاجية على وجه عاجل وسريع لئلا الأخطار  
الناجمة عن ترك المخالفة ريشاً يصدر في شأنها حكم جنائي وفقاً للاجراءات  
الجنائية المعتادة . وتبدو أهمية وفاعلية هذا النظام اذا علمنا أن نسبة  
غالبية من جرائم استساءة استعمال السلطة الاقتصادية تمتد آثارها لتصيب

Cremy, *ibid*, loc. cit.

(٤)

(٥) فالقاعدة ان العقوبة لا توقع الا بمقتضى حكم صادر من محكمة مختصة بذلك

( داجم ، رجل سنبل المثال ، المادة ٤٥٩ من قانون الاجراءات الجنائية المصري ) .

أعدادا كبيرة من المجنى عليهم وانها تنطوي على أضرار يصعب تداركها أو تقديرها على نحو دقيق ، وهو الأمر الذي لا يمكن مواجهته بفاعلية اكتفاء بنظام العقاب الجنائي التقليدي بسبب العقبات التي ترجع لطول أمد التقاضي وصعوبة إجراءات الإثبات .

### ١٣٦ - الجزاءات شبه الجنائية في التشريع للقانون :

من أهم التشريعات التي أخفت بهذا الاتجاه التشريع الأمريكي والبلجيكي والفرنسي . وتصدر العقوبات والتدابير إما من جهات إدارية كالوزارة أو الهيئة المعنية بالرقابة أو من هيئات شبه قضائية كـ مجلس المنازعات الاقتصادية في بلجيكا ولجنة مراقبة المنافسة في فرنسا ووكالة التجارة الفيدرالية في الولايات المتحدة . وفيما يلي نعرض تباعا لهذه التطبيقات الجزائية في التشريع .

### ٦ - التشريع الأمريكي :

يتسم النظام الأمريكي بالاعتماد إلى حد كبير على أجهزة إدارية مستقلة تضم أعضاء متخصصين وخبراء في المسائل القانونية والاقتصادية بهدف مراقبة حركة النشاط الاقتصادي غير المشروع . ويجوز التشريع الأمريكي لهذه الإدارات أو الوكالات agencies أن تصدر في حال المخالفة نوعا من الجزاءات شبه العقابية تصل لتوقيع الغرامة .

ومن ذلك أن قانون إنشاء الوكالة الفيدرالية للتجارة Federal Trade Commission act قد حولها سلطات معينة فيما يتعلق بمراقبة الأنشطة المخالفة لتشريع شيرمان المناهض لإنشاء الاحتكارات وأيضا تلك المخالفة لتشريعات حماية المستهلك . فيجوز في حالة ثبوت المخالفة أن تصدر الوكالة للمخالف أمرا بالتوقف والامتناع عن النشاط غير المشروع cease-and-desist order وفي حالة عدم الالتزام بهذا الأمر فإنه يجوز تغريم المخالف ما لا يزيد عن ١٠٠٠٠ دولار عن كل يوم تأخير (٦) .

ووفقا لقانون إدارة مراقبة الأغذية Food and drug administration act فللإدارة أن تتخذ في حالة المخالفة عدة إجراءات تبدأ بإصدار التنبيهات recalls يضمنون المخالفة ، أو أوامر امتناع injunctions

عن السلوك الضار أو مصادرة البضائع والسلب الخطرة والضارة بالإنسان والحيوان *Seizures* ووفقا لقانون إدارة حماية المستهلك فإن للإدارة على جانب إمكانية إقامة الدعوى الجنائية على المخالف ، أن تكفي باتخاذ مجموعة من الإجراءات والجزاءات غير العقابية من بينها أوامر الامتناع أو إيقاف ومنع النشاط أو للمصادرة (٧) . كما أجاز القانون الصادر بشأن إنشاء وكالة حماية البيئة ، أن تتخذ سلسلة من الإجراءات تصل لتوقيع بعض الجزاءات التنظيمية على المسؤولين عن الأنشطة الصناعية أو التعدينية إذا أدت لتلوث التربة أو الهواء أو الماء بنسبة تتجاوز حدود المسموح به .  
 ولها في سبيل ذلك أن تلتفت نظر المخالف *Notice of violation*  
 أو تصدر تنبيهها بضمون المخالفة *onto-recalls* إضافة لإمكانية توقيع الغرامات (٨) .

### ٣ - التشريع البلجيكي :

أجاز التشريع البلجيكي لمجلس المنازعات الاقتصادية *Conseil du contentieux economique* وهو هيئة إدارية حولت بعض الاختصاصات القضائية ، واستحدثت في عام ١٩٦٠ بمناسبة إصدار قانون الحماية من تصف السلطة الاقتصادية ، أن يوجه للأطراف المساهمة في حالة إساءة استخدام القوة الاقتصادية تنبيهها *Une notification* يتضمن ما يراه مطلوباً من هذه الأطراف لإنهاء حالة إساءة استخدام السلطة الراجعة لإنشاء احتكارات غير مشروعة أو تقييد المنافسة أو التلاعب بالأسعار ، وذلك خلال مدة معينة يحددها المجلس لإزالة أسباب المخالفة ، وفي حالة عدم التزام الأطراف بما ورد في التنبيه فإن له أن يوجه تحذيراً *Une Sommation* تهديدياً أو يصدر أمراً بالتوقف عن السلوك غير المشروع . ويشكل الامتناع عن تنفيذ هذا الأمر مخالفة تعرض المسئول عنها لتوقيع جزاءات جنائية (٩) .

كما أجاز القانون الصادر في ٣٠ يوليو ١٩٧٦ لوزير الشؤون الاقتصادية أن يصدر قراراً بإغلاق المنشأة لفترة مؤقتة في حالة التلاعب بالأسعار . ووفقاً لقانون المخالفات الاقتصادية الصادر في ١٩٥٤ ، فالأصل أن الغلق عقوبة جنائية لا تفرض إلا بحكم قضائي ، واستثناء من

(٧) Consumer product safety commission, annual report, 1981. part II, pp. 214-216.

Ginsberg, op. cit., pp. 240-241.

Bast, op. cit., p. 136

(٨)

(٩)

ذلك فقد رُوِيَ تحويل وزير الاقتصاد سلطة إصدار قرارات مؤقتة بالعلق  
في هذه الحالة ولفترة قصيرة لا تزيد عن خمسة أيام . ويجب أن يسبق  
قرار العلق لفت نظر المخالف لإزالة أسباب المخالفة *Une mise en demeure*  
فإذا لم يعمل عن السلوك غير المشروع ورغم سابقة تنبيهه يصدر قرار العلق  
في الحنفود المشار إليها (١٠) . كما تجيز المادة ٢٥ من المرسوم الملكي  
رقم ١٨٥ الصادر في ٩ يوليو ١٩٣٥ في شأن الرقابة على المصارف  
والمؤسسات المالية للجنة المعنية بمراقبة العمليات المالية اتخاذ سلسلة من  
الاجراءات والجزاءات ازاء قيام المصارف والمؤسسات المالية بمضاربات غير  
مشروعة أو انتهاك لقواعد الائتمان . وغالبا ما تقتصر هذه الاجراءات في  
البداية على مجرد تنبيه المنشأة بالمخالفات التي تم اكتشافها وطلب تلافيها  
في خلال مدة معينة . ويجوز للجنة في حالة استمرار المخالفة أن تعين  
مفوضا من قبلها للإشراف على ادارة المنشأة ، كما يجوز لها أن تصدر  
قرارا بسحب ترخيص ممارسة النشاط (١١) .

### ٣ - التشريع الاسباني :

يجيز الدستور الاسباني للإدارة امكانية فرض عقوبات ذات طبيعة غير  
جنائية . ووفقا لذلك فان ثمة هيئات ادارية تتضمن قوانين انشائها  
النص على تفويضها في توقيع جزاءات ذات طبيعة شبه جنائية في المواد  
الاقتصادية (١٢) . ومن بين هذه المواد ما يتعلق ببعض المخالفات المنطوية  
على اساءة استعمال السلطة الاقتصادية كالتلاعب في نظام السوق والمساس  
بسلامة وصحة المستهلك وتلويث البيئة . وتعد الغرامة الادارية أكثر  
الجزاءات المستخلصة شيوعا الى جانب مجموعة أخرى من العقوبات أقرب  
ما تكون للتدابير مثل اغلاق المنشأة وحظر ممارسة النشاط وفقدان الحقوق  
والمزايا. *Pertes de droits* (١٣) .

### ٤ - التشريع الايطالي :

كما هو الشأن في اسبانيا فانه الى جانب القانون الجنائي فتحة قانون  
اداري للعقوبات *Droit penal administratif* وفي اطار الأحكام  
المنظمة للمبادئ العامة لهذا القانون ، فان للمنظمات الادارية سلطة واسعة

*Ibid*, pp. 137-139.

(١٠)

*Ibid*, loc. cit.

(١١)

Fernandez, op. cit., p. 224.

(١٢)

*Ibid*, loc. cit.

(١٣)

في إصدار عقوبات ذات طبيعة إدارية في المواد الاقتصادية (١٤) وقد اتسع نطاق هذه السلطة بعد إصدار القانون رقم ٦٨٩ في ٢٤ نوفمبر ١٩٨١ والتي أفسح مجالاً واسعاً لهذه الإمكانية اتساقاً مع معطيات السياسة الجنائية الحديثة المنادية بالحد من التجريم *la pratique de la decriminalization* فتوسع في نظام العقوبات المالية الإدارية في المواد الاقتصادية ومن بينها ما ينطوي على إساءة استخدام السلطة الاقتصادية كالتلاعب بنظام السوق ومخالفة التنظيمات الصحية للمواد الغذائية . وتلويث البيئة وبصفة خاصة ما تعلق بمخالفة قواعد الاستخدام السليم للطاقة النووية في عمليات التصنيع أو أغراض البحث العلمي (١٥) .

## ٥ - التشريع الفرنسي :

أجازت المواد ٥٣ - ٥٥ من قانون المخالفات الاقتصادية الصادر في ٣٠ يوليو ١٩٤٥ للجنة مراقبة المنافسة *Commission de la concurrence* ولوزير الاقتصاد أن يسلكا الطريق الإداري لإصدار جزاءات ذات طبيعة غير جنائية قبل الشركة أو الشركات المخالفة لأحكام المادة ٥٠ والتي تنص على تجريم الاتفاقات غير المشروعة للتأثير على الأسعار وإساءة استخدام الوضع الناجم عن احتكار السوق .

فيجوز لوزير الاقتصاد أن يصدر أوامر ملزمة *injonctions* للشركة أو للشركات المخالفة بأن تلتزم في خلال الفترة التي يحددها الأمر باتخاذ الإجراءات التي يراها كفيلة بإعادة مستويات المنافسة لما كانت عليه *retablisement de la concurrence* وإزالة كافة الآثار التي ترتبت على الاتفاقات غير المشروعة بهدف التلاعب بالأسعار أو تقييد الإنتاج أو تخصيص مناطق يمتنع فيها المنافسة (١٦) كما يجوز لوزير الاقتصاد أيضاً بعد أخذ مشورة لجنة مراقبة المنافسة أن يصدر غرامات قبل الشركة أو الشركات المخالفة التي يثبت تواطؤها في اتفاقات غير مشروعة أو إساءة استخدام للأوضاع الاحتكارية ، على ألا يزيد الحد الأقصى للغرامة عن ٥٪ من إجمالي قيمة الأعمال التي تمت وفقاً للاتفاق غير المشروع إذا كانت المخالفة قد وقعت من شركة واحدة . أما إذا ساهم في

Pedrazzi, cit., pp. 435-436.

(١٤)

(١٥) للرجوع السابق ، نفس الموضع .

(١٦) ٥٣/٢ من قانون المخالفات الاقتصادية ( المظر : براطل للرجوع السابق .

من ٤٦ - ٤٧ ) .

المخالفات أكثر من منشأة فيجوز أن تصل الغرامة إلى ٥ ملايين فرنك (١٧) .  
كما يجوز لوزير الاقتصاد دون أخذ مقبولة لجنة المنافسة أن يصدر  
غرامات قتل الشركة أو الشركات المخالفة لا تزيد عن ٢٠٠.٠٠٠ فرنك ،  
وذلك في حالة إذا ما ارتأت أن ثمة انتهاكا قد وقع بالخلاف للحظر الوارد  
في المادة ٥٠ من القانون . ويجب أن يوضح في الأمر الصادر بتوقيع  
الغرامة أوجه الطعن أو المآخذ التي شابته نشاط الشركات والمنشآت  
المنسوبة لها ارتكاب المخالفة ، كما يجب أن يتبع ذلك إخطار لجنة مراقبة  
المنافسة بكتاب يوضح فيه الأسباب التي دعت لإصدار القرار . ويشفع  
الإخطار بما قد يرد من ملاحظات الشركات المخالفة على المآخذ التي وجهت  
إليها (١٨) .

كما يجوز للجنة مراقبة البنوك La commission de la  
control des banques والمجلس الوطني للائتمان  
le conseil national du crédit أن يوقعا على البنوك والمؤسسات  
المالية المخالفة بعضا من الجزاءات التنظيمية disciplinaires  
قد تصل للغرامة ، في حالة مخالفة قواعد الائتمان بإجراء مضاربات غير  
مشروعة ، أو بالإعلان عن الأنشطة المصرفية والمالية على نحو يفرر بالجمهور  
والعملاء أو يحل على الخطأ (م/٤٤ - ١ من القانون الصادر في ٢٧ ديسمبر  
١٩٧٣) (١٩) .

### ١٣٢ - الجزاءات شبه الجنائية في التشريع المصري :

لا يمكن القول ان التشريع المصري يأخذ بنظام الجزاءات شبه  
الجنائية على جرائم إساءة استعمال السلطة الاقتصادية بنفس القدر من  
التوسع الملاحظ في التشريع المقارن . ويمكن أن يرجع ذلك لحداثة هذا  
النمط من الجريمة ، ولعدم استحداث هيئات معنية بمراقبة النشاط  
الاقتصادي في ظروف الحرية الاقتصادية ، حيث لا زالت السياسة  
الاقتصادية القائمة على الحرية لم تكتمل ملامحها بعد . غير انه يمكن القول  
بوجود تطبيقات لهذا النظام في بعض التشريعات المستحدثة التي صدرت  
في فترتي السبعينات والثمانينات ، وهو الأمر الذي نعرض له تباعا .

Pradel, *Ibid*, loc. cit.

(١٧)

(١٨) م/٥٢ من قانون المائحات الاقتصادية .

(١٩) M-Cabrillac et C. Mouly, *Droit penal de la banque et du credit*, Masson, 1982, pp. 126-127.



## أولاً - الجزاءات المنصوص عليها في القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ :

يمكن اعتبار نظام فرض الحراسة والمصادرة المنصوص عليه في القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ ، من الجزاءات ذات الطابع شبه الجنائي (النادرة في التشريع المصري . وهو ان كان ينتقص من التنمية المالية للمحكوم عليه ، الا انه يختلف عن جزاء فرض الحراسة أو المصادرة الجنائي نظرا لاختصاص محكمة ذات طبيعة خاصة بفرضه ، وهي محكمة القيم ، وبغير الطريق الاجرائي الذي رسمه الدستور والقانون لاصدار العقوبات الجنائية (٢٠) وقد أثبتت هذه الجزاءات التي يختلط فيها معنى التدبير بالعقوبة فاعليتها في الحد من عديد من اوجه اساءة استعمال السلطة الاقتصادية المنصوص عليها في المادتين ٢ - ٣ من قانون تنظيم فرض الحراسة . وصدرت تطبيقا لذلك عدة احكام في مخالفات التلاعب بنظام السوق والائتمان واستيراد وعرض السلع والمواد الغذائية المفسوشة أو الفاسدة (٢١) .

## ثانياً - الجزاءات المنصوص عليها في قوانين التمويل :

ثمة جزاءات ذات طبيعة ادارية تتضمنها بعض القوانين التموينية والتي صدرت اعسالا لها بعض القرارات التي ترمى للحد من الاحتكار والتلاعب بتداول السلع في السوق الحرة على النحو الذي سبق ايضاحه في مواطن مختلفة من البحث . ومن اهم صور هذه الجزاءات ما هو مقرر لوزير التمويل من جواز غلق المحال أو المنشآت المخالفة بالطريق الاداري ، أو تعيين مندوب لادارتها ، كما يجوز له طلب فسخ العقود المبرمة بين المخالف وبين هيئات القطاع العام ، أو حرمانه من السلع المخصصة له .

وقد استحدثت هذه الاحكام بمقتضى القانونين ١٠٨/١٩٨٠ ، ١٠٩/١٩٨٠ . فنص المادة ٥٦ مكرر (٢٢) من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على أنه : يجوز لوزير التمويل والتجارة الداخلية أن يصدر قرارا مسببا باغلاق المحل اداريا لمدة لا تتجاوز ستة اشهر أو بحرمان التاجر المخالف لاحكام هذا القانون من حصته في السلعة موضوع الجريمة أو غيرها من السلع والمواد الخاضعة لنظام البطاقات أو الحصص لحين صدور الحكم في التهمة المنسوبة للمخالف ، وعلى الهيئات العامة والوحدات

(٢٠) راجع : رسالتنا ، ص ٢٨٩ - ٢٩١ .

(٢١) راجع : رسالتنا ، ص ٥٦٠ - ٥٦٤ .

(٢٢) مضافة بالقانون رقم ٩٠/١٩٦٠ ، الجريدة الرسمية ، العدد ٢٢ ، ٨٠/٥/٢١ .

الاقتصادية بناء على طلب وزير التموين والتجارة الداخلية أن تفسخ أي عقد من العقود المبرمة مع التاجر إذا حكم عليه بقوبة مقيدة للحرية في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له ، كما تنص المادة ٥٦ مكرر ( ١ ) ، ٥٧٠ ( ٢٢ ) ، إذا ترتب على إغلاق المنشأة لسبب من الأسباب المبينة في هذا القانون تأثير على صالح التموين جاز لوزير التموين والتجارة الداخلية أن يعين مندوبا لإدارة المنشأة مدة الإغلاق وتجرى في شأن هذه الإدارة الأحكام المنصوص عليها في السبب الحادى عشر من القانون ، وعلى غرار ذلك تنص المادتان ١١ ، ١١ مكرر ( ٢٤ ) من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ في شأن التسعير الجبرى وتحديد الأرباح .

ويمكن أن يلاحظ على الأحكام المشار إليها في صدد تفصيل نظام هذه الجزاءات ما يلى :

١ - أنها تضم مزيجا من التدابير التى يغلب عليها معنى العقوبة ، ومن تلك التى تحمل معنى الوقاية ودفع الأخطار فيدخل فى مفهوم التدابير الوقائية غلق المحل ، وتعيين مندوب لإدارته ، بينما يمكن أن يندرج تحت مفهوم التدابير العقابية الحرمان من الحصص وفسخ التعاقدات الخاصة مع هيئات القطاع العام .

٢ - ولما كان الجزاءان الأخيران يغلب عليهما معنى العقوبة ، فإنه كان يحسن النص عليهما كنوع من العقوبات التكميلية التى تصدر بحكم قضائى ، أو كمقوبة تبعية يحرم المحكوم عليه فيها من مزايا توزيع الحصص والتعاقد مع الحكومة فترة محددة بنص القانون .

٣ - ومع تسليمنا بأهمية هذا النمط من الجزاءات فى ردع الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة إلا أنه يحسن الاقتصاد فى توظيفها والتحرز فى تفويض السلطة الإدارية فى اعمالها دون ضوابط محددة والملاحظ أن مدة الغلق التى يجوز أن يفرضها وزير التموين على المنشأة المخالفة تصل لستة شهور وهى فترة طويلة إذا ما قيسست بالمدة التى يجوز فيها لوزير الشئون الاقتصادية البلجيكى غلق المنشآت بالطريق الإدارى والتى لا تتجاوز ٥ أيام . كما كان يبدو من الأصوب أن يقتصر استخدام هذه المكنة على حالات المخالفة التى يتصور فيها أن يكون استمرار عمل المنشأة ذا ضرر أو خطورة

( ٢٢ ) مضافة بملات القانون .

( ٢٤ ) حضانة بالقانون رقم ٨٠/١٠٨ ، الجريدة الرسمية ، العدد ٢٢ ، ٨٠/٥/٣١ .

واضحة وعلى قدر معين من الجسامة كحيز السلع عن التداول وتخزينها والتلاعب بتوزيعها .

٤ - ويلاحظ ان هذا النمط من الجزاءات الادارية أو شبه الجنائية يجرى العمل في التشريع المقارن على صدوره من هيئات متخصصة وتضم مزيجا من الخبراء القانونيين والاقتصاديين ، يجرى تحقيقات في كل حالة على حدة ويصدرون العقوبة بناء على ما ينتهي اليه الفحص ( كمجلس المنازعات الاقتصادية في بلجيكا ، ولجنة التجارة الفيدرالية في الولايات المتحدة ) ، أما في الحالات التي يوكل فيها اصدار هذه العقوبات للوزير المختص ، كما في فرنسا ، فالحالب أن يسبق ذلك اخذ مشورة لجنة مختصة ، تضم خبراء على مستوى عال في الاقتصاد والتشريع ( لجنة مراقبة المنافسة ) .

٥ - وأخيرا فانه كان يحسن أن ينص الى جانب هذه الجزاءات على قائمة أخرى من الجزاءات الأخف وطأة والتي تتضمن معنى التحذير أو التنبيه لمضمون المخالفة كما هو الشأن في التشريع البلجيكي والفرنسي (٢٥) .

### ثالثا - الجزاءات المنصوص عليها في قانون تلقى الأموال :

يجدر بالذكر ان القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ الصادر في شأن شركات تلقى الأموال قد أجاز لمجلس ادارة الهيئة العامة لسوق المال توقيع بعض الجزاءات الادارية على للشركات المخالفة . وتتلخص هذه الجزاءات بندا من توجيه تنبيه كتابي للشركة بمضمون المخالفة ، أو تكليف رئيس مجلس ادارة الشركة بدعوة المجلس للانتقاد للنظر في أمر المخالفات المنسوبة للشركة واتخاذ اللازم لازالتها ، أو تعيين عضو مراقب في مجلس الادارة لمدة محدودة ، وأخيرا فيجوز أن يصدر قرار بحل مجلس ادارة الشركة بناء على موافقة وزير الاقتصاد وتعيين مفوض لادارتها لمدة لا تتجاوز ستة أشهر يعرض في نهايتها الأمر على الجمعية العامة غير العادية لاختيار مجلس ادارة جديد للشركة أو اتخاذ أي اجراء تراه الجمعية مناسبا (٢٦) . كما أجاز ذات القانون لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أن يصدر قرارا بشطب قيد الشركة بعد موافقة مجلس ادارة الهيئة العامة لسوق المال بأغلبية ثلثي أعضائها . على أن يسبق ذلك اخطار الشركة بكتاب موصى عليه

(٢٥) راجع : رسالتنا ، ص ٢٢١ وص ٢٢٤ - ٢٢٥ .

(٢٦) ١٢/م من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ في شأن تلقى الأموال .

يُعلم الوصول بالمخالفات السنوية إليها وعدم تقديمها كتابة مبررات يقبلها مجلس إدارة الهيئة (٢٧) .

وقد تضمنت المادة ١٣ من القانون رقم ١٤٦ بياناً بالمخالفات التي تستوجب شطب قيد الشركة والتي لا تخرج عن الحالات الآتية :

( أ ) إذا تبين أن القيد تم على أساس بيانات جوهرية غير صحيحة .

( ب ) إذا ثبت مخالفة الشركة لأحكام هذا القانون أو لائحته التنفيذية أو قرارات مجلس إدارة الهيئة الصادرة تنفيذاً له ، ولم تقم الشركة بإزالة المخالفة خلال المدة والشروط التي يحددها مجلس إدارة الهيئة .

( ج ) إذا اتبعت الشركة سياسة تتعارض مع النظام العام والآداب أو لا تتفق والمصلحة الاقتصادية العامة والأمن القومي أو تضر بمصالح أصحاب الصكوك .

ويلاحظ على نص المادة ١٣ ما يلي :

١ - أن الشطب عقوبة بالغة القسوة ، إذ هي تؤدي عملاً للحرمان الدائم من مزاولة النشاط ، وهو الأمر الذي لا يجوز أن تطلق فيه يد السلطة الإدارية من كل قيد . بل أنه من المفارقات أن ينص القانون على جزاء حظر مزاولة النشاط الاقتصادي الذي وقعت الجريمة بمناصبته مدة لا تزيد على ثلاث سنوات ( م/٢٦ - بند ٢ ) كمقوبة تكميلية لا يسوغ توقيعها إلا بحكم قضائي . ثم يجيز الشطب الذي يقود للحرمان الدائم من مزاولة النشاط الاقتصادي لجهة الإدارة .

وحقيقة أن شطب القيد من سجل هيئة سوق المال لا يترتب عليه انقضاء شركة المساهمة ، بل ينصرف فقط لانتهاء قيامها بنشاط تلقى الأموال وإصدار صكوك الاستثمار (٢٨) إلا أنه على أية حال يؤدي لانتهاء وجودها واقعيًا ، وإن احتفظت بوجودها وشخصيتها القانونية .

(٢٧) م/١٣ . الفقرة ٤ .

(٢٨) تبقى الشركة خاضعة للأصل العام باعتبارها من شركات الاستثمار وفقًا لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

انظر : د . سبيح القليوبي ، شركات تلقى الأموال ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٩ ، ص ١٠٤ - ١٠٥ .

وراجع : د . حسني المصري ، شركات الاستثمار ، دار النهضة العربية ، ١٩٨١ .

٢ - انه حتى اذا كان مقبولا السماح بوضع هذا الجزاء البالغ القسوة في يد جهة الإدارة ، فقد كان يجب تقييد استخدامه في الأوضاع التي تتسم المخالفة فيها بخطورة أو ضرر واضح ومحدد . وذلك بعكس ما يستفاد من نص المادة ١٣/ب والتي أجازت الشطب في كل أحوال مخالفة القانون الجسيمة والتافهة ، بل انها أجازت الشطب في حال مخالفة أحكام اللائحة التنفيذية أو حتى قرارات مجلس إدارة الهيئة . ومن اللافت للنظر أيضا انه بعد كل هذا التوسع غير المرغوب في امكان توقيع هذه العقوبة بالوسائل الادارية . جاءت الفقرة ( ج ) من ذات المادة بمزيد من التوسع الذي لا حدود له ، وفي صيغة عامة مطاطة أجازت الشطب لا عن مخالفات بعينها ، وانما عن مخالفة أوضاع من المسير الاتفاق عليها أو وضع ضوابط دقيقة ومانعة تحدثها ، ومن ذلك اتباع الشركة سياسة تتعارض مع النظام العام والآداب . . . أو لا تتفق والمصلحة الاقتصادية العامة والأمن القومي . . . أو تضر بمصالح أصحاب الصكوك . . .

٣ - وأخيرا فانه كان يبدو ملائما لو ان المشرع ضمن القانون بعض الجزاءات الادارية الأخف وطأة كالتوقيف المؤقت عن تلقى الأموال ، أو إيقاف النشاط لفترة لا تتجاوز ستة أشهر لاستخدامها كبائتات لجزاء الشطب في بعض أحوال المخالفة بما يخفف من غلواء الاستخدام المطلق لهذا الجزاء وبما يضمن في ذات الوقت تقويم الشركات المخالفة واعادتها الى جادة القانون .



## الفصل الثانى

### الجزاءات الجنائية

---

#### ١٣٣ - تنوع الجزاءات الجنائية :

تنوع الجزاءات الجنائية على جرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية ، ففسير الجزاءات التقليدية جنبا الى جنب مع العقوبات غير التقليدية او التدابير ، وثمة بعض من التشريعات تأخذ بهما مما فى نظام واحد للعقاب على جرائم الاحتكار او الاضرار بالمستهلك أو تلويث البيئة وفى بعض الأحوال النادرة تنص بعض التشريعات على أنواع مختلفة من التدابير كمقوبة أصلية • وترتبط على ذلك فستتناول موضوع هذا الفصل فى مبحثين ، أولهما : نعرض فيه للعقوبات التقليدية • وثانيهما : نخصصه للتدابير العقابية •

## البحث الأول

### العقوبات

١٣٤ - تقديم :

تأخذ العقوبات إما شكل الجزاءات المقيدة للحرية وغالبا ما تختفى من قائمتها عقوبات السجن والحبس طويل المدة بينما يكثر استخدام العقوبات المالية في التشريع والقضاء نظرا لمناسبتها في قمع هذا النمط من الجريمة .

### المطلب الأول

#### العقوبات المقيدة للحرية

١٣٥ - دور العقوبات المقيدة للحرية في مكافحة جرائم إساءة استعمال السلطة الاقتصادية :

بالرغم من عدم توافر أدلة علمية على مدى فاعلية عقوبات السجن والحبس في ردع هذا النمط من الجريمة ، واتجاه بعض الآراء الى التقليل من أهميتها ، باعتبار ان مرتكبي المخالفات يكونون غالبا من الأشخاص الذين يقفون في منتصف أو أعلى السلم الاجتماعي وأنهم لا يعوزهم تبعا لذلك إعادة التكوين أو التوافق الاجتماعي *readaption sociale* والذي يعد أهم الأهداف التي تتوخاها العقوبات المقيدة للحرية في مفهومها المعاصر (١) .

الا أن الاتجاه الغالب في الفقه يؤيد استخدام هذا النمط من العقوبات الى جانب توظيف سلسلة أخرى من التدابير ذات الصبغة المناسبة للتركيب النفسي والاجتماعي *psyco-social* لمرتكبي هذه الجرائم . بل ان أنصار هذا الاتجاه يستمدون من الحجّة التي يستند اليها أنصار الرأي المعاكس ما يؤيد وجهة نظرهم . ذلك انه اذا كان مرتكبي هذه

---

(١) راجع : رسالتنا ، ص ٣١٣ .  
وانظر أيضا :

Con ell de l'europe, comite europeen pour les problemes criminels,  
"La criminalite' des affaires", Strasbourg, 1981, p. 64 ets.



الجرائم لا يجوزهم حقا لمصادرة التوافق والتعجيل الاجتماعي ، الا انهم سيكونون أكثر تأثرا بفقدان حريتهم من المجرمين التقليديين ذوي المراكز الاجتماعية الدنيا ، والذين لا يفقدون كثيرا من المزايا من جراء قيده حرياتهم (٢) . ويضي أصحاب هذا الرأي في تعزيز حججهم ، بأنه اذا كان إعادة التأهيل الاجتماعي هو أحد الأهداف التي يتوخاها النظام الجنائي من العقوبة في ثوبها الحديث ، وهو الأمر الذي لا يعوز هذه الفئة من المخالفين ، الا انه على أية حال ليس الهدف الوحيد ، وأنه لا زال لهدف تحقيق العدالة قيمته التي لا يمكن انكارها (٣) وكان بعض الباحثين قد خلص في دراسات حديثة حول اجرام ذوي الياقات البيضاء والاجرام في مجال الأعمال الاقتصادية الى أهمية التشديد على الطابع النموذجي والثالث للعقوبة *l'exemple arite' de la peine* على شتى أنواع الجرائم ودون تمييز وإن أشد ما يخشاه المجرمون من ذوي الياقات البيضاء هو العقوبات التقليدية ، وبصفة خاصة السجن والمحبس ، ولك في ضوء ما لوحظ من ان العقوبات المالية غالبا ما ينظر اليها على انها من المخاطر المعتادة للمهنة التي يجري تحويل أعبائها بصورة مستترة فيما بعد لفئات أخرى كالمعلم والمستهلكين (٤) .

ومن ثم فانه يمكن القول بصفة عامة ان الاتجاه الغالب للفقه القانوني المعاصر يتسم بتحييد انتهاج سياسات عقابية أكثر تشددا *pratique penitentiaire* إزاء مرتكبي هذه الجرائم ونبد *indulgence speciale* تلك المعاملة المميّزة بالرأفة والتسامح التي حولت ترسانة القوانين المنظمة لمجال الأعمال الاقتصادية الى مجرد نم من ورق *Tiger de papier* (٥) .

غير انه يجب على أية حال أن لا يكون ثمة اسراف أو قسوة لا مبرر لها بتقرير هذه العقوبات في غير موضوعها أو بالتوسع والمبالاة في تطبيقها ارضاء لشعور الرأي العام . ونظن انه أمكن تقويم الانحراف في مجال الأعمال الاقتصادية وتغيير أنماط السلوك غير المشروع بوسائل وجزاعات

Ibid, loc. cit.

(٢)

(٣) المرجع السابق ، نفس الموضع .

J. Casson, les grandes escrocs en affaires, le seuil, Paris, 1979, (٤)  
p. 35.

وانظر أيضا : تقرير الأمانة العامة للمؤتمر السادس لمنع الجريمة ، المرجع السابق ص ٣٠ .

M. Delmas-Marty, "La criminalite d'affaires", Rev. Sc. crim. (٥)  
pen. comp., 1974, pp. 45 ets.

أقل قسوة من العقوبات المقيدة للحرية كلما كان ذلك أكثر مدعاة لنجاح السياستين الاقتصادية والجنائية واتساقا مع الاتجاهات الحديثة المنادية ببسالة علم العقاب .

### ١٣٦ - اتجاهات التشريع المقارن في توظيف العقوبات المقيدة للحرية :

الملاحظ ان غالبية التشريعات المعاصرة في بلدان السوق الحر أصبحت أكثر ميلا لتقرير بعض العقوبات المقيدة للحرية في جرائم إساءة استعمال السلطة الاقتصادية وبصفة خاصة في أحوال تقييد المنافسة والتلاعب بنظام السوق والمساس بسلامة وصحة المستهلك . ويستبين ذلك من مراجعة الاتجاهات التشريعية الآتية :

#### أولا - التشريع الفرنسي :

يتضمن قانون المخالفات الاقتصادية الصادر في ٣٠ يونيو ١٩٤٥ قائمة بالجزاءات التي يجري تطبيقها في حالة مخالفة أحكامه ( مواد ٣٩ - ٥٢ ) . وتنص المادة ٥٠ من القانون على العقاب على إساءة استخدام الأوضاع الاحتكارية أو التلاعب بنظام السوق بعقوبة الحبس الذي لا يقل عن شهرين ولا يزيد على سنتين ، والغرامة ، أو إحدى هاتين العقوبتين ، إلى جانب العقوبات التكميلية التي يمكن أن يقضى بها في مثل هذه الأحوال على النحو الذي سيورد الإشارة إليه فيما بعد (٦) .

كما تتضمن العديد من التشريعات الخاصة بحماية المستهلك جواز توقيع عقوبة الحبس . ومن ذلك ان المادة ٤٤ ( فقرات ٩ - ١١ ) من القانون الصادر في ٢٧ ديسمبر ١٩٧٣ في شأن قمع الدعاية والإعلان الزائف أو الذي من شأنه أن يحل على الفلظ تعاقب كل من ساهم في ارتكاب الجريمة سواء أكان معلنا l'annonceur أو وسيطا أو خبرا في الدعاية Conseiller en publicité بالحبس الذي لا يقل عن ثلاثة أشهر ولا يزيد على سنتين والغرامة أو إحدى هاتين العقوبتين (٧) .

---

Pradel, op. cit., pp. 44-48.

(٦)

Delestrait, op. cit., p. 178.

(٧)

وراجع : أحكاما حديثة للنقض الفرنسي ( ١٩٨٧/٧/٢٣ ) ، و ٢٠ مايو ١٩٨٧ ،  
و ٥ مايو ١٩٨٧ ( ) .

Gaz. pal., 1988, I Sem., pp. 6-7.

وعلى ذات العقوبة تنص المواد ٢ - ٣ من قانون قمع القش والتدليس في  
العمليات التجارية ، والمعدل بالقانون رقم ٧٨ - ٢٣ الصادر في ١٠ يناير  
١٩٧٨ .

### لانيا - التشريع الأمريكي :

ثمة عديد من التشريعات الأمريكية التي تتضمن فرض عقوبات  
الحبس البسيط في مواد حماية سلامة المستهلك وحماية البيئة ، وبذلك  
يقضى قانون حماية المستهلك ، والقانون المنظم لاستخدام المواد السامة  
الصادر في عام ١٩٧٦ *The Toxic substances control act 1976*  
على أن الغالب أن تلجأ هيئات ووكالات الإنفاذ الإدارية المعنية بتطبيق هذه  
القوانين إلى الاكتفاء بتوقيع بعض الجزاءات الادارية ، ونادرا ما تلجأ  
للمضى في اتخاذ اجراءات المعوى الجنائية (A) .

على أن أهم التشريعات التي تنص على عقوبة الحبس في مجال  
الحماية من اساءة استعمال السلطة الاقتصادية ، هي مجموعة تشريعات  
أنتي - ترست المناهضة للاحتكارات والتلاعب بنظام السوق . وقد كانت  
مخالفة أحكام هذه القوانين حتى عام ١٩٧٥ تدرج في مصاف الجنب  
*misdemeanors* المصائب عليها بالحبس الذي يقل عن عام ، أو  
بفرامات محدودة *peonuts* لا يزيد أقصى مقدارها عن خمسين ألف  
دولار . وقد كانت هذه العقوبات المتساهلة نسبيا مدعاة للاستخفاف  
وانتهاك القانون . وقد عبر أحد المحكوم عليهم بتهمة التآمر على فرض  
الأسعار *price-fixing* عن هذه الحالة ، اذ اعرب عن رضائه  
وسعادته بالحكم عليه بفرامة قيمتها ٣٠٠٠٠ دولار في مقابل ربح قدر  
بثلاثة ملايين دولار ، حققه من جراء المخالفة ، وعلى حد قوله :

«When you are doing \$30 million a year and stand to gain \$3  
million by fixing prices, a \$30, ... fine doesn't mean much.»

غير أنه اعتبارا من أول يناير ١٩٧٥ وبمقتضى التصديل الذي  
استحدثته قانون *Magnuson - Moss act* أصبحت مخالفة الأحكام  
المتعلقة بالاحتكارات وتثبيت الأسعار والممارسات التقييدية الواردة في

---

Greer, op. cit., p. 422.

(A)

Business week, June 2, 1975, p. 48.

(B)

شار إليه في ، جدير ، المرجع السابق ، ص ١٢٤ .

الباب الأول والثاني من تشريع شعيرمان ، جناية Felony يعاقب عليها بالسجن مدى لا يزيد عن ثلاث سنوات (١٠) ، لو الغرامة التي جرى مضاعفتها (١١)

## ثالثا - التشريع اليوناني :

يعاقب التشريع اليوناني الخاص بحماية نظام السوق ومنع التلاعب بالأسعار le code sur le marche الصادر بالقانون رقم ١٣٦ في ٣٠ سبتمبر ١٩٤٦ والمعدل في عام ١٩٧٨ ، على مخالفة أحكامه بعقوبة الحبس الذي لا يقل عن عشرة أيام ولا يزيد عن ٥ سنوات وبغرامة لا تقل عن ٢٠٠ ولا تزيد عن مليون دراخمة أو إحدى هاتين العقوبتين (٣٠/م) (١٢) ، كما يعاقب القانون رقم ٨٥٥ والصادر في ٢٣ ديسمبر ١٩٧٨ في شأن حماية البيئة البحرية (١٣) ، على الأفعال التي تؤدي إلى تلوث البحر الإقليمي للدولة بعقوبة وحيدة ، وهي الحبس الذي لا يقل عن ثلاثة شهور ولا يزيد عن خمس سنوات ، وقد قصد بذلك على ما يبدو تحقيق أقصى قدر من درجات الردع والتهديد لمنع المخالفة وتجنب الآثار الناجمة عن التلوث (١٤) . ويبدو ذلك واضحا من أن القانون تضمن نصا ، بمقتضاه يجوز اغفاء المخالف من العقوبة إذا ما سارع إلى اتخاذ الاجراءات الواجبة لازالة آثار التلوث والأضرار المحتملة ، أو قام برفع التكاليف المالية الفعلية لازالة التلوث للسلطات الادارية المختصة (١٥) . كما يعاقب القانون رقم ٣٨٩١ الصادر في ٧ نوفمبر ١٩٧٨ والخاص بإعادة تنظيم هيئة الرقابة على استخدام الطاقة النووية . والمعنبة بحماية الأفراد والبيئة من التلوث الإشعاعي الناجم عن الاستخدام السلمي للطاقة النووية في الأغراض الصناعية أو التكنولوجية ، يعاقب بالحبس ، كل من يستورد

(١٠) ويلاحظ أن الجناية في قانون العقوبات الأمريكي ، هي كل جريمة يعاقب عليها بالإعدام أو السجن مدة لا تقل عن عام .

(١١) في العقوبات على جرائم التي - ترست بعد تعديل ١٩٧٥ انظر : Stier, "remedies for white-collar crimes, in Edelbertz, op. cit., pp. 153-173.

(١٢) مجلة القانون ١٩٧٨ للشوا اليه .

(١٣) صدر هذا القانون بعد انضمام اليونان لاتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط للوقاية في ١٦ فبراير ١٩٦٧ ببرشلونة ، والبروتوكول الملحق ، والخاص بالتعاون في مجال مكافحة التلوث من قِبل أفراد الهيئات الحكومية وللوك الفعالة الأخرى .

(١٤) انظر : كوتسمانتين ، التوزيع الملحق ص ٣١٦ .

(١٥) المرجع السابق ، نفس التوضيح .

أو يحوز أو يستخدم دون ترخيص سابق ، أو على خلاف الترخيص الممنوح  
أجهزة أو منشآت تنتج أو تدار بالطاقة النووية (١٦) .

#### رابعاً - التشريع الياباني :

يماكب التشريع الياباني الخاص بمناهضة الاحتكارات وتقييده  
التجارة وتخصيد الأسماء بالحبس الذي لا يزيد عن ثلاث سنوات أو  
بالغرامة أو بكلتا هاتين العقوبتين كل من ساهم في الاتفاقات غير المشروعة  
المؤدية لانتهاء الاحتكارات أو تقييده التجارة ( مواد ٨٩ - ٩٠ ) . أما إذا كان  
موضوع الاتفاقات تقييد أو تحديد الأسعار على المستوى الدولي ، فيعاقب  
على الجريمة بالحبس الذي لا يزيد عن سنتين أو بالغرامة أو بكلتا العقوبتين  
( م/٩٠ ، م/٩٢ ) ( ١٧ ) .

#### ١٣٧ - العقوبات القليلة للحرية في التشريع المصري :

ينص المشرع على عقوبة الحبس في جرائم الاحتكار والتلاعب بنظام  
السوق ، فتصل العقوبة للحبس الذي لا يزيد عن ستة أشهر في حال  
مخالفة أحكام القانون ٢٤١ لسنة ١٩٥٩ الصادر في شأن منع احتكار  
توزيع السلع المنتجة محليا (١٨) وبالحبس والغرامة أو إحدى العقوبتين  
على مخالفة أحكام أمر نائب الحاكم للمسكرى الملم لسنة ١٩٧٣ في شأن  
حظر الاتفاقات غير المشروعة لتقييد التجارة . والحبس الذي لا يجاوز عاما  
والغرامة أو إحدى هاتين العقوبتين في مواد الاعلان الزائف والدعاية  
الكاذبة (١٩) والحبس الذي لا يقل عن ستة أشهر ولا يزيد عن سنتين  
والغرامة في القوانين التموينية (٢٠) . أما أشد العقوبات القليلة للحرية ،  
فهى تلك التى تقضى بها المواد ٢ - ٣ من قانون قمع الفسح والتدليس (٢١)  
والتي تماكب على انتاج وحيازة وعرض المواد المفسوشة بالحبس الذى يصل  
الى خمس سنوات فإذا ترتب على الجريمة اصابة شخص بعمالة مستديرة  
شدت العقوبة الى السجن الذى لا يقل عن أربع سنوات ، أما اذا نجم  
عن ذلك الوفاة فتصل العقوبة الى الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن الذى  
لا يقل عن خمس سنوات .

(١٦) المرجع السابق ، نفس الوضع .

(١٧) شيبامارا ، المرجع السابق ، ص ٢٤٢ .

(١٨) م / من القانون المشار اليه .

(١٩) م/٤٣ من قانون العلامات والبيانات التجارية .

(٢٠) م / ٥٦ . م/٩ من القوانين ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

(٢١) مستبدلة بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ .

## علم جواز وقف تنفيذ عقوبة الحبس في قوانين التمييز :

استثناء من الأصل العام الذي تقرره المادة ٥٥ من قانون العقوبات والذي يجيز للمحكمة عند الحكم في جناية أو جنحة بالفرامة أو الحبس مدة لا تزيد عن سنة أن تأمر في نفس الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة طبقاً للضوابط التي حددتها هذه المادة . فإنه باستثناء من هذا الأصل لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة طبقاً لما تقضى به المادة ٥٦ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ (٢٢) والمادة ١٤ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

### المطلب الثاني

#### العقوبات المالية

#### ١٣٨ - أهميتها :

مهما قيل في أهمية تقرير العقوبات المقيمة للحرية كالحبس ، فإنه لا ينبغي التقليل من دور العقوبات المالية كجزاء فعال على الجرائم المنطوية على اساءة استعمال السلطة الاقتصادية . فمعظم ان لم يكن كل هذه النمط من الجريمة يرتكب بفرض تحقيق فائدة أو ربح غير مشروع ، فيكون من المناسب اذن ، أن لا يفشل دور العقوبة المالية بأهدافها المتعددة سواء أكانت تكمن في تحقيق الردع أو التعويض أو محو الأضرار .

#### ١٣٩ - أشكالها :

الفالب أن تأخذ العقوبة المالية صورة الغرامة ، وقد تأخذ صوراً أخرى في بعض الأحوال كقطع الربح غير المشروع . والمصادرة وإعادة الحال إلى ما كانت عليه والتعويض والفرامة وحدها قد تكون عقوبة أصلية ، بينما يجيء تقرير العقوبات الأخرى بصفة تكميلية ، حيث يغلب عليها طابع التدبير بأكثر من معنى العقوبة . لذا فسيتنصر بحثنا في هذا المطلب على جزاء الغرامة كأهم مسور العقوبات المالية ، على أن يجري معالجة العقوبات الأخرى في إطار دراسة التدابير العقابية التي سيلي تناولها فيما بعد .

## ١٤٠ - الغرامة :

الغرامة بحسب الأصل ، تأخذ شكلا محددا يمثل في دفع قيمة معينة لا تقل ولا تزيد عن حد معين للدولة . وهذا الشكل من أشكال الغرامة هو أكثرها ذيوغا في الاستخدام والتوظيف في النصوص التشريعية . والى جانب ذلك فثمة أنواع أخرى من الغرامة كثيرا ما ينص عليها ويقضى بها في المواد الاقتصادية وبصفة خاصة في عديد من جرائم إساءة استعمال السلطة الاقتصادية نظرا لمناسبتها لطبيعة هذا النمط من الجريمة ومن أهم هذه الصور الغرامة النسبية والغرامة التهديدية . وفيما يلي نعرض في إيجاز لكل شكل من أشكال الغرامة مع بيان لاتجاهات التشريع المقارن والمصرى في كل حالة .

## ١٤١ - الغرامة المعنوية :

وهي الشكل البسيط والتقليدى للغرامة . وتمثل في الزام المحكوم عليه بدفع مبلغ معين لا يقل ولا يزيد عن حد معين لحساب خزانة الدولة . والملاحظ أن هذا الشكل لا يناسب طبيعة جرائم إساءة استعمال السلطة الاقتصادية ، والتي غالبا ما تكون أضرارا ذات قيمة مالية كبيرة ، كما أنها تهدد وتصيب مجموعات مختلطة من المصالح العامة والفردية والجماعية على نحو يصعب معه في كثير من الأحيان تقدير الضرر الناجم عن الجريمة على نحو دقيق .

لذلك تحرص التشريعات المقارنة في حالة اللجوء لتقرير غرامات محددة في هذه الجرائم ، على رفع حدودها الدنيا والتصوى الى قيمة مالية كبيرة حتى يتسنى تحقيق التوازن والملاسة بين الأخطار والأضرار الناجمة عنها وبين العقوبة المقررة بها بما يحفظ لها أثرها الرادع وبما يحقق معنى العدل الذي يمثل في ضرورة تناسب العقوبة مع مقدار الضرر وحجم الخطر الذي تلحقه أو تهدد به الجريمة . ومثال ذلك أن المشرع الفرنسي رفع الحد الأقصى لعقوبة الغرامة المنصوص عليها في المادة ٥٠ من قانون المخالفات الاقتصادية الى ٢٠٠.٠٠٠ فرنك فرنسي في حالة الجرائم التي تتضمن التلاعب بنظام السوق أو إساءة استخدام الأوضاع الاحتكارية (٢٣) وتنص المادة ٤٤ من القانون الفرنسي في شأن قمع الدعاية والإعلان الزائف على عقوبة الغرامة التي لا تقل عن ١٠٠٠ فرنك يصل أقصى مقدارها الى ٢٥٠.٠٠٠ فرنك فرنسي .

(٢٣) انظر : برلاند ، للرجع السابق ، ص ٣٥ .

وعلى ذات العقوبة نصت المواد ٢ - ٣ من قانون قمع الغش والتدليس  
والمعدل بقانون ١٩٧٨ ... (٢٤) \*

وبمقتضى تعديل ١٩٧٥ في شأن تشريع أنقى - قرست الأمريكى  
تم رفع الحد الأقصى للغرامة من ٥٠ ألف دولار الى ١٠٠.٠٠٠ دولار اذا  
كان المخالفون من الأفراد ، والى مليون دولار اذا وقعت المخالفة من الشركات  
أو المؤسسات (٢٥) . وفي اليونان تصل الغرامة التى يمكن أن يقضى بها  
فى مواد التلاعب بنظام السوق والأسعار الى مليون دراهمة (٢٦) وفى  
اليابان الى ثلاثة ملايين ين (٢٧) \*

وفى مصر لا يزيد الحد الأقصى للغرامة فى مواد الاحتكار والتلاعب  
بنظام السوق عن ألف جنيه (٢٨) وفى المواد الخاصة بحماية صحة وسلامة  
المستهلك قد تصل الغرامة الى أربعة آلاف جنيه (٢٩) وهى بصفة عامة  
حدود أكثر ارتفاعا مما هو مقرر للغرامات فى القانون العام ، وأقل كثيرا  
مما هو مقرر فى التشريع المقارن على النحو الذى سبق الإشارة اليه سائفا \*

غير انه مما يلفت النظر أن القانون رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر فى  
شأن قمع المضاربات والاحتكارات فى سوق القطن ، تضمن حكما نادرا فى  
التشريع المصرى ، بمقتضاه لا تقل الغرامة المقررة بها عن ألف جنيه ويمكن  
أن تصل الى عشرة آلاف جنيه (٣٠) وهى قيمة مالية كبيرة يتحقق بها معنى  
الردع وتعويض المجتمع عن آثار الجريمة ، اذا أخذ فى الاعتبار قوة النقد  
الشرائية وقت صدور القانون \*

#### ١٤٢ - الغرامة النسبية :

وهى غرامة لا يحددها القانون بكيفية ثابتة ، بل يجعلها نسبة تنبش  
مع الضرر الناتج عن الجريمة ، أو الفائدة التى حققها الجانى أو حاول

(٢٤) برادل ، المرجع السابق ، ص ٦٩ .

(٢٥) جريج ، المرجع السابق ، ص ١٠٧ - ١٠٨ .

(٢٦) كوراكيس ، المرجع السابق ، ص ٣٤٦ .

(٢٧) شيباهارا ، المرجع السابق ، ص ٤٤٢ .

(٢٨) راجع المواد : ٢ من القانون ٢٤١ لسنة ١٩٥٩ ، م/٦ من قانون التوئين رقم  
٩٥ لسنة ١٩٤٥ م/٩ من المرسوم بقانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ ، م/٨ من امر لائب الحاكم  
المسكرى العام رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ .

(٢٩) م/٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فى شأن قمع التدليس .

(٣٠) م/١ من القانون ٤٣٢ لسنة ١٩٥٥ فى شأن التاكيد على اسعار القطن ووضع  
حد أقصى للمراكز للفتوة .



تحقيقها (٣١) أو يراعى فيها القدرة المالية للمخالف (٣٢) ، أو تقدر بالقياس الى عنصر معين يمثل فى قيمة المال محل الجريمة أو فى وزن أو حجم السلفة (٣٣) والغرامة النسبية بهذا الشكل تعد احدى صور الغرامة المختلطة ، التى يراعى فيها الوجهان تحقق العقاب فكرة التصويب (٣٤) .

وقد استحدثت بعض التشريعات نظاما جديدا للغرامة النسبية فى المواد الاقتصادية ، الذى يعرف بنظام *jours amendes* وبمقتضى هذا النظام يتم تقدير الغرامة المقضى بها وفقا لمعيار مزدوج يعتمد على الأخذ فى الاعتبار الفترة التى استمر فيها ارتكاب المخالفة ، والوضع المادى للمخالف . وطبقا لذلك يحدد القاضى أولا عدد الأيام التى استمر سريان المخالفة فيها محسوبة من وقت تمام الجريمة ثم يحدد فى المرحلة التالية قيمة الغرامة فى اليوم الواحد اخذا فى الاعتبار الحالة المالية للمحكوم عليه . وتقدر قيمة الغرامة النهائية من ناتج ضرب عدد أيام المخالفة فى قيمة الغرامة اليومية (٣٥) وقد أخذت بهذا النظام فى مبدأ الأمر البلدان الاسكندنافية ، ثم أخذت به فيما بعد ألمانيا الاتحادية والنمسا وبعض بلدان أمريكا اللاتينية (٣٦) . كما أخذ به قانون المخالفات الاقتصادية فى هولندا ، كما ان ثمة مشروع قانون آخر فى هولندا سيسمح بمقتضاه بزيادة مقدار الغرامة المقضى بها ، فتصل الى الضعف اذا كان مرتكب المخالفة فى مجال الأعمال أحد الأشخاص المعنوية (٣٧) . وقد سبق الإشارة الى انه بمقتضى تعديل عام ١٩٧٥ فى شأن تشريع أنتى - ترست الأمريكى ، تم رفع الحدود القصوى لعقوبة الغرامة فتصل الى مليون دولار اذا كان مرتكب المخالفة

(٣١) - أحمد فتحي سرور ، الوسيط فى قانون العقوبات ص ٧٤٥ .

(٣٢) Henri D. Bosty, "responsabilité et sanctions en matière de criminalité des affaires," *Rev. internationale de droit penal*, vol. 53, No. 1-2, pp. 129-139.

(٣٣) - د. محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٩٥٩ .

(٣٤) - د. أحمد فتحي سرور ، المرجع السابق ، نفس الموضع .

(٣٥) Bosty, *Ibid*, loc. cit.

وانظر ، أيضا : تقرير ال Tsitsoura عن أعمال مجلس أوروبا ، المجلد الدولي

لقانون العقوبات ، ١ - ٥٢ ، ١٩٨٢ ، ص ٨٢١ .

(٣٦) G. Grabing le experience allemandes : des systeme des jours-amendes, *Rev. dr. pen, crim.*, 1980, pp. 304 etc.

(٣٧) - كيزر ، المرجع السابق ، ص ٤٨٢ .

R. Screvens, les Sanctions applicable aux personnes morales dans les etats des communaute europeennes, *Rev. dr., pen. crim*, 1980, p. 175.

من الأشخاص المعنوية ، بينما لا يزيد أقصى مقدارها عن ١٠٠.٠٠٠ دولار  
إذا كان المحكوم عليه من الأفراد والأشخاص الطبيعيين .

وفي مصر ، أخذ المشرع بنظام الغرامة النسبية في نطاق محدود ،  
فنص في المواد ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١١٨ من قانون العقوبات والخاصة بجرائم  
الرشوة والاختلاس . كما أخذ به في بعض الجرائم التموينية . ومن ذلك  
أن المادة الثانية من القانون رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٦٠ تعاقب بغرامة مقدارها  
١٠٠ جنيه عن كل قنطار من القطن يتم اخراجه خلافا للخطر المقرر . ولم  
ترد نصوص مقاربة أو مماثلة في جرائم الاحتكار والمضاربة والتلاعب  
بالأسعار والتسويق غير المشروع للسلع والمنتجات ، وهو موقف يبدو أنه  
محل نظر ، فالمقوبة المالية يجب أن تتناسب مع خطورة الجريمة وآثارها  
الفساوة والتي تبدو أكثر وضوحا في جرائم اساءة استعمال السلطة  
الاقتصادية عنها في الجرائم التموينية أو الاقتصادية التقليدية .

وحسنا فعل المشرع المصري ، إذ نص على هذا النوع من الغرامة ضمن  
ما يقضى به من جزاءات استحدثتها بمناسبة صدور القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨  
في شأن شركات تلقي الأموال والذي يرمي إلى الحد من انشاء الاحتكارات  
واجراء المضاربات غير المشروعة في مجال توظيف الأموال . فتقضى المادة  
٢١ بأن يعاقب كل من تلقى أموالا على خلاف أحكام القانون بالسجن وبغرامة  
لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تزيد على مئتي ما تلقاه من أموال أو ما هو  
مستحق منها ٥٥٥٠ ألف .

#### ١٤٣ - الغرامة التهديدية : *Asseint*

الغرامة التهديدية ليست عقوبة بالمعنى الدقيق ، وإنما هي وسيلة  
لاكراه المخالف على تنفيذ التزام أو أمر معين ، وتقدر بقيمة محددة عن كل  
يوم تأخير في تنفيذ هذا الالتزام أو الأمر . ومثال ذلك ما نصت عليه  
اللائحة التكميلية رقم ١٧ التي أصدرها مجلس السوق الأوروبية المشتركة  
في فبراير ١٩٦٢ ، والتي أجازت للجنة الأوروبية المعنية بمراقبة المنافسة  
والحد من اساءة استخدام الأوضاع الاحتكارية في السوق ، توقيع غرامة  
تهديدية على الشركات المخالفة يحصل أقصى مقدارها إلى ١٠٠٠ وحدة  
حسابية (\*) عن كل يوم تأخير في الامتناع عما تقضى به اللجنة من أوامر  
ملزمة (٣٨) .

---

(\*) هي وحدة نقدية ذات سعر موحد ، أخذوا في الاختيار التالوت النسبي لقوة النقد  
في بلدان السوق المختلفة .

١. (٣٨) بوسل ، المرجع السابق ، ص ١٣٣ .  
براندل ، المرجع السابق ، ص ١٣٤ وما بعدها .

الأصل ان التعويض عن الأضرار ، هو أحد أو أهم صور الجزاءات المدنية التي يقضى بها اذا ما ارتكب المخالف خطأ يستوجب ذلك . عل ان الجديد فى الأمر ، هو اتجاه بعض التشريعات المقارنة الى ادراجه ضمن قائمة العقوبات التي يقضى بها فى المواد الجنائية ، بل ان عددا منها ينص عليه كمقوبة أصلية وحيطة (٣٩) .

ويمكن أن يرجع هذا الاتجاه الى الرغبة القوية فى سرعة تعويض المجنى عليهم من المستهلكين والمعامل فى جرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية (٤٠) ، خاصة مع ما هو معروف من طول امد التقاضى بالطريق المدنى ، والموقف غير المواتى والمتكافئ للمجنى عليه الفرد فى مواجهة خصمه من الشركات والمؤسسات الاقتصادية الكبرى ، وهو الغالب فى مثل هذا النمط من الجريمة . ولذا فقد حبلت اللجنة الأوروبية للمشكلات الجنائية المعنية بدراسة موضوع اجرام الأعمال الأخذ بمبدأ التعويض كمقوبة جنائية أصلية سيما فى الجرائم التي يكون محل الضرر فيها ذى صبغة مادية ، أما الجرائم التي تؤدى للأضرار بسلامة وصحة الانسان فقد ارتأى عدم جواز النص على عقوبة التعويض عنها كمقوبة أصلية . وان خبر تعويض يمكن أن يقضى به فى مثل هذه الأحوال هو توقيع العقوبات الجنائية الرادعة (٤١) .

ومن التشريعات التي أخذت بهذه المقوبة ، التشريع الانجليزي الصادر فى أول يناير ١٩٧٣ ، والذي أجاز للمحاكم الجنائية اصدار احكام بالتعويض كمقوبة جنائية بما فى ذلك تعويض الأقارب والمستهلكين عن الأضرار والخسائر التي لحقت بهم ، وبذلك أيضا أخذ التشريع فى ايرلندا الشمالية وقبرص (٤٢) وثمة بلدان أخرى لا تعرف تشريعاتها التعويض كمقوبة جنائية ، ولكنها أوردت أحكاما تجعل من تعويض المجنى عليه ما هو محل الاعتبار . ففي بلجيكا يجوز للنيابة العامة أن تتوقف عن المضي فى إجراءات الدعوى الجنائية اذا قام الجاني بتعويض المجنى عليه عن الأضرار

(٣٩) أعمال مجلس أوروبا ، المرجع السابق ، ص ٥٥ .

(٤٠) راجع : اعلان القاهرة فى شأن تنفيذ وحماية حقوق ضحايا الجريمة واساءة استعمال السلطة ، الندوة الدولية لحماية حقوق ضحايا الجريمة أكاديمية الشرطة القاهرة ، ٢٢ - ٢٥ يناير ١٩٨٩ .

(٤١) المرجع السابق ، ص ٥٥ - ٥٦ .

(٤٢) المرجع السابق ، ص ٥٥ .

والخسائر التي سببتها الجريمة ، كما يجوز وقف تنفيذ العقوبة السالبة للجريمة لهذا السبب . وعلى نحو ذلك ذهب التشريع الجنائي في لوكسمبرج : وفي ألمانيا الاتحادية يجوز وقف الإجراءات اذا تم تعويض المجنى عليه ، وكان اثم الجاني على درجة يسيرة (٤٣) .

## البحث الثاني

### التدابير العقابية

#### ١٤٥ - أهميتها :

يتميز العقاب على جرائم إساءة استعمال السلطة الاقتصادية ، بادراج قائمة من الجزاءات المتنوعة التي يقبل عليها طابع التدبير أكثر من العقوبة . وغالبا ما تكون هذه الجزاءات ذات صفة تبعية أو تكميلية ونادرا ما يقضى بها كمقوبة أصلية . وترجع أهمية تقرير هذا النمط من الجزاءات الى عدم كفاية المقوبات التقليدية في قمع الجريمة وردع الجاني . فالمقوبات المقيدة للحرية نادرا ما يقضى بها ، كما ان الجزاءات المالية غالبا ما يجري تحصيلها على القسير من المستهلكين والعملاء ولذلك فان التدابير العقابية التي هي جزاءات من نفس صنف أو جنس العمل تبدو على أقصى قدر من الأهمية في ردع الجريمة . ومن ذلك اخلاق المنشأة ووضعها تحت الحراسة والحرمان من حقوق ومزايا معينة وحظر مزاولة النشاط . . . . . الخ .

وإضافة لما تحققه هذه الجزاءات من ردع للجريمة وإيلاء للجاني ، فانها تحقق هدفا متعاضدا في ذات الوقت في الأحوال التي يبدو فيها ان نشاط الجاني أو سلوكه على درجة عالية من الخطورة أو انه قد دأب على مخالفة وانتهاك أحكام التنظيم الاقتصادي . فيكون في تجريمه من أمضى أسلحته التي هي مقومات نشاطه ما يحمل معنى العقاب من ناحية ويحقق الوقاية والنزع من ناحية أخرى .

(٤٣) المرجع السابق . نفس الموضوع .

ويمكن التمييز في التدابير العقابية بين طائفتين :

**أولاهما :** شخصية ، وتتسم بتقييد حقوق وحرمان المحكوم عليه كحرمانه من حقوق ومزايا معينة .

**وثانيهما :** عينية réelle وتتمثل في حرمان المحكوم عليه من ممارسة نشاطه المتعلق بالأماكن التي وقعت فيها المخالفة أو بالأشياء التي كانت موضوعا أو محلا للجريمة ، كالمصادرة ووضع المنشأة تحت الحراسة . وإن كان ذلك التقسيم لا يمنع بالكلية من تدخل أثر هذين النمطين من التدابير وانعكاسهما في نهاية الأمر على تقييد حركة المحكوم عليه الشخصية في مباشرة نشاطه الاقتصادي . وفي المطلبين التاليين نتناول اتجاهات التشريع المقارن والمصرى في هذا الموضوع فنخصص أولهما للتدابير العينية، وثانيهما للتدابير الشخصية .

### المطلب الأول

#### التدابير العينية

وأهم صورها المصادرة ووضع المنشأة تحت الحراسة والحل وغلق المنشأة . ولقيا على تعرض تباعا لهذه الأنواع .

### الفرع الأول

#### المصادرة

Confiscation

المصادرة هي نزع ملكية المال جبرا عن مالكه وإضافته إلى ملك الدولة بغير مقابل (٤٤) ، وتعتبر المصادرة في بعض الأحوال عقوبة خالصة ، وفي أحوال أخرى تعتبر مجرد تدبير احترازي أو تعويضا (٤٥) ، وقد تعتبر

(٤٤) د . أحمد فتحي سرور ، الوسيط في قانون العقوبات ، ص ٦٧٨ .

(٤٥) للرجع السابق ، نفس الموضع .

Merle et vité, op. Cit. pp. 868-869.

اجراء اداريا في الاحوال التي يخول فيها القانون للسلطة الادارية امكانية ذلك (٤٦) .

#### ١٤٨ - موضوعها :

موضوع المصادرة هو الاشياء التي تحصلت من الجريمة والتي استعملت أو من شأنها أن تستعمل فيها . والأصل في القانون العام ان المصادرة لا توقع الا على الأشياء المضبوطة واستثناء من ذلك تجبئ بعض التشريعات مصادرة الفوائد أو الأرباح غير المشروعة *Benefices illicites* (٤٧) التي تحصل من جرائم غير المشروعة لتحديد الأسعار والتلاعب بالمنافسة . والغالب في مواد جرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية ادراجها كتدبير في مخالفات انتاج وتداول السلع والمواد الضارة بسلامة وصحة المستهلك أو الماسة بالبيئة ، وفي هذه الحالة يكون القضاء بها وجوبيا (٤٨) .

#### ١٤٩ - المصادرة في القانون :

الغالب أن تنقرر هذه العقوبة في مواد حماية سلامة المستهلك . ففي الولايات المتحدة ووفقا للقانون الفيدرالي في شأن تنظيم انتاج وتداول المواد الخطرة والقانون الخاص بحماية سلامة المستهلك فإنه يقضي دائما بمصادرة المواد والمنتجات *product seizures* التي يثبت خطورتها أو اضرارها بصحة الانسان والمستهلك (٤٩) .

---

B. Dell' Andro, l'abus du financement public et des situations assimilables, premiere journée europeenne de defense sociale, Roma, 1977, pp. 19-30.

(٤٧) بينما ينص بعض آخر من التشريعات على عقوبة دفع الربح غير المشروع أو استرداده *Restituer le surplus de profit* كجزء متميز عن المصادرة كما هو الحال في هولندا والانيا الاتحادية فيما يتعلق بقانون المخالفات الاقتصادية .

انظر : ليزيك فيبر ، المرجع السابق ، ص ٦١٤ .

(٤٨) ويلاحظ ان المادة ٣٠ من قانون العقوبات المصري اشترطت لوجوب توقيع عقوبة المصادرة ان يكون صانع أو استعمال أو عرض الاشياء المضبوطة جريمة في ذات . بينما اكتفت المادة ٦٠ ( فقرة ١١ ) والمادة ٦٦ ( فقرة ٣ ) من مشروع مدونة قانون العقوبات الفرنسي الحديث ان تكون الاشياء المضبوطة ضارة أو خطيرة . وهو اتجاه اجدر بان يتبع . وقد وردت الفقرة الثالثة من المادة ٦٦ للنشر اليها على النحو التالي :

"Le confiscation specielle qui est obligatoire dans les cas prevus par la loi, pour les objets dangereux ou nuisibles"

Consumer. product safety commission, annual report, Ibid. (٤٩) pp. 188-190.

وفي فرنسا ، تنص المادة ٦ ( فقرة ١ ) من قانون قمع الغش والتدليس في المعاملات التجارية على عقوبة المصادرة الجبرية *confiscation obligatoire* للأدوات والمواد والأشياء التي استُخدمت في الغش . أما السلع والأشياء التي جرى انتاجها أو عرضها للتداول على خلاف أحكام القانون فتكون مصادرتها جوازية *Confiscation facultative* ووفقا للقانون رقم ٤٩ - ١٣٣١ والصادر في ٢٣ ديسمبر ١٩٥٨ في شأن المواد والساح المصنعة ، فإنه يجب في جميع الأحوال - وحتى لو قضى ببراءة المتهم أو بأن لا وجه لاقامة الدعوى *Non-Lieu* - اعدام السلع أو المواد المضبوطة ذات الخطورة أو الضرر بصحة الانسان وسلامة المستهلكين (٥٠) .

وقضلا على ذلك تنص المادة ٥٠ من قانون المخالفات الاقتصادية الفرنسي والتي تجرم الاتفاقات غير المشروعة واساءة استخدام الأوساع الاحتكارية في السوق ، على جواز توقيع عقوبة المصادرة لممتلكات الأشخاص المعنوية والطبيعية المشاركة في هذه الاتفاقات وأن تتولى مصلحة الأملاك الأميرية *administration des domaines* بيعها وتؤول حصيلتها للملكية الدولة (٥١) .

#### ١٥٠ - المصادرة في التشريع المصري :

تضمن التشريع المصري النص على عقوبة المصادرة في قانون قمع الغش والقوانين التموينية التي تجرم بعض الأفعال المؤدية للاحتكار على النحو السالف إيضاحه .

فتنص المادتين ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٥ و٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ على أنه : د وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها ..... كما تنص المادة ٧ من قانون قمع الغش على أنه د يجب أن يقضى بالحكم في جميع الأحوال بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي تكون جسم الجريمة ، فإذا لم ترفع الدعوى الجنائية لسبب ما فيصدر قرار المصادرة من النيابة العامة ، د ومفهوم ذلك أن المصادرة تكون واجبة من باب أولى حتى لو صدر حكم بالبراءة طالما أن المضبوطات تدخل في باب المواد التي يجب إخراجها من دائرة التداول كالمنتجات المشوشة أو المواد والأدوات التي تستخدم لتحقيق هذا الغرض .

Pradel, op. cit., p. 80.

(٥٠)

Ibid., p. 45.

(٥١)

فالمصادرة وفقا لمفهوم هذه النصوص هي تدبير عيني وقائي فلا يجوز الحكم بوقف تنفيذه (٥٢) . كما يجب القضاء به حتي ولو لم تكن الأشياء موضوع الجريمة ملكا للمحكوم عليه وعلى ذلك تنص المادة ٣٠ ( فقرة ١١ من قانون العقوبات والتي أوضحت المبدأ العام في هذا الشأن : وإذا كانت الأشياء المذكورة من التي يعد صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته وجب الحكم بالمصادرة في جميع الأحوال ولو لم تكن تلك الأشياء ملكا للمتهم » . كما أكد على ذلك قضاء النقض فيما قرره من أن : « مصادرة ما لا يجوز احرازه أو حيازته من الأشياء التي تخرج بذاتها عن دائرة التعامل إنما هو تدبير عيني وقائي ينصب على الشيء ذاته لآخراجه من تلك الدائرة لأن أساسها رفع الضرر أو دفع الخطر من بقائها في يد محرزها أو حائزها ٠٠٠٠ » (٥٣) .

## الفرع الثاني

### غلق المنشأة

Fermeture d'entreprise

١٥٩ - طبيعته وملاؤه :

غلق المنشأة هو جزاء عيني réelle ينص عليه غالبا كعقوبة تكميلية الى جانب ما يقضى به من عقوبات أصلية أخرى ، ويفلب استخدامه في مواد المخالفات التجارية والاقتصادية (٥٤) الا انه لما كان أثر هذا الجزاء لا يقتصر على المخالف أو الجاني وإنما يمتد ليشمل بطريق غير مباشر الغير من الدائنين والمالكين والعاملين ، بل قد يمتد أثره السلبي الى اقتصاديات الدولة اذا كانت المنشأة على قدر كبير من الأهمية أو درجة ملحوظة من اتساع النشاط (٥٥) ، فإن الغالب في التشريع المقارن أن يكون الغلق جزئيا وليس كلياً ، وبصفة مؤقتة Temporaire لا دائمة .

(٥٢) تنص ١٠ يونيو ١٩٨١ ، أحكام النقض ، ص ٣٢ ، قاعدة ١٠٩ ، ص ٦١٧ .

نقض ٨ يونيو ١٩٨١ ، أحكام النقض ، ص ٣٢ ، قاعدة ١٠٨ ، ص ٦١٢ .

(٥٣) تنقض ١٩٨١/٦/٨ ، أحكام النقض ، ص ٣٢ ، قاعدة ١٠٨ ، ص ٦١٢ .

Merle et vitu, op. cit., p. 870.

(٥٤)

Bosly, op. cit., p. 132.

(٥٥)



كما ينصح بأن يقتصر الغلق على الأحوال التي يكون فيها نشاط المنشأة الاقتصادية مؤدياً لأضرار جسيمة يصعب تداركها فيما بعد ، أو مهدداً بالخطر لأعداد كبيرة من المجنى عليهم يصعب تحديدهم على نحو دقيق وبصفة خاصة في حالات التلاعب بنظام السوق وتلويث البيئة (٥٦) والأضرار بصحة وسلامة المستهلكين . أما في غير هذه الأوضاع فقد اقترح انشاء عقوبات بديلة في الجرائم الأقل ضرراً كاحلال مديرين جدد بدلا من مديري المنشأة السابقين أو تعيين مفوضين ، وبصفة عامة فإنه يجب ألا يلجأ لعقوبة الغلق كتدبير الا كحل أخير *measure ultime* (٥٧) .

#### ١٥٢ - غلق المنشأة في التشريع المقارن :

ثمة عديد من التشريعات التي تنص على هذه العقوبة . ومن ذلك تشريع المخالفات الاقتصادية في هولندا ، الذي يجيز الحكم بعقوبة الغلق، لمدة لا تتجاوز عاما (٥٨) . وقانون ألمانيا الاتحادية الصادر في عام ١٩٤٩ بتنظيم النشاط الاقتصادي والذي كان ينص على الغلق المؤقت والنهائي وتقييد النشاط (٥٩) والقانون البلجيكي الصادر في ٢٢ يناير ١٩٥٤ في شأن تنظيم النشاط الاقتصادي والأسعار والتي تضمن عقوبة الغلق لفترة مؤقتة . وطبقا للمادة ١١ ( فقرة ٢ ) من ذات القانون فيجوز اصدار أمر بالغلق من النيابة العامة أو قاضي التحقيق كإجراء وقائي - وليس كمعقوبة - إذا كان من شأن استمرار تشغيل المنشأة نشوء أضرار أو أخطار لا يمكن تداركها فيما بعد (٦٠) .

وفي فرنسا ، تنص المادة ٤٩ من قانون المخالفات الاقتصادية على جواز توقيع عقوبة الغلق كجزاء تكميل على المخالفات التي تنشأ ضد أحكام القانون بما في ذلك تقييد التجارة وإساءة استخدام المركز الاحتكاري . ويشمل الغلق كل ما كان له صلة بموضوع المخالفة من محال أو مكاتب أو مصانع أو منشآت يسهم الجاني في إدارتها .

«Des magasins, Bureaux ou usines du condamné et meme parfois Des entreprises qu'il dirige ou administre».

(٥٦) انظر : أعمال مجلس أوروبا ، دور القانون الجنائي في حماية البيئة .  
La contribution du droit penal a la protection de l'environnement.

ستر اسبورج ، ١٩٧٨ ، ص ١٨ .

Bosly Ibid., loc. cit.

(٥٧)

(٥٨) م/٧ من قانون المخالفات الاقتصادية الصادر في ٢٢ يوليو ١٩٥٠ .

(٥٩) التي هذا الجزاء. بصدور قانون ١٩٥٤ في شأن المخالفات الاقتصادية .

Bosly. Ibid, p. 138.

(٦٠)

كما يجوز أن يكون الغلق مؤقتاً أو نهائياً **Definitif** ويحظر على المحكوم عليه في فترة الغلق استخدام كل ما يكون داخل المنشأة من مواد وأدوات وآلات بأية كيفية (٦١) .

وقد تضمن القانون بعض الأحكام التي تكفل الحفاظ على حقوق الغير من المساس بها نتيجة الحكم بالغلق . فيلتزم المحكوم عليه بدفع أجور العاملين المستحقة لهم عن الشهور الثلاثة التالية للغلق . وإذا كانت مدة الغلق تزيد على سنتين وجب أن تباع المنشأة بالزاد العلني وتنتقل حقوق الدائنين إلى ثمن المبيع . ولا تسرى حالة التجديد الناجمة عن الغلق على ما يملكه الغير من أموال أو ودائع أو ما تم تأجيرها من منشآت أو آلات . وللمحكمة أن ترخص للمالك أو للمساهمين في استرداد ممتلكاتهم أو ودائعهم (٦٢) .

وقد تضمن المشروع الجديد للمدونة العقابية الفرنسية النص على عقوبة الغلق ضمن مجموعة من التدابير العقابية بلغت اثني عشر تدبيراً يجري توقيعها على المحكوم عليهم وفقاً للأحوال المنصوص عليها في القانون (٦٣) . ونصت الفقرة الثامنة من المادة ٦٠ من المشروع على عقوبة الغلق المؤقت لفترة لا تقل عن ٦ شهور ولا تزيد عن خمس سنوات ، أو الغلق النهائي . كما أجازت الحكم بالغلق على أكثر من منشأة أو شركة من الأشخاص المعنوية التي ساهمت في ارتكاب الجريمة ، وهو الأمر الغالب في جرائم إساءة استعمال السلطة الاقتصادية سواء أكانت في صورة اتفاقات غير مشروعة للتأثير على المنافسة الحرة أو إساءة استخدام الوضع الاحتكاري .

### ١٥٣ - غلق المنشأة في التشريع المصري :

غلق المنشأة من الجزاءات التي نادراً ما ينص عليها المشرع المصري . ومن هذه الحالات القليلة ما تنص عليه المادة ٢٢٢ من مدونة قانون العمل من غلق المنشآت المخالفة بصفة مؤقتة لمدة لا تتجاوز أسبوعاً .

وقد جاءت قوانين قمع الغش وحماية المستهلك وحظر الاحتكار والمضاربات غير المشروعة خلواً من النص على هذه العقوبة ، بعكس ما يجري

---

(٦١) ٤٩/م/ ٢ -

(٦٢) ٥٠/م/ ٣ -

انظر : ميرل وفيتو ، المرجع السابق ، ص ٨٧٢ .

(٦٣) ٦٠/م/ من مشروع اللقطة .

عنه العمل في التشريع المقارن . واستثناء من ذلك فتنبص قوانين التموين على هذه العقوبة ، والتي تجرم بطريق غير مباشر بعض أنشطة إساءة استعمال السلطة الاقتصادية كحبس السلع عن التداول والمضاربة والتلاعب بالتوزيع .

وكانت المادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ تنص على عقوبة إلغاء رخصة المحل كعقوبة تكميلية جوازية . وهي لا تخرج في مفهومها عن كونها غلقا نهائيا للمحل أو للمنشأة . وقد استبدلت هذه المادة بالقانون رقم ٨٠/١٠٩ (٦٤) والذي استحدثت الى جانب هذه العقوبة ، عقوبة غلق المحل الوجوبية لمدة لا تتجاوز ستة أشهر في حالة العود لارتكاب الجريمة ، على أن تستنزل منها المدة التي يكون قد تقرر فيها إغلاق المحل إداريا . غير أنه مما يلفت النظر أن المشرع قد استحدثت هذه العقوبة قد قصر امكانية توقيعها على حالة العود ، وقد كان من الأجدر أن يطلقها في الحالات الأخرى لمخالفة القانون ، حتى ولو كعقوبة تكميلية جوازية ، خاصة وأنه يجوز للمحكمة أن تقضى بإلغاء ترخيص المحل الذي لا يخرج عن كونه غلقا نهائيا ، فلا غضاضة والأمر كذلك أن يترك لها فسخة أكبر في تقدير العقوبة فتقضى بالغلط المؤقت في غير حالة العود ذلك أن القاعدة ، أن الذي يملك الأصل والكل يكون له مكنة استخدام الفرع والجزء .

وكانت المادة ٩ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ تنص على عقوبة غلق المحل لمدة لا تتجاوز أسبوعا ، كعقوبة تكميلية جوازية ، إلا أن المشرع استحدثت بالقانون ٨٠/١٠٩ حكما يقتضاه أصبحت عقوبة الغلق وجوبية ولفترة مؤقتة لا تزيد عن ستة أشهر .

غير أنه يلاحظ أن النصوص لم تتضمن أحكاما واضحة تفصل موقف الغير من العاملين والدائنين والمالكين في حالة تجريد نشاط المنشأة ، وذلك بعكس موقف التشريع الفرنسي في هذا الشأن ، والذي حرص على كفالة صيانة حقوقهم في هذه الحالة .

وكل ما يمكن ملاحظته في هذا الشأن أن المادة ٥٦ مكرر (أ) (٦٥)٠٠، من القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قد نصت على أنه « إذا ترتب على إغلاق المنشأة لسبب من الأسباب المبينة في هذا القانون تأثير على صالح التموين جاز لوزير التموين والتجارة الداخلية أن يعين مندوبا لإدارة المنشأة مدة

---

(٦٤) الجريدة الرسمية ، العدد ٢٢ مكرر ١٩٨٠/٥/٢١

(٦٥) حاشية بالقانون ٨٠/١٠٩

الإغلاق ، ..... ، ومفاد ذلك انه يجوز تعيين المنسوب سواء  
كان الفلق اداريا بأمر من وزير التموين ( م/٥٦ مكرر ) أو بحكم القضاء  
( م/٥٦ ) ، ذلك أن المادة تتحدث بوجه عام عن الفلق للأسباب المبينة  
بالقانون .

### الفرع الثالث

#### وضع المنشأة تحت الحراسة

١٥٤ - مزاياه ومبرراته :

وضع المنشأة تحت الحراسة هو بحسب الأصل جزءا مدني تأخذ به  
التشريعات المعاصرة ومن بينها القانون المدني المصري ، والذي يجيز وضع  
المنشأة تحت الحراسة إذا قام في شأنها سبب من الأسباب الموجبة لذلك ،  
كالتعيين غير القانوني للمديرين ، أو مخالفة القانون أو عقد ونظام الشركة  
أو محاكمة مديري الشركة جنائيا ٠٠٠ الخ (٦٦) وقد استحدثت بعض  
التشريعات الجنائية المقارنة هذا الجزء كنظام بديل لفلق المنشأة يخفف  
من آثاره السلبية ، التي تتمثل في الأضرار التي تصيب الغير من العاملين  
والمالكين بل والاقتصاد الوطني ذاته من جراء الفلق . وفي ذات الوقت  
فإن هذا النظام يحقق المفهوم المزدوج للمقاب والوقاية ، بإبعاد الجاني عن  
إدارة المنشأة ، التي تعد مصدر ربحه وتكسبه ووسيلته لارتكاب الفعل غير  
المشروع والأضرار بالغير .

١٥٥ - وضع المنشأة تحت الحراسة في التشريع المقارن :

أخذت ألمانيا الاتحادية بهذا النظام في قانون ١٩٤٩ ، والذي كان  
يقضي بتعيين مدير للمنشأة أو قيم عليها بدلا من المحكوم عليه الذي يحرم  
من مباشرة وظيفته (٦٧) ، كما أجاز القانون الهولندي للمحكمة تعيين مدير  
للمنشأة لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات (٦٨) . وتجيز م/١٣ من القانون  
الفرنسي الصادر في ٤ أبريل ١٩٤٩ لرئيس المحكمة بناء على طلب صاحب

---

(٦٦) د . محمد كامل أمين ملش ، موسوعة الشركات ، المراجع السابق ، ص ٨٢٤  
وما بعدها .

(٦٧) الرابع دويست ، المجلة الدولية لقانون الشركات ، ١٩٥٣ ، ص ٣٨٢ .

(٦٨) د . محمود مصطفى ، المراجع السابق ، ص ١٧٣ ، الهامش .

الشان أن يمين مديرا مؤقتا للمنشأة في خلال مدة الفلق المحكوم بها وتطول أرباح المنشأة في هذه الفترة للدولة ، بينما تختصم خسائرها من الجزاءات المالية المحكوم بها على المخالف ويمكن في أى وقت المدول عن هذا الاجراء أثناء التنفيذ (٦٩) .

وقد تضمن مشروع المدونة العقابية الفرنسى الجديد النص على وضع المنشأة تحت الحراسة أو الرقابة القضائية

#### **La placement sous surveillance pudiciare**

لفترة محددة لا تقل عن عام ولا تزيد عن خمسة أعوام ، أو بصفة مستدينة ونهائية ، كأحد الجزاءات التى يمكن أن تطبق على الأشخاص المعنوية والجماعات حال مسئوليتها عن ارتكاب الجرائم (٧٠) ونصت المادة ١٨٧ من المشروع على أن يشمل الحكم بفرض الحراسة تعيين مفوض قضائى **Un mandataire de Justice** يحدد القاضى مهمته ، ويلتزم بأن

يقدم تقريرا بما اداه فى المهمة المكلف بها كل ستة أشهر ، ويضمن فى تقريره كل ما يصل الى علمه من مخالفات فى المنشأة أو انتهاك للالتزامات المفروضة على المحكوم عليه (٧١) . ويجوز للمحكمة فى جميع الأحوال أن تعدل فى مهمة المفوض القضائى أو تنهياها سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلبه ، اذا رأت ان ليس ثمة ما يبرر استمرار فرض الحراسة (٧٢) .

#### **١٥٦ - وضع المنشأة تحت الحراسة فى التشريع المصرى :**

لم يأخذ المشرع المصرى بجزء وضع المنشأة تحت الحراسة بوضوح وبدلا من ذلك فان القانون المصرى يعرف نظام فرض الحراسة على الأشخاص والأموال ، وهو ما يطبق بطبيعة الحال على المنشآت التى يملكها المحكوم عليه بطريق غير مباشر . وفى داخل هذا النظام يمكن التمييز بين تدبير فرض الحراسة كاجراء من اجراءات التحقيق ، أو كمقوبة بالمعنى القانونى الدقيق (٧٣) .

---

(٦٩) ليفاسير ، دروس فى قانون العقوبات الاقتصادى بكلية حقوق القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ٣٢١ ، مشار اليه فى المرجع السابق ، نفس الفرض .

(٧٠) م/٦٣ ، فقرة ٦ من مشروع المدونة .

انظر : المشروع الكامل للمدونة ، المجلة الدولية لقانون العقوبات ، المجلد ١ - ٢ ، ١٩٨٠ ، ص ١٨١ وما بعدها .

(٧١) م/١٨٨ من مشروع المدونة .

(٧٢) م/١٨٩ من مشروع المدونة .

(٧٣) فى تفصيل ذلك انظر : المستشار مصطفى الشاذلى ، موسوعة اسباب الحراسة ، دار الفكر العربى ، ١٩٨٨ .

ففرض الحراسة كأحد إجراءات التحقيق ، ورد في حالتين • فنصت المادة ٢٠٨ مكررا ( ١ ) من قانون اجراءات الجنائية على أنه « للنائب العام اذا قامت من التحقيق دلائل كافية على جدية الاتهام في الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، أن يأمر ضمنا لتنفيذ ما عسى أن يقضى به من الغرامة أو رد المبالغ أو قيمة الأشياء محل الجريمة أو تعويض الجهة المجنى عليها بمنع المتهم من التصرف في أمواله أو ادارتها أو غير ذلك من الاجراءات التحفظية مع تعيين وكيل لادارة هذه الأموال » (٧٤) ونصت المادة/١٠ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن الكسب غير المشروع على أنه للهيئة المختصة بالتحقيق أن تأمر بمنع المتهم أو زوجته أو أولاده القصر من التصرف في أموالهم كلها أو بعضها واتخاذ الاجراءات التحفظية اللازمة لتنفيذ الأمر • وقد نصت الفقرة الثانية من هذه المادة على انه على ادارة الكسب غير المشروع أن تعرض الأمر في ميعاد معين على محكمة الجنايات المختصة لكي تقضى اما بتأييد الأمر أو تعديله أو الفائه •

أما فرض الحراسة كمقوبة ، فقد ورد في حالتين ، تتعلقان ببعض جرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية • وقد تضمنت قوانين التكوين النص على الحالة الأولى ضمنا ، بينما أقصع عنها صراحة القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ في شأن فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب • وذلك على الوجه التالي :

#### أولا - ادارة المنشآت المغلقة لمخاللة قوانين التمويل :

أجازت قوانين التمويل اغلاق المنشآت المخالفة سواء بالأمر الإداري أو بحكم القضاء • ونصت المادتان ٥٦ مكرر ( ١ ) من القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ١١ مكرر من القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المصدلتان بالقانونين ١٠٩ ، ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ على تخويل وزير التمويل الحق في تعيين مدير لادارة المنشأة اذا ترتب على اغلاقها اضرار بالصالح العام •

ومفاد ذلك ، وضع المنشأة في هذه الحالة تحت نظام أقرب ما يكون لمعنى الحراسة • وقد نصت المادتان المشار اليهما على انه تطبيق في هذه الحالة الأحكام المنصوص عليها في الباب الحادى عشر من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ •

---

(٧٤) انظر : في تكييف اجراء فرض الحراسة الصادر من النائب العام طبقا للمادة ٢٠٨ مكرر ( ١ ) ، د - أحمد فتحي سرور ، الوسيط في قانون العقوبات ، القسم الخاص ، ١٩٧٦ ، ص ٢٢٠ -

وتنص المادة ٤٤ من هذا الباب على أن « العقارات والمحال الصناعية والتجارية التي تشغلها الحكومة فلا يجوز أن يزيد التعويض على فائدة رأس المال المستثمر وفقا للسعر العادي الجاري بالسوق مضافا اليه مصاريف الصيانة والاستهلاك العادي للمباني والمنشآت أو مضافا اليه في حالة الاستعمال الاستثنائي مبلغ يوازي استهلاك الآلات أو استبدالها ولا يجوز بأي حال أن يزيد التعويض على صافي أرباح العام السابق وفقا لآخر ميزانية بعد مراجعتها أو وفقا للتصريح المقدم في شأن عريضة الربح (٥٧) » .

ومن المعلوم ان أحكام هذا الباب تعنى بحسب الأصل بالمواد والمنشآت التي يجرى الاستيلاء عليها بأوامر الاستيلاء والتكاليف وفقا لأحكام المادة الأولى من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ (٧٦) فيكون منطقيا أن يجرى التعويض عن الحرمان من ادارتها أو استثمارها في الظروف الاقتصادية الحرجة التي يقدرها وزير التموين . ويكون من العدل تقرير ربح سنوي لصاحبها في حدود القائمة الجارية لرأس المال المعلنة في السوق حسبما نصت المادة ٤٤ . غير ان تطبيق هذا الحكم على المنشآت التي يتقرر ادارتها بعد صدور أمر أو حكم بفلقها ، هو أمر محل نظر . فإغلاق المنشأة في هذه الحالة ، هو عقوبة في حد ذاته ، ولا يجوز أن يرتب إعادة تشغيل المنشأة بمعرفة جهة الإدارة قائمة مالية للمخالف . وقد رأينا ان المادة ١٣ من القانون الفرنسي الصادر في ١٤ ابريل ١٩٤٩ قد نصت على أبولولة أرباح المنشأة التي يعاد تشغيلها بعد صدور الحكم بالفلق الى الدولة ، بينما تختصم خسائرها من الجزاءات المالية المحكوم بها على المخالف (٧٧) . فحسنا يفعل المشرع المصري لو انه أنشأ نصوصا خاصة تبين حدود وكمية ونظام ادارة المنشآت في هذه الفترة ، بعيدا عن النصوص الخاصة بتشغيل المنشآت وفقا لأوامر الاستيلاء والتكاليف ، لما هو واضح من اختلاف ظروف الادارة والهدف الذي يرجى الوصول اليه في الحالتين .

#### (٧٥) فقرة ٤ / من ذات المادة .

(٧٦) تنص هذه المادة على انه « يجوز لوزير التموين لضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها من مواد الحاجيات الأولية وشبكات الصناعة والبناء ولتحقيق العدالة في توزيعها ان يتخذ بقرارات يصدرها بولاية لجنة التموين العليا كل أو بعض التدابير الآتية : ... ( ب ) الاستيلاء على أية واسطة من وسائط النقل أو أية مصلحة عامة أو خاصة أو أي محل أو مصنع أو محل صناعي أو عطار أو أي متفرق أو أي شيء من المواد الغذائية أو المستحضرات الصيدلانية والكيماوية وأدوات الجراحة والمعامل وكلالة تكليف أي فرد بتأدية أي عمل من الأعمال » .

(٧٧) راجع : رسالتنا ، ص ٣٦٧ .

## ثانيا - جزاء فرض الحراسة في القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ :

### ١ - الاجراءات التحفظية قبل الحكم بفرض الحراسة :

تنص المادة/٧ من قانون الحراسة على انه « يجوز للمدعي العام اذا تجمعت لديه دلائل قوية بالنسبة لأحد الأشخاص على انه أتى فعلا من الأفعال المنصوص عليها في المادتين ٢ و ٣ من هذا القانون أن يأمر بمنع التصرف في أمواله أو ادارتها واتخاذ ما يراه من الاجراءات التحفظية في هذا الشأن ، ويجوز أن يأمر باتخاذ تلك الاجراءات بالنسبة لأموال زوجته وأولاده القصر أو البالغين اذا رأى لزوما لذلك . ويعين المدعي العام في الأمر الصادر بالمنع من الادارة وكيلًا لادارة الأموال ، ويتعين على الوكيل المبادرة الى التحفظ على هذه الأموال وجردتها وفقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها في المادة ١٩ من هذا القانون » كما تنص المادة على انه : « على المدعي العام تقديم الدعوى الى المحكمة المختصة بفرض الحراسة في ميعاد لا يجاوز ستين يوما من تاريخ الأمر المشار اليه في الفقرة الأولى والا اعتبر الأمر كان لم يكن » . ومن الواضح أن التحفظ على الأموال بهذا الشكل لا يخرج عن كونه فرضا للحراسة من الناحية الموضوعية ، الا انه من الناحية الشكلية يعد عملا من أعمال التحقيق التي قررها القانون للمدعي العام الاشتراكي .

### ٢ - فرض الحراسة :

يصدر الحكم بفرض الحراسة من محكمة القيم (٧٨) ، ويتروتب على الحكم بفرض الحراسة رفع يد الخاضع لها عن ادارة أمواله أو التصرف فيها ، كما يقع باطلا كل تصرف يجريه في شأن هذا المال (٧٩) ، كما توقف المطالبات والدعاوى المتعلقة بالأموال المفروضة عليها الحراسة ، ولا يجوز استئناف الدية فيها الا اذا انقضت الحراسة دون مصادرة . ولا تكون الحراسة مستثناة عن ديون الخاضع للحراسة من أموال . ويتعين على كل من دائني الخاضع الاخطار عن دينه ومقداره وسنده خلال ستين يوما من تاريخ نشر الحكم (٨٠) .

(٧٨) م/١٠ من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ .

(٧٩) م/٢١ من ذات القانون .

(٨٠) م/٢٠ من القانون .



وكانت المادة ١٩ من قانون الحراسة تنص على أن يعهد بأعمال الحراسة الى أحد الوزراء الذي يصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية . وأجازت له أن يستعين في إدارة الأموال المفروضة عليها الحراسة بأحدى الوزارات أو المصالح أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها . كما نصت المادة على أن يلتزم الوزير المعهود اليه بالحراسة بواجبات الحارس المنصوص عليها في القانون المدني . والواجبات الخاصة التي يقررها الحكم الصادر بفرض الحراسة في كل حالة على حدة . وكان قد درج العمل على استناد هذه الاختصاصات لوزير المالية ، الا أنه صدر القرار الجمهوري رقم ٢١ لسنة ١٩٨١ باستناد هذه الاختصاصات للمدعي العام الاشتراكي ومساعديه من أعضاء الهيئات القضائية (٨١) .

## الفرع الرابع

### الحل

#### Ladissolution

### ١٥٧ - في التشريع القانون :

حل الشركة أو فسخها جزاء مدني بحسب الأصل ، تقضى به المحكمة في أغلب الأحوال بناء على طلب أحد الشركاء بسبب اخلال الشريك أو الشركاء الآخرين بالتزاماتهم أو لارتكابهم خطأ جسيما أو غشا أو تدليسا فيما يتعلق بالحصة المقدمة منهم للشركة (٨٢) الا أن المشرع الجديد للمدونة العقابية الفرنسية استحدثت هذا الجزء في اطار مجموعة التدابير التي يمكن أن يقضى بها كمعقوبة تكميلية على الشركات والجماعات التي ثبتت أن الشركة قد أنشئت بهدف ارتكاب الجرائم أو انحرفت *detourne* عن الغرض المشروع من تأسيسها وانصرفت الى تسهيل ارتكاب الجريمة خلف سياج مزيف مما يوحي به شكلها الخارجي فانه يجوز للمحكمة أن

(٨١) انظر : تقريرنا عن أعمال جهاز المدعي العام الاشتراكي ١٩٨١ ، ص ١٨ - ٢١ .

(٨٢) انظر : د. محمد كامل أمين مفلح ، المرجع السابق ، ص ٨٠٣ - ٨٠٥ .

(٨٣) للمادتين ٣٩ ، ٦٣ من مشروع المدونة العقابية الفرنسي الجديد .

انظر : تعليق ماركس مارتى ، و بوبيه Boubée على الجزاءات المنصوص عليها في مشروع ، المجلة الدولية لقانون العقوبات ، المجلد ١ - ٢ ، ١٩٨٠ ، ص ٢٢ وما بعدها .

تقضى بحل الشركة الى جانب ما يقضى به من عقوبات أصلية أخرى على الأعضاء المساهمين في الجريمة (٨٣) .

## المطلب الثاني

### التدابير الشخصية

#### ١٥٨ - أنواعها :

تتباين التدابير الشخصية التي يمكن أن يحكم بها كمقوبة تبعية أو تكميلية في مثل هذا النمط من الجريمة وتندرج من نشر الحكم الصادر بالإدانة إلى الحرمان من بعض الحقوق والمزايا ، وقد تصل إلى حظر ممارسة النشاط . وفيما يلي نعرض تباعاً لهذه الأوجه الثلاثة من التدابير .

### الفرع الأول

#### حظر ممارسة النشاط الاقتصادي

#### ١٥٩ - طبيعته ومبرراته :

حظر ممارسة النشاط الاقتصادي يدخل في طائفة ما يسمى بالحظر المهني *interdiction professionnelle* أو حظر ممارسة المهنة . ويفضل هذا الجزاء غلق المنشأة من حيث أنه يحقق الهدف من العقوبة ، وهو إيلام الجاني وحرمانه من تحقيق المكاسب في فترة معينة ، وفي نفس الوقت فهو لا يتعدى في آثاره إلى الغير . ولذا فهو جزاء واسع الانتشار والاستخدام في القانون المقارن ، وبصفة خاصة كعقاب على طائفة الجرائم التي تنطوي على الإساءة الاقتصادية حيث ترتكب الجريمة غالباً من خلال إساءة استخدام مزايا المهنة *Abus de la profession* أو بالانتهاك الصاوخ للواجبات والالتزامات القانونية والقواعد المرعية في النشاط الاقتصادي (٨٤) .

---

B. Screvens, les sanctions applicables aux personnes morales (٨٤)  
dans les états de communautés européennes, Rev. Afr. pen. Crim.  
1980, pp. 187, etc.  
Merle et vitu, op. cit., pp. 681-682.

## ١٦٠ - تطبيقاته في التشريع القانوني :

نص على هذه العقوبة قانون ألمانيا الاتحادية الصادر في ١٩٤٩ لردع الاجرام الاقتصادي ، والذي أجاز للمحكمة أن تقضي بالحرمان من مزاوله المهنة أو النشاط الاقتصادي لمدة لا تتجاوز خمس سنوات ، مع تعيين مدير أو قيم على نفقة المحكوم عليه لإدارة المنشأة خلال فترة الحرمان . وتنص على هذه العقوبة أيضا المادة التاسعة من القانون البلجيكي الصادر في ٢٢ يناير ١٩٤٥ .

وفي فرنسا ، نصص المادة ٤٩ ( فقرة ١ ) من قانون ٣٠ يونيو ١٩٤٥ على أنه يجوز للمحكمة أن تقضي بالعقوبة المذكورة في جرائم التلاعب بالاسعار وتوزيع المواد الأولية . وتضمن قانون توزيع المواد الأولية وانتاج القوى الصادر في ٢٨ ديسمبر ١٩٥٨ النص على الحظر الدائم والمؤقت ، ومفاد العقوبة في جميع الأحوال أن يتخلى المحكوم عليه عن العمل في المنشأة فيخلقها أو يؤجرها لمن يديرها ( ٥٨ ) . وتضمن مشروع المدونة العقابية الجديد النص على جواز تطبيق العقوبة على الشركات والأشخاص المعنوية لفترة محددة لا تقل عن عام ولا تزيد عن خمس سنوات . ووفقا لهذا النص فيجوز أن يكون الحظر شاملا يسرى على مجمل النشاط الاقتصادي للمخالف ، وقد يكون جزئيا يخص النشاط الذي وقعت المخالفة في سياقه وبمناسبتها ( ٨٦ ) .

## ١٦١ - حظر ممارسة النشاط في القانون المصري :

في ضوء ما هو ملاحظ من عدم وضوح نظام متكامل لاستخدام التدابير العقابية في التشريع المصري ، واختفاء العديد منها من قائمة الجزاءات الجنائية ، فإنه يبدو خلوا منه كافة القوانين التي تحرم المخالفات الاقتصادية واسامة استعمال السلطة الاقتصادية على السواء . وقد كان هذا البعد هو السائد حتى فيما يتعلق بجرائم القانون العام حتى عام ١٩٧٥ ، حيث صدر القانون رقم ٦٣ ممدلا لأحكام المادة ١١٨ ( مكررا ) من المدونة العقابية والذي تضمن النص على بعض التدابير التي يجوز القضاء بها إلى جانب العقوبات الأصلية على جرائم الرشوة والاختلاس المنصوص عليها في الباب الثالث من الكتاب الثاني من قانون العقوبات . ومن بين

---

( ٨٥ ) م/٢٠ من القانون .

( ٨٦ ) م/٦٤ ( فقرة ٢ ) ، من مشروع المدونة .

هذه التدابير نص على عقوبة الحرمان من مزاولة المهنة مدة لا تزيد على ثلاث سنوات ، وحظر مزاولة النشاط الاقتصادي الذي وقعت الجريمة بمناسبةه مدة لا تزيد على ثلاث سنوات •

ومن الواضح ان الحظر في الحالتين ذو صفة مؤقتة وليس نهائيا ، الا أنه قد يكون شاملا يسرى على كافة جوانب مزاولة المهنة ، وقد يكون جزئيا يحظر مزاولة النشاط الاقتصادي الذي وقعت الجريمة بهصدده • ويبدو أنه من الواجب أن يسارع المشرع المصري لتقرير هذه التدابير على الجرائم التي لا تقل ضررا والتي تقع في مسار الحياة الاقتصادية كالاحتكار والتلاعب بالأسعار واستيراد وطرح المنتجات الفاسدة أو العقاقير الخطرة فحظر ممارسة النشاط في مثل هذه الأحوال يجرّد المخالف من أمضى أسلحته التي يستخدمها في افساد الحياة الاقتصادية • وحسنا يفعل أيضا المشرع المصري لو أنه ضمن من الأحكام ما يحقق تنفيذ الحظر واقعا وبكل دقة • ويمكن أن يحتذى في ذلك بما قرره المشرع الفرنسي من تشديد العقوبة اذا ثبت أن المحكوم عليه عمل بأية صفة كانت في المنشأة التي كان يستغلها ، وأنه لا يجوز له العمل في منشأة تستغلها زوجته حتى ولو كانا منفصلين (٨٧) •

ويجدر بالذكر أن المشرع المصري قد استحدثت بمناسبة اصدار القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ في شأن تلقي الأموال جزاء حظر ممارسة النشاط الاقتصادي أو مزاولة المهنة كمعقوبة تكميلية جوازية • فتتص المادة ٢٦ من القانون على أنه : « مع عدم الإخلال بأحكام المواد ٢١ وما بعدها من هذا القانون يجوز فضلا عن العقوبات المقررة للجرائم المنصوص عليها الحكم بكل أو بعض التدابير الآتية :

١ - الحرمان من مزاولة المهنة مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات •

٢ - حظر مزاولة النشاط الاقتصادي الذي وقعت الجريمة بمناسبةه مدة لا تزيد على ثلاث سنوات •

---

(٨٧) م/٤٩ من قانون ١٩٤٥ و ٢٠ من قانون ١٩٥٨ السالف الإشارة اليها •

## الفرع الثاني

### الحرمان من الحقوق والمزايا

#### ١٦٢ - مضمون الجزاء :

الحرمان من المزايا *privation d'avantages* أو إسقاط الحقوق *decheance de droits* جزاء يبدو أخف وطأة من الحرمان من مزاوله النشاط الاقتصادي ، فهو لا يؤدي الى حظر ممارسة النشاط بالكلية وإنما يقتصر على حرمان المحكوم عليه من حقوق أو تسهيلات معينة طالما انه قد انزلق الى انتهاك القواعد والالتزامات القانونية التي يجب مراعاتها . وهو جزاء معروف وشائع الاستخدام نسبيا في القانون العام المقارن والتشريع المصري على السواء . ومثاله حرمان المحكوم عليه في جناية من حقوق ومزايا معينة (٨٨) أو عزل الموظف العام في أحوال أخرى (٨٩) .

الا أن استخدام هذا الجزاء أخذ حديثا بعدا أكثر تخصيصا وتفردا ، مما يبدو ظاهرا في حرص التشريعات على إدراجه في قائمة التدابير التي يحكم بها بمناسبة انتهاك قواعد ونظم النشاط الاقتصادي أو إساءة استخدام السلطة الاقتصادية ، أعمالا للمقولة الذائعة بأن الجزاء الذي من صنف العمل يعد أنسب الوسائل لقمع الجريمة وأدعى للامتثال لأحكام القانون .

#### ١٦٣ - الحرمان من الحقوق والمزايا في التشريع المقارن :

على هذا الجزاء نص تشريع المخالفات الاقتصادية في هولندا ، فأجاز الحكم على المنشآت الاقتصادية المخالفة بالحرمان من كافة التسهيلات الحكومية التي تكون قد منحتها أو يجوز منحها إياها (٩٠) . وفي ألمانيا الاتحادية تحرم المنشآت والشركات الاقتصادية التي تحصل على إعانات أو تسهيلات أو إعفاءات حكومية بطريق الغش من كافة أشكال المساعدة

---

(٨٨) ومن ذلك ان المادة ٢٥ من قانون العقوبات المصري تنص على حرمان كل محكوم عليه بجناية من القبول في أي خدمة في الحكومة أو النحل برتبة أو نشان أو الشهادة أمام الحاكم أو إدارة أشغاله الخاصة .

(٨٩) من ذلك المادة ٢٧ من قانون العقوبات المصري . والمادة ٥١ من قانون العقوبات السويسري .

R. Serevens, op. cit., p. 188.

(٩٠)

الحكومية في المستقبل ومن كافة أشكال الإعفاء، انضريبي  
exoneration fiscale (٩١) .

ويتص القانون الفرنسي الصادر في ٣٠ أغسطس ١٦٤٧ ( م/١  
فقرة ٣ ) على أن الحكم على المتهم بعقوبة الحبس الذي لا يقل عن ثلاثة أشهر  
في جرائم انتاج وتداول المواد الغذائية والمخدرات الفاسدة او افساد بصحة  
الانسان والحيوان يجب أن يقترن بعقوبة الحرمان من ممارسة أى مهنة  
تجارية أو صناعية ، وكذا تقلد وظائف التوجيه والإدارة في المؤسسات  
والشركات التجارية أو الصناعية أو المشاركة في عضوية مجالس الرقابة  
أو مراقبة الحسابات في أية شركة (٩٢) . وتجزئ المادة ٤٢١ ( فقرة ١ )  
من قانون العقوبات الفرنسي حرمان المحكوم عليه من الحقوق المدنية  
والعائلية (٩٣) في الجرائم المتعلقة بالمضاربة غير المشروعة على السلع  
والتأثير المتعل على الأسعار . وعلى ذات العقوبة تنص المادة ٤٠ من القانون  
رقم ٤٥ - ١٩٨٤ الصادر في ٣٠ يونيو ١٩٤٥ والمعدل بقانون ١٩٧٧ في  
شأن جرائم الاتفاقات غير المشروعة . فتتص على أن كل حكم صادر بالادانة  
ويقتضى فيه بعقوبة الحبس التي تزيد على ثلاثة أشهر في جرائم الاتفاقات  
غير المشروعة أو افساد استخدام الوضع الاحتكاري في السوق ، يجب أن  
يقترن بعقوبة الحظر والحرمان المنصوص عليها في المادة ١ - ٣ من قانون  
١٩٤٧ . وقد تضمن مشروع المدونة العقابية الجديد بعض الأوجه المستحدثة  
للحرمان من الحقوق والمزايا التي يمكن تطبيقها على الشركات والأشخاص  
المعنوية ، مثل حظر الدعوة للاكتتاب العام بما في ذلك توظيف الأسهم  
والسندات ، والحرمان من كافة أوجه التناقصات والتعاملات التجارية أو

(٩١) م/٢٦٤ من قانون العقوبات الأتالي .

انظر :

K. Tiedeman, La fraude aux subventions, criminologie et politique  
criminelle, Rev. dr. pen. crim. 1975-1976, pp. 120 ets.

Delestrait, op. cit., p. 180.

(٩٢) انظر :

(٩٣) المرجع السابق ، ص ٢٠٦ .

ويلاحظ ان المشرع الفرنسي قد توسع في الأخذ بهذه العقوبة في مواطن أخرى عديدة  
تتسم الجريمة فيها بمساسها بسلامة النظام والاستقرار الاقتصادي والمالي ، وان كان لا يمكن  
تصنيفها بالضرورة ضمن طائفة الجرائم المنطوية على افساد استعمال السلطة الاقتصادية .  
ومن ذلك الحرمان من اصدار الشيكات  
Interdiction de Cheque  
بالنسبة للمحكوم عليهم في جرائم اصدار الشيكات دون رصيد ، مدة لا تزيد على خمس  
سنوات ، وحظر تقلد وظائف التوجيه أو الإدارة أو الرقابة بالنسبة للمحكوم عليهم بالانحلال  
( المرجع السابق ) ، ص ١٠٥ و ص ٢٠٠ ) .

الصناعية مع الدولة أو المؤسسات التي تفرض الدولة عليها رقابتها أو توجيهها (١٤) .

#### ١٦٤ - التشريع المصرى :

لم يأخذ المشرع المصرى بهذه العقوبة فى جرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية ، فلم يقررها فى جرائم الاحتكار أو المضاربة أو انتاج وتداول السلع الفاسدة . وحتى فى خارج هذه الدائرة ، فلم يصادفنا سوى نص نادر ، قضت به المادة ٥٤ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والخاص بشئون التموين والتي تنص على جواز الحكم بحرمان الصحيفة المخالفة لنظام استخدام ورق الطباعة من الحصة المقررة لها . كما استحدث القانون ١٠٩ ، ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ أحكاما خاصة يجوز بمقتضاها لوزير التموين حرمان من يخالف أحكام قوانين التموين من بعض المزايا ، كالحرمان من حصته فى السلعة موضوع الجريمة أو غيرها من السلع والمواد الخاضعة لنظام البطاقات (٩٥) ومن الواضح أن الحرمان فى هذه الحالة الأخيرة لا يعد تدبيرا عقابيا بالمعنى الدقيق ، بقدر ما هو نوع من الجزاء الإدارى .

### الفرع الثالث

#### نشر الحكم الصادر بالإدانة

#### La publication de la condamnation

#### ١٦٦ - مضمون الجزاء :

الأصل الذى يسود مبدأ النطق بالأحكام القضائية هو العلانية *Publicite de la condamnation* ، وفى بعض الأحوال لا يكتفى المشرع بالعلانية التى تكتنف النطق بالعقوبة فى ساحات التقاضى ، وإنما يتطلب فوق ذلك نشر الحكم *publication* على نطاق واسع بين الجمهور (٩٦) لما يحققه ذلك من أثر فعال فى مكافحة الجريمة فى مسار

(٩٤) م/٦٤ من مشروع للدولة .

(٩٥) م/٦٤ من قانون ١٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، و م/١١ مكررا من القانون ١٦٣ لسنة

١٩٥٠ .

Merle et vitu, op. cit., 885.

(٩٦)

الحياة الاقتصادية وفي تعريف المواطنين بشخص المخالف ومضمون.  
المخالفة .

## ١٦٧ - صور الجزاء :

من النادر أن ينص على هذه العقوبة في القانون العام ، والغالب أن ينص عليها في المواد الاقتصادية سواء كمقوبة تبعية *accessoire* أو تكميلية . ففرد النص عليها في الجرائم الاقتصادية التقليدية ( التموين - التهريب - جرائم الصرف والاقتمان ) ، وفي جرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية الأحدث نسبيا ( الاحتكار - التلاعب بالأسعار - الاضرار بالمستهلك - المساس بالبيئة ) وفي معظم الأحيان ينص في القانون على الوسيلة التي يتم بها النشر ، وقد ينص على أن يكون بأكثر من وسيلة . ولا تخرج هذه الوسائل عن الاعلان على واجهة المنشأة *l'affichage* ، أو في الصحف *insertion dans la presse* أو وسائل الإذاعة المسموعة والمرئية (١٧) . وهي كما نلاحظ جميع الوسائل الفنية والتكنولوجية المتاحة لاعلام العملاء والمستهلكين بالجرائم المرتكبة على أوسع نطاق بما يحقق الهدف من العقوبة ، والذي يتمثل في فقدان الثقة في المنشأة أو رب العمل الذي ارتكب الجريمة وحرمانه أو تقليل حجم مكاسبه المالية في المستقبل نتيجة لزوف الجمهور عن التعامل مع المخالف .

## ١٦٨ - العقوبة في القانون المقارن :

يعد القانون الفرنسي أكثر التشريعات المقارنة استخداما لعقوبة نشر الحكم في مواد اساءة استعمال السلطة الاقتصادية ، وبصفة خاصة في أحوال التلاعب بنظام السوق أو الاضرار بالمستهلك .

فتنص المادة ٧ من القانون الفرنسي الصادر في شأن قمع الغش والتدليس والمعدلة بالقانون الصادر في ١٠ يناير ١٩٧٨ (٩٨) على أن للمحكمة في جميع الحالات أن تأمر بنشر الحكم كاملا *intégralement* أو ملخصا *extrait* في الصحف التي تعينها لذلك ، ولصق صورة منه في الأماكن التي تحددها ، وبصفة خاصة على واجهات المحال والمصانع وأماكن التشغيل الخاصة بالمحكوم عليه ، على ألا تتجاوز تكلفة النشر

Ibid, p. 888.

Beauly, op. cit., p. 132.

(٩٨) انظر Delestraft المرجع السابق ، ص ١٨٩ .



قيمة الغرامة المحكوم بها (٩٩) . ويجب على المحكمة في هذه الحالة أن تحدد المدة التي يظل فيها الاعلان ساريا بما لا يجاوز اسبوعا (١٠٠) . فاذا طمست أو مزقت أو نزعَت الملصقات من الأماكن المحددة يعاد تنفيذ الحكم كاملا (١٠١) . وإذا كان ذلك واجبا إلى فعل المحكوم عليه أو تحريضه أو بناء على أوامره عوقب بغرامة لا تقل عن ٥٠٠ ولا تزيد عن عشرة آلاف فرنك وفي حالة العود تصل العقوبة إلى الحبس الذي لا يزيد عن شهر والغرامة التي لا تقل عن ألف ولا تزيد عن عشرين ألف فرنك . وتنص المادة ٤٤ ( فقرة ٦ ) من القانون الصادر في ٢٧ ديسمبر ١٩٧٣ بشأن الاعلان الزائف *Publicite fausse* أو الذي من شأنه أن يحمل على الخطأ على النشر كعقوبة تكميلية وجوبية في جرائم الاعلان الكاذب (١٠٢) . وعلى ذات الحكم تنص المادة ٤٢١ ( فقرة ٢ ) من قانون العقوبات الفرنسي في شأن المضاربة غير المشروعة والرفع غير المبرر للأسعار (١٠٣) .

وعلى هذه العقوبة ينص أيضا تشريع حماية صحة وسلامة المستهلك في ألمانيا الاتحادية وبلجيكا (١٠٤) . وينص عليه أيضا قانون ١٩٥٠ الصادر في هولندا والقانون البلجيكي الصادر في ١٨ يوليو ١٩٣٤ في شأن المضاربة غير المشروعة .

### ١٦٩ - نشر الحكم في التشريع المصري :

نص المشرع على عقوبة النشر في قانون قمع الفس و قوانين التموين والقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ في شأن تلقي الأموال وذلك على النحو التالي :

(٩٩) للرجع السابق ، نفس الموضع .

(١٠٠) ويلاحظ انه وفقا للتعديل الجديد في مشروع مدونة قانون العقوبات ( ١٩٧٩ ) ، فإن مدة الاعلان في مواد الجنائيات والجنح من الممكن أن تصل إلى شهرين وفي المخالفات ، خمسة عشر يوما ، ما لم ينص على خلاف ذلك ( ١٨٢/م من مشروع المدونة ) .

(١٠١) للرجع السابق ، نفس الموضع .

Pradel, op. cit., p. 69.

(١٠٢)

Delstrait, op. cit., p. 205.

(١٠٣)

(١٠٤) انظر : وينالد أوتنهوف *ottenhof* حماية المستهلك في التشريع القانون *la protections*

*Des consommateurs en droit compare.*

تقرير مقدم للنموذج الدولية المقنونة في المعهد الدولي للمعلوم الجنائية حول موضوع « الاجرام في مجال الاعمال الاقتصادية » ، كراكاس ، ١٩٨٠ ، ومنشور بالمجلة الدولية لقانون العقوبات ، المجلد ١ - ٢ ، ١٩٨٢ ، ص ٢٧٦ وما بعدها .

## أولا - عقوبة النشر في قانون قمع الفش :

نصت المادة ٨ من هذا القانون على أنه في حالة الحكم بعقوبة بسبب مخالفة أحكام المواد السابقة يجوز للمحكمة أن تأمر إما بنشر الحكم في جريدة أو جريدين أو بصلقه في الأمكنة التي تعينها المحكمة لمدة لا تتجاوز سبعة أيام وذلك على نفقة المحكوم عليه .

فاذا أتلقت الاعلانات أو أخفيت أو مزقت كلها أو بعضها بفعل المحكوم عليه أو بتحريضه أو باتفاقه عوقب بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها وذلك بدون الإخلال بتنفيذ نصوص الحكم المتعلقة بالاعلان تنفيذا كاملا .

وتنص المادة ١٠ من ذات القانون ، على انه « يجب في حالة العود الحكم على المتهم بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصلقه . وتعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المنصوص عليها في قانون العلامات والبيانات التجارية والمادة ١٣ من قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ للموازين والمقاييس والمكاييل ، وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أى قانون آخر بقمع الفش والتدليس متماثلة عى العود » .

ومن مطالعة هذه النصوص ، يمكن أن تستفاد الأحكام والملاحظات الآتية :

١ - أن عقوبة النشر في قانون قمع الفش هي عقوبة تكميلية ، جوازية في المخالفات اليسيرة ، ووجوبية في الأحوال التي نصت عليها المواد ٢ - ٣ مكررا على وجه الخصوص وهي الخاصة بفش المواد والعقاقير الضارة بالانسان والحيوان ، أو في حالة العود المنصوص عليها في المادة ١٠ من القانون . وتطبيقا لذلك ذهب قضاء النقض الى وجوب النشر في حالة العود حتى ولو كان القسانون الذي عوقب المتهم بمقتضاء قد ألغى وقت وقوع الجريمة الثانية ، ويستفاد ذلك من القضاء التالى : « ان مراد الشارع من تطبيق أحكام العود ٠٠٠ أن يعامل المتهم في جميع أحوال العود المعام بمقتضى الحكم الخاص الوارد في المادة ١٠ المشار اليها فيقض عليه وجوبا بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصلقه . والمراد بتماثل الجرائم في الخصوص الذي تحدثت عنه هذه المادة في حالة العود طبقا للفقرة الثالثة من المادة ٤٩ عقوبات أن تكون الجريمة السابقة مماثلة للجريمة الحالية ، لوحدة العناصر القانونية المكونة لكل منها ، أو لتماثل الغرض من مفارقة كل منهما من ناحية الحصول على مال الغير بارتكاب الفش والتدليس في البيع والشراء وسائر المعاملات ، لا بسلوك طريق

الكسب الحلال . واذن فإذا كانت عناصر الجريمة السابقة هي عين عناصر الجريمة الحالية فإن الماثلة تكون موجودة ولو كان القانون الذى عوقب المتهم بمقتضاه فى الأولى قد انقضى وقت وقوع الثانية واستبدل به قانون آخر قرر للجريمة عقوبة أشد . فان تقرير هذه العقوبة الأخيرة كان معلوما للمتهم وقت مقارنة جريمته ، وكان عليه وأمامه هذه العقوبة المفضلة أن يوازن بينها وبين فعلته ، فإذا ما اختار فعلته وقارفها كان مستحقا لتلك العقوبة « (١٠٥) وقضى أيضا بأنه: « اذا كان الثابت أن المتهم قد قضى عليه غيابيا بالغرامة والمصادرة فى جريمة غش مكيال عملا بالمواد ١ ، ٤ ، ٥ من القانون ٣٠ لسنة ١٩٢٩ ونفذ عليه الحكم وصار نهائيا ، ثم ارتكب بعد ذلك جريمة عرض لبن مغشوش مع علمه بذلك فانه يكون عائدا فى حكم المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، واذا كانت الفقرة الأولى من المادة المذكورة توجب فى حالة العود الحكم على المتهم بعقوبتى الحبس والنشر ، فان الحكم الذى يعاقب هذا المتهم بالغرامة يكون مخالفا للقانون « (١٠٦) وقضى أيضا بأن التماثل يتوافر بين جريمة الجبولة دون تادية الموظفين لأعمالهم وبين جريمة الفس ، بما يوجب الحكم بعقوبة النشر ، اذ أنه « لما كان قد صدر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ معدلا للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وأضاف اليه المادة ١٢ مكررا ونصها ( يعاقب بالحبس الذى لا يزيد على سنة وبغرامة من خمسة جنيهات الى مائة جنيه أو احدهما كل من حال دون تادية الموظفين المشار اليهم فى المادة السابقة اعمال وظائفهم سواء بمنعهم من دخول المصانع أو الحصول على عينات أو أى طريقة أخرى ) ، واذن فمتى كانت هذه الجريمة الأخيرة هي التى دين بها المتهم وكان يبين من صحيفة سوابقه أنه سبق الحكم عليه نهائيا بتفريجه خمسمائة قرش فى جريمة غش لبن فان المتهم يكون عائدا طبقا للمادة العاشرة من قانون الفس والتدليس ، وكان لزاما على المحكمة وقد كانت صحيفة سوابق المتهم تحت نظرهما أن تقضى بعقوبتى الحبس ونشر الحكم أو لصقه تطبيقا للفقرة الأولى من المادة العاشرة آتفة الذكر ، أما وهى لم تفعل واقتصرت على معاقبة المتهم بالغرامة فانها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون « (١٠٧) .

(١٠٥) تقضى ١٩٤٣/٢/٢٩ . م القواعد الجنائية . بند ٩٠ ، ص ٨٩٢ .

(١٠٦) تقضى ١٩٥١/٢/٦ . م القواعد الجنائية . بند ٩٤ ، ص ٨٩٣ . وأيضا :

تقضى ١٩٥٢/٦/٩ . وتقضى ١٩٥٣/٤/١٣ .

(١٠٧) ١٩٥٢/٤/١٤ . م القواعد الجنائية . بند ٩٣ ، ص ٨٩٣ .

وخلاصة القول ان ما يتوافر به التماثل هو الجرائم التي تحمي المستهلك من الغش . أما الجرائم التي تقع بالمخالفة للأحكام التنظيمية في قوانين أخرى والتي تهدف الى تنظيم انتاج أو العرض ، فهي وإن كانت تحمي المستهلك بطريقة غير مباشرة إلا انه لا يتوافر فيها التماثل المقصود في أحكام المود ، ولذلك قضى « بأن جريمة ذبح لحوم خارج السلخانة ليست مماثلة لجريمة الغش ، واذن فإذا كان الحكم قد اعتبر المتهم بالجريمة الثانية عائدا لسبق الحكم عليه في الجريمة الأولى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون » (١٠٨) .

٢ - أن وسيلة نشر الحكم ، إما أن تكون في الصحف اليومية واسعة الانتشار ، وإما أن تكون بلصق الحكم . ويلزم أن يكون الاعلان في الصحف اليومية ، فلا يتحقق النشر بالاعلان في صحيفة أسبوعية ، ولكن لا يلزم أن ينشر الحكم كاملا ، فيجوز أن ينشر مختصرا بالقدر الذي لا يخل بمضمونه وبالمهده الذي توخاه الشارع من تقرير العقوبة وهو اعلام الجمهور على أوسع نطاق بمضمون المخالفة وحقيقة المخالف . وللمحكمة أن تفاضل بين الاعلان في الصحف على هذا النحو وبين لصق الحكم ، أيهما أفضل في تحقيق هدف ومعنى العقوبة (١٠٩) ومن مطالعة نص المادة ٨ فلا يشترط أن يكون اللصق في مكان معين ، فالمادة تتحدث عن « الأمكنة التي تعينها المحكمة » ، ومن ثم فإن لها أن تختار مكان اللصق على المنشآت المملوكة للمخالف ، سواء أكانت محالا أو مراكز إدارية أو مناطق تصنيع ... إلى . وفي تقديرنا فإنه إزاء عمومية النص فيجوز لها أن تختار لصق هذه الأحكام حتى على غير المنشآت المملوكة أو التابعة للمخالف ، فيجوز أن تكون في مقار الغرف التجارية ، أو جمعيات حماية المستهلك إن وجبت ، أو غير ذلك مما يتحقق به النشر على أوسع نطاق ، ويحمل على التحذير من مقبة التعامل مع المخالف .

٢ - إن مدة لصق الحكم في الأمكنة التي تعينها المحكمة يجب ألا تتجاوز أسبوعا . وهي نفس الفترة التي حددها المشرع الفرنسي في قانون قمع الغش للصلق الحكم . غير أنه يلاحظ أنه في المشروع الجديد للدولة الفرنسية زيدت هذه المدة بما لا يتجاوز شهرين في الجناح وأسبوعين في المخالفات .

(١٠٨) نفس ١٩٥٥/١٢/٢٤ ، م التواعد الجنائية بند ٩٤ ، ص ٨٩٢ .

(١٠٩) غير أنه يلاحظ ان القانون قد أوجب النشر في الصحف ، ولم يترك ذلك لتقدير المحكمة فيما يتعلق ببرامج النشر الواردة في الفواد ٢ - ٣ مكره .

٤ - أن نفقة وتكاليف النشر سواء أكان بالإعلان في الصحف أو بالملصق تكون على المحكوم عليه . ولم تحدد المادة الحدود التي يمكن أن تنهبط إليها هذه التكاليف . والتي يسدو أنها يجب ألا تتجاوز قيمة ما يمكن أن يقضى به من عقوبة مالية ، إذ يجب أن يراعى فيها التناسب . ولا تحولت لجزء مالى غير مباشر . وقد رأينا أن نص المادة الفرنسى يشترط ألا تزيد نفقات النشر على قيمة الغرامة ( ١١٠ ) .

٥ - ويلاحظ أخيرا أن اتلاف الاعلانات أو تمزيقها أو اخفائها بفعل أو تحريض أو اتفاق المحكوم عليه يشكل جريمة عقوبتها الغرامة التي لا تتجاوز عشرين جنيتها . وهي عقوبة يسيرة بالمقارنة للعقوبة المقدرة فى النص الفرنسى والتي يمكن أن تصل للغرامة التي لا تزيد عن عشرة آلاف فرنك ، علاوة على ما هو مقرر من تشديد العقوبة فى حالة العود لاتلاف أو تمزيق الملصقات والتي تصل للحبس والغرامة معا ( ١١١ ) .

#### ثانيا - نشر الحكم فى قوانين التموين :

تنص المادة ٥٧ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والخاص بشئون التموين على انه « تشهر ملخصات جميع الأحكام التي تصدر بالادانة فى الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون بحروف كبيرة على واجهة محل التجارة أو المصنع لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها . ويعاقب على نزع هذه الملخصات أو اخفائها بأية طريقة أو اتلافها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز ٢٠ جنيتها . وإن كان الفاعل لذلك هو أحد المسئولين عن إدارة المحل أو أحد عماله فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة » . ونصت المادة ١٦ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ فى شأن تحديد الأرباح على أن : « تشهر ملخصات الأحكام التي تصدر بالادانة فى الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون طبقا للنماذج التي تعدها وزارة التجارة والصناعة بتعليقها على واجهة محل التجارة أو المصنع مكتوبة بحروف كبيرة وذلك لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ولمدة شهر إذا كان الحكم بالغرامة » . ويعاقب على نزع هذه الملخصات أو اخفائها بأية طريقة أو اتلافها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها . فإذا كان الفاعل هو أحد المسئولين عن إدارة المحل أو أحد عماله يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة » .

( ١١٠ ) راجع : رسالتنا - ص ٢٨٣ .

( ١١١ ) راجع : رسالتنا - ص ٢٨٤ .

ومن مطالعة هذه النصوص يمكن أن تستفاد الأحكام والملاحظات الآتية :

١ - أن عقوبة النشر في قوانين التموين ، هي عقوبة تكميلية وجوبية ، يجب أن يقضى بها في كافة الأحكام التي تصدر بالادانة • فقضى بأن الحكم الذي يصدر بالفرامة أو بالحبس دون شهر ملخص بالحكم ينطوى على خطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويوجب نقضه (١١٢) •

٢ - ووسيلة النشر هي شهر ملخص بالحكم بلصقه على واجهة المنشأة التي يملكها المخالف • ومن ثم فلا يجوز نشر الحكم بوسيلة أخرى كالإعلان في الصحف ووسائل الإعلام الأخرى ، ولكن الأفضل أن ينص على وسائل وبدائل متعددة للنشر ويترك لتقدير المحكمة استخدام أي منها ، كما هو النهج الذي اختطه المشرع في نص المادة ٨ من قانون قمع الغش (١١٣) •

٣ - أن مدة شهر الحكم بلصقه على واجهة المحال ، هي مدة مماثلة لفترة عقوبة الحبس المقضى بها على المخالف • ولكن يلاحظ أن العقوبة المحكوم بها قد تكون الفرامة ، بينما تقضى النصوص بأن كل حكم صادر بالادانة يستوجب النشر ، فما هو الحال لو صدر الحكم بالفرامة فقط ؟ وقد تدارك المشرع هذا التضارب عند وضعه للقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ، إذ نصت المادة ١٦ من القانون على أن تكون مدة لصق الحكم الصادر بالفرامة شهرا • ومن الواجب أن يمتد هذا التدارك لنص المادة ٥٦ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ التي أغفلت النص على هذه الحالة •

٤ - ويلاحظ أن المادتين ٥٦ ، ١٦ من القانونين المشار إليهما قد تضمنتا النص على عقوبة أكثر تشددا من تلك المقررة والفرامة على إخفاء أو نزع المصقات ، بينما يكتفى قانون قمع الغش بعقوبة الفرامة (١١٤) ومع ذلك فقد وردت النصوص في قانون التموين على غير ذات الدرجة من الأحكام المنصوص عليها في قانون قمع الغش • فالمدتان المذكورتان تقرران تشديد العقوبة فتصل إلى الحبس سنة • إذا كان الفاعل هو أحد المسؤولين عن إدارة المحل أو أحد عماله ، ويلاحظ في هذا

(١١٢) نظري ١٤/١١٦٩ ، مجبوعة أحكام النقض من ٢٠ ص ٦٧ •

ونقض ٢٧/١٠/١٩٦٩ • م أحكام النقض من ٢٠ ص ١١٣٩ •

(١١٣) راجع : رسالتنا ، ص ٣٨٩ •

(١١٤) راجع : رسالتنا ، ص ٣٩٠ •

الصدد ان صاحب المصلحة في اخفاء أو تمزيق الملصق ، هو المحكوم عليه ، وليس العاملين ، أو المسئولين عن الادارة ، والذي لا يشترط ان يكون هو نفسه المخالف . ومن ثم فان نص المادة ٨ من قانون قمع الغش يبدو أكثر دقة ، اذ يتحدث عن اتلاف الاعلانات أو اخفائها بفعل المحكوم عليه ، أو بتحريضه أو باتفاقه على هذا النحو أيضا نص قانون قمع الغش والتدليس الفرنسي (١١٥) .

٥ - وأخيرا فيلاحظ أن نشر الحكم هو تدبير شخصي ، يقصد به التعريف بالمخالف ، وجب ثقة الجمهور عنه ، واذا كان القانون قد نص على شهر الحكم على واجهة محل أو المنشأة التي يملكها أو يديرها المخالف ، الا أن ذلك لا يغير من الطابع الشخصي لهذا التدبير ، فهو في جميع الأحوال ليس تدبرا عينيا تقصد به المنشأة في حد ذاتها - كما هو الشأن في عقوبة الغلق - وانما يجب فهم ما نص عليه القانون من الشهر على واجهة المحال ، على انه هو الوسيلة التي تخيرها المشرع لاعلام الجمهور بشخص المخالف .

غير أن قضاء النقض ، ذهب في حكم حديث (١١٦) ، لفهم معاكس في شأن طبيعة هذه العقوبة ، بمطنة انها في جوهرها ليست سوى تدبير عيني ، فاشتراط لشهر الحكم على واجهة المنشأة ، ضرورة أن تكون المخالفة قد وقعت في داخلها ، وهو فهم محل نظر . وقد ورد في هذا القضاء ما يلي : « لا كانت المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ في شأن التسعير الجبري وتحديد الأرباح ، تنص على أن تشهر ملخصات الأحكام التي تصدر بالادانة في الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون طبقا للنماذج التي تعدها وزارة التجارة والصناعة بتعليمها على واجهة محل التجارة أو المصنع ، مكتوبة بحروف كبيرة ، وذلك لمدة تعادل مدة عقوبة الحبس المحكوم بها أو لمدة شهر اذا كان الحكم بالفرامة... وهو ما يتبادى منه ان مناط القضاء بشهر ملخص الحكم على واجهة محل التجارة أو المصنع ترتكب فيه إحدى الجرائم بالمخالفة لأحكام المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه ، فان لم تقع الجريمة في محل مما ذكر ، انتهى موجبها ، ذلك بأن الأصل في العقوبات التكميلية - وشهر ملخص الحكم على واجهة محل التجارة أو المصنع منها - انها عقوبات نوعية

(١١٥) راجع : رسالتنا ، ص ٢٨٤ .

(١١٦) قد ١٩٥١/٢٢/٢ ، م أحكام النقض لعدد ١٧٦ من ١٠٢٤ .

مراعى فيها طبيعة الجريمة وإيجاب النص عليها فى الحكم رهن بقيام موجبها ، والا كان توقيعها عبثا لورود القضاء بها على غير محل ، ولما كان الثابت من الاطلاع على المقررات ، انها خلّت مما يفيد ان المطعون ضده قد اقترف الجريمة التى دانه الحكم المطعون فيه بها فى محل تجارة أو مصنع ، فان النص يكون على غير أساسى ويتعين رفضه » .

والواقع أن هذا القضاء محل نظر ، فعقوبة النشر ولو انها عقوبة نوعية كما ذهب الى ذلك حكم النقض ، الا انها عقوبة ذات طبيعة شخصية لصيقة بالمخالف ، وليست ذات طبيعة عينية ترتبط بوقوع الجريمة فى منشأة المخالف . هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية فان الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام قانون التموين ، لا يشترط أن تقع داخل المنشأة ، وإذا كان ذلك جائزا فيما يتعلق بجرائم التموين التقليدية كمخالفة أحكام التسعيرة أو الامتناع عن البيع ، فانه لا يشترط بل لا يتصور أن يرتفع ارتكاب أنماط أخرى من الجريمة بمنشأة معينة ، كما هو الشأن فى جرائم التخزين ، والتى قد تقع بوضع البضائع المخزنة فى أماكن غير مملوكة للمخالف . وفى جرائم المضاربة غير المشروعة ، والتأثير على الأسعار بنشر معلومات كاذبة أو وقائع مفتراه ، أو التلاعب بالتدابير الخاصة بنظام التعامل فى أسواق البعلة ، والمنصوص عليها فى القانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ ، وقرار وزير التموين رقم ١٨٤ لسنة ١٩٧٥ فى شأن حظر حبس السلع عن التداول أو اخفائها أو عدم طرحها فى الأسواق أو سحبها من مناطق التداول . فهذه جميعها من الجرائم التى يتصور وقوعها خارج اطار منشآت أو محال بعينها وحسنا يفعل المشرع لو انه أبدل عقوبة نشر الحكم سوا بلصقه أو باعلانه فى وسائل الاعلام بعقوبة شهر ملخص الحكم لتبديد هذا التضارب ، وإزالة كل لبس يحوط تطبيق وإنفاذ هذه العقوبة .

### ثالثا - عقوبة النشر فى قانون تلقى الأموال ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ :

تقضى المادة ٢٦ ( بند ٣ ) من القانون على أنه يجوز فضلا عن العقوبات المقررة للجرائم المنصوص عليها فيه أن يتضمن الحكم نشر منطوقه الصادر بالأدانة بالوسيلة المناسبة وعلى نفقة المحكوم عليه .

ومن مطالعة نص المادة ، يبين ان عقوبة النشر هى عقوبة تكميلية جوازية . كما نلاحظ ان المشرع قد تدارك ما شاب النص على هذه العقوبة من أوجه لصوره فى قانون قمع الرشى وقوانين التموين ، فلم يشترط وسيلة



بعينها يتحقق بها النشر . ومن ثم فانه يجوز أن يقضى بتنفيذه بكافة وسائل الاعلام المتاحة بما يمكن من احاطة الكافة بشخص المخالف ومضمون مخالفته وسواء أكان ذلك بالنشر في الصحف اليومية أو بلبصق منطوق الحكم على واجهة المنشآت المملوكة للمخالف أو غيرها كالعرف التجارية وجمعيات حماية المستهلك ، كما يجوز أن يتحقق النشر بوسائل البث الإذاعي أو المرئي أو غير ذلك من وسائل الاعلام التي يتحقق بها الاعلان على أوسع نطاق .



## الباب الرابع

---

### الاجراءات الجنائية

الفصل الأول : تخصص أجهزة جمع الاستدلالات والتحقيق  
في جرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية

الفصل الثانى : دور المجنى عليه فى الدعوى الجنائية

الفصل الثالث : الاثبات فى جرائم اساءة استعمال  
السلطة الاقتصادية



## الباب الرابع

### الاجراءات الجنائية

#### ١٧٠ - أهمية الاجراءات الجنائية :

تهتم الاجراءات الجنائية بالبحث فى مدى توافر شرط التجريم من أجل تطبيق العقاب (١) ، فهى الوجه العمل لاتحاد شقى التجريم والعقاب فى القاعدة الجنائية وهى المحرك الفعال لقانون العقوبات لكي ينس من دائرة التجريم الى دائرة التطبيق العمل (٢) . ومن ثم فتبدو أهمية قانون الاجراءات الجنائية من حيث أنه ينقل قانون العقوبات من حال اسكون الى حال الحركة ، فمهما بالغ المشرع فى حمايته الموضوعية للمصالح الاحتشابة فى قانون العقوبات فان توفيقه ونجاحه فى الحفاظ على هذه المصالح يقل مرتتها بمدى فاعلية التنظيم الاجرائى الذى يضم تحقيق الهدف من العقاب ، والا كان الأمر لا يعدو أن يكون كمن يبنى قصرا فى الهواء (٣) .

---

(١) د. أحمد فتحى سرور ، قانون الاجراءات الجنائية ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٣ ، ص ١١ .

(٢) المرجع السابق ، نفس الموضع .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٢ .

## ١٧١ - الصعوبات التي تكتنف الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بجرائم إساءة استعمال السلطة الاقتصادية :

ثمة صعوبات تكتنف ارتكاب هذا النمط من الجريمة وإثبات الوقائع المكونة لها ، نظرا لاستخدام وسائل فنية ، أو اتفاقات سرية في اقترافها مما يعقد من إجراءات الكشف عن المخالفة (٤) . وقد يزيده الأمر تعقيدا في بعض الجرائم التي يتعذر فيها تقدير الأضرار التي تصيب المجنى عليه ، وبصفة خاصة في الأحوال التي يتعدد فيها ضحايا الفعل الإجرامي (٥) . وقد أشير أيضا في صدد تقرير هذه الصعوبات الى أنه من اليسير في هذا النمط من الجريمة غش الأدلة واتلافها أو إخفائها مما يضع عقبات حقيقية في طريق إثبات المخالفة (٦) . وإلى أنه من المعتاد عدم الإبلاغ عن الجرائم التي تنطوي على إساءة استعمال السلطة الاقتصادية لأنها أقرب لأن تكون جرائم غير منظورة ، بل لا يدرك ضحاياها حتى أنه قد أسى اليهم رغم أن ضررها المتراكم قد يكون قادحا في نهاية الأمر .

ولذا فإن أعمال التجري والكشف عن الجريمة تقتضى بذل جهود مضنية ، خاصة وإن السمة الغالبة في ارتكاب الفعل الإجرامي هي استخدام وسائل أقرب ما تكون للوسائل المتبعة في المعاملات التجارية المشروعة (٧) . بينما تكتنف مراحل للتحقيق والمحاكمة صعوبات عديدة في الإثبات لافتقار الأدلة المادية ، حيث ترتكب العديد من الجرائم بمجرد الاتفاق الشفوي أو الضمني ، والذي يظل سرا يحفظه طي الكتمان الأطراف المساهمة في ارتكاب المخالفة كما في الاتفاقات الرامية الى رفع الأسعار أو تحديدها أو منع المنافسة أو تقييدها في مناطق جغرافية معينة ) . هذا الى جانب ما يمكن أن تتعرض له المحاكمة من تأجيل بسبب صعوبة وتقنية عملية الإثبات وتقديم الأدلة وقد أشير في هذا الصدد الى خطورة تأخير المحاكمة ، والآثار السلبية الناجمة عن استمرار الحاق الأذى بمجنى عليهم نتيجة لتأخير الفصل في الدعاوى (٨) وإلى أنه يجب استحداث وسائل قانونية

- 
- (٤) دلاس مارتى ، التقرير العام لأعمال مؤتمر فريبورج ، المرجع السابق ، ص ٥٩ .  
(٥) د- عزت عبد الناح ، التقرير العام لمؤتمر بلجيكي ، ١٩٨٠ ، « الجريمة وسوء استعمال السلطة » .  
وانظر أيضا : أعمال مجلس أوروبا ، « الاجرام في مجال الأعمال » ، المرجع السابق .  
(٦) تقرير الأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة السادس لمح الجريمة ، حول موضوع جرائم إساءة استعمال السلطة المرجع السابق ، ص ٢٥ .  
(٧) المرجع السابق ، نفس للوضع .  
(٨) المرجع السابق ، ص ٢٦ .

تتسق مع العدالة للحيلولة دون استمرار الحاق هذه الأضرار أو التهديد بالإنظار ريثما تصدر الأحكام (٩) .

## ١٧٢ - تطوير الإجراءات الجنائية في جرائم إساءة استعمال السلطة الاقتصادية :

إزاء هذه الصعوبات فقد نشطت حركة التشريعات الجنائية المعاصرة في شقها الاجرائي عملا على تطوير الإجراءات الجنائية سواء ما كان متعلقا منها بالمبادئ أو بالتفاصيل . بما يعزز امكانية مواجهة وقمع هذا النمط من الجريمة على نحو أكثر فاعلية . وفي ضوء ذلك فقد أخذت القواعد التي جرى استحداثها أمثالا ثلاث :

**أولا :** تطوير وإنشاء أجهزة إدارية متخصصة ومستقلة في أعمال التحري والكشف عن عديد من جرائم إساءة استعمال السلطة الاقتصادية ( الاحتكار - التلاعب بالأسعار - تلويث البيئة ... الخ ) .

**ثانيا :** تطوير وتخصيص أجهزة قضائية ، وشبه قضائية للتحقيق والمحاكمة في الدعاوى الناشئة عن هذه الجرائم ، وتخويل هذه الهيئات القضائية سلطة اتخاذ تدابير عاجلة وذات طبيعة وقائية قبل الفصل في الدعوى ، وتميزها بأحكام مستقلة وأكثر مرونة في إثبات الجرائم .

**ثالثا :** تعزيز وتطوير دور المجنى عليه في الدعوى الجنائية ، وتسهيل مشارakte التجمعات الاختيارية من المجنى عليهم ( جمعيات حماية المستهلك ، وجمعيات حماية البيئة ... ) في مباشرة الدعاوى أو تقديم المساعدة القضائية والعموم المالي لأعضائها .

ومن الواضح أن الأحكام المستحدثة في هذه الجوانب تدخل في تناولها تحت عباءة التقسيم الثلاثي الشهير والأوسع في تناول موضوع الإجراءات الجنائية ، والذي يبدأ بدراسة أحكام الدعوى العمومية ، ثم الضبط والتحقيق ، وينتهي بالمحاكمة والحكم . ولذا كانت كثيرا من تفصيلات هذه الأحكام ، ينطبق ويسرى على هذه الطائفة من الجرائم ، فقد رأينا أن

---

(٩) وعلى سبيل المثال ، فقد اقترحت رابطة المحامين الأمريكيين اتخاذ تدابير معيضة لفهم سرعة الفصل في هذا النمط من الدعاوى ، من بينها امكانية المكافئة المتبادلة قبل المحاكمة ، بمعنى كشف النقاب قبل المحاكمة عن الأدلة ما بين الدفاع والادعاء من أجل سرعة إجراء المحاكمات . ( توصيات رابطة المحامين الأمريكيين قسم القضاء الجنائي . لجنة الجرائم الاقتصادية ، ١٩٧٨ ) . - مشار إليه ، في المرجع السابق . نفس الموضوع ، الهامش .

نتناول ما جرى استحدثه فقط من قواعد اجرائية منعا للتكرار وسعيا  
لابراز جوانب التحديث والتطوير . وعلى ذلك فسنتناول موضوع هذا  
الباب في الفصول الثلاثة التالية :

**الفصل الأول :** تخصص أجهزة جمع الاستدلالات والتحقيق في جرائم اساءة  
استعمال السلطة الاقتصادية .

**الفصل الثاني :** دور المجنى عليه في الدعوى الجنائية .

**الفصل الثالث :** الاثبات في جرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية .



## الفصل الأول

---

### تخصيص أجهزة جمع الاستدلالات والتحقيق في جرائم إساءة استعمال السلطة الاقتصادية

#### المبحث الأول أجهزة جمع الاستدلالات

#### ١٧٣ - تخصيص أجهزة لجمع الاستدلالات :

كما لاحظنا فإن ارتكاب هذا النمط من الجريمة يتسم بكونه على درجة عالية من التعميد واستخدام الوسائل التكنولوجية في كثير من الأحيان . ولذا فقد اتجهت العديد من البلدان إلى إنشاء أجهزة إدارية مستقلة ، زود أعضاؤها بسلطة الضبطية القضائية ، وتعنى بالبحث وكشف الجرائم المنطوية على الاحتيال وتقييد المنافسة والاضرار بالمستهلك والمساس بالبيئة . ومن ذلك وكالة التجارة الفيدرالية في الولايات المتحدة ، ولجنة

مراقبة المنافسة في فرنسا ، ووكالة التجارة الحرة في اليابان . . . الخ .  
وتتضمن هذه الأجهزة كافة الخبرات والتخصصات القانونية والاقتصادية  
والمالية التي تكفل لها امكانية البحث والكشف عن هذه الجرائم على نحو  
فعال .

#### ١٧٤ - وظائفها :

تختص هذه الأجهزة بكافة أعمال الاستدلال والبحث في الجرائم  
التي يناط بها الكشف عنها ، وسواء أكان ذلك راجع الى ما تتلقاه من  
بلاغات وشكاوى من المجنى عليهم ، أو الى ما يصل الى علم أعضائها من  
مخالفات نتيجة لأعمال التحري وتقيب المخالفات التي يجرونها من تلقاء  
أنفسهم . وإلى جانب ذلك ، فإن هذه الأجهزة تمارس في بعض الأحيان  
وظائف أخرى سواء أكانت ذات طبيعة ارشادية أو تحذيرية *monitoring*  
لمنع الوقوع في المخالفات ، أو ذات طبيعة توجيهية من خلال ما تصدره من  
قواعد تنظيمية توضح فيها المسابير التي يجب الالتزام بها في المنافسة  
والتعامل في السوق ، أو المعايير التي تحدد نسبة التلوث المسموح بها في  
استخدام الآلات والمكينات الصناعية ، أو الأصول الواجب مراعاتها عند  
التخلص من الغازات والنفايات الناتجة عن هذه الاستخدامات ، أو نسبة المواد  
المضافة في السلع الغذائية ، أو المواصفات القياسية وشروط الأمان في السلع  
الصناعية والالكترونية . . . . . الخ (١) . وفي أحيان أخرى يناط بهذه  
الأجهزة امكانية توقيع جزاءات ذات طبيعة شبه جنائية *quasi-Penal*  
فيما يشتمل من مخالفات يجري تحقيقها من خلال نظم ووسائل إدارية (٢) .

#### ١٧٥ - تبعيتها :

قد ينص على تبعية هذه الأجهزة للوزارات المعنية ( الاقتصاد -  
التجارة ) ، وفي أحيان أخرى تنص القوانين المنشأة لها على استقلالها ،  
عملا على توفير أكبر قدر من المرونة لها في الإجراءات التي تتبعها وفي  
تشكيل أعضائها وفي تمييزها بميزانية خاصة ، كما هو الشأن فيما يتعلق  
بوكالة التجارة الفيدرالية في الولايات المتحدة ولجنة مراقبة المنافسة في  
فرنسا .

ويسرى في شأن أعضاء هذه الأجهزة ما يسرى في شأن الضبطية  
القضائية الخاصة ، ويلتزمون بكافة الأحكام والإجراءات العامة الواجب  
مراعاتها في البحث والكشف عن الجريمة . ما لم ينص على خلاف ذلك .

Ginsberg, op. cit., p. 240.

(١)

Gree, op. cit., 100, FF.

(٢)

وفيما يلي تعرض لاتجاهات التشريع المقارن والمصرى في كافة جوانبه  
تخصص أجهزة جمع الاستدلال .

## للطلب الأول

### أجهزة جمع الاستدلالات في التشريع المقارن

#### ١٧٦ - جمع الاستدلالات في الولايات المتحدة :

يعلق النظام القانونى الأمريكى أهمية كبرى على الوكالات الادارية  
الفيدرالية فى تمقب وكشف الجرائم فى مجال النشاط الاقتصادى والمالى  
ومن بينها الجرائم التى تنطوى على إساءة استعمال السلطة الاقتصادية (٣) .

وعلاوة على ذلك يغول القانون الأمريكى لهذه الوكالات امكانية اجراء  
تحقيقات واصدار أوامر أو غرامات ذات طبيعة ادارية يصدرها من يعينون  
فى الوكالة من قضاة القانون الادارى administrative law judges  
ويتبعون فى المرافعات والاكتبات اجراءات أقرب ما يكون لما هو معمول به  
فى المحاكمات المدنية Civil trials (٤) .

وثمة عديد من الوكالات الفيدرالية فى الولايات المتحدة تعنى بالبحث  
والكشف عن جرائم إساءة استعمال السلطة الاقتصادية ، سواء تلك الماسة  
بنظام السوق أو بالمستهلك أو بالبيئة ، تعرض لها فيما يلى تباعا .

#### أولا - وكالة التجارة الفيدرالية :

The federal trade commission (F.T.C.)

هى وكالة حكومية يرأسها مفوض أو مدير Commissioner يعينه  
رئيس الجمهورية بموافقة مجلس الشيوخ لمدة سبع سنوات ، ويمارنه  
أربعة من المساعدين يتبع فى شأن تعيينهم نفس الاجراءات . وتضم الوكالة

Ginsberg, ibid, pp. 24/-242.

(٣)

وفى الأصول التاريخية نشأة الوكالات الفيدرالية والسلطات المخولة لها ، انظر :  
برنارد شفاوتز ، القانون فى أمريكا ، المرجع السابق ، ص ١٦٦ - ٢٠٣ و ص ٢٥٤ - ٢٥٨ .

(٤) ويجوز الطعن فى هذه القرارات والأوامر ، أمام اللجنة المعنية بى الوكالة ،  
لذا لابد القرار لا يبقى أمام الطاعن إلا استئناف الحكم أمام المحاكم الفيدرالية ( انظر :  
جيرير ، المرجع السابق ، ص ١١٣ - ١١٤ .

١٤٠٠ عضو من ذوي الخبرة في المسائل القانونية والاقتصادية ، والذين يوكل اليهم البحث وكشف جرائم الاحتكار وتقييد المنافسة وحماية المستهلك من الغش والتدليس ، الى جانب عدد من القضاة الاداريين الذين يباشرون بتحقيقاتهم في قسم مستقل office of administrative law judges يتبع مدير الوكالة مباشرة (٥) وتخصص للوكالة ميزانية مستقلة سنويا قدرت في عام ١٩٨٢ بنحو ٦٩ مليون دولار (٦) .

ويختص أعضاء الوكالة في قسمي مراقبة نظافة المنافسة و **Bureau of competition** وحماية المستهلك **Bureau of consumer protection** بإجراء أعمال الاستدلال والتحري عن الجرائم السابق الإشارة إليها وفقا لما تنص عليه القوانين الفيدرالية الصادرة في هذا الشأن (٧) ، سواء نتيجة لما يصل الى الوكالة ، أو سواء لما يصل الى علم الأعضاء مباشرة من خلال ما يجرؤونه من تفتيشات ومراقبة دورية ، أو بناء على ما يحيله اليهم القسم الاقتصادي في الوكالة **Bureau of economics** من تقارير يثبت فيها ملاحظاته على حركة النشاط الاقتصادي وما ينطوي عليه من مخالفات .

وقد لوحظ في هذا الصدد أن أعضاء قسمي مراقبة المنافسة وحماية المستهلك المنوط بهما أعمال التحري والضبط ، كثيرا ما لا يأخذون بالملاحظات التي يجتهد أعضاء القسم الاقتصادي والذي يقبل على طبيعة عملهم الفحص والتحليل الاقتصادي **economic analysis** ويميلون الى توجيه أعمال البحث والمكافحة نحو المخالفات والجرائم ذات الطبيعة البنائية المعقدة **structural cases** كالاحتكار والاتفاقات غير المشروعة (٨) ،

(٥) لراجع السابق ، ص ١١٥ .

(٦) المرجع السابق ، ص ١١٦ .

(٧) وتضم قائمة هذه القوانين : قانون انشاء وكالة التجارة الفيدرالية ( ١٩١٤ ) ، وقانون كلايتون ( ١٩١٤ ) ، وقانون التصدير ( ١٩١٨ ) ، وقانون Robinson-Patman ( ١٩٣٦ ) ، والقانون للنظم لعلامات وبيانات المنتجات **product labeling act** ( ١٩٤٠ ) ، والقانون في أعمال ٥١ ، ٥٨ ، ١٩٦١ ، والقانون للنظم لمصليات الائتمان **Fair credit act** ( ١٩٦٩ ) ، والمعدل في عام ١٩٧٤ . وقانون **Magnusonact** الصادر في عام ١٩٧٥ والمعدل لقانون انشاء الوكالة .

(٨) الا ان اثبات هذه الجرائم يكتنفه صعوبات عديدة ويقتضي بذل جهود مضنية في جمع الوثائق والمعلومات والبيانات حول قيام حالة الاحتكار أو الاتفاق أو الانعماج غير المشروع ، والتي تقتضي دراسة حجم السوق ، وتوعية السلسلة موضوع الاحتكار ، ومدى توافر بدائلها ، وحجم السيطرة على السوق الناجم عن الاحتكار أو الانعماج ..... الخ .

راجع : رسالتنا ، ص ٤٩٨ وما بعدها .

بينما يميل أعضاء القسمين السابقين بحكم تكوينهم العملي الى اجراء البحث والتحرى في الأحوال التي يبدو فيها نشاط المخالف الاجرامى أكثر وضوحا *conduct cases* والتي تكون عملية جمع الاستدلالات والمعلومات في شأنها أكثر يسرا ، كجرائم المقاطعة *Boycotts* وربط أو تحميل سلعة على أخرى وتمييز الأسعار (٩) .

ويثبت أعضاء قسمي المنافسة وحماية المستهلك ما يقومون به من إجراءات لجمع الاستدلالات ، بما في ذلك سؤال المتهمين عن معلوماتهم في محاضر تعرض على المدير التنفيذي للوكالة *executive director* والذي يقرر بناء على مشورة قانونيين على مستوى عالٍ يضمهم القسم الاستشاري *office of general counsel* أما ارسال الأوراق الى قسم القضاة الإداريين لاجراء شئونهم واصدار أوامره ذات الطبيعة الإدارية ، واما أن يصدر قرارا بأرسال الأوراق الى قسم أنتى - ترست *The anti-trust Division* بوزارة العدل الأمريكية ، اذا كانت المخالفة على درجة من الخطورة أو الجساماة (١٠) والذي يجرى بدوره تحقيقا أخيرا تمهيدا لاحالة الدعوى للمحاكم الجنائية (١١) .

#### ثانيا - ادارة مراقبة الأغذية :

##### Food and drug administration (FDA)

هي ادارة حكومية تتبع وزارة الصحة ، وأنشئت في عام ١٩٣١ بهدف حماية الجمهور من انتاج وتداول الأغذية والعقاقير التي لا تتوافر فيها معايير النقاء أو الفاعلية أو الأمان . وتختص الادارة بوضع المعايير المحددة للنسب المقبولة في استخدام المواد الكيماوية المضافة للأطعمة أو مستحضرات التجميل ، وكذا تنظيم استعمال المواد والأدوات التي تدار بالطاقة المشعة اذا كان يجرى استخدامها في الخدمات التي تقدم للجمهور

(٩) جرير ، المرجع السابق ، ص ١١٦ .

(١٠) راجع : رسالتنا ، ص ٤٥٣ ، ٤٥٦ . وذلك في صدد التعريف بنظام واختصاصات قسم أنتى - ترست التابع لوزارة العدل الأمريكية .

(١١) ويلاحظ انه اذا ما رأت وكالة التجارة الفيدرالية الاكتفاء باتخاذ بعض الاجراءات أو العقوبات الإدارية فانها غالبا ما تتبادل المعلومات والإيضاحات حول هذه الاجراءات مع قسم أنتى - ترست ، معا للتضارب الذي قد ينشأ نتيجة اتخاذ قسم أنتى - ترست اجراءات للتنظيم في ذات الوقائع التي يجرى تحقيقها في الوكالة ، والتي تصل الى علمه أو تقدم بشأنها شكاوى من أطراف أخرى مضادة .

انظر : جرير ، المرجع السابق ، نفس الموضع .

وبصفة خاصة الخدمات العلاجية (١٢) وترصد للإدارة ميزانية مستقلة  
قُدرت في عام ١٩٨٢ بنحو ٣٢٨ مليون دولار (١٣) .

وتتضمن الإدارة ما يربو على ٧٠٠٠ عضو من ذوى الخبرات الفنية  
والقانونية المتخصصة ، ويختص مفتشو الإدارة بمراقبة سلامة ومطابقة  
عمليات الانتاج والتداول طبقا لتراخيص الصلاحية **Certification**  
التي تصدرها الإدارة في بداية النشاط أو الانتاج ، ولهم فى سبيل ذلك  
المرور على المحال والمصانع وأماكن الانتاج ، وإجراء المعاينات والفحوص  
وضبط البضائع أو المواد موضوع المخالفة ، ولهم فى حالة الاشتباه فى  
مخالفة المواد أو المنتجات لشروط الصلاحية أخذ عينات **Sample Testing**  
يجرى فحصها أو تحليلها بمعرفة فنيين فى القسم المختص بالإدارة (١٤) ،  
ولهم أيضا اتخاذ نفس الإجراءات فيما يتعلق بفحص ومعاينة وأخذ العينات  
من البضائع الواردة من خارج البلاد حال رسوها فى أرصفة الموانئ وقبل  
التفريغ **Wharf inspections** (١٥) .

وبناء على المحاضر التى يفرغ فيها المفتشون ما يكتشفونه من مخالفات  
تأخذ الإدارة أحد طريقتين : فاما أن ترسل بمحاضر جمع الاستدالات  
والتحرى الى قسم أنتى - ترست بوزارة العدل لإجراء شئونه تمهيدا  
لتحريك الدعوى الجنائية ، واما أن تكتفى باتخاذ إجراءات جزائية ذات  
طابع إداري مثل إصدار أوامر للمنشآت بسحب السلع المخالفة من التداول  
**recall** أو بالكف عن الانتاج غير المطابق للمواصفات أو المصادرة  
**seizure** (١٦) .

---

(١٢) وتنظم هذه الاختصاصات مجموعة من القوانين أهمها : قانون مراقبة الأغذية  
والمقايير ( ١٩٠٦ ) ، وقانون الأغذية والمقايير ومستحضرات التجميل الصادر فى ١٩٣٨  
والمعدل فى أعوام ٥٨ ، ٦٠ ، ١٩٧٦ وقانون تنظيم استخدام المواد المشعة للأغراض الصحية  
**Radiation for Health, Safety act, 1968.**

(١٣) جريز ، المرجع السابق ، ص ٤٢٩ .

(١٤) وطبقا لتقرير الإدارة الصادر فى عام ١٩٧٩ ، فقد قام مفتشو الإدارة بمعاينة  
٣٢٧٨٧ منشأة ومصنع لمطابقة تراخيص الصلاحية . وسحبوا للتحليل ١٨٦٨٣ عينة غذائية  
٦٨٢٦ عينة من المقايير ، ٢٠٩٣ عينة من غذاء وعقار الحيوانات ، ٤٥ عينة من مستحضرات  
التجميل .

انظر : **Food and drug administration annual report, 1970, pp. 35-36.**  
(١٥) ولقد بلغ مجموع العينات المسحوبة للتحليل من البضائع المستوردة فى أرصفة  
التفريغ خلال عام ١٩٧٩ ما يقرب من ١٨٥٠٠ عينة .  
انظر : المرجع السابق ، **"P. 36.**

(١٦) والغالب فى العمل ، هو اللجوء لثل هذه الوسائل الإدارية . وفى عام ١٩٧٩  
أحالت الإدارة للتفاه الجنائى ١٤ مخالفة جميعها خاصة بمخالفة شروط انتاج وتداول الغذاء =

## ثانياً - وكالة حماية سلامة المستهلك :

(Consumer product safety commission C.C.P.S.C)

انشئت الوكالة في ٢٧ أكتوبر ١٩٧٢ بمقتضى القانون الصادر في شأن ضمان سلامة المنتجات والسلع الاستهلاكية the consumer product safety act ويرأس الوكالة مدير أو مفوض يعينه Senate رئيس الجمهورية لمدة سبع سنوات بناء على مشورة مجلس الشيوخ ويمارونه أربعة مساعدين يتبع في شأن تعيينهم نفس الاجراءات . وتختص للوكالة ميزانية مستقلة قدرت في عام ١٩٨٢ بنحو ٣١٧ مليون دولار وتضم ٦٢١ عضواً من الخبراء القانونيين والفنيين في شئون الصناعة والكيمياء (١٧) .

ويختص مفتشو الوكالة بصفة أساسية بضبط كل ما يقع بالمخالفة لأحكام قانون حماية سلامة المستهلك المشار اليه ، وبخامة كل ما يمكن ان يتسبب أو ينجم عنه حوادث الاصابة أو الوفاة للمستهلك نتيجة للأخطار التي تفوق المعدل المعتاد unreasonable risks في المواد والأدوات والآلات والأجهزة الصناعية والكهربية والاليكترونية . كما يختص مفتشو الوكالة أيضاً ، الى جانب ذلك بضبط كل ما يقع بالمخالفة لبعض التشريعات التي كانت سارية قبل انشاء الوكالة . ومن ذلك القانون الصادر في ١٩٥٤ في شأن تنظيم تصنيع واستخدام المواد القابلة للاشتعال Flamable fabrics act ، وقانون ١٩٥٨ في شأن تنظيم وضمان أمان الأجهزة التي تعمل بالتبريد refrigerator Safety act والقانون لتنظيم لتصنيع واستخدام المواد الخطرة hazardous substances act والصادر في عام ١٩٦٠ ، وقانون حظر تعبئة وتغليف المواد السامة Poison prevention packing act والصادر في عام ١٩٧٠ (١٨) .

ومن أهم الدواعي التي حثت لانشاء وكالة حماية سلامة المستهلك ما لوحظ من زيادة حوادث الاصابة والوفيات بين المستهلكين الناجمة عن

---

= والمفاز المدد للاستخدام الآمن . واكتفت في باقي الحالات التي تصل الى ما يقدر بـ ١٠٠٠ مخالفة باصدار أوامر إدارية بالكف أو الامتناع . على ان مخالفة هذه الأوامر تشكل جريمة مبالغ عليها جنائياً ( المرجع السابق ، P. 37 ) .

(١٧) جبرير : المرجع السابق ، P. 441 .

(١٨) المرجع السابق ، ص ٤٤٢ .

استخدام السلع والمواد والآلات الصناعية الخطرة (١٩) ، وقصور الحماية المكفولة لهم في ظل القوانين المنظمة لعمل ادارة الرقابة على المواد الغذائية (٢٠) .

ويختص مفتشو الوكالة بمراقبة مدى التزام المنشآت وأماكن التصنيع في انتاجها بترخيص الصلاحية التي تصدرها الوكالة وبالمواصفات القياسية التي تحددها في هذا الشأن ولهم في سبيل ذلك دخول أماكن التصنيع والتشغيل ومراقبة سلامة الانتاج ، واجراء الفحوص والمعاينات ، وسحب عينات تجميعية من مكونات الآلة أو المنتج لاجراء اختبارات تمهيدية عليها وقياس مدى كفاءتها قبل بدء تشغيلها فعليا وطرحها في الأسواق .  
وفوقاً لتقرير الوكالة السنوي لعام ١٩٨١ ، فقد بلغ مجموع الفحوص والمعاينات التي أجراها مفتشوها ٤٠٠٠ معاينة ، وبلغت العينات التجميعية المسحوبة لاختبار الكفاءة والأمان قبل بدء التشغيل ٣٠٠٠ عينة (٢١) .

ويختص مفتشو الوكالة أيضاً ، بإجراء التحريات وجمع المعلومات عن حوادث الاصابات والوفيات التي ينقل فيها المصابون أو المتوفون لأقسام الطوارئ بالمستشفيات ، والتي تبلغ بياناتها Date للوكالة بصورة تلقائية وفقاً للنظام القومي المعمول به في المتابعة والمراقبة على الحوادث والاصابات national electronic injury surveillance system  
ولهم في صدد ذلك اتخاذ كافة الاجراءات المؤدية للكشف عما اذا كانت الاصابة أو الوفاة راجعة الى استخدام أدوات أو آلات صناعية يشوبها قصور في التشغيل أو في قواعد الأمان (٢٢) . كما يجوز لهم اجراء تحرياتهم وجمع المعلومات حول حالات الوفاة العادية اذا وجلت لديهم شكوك تحمل

---

(١٩) غير انه يعد خارجاً عن اختصاص الوكالة مراقبة قواعد السلامة والأمان في سلع صناعية ، تبين قوانين أخرى كيفية مراقبة تشغيلها . وعلى سبيل المثال فان انتاج وتشغيل واستخدام السيارات والمركبات ، يجري وفقاً لقانون خاص تعنى بإثاقه ادارة مستقلة ( المرجع السابق ، ص ٤٣٧ ) .

National high way traffic safety administration

(٢٠) المرجع السابق ، ص ٤٤٠ .

(٢١) المرجع السابق ، ص ٤٤٣ .

(٢٢) وطبقاً لقرارات الوكالة التنظيمية ، الرامية للحد من هذه الأضرار والترقي منها ، فإنه يجب على كل منشأة صناعية أن تخطر الوكالة بتقرير mandatory report  
عن كل ما يقع داخلها من حوادث واطار في المراحل المختلفة لانتاج السلع والآلات التي تصنعها . وتوضع هذه الحوادث والتقارير للفحص والمراجعة من قبل مفتش الوكالة ( المرجع السابق ، نفس الموضع ) .



على الاعتقاد بأن الوفاة مرجعها استخدام أحد المنتجات الصناعية المخالفة لشروط السلامة وقواعد الأمان (٢٣) .

ولا يخرج تصرف الوكالة حيال ما يشبهه مفتشوها من وقائع ومخالفات ، ونتيجة المعائنات والاختبارات عن أحد احتمالين : فاما أن ترسل بالاوراق لقسم أنتى - ترست ٠٠٠٠٠ ( وهو شبيه بالنيابات المتخصصة فى مصر ) ، وذلك بالوقائع التى يرجع انها تنطوى على مخالفات ذات طابع جنائى . اما فيما عدا ذلك فتكتفى الوكالة باتخاذ بعض الاجراءات الادارية التى تشبه فى مجملها تلك المخولة لادارة مراقبة الأغذية (٢٤) .

#### رابعا - وكالة حماية البيئة :

environmental protection agency (E.P.A.).

أنشئت الوكالة فى عام ١٩٧٠ بهدف حماية وتحسين البيئة الطبيعية . ويرأسها مدير يعينه رئيس الجمهورية . ويخصص لها ميزانية مستقلة بلغت فى عام ١٩٨٢ ما يزيد على نصف بليون دولار ( ٥٥٥ مليون دولار ) . وتضم ٩٢٤٣ عضوا من ذوى الخبرة القانونية والفنية المتخصصة (٢٥) . وتعى الوكالة بضبط كل ما يقع من مخالفات تؤدى لتلوث البيئة ، وذلك وفقا للأحكام التى يتضمنها قانون حماية الهواء من التلوث air pollution control والمعدل فى عام ١٩٧٠ ، وقانون حماية المياه من التلوث والمعدل فى عامى ١٩٧٢ ، ١٩٧٧ ، وقانون حماية سلامة مياه الشرب ( ١٩٧٤ ) ، والقانون المنظم لاستخدام المواد والغازات السامة ( ١٩٧٦ ) ( ٢٦ ) .

وفى سبيل ذلك يقوم مفتشو الوكالة بمراجعة مدى مطابقة انتاج الآلات أو الأجهزة التى ينتج عن تشغيلها تخلف غازات أو مواد ضارة وفقا لمعايير القياس emission Standards التى تكون الهيئة قد أصدرتها لكل منتج على حدة . ومن أهم المنتجات الصناعية التى تخضع لهذا النظام السيارات ، اذ تلتزم الشركة المنتجة بتقديم وحيدة من الموديل الجديد للمركبة proto type vehicle قبل بدء عملية الانتاج ، ويخضع هذا الموديل لاختبارات وفحوص عديدة محورها التأكد من أن العادم الناتج عن

(٢٣) للرجع السابق ، ص ٤٦٨ .

(٢٤) رابع : رسالتنا ، ص ٤١٢ .

(٢٥) للرجع السابق ، ص ٤٧٢ .

(٢٦) للرجع السابق ، ص ٤٧٦ .

التشغيل لا يزيد عن الجلود المسموح بها ، فتحصل المنشأة الصناعية في هذه الحالة على ترخيص بتصميم الانتاج ، أما اذا كان ناتج التشغيل بسبب نسبة عالية من التلوث فيحظر انتاج الموديل الجديد قبل اجراء التعديلات والتجارب اللازمة عليه من جديد (٢٧) .

كما يقوم مفتشو الوكالة أيضا بمراقبة وتفتيش المنشآت التي يتخلف عن تشغيلها غازات ضارة ، كصافى البترول ، والتأكد من مدى التزامها بالرخصة الممنوحة لها من الوكالة ، والتي تفيده أن المخلفات الناتجة من عمليات التكرير لا تتعدى نسبة التلوث المسموح بها *pollution permit* كذا يختص مفتشو الوكالة بضبط كل ما يقع من مخالفات للقرارات التي تصدرها الوكالة في شأن القواعد الواجب اتباعها في نقل والتخلص من النفايات الخطرة *hazardous Wastes* الناتجة عن الاستخدام الصناعي (٢٨) .

#### ١٧٧ - أجهزة جمع الاستدلالات في فرنسا :

##### اولا - الضبطية القضائية الخاصة :

على خلاف ما يجري عليه العمل في الولايات المتحدة من تخصيص وكالات حكومية مستقلة للبحث والتحري في عديد من جرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية . فان ما استقر عليه العمل في فرنسا هو تخصيص ادارات في الوزارات المعنية يزود أعضاؤها بسلطة الضبطية القضائية الخاصة ويعنون بجمع الاستدلالات والتحريات والمعلومات عن هذه الجرائم، وذلك على غرار ما هو متبع من تخصيص ادارات للكشف عن الجرائم التقليدية ، كجرائم التموين والجرائم الجمركية والضريبية... الخ . ومن ثم فانه اذا كانت وظيفة البحث وجمع الاستدلالات في الجرائم المنطوية على الاساءة الاقتصادية تتميز في الولايات المتحدة بتخصيص وكالات مستقلة لهذا الغرض ، فانها ترتبط في فرنسا بتخصص الضبطية القضائية في نطاق تبعية واشراف الوزارة المعنية .

واهم هذه الجرائم في التشريع الفرنسي ، هي جرائم اساءة استخدام المركز الاحتكاري والتلاعب بنظام السوق أو جرائم الغش والاعلان الزائف التي تؤدي للاضرار بالمستهلك . ويختص باجراء البحث والاستدلال فيها كل من :

(٢٧) المرجع السابق ، ص ٤٧٩ .

(٢٨) المرجع السابق ، ص ٤٧٩ وما بعدها .

١ - الموظفون المعينون لذلك في الأداة العامة لمراقبة المنافسة والاستهلاك (٢٩) .

٢ - الموظفون المعينون لذلك في مصلحة قمع الغش والتدليس (٣٠) .

٣ - المفتشون والمراقبون الضخيون والأطباء البيطريون وموظفو المعامل (٣١) .

ولا يستبعد هذا التحديد الاختصاص المأم لأعضاء البوليس القضائي (٣٢) ، فيحوز ضبط ما يعرض لهم من هذه الجرائم (٣٣) .

#### ثانيا - سلطات الضبطية القضائية :

وللضبطية القضائية الخاصة في سبيل أداء مهامها جميع السلطات المخولة لأعضاء البوليس القضائي (٣٤) بالإضافة للسلطات المخولة لهم على وجه الخصوص في الإطلاع على الوثائق والمستندات وأجراء المرورات الدورية *visites* والتفتيشات *perquisitions* في مقار المنشآت والشركات التجارية والصناعية والأماكن المحقة والتابعة لها لأغراض التشغيل والتخزين (٣٥) . وتنفيد الضبطية القضائية في ذلك كله بمراعاة سر المهنة فيما عدا ما تقتضيه وظيفتهم من إحاطة الوزير المختص بما يصلهم من معلومات (٣٦) .

وقد أجاز قانون المخالفات الاقتصادية للمورى الضبط اجراء مروراتهم في أى وقت من أوقات الليل أو النهار ، كما أجاز لهم أيضا تفتيش المنازل ومحال السكن على ألا يكون ذلك بعد التاسعة مساء وقبل السادسة صباحا (٣٧) ، وبعد أخذ إذن رئيس المحكمة المختصة *Grande instance* أو موافقة ادارة مراقبة المنافسة في حالة الضرورة والاستعجال (٣٨) كما

---

(٢٩) م / ٦ من قانون ٣٠ يونيو ١٩٤٥ الصادر في شأن المخالفات الاقتصادية .

(٣٠) م / ٦ من ذلك القانون .

Pradel, op. cit. p. 77.

(٣١)

(٣٢) م / ٦ ، المشار إليها .

(٣٣) نفس قرنى ١٩٧٧/٦/٢٢ ، مشار اليه في يراقل ، المرجع السابق ، ص ٦٧ .

(٣٤) ويشتمل ذلك على القبض على الأشخاص حال تلبسهم بالجرائم ( م / ١٦ من قانون المخالفات الاقتصادية ) ، راجع : يراقل المرجع السابق ، ص ٢٨ .

(٣٥) م / ١٦ ، المشار إليها .

(٣٦) م / ٥٣ من القانون المشار اليه .

(٣٧) م / ١٧ من قانون ٧٧ - ١٤٥٣ الصادر في ٢٩ ديسمبر ١٩٧٧ وللعدل لاحكام

لقانون ١٩٤٥ .

أجاز القانون تفتيش البضائع في الشاحنات ووسائل النقل حال تصديرها أو استلامها وتجرى الاجراءات في حضور المسئول عن النقل أو المصدر أو المرسل اليه .

وفضلا عما هو مقرر من سلطة ضبط الأوراق أو البضائع أو المواد موضوع الجريمة والتي استعملت في ارتكابها أو تحصلت منها ، وهو ما يعرف بالضبط الوجوبى *Saisie obligatoire* أتاح القانون في أحوال معينة لأعضاء الضبطية القضائية امكانية ضبط أشياء ومواد ، ولو لم تكن ذات علاقة بالجريمة تحسبا وضمانا لتنفيذ أحكام المصادرة ، وفقا للنظام المعروف بـ *la Saisie-confiscation* التي قد يقضى بها في جرائم الاتفاقات غير المشروعة للتلاعب بنظام السوق واساءة استخدام الأوضاع الاحتكارية ، وانتاج وتداول السلع والمواد الضارة بالانسان والحيوان . فيجوز لأعضاء الضبط القضائي وفقا لظروف وملايسات الجريمة أن يقوموا بضبط البضائع والمنتجات والحيوانات التي توجد في محال وأماكن مزاوله مهنة المتهم *locaux professionnels* ريشا يتم عرض الأمر على جهة التحقيق المختصة ، وهو ما يعرف بنظام الضبط الجوازى *Saisie facultative* (٣٩) .

ووفقا لنظام الضبط الجوازى ، فإن لأمور الضبط القضائي أن يسلك أحد طريقتين :

١ - فاما أن يتحفظ على الأشياء في أماكنها مع إبقائها في حوزة المتهم .

٢ - أما اذا كانت طبيعتها لا تسمح بالتحفظ عليها داخل أماكن معينة ، فيحرر محضر يثبت فيه بياناتها وأوصافها ونوعها وكميتها ويسلمها للمتهم ، والذي لا يجوز له التصرف فيها . ويطلق على هذا النوع الأخير من ضبط الأشياء ، الضبط الشكلى أو الصورى *Saisie — fictive* تمييزا له عن الضبط المادى أو المينى *Saisie — réelle* وتنتهى اجراءات التحفظ على الأشياء المواد في هذه الحالة إما بالمصادرة ، وإما برفع الحجز الإدارى *mainlevée* عنها وردها لمالكها أو حائزها (٤٠) .

(٣٩) برادل ، المرجع السابق ، ص ٣٩ .

(٤٠) برادل ، المرجع السابق ، نفس الموضوع .

كما أجاز قانون ١٩٤٥ للضبطية القضائية الخاصة الرجوع الى الخبراء والاستعانة بهم لأغراض البحث ، وبصفة خاصة فحص ما يتعلق بالجوانب الفنية في البيانات الواردة في المستندات والوثائق أو بطبيعة المنتجات والسلع . وتجرى أعمال الخبرة في مواجهة الخصم وفقا لمبدأ *contradictoire de l'expertise* ويكفل ذلك المبدأ للمتهم طلب تعيين خبير من جانبه الى جانب الخبير الذى تستعين به الإدارة لهذا الغرض (٤١) .

ولأمورى الضبط القضائية في مصلحة قمع الغش والتدليس أن يسحبوا عينات *prelevements d'échantillons* من المواد والمنتجات التى يشبه فى غشها أو فسادها . ويجرى العمل على أن يتم سحب ثلاث عينات ، ترسل أولاها لمعامل التحليل ، وتسلم الثانية لصاحب الشأن ، وتحفظ المصلحة المختصة بالثالثة (٤٢) . فإذا ما وردت نتيجة التحليل سلبية أخطر رئيس المصلحة صاحب الشأن بالنتيجة . أما اذا كانت النتيجة ايجابية فإنه يقوم بإرسال الأوراق للنيابة العامة ، التى تعلن بدورها صاحب الشأن بالتهمة ويحقه فى طلب تعيين خبير لاعادة الفحص ، فإذا أبدى رغبته فى ذلك يعاد الفحص بناء على أمر يصدر من قاضى التحقيق بمعرفة خبيرين ، أحدهما تعينه المصلحة المعنية ، والثانيهما يعينه صاحب الشأن ، وتسلم لهما العينتان السابق حفظهما ولصاحب الشأن أن يطعن فيما ينتهى اليه تقرير الخبرة لمرة ثانية وأخيرة . أما أمام قاضى التحقيق أو أمام المحكمة وفقا للحالة التى تكون عليها الدعوى . وللمحكمة أيضا أن تأمر بذلك من تلقاء ذاتها (٤٣) .

ولأمورى الضبط فى إدارة مراقبة المنافسة واستهلاك ومصلحة قمع الغش والتدليس فى الحالات التى تنطوى على جرائم الاعلان الزائف والدعاية الكاذبة أو التى من شأنها أن تحبل الجمهور على الخلط أن يلزما المعلن بتقديم كل ما يؤيد الادعاءات والمعلومات الواردة بالاعلان . ولهم أن يضبطوا الاعلانات المخالفة سواء ما كان منها منشورا أو ما كان لدى المعلن أو الوكالة الاعلانية المسئولة أو المنفذة (٤٤) .

ورببت مأمورو الضبطية القضائية الخاصة ما يجرونه من اجراءات للاستدلال والتحرى وجمع الأدلة فى معاصر تتضمن نوع التهمة ، وتاريخ

(٤٢) برلمان ، المرجع السابق ، ص ٧٨ .

(٤٣) نفس فرنس ١٩٧٨/١٢/٢١ ، مشار اليه فى المرجع السابق نفس للموضع .

(٤٤) م/٤٤ ( ١ ) من القانون الصادر فى ٢٧ ديسمبر ١٩٧٣ فى شأن قمع الاعلان الزائف والمضلل .

ومكان اثبات الوقائع وضبط الأدلة • وتنص المادة ٧ (فقرة ١) من قانون ١٩٤٥ على أن تحرير محضر الضبط يجب أن يتم في أقرب فترة ممكنة Dans le plus court Delai فليس ضروريا أن يكون ذلك معاصرا لوقت جمع الاستدلالات أو الأدلة ، خاصة إذا ما كانت ظروف وطبيعة الضبط من الصعوبة بكان ، أو من التعقيد بحيث تقتضي فترة أطول لاتمام التحرى واثبات الوقائع على نحو دقيق ، وهو الأمر الغالب في مثل هذا النمط من الجريمة • فقضى بأن مضي شهر من تاريخ بدء اجراءات البحث وجمع الأدلة ، وبين تحرير المحضر الذى أفرغت فيه هذه الاجراءات لا يعد فترة طويلة أو مبالغا فيها بالنظر لأهمية القضية :

«Le Delai d'un mois entre la saisie et la redaction du proces-verbal peut n'etre pas excessif en regard a l'importance de l'affaire (٤٥)»

#### ١٧٨ - جمع الاستدلالات في تشريعات أخرى :

تجرى غالبية البلدان التي اصدرت تشريعات خاصة لقمع التلاعب بنظام السوق الحرة أو لحماية البيئة أو المستهلك على ايكال أمر مكافحة ما يقع من مخالفات لاحكام هذه القوانين لأجهزة ادارية متخصصة ، كما هو الشأن في ألمانيا الاتحادية وسويسرا ( في بعض المقاطعات ) • وفي اليابان أنشئت وكالة معنية بالبحث والكشف عن جرائم الاحتكار والسيطرة على السوق وذلك بمقتضى قانون ١٩٤٧ الصادر في شأن مناهضة الاحتكارات ، وتعرف هذه الوكالة بلجنة التجارة الحرة The fair Trad commssion (٤٦) وفى السويد اقترح انشاء أجهزة للبوليس المتخصص في مكافحة الاجرام في مجال النشاط الاقتصادى وفي مجال الجريمة المنظمة على أن تتبع وحدات البوليس الادارية في المدن والأقاليم (٤٧) •

وفى كندا والنرويج ثمة وزارة مختصة بالاستهلاك ورعاية شئون المستهلكين *ministère de la consommation* (٤٨) ومن بين

(٤٥) نفس المرمى ٢٠ يوليو ١٩٧٧ ( برافيل ، المرجع السابق ، ص ٤٠ ) •

(٤٦) انظر : تقريراً لشيماهارا ، المرجع السابق ، ص ٤٤٣ •

(٤٧) قدم هذا الاقتراح بعد دراسة اجراها المجلس الوطنى للشرطة *National police Board* فى مايو ١٩٧٧ ، وأحاطته الحكومة للمجلس الوطنى لمنع الجريمة لاحقه في الاعتبار ، في إطار المراجعة الشاملة التي يجريها للتدابير والاجراءات التي يجب اتخاذها للحد من الاجرام المنظم في المجال الاقتصادى •

(٤٨) انظر : تقرير اوتنهوف حول حماية المستهلك في التشريع المقارن ، المجلة الدولية لقانون العقوبات ، المجلد ١ - ٢ ، ١٩٨٢ ، ص ٢٨٧ •

اختصاصاتها انفاذ التشريعات الخاصة بحماية المستهلك (٤٩) . وفى بريطانيا واستراليا ثمة لجنة معنية بحماية المنافسة والاستهلاك ، وتسمى بالكشف والتحرى عن جرائم تقييد المنافسة ، والاضرار بالمستهلك (٥٠) .

## المطلب الثمانى

### اجهزة جمع الاستدلالات فى التشريع المصرى

#### ١٧٩ - الضبطية القضائية الخاصة :

يجرى المشرع المصرى بصفة عامة على ما اخذ به المشرع الفرنسى من تعيين فئة من الموظفين العموميين يخولون ضبطية قضائية خاصة بفرض الكشف والتحرى عما يقع من مخالفات فى المواد الاقتصادية ، ويتبعون فى عملهم للوزارات المعنية ( الاقتصاد - المالية ) ( ٥١ ) غير ان هذا التخصص اذا كان واضحا فى الجرائم الاقتصادية التقليدية ( ٥٢ ) ، فانه يبدو غامضا أحيانا ، بل ويفتقد بالكلية أحيانا أخرى فى بعض جرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية ، وذلك على النحو الذى سيجرى تفصيله :

#### أولا - أعضاء الضبط القضائى فى مواد التلاعب بنظام السوق الحرة :

يفتقد هذا المجال للتخصص الدقيق ، ويبدو ذلك من ملاحظة ان المشرع لم يحدد ضبطية خاصة لتعقب جرائم المضاربة غير المشروعة والتأثير على الأسعار ( م/٣٤٥ ج ) وجرائم احتكار توزيع السلع المنتجة محليا

---

(٤٩) المرجع السابق ، نفس الوضع .

(٥٠) المرجع السابق ، ص ٣٧٩ .

(٥١) وذلك على عكس ما يجرى عليه العمل فى الولايات المتحدة وانجلترا ، والغلب «البلدان الألف من النظام الأنجلو - أمريكى ، كاليابان وأستراليا وتايوان والهند ، والتي أنشأت وكالات أو هيئات حكومية مستقلة عن الوزارات المعنية ، يئاط بها الكشف والتحرى عن هذه الجرائم الى جانب ما يوكل اليها من اختصاصات ادلوية وجزائية أخرى ، أشرنا اليها فى مواضع سابقة من البحث .

(٥٢) ويبدو ذلك من تخصيص ضبطية قضائية فى جرائم الزراعة ، والنقد والجرائم

الجبركية : ٥٥ الفج .

انظر فى تفصيل ذلك : د. محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٢٢٢ وما بعدها .

( قانون ٢٤١ لسنة ١٩٥٩ ) والاتفاقات غير المشروعة لتحديد الأسعار أو كميات السلع المعروضة ( أمر نائب الحاكم العام العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ ) . وعلى عكس ذلك حرص المشرع في القانون رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر في شأن تجريم المضاربة والاحتكار في سوق القطن على تحديد فئة من الموظفين تكون لهم صفة الضبط القضائي في الكشف عن هذه الجرائم فتتضمن المادة ٦ من القانون على أن : « يكون للموظفين الذين يندبهم وزير المالية والاقتصاد بقرار يصدره صفة مأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذاً له » . كما تنص القوانين التموينية والتي تحمي في بعض نصوصها من الاحتكار والتلاعب بالأسعار ، بطريق غير مباشر ، بحسب ما أوضحناه في مواطن متفرقة من البحث ، على تعيين ضبئية قضائية خاصة لكشف وإثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذه القوانين .

فتتضمن المادة ٤٩ ( فقرة ١ ) من القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على أن : « يتولى إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون مأمورو الضبئية القضائية والموظفون الذين يندبهم وزير التموين لهذا الغرض ويكون لهم في أداء هذا العمل صفة رجال الضبئية القضائية » . وعلى ذات الحكم نصت المادة ٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ ، والمادة ١٧ ( فقرة ١ ) من المرسوم بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ .

وتطبيقاً لذلك ، صدر قرار وزير التموين رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ ، والذي نص على أن يكون للفئات التالية صفة رجال الضبط القضائي :

١ - مديري مديريات التموين ووكلائهم ومديري إدارات التفتيش ورؤساء التفتيش ومساعدتهم .

٢ - رؤساء مكاتب التموين ووكلائهم .

٣ - المفتشين .

٤ - مساعدي المفتشين .

وفي ١٩٧٥/٤/٦ صدر القرار الوزاري رقم ٩٦ بإنشاء وكالة وزارة خاصة لشئون التفتيش العام والرقابة التموينية تختص بالتفتيش الفني والمالي والرقابة على الأسعار وإعداد الدراسات والبرامج الخاصة بإرشاد المستهلك للسلع والمواد التموينية .

كما تضمن البند ( ثالثاً ) من الكشف المرافق للقرار ٢٠٥ المشار إليه النص على نسب مجموعة من ضباط الشرطة و ( أمنائها ) والكوئستابلات



والمساعدين ، لذات الغرض حيث كانت تضمهم ادارة لمباحث التموين -  
ثم صدر القرار الجمهوري رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٨٠ في ١١/٣/١٩٨٠ بإنشاء  
الادارة العامة لشرطة التموين والتجارة الداخلية ، وقرار وزير الداخلية  
رقم ١١٠٤ لسنة ١٩٨١ بشأن اعادة تنظيم الادارة العامة لشرطة التموين  
والتجارة الداخلية .

#### ثانيا - أعضاء الضبط القضائي في مواد حماية للمستهلك :

يعد قانون قمع الغش والتدليس الصادر في ١٩٤١ ، والذي جرى  
تعديله فيما بعد في مناسبات عديدة (٥٣) هو المصدر الرئيسي لحماية  
المستهلك الى جانب بعض القوانين والقرارات الأخرى المتفرقة ، من أهمها  
قوانين العلامات والبيانات التجارية ، والنمقة ، والمقاييس والمكاييل .  
وتحمي هذه القوانين المصلحة المالية للمستهلك والتي تتمثل في ألا يشتري  
السلعة بأثمان لا تعبر عن قيمتها الحقيقية نتيجة للتدليس أو الغش ،  
كما تحمي مصلحته في سلامته الجسدية وتضمن صحته العامة التي تتعرض  
للضرر أو يحدق بها الخطر نتيجة لانتاج وتداول سلع غذائية فاسدة أو  
سلع صناعية غير مطابقة للمواصفات القياسية أو لا تتوافر فيها شروط  
الأمان .

وقد نصت المادة ١١ من قانون قمع الغش على أن : « ثبتت المخالفات  
لأحكام هذا القانون وأحكام اللوائح الصادرة بتنفيذه وأحكام المراسيم  
المنصوص عليها في المادتين الخامسة والسادسة الموقوتين المينون خصيصا  
لذلك بقرار وزاري . ويعتبر هؤلاء من مأموري الضبطية القضائية ، ويجوز  
لهم أن يدخلوا لهذا الغرض في جميع الأماكن المطروحة أو المروضة فيها  
لبيع المواد الخاضعة لأحكام هذا القانون ما عدا الأجزاء المخصصة منها  
للسكن فقط » . كما تنص المادة ١٥ من ذات القانون على أن : « على وزراء  
الصحة العمومية والتجارة والصناعة والمالية والعدل والزراعة تنفيذ هذا  
القانون كل منهم فيما يخصه » . ولوزير التجارة والصناعة أن يصدر  
بالاتفاق مع وزراء المالية والزراعة والصحة العمومية القرارات اللازمة  
 لتنفيذ هذا القانون .

وتطبيقا لذلك أصدر وزير التجارة والصناعة القرار الوزاري رقم  
٦٣ لسنة ١٩٤٣ . في شأن تحديد الموظفين الذين لهم صفة الضبطية  
القضائية في اثبات المخالفات المتعلقة بأحكام هذا القانون وهم :

---

(٥٣) مدلل بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ، وبالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ .

- ١ - مدير ادارة مكافحة الغش ووكيل ومفتشو الادارة ومساعدوهم .
  - ٢ - مدير قسم مراقبة الأغذية ووكيله ومفتشوه وإطبأؤه .
  - ٣ - مدير قسم الصحة الوقائية ووكيله ومفتشوه .
  - ٤ - مفتشو صحة الأقسام .
  - ٥ - مفتشو صحة المديریات والمحافظات ومساعدوهم .
  - ٦ - أطباء المراكز والنقط الصحية والوحدات الصحية الشاملة .
  - ٧ - أطباء وزارة العشون الاجتماعية والمفتشون والمعاونون الصحيون الملحقون بها (٥٤) .
  - ٨ - أطباء جامعة الاسكندرية المختصون بعشون التغذية (٥٥) .
  - ٩ - موظفو وزارة التموين ( مدير عام التفتيش ومراقبه عام الأسمار وضباط مباحث التموين ورؤساء مكاتب التموين ومفتشوهم ) (٥٦) .
- والى جانب هذه الطائفة من الموظفين ، فشة ادارات ومصالح أخرى عديدة يزود أعضاؤها بضمطية فضائية خاصة بغرض حباية المستهلك من جوانب أخرى من الغش والتدليس . ومن هؤلاء مفتشو الادارة العامة للموازين (٥٧) ، ومفتشو الهيئة العامة للتوحيد القياسي (٥٨) ، ومفتشو مصلحة الرقابة الصناعية (٥٩) ، ومفتشو الادارة العامة لصنع المصوغات والمعادن النفيسة (٦٠) .

- 
- (٥٤) أضيفوا بالقرار الوزارى رقم ٤٠٩ لسنة ١٩٥٥ .
  - (٥٥) أضيفوا بالقرار الوزارى رقم ٧٥٤ لسنة ٢٩٥٤ .
  - (٥٦) القرار الوزارى رقم ٧٥٤ السابق للاشارة اليه .
  - (٥٧) نصحه المصلحة ١٧ من المالكوف رقم ٦٨ لسنة ٢٩٧٦ فى شكك الموازين والمواقيس على منح صفة الضمطية القضائية لمفتشى الادارة . ونصت المادة ٢٠ على معاقبة كل من يحول بينهم وبين مباشرتهم لأعمالهم .
  - (٥٨) أنشئت فى عام ١٩٧٦ ، وكان قد صدر فى ١٩٥٧ القانون رقم ٢ فى شأن التوحيد القياسي .

- (٥٩) أنشئت فى عام ١٩٥٦ بالقرار الجمهورى رقم ٩٤ .
- (٦٠) صدر القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٦ ، ملزماً لأول مرة المشتغلين بإنتاج المصوغات بضرورة فحص ودمغ مصوغاتهم قبل عرضها للبيع . وكان البيع قبل ذلك اختياريًا ، يترك لصانع المصاغ يوسمها بنفسه الذى يجعل بعض الحروف من اسمه مشتتلا عيار المصوغ . ثم تنامت بعد ذلك القوانين المنظمة : ٨ لسنة ١٩٢١ ، ١٣٦ لسنة ١٩٤٦ الى أن صدر قانون الرقابة على المعادن النفيسة رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ .

ويلاحظ أن تعيين مأموري ضبط قضائي مختصين بضبط هذه الجرائم لا يكون معناه إخضاع اثباتها لنظام خاص فللقاضي أن يحكم بالإدانة بناء على أي دليل صحيح يقدم في الدعوى ولو كان قولاً أو شهادة من أحد أفراد الناس ، ومتى اقتنع بصدقه . وعلى ذلك جرت أحكام النقض (٦١) .

#### ١٨٠ - سلطة أعضاء الضبط القضائي :

تنظم سلطة أعضاء الضبط القضائي القوانين الخاصة الصادرة في شأن تعيين ضبطين قضائية خاصة . إضافة للقواعد العامة المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية فيما لم يرد فيه نص . وفيما يلي تفصل سلطات أعضاء الضبط القضائي في جرائم التلاعب بنظام السوق ، وفي الجرائم الماسة بالمستهلك .

#### ١٨١ - سلطة الضبطين القضائية في جرائم التلاعب بنظام السوق المحررة :

كما سبق ، وأن أوضحنا ، فإن ثمة قصورا يحوط نظام الضبطين القضائية الخاصة في هذه الجرائم ، مرجعه بعثرة أحكامها في قوانين متفرقة ، وعدم النص عليها في قوانين أخرى . ويرجع هذا القصور بصلة أساسية إلى حداثة سياسة الانفتاح الاقتصادي ، وعدم اتساق وتطور السياسة التشريعية والجنائية مع التطور الذي لحق بالسياسة الاقتصادية . الأمر الذي أدى لنتيجة غير منطقية خلاصتها أن التشريعات التي تحكم السوق لا زالت هي تلك التي كانت تفترض هيمنة الدولة على تخطيط وتنفيذ البرامج الاقتصادية كاملة ، بينما أن جانبا كبيرا من هذه السلطة أصبح في الواقع يباؤس ويؤذى من خلال تفاعل قوى العرض والطلب في السوق الخاص ، مما كان واجبا منه أن يلحق التشريع بهذا التطور ويستحدث من الأحكام الموضوعية والاجرائية ما ييسر التتبع والمراقبة على الأنشطة غير المشروعة التي تتورق في هذا السياق ، والتي تختلف بطبيعة الحال عن المخالفات التي ترتكب في ظل نظام وسياسة الهيمنة الاقتصادية .

ومن ثم فإن قوانين التمويل ، لا زالت هي المصير الرئيسي المنظم لسلطة الضبطين القضائية ، في هذا المجال إلى جانب ما تتضمنه بعض القوانين الأخرى المتفرقة .

فتنص المادة ٤٩ ( فقرة ٢ ) من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على أن يكون للمأمور الضبط « الحق في دخول المصانع والمحال والمخازن وغيرها من الأماكن المخصصة لصنع أو بيع أو تخزين المواد المشار إليها في هذا المرسوم بقانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له كما يكون لهم الحق في طلب وفحص الدفاتر التجارية وغيرها من المستندات والفواتير والأوراق مما يكون له شأن في مراقبة تنفيذ تلك الأحكام » .

ويجوز لهم تفتيش أى مكان آخر يشتبه في التخزين فيه ، على أنه إذا كان مسكونا وجب الحصول على إذن النيابة العمومية كتابة قبل دخوله .

وكذلك يكون لهؤلاء الموظفين معانة المصانع التي تنتج المواد المشار إليها في هذا المرسوم بقانون وتقدير انتاجها ومعانة وسائل النقل ، .

وعلى هذا الفرار جاء نص الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٦ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٤٥ ، والفقرة الثانية من المادة ١٧ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

كما تنص المادة ٣ (٦٢) من القانون رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٥٥ في شأن تجريم المضاربة والتلاعب بالأسمار في سوق القطن على أن : « على السماسرة والتجار والأفراد والشركات والهيئات التي تعمل في تجارة القطن أن يسكوا دفاتر يبين بها كافة العمليات التي يقومون بها ، وعليهم أن يقدموا عليه كل طلب إلى موظفي وزارة المالية والاقتصاد الذين يندبهم وزيرها الدفاتر التي يقضى قانون التجارة أو غيره من القوانين باسمائها والمحركات والأوثائق الملحقة بها وأوراق الإيرادات والمصروفات للاطلاع عليها .. ويتم الاطلاع حيث توجد الدفاتر والأوراق أثناء مناعات العمل العادي وبغير حاجة إلى إعلان سابق ويحرر محضر بذلك .. وبالنسبة لأعضاء بورصتي العقود ومهنا البصل فيتم الاطلاع بمكاتب هؤلاء الأعضاء في الاسكندرية أو بمكاتب مصلحة القطن بذات المدينة .. » .

ويلاحظ أخيرا ان المادة ٢٩ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ في شأن تلقي الأموال قد نصت على أن يكون لموظفي الهيئة الفنيين الذين يصدر باختيارهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص صحة الضبط القضائي في اثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون

ولائحته التنفيذية ، ولهم في سبيل ذلك حق الاطلاع على كافة السجلات والدفاتر والمستندات والبيانات في مقر الشركة أو غيرها ، (٦٣) .

ومن مطالعة هذه النصوص ، يمكن أن نشير لمجموعة من السلطات التي زودت بها الضبطية القضائية الخاصة ، لتيسير أدائها لمهام وظيفتها ، فيكون لأعضائها حق دخول أماكن معينة والاطلاع على الأوراق والمستندات، والتفتيش . وذلك على الوجه التالي :

#### أولا - سلطة دخول الأماكن :

أجازت قوانين التسيير لرجال الضبط القضائي دخول المصانع والمحال والمخازن وغيرها من الأماكن المخصصة لصنع أو بيع أو تخزين المواد التي يجب مراقبة إنتاجها أو توزيعها أو تخزينها . والدخول لمثل هذه الأماكن وبالكيفية التي نصت عليها مواد القانون ، لا يبدو أن يكون نوعا من المروءات الموروثة التي يجب أن يجريها رجال الضبط للتأكد من التزام أصحاب ومديري هذه المنشآت بالأحكام الواردة في القوانين والقرارات . ولكن ليس ثمة ما يمنع أن تكون هذه المروءات وسيلة للتحري وجمع المعلومات عن الجرائم التي يشتبه في ارتكابها داخل هذه الأماكن .

ولا يجوز أن يمتد هذا الحق ليشمل دخول أماكن السكنى والذي يستوجب الحصول على إذن سابق من النيابة العامة . ولكن العبرة في ذلك ، هي بالواقع الفعل ، فإذا كان المكان المراد الدخول اليه عقارا سكنيا بحسب الأصل ، فإن ذلك لا يؤثر على طبيعته في الواقع العمل إذا كان صاحب الشأن يستعمله واقعيا في أغراض التصنيع أو التخزين . ومتى كان الدخول صحيحا على هذا الوجه ، فإن لمأمور الضبط القضائي أن يضبط ما يصد حيازته جريمة أو ما يلحظ في كشف الحقيقة في جريمة أخرى ، متى ظهرت عرضا ، أى بغير سعي منه يستهدف البحث عنها (٦٤) .

---

(٦٣) وقد صدر قرار وزير العدل رقم ٢٤٤٧ في ١٩٨٨/٦/٢٢ ، مقررا صفة مأموري الضبط القضائي للتأني ١ - رئيس قطاع البحوث والتطوير ٢ - رئيس قطاع عملية السوق ٣ - رئيس قطاع الخبرة الحسابية والتحليل ٤ - رئيس الإدارة المركزية لتطوير أسواق ٥ - رئيس الإدارة المركزية لشئون الشركات ٦ - رئيس الإدارة المركزية لشئون الأسواق المالية ٧ - رئيس الإدارة المركزية للخبرة الحسابية ٨ - مدير عام الإدارة العامة لشئون المكاتب الفنية ١٠ - مدير عام الإدارة القانونية ١١ - مدير عام الإدارة العامة لبحوث تشريعات أسواق الاستثمار ١٢ - مدير عام الإدارة العامة لشئون تأسيس الشركات .

(٦٤) تنص ١٩٧١/١٢/٢٧ ، مجموعة أحكام النقص ، القاعدة ٢٠١ ص ٨٢٨ .

ولم يرد في نصوص القانون ما يفيد تقيد مأمور الضبط بالدخول لهذه المحال في مواعيد معينة . إلا أنه يبدو مفهوما أن هذه الأماكن بصفتها محالا لمزاولة المهنة لا يجوز دخولها إلا في أوقات العمل . ولكن ذلك لا يحيد من سلطة مأمور الضبط في الدخول إذا كان وقت العمل الفعلي يمتد لما بعد الأوقات المعلنة لعمل المنشأة أو تلك المقررة للتعامل مع الجمهور (١٥)، فالعبارة دائما هي بالواقع الفعلي لسير العمل داخل هذه المحال ، وطالما أن العمل يجري ولو بصورة جزئية داخل هذه الأماكن ، فإنه يجوز لمأمور الضبط دخولها . فمراقبة الالتزام بأحكام القانون ، وكشف ما عساه أن يكون مخالفا لها يقتضى الدخول وإجراء المرور في كافة أوقات مباشرة النشاط ، خاصة وأن بعضا من الجرائم لا تقع بمناسبة التعامل المباشر مع الجمهور ( جرائم التسميع ) وإنما قد تقع في غير هذه الأوقات وبمناسبة ما استحدثته القرارات التموينية في شأن تجريم تخزين السلع أو سحبها من أماكن عرضها أو تداولها بنية احتكارها أو التآمر على أسعارها .

### ثانيا - حق التفتيش :

التفتيش بحسب الأصل ، هو عمل من أعمال التحقيق ، ومن المقرر وفقا للمبادئ العامة في الإجراءات الجنائية ، أن لمأمور الضبط سلطة التفتيش إذا كانت الجريمة متلبسا بها ، أو بناء على إذن يصدر لضبط جريمة ( جناية أو جنحة ) وقعت بالفعل وترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه (١٦) . وإضافة لهاتين الحالتين فإن قانون التموين يجيز لمأمور الضبط أن يجري التفتيش في حالة ثالثة ، وهو تفتيش الأماكن التي ( يشتبه ) في التخزين فيها . فاكفى المشرع في هذه الحالة بأن تقوم شبهات حول استخدام المكان المراد تفتيشه في التخزين ، فلا يلزم وقوع جريمة بالفعل .

على أنه إذا كان المكان مسكونا ، فإنه يجب الحصول على إذن النيابة العامة قبل إجراء التفتيش . ويلاحظ أن قانون المخالفات الاقتصادية في فرنسا بناء على تعديل عام ١٩٧٧ قد رخص لمأموري الضبط في تفتيش الأماكن المسكونة بناء على إذن من القاضي المختص ، وأجاز لمدير إدارة مراقبة

(١٥) انظر : عكس ذلك ، د. جمال عثمان ، المرجع السابق ، ص ١٩١ .

ومن المقرر في التشريع الفرنسي ، أن لمأمور الضبط دخول هذه الأماكن نهارا أو ليلا .  
راجع رسالتنا ، ص ٤١٩ ص ٤٢٠ .

(١٦) نفس ١٦/١٠/١٩٦٧ ، م أحكام النقض ، ص ١٨ ص ٩٦٥ .

النافذة أن يرخص لموسيه من أعضاء الضبط في إجراء التفتيش في حالة الضرورة أو الاستعجال (٦٧) ومن الواضح أن أماكن التخزين المسكونة ، والتي تستوجب ضرورة الحصول على إذن قبل تفتيشها ، هي تلك التي تستخدم لغرض السكن . أما إذا كان المقيم في هذه الأماكن لا يبدو أن يكون مندوباً لصاحب المنشأة عنه لغرض الحراسة أو التأمين أو نحو ذلك ، فالأرجح ، أن مأمور الضبط لا يتقيد في هذه الحالة بضرورة الحصول على إذن .

وإذا كان مكان التخزين المراد تفتيشه مغلقة أو كان المتهم لو ماله المكان أو حائزه غائباً ، فلا يقيد ذلك من إمكانية حصول التفتيش ، وتنطبق القواعد العامة المنصوص عليها في المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية والتي تقضي بأن : « يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه عنه كلما أمكن ذلك » . والا فيجب أن يكون بحضور شاهدين ويكون هذان الشاهدان بقدر الإمكان من أقاربه البالغين أو من القاطنين معه بالمنزل أو من الجيران ويثبت ذلك بالحضر » .

### ثالثاً - سلطة الاطلاع على الأوراق والمستندات :

أجازت المادة ٤٩ من قانون التموين والمادة ١٧ من قانون تحديد الأرباح والمادة ٣ من قانون حظر المضاربة في سوق القطن لأعضاء الضبط الحق في طلب وفحص الدفاتر التجارية وغيرها من المستندات والفواتير والأوراق مما يكون له شأن في مراقبة تنفيذ تلك الأحكام .

والإطلاع يعد إجراء من إجراءات التحري وجمع الاستدلالات فهو لا يجوز لمأمور الضبط سوى طلب الأوراق المراد الاطلاع عليها ، فإذا رفض صاحبها ذلك ، فلا يجوز إجراء التفتيش بحثاً عنها حيث لا تقوم مبرراته في هذه الحالة .

### ١٨٢ - سلطة أعضاء الضبط في مواد حماية المستهلك :

تستمد سلطة أعضاء الضبط بصفة أساسية من قانون قمع الغش ، إلى جانب ما تنص عليه بعض القوانين الأخرى كالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ في شأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها والقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن مراقبة إنتاج السلع الصناعية ، والقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي .

وتنص المادة ١١ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع الغش على أن لأمورى الضبط المعينين لتنفيذ أحكام هذا القانون « أن يدخلوا لهذا الغرض في جميع الأماكن المطروحة أو المعروضة فيها للبيع أو المودعة فيها المواد الخاضعة لأحكام هذا القانون ماعدا الأجزاء المخصصة منها للسكن فقط . ولهم الحق في أن يأخذوا عينات من تلك المواد وفقا لما تقرره اللوائح » .

وتنص المادة ١٢ من ذات القانون على أنه « اذا وجدت لدى الموظفین المشار اليهم في المادة السابقة أسباب قوية تحملهم على الاعتقاد بأن هناك مخالفة لأحكام القانون جاز لهم ضبط المواد المشتبه فيها بصفة مؤقتة » . وفي هذه الحالة يسعى أصحاب الشأن للحضور وتؤخذ خمس عينات على الأقل بقصد تحليلها تسلم اثنتان منها لصاحب الشأن ويحرر بهذه العملية محضر يحتوى على جميع البيانات اللازمة للتثبت من ذات العينات والمواد التي أخذت منها ومع عدم الإخلال بحق المتهم في طلب الإفراج عن البضاعة المضبوطة من القاضى الجزئى أو قاضى التحقيق بحسب الأحوال يفرج عنها بحكم القانون اذا لم يصدر أمر من القاضى بتأييد عملية الضبط فى خلال سبعة الأيام التالية ليوم الضبط » .

وقد سبق وأن عرضنا لسلطة مأمورى الضبط فى دخول الأماكن وتفتيشها المنصوص عليها فى قوانين التنبؤين ، وهى لا تختلف كثيرا عن تلك المنصوص عليها فى قوانين قمع الغش . ويبقى أن نشير لسلطة الضبطية القضائية الخاصة فى حالتين تتميز بهما قوانين قمع الغش ، وهى الحق فى سحب عينات بفرض التحليل ، والضبط أو التخطط الوقائى على السلع التى يشتبه فى مخالفتها لأحكام القانون .

#### أولا - سحب عينات بفرض التحليل :

يحكم سحب عينات نظام خاص يبين أحوال أخذ العينات وكيفية سحبها ، وقواعد الاخطار بنتائج الفحص والتحليل ، وذلك على الوجه الآتى:

#### ١ - أحوال سحب العينات :

يقوم مأمور الضبط بسحب عينات من السلع الغذائية فى الأحوال العادية وفقا لما نصت عليه المادة ١١ من قانون قمع التدليس ، وذلك أثناء مرورهم البورى الذى يعبرونه للتأكد من سلامة السلع الغذائية ومطابقتها للمواصفات كما نصت المادة ١٢ من ذات القانون على حالة ثانية ، وهى سحب عينات من المواد التى تم ضبطها بصفة وقتية ، اذا وجدت لدى



مأمورى الضبط أسباب قوية تحملهم على الاعتقاد بأن هناك مخالفة لأحكام القانون .

وقد نظم قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦٤ لسنة ١٩٨٤ فحص السلع الغذائية المستوردة . فيتم أخذ عينات منها في ميناء الوصول وأثناء التفريغ لمعرفة لجان الفحص الظاهري (٦٨) ونصت المادة الثانية من هذا القرار على أن هذه اللجان تشكل في موانئ الوصول بين مندوبين من وزارات الصحة والزراعة والتموين والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ومصلحة الجمارك . وفي العمل فإن مندوبى وزارة الصحة يعينون من مفتشى ومراقبى الأغذية بمديرية الشئون الصحية التى يوجد فيها ميناء الوصول ، ويشكل مندوبو وزارة التموين من الادارة المركزية لشئون التسعير . وترسل العينات المأخوذة الى اللجان المشتركة للفحص العمل ، والتي تضم بصفة أساسية مختصين فنيين من الأطباء البشريين والبيطريين (٦٩) .

## ٢ - كيفية سحب العينات وقواعد الاخطار بنتائج الفحص :

ينظم هذه الكيفية القوانين والقرارات الوزارية والادارية الصادرة فى هذا الشأن . وفى الأحوال العادية تسحب من السلعة ثلاث عينات ترفق اولها بمحضر الضبط وتسلم الثانية لصاحب الشأن ويحتفظ بالآخرى فى المصلحة المعنية . أما فى حالة الضبط الوقتى لكامل السلعة فقد نصت المادة ١٢ من قانون قمع الغش على أن تؤخذ منها خمس عينات على الأقل بقصد تحليلها ، تسلم اثنتان منها لصاحب الشأن ، ويحرر بهذه العملية محضر يحتوى على جميع البيانات اللازمة للتثبت من ذات العينات والمواد التى أخذت منها .

وتختلف طريقة سحب العينة بحسب طبيعة المادة أو المنتج موضوع الفحص . فإذا كانت السلعة ليست من وحدات مستقلة أو اذا كان تجانسها غير متيقن منه ، فكثيرا ما تنص القرارات الوزارية على وسائل معينة تستخدم فى سحب العينة ضمانا لأن تكون مبررة تعبيرا دقيقا عن طبيعة ووصف المادة . ومثال ذلك أن القرار الوزارى رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ (٧٠) فى شأن القمح المهد للطحين والدقيق بنوعيه قد نص على أن تؤخذ العينة

---

(٦٨) البند ٥ من المادة ٥ من القرار المشار اليه .

(٦٩) ٣/م من ذات القرار .

(٧٠) صدر بالقرارات ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ ، ١٥٣ لسنة ١٩٦٨ ، ١٦٩ لسنة ١٩٨٠ .

من ١٠٪ من اجمالي الأجلة المخلقة والمعدة للتوزيع في حالة عدم زيادتها عن ٢٥٠ جوالاً ، أما اذا تجاوزت هذا الحد فيتم أخذ العينة من ٥٪ من مجموعها فقط . ونص القرار على أن يتم سحب العينة بالقلم الاسطواني المعد لذلك ، ويجرى السحب من طرف الجوال به القلم من الطرف الى مركز الجوال من كل ناحية ، ثم تجمع كميات الدقيق المأخوذة وتخلط جيداً ثم تقسم ثلاثة أجزاء لا يقل كل منها عن ٢٥٠ جراماً ، وتوضع في أوعية مدونة على كل منها تاريخ أخذ العينة ونوع العينة والغرض من سحبها . ثم تختتم بالشمع الأحمر وتسلم أحداها لصاحب الشأن ويرسل الثاني برقم سري لادارة منتجات الحبوب لارساله لمعامل التحليل ، ويحفظ الثالث بمراقبة التموين للرجوع اليه اذا لزم الأمر .

وكان قد صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ مبيناً الاجراءات الواجب اتباعها في اثبات ما يؤخذ من عينات وكيفية ارسالها للتحليل والاختبار بنتائجه . وذلك على الوجه التالي :

( أ ) فتنظم المادة الثانية من القرار طريقة فحص العينات وتحريزها .

( ب ) وتوجب المادة الثالثة اثبات أخذ العينات في محضر يشتمل على بيانات معينة .

( ج ) وتنص المادة الرابعة على اثبات هذه البيانات في دفتر خاص يعد لهذا الغرض .

( د ) وتلغى المادة الخامسة (٧١) بأن تحليل العينات الغذائية يجب أن يتم في ميعاد لا يتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ أخذها ، وإخطار التاجر بنتيجة التحليل في ميعاد لا يتجاوز خمسة وأربعين يوماً من تاريخ أخذ العينة . كما توجب تحليل عينات العقاقير الطبية في ميعاد لا يتجاوز خمسة وسبعين يوماً من تاريخ أخذ العينة وإخطار التاجر بالنتيجة في ميعاد لا يتجاوز تسعين يوماً من تاريخ أخذها .

فإذا أظهر التحليل عدم وجود مخالفة أو عفى الميعاد المحدد دون أن يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل اعتبرت اجراءات أخذ العينة كأن لم تكن ، ويجب رد العينة المحفوظة عند محرر المحضر الى صاحبها .

( هـ ) وتتطلب المادة السادسة قيد نتيجة التحليل في دفتر أخذ العينات .

( و ) وتوضع المواد ٧ - ١٠ الاجراءات الواجب اتباعها عندما يثبت التحليل وجود مخالفة ، أو أسباب قوية تحمل على الاعتقاد بوجودها .

### ٣ - اثر مخالفة القوانين والقرارات المنظمة لمسحب العينات بنتائج الفحص والتحليل :

يجرى قضاء النقص المصرى على أن مجرد مخالفة القواعد المنصوص عليها في القوانين أو القرارات لكيفية أخذ العينات والاختطار بنتائج الفحص ، ليس من شأنه أن يؤدى لبطلان هذه الاجراءات . إذ أن هذه القواعد لا تقصد الا مجرد التنوع لما عسى أن تدعو اليه الضرورة من تكرار التحليل أو ضمن اختطار صاحب الشأن . وبعد هذا الاتجاه امتدادا لموقف قضاء النقص ، من حالة مخالفة مأمورى الضبط على وجه العموم للقواعد المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية في صدد اثبات الجرائم (٧٢) ، والذي ذهب الى أن عدم التزام مأمور الضبط بها لا يهدر قيمة محضره في الاثبات ، وأن لمحكمة الموضوع الحق في تقدير سلامة الاجراءات في هذا المحضر (٧٣) .

فقضى بأنه : « متى اطمانت المحكمة الى أن العينة المضبوطة - ولو كانت واحدة - هي تلك التى صار تحليلها ، واطمانت كذلك الى نتيجة هذا التحليل ، فلا محل للنقص عليها اذا ما هي حكمت في الدعوى بناء على ذلك » (٧٤) . وقضى حديثنا بأنه : « لما كان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقص - قد جرى على أن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وان نصت على وجوب أخذ خمس عينات ، الا أن القانون انما قصد بهذا الاجراء التحرص لما عسى أن تدعو اليه الضرورة من تكرار التحليل ولم يقصد أن يرتب أى بطلان على علم اتباعه . ومرجع الأمر في ذلك التقدير الى محكمة الموضوع ، فمتى اطمانت الى أن العينة المضبوطة ولو كانت واحدة هي التى صار تحليلها واطمانت كذلك الى النتيجة التى انتهى اليها التحليل فلا تثيرب عليها ان هي قضت في الدعوى بناء على ذلك » (٧٥) .

(٧٢) راجع : المادة / ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

(٧٣) نقض ١٩٨١/٣/١٠ ، م أحكام النقص ، قاعدة ١٤٦ ص ٨٤٣ .

(٧٤) نقض ١٩٤٢/١٢/٢٢ ، م القواعد القانونية ، قاعدة ٣٦ ص ٣٦٦ .

وانظر أيضا : نقض ١٩٥٧/١٠/٨ ، م أحكام النقص ، قاعدة ٢٠٨ ص ٧٧٧ .

ونقض ١٩٦٢/٣/١٢ ، م أحكام النقص ، قاعدة ٥٧ ص ٢٢٠ .

(٧٥) نقض ١٩٨١/٥/٢٥ ، م أحكام النقص ، قاعدة ٩٨ ص ٥٥٩ .

كما ذهبت محكمة النقض في صدد ما ورد بالقرار الوزاري رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ السالف الإشارة إليه ، الى أن هذا القرار فيما ذهب اليه في المادة ٥ من بطلان اجراءات أخذ العينة اذا لم يعلم صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد ، فيه تجاوز للسلطة المخولة لوزير التجارة والصناعة بمقتضى قانون قمع التدليس والغش ، فهو لا يقيد المحاكم ، بل لها أن تقدر أدلة الدعوى حسبما تظنن اليه دون التفات لهذا القرار الذي جاء مشوباً بتجاوز السلطة اللازمة لتقريره (٧٦) . وقضى حديثاً بأنه : حيث أنه عن الدفع ببطلان اجراءات أخذ العينة لعدم اعلان صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ المعدل بالقرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٥ فإنه مرفوض بدوره لان هذا القرار فيه تجاوز للسلطة التي أمد بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذي صدر القرار تنفيذا له ولذلك فإن للمحكمة أن تقدر أدلة الدعوى حسبما تظنن هي اليها دون التفات لهذا النص ، (٧٧) .

#### ثانياً - التحفظ المؤقت على المواد المشتبه فيها :

اجازت المادة ١٢ من قانون قمع الغش للأمور الضبط التحفظ المؤقت على المواد اذا كان ثمة أسباب قوية لديهم تحلهم على الاعتقاد بأن هناك مخالفة لأحكام القانون وقد نصت المادة أيضاً ، على أن تسحب عينات من السلعة في هذه الحالة على النحو السالف الإشارة اليه (٧٨) ، واستوجب تأييد القاضي الجزئي أو قاضي التحقيق (٧٩) لعملية الضبط في خلال الأيام السبعة التالية ليوم الضبط .

ومن الواضح أن ما حدا بالمشروع الى اجازة ضبط المواد المشتبه فيها هو حماية جمهور المستهلكين من استمرار التعامل في هذه السلع التي يشوبها الفساد أو الغش مما يؤدي لأضرار بالصحة أو السلامة الجسدية

(٧٦) نقض ١٩٤٥/١/١٥ م التواعد القانونية - قاعدة ٤٥٩ من ٥٩٦ :

وراجع : نقض ١٩٥٢/٣/١١ ونقض ١٩٥٢/١/٨ .

(٧٧) نقض ١٩٨١/٤/٣٠ م أحكام النقض قاعدة ٧٨ من ٤٤٥ .

(٧٨) راجع : وسالتنا ، ص ٤٣٩ - ٤٤٠ .

(٧٩) الذي نظام قاضي التحقيق بمقتضى القانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ ، وإن كان يجوز نديب قاضي التحقيق بناء على طلب النيابة أو وزير العدل في أحوال معينة ( المادتين ٦٤ - ٦٥ من قانون الاجراءات الجنائية ) وفي ضوء هذه الأحكام فإن قاضي التحقيق يمد جهة بديلة لاجراء التحقيق ، والذي تختص به بحسب الأصل النيابة العامة .

انظر : ٥٠ أحمد فتحي سرور ، قانون الاجراءات الجنائية ص ٦١٤ .

للمتعاملين ، قد يتعذر تداركه فيما بعد وروود نتيجة تحليل العينات المسحوبة .

ويحصل الاشتباه من الفحص الظاهري للبضائع والمواد بمعرفة مأموري الضبط القضائي في ادارة قمع الغش ، وغريم من مأموري الضبط المتخصصين ، الذين يملكون من الخبرة والدراية الفنية ما يمكنهم من ترجيح فساد السلعة أو غشها ، بمجرد ملاحظة التغير في الأوصاف والسمات الظاهرة للمادة المشتبه فيها أو للعبوات الموضوعة بها .

وفي هذه الحالة فإن لمأمور الضبط أن يتحفظ على كامل السلعة أو المادة المشتبه فيها ، ويحرر بالعملية محضرا يعرض على النيابة ، والتي تعرض الأمر بمورها على القاضي الجزئي ، اذا وأت موجبا للضبط ، وذلك لاستصدار أمر منه بتأييد عملية التحفظ .

أما اذا أمر القاضي الجزئي بالافراج عن البضاعة ، ثم ظهر اثناء التحقيق ما يعضد شبهات رجال الضبط من الأدلة الفنية - كورود نتيجة التحليل مؤكدة لغش البضاعة أو فسادها - أو غير ذلك من الأدلة التي تفصح عن ان المواد المفرج عنها قد استعملت في ارتكاب الجريمة أو نتجت عنها . فالذي يبدو في هذه الحالة ان للنيابة العامة ، دون تقييد بعرض الأمر على القاضي الجزئي ، أن تكلف مأموري الضبط بإعادة ضبط البضاعة المفرج عنها ، عمالا للبدء العام في ضبط الأشياء التي استعملت أو وقعت أو نتجت عن الجريمة .

فتنص م/ ٥٥ ، من قانون الاجراءات الجنائية ، على أن « لمأموري الضبط القضائي أن يضبطوا الأوراق والأسلحة والآلات وكل ما يحتمل أن يكون قد استعمل في ارتكاب الجريمة أو نتج عن ارتكابها » . أو ما وقعت عليه الجريمة وكل ما يفيد في كشف الحقيقة ، وتنص المادة ١٩٩ على أنه « فيما عدا الجرائم التي يختص قاضي التحقيق بتحقيقها وفقا لأحكام المادة ٦٤ تبأشر النيابة العامة التحقيق في مواد الجرح والجنايات طبقا للأحكام المقررة من قاضي التحقيق » ووفقا لذلك فإنه يجوز لها أن تجري أو تكلف مأمور الضبط في التفتيش وضبط ما استعمل أو نتج عن الجريمة (٨٠) .

ولكن ماذا لو لم يصدر أمر القاضي الجزئي بتأييد عملية الضبط ثم وودت نتيجة تحليل العينات ايجابية تفيد عدم مطابقة السلعة

---

(٨٠) راجع : ثلاثة / ٦١ من قانون الاجراءات الجنائية .

للمواصفات سواء للفنض أو للفساد - الواضح ان المشرع لم يتخوط لهذا الغرض ، الذى يفسح مجالا للمتهم لتصريف بضائمه الفاسدة أو المغشوشة ، ويعنى من ورائها أرباحا طائلة ، ثم لا يجد الحكم القاضى بالإدانة فى نهاية الأمر من موضع يقع عليه سوى الكميات اليسيرة التى تكون قد صحبت لنقض التحليل فيحكم بمصادرتها (٨١) .

وقد كان المخرج الفرنسى أكثر تنبها لهذه الحالة فأتاح بمئات عديدة لتتخفظ على الأشياء والمواد الغذائية حتى بفرض حياية الجمهور ، وتكفل فى ذات الوقت حماية المتهم من التعسف أو الإضرار البالغ به الناجم عن التفتظ على مواد كبيرة قد تتعرض للتلف ريثما ترد نتائج التحليل التى تؤيد شبهات رجال الضبط - فأجاز التفتظ على السلع والمواد فى المخازن وأماكن التبريد ومحال مزاوله المهنة الخاصة بالمتهم ، مع اثباتها فى محضر الضبط ، وهو النظام المعروف بالضبط الشكلى أو الصورى (٨٢) .

كما تضمنت المادة ١١ - ١ من قانون قمع الفنض الفرنسى احكاما أكثر وضوحا ودقة فى شأن التفتظ المؤقت على السلع ، مما هو منصوص عليه فى المادة ١٢ من القانون المصرى فأجازت المادة ١١مورى الضبط ضبط كل الكميات من الأشياء أو المواد المشتبه فى كونها موضوعا للجريمة أو ناتجة عنها أو تسهل فى ارتكابها اذا كانت الجريمة متلبسا بها **Flagrant délit de falsification** أو اذا كان ثمة ما ينبىء بفنض أو بفساد أو سمية السلعة أو المادة أو كونها مما يستخدم فى ذلك propres a effecteur des falsifications . كذا لم يستوجب

القانون الحصول على إذن القاضى المختص أو تأييده لسلطة الضبط ، الا فى الأحوال التى تقتضى دخول الأماكن والمحال غير الخاصة بمساكنة المهنة ( كالمسكن ) . أما فيما عدا ذلك فلأمور الضبط أن يتفتظ على كافة المواد والأشياء فى المحال المهنية كالأماكن التجارية والصناعة طبقا للأوضاع السالفة الإشارة إليها ، ووفقا للقواعد العامة تحت إشراف النيابة المختصة (٨٣) .

---

(٨١) ويؤيد من فرض الفلات المحكوم عليه بأرباحه فى هذه الحالة ، ان قانون قمع الفنض لم يتضمن النص على عقوبة دافع الربح غير المبرور أو لربح فرقة إضافية كبديل للمصادرة فى حالة عدم ضبط الأشياء موضوع الجريمة . وهى عقوبات غيرهما المخرج لصرى وأصلها بها فى مواطن أخرى . فالمادة ١١٨ ع تقضى بأن يحكم على الجانى بالرد وبفرقة مساوية لما اختطف أو ما استولى عليه ... وكلاهما ١٤ من قانون الضمان فى القلم الأجرى ، تنص على عقوبة الفرقة الإضافية للماتلة للقيمة الإقيلية موضوع الدعوى والتى لم يتم ضبطها .

(٨٢) راجع : رسالتنا ، ص ٤٢١ .

(٨٣)

Pradel, op. cit., pp. 79-80.

## ١٨٣ - الأحكام الخاصة بمعاملة الضبطية القضائية في مواد التلاعب بنظام السوق والغش في المعاملات التجارية :

نصت القوانين على بعض الأحكام الخاصة سواء فيما يتعلق بالتزامات رجال الضبطية القضائية أو مكافآتهم أو تيسير أدائهم لعملهم وحمايتهم • وذلك على النحو التالي :

### أولا - التزامات أعضاء الضبط القضائي :

يلتزم أعضاء الضبط بالحفاظ على سر المهنة • ونصت على ذلك المادة ٥٩ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، فيما قررته من أن : « كل شخص مكلف بتنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون ملزم بمراعاة سر المهنة طبقا لما تقضى به المادة ٢١٠ من قانون العقوبات والا كان مستحقا للعقوبات المنصوص عليها في تلك المادة » • وعلى هذا الفرار جاء نص المادة ١١ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٥ ، والمادة ١٨ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ، والمادة ٧ من القانون ٤٣٢ لسنة ١٩٥٥ والخاص بحظر الاحتكار والمضاربات في سوق القطن •

كما نصت المادة ٦٠ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على تشديد العقوبة على رجال الضبط القضائي اذا وقعت الجرائم المنصوص عليها في القانون نتيجة لاتفاقهم أو تقاعسهم عن انفاذ أحكامه • فتقضى المادة بأنه : « مع عدم الاخلال بما قرره قانون العقوبات من عقوبة أشد يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة شهور كل شخص مكلف بمراقبة تنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون ممن أشير اليهم في المادة ( ٤٩ ) اذا وقعت المخالفة لتلك الأحكام نتيجة لاتفاقه بأي شكل كان مع المخالف وكذلك إذا تعدد اهمال المراقبة أو اغفال التبليغ عن أية مخالفة لهذا المرسوم بقانون » • وعلى هذا النحو جاء نص المادة ١٢ و ١٨ من القانونين ٩٦ لسنة ١٩٤٥ و ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ •

### ثانيا - حماية أعضاء الضبط وتيسير أداء عملهم :

نص القوانين على عقوبات خاصة توقع على من يتسبب في اعاقة مأموري الضبط عن أداء عملهم • فتتضمن الفقرة الثالثة من المادة ١٧ من قانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ على أن يعاقب بالحبس والغرامة أو احدى العقوبتين كل من يحول دون دخول رجال الضبط للأماكن المراد تفتيشها أو يمنع عن تقديم ما يطلبونه من دفاتر أو مستندات أو يدلى ببيانات غير صحيحة • وعلى ذلك تنص أيضا المادة ١٢ ( مكرر ) من قانون قمع الغش والتدليس •

### ثالثاً - مكافأة أعضاء الضبط :

تقضى قوانين التموين بمكافأة أعضاء الضبط القضائي أو الأشخاص الذين عاونوا أو سهلوا ضبط الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكامها .

فتنص المادة ٦٢ من قانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على أن « تصرف بالطرق الادارية مكافأة مالية لكل شخص سواء أكان من موظفي الحكومة أو من غيرهم يكون قد ضبط الاصناف موضوع الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون أو سهل ضبطها وتكون هذه المكافأة بنسبة ٥٠٪ من قيمة الأشياء المحكوم بمصادرتها » .

كما يجوز لوزير التموين أن يمنح كل موظف أو غير موظف - يكون قد ضبط أو سهل ضبط الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون في الأحوال التي لا تجب فيها المصادرة - جزءاً من الغرامة المحكوم بها لا يجاوز ٥٠٪ من قيمتها . وفي حالة تعدد الأشخاص والموظفين المشار اليهم توزع المكافأة بينهم كل بنسبة مجهوده . وعلى هذا النحو جاء نص المادة ٢٠ من القانون ٢٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

وقد تعرضت السياسة التي انتهجها المشرع المصري في شأن مكافأة الضابطین والمرشدين لأوجه من النقد ، من بعض الفقه المصري والمقارن (٨٤) للأسباب الآتية :

١ - ان هذا النظام يجعل لرجال الضبط مصلحة شخصية في تقرير العقوبة ، ولا يستبعد أن يلجأ المتهم لشراء سكوت الموظف بمبلغ يزيد عما سيتقاضاه من مكافأة .

٢ - ان الموظف المكلف بالرقابة يتقاضى أجراً ، ولا حق له في أجر اضافي عن عمله الأصلي ، وعلى الأفراد واجب أدبي في التبليغ عن الجرائم ، ولا يكلفهم ذلك جهداً أو مالا فلا حق لهم في مكافأة عن الارشاد .

٣ - ان هذه السياسة منافية للأخلاق ، وأنه كثيراً ما يستغل المرشدون عملهم في المساومة والكسب الحرام ولا يتورعون في سبيل ذلك عن تلفيق الجرائم وتزييف أدلة الاثبات على الأبرياء . بل ان هذه السياسة تؤدي لزيادة الجرائم بدلاً من مكافعتها ، في ظل ما يلجأ اليه بعض المرشدين من تحريض على الجريمة ثم الابلاغ عنها .

---

(٨٤) د. محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٢٢٦ - ٢٤١ . د. أمال عثمان ، المرجع السابق ، ص ٢٠٧ ، ليلاسير ، المرجع السابق ، ص ٢٤٧ .



٤ - ان هذا النظام يهيئ لظاهرة الرشوة ، مما يكون سببا في تحقيق نتيجة عكسية ، حيث يشعر الفاعلين بأنه يمكن التخلص من عبء الجريمة عن طريق رشوة الموظفين المختصين بإثبات هذه الجرائم .

وفى واقع الأمر فان أغلب أوجه النقد هذه ، تنطلق من توجهات مثالية . ولكن سياسة منع الجريمة ومكافحتها تقتضى أن يؤخذ فى الاعتبار الظروف التي تكتنف الواقع العملى . ولذلك فانه لا مناص من التدرج ببعض السياسات النفعية فى بعض الأحيان حتى تأتى مكافحة الجريمة على وجه فعال . ومن ثم فان مسلك المشرع المصرى فى الأخذ بسياسة مكافأة المرشدين والضابطين يبدو جديرا بالتأييد للأسباب الآتية :

١ - انه لا يخفى رقة حال أغلب رجال الضبط القضائى وهم على وجه العموم من طائفة الموظفين العموميين فيكون فى تقرير مكافأة اضافية لهم على عملهم فى مجال يتزايد فيه بالاغراءات المالية غير المشروعة ، ما يحفزهم على التزام جادة الطريق والانصراف لواجبهم فى مكافحة الجريمة فى اخلاص ودأب .

٢ - وأنه اذا كانت بعض التشريعات المقارنة قد ألغت هذا النظام ، كما هو شأن المشرع الفرنسى الذى طرح نظام المكافأة الذى كان معمولا به فى قانون الأسعار الصادر فى ٢١ أكتوبر ١٩٤٠ جانبا ، ولم يأخذ به فى قانون المخالفات الاقتصادية (٨٥) . فانه لا يجوز القياس على ذلك فى مصر ، نظرا لاختلاف الوضع المالى للموظفين العموميين فى كلا البلدين على النحو السالف الإشارة اليه .

٣ - أما عن الحجة القائلة بأن هذا النظام يفسح مجالا لانتشار ظاهرة الرشوة . فان الأمر يبدو على عكس ذلك ، ويمكن أن يستفاد من هذه الحجة ذاتها وجه مضاد فى سبيل تأييد هذا النظام . فرجل الضبط الذى تتميز حالته المالية بالرقّة يسهل اغراؤه بالرشوة ، ولا نقول ان فى تقرير المكافأة ما يمنع ظاهرة الرشوة بالكلية ، ولكنه يقلل منها الى حد كبير . وفى كل الأحوال فانه يجب تصور أن ثمة شريحة بسيطة من رجال الضبط يمكن أن تزيف ضميرها أمام هذا الاغراء ، الا أن ذلك يجب ألا يكون مدعاة لمحجب فرص التقدير المالى عن الغالبية الساحقة من رجال الضبط الذين يؤدون واجبهم بالنزاهة والصدق . أما من يثبت انحرافه منهم فيجب استئصاله ويتره ، فلا يكون له شرف الانتماء لهذه الأجهزة وفرصة الكسب من الطريقين المشروع وغير المشروع .

---

(٨٥) ليلاسيم ، المربع السابق ، نفس الموضع .

٤ - وأخيرا فإنه لا يجوز التقليل من أهمية مكافأة من يرشدون عن الجرائم أو يبلغون عنها . وليس القول بأن في ذلك مدعاة لاستغلال عملهم بسوء نية صحيح على إطلاقه . وكثيرا ما يكون الإبلاغ عن الوقائع المخالفة للقانون من العاملين في ذات المنشأة فيكون في مكافأتهم بعض التعويض المالي عما يمكن أن يلاقوه من عنت من مالكيها إذا افتضح أمرهم . كما أنه من المعلوم أن على رجل الضبط القضائي أن يحصص ما يتلقاه من بلاغات ومعلومات عن الجرائم حتى لا يضار الأبرياء بما يبلغ من وقائع منافية للحقيقة . وليست فرصة الكسب المادي هي الدافع الوحيد لذلك ، فقد يرجع ذلك لرغبة الثار أو الدوافع العاطفية والانفعالية ، مما يتوجب معه على مأمور الضبط أن يكون حريصا فيما يتلقاه من معلومات على وجه العموم .

## المبحث الثاني

### التحقيق في جرائم إساءة استعمال السلطة الاقتصادية

#### المطلب الأول

#### التحقيق في التشريع المقادير

#### الفرع الأول

#### التشريع الأمريكي

### ١٨٤ - تخصص جهة التحقيق في تشريعات أنتي - ترست :

في عام ١٩٠٣ وبعد إصدار أولى مجموعات تشريعات أنتي - ترست المناهضة للاحتكارات وتقييد التجارة أنشئ قسم خاص في وزارة العدل الأمريكية يختص بالتحقيق والادعاء في الجرائم التي تقع بالمخالفة لتشريع أنتي - ترست ، يعرف بـ The Anti-trust division of the Department of Justice . (٨٦) .

(٨٦) وإلى جانب ذلك يخص القسم بالتحقيق والادعاء في الجرائم التي تقع بالمخالفة لقانون حماية المستهلك ولجيش القوانين الكلمة لتشريعات أنتي ترست ، التي صدر آخرها في عام ١٩٧٦

ويرأس القسم نائب المدعي العام Assistant Attorney General  
يساونه ثلاثة مساعدين - يرأس أولها مكتب التحقيقات والادعاء  
Operative Office وهو الوحدة الرئيسية بالقسم - بينما يرأس  
المساعدان الآخران وحدتين ذات طبيعة بحثية واستشارية ، تعنى بدراسة  
كافة الشئون المتعلقة بشئون المستهلك والتجارة فيما بين الولايات واقتراح  
التعديلات اللازمة فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والتشريعية بما يكفل  
تحقيق الفاعلية لقوانين أنتى - ترست (٨٧) .

ووفقا لتقديرات عام ١٩٨٢ ، يضم القسم ٨٢٩ عضوا أغلبهم من  
المؤهلين قانونيا الى جانب من يستعين بهم القسم من المستشارين ذوي  
الخبرة الاقتصادية والمالية عند الاقتضاء (٨٨) .

#### ١٨٥ - اجراءات التحقيق والتصرف فيه :

تجرى التحقيقات عادة بنتيجة لما يتلقاه القسم من معلومات حول  
وقائع مخالفة تشريعات أنتى - ترست والتي ترسلها اليه الوكالات والأجهزة  
الادارية المتخصصة في ضبط واثبات هذه المخالفات بحسب ما أوضحنا  
سابقا . والى جانب ذلك يجرى القسم تحقيقاته فيما قد يصل اليه من  
شكاوى Complaints المواطنين أو رجال الأعمال التي يتقدمون بها اليه  
مباشرة ، أو نتيجة لما يصل الى عليه من مخالفات تكون موضوعا للتقارير  
والتحقيقات الصحفية التي تنشر في المجلات المتخصصة في مجال  
الأعمال (٨٩) .

وتبدأ الاجراءات عادة بفحص مبدئي Preliminary Probing  
للموضوع يكلف به أحد الأعضاء (٩٠) . وبناء على نتيجة الفحص يتحدد  
جدية موضوع البلاغ أو الشكوى . ويسلك القسم أحد طريقتين : فاما أن

Suzane Weaver, The Decision to prosecute : organization and public  
Policy.

(Anti-Trust improvement Act, 1976).

division M.I.T. Press, 1977, pp. 34 FF.

انظر :

Ibid., Loc. Cit.

(٨٧)

Greer, Op. cit., p. 110.

(٨٨)

Weaver, Op. cit., p. 42.

(٨٩)

— Ibid., p. 48.

(٩٠)

يحفظ الموضوع ، وإما أن يحيل الدعوى للمحاكمة الجنائية أو المدنية (٩١) ، متضمنة الأوراق التي تشمل نتيجة الفحص ، وتقرير شامل يتضمن عناصر ووقائع الشكوى **Draft Complaint** ورأى الخبراء المعنيين ، وموافقة نائب المدعي العام الأمريكي لشئون أنتي - ترست على إحالة الدعوى للمحاكمة .

ويجوز الاختيار بين اتخاذ الطريق الجنائي أو المدني تبعاً لما تظهره التحقيقات من خطورة وأهمية المخالفة ومدى توافر الأدلة القاطعة **Proof Beyond a reasonable doubt** فإذا ما قدر نائب المدعي العام توافر هذه الاعتبارات الأخيرة اتخذت إجراءات الادعاء أمام المحاكم الجنائية ، والا اتخذت الإجراءات المدنية التي تنتهي غالباً بتسوية **Settlement** ذات طبيعة تعويضية يتفق عليها طرفا الخصومة . ويصدر الحكم متضمناً هذه التسوية التي هي أقرب لقرار التراضي **Consent decree** منها لمعنى الحكم (٩٢) .

فإذا ما ارتأت قسم أنتي - ترست أن يسلك الطريق الجنائي فيجوز إحالة الدعوى إلى المحكمة الفيدرالية المختصة مكانياً **Federal District Court** (٩٣) ويباشر أعضاء القسم الادعاء أمامها ، ويوالون متابعة الإجراءات أمام المحاكم الاستئنافية والمحكمة العليا (٩٤) .

---

(٩١) الاختيار بين إحالة الدعوى للمحاكمة الجنائية أو المدنية ، هو نظام خاص في الولايات المتحدة يجيز لسلطة الاتهام والادعاء التقدير في سلوك أى الطريقين بحسب ما يستبين لها من خطورة المخالفة وقوة أدلة الاتبات .  
انظر :

— Greer, Ibid., p. 107.

(٩٢) يصدر قرار التراضي بناء على رضى طرفي النزاع ، ولا يعتبر حكماً قضائياً بالمعنى الفهومي ، ولكنه اتفاق يصل إليه الخصوم تحت إشراف المحكمة ، ويودع بوافقتهما حسب الأصول المرعية ، ويكون بمثابة اعتراف منهم بأن مضمونه هو الحل العادل لنزاعهم .

(٩٣) ويبلغ عدد هذه المحاكم في الولايات المتحدة ٩٠ محكمة فيدرالية ، تتوزع اختصاصاتها الكائنية على مدى الولايات الخمسين .

(٩٤) يجوز استئناف حكم المحكمة الفيدرالية من الادعاء أو المتهم أمام المحكمة الاستئنافية المختصة **Court of appeals** ويبلغ عدد هذه المحاكم في الولايات المتحدة إحدى عشرة محكمة . ويجوز الطعن في الحكم الصادر من محكمة الاستئناف أمام المحكمة العليا **Supreme Court** ولكي يكون الطعن مقبولاً **Granting Certiorari** فيجب أن يحظى على الأقل بموافقة أربعة من قضاة المحكمة الذين يبلغ عددهم تسعة قضاة .

## الفرع الثاني التشريع الفرنسى

١٨٦ - اجراءات خاصة للتحقيق والتصرف فى جرائم الاتفاقات غير المشروعة واساءة استخدام المركز الاحتكارى :

نظرا للطابع الفنى والمقد لهذا النمط من الجريمة ، فقد رسم المشرع الفرنسى طريقا متفردا للتحقيق والتصرف فيها ، تلعب فيه لجنة مراقبة المنافسة Commission de la Concurrence دورا هاما فى صدد اجراء التحقيق الفنى الذى يستهدف التحقق من قيام الجريمة فى مرحلة سابقة على وضع الدعوى فى حوزة القضاء (٩٥) .

وتختلف لجنة مراقبة المنافسة عن ادارة مراقبة المنافسة والاستهلاك ، من حيث أن الأخيرة تعنى بجمع الاستدلالات حول جرائم التلاعب بالمنافسة واثباتها ، بينما تختص لجنة المنافسة بالتحقيق فى هذه الجرائم والتصرف فيه فى الحدود وبالأوضاع التى رسمها القانون .

ويعين رئيس اللجنة بقرار جمهورى لمدة ٦ سنوات ويختار من بين المستشارين القضائيين أو الاداريين المشهود لهم بالكفاءة . ويعاونه عشرة نواب Commissaires يعينون لمدة أربع سنوات بنفس الكيفية . وغالبا ما يكونون مزيجا من رجال القضاء والشخصيات العامة ذات الخبرة فى المسائل الاقتصادية والشئون الاجتماعية ويعين للجنة أيضا مقرر عام Rapporteur Generale وعدد مناسب من المقررين المساعدين (٩٦) .

والقاعدة ان محاضر الضبط التى يحورها مأمورو الضبط القضائى المعينين لاثبات هذه الجرائم يجرى ارسالها لوزير الاقتصاد ، الذى لا يخرج تصرفه حيالها عن اوضاع ثلاث ، فلما أن يصدر أمرا بالحفظ Classement Sans Suite اذا كانت المخالفة يسيرة أو قليلة الأهمية . أما فى حالتى التلبس بالجريمة Cas de Flagrance والمود Cas de recidive فانه يتوجب عليه ارسال الأوراق للنيابة العامة ، حيث لا ينضع الأمر لتقديره فى هذه الحالة (٩٧) وأخيرا فانه فى الحالات التى يرى فيها ان

(٩٥) فى الطبيعة القانونية لعمل لجنة المنافسة والاجراءات التى تتخذها ، انظر تعليق

» جافالدا « على حكم مجلس الدولة الفرنسى ( ١٣ / ٢ / ٨١ ) .

C. Gavalda, D., Juris, 1981, pp. 419-424.

Pradel, Op. Cit., p. 42.

(٩٦)

(٩٧) م / ٥٢ من القانون الأول للمخالفات الاقتصادية الصادر فى يونيو ١٩٤٥ .

الأمر يحتاج لمزيد من التحقيق الفني لتقدير قيام حالة اساءة استخدام الوضع الاحتكاري أو عدم مشروعية الاتفاق التجاري فانه يرسل بالأوراق للجنة مراقبة المنافسة .

ولرئيس لجنة مراقبة المنافسة أن يقدر ما اذا كان الأمر يقتضى بالضرورة اجراء مزيد من الدراسة والتحقيق الفني ، وفي هذه الحالة فانه يحيل الأوراق الى أعضاء اللجنة الذين يحددون لهذا الغرض . أما اذا رأى عدم ضرورة ذلك فله أن يعيد الأوراق مرة أخرى لوزير الاقتصاد لاجراء شؤونه فيها (٩٨) .

ويجوز أعضاء اللجنة التحقيق بمعاونة المستشارين الاقتصاديين الذين يدلون برأيهم في الأمور الفنية . كما يجوز للأعضاء المكلفين بالتحقيق أن يطلبوا من الأطراف المعنية ومن كافة المنشآت والشركات الاقتصادية التي ساهمت في الاتفاق غير المشروع أو اساءة استخدام الوضع الاحتكاري ايضاحات حول الأنشطة التي أدت لوقوع المخالفة ولهذه الأطراف أن تبدي بنورها رأيها ردا على هذه الايضاحات ، وما تراه من ملاحظات في هذا الشأن .

وترفق اللجنة بنتيجة الفحص النهائية توصية Un avis في شأن كيفية التصرف في التحقيق ، فيجوز لها أن تقترح على وزير الاقتصاد الاتكاء بتوقيع عقوبات ذات طبيعة ادارية ( شبه جنائية Quasi Penal ) والتي لا تخرج عن الجزاءات المالية أو اصدار أوامر ملزمة بوقف الاتفاقات غير المشروعة التي تؤثر على حرية المنافسة أو تؤدي لرفع تعسفى للأسعار . أما اذا رأت اللجنة ان الجريمة على درجة كبيرة من الخطورة أو الاضرار بنظام السوق فانها ترسل الأوراق للنياابة العامة لاجراء شؤونها فيها(٩٩) .

واذا بلسخ التحقيق هذه المرحلة ، يعين نائب الجمهورية (Procureur de la republique) قاضيا للتحقيق في الدعوى . والذي يجبل الدعوى بنوره اذا رأى موجبا الى محكمة الجنح المختصة . وبناء على تعديل ١٩٧٧ في شأن قانون المخالفات الاقتصادية فان للمحكمة أن تطلب في أثناء سير الدعوى من لجنة المنافسة أن تبدي رأيها الفني فيما يستجد من وقائع ومخالفات تظهر أثناء نظر الدعوى ، تمهيدا لاصدار حكمها النهائي الفاصل فيها (١٠٠) .

---

(٩٨) م / ٥٥ من ذات القانون .

— Pradel, Op. cit., p. 42.

(٩٩)

(١٠٠) م / ١٨ ( فقرة ١ ) من القانون الصادر في ١٩ يوليو ١٩٧٧ .

## ١٨٧ - سلطات خاصة لجهة التحقيق في جرائم الغش والجرائم الضارة بالمستهلك :

نظرا لأن جرائم الغش تنسم بالخطورة وتهدد مصالح المجنى عليهم بأضرار يصعب تداركها ويشأ يصدر حكم قضائي فاصل في الدعوى فقد اتجه المشرع الفرنسي الى تخويل جهة التحقيق سلطات متميزة أثناء تحقيقها لجرائم الغش والدعاية والاعلان الزائف ، هي في جوهرها مجموعة من الوسائل والاجراءات التحفظية والوقائية *Mesures Provisoires* التي تهدف لحماية جمهور المتعاملين من المستهلكين في هذه المرحلة من مراحل الخصومة الجنائية حتى لا يطول أمد انتظارها للحماية في بعض الدعاوى التي يستمر التقاضي فيها طويلا .

ومن ذلك ان المادة ٤٤٠ (فقرة ٢) من القانون الصادر في ٢٧ ديسمبر ١٩٧٣ في شأن قمع الاعلان الزائف أجازت لقاضي التحقيق *Juge d'instruction* أن يصدر أمرا بإيقاف الاعلان أثناء التحقيقات، سواء من تلقاء نفسه *d'office* أو بناء على طلب النيابة *requisition du parquet* اذا بدا له ان ثمة مبررات جدية تقتضي ذلك (١٠١) . ويجرى التظلم من الأمر أمام دائرة الجنح المستأنفة *chambre des appels correctionnels* في خلال عشرة أيام من صدوره . وفي جميع الأحوال يجوز لجهة التحقيق التي أصدرت الأمر بإيقاف الاعلان أن تأمر بالفائه *Mainlevée* وإعادة الوضع لما كان عليه (١٠٢) .

وقد سبق الإشارة الى أن المادة ١١ - ١ من قانون قمع الغش والتدليس أجازت لأموري الضبط تحت اشراف النيابة العامة اجراء التحفظ على كامل المواد والمنتجات المشتبه في فسادها أو غشها والمودعة في أماكن مزاولة المهنة . أما اذا كانت مخزنة أو مودعة في مجال السكن فيستلزم الأمر استصدار إذن من القاضي المختص (١٠٣) .

---

(١٠١) ويجوز للمحكمة أيضا ، وقبل الفصل في الدعوى ، أن تأمر بإيقاف الاعلان الزائف أو الفصل .

انظر :

— *Delestrait, Op. cit., pp. 178-179.*

(١٠٢) م ٤٤٧ من قانون ١٩٧٣ .

(١٠٣) راجع : رسالتنا - من ٤٤٠ .

## الفرع الثالث

### التحقيق فى تشريعات مقارنة اخرى

#### ١٨٨ - التخصص الجزئى نوعيا او مكانيا :

ثمة تشريعات اخرى فى القانون المقارن لا تأخذ بمبدأ التخصص على اطلاقه ، وانما تأخذ به جزئيا فى شان وقائع أو جرائم معينة ، أو فى نطاق مكاني محدد .

ففى سويسرا شكلت فرق خاصة من البوليس القضائي وأعضاء النيابة العامة للتحقيق فى المواد الاقتصادية فى مقاطعتي زيورخ وبرن(١٠٤) وبدءا من عام ١٩٧٧ أخذت النمسا بمبدأ تخصص جهة التحقيق . وان كان ذلك لا زال قاصرا على العاصمة فيينا ، التى أنشأت فيها نيابة خاصة تعنى بنظر الجرائم فى المواد الاقتصادية ، وتضم أعضاء تلقوا دراسات تجارية وبنكية ومالية على مستوى عال (١٠٥) . وفى بلجيكا يجرى تخصيص مجموعات من البوليس القضائي وأعضاء النيابة المؤهلين للتحقيق فى المسائل الاقتصادية والمالية كلما دعت الحاجة الى ذلك ، اضافة لما هو معمول به من تخصيص ثلاث قضاة فى بروكسل للتحقيق فى هذه القضايا(١٠٦) . وفى اليابان أنشئ قسم خاص فى كل من طوكيو وأوزاكا للتحقيق والادعاء فى القضايا الهامة وقضايا الرأى العام ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية Socio-economic Offenses كجرائم الشركات والمؤسسات الاقتصادية الرامية للاحتكار والتلاعب بالمنافسة عندما تأخذ ابعادا ذات تأثير ملموس على السوق ، وجرائم رشوة المسئولين الحكوميين فى المستويات العليا وأعضاء المجالس التشريعية (١٠٧) .

---

— Nikalu Schmid, Rapport, Rev. International de droit (١٠٤)  
Vol. 54, 1-2, 1983, p. 603.

— V. Liebscher, Op. cit., p. 105. (١٠٥)

— H. Bosly, Op. cit., p. 141. (١٠٦)

— Shibahara, Op. cit., p. 451. (١٠٧)



## المطلب الثاني

### تخصص جهة التحقيق في التشريع المصري

#### ١٨٩ - فقرة التخصص :

من الملاحظ أن المشرع المصري لم يحفل بتخصيص جهات للتحقيق في مواد التلاعب بنظام السوق وحماية المستهلك اعتمادا على الاكتفاء بتخصص الضبطية القضائية فيما عدا جرائم تخزين السلع وجلبها عن التداول والمنصوص عليها في القوانين التموينية والتي تختص بتحقيقها نيابة أمن الدولة ، فتسرى في شأن تحقيق سائر جرائم الاحتكار ( قانون ٢٤١ لسنة ١٩٥٩ ) والتأثير العملي على الأسعار ( م ٣٤٥ ع ) والغش في المعاملات وتزييف البيانات والاعلانات التجارية تسرى عليها القواعد العامة، ويجرى تحقيقها بمعرفة أعضاء النيابة العامة .

وان كان يسترعى النظر ما نص عليه قانون الحراسة من اختصاص جهاز المدعي العام الاشتراكي بالتحقيق في بعض الجرائم ، ومن بينها ما يتعلق بالتلاعب في نظام السوق والمساس بمصالح المستهلكين ( مواد ٢ - ٣ ) . وعلى ذلك فسيجرى في هذا المطلب معالجة موضوع التحقيق في هذه الجرائم في فروع ثلاثة . يشمل أولها التحقيق في الجرائم التي تختص بها نيابة أمن الدولة ، وثانيها الجرائم التي يختص بتحقيقها جهاز المدعي الاشتراكي ، وآخرها ما تختص به النيابة العامة .

## الفرع الأول

### نيابة أمن الدولة

#### ٩١٠ - انشائها :

صدر قرار وزير العدل في ٨ مارس سنة ١٩٥٣ بإنشاء نيابات متخصصة تمنى بالتحقيق في الجرائم التي تنظرها محاكم أمن الدولة (١٠٨) . وقد نص القرار على إنشاء نيابة أمن الدولة العليا وتلحق

---

(١٠٨) وقد صدرت فيما بعد عدة قرارات بإضافة أو تعديل اختصاصات نيابة أمن الدولة ، منها القرار رقم ١٢٧٠ لسنة ١٩٧٢ ، والقرار ٢٩٦ لسنة ١٩٧٩ ، والقرار ٢٤٥٣ لسنة ١٩٨٠ .

بمكتب النائب العام . وأوضحت تعليمات النيابة انها تختص بتحقيق ما يقع من الجرائم التي تدخل في اختصاصها بدائرة محافظتي القاهرة والجيزة كما يجوز لها تحقيق ما يقع في الجهات الأخرى (١٠٩) . كما نصت المادة ١٦٤١ من التعليمات العامة للنيابات على انشاء نيابات أمن الدولة الجزئية في عواصم المحافظات بكافة أنحاء الجمهورية .

#### ١٩٩ - اختصاصها بتحقيق جرائم التمويل :

تختص نيابة أمن الدولة العليا بالتصرف فيما يقع من جرائم في كافة أنحاء الجمهورية والتي ورد النص عليها في المادة ١٥٨٨ من التعليمات العامة للنيابات ومن بينها الجرائم التي تقع بالمخالفة للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ الخاص بشئون التمويل والمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ الخاص بالتسعير الجبري وتحديد الأرباح والقرارات المنفذة لها ، وذلك اذا كانت العقوبة المقررة لهذه الجرائم أشد من الحبس ، وتتولى النيابات المختصة في غير محافظتي القاهرة والجيزة تحقيق ما يقع في دوائرها من الجرائم المذكورة وعليها المبادرة باخطار نيابة أمن الدولة العليا بهذه الجرائم فور إبلاغها بها لتتخذ ما تراه بشأنها (١١٠) .

وتختص نيابات أمن الدولة الجزئية بالتحقيق والتصرف في الجرائم التي ورد النص عليها في المادة ١٦٤٢ من التعليمات العامة للنيابات السالف الإشارة إليها ، ومن بينها جرائم التمويل والتسعير الجبري التي تندرج في عداد الجناح والمخالفات ونصت المادة ١٦٤٤ من التعليمات العامة للنيابات على اختصاص النيابات الجزئية الخارجة عن مقر عاصمة المحافظة بالتحقيق والتصرف في الجرائم آنفة الذكر ، وأن تقوم بأحالة ما يتقرر اقامة الدعوى الجنائية فيه الى المحاكم الجزئية المختصة محليا بنظرها .

#### ١٩٢ - سلطاتها :

أوضحت المادة ١٠ من قانون اعلان حالة الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ (١١١) الاجراءات والسلطات التي تختص بها نيابة أمن الدولة حال تحقيقها للجرائم التي تفسمن النص عليها فأوضحت المادة أنه :  
« فيما غلب ما هو منصوص عليه من اجراءات وقواعد في المواد التالية أو

(١٠٩) م / ١٥٨٩ من التعليمات العامة للنيابات .

(١١٠) م / ١٥٩٠ من التعليمات العامة للنيابات .

(١١١) مصلد بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٨ والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ .

في الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية تطبق أحكام القوانين المعمول بها على تحقيق القضايا التي تختص بالفصل فيها محاكم أمن الدولة وإجراءات نظرها ، والحكم فيها وتنفيذ العقوبات المقررة بها . ويكون للنائب العامة عند التحقيق كافة السلطات المخولة لها ولقاضي التحقيق ولمستشار الحالة بمقتضى القوانين » .

وفي عام ١٩٨٠ وبعد إلغاء حالة الطوارئ صدر القانون رقم ١٠٥ (١١٢) بإنشاء محاكم أمن الدولة الثالثة (١١٣) وتضمنت المادة ٧ من ذات القانون بيانا لأحكام الاختصاص بالاتهام والتحقيق في الجرائم التي تدخل في اختصاص محاكم أمن الدولة ، والتي تنص على أنه « تختص النيابة العامة بالاتهام والتحقيق في الجرائم التي تدخل في اختصاص محاكم أمن الدولة وتباشر هذه الوظيفة وفقا للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية ما لم ينص القانون على غير ذلك » .

ويكون للنائب العامة بالإضافة للاختصاصات المقررة لها سلطة قاضي التحقيق في تحقيق الجنايات التي تختص بها محكمة أمن الدولة العليا » (١١٤) .

ويلاحظ أن تخويل النيابة سلطة قاضي التحقيق في المادة ١٠ من قانون الطوارئ قد جاء علما فيستوى أن يكون التحقيق بصدد جناية أو جنحة ، بينما قصر المشرع ذلك في نص المادة ٧ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ على حالة تحقيق الجنايات . ويبدو أنه كان من الأصوب توسيع اختصاص النيابة في تحقيق الجنح مثلما هو معمول به في الجنايات ، ذلك أن الحكمة واحدة في الحاليتين ، وهي كفاية وضمان السرعة والمرونة في إجراءات تحقيق طائفة معينة من الجرائم ذات طبيعة معينة تنسم بدرجة كبيرة من الخطورة والضرر سواء أكانت من الجنايات أو مما يدخل في مصاف الجنح . ذلك أن عديدا من الجنح المنصوص عليها في المراسيم التتويجية والقرارات المنفذة لها ، كجرائم التخابر وحبس السلع عن التداول أشد ضررا وتهديدا للمصلحة العامة والخاصة من بعض الجرائم

---

(١١٢) الجريدة الرسمية ، العدد ٢٢ الصادر في ٢١/٥/١٩٨٠ .

(١١٣) ونص القانون على اختصاص محاكم أمن الدولة العليا والجريدة بنظر الجنايات والجنح المنصوص عليها في القوانين التتويجية ( م / ٣ ) .

(١١٤) ويلاحظ أنه قد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ في ٦ أكتوبر ١٩٨١ بإعادة إعلان حالة الطوارئ وصدرت فيها بعض قرارات متماثلة بعضها لقرارات أخرى . ويلاحظ أيضا أن اختصاص نيابة أمن الدولة بتحقيق الجرائم التتويجية ثابت ولم يتغير سواء في ظل إعلان حالة الطوارئ أو إلغائها .

التي تدخل في عداد الجنايات • لذا فقد تداركت المادة ١٦٤٧ من التعليمات العامة للنيابات هذا الوضع ، وأكدت على أن للنيابة العامة أن تمارس سلطات قاضي التحقيق في كافة الجرائم التي هي من اختصاص محاكم أمن الدولة العليا أو الجزئية على حد سواء (١١٥) •

وبناء على ذلك تتمتع النيابة العامة عند مباشرتها لاجراءات التحقيق في قضايا التمييز بسلطات واسعة • فيجوز لها تفتيش غير المتهم أو منزله ومراقبة المحادثات السلوكية واللاسلكية ، وضبط المراسلات والصحف والمطبوعات لدى مكاتب البريد ، ومد الحبس الاحتياطي دون التقيد بفترة معينة ودون حاجة للرجوع للقاضي الجزئي أو لغرفة المشورة (١١٦) •

### ١٩٣ - اجراءات التحقيق والتصرف فيه :

نصت المادة ٢٠ من القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ (١١٧) على أن يفصل على وجه السرعة في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له • وبناء على ذلك أوجبت التعليمات العامة للنيابات على أعضاء النيابة سرعة التصرف في القضايا التمييزية ، وتحديد أقرب الجلسات لما يقدم منها للمحاكمة مع طلب الفصل فيها على وجه السرعة وتوقيع الحد الأقصى للمعقوبة على مرتكبيها ومعارضة طلبات التأجيل التي تهدف الى تأخير الفصل في هذه القضايا (١١٨) •

كما أوجب القانون على النيابة العامة أن تخطر المدعى العام الاشتراكي بالأحكام النهائية الصادرة بالحبس والغرامة أو بالسجن والغرامة خلال سبعة أيام من تاريخ صدورها لاتخاذ ما يراه من اجراءات طبقا لأحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب (١١٩) •

---

(١١٥) انظر : د• أمال عثمان ، المرجع السابق ، ص ٢٠٨ •

(١١٦) انظر : المرجع السابق ، نفس الوضع ، د• محمود مصطفى المرجع السابق ، ص ٢٤٣ - ٢٤٤ ، وراجع للواد ( ٩ - ١٠٠ ) من قانون الاجراءات الجنائية •

(١١٧) مستبدلة بالقانون ١٩٨٠/١٠٨ •

(١١٨) م ١٦٥٠/ من التعليمات العامة للنيابات •

(١١٩) م ٢٠/ من القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ السالف الإشارة إليها •

## الفرع الثاني

### جهاز المدعى العام الاشتراكي

#### ١٩٤ - نشان نظام المدعى العام الاشتراكي :

تضمن القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ الصادر في شأن تنظيم الحراسة ما يفيد انشاء منصب المدعى العام الاشتراكي وأن أطلق عليه « المدعى العام » فنصت المادة الخامسة من هذا القانون على أن : « يتولى الادعاء في قضايا فرض الحراسة مدع عام بدرجة وزير ، ويكون تعيينه واعفاؤه بقرار من رئيس الجمهورية » . ونصت المادة السادسة على أن : « يتولى المدعى العام اجراءات التحقيق السابقة على تقديم الدعوى الى المحكمة المختصة » .

وقد أفصح الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية في وضوح عن انشاء منصب « المدعى العام الاشتراكي » فيما بعد فنصت المادة ١٧٩ من الدستور على أن : « يكون المدعى العام الاشتراكي مسئولاً عن اتخاذ الاجراءات التي تكفل تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع ونظامه السياسي والحفاظ على المكاسب الاشتراكية والتزام السلوك الاشتراكي » . ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى ، ويكون خاضعاً لرقابة مجلس الشعب ، وذلك كله على الوجه المبين في القانون » . وأعقب ذلك صدور القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ والذي تناول بالتفصيل نظام جهاز المدعى العام الاشتراكي تشكيلاً واختصاصاً ورقابة .

#### ١٩٥ - تشكيل جهاز المدعى العام الاشتراكي وتعيينه :

يرأس الجهاز مدع عام بدرجة وزير يصدر قرار بتعيينه من رئيس الجمهورية بناء على ترشيحه وموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب (١٢٠، ١٢١) . ويعين له نائب تتوافر فيه نفس الشروط ويتم اختياره بذات طريقة اختيار المدعى العام الاشتراكي (١٢٢) . ويأون المدعى العام الاشتراكي في مباشرة اختصاصاته عدد كاف من المساعدين يمينون بطريق النخب من بين أعضاء الهيئات القضائية ممن لا تقل وظائفهم عن درجة رئيس نيابة عامة أو ما يعادلها (١٢٣) .

---

(١٢٠ ، ١٢١) م / ٥ من قانون حماية التيم من الغيب .

(١٢٢) م / ١٠ من ذات القانون .

(١٢٣) م / ١٠ السالف الإشارة إليها .

ونصت المادة ١١ من قانون حماية القيم من العيب على أن تشكل بكتيب المدعى العام الاشتراكي أمانة عامة للشئون الادارية والمالية والفنية . كما نصت المادة ١٢ من ذات القانون على أن تشكل لجنة لشئون العاملين بالجهاز ونصت المادة ١٤ على أن يكون لجهاز المدعى العام الاشتراكي موازنة مستقلة وتدرج رقما واحدا في الموازنة العامة ويكون للمدعى العام في شأنها السلطات المقررة للوزير المختص ولوزير المالية .

وقد أوضحت المادة ٦ من القانون تبعية المدعى الاشتراكي لمجلس الشعب وقررت مسئوليته أمامه . وأن يحدد قرار رئيس الجمهورية بتعيينه المعاملة المالية له على أن تكون بدوجة وزير على الأقل في المرتب والمعيش . كما تضمنت المادة انه يجوز لعضرة أعضاء من مجلس الشعب أن يطلبوا إعفاء من منصبه إذا فقد الثقة والاعتبار اللازمين لشغل هذا المنصب ، فإذا وافق المجلس بأغلبية أعضائه على طلب الإعفاء اعتبر المدعى العام الاشتراكي معزولا من منصبه من تاريخ هذه الموافقة .

وقد ألقت الأحكام التي تضمنتها هذه المادة في شأن تبعية المدعى العام الاشتراكي ببعض الظلال على مدى استقلالية جهاز المدعى العام الاشتراكي، جذهبت بعض الآراء للتشكيك في الطبيعة القضائية لما يجريه من تحقيقات في الجرائم التي يختص بإجراء شئونه فيها (١٢٤) .

وفي الحقيقة فإن ما يثار من أن تعيين المدعى العام الاشتراكي بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الشعب يمس استقلاله ويشكك في طبيعة أعماله القضائية لا يبدو أمرا صائبا وذلك لما يلي :

**أولا :** ان تخصيص هيئات قضائية ذات طبيعة متميزة في تكوينها وما تتبناه من إجراءات للتحقيق في أنماط معينة من الجريمة ، وبخاصة ذات الصبغة الاقتصادية ، هو أمر بات ضروريا إزاء انتشار وتعقيد وسائل ارتكاب الجريمة . وفي التشريع المقارن ثمة نماذج عديدة لهذا النمط من الأجهزة القضائية ، ومن ذلك مجلس الدفاع الاقتصادي في البرازيل ، ووكالة التجارة الفيدرالية في الولايات المتحدة ، ولجنة مراقبة المنافسة في فرنسا . ويلاحظ أن رئيس الجمهورية في الولايات المتحدة وفرنسا يعين رئيس وكالة التجارة ، ولجنة المنافسة (١٢٥) ، ولم يكن ذلك مدعاة للشك بحال في مدى

---

(١٢٤) د - نجاتي سيد ، المرجع السابق ، ص ٣٨ وما بعدها .

(١٢٥) راجع : رسالتنا ، ص ٤٠٧ و ص ٤٥٧ .

استقلالهما ، أو في شرعية ما تتخذه من إجراءات للتحقيق أو حتى يفرض جزاءات ذات طبيعة شبه جنائية .

**ثانياً :** انه يجب التفرقة بين تبعية المدعى العام الاشتراكي في تعيينه واعفائه للسلطة التنفيذية والتشريعية والتي تقتصر على هذا الحد . أما فيما عدا ذلك ، فإن ما يتخذه من إجراءات ذات طبيعة قضائية هو ومعاونوه في الجهاز ، تتم في استقلال وحيدة لا يملها عليه سوى صوت ضميره والتزامه بتأمين حقوق الشعب والحفاظ على مكاسبه .

**ثالثاً :** انه حتى فيما يتعلق بالتبعية خارج نطاق عمله القضائي فإنه يجب فهمها على انها نوع من توزيع الاختصاصات والسلطات ، والرقابة المتبادلة بين أجهزة الدولة . ولكنها تقف عند هذا المعنى ، ولا تؤدي للتبعية الكاملة بما تعنيه الكلمة من تدخل في جوهر واصلب الاختصاصات الوظيفية . ومن هذه الزاوية يمكن ملاحظة ان لرئيس الجمهورية أن يعين قضاة عسكريين في محاكم أمن الدولة (١٢٦) ، وانه يعين وزير العدل والذي يرأس أعضاء النيابة العامة ، الا ان ذلك كله لا يثير جدلا حول مدى استقلالهم فيما يؤدونه من مهام وأعمال ذات طبيعة قضائية .

**رابعا :** انه يمكن بحث مدى تبعية جهاز المدعى العام الاشتراكي للسلطة التنفيذية أو التشريعية بعيدا عن اختصاصاته ذات الطبيعة القضائية التي تتعلق بالتحقيق في جرائم معينة . فيثور بحث آثار هذه التبعية فيما يتعلق باختصاصات المدعى العام الاشتراكي ذات الصيغة الإدارية وهذا هو الشأن في التحقيقات التي يجريها بناء على طلب الحكومة لتقرير مدى المسؤولية الإدارية لبعض جهات الحكومة أو القطاع العام . وكذا فيما حوله فيه القرار بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ من سلطة فحص حالات الأشخاص الذين ما زالوا خاضعين للحراسة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ وإلغاء قرار الحراسة والآثار المترتبة عليه (١٢٧) ومن ذلك أيضا ما قرره قانون حماية القيم من العيب في فحص وتحقيق الموضوعات التي يكلفه بها رئيس الجمهورية أو يطلبها منه رئيس مجلس الوزراء (١٢٨) . وقد يثور بحث آثار هذه التبعية أيضا فيما يتعلق بالاختصاصات السياسية التي يمارسها

(١٢٦) م / ٢ من القانون رقم ١٠٥/١٩٨٠ في شأن إنشاء محاكم أمن الدولة الدائمة .

(١٢٧) انظر : د . أحمد فحس سرور ، التشريعية والإجراءات الجنائية ، ص ١٦٤ .

(١٢٨) م / ١٦ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب .

المدعى العام الاشتراكي كقصر الموضوعات المروضة عليه بناء على طلب مجلس الشعب وتكليفه بتقديم تقرير عنها (١٢٩) .

#### ١٩٦ - اختصاص المدعى العام الاشتراكي بالتحقيق في بعض جرائم التلاعب بنظام السوق والمساس بالمستهلك :

نصت المادة ٢ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب على أنه يجوز فرض الحراسة على أموال الشخص كلها أو بعضها لدرء خطره على المجتمع في حالات معينة ، ومن بينها قيام دلائل جديده على أنه أتى أفعالا من شأنها الاضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي . ونصت المادة ٣ من ذات القانون على جواز فرض الحراسة في حالات أخرى من بينها الاتجار في المنوعات أو في السوق السوداء أو التلاعب بقوت الشعب أو بالأدوية (١٣٠) . وقد رأينا كيف انه تم فرض الحراسة بالتطبيق لأحكام هذه المواد في حالة اساءة استخدام الائتمانات البنكية واستيراد وطرح السلع الفاسدة والمفسوشة ، والتلاعب بالمخصص والقررات التموينية واختزان السلع وحبسها عن التداول (١٣١) .

ونصت المادة ٦ من ذات القانون على أن يتولى « المدعى العام » اجراءات التحقيق السابقة على تقديم الدعوى الى المحكمة المختصة بفرض الحراسة ويكون له في سبيل ذلك كافة الاختصاصات المقررة لسلطات التحقيق في قانون الاجراءات الجنائية . وأوضحت المادة ١٦ من قانون حماية القيم من العيب أن « المدعى العام الاشتراكي » يتولى دون غيره الاختصاصات المقررة له في القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ .

#### ١٩٧ - السلطات المقررة له فيما يجريه من تطبيقات :

الأصل أن للمدعى العام الاشتراكي فيما يجريه من تحقيقات له كافة السلطات المقررة لجهات التحقيق في قانون الاجراءات الجنائية ، وذلك بحسب ما نصت عليه المادة ٦ من قانون الحراسة المشار اليها . واستثناء من ذلك تضيق هذه السلطات في أحوال معينة ، أو يتطلب القانون الحصول على إذن أو موافقة المستشار المختص لاتخاذ اجراءاتها في أحوال أخرى وذلك حسبما سيبين من مراجعة النصوص الواردة في هذا الشأن .

(١٢٩) د. أحمد فتحى سرور ، المرجع السابق ، ص ١٦٥ .

(١٣٠) البلد ٤ من ذات المادة .

(١٣١) راجع : رسالتنا ، ص ٢٨٦ .



## أولاً - البند في التلصص إجراءات التحقيق :

يختص المدعى العام الاشتراكي بالتحقيق في الجرائم الموجبة لفرض الحراسة بحسب ما نصت عليه المادتان ٢ - ٣ من القانون ٢٤ لسنة ١٩٧١ . وذلك نتيجة لما يصل اليه من معلومات عن مخالفة أحكام القانون سواء أكان مصدرها البلاغات والشكاوى التي يتقدم بها المواطنون أو مأموري الضبط القضائي ويجوز أن يجرى هذه التحقيقات من تلقاء نفسه بناء على ما يصل الى عليه من وقائع ومخالفات (١٣٢) سواء أكان مصدرها وسائل الاعلام المسموعة والمرئية أو التحقيقات الصحفية أو غير ذلك . وقد يكون ذلك نتيجة لما أوجبه القانون على جهات القضاء الأخرى من أخطار في حالات معينة . ومن ذلك أن المادة ٢٠ ( فقرة ٢ ) (١٣٣) من قانون تحديد الأرباح رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ أوجبت على النيابة العامة إخطار المدعى العام الاشتراكي بالأحكام النهائية الصادرة بالحبس والغرامة أو السجن والغرامة خلال سبعة أيام من تاريخ صدورهما لاتخاذ ما يراه من إجراءات طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب .

ومن الواضح أن هذه البلاغات أو الاخطارات لا توجب بالضرورة اتخاذ إجراءات التحقيق بمعناه الفني والدقيق بما يستتبعه من ضبط للأشياء والوثائق واستجواب ومواجهة للأشخاص ، وقد يسبق هذه المرحلة فحص مبدئي لمضمون البلاغ أو الشكاوى التي قد تكون كيدية ، أو لأهمية الجريمة التمييزية المخطر بالحكم الصادر في شأنها ، والتي قد لا تكون على قدر من الجساماة يتوافق فيه معنى الاضرار بالمصالح الاقتصادية للبلاد الموجب لاتخاذ إجراءات فرض الحراسة . وفي مثل هذه الحالات فإنه يمكن أن يكتفى بحفظ الأوراق أو الشكاوى إذا ثبت عدم جدتها أو قلة أهميتها ، حتى لا تضيق جهود أجهزة التحقيق سدى ، وحماية للمواطنين من التشهير بهم .

## ثانياً - التحفظ على الوثائق والمستندات وطلب البيانات والمعلومات :

نصت المادة ٦ من قانون الحراسة على أن للمدعى العام الاشتراكي ، في صدد ما يتخذ من إجراءات للتحقيق فيما يقع مخالفاً للقانون ، أن يأمر بالتحفظ على أية أوراق أو مستندات يرى أهميتها في الادعاء ، وله أن يطلب

(١٣٢) الفقرة الأولى من المادة ١٦ من قانون حماية القيم من المييب رقم ٩٥ لسنة

١٩٨٠ .

(١٣٣) مستبدلة بالقانون رقم ١٩٨٠/١٠٨ .

البيانات والمعلومات من هيئات الرقابة والتفتيش في الدولة ، والحصول على الوثائق والملفات من الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها أو من أى من الأشخاص الاعتبارية العامة أو أية جهة أخرى . كما أن له تكليف مأمورى الضبط القضائي أو أية جهة أخرى بجمع المعلومات والاستدلالات حول ما تدور التحقيقات بشأنه . كما أكلت المادة ١٨ من قانون حماية القيم من العيب في فقرتها الأولى على هذا الحق .

وقد حرص المشرع على التأكيد على هذا الحق لما له من أهمية كبيرة في الكشف عن أوجه التلاعب وانتهاك القانون في المواد الاقتصادية على وجه الخصوص . وأوجبت المادة ٦٢ من قانون القيم على الجهات المختصة أن تستجيب لما يطلبه المدعى العام الاشتراكي من بيانات وأن تضع تحت تصرفه الأوراق والبيانات بما في ذلك ما يعد تداوله سريا (١٣٤) ، كما نصت المادة على أنه اذا لم تستجب الجهة للطلب بغير مبرر قانوني كان للمدعى العام الاشتراكي أن يبلغ الأمر للوزير أو السلطة الرقابية المختصة .

وبلاحظ على نص المادة ٦٢ ، انه لم يتضمن النص على عقوبة جنائية في حال مخالفة ما أوردته من التزام بتقديم البيانات والوثائق ، مع أن بعض القوانين الاقتصادية يقرر جزاء جنائيا في مثل هذه الحالة . ومن ذلك المادة ٥٥ من قانون التموين والمادة ١٧ من قانون تحديد الأرباح وكل ما قررت في هذا الشأن هو ابلاغ الوزير أو السلطة الرقابية المختصة والذي له بطبيعة الحال أن يلزم الجهة التابعة له بتقديم ما هو مطلوب منها ، وهي على ما هو واضح لا تخرج عن الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة .

ولكن ما هو الحال لو أن الجهة التي خالفت هذا الالتزام كانت من الشركات أو المؤسسات الاقتصادية الخاصة ، كالبنوك والمؤسسات المصرفية المنشأة وفقا لأحكام قانون استثمار المال العربي والأجنبي أو غيرها من شركات القطاع الخاص . الواضح أنه لا شك في ظل أحكام هذا النص أنها ستفلت من تنفيذ هذا الالتزام ومن التحمل بأية تبعات للمخالفة . ولو أن المشرع كان قد نص على عقوبة جنائية في حالة النكوص عن تنفيذ هذا الواجب لكان قد تفادى الآثار السلبية الناجمة عن الغفال تقريرها .

---

(١٣٤) كاليانات التي تحتفظ بها البنوك عن الإرسدة المالية للمتعللين .

## ثالثا - اجراء الاستجواب وسماع الشهود :

نصت المادة ١٨ من قانون حماية القيم من العيب على أن للمدعى العام الاشتراكى بمناسبة ما يباشره من تحقيقات اجراء الاستجواب والمواجهة وسماع الشهود بعد تحليلهم اليقين . وقد نصت الفقرة الثانية من ذات المادة على أنه يسرى فى شأن تفريم الشهود وحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية .

وتنص المادة ٢٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه : « تسرى على الشهود فى التحقيق الذى تجريه النيابة العامة الأحكام المقررة أمام قاضى التحقيق » ويكون الحكم على الشاهد الذى يمتنع عن الحضور أمام النيابة العامة والذى يحضر ويمتنع عن الإجابة من القاضى الجزئى فى الجهة التى طلب حضور الشاهد فيها حسب الأحوال المعتادة » . وتنص المواد ١١٧ - ١١٩ من قانون الاجراءات الجنائية على أن لقاضى التحقيق أن يحكم على الشاهد الذى يتخلف عن الحضور بالغرامة التى لا تتجاوز عشرة جنيهات أو يأمر بضبطه وأحضاره . فإذا حضر وامتنع عن أداء الشهادة يحكم عليه بالحبس الذى لا يزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تزيد على ستين جنيها .

والذى يبدو من طاهر المادة ١٨ من قانون القيم ، انها وقد اقتصررت فيما يرتكبه الشهود من مخالفات على الحديث عن تفريمهم طبقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٠٨ اجراءات ، فانها قد استبعدت امكانية اصدار أوامر بضبطهم واحضارهم فى حالة التخلف ، أو الحكم عليهم بالحبس فى حالة حضورهم وامتناعهم عن أداء الشهادة .

## رابعا - المنع من مفادرة البلاد :

نصت المادة ٢٣ من قانون القيم على ان للمدعى العام الاشتراكى أن يطلب الى المستشار المنتخب (١٣٥) طبقا لحكم المادة ١٩ من هذا القانون اصدار أمر بمنع الشخص من مفادرة البلاد اذا اقتضت ذلك ظروف التحقيق . على أن يعرض الأمر والأسباب التى بنى عليها خلال ثلاثين يوما من تاريخ اصداره على محكمة القيم والا اعتبر الأمر كأن لم يكن .

---

(١٣٥) نصت المادة ١٩ من قانون القيم على ان تنوب محكمة القيم أحد مستشاريها فى بداية تشكيلها . ويكون معنى بالنظر فيما يطلب للمدعى الاشتراكى اتخاذ من اجراءات نص عليها فى هذه المادة والمادة ٢٣/ من قانون القيم ، كذا الاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٨/ من قانون الحراسة .

• ويلاحظ أن المادة تتحدث عن « منع الشخص من مفادرة البلاد » ،  
ومفهوم ذلك أن الأمر بالمتنح قد يصدر شاملا غير المتهمين ، ممن تناولتهم  
التحقيقات • على أن هذا التفسير يجب تطبيقه في أخيق الحدود ، وفي  
الأحوال التي يكون اتهام هؤلاء الأشخاص فيها وشيكا ، أو يكون في  
مفادرتهم البلاد ما يؤدي لاختفاء بعض الدلائل التي تفيد في كشف  
الجريمة ، أو تيسر افلات المتهم بما تحصل عليه من كسب غير مشروع •  
وعلى العموم فإن الأمر بالمتنح يخضع لرقابة محكمة القيم ، وعلى ضوء ما تراه  
من ضرورة وجدية الأسباب التي بني عليها أو علم جديتها فإن لها أن تلغي  
الأمر أو تعدله أو تؤيد استمراره (١٣٦) •

#### خامسا - الضبط والتفتيش :

أجازت المادة ١٩ من قانون حماية القيم من العيب للمدعي العام  
الاشتراك إذا اقتضت ضرورة التحقيق ضبط أو احضار أحد الأشخاص أو  
تفتيشه أو تفتيش منزله أو اتخاذ أى إجراء من الإجراءات المنصوص عليها  
في المواد ٩١ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٢٦ ، ١٣٤ ، ٢٠٦ من قانون الإجراءات  
الجنائية أن يطلب من المستشار المنتخب من محكمة القيم إصدار أمر بالموافقة  
على اتخاذ إجراء أو أكثر من هذه الإجراءات • وقد اشترطت المادة أن يكون  
الأمر مسببا ومحدد الملة بالنسبة لتفتيش المنازل ، وضبط ومراقبة وسائل  
الاتصال المشار إليها في المواد المذكورة • وذلك كله وفقا للضوابط  
المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية •

ويقابل نص المادة ١٩ ما هو منصوص عليه في المادة ٢٠٦ من قانون  
الإجراءات الجنائية والتي اشترطت على النيابة العامة قبل اتخاذ أى إجراء  
من الإجراءات المنصوص عليها في المادة المشار إليها الحصول مقدما على أمر  
مسبب بذلك من القاضي الجزئى بعد اطلاعه على الأوراق ، ولمدة لا تزيد على  
ثلاثين يوما يجوز تجديدها لمدة أو لمدد أخرى مماثلة •

#### سادسا - الأمر بالمتنح من التصرف في الأموال :

أجازت المادة ٧ من قانون الحراسة للمدعي العام الاشتراك أن يتخذ  
من الإجراءات العاجلة الوقائية ما يكفل التحفظ على الأموال والأشياء التي  
تحصلت من الجريمة ، لتفويت الفرصة على المتهم في الافلات بكسبه غير  
الشرع قبل صدور الحكم الفاصل في الدعوى •

فنصت هذه المادة على أنه : « يجوز للمدعى العام إذا تجمعت لديه دلائل قوية بالنسبة لأحد الأشخاص على أنه أتى فعلا من الأفعال المنصوص عليها في المادتين ٢ - ٣ من هذا القانون أن يأمر بمنع التصرف في أمواله أو إدارتها ، واتخاذ ما يراه من الإجراءات التحفظية في هذا الشأن ، ويجوز أن يأمر باتخاذ تلك الإجراءات بالنسبة لأموال زوجته وأولاده القصر أو البالغين إذا رأى لزوما لذلك » .

وعلى المدعى العام تقديم الدعوى الى المحكمة المختصة بفرض الحراسة في ميعاد لا يجاوز ستين يوما من تاريخ الأمر المشار اليه في الفقرة الأولى والا اعتبر الأمر كأن لم يكن » .

ويلاحظ أن اختصاص جهات التحقيق بمثل هذا الاجراء في التشريع المصري ليس بدعا مستحدثا ، فقد نصت المادة ٢٠٨ مكررا (أ) (١٣٧) على أنه : « يجوز للنائب العام اذا قامت من التحقيق دلائل كافية على جدية الاتهام في الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وغيرها من الجرائم التي تقع على الأموال المملوكة للحكومة أو الهيئات والمؤسسات العامة وغيرها من الجرائم التي تقع على الأموال المملوكة للحكومة أو الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة ، أن يأمر ضمنا لتنفيذ ما عسى أن يقضى به من الغرامة أو رد المبالغ أن يمنع المتهم من التصرف في أمواله أو إدارتها أو غير ذلك من الإجراءات التحفظية » . كما يجوز له أن يأمر بتلك الاجراءات بالنسبة لأموال زوج المتهم وأولاده القصر ... » .

#### سابعا - الأمر بالتحفظ على الأشخاص :

نصت المادة ٨ من قانون الحراسة على أن للمدعى العام أن يأمر بالتحفظ في مكان أمين على الأشخاص المشار اليهم في المادة الثانية من هذا القانون . على أن يعرض الأمر على المحكمة المنصوص عليها في المادة العاشرة من هذا القانون ( محكمة القيم فيما بعد ) وذلك خلال ستين يوما من تاريخ صدوره . وعلى المحكمة خلال ستين يوما من عرض الأمر عليها أن تصدر قرارها إما بإلغاء الأمر أو استمراره تنفيذا لمدة لا تتجاوز سنة من تاريخ صدوره . وللمدعى العام قبل نهاية هذه المدة أن يطلب الى المحكمة ذاتها استمرار تنفيذ الأمر مددا أخرى لا يجاوز مجموعها خمس سنوات .

---

(١٣٧) مطابقة للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٧ الجريدة الرسمية العدد ٢٨ أكتوبر

١٩٦٧ .

ولما صدر قانون حماية القيم من العيب في سنة ١٩٨٠ نص في مادته ١٦ على أنه اذا رأى المدعى العام الاشتراكي اتخاذ الاجراء المنصوص عليه في المادة الثامنة من قانون الحراسة ، وجب عليه الحصول مقلما على أمر بذلك من المستشار المنتعبد المشار اليه في المادة ١٦ من ذات القانون . غير أن هذا الاجراء لا يلغى ما تقرر من رقابة محكمة القيم وفقا لما نصت عليه المادة ٨ المشار اليها .

ومفاد هذه النصوص أن أمر التحفظ على الشخص قد يمتد ليصل لمدة أقصاها خمس سنوات . وفي الحقيقة فإن هذه المدة تعد فترة طويلة لا يبررها الفرض من اصدار قانون الحراسة ، والذي يستهدف بالدرجة الأولى محاصرة تحرك المال غير المشروع بغية الاضرار بالمصالح الاقتصادية أو السياسية للبلاد . ولذلك فإن التحفظ على الأشخاص - والذي لا يمدو أن يكون في حقيقته سوى تقييد حرية المواطنين - يجب أن يقرر في أضيق الحدود ، ولتيسير تحقيق القانون لغرضه الرئيسي وهو الحد من الحركة غير المشروعة للمال . ولكن الذي يبدو من طول الفترة التي يمكن أن يمتد لها التحفظ على هذا النحو انه ربما يتحول من وسيلة محدودة لغاية غير مطلوبة تحمل في طياتها معنى الترادف مع عقوبة الحبس .

والذي يبدو أن الأمر بالتحفظ على الأشخاص ، قد تقرر كمقابل للحبس الاحتياطي المقرر لجهات التحقيق أن تأمر به في جرائم القانون العام ، وإذا كان هدف الأمر بالتحفظ هو صون الدلائل على ارتكاب الجريمة أو للحد من الضغط التأثير على الشهود أو غيرهم ، فإن ذلك يجب ألا يتجاوز المرحلة الأولى المبكرة منذ التحقيق ، وفي ذات الوقت فإنه يكون من غير المناسب أن يمتد لفترة أطول من الحبس الاحتياطي المقرر في القانون العام والذي لا يزيد على ستة شهور ما لم يكن المتهم قد أعلن بجلته الى المحكمة المختصة قبل انتهاء هذه المدة (١٣٨) .

## ١٩٨ - اجراءات التحقيق والتصرف فيه :

حول قانون الحراسة وقانون حماية القيم من العيب للمدعى العام الاشتراكي أن يخطر أو يطلب من الجهة الادارية أو النيابة العامة اتخاذ بعض الاجراءات قبل الانتهاء من التحقيقات التي هو بصندها . فله أن

(١٣٨) المادة ١٤٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، وللمدلة بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٧٧ .

ويلاحظ انه في الجنايات ، تكون مدة ستة الشهور قابلة للمد بامر من المحكمة المختصة دون التقيد بعدد مرات المدة ( الفقرة الرابعة من المادة ١٤٣ المشار اليها ) .

يطلب من النيابة العامة: أو أية جهة مختصة أخرى إجراء تحقيق في واقعة معينة تتعلق أو تتصل بالادعاء وموافاته بنتيجة التحقيق فيها (١٣٩) ، كما أن له إذا تبين وجود دلائل على وقوع جريمة جنائية أو مخالفة تأديبية أن يخطر أو يحيل الأمر إلى النيابة العامة أو إلى النيابة الإدارية أو الجهة المختصة على حسب الأحوال لإجراء شتونها فيها (١٤٠) . وللمدعى الاشتراكي أثناء مباشرته للتحقيقات أن يطلب إلى الوزير أو الجهة المختصة وقف من تقضي مصلحة التحقيق وقفه عن العمل احتياطياً أو نقله إلى عمل آخر بصفة مؤقتة (١٤١) ، أو النظر فيما وقع منه من مخالفات لواجبات وظيفته أو تصدير في عمله (١٤٢) .

فإذا ما فرغ المدعى العام الاشتراكي من مباشرة التحقيق ، كان له أن يتصرف فيه بأحد وجهين وفقاً لما خلص إليه من نتائج . فاما أن يصدر أمراً بالآ وجه لإقامة الدعوى ، واما أن يحيل الدعوى إلى محكمة القيم وذلك على الوجه التالي :

#### أولاً - الأمر بالآ وجه لإقامة الدعوى :

نصت المادة ٢٥ من قانون حماية القيم من العيب على أن : « للمدعى العام الاشتراكي أن يأمر بحفظ التحقيق إذا رأى أن لا محل للسبر في الإجراءات ، وحقيقة الأمر أن ما أطلق عليه المشرع تعبير أمر الحفظ في حقيقته » أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى ، بمعناه الفني والدقيق . فالمادة تنحلت عن الأمر بحفظ التحقيق ، والمعلوم طبقاً للقواعد العامة أن النيابة العامة إذا رأت عسماً وقع الدعوى الجنائية بعد اتخاذ أي من إجراءات التحقيق فيها فإنها تصدر في ذلك أمراً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية . إذ أنه متى بدأ التحقيق في الجريمة فلا تصبح الواقعة في يد النيابة العامة كسلطة اتهام وإنما تنتقل إليها باعتبارها من قضاء التحقيق وتتصرف فيها بهذه الصفة (١٤٣) وهو الأمر الذي يصدق بطبيعة الحال

(١٣٩) المادة ٦/ من قانون تنظيم الحراسة ، البند ٥١ .

(١٤٠) م/٢٦ من قانون حماية القيم من العيب .

(١٤١) م/٢٢ من القانون المشار إليه .

(١٤٢) م/٦ من قانون تنظيم الحراسة ، البند ( ٧ ) .

(١٤٣) راجع للمادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية .

والنظر : د . أحمد فتحي سرور ، قانون الإجراءات الجنائية المرحع السابق ، ص ٥٢٠ وما بعدها . وأيضاً د . زتون عبيد ، مبادئ الإجراءات الجنائية ، ١٩٧٢ ص ٢٧٦ - ٢٧٧ .  
والنظر : في انتقاد عدم دقة صياغة نص المادة ٢٥ من قانون القيم د . فياتي مستدلاً للمرجع السابق ، ص ٧٥٩ .

على المدعى العلم الاشتراكي كأحد جهات التحقيق فيما يختص به من جرائم .

أما أمر الحفظ فلا يصدر وفقا للقواعد العامة الا في المرحلة التالية لجميع الاستدلالات وقبل البدء في التحقيقات وعلى ذلك نصت المادة ٦١ من قانون القيم هو في حقيقته أمر بالوجه لاقامة الدعوى لا يمنع من أن الدعوى تأمر بحفظ الأوراق . على أن القول بأن ما قرره المادة ٢٥ من قانون القيم هو في حقيقته أمر بالوجه لاقامة الدعوى لا يمنع من أن يصدر المدعى الاشتراكي أمرا بالحفظ في مرحلة سابقة على اجراء تحقيقاته ، سواء لوضوح علم جدية البلاغ أو الشكوى أو علم أهميتها أو غير ذلك من الأسباب القانونية والموضوعية التي يصح أن يبنى عليها أمر الحفظ (١٤٤) .

#### ثانيا - إحالة الدعوى الى محكمة القيم :

وهو الوجه الثاني من أوجه التصرف في التحقيق الذي يجريه المدعى العام الاشتراكي . وقد نصت المادة ٢٥ من قانون حماية القيم على أنه اذا أسفر التحقيق عن وجود دلائل كافية على قيام المسئولية قبل شخص معين فان للمدعى الاشتراكي أن يحيل الدعوى الى محكمة القيم بقرار موقع عليه منه أو من يقوم مقامه مرفقا به ملخص للدلائل التي قامت قبل المتهم يتم ايداعه قلم كتاب المحكمة ويعلن به المحال للمحاكمة ويلاحظ أنه اذا تعاصر مع إجراءات التحقيق صدور أمر بمنع المتهم من التصرف في أمواله أو ادارتها ، أو منع زوجه أو أولاده من التصرف ، وجب في هذه الحالة تقديم اندعوى الى محكمة القيم في ميعاد لا يتجاوز ستين يوما من تاريخ صدور هذا الأمر (١٤٥) .

---

(١٤٤) في تصنيف هذه الأسباب ، انظر : د . أحمد فتحي سرور ، المرجع السابق

في التوضيح .

(١٤٥) الفقرة ٤ من المادة ٧ من قانون فرض الحراسة .



## الفرع الثاني

### النيابة العامة

١٩٩ - اختصاصها بالتحقيق في بعض جرائم التلاعب بنظام السوق والافراد بالمستهلك :

وأينا أن تجريم بعض أفعال التلاعب بنظام السوق الحر قد ورد النص عليها خارج نطاق قوانين التكوين . وعلى ذلك فإن التحقيق فيها يكون من اختصاص النيابة العامة ، ومن ذلك جريمة الاحتكار المنصوص عليها في القانون ٢٤١ لسنة ١٩٥٩ والمضاربة غير المشروعة على الأسعار والسلع المنصوص عليها في المادة ٣٤٥ من قانون العقوبات . كما تختص النيابة العامة أيضا بالتحقيق في مواد حماية المستهلك من البيانات والاعلانات الزائفة المنصوص عليها في قانون المجلات التجارية ، ومن الغش والتدليس في المعاملات التجارية المنصوص عليه في قانون قمع الغش رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ كذا الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ في شأن تلقي الأموال .

٢٠٠ - السلطات المقررة لها في التحقيق :

للنيابة العامة في سبيل تحقيقها لهذه الجرائم أن تتخذ كافة الاجراءات المؤدية لظهور الحقيقة وفقا للقواعد العامة ، فلها أن تأمر بضبط الأشياء المتعلقة بالجريمة وسماع الشهود ، واجراء الاستجواب والمواجهة ، واصدار اوامر الضبط والاحضار وحبس المتهم احتياطيا (١٤٦) ، ولها أيضا أن تستعين بالخبراء في اثبات الأمور الفنية . ففرض بأن « عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في اجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما خوله قانون الاجراءات الجنائية لسائر رجال الضبطية القضائية في الفصلين الأول والثاني من الباب الثاني منه بما في ذلك ما تجيزه لهم المادة ٢٩ من هذا القانون أثناء جمع الاستدلالات من الاستعانة بأهل الخبرة وطلب رأيهم شفويا أو كتابيا » (١٤٧) .

---

(١٤٦) راجع : للواد ١٩٩ - ٢٠٦ ، ٢٠٩ ، ٢١٣ ، ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

(١٤٧) نفس ١٩٨١/٣/٤ ، مجوعة أحكام النفس ، قاعدة ٣٢ ص ٢٠٢ .

ونفس ١٩٨٦/٢/١٢ ، مجلة القضاء ، يناير - يونيو ١٩٨٨ ، ص ٣٢ .

ولكن اللافت للنظر ان المشرع المصري لم يخص النية العامة في التحقيق في هذه الجرائم بإجراءات متميزة ذات طبيعة وقائية أو تحفظية يمكن اتخاذها قبل مرحلة المحاكمة كما هو الشأن في التشريع المقارن . ومثال ذلك ان قانون قمع الفس في مصر يشترط للتحفظ على المواد المشتبه في فسادها عرض الأمر على القاضي الجزئي لتأييد عملية الضبط (١٤٨) . بخلاف ما يجري عليه العمل في فرنسا حيث يترك للنية مكانة إصدار أوامر ضبط الأشياء والسلع الا اذا اقتضى الأمر دخول الأماكن المسكونة ، وفي هذه الحالة فقط يشترط القانون الحصول على إذن من القاضي المختص (١٤٩) .

ويبدو أن الاستثناء الوحيد الذي تنفرد به النية العامة في هذا الصدد هو ما نصت عليه المادة ٧ من قانون قمع الفس في مصر : « يجب الحكم في جميع الحالات بمصادرة المواد أو العقاقير التي تكون جسم الجريمة فإذا لم ترفع الدعوى الجنائية لسبب ما فيصدر قرار المصادرة من النية العامة » (١٥٠) .

وتطبيقا لذلك فانه اذا صدر أمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى ، فان ذلك لا يمنع أن يقتصر بصدور قرار بالمصادرة للبضائع المشبوهة أو الفاسدة . ومن المعلوم أيضا طبقا للقواعد العامة أنه اذا كانت البضائع المضبوطة مفسوسة أو فاسدة وكانت مما يتلف بمرور الزمن أو كان حفظها يستلزم نفقات تستغرق قيمتها ، فانه يجوز لسلطة التحقيق أن تأمر ببيعها بطريق المزاد العام متى سمحت بذلك مقتضيات التحقيق (١٥١) . وعندئذ يودع ثمنها في خزانة المحكمة على ذمة الفصل في الدعوى ، وينسحب الحكم بالمصادرة عندها يقضى بها على الثمن المتحصل من البيع (١٥٢) .

---

(١٤٨ ، ١٤٩) م/١٢ من قانون ٤٨ لسنة ١٩٤٩ في شأن قمع الفس .

(١٥٠) المادة ٧ ممدلة بالقانون ٨٠ لسنة ١٩٦١ . وكان نصها قبل التعديل « تعبر الجرائم التي ترتكب ضد أحكام المواد الثانية والثالثة والخامسة مخالفات اذا كان للثمن حسن النية ، على أنه يجب أن يقضى الحكم بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي تكون باسم للثمن » .

(١٥١) م/١٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية .

(١٥٢) د- وقوف عبيد . شرح قانون العقوبات التكميل ، ص ٢٦٤ .

وراجع ، نفس ١٤/١٩٥٠ ، مجوعة أحكام الفس س ١ قاعدة ٢٤٩ ص ٤٦٣ ( مقارن اليه في المرجع السابق ، نفس الموضع ) .

## الفصل الثاني

---

### دور المجنى عليه في الدعوى الجنائية

٢٠٩ - تمهيد :

إذا كان الغالب في الفقه والتشريع المقارن هو الاتجاه لتقييد دور المجنى عليه في جرائم القانون العام وحتى في الجرائم الاقتصادية في تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر Citation directe أو قبوله حديثاً حال تحريك الدعوى الجنائية من قبل النيابة العامة .

Constitution de partie civile أمام القضاء الجنائي .

وذلك لمدة اعتبارات ، أهمها كفاءة وضمان سرعة الفصل في الدعاوى ، أو ما تحتاجه إجراءات الاتهام والتحقيق في بعض الجرائم من خبرة وتخصص معين تقتضى أن تضطرر بها النيابة العامة ، ولا يترك تقديرها للمدعى المدني ( كما في الجرائم الاقتصادية ) ، أو لأن في ترك هذا المجال مفتوحاً من كل قيد ما يؤدى لمصادرة حق الادارة في التنازل أو التصالح واحداً لقاعدة

الملازمة التي تكفل في بعض الأحيان تحقيق المصلحة العامة والحفاظ عليها (١) .

الا ان ما يميل اليه الفقه والتشريع الجنائي المعاصر فيما يتعلق بجرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية يبدو بعكس ذلك الاتجاه القيد . فالملاحظ أن الفقه المقارن بدأ في المقدين الأخيرين أكثر حماساً في المناداة بتطوير دور المجنى عليه وتدعيم حقوقه . *Renforcement des pouvoir des victimes* في المراحل المختلفة من الخصومة الجنائية في مثل هذا النمط من الجريمة (٢) .

ويرجع ذلك الى أن المجنى عليه في مثل هذه الأحوال يكون غالباً في موقف واقعي غير متكافئ، إزاء مرتكبي الجريمة والذين غالباً ما يكونون من المنشآت والشركات الاقتصادية ومن ثم فإن تدعيم المركز القانوني للمجنى عليه وتسهيل مشاركته في الدعوى الجنائية يحقق هدفاً ثانياً مزدوجاً . فهو من ناحية ييسر للضرور اقتضاء التعويض بأيسر الطرق والوسائل المتاحة قانوناً . وهو من ناحية ثانية يؤدي لتعزيز وخلق سلطة مواجهة للمجنى عليهم *Counter-Power* تعمل بطريق غير مباشر على ضبط *Control* والحد من عديد من أوجه اساءة استعمال السلطة الاقتصادية (٣) .

وفي ضوء ذلك فقد اتجهت التشريعات المقارنة عملاً على تحقيق هذه الأهداف صوب اتجاهين رئيسيين :

**أولهما :** ويرمي الى تسهيل مشاركة المجنى عليه في تحريك الدعوى والادعاء مدنياً أمام جهات القضاء الجنائي (٤) .

---

(١) انظر / د. أحمد فتحي سرور ، قانون الإجراءات الجنائية ص ٥٦٢ - ٥٦٣ .  
د. محمود مصطفى ، المرجع السابق ص ٢١١ - ٢١٢ ، د. أمال عثمان ، المرجع السابق ص ١٦٨ ، وما بعدها .

(٢) انظر : فليس مارتى ، المجلة الدولية لقانون العقوبات العدد ١ - ٢ ، ١٩٨٢ .  
ص ٦٠ - ٦١ ، وانظر أيضاً تقرير الـ *Tissotura* من أعمال مجلس أوروبا .  
الرجع السابق ص ٨١٨ - ٨١٩ .

(٣) انظر : تقرير كل من الأستاذين أولكهوف ، وتيدمان ، مؤتمر كراكاس ١٩٨٠ .  
ولفشار اليهما في مواقف عديدة من البحث وأيضاً : تقرير الأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة السادس لمنع الجريمة ، حول موضوع « الجريمة وسوء استعمال السلطة » ، ص ٣٤ .

(٤) فتمن مشروع المبادئ التوجيهية لمنع الجريمة والقضاء الجنائي في سياق التنمية وإطار اقتصادي دولي جديد والذي صدر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة .

**لأنيهما :** ويهدف الى تيسير مشاركة جماعات وتجمعات المجنى عليهم  
 Les associations des victimes  
 في الادعاء أمام القضاء الجنائي  
 لحماية المصالح الجماعية لأعضائها (٥) أو تقديم المساعدة الإرشادية لهم  
 أو - الدعم المالي في الدعاوى التي يقومون بمباشرتها شخصيا (٦) .

وترتيباً على ذلك فسنتناول موضوع هذا الفصل في مجئين  
 متتاليين :

**الأول :** ويتناول دور المجنى عليه في الدعوى المدنية التبعية .

**الثاني :** ونعرض فيه لدور جماعات المجنى عليهم في مراحل الخصومة  
 الجنائية .

---

= ١٩٨٤ في البندين ١١ ، ١٢ ، الإشارة الى أهمية بذل الجهود لمن ما يلزم من تشريعات  
 تكفل تمويض المجنى عليهم بصورة فعالة وعادلة وسريعة في جرائم اساءة استعمال السلطة  
 الاقتصادية اذا لم تكن الوسائل القانونية كافية أو ملائمة ( مطبوعات الأمم المتحدة :  
 (E/AC. 57/1984/18)

(٥) انظر : أعمال مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة تقرير الاجتماعات  
 التحضيرية ، ابريل ١٩٨٢ . حيث أفضحت المناقشات في البند الثالث من جدول الأعمال  
 والمعنون « ضحايا الجريمة » عن ضرورة الاهتمام بتعويض المجنى عليهم نتيجة اساءة  
 استعمال السلطة على نحو مخالف للقانون ( الفقرة ٤٠ ) وعن أهمية توسيع مفهوم ونطاق  
 الدعاوى المدنية التي تقيمها جماعات حماية المستهلكين ( الفقرة ٤٦ ) . مطبوعات الأمم  
 المتحدة . (A/Conf. 121/PM.

وانظر أيضا : توصية مجلس أوروبا . Conseil de L'europe  
 رقم ٧٧ في شأن تيسير مشاركة جماعات المجنى عليهم في مباشرة الدعاوى المدنية عن الجرائم  
 التي يكون الغرب فيها محتلا ، أو للمجنى عليه غير محدد كما في جرائم تلوث البيئة  
 الناجمة عن مخاض الاستخدام الصناعي والتكنولوجي والنقل . ( مشار اليه في تقرير  
 Tirsosura المرجع السابق . نفس الموضع ) .

(٦) انشئ المجلس الوطني للمستهلكين في المجر في ٢٦ فبراير ١٩٨٢ بهدف الدعم  
 للمستهلكين في الدعاوى التي يبادرونها أمام القضاء .

— Delmas-Marty, Ibid., Loc. Cit.

والج : ١

## المبحث الأول

### دور المجنى عليه في الدعوى المدنية التبعية

#### ٢٠٢ - حدود حق المعنى عليه في تحريك الدعوى المدنية بطريق التبعية للدعوى الجنائية :

تجيز غالبية التشريعات المقارنة ومنها التشريع المصرى لمن أصابه ضرر من الجريمة أن يقيم دعوى مدنية تنظر بطريق التبعية للدعوى الجنائية ، ويسلك المضرور في ذلك إحدى مسيلتين :

فإذا ما حركت النيابة العامة الدعوى كان لمن لحقه ضرر أن يتدخل مدعيا بحقوق مدنية *Constitution de partie civile* أمام سلطة التحقيق أو أمام محكمة أول درجة (٧) ويشترط لاختصاص القضاء الجنائي بنظر الدعوى في هذه الحالة أن يتخذ سبب الدعوى المدنية وصفا خاصا وهو أن يكون الضرر مترقا مباشرة على الجريمة ، وأن يتمثل الموضوع في تعويض الضرر ، وأن تكون الدعوى الجنائية الناشئة عن الجريمة قد تم تحريكها أمام القضاء الجنائي (٨) فإذا انقضى الاختصاص للقضاء الجنائي بنظر الدعوى المدنية وجب لقبولها أمامه توافر شروط خاصة في الخصوم أهمها ما يتعلق بصفة المدعى ، فلا تقبل الدعوى المدنية الا ممن ناله ضرر شخصي من الجريمة (٩) .

أما إذا لم تحرك النيابة الدعوى جاز للمدعى بالحقوق المدنية أن يحركها بالطريق المباشر *Citation Directe* في الأوضاع والشروط التي يحددها القانون (١٠) . وفي قانون الاجراءات المصرى فإن الجرائم التي يجوز فيها تحريك الدعوى المباشرة هي الجرح والمخالفات بحسب

---

(٧) د. محمود مصطفى . المرجع السابق . ص ٢٩١ .

والظر المواد ٣٦ ، ١٩٩ مكرر ، ٢٥١ من قانون الاجراءات الجنائية .

(٨) د. أسد فتحي سرور . قانون الاجراءات الجنائية المرجع السابق . ص ١٩٩ .

(٩) إضافة للشروط الأخرى المتعلقة بصفة المدعى عليه ومباشرة اجراءات الاعتداء المدني ، وعدم سابقة الابتداء للطريق المدني .

انظر : المرجع السابق . ص ٢٠٠ و ص ٢٢٢ .

(١٠) راجع : المادتين ٢٢٢ - ٢٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية .

الأصل ، الا ما استثنى بنصوص القانون (١١) وفيما عدا هذه الأحوال الاستثنائية فلا يتقيد المدعى المدني في تحريك الدعوى الجنائية الا بما تنقيد به النيابة العامة في تحريكها لبعض الجرائم والتي يستوجب القانون فيها سبق حصول الشكوى أو الطلب أو الاذن . ويشترط لاختصاص القضاء الجنائي بالنظر في الدعوى المباشرة أن تكون مقبولة والا تكون ثمة نصوص قانونية مقيدة أو مانعة لاختصاصها بنظر هذه الدعاوى (١٢) .

وتثور أهمية بحث مدى ومضمون حق المجنى عليه في ضوء هذه القواعد فيما يتعلق بتحريك الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي في الجرائم المنطوية على اساءة استعمال السلطة الاقتصادية نظرا لما تنطوي عليه من انتهاكات أكثر وضوحا وخصوصية بمصالح المجنى عليهم سواء اكانوا من المنافسين أو المستهلكين أكثر مما تسببه من ماس بالمصلحة العامة . ولذا فقد اتجهت عديد من التشريعات المقارنة الى تيسير وتسهيل مشاركة المجنى عليه في تحريك الدعوى أمام القضاء الجنائي ، سواء بادعائه مدنيا بطريق التدخل ، أو بطريق الدعوى المباشرة . وذلك على النحو التالي ايضا :

## الطلب الاول

### ادعاء المجنى عليه مدنيا أمام جهات القضاء الجنائي

٢٠٣ - الصعوبات التي تكتنف ادعاء المجنى عليه مدنيا أمام القضاء الجنائي في جرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية :

القاعدة انه اذا ما حركت الدعوى الجنائية أمام جهة التحقيق أو الحكم جاز للمجنى عليه أن يدعى مطالبا بالتمويض عن الأضرار التي لحقت به والتي نشأت عن الجريمة (١٣) وتثور بعض الصعوبات في ممارسة المجنى

---

(١١) فلا يجوز تحريك الدعوى بالطريق المباشر في الجرائم التي تقع خارج البلاد ( ٤/م/ عقوبات ) أو الجرائم التي تقع من الموظفين العموميين ( ٢٣٢/م/ اجراءات ) .

(١٢) فلا قبل الدعوى المباشرة أمام المحكمة الجنائية التي يسلب منها القانون بصر مريح هذا الاختصاص كحكمة الأحداث ومحكمة أمن الدولة ومحكمة القيم ومحكمة الشرد والافتباه .

انظر : د- أحمد فتحي سرور ، المرجع السابق ص ٥٦٤ .

(١٣) وهو حق للضرور من الجريمة بصفة عامة ، والذي لا يشترط كما هو معروف أن يكون المجنى عليه .

عليه لهذا الحق في عديد من الجرائم التي تنطوي على اساءة استعمال السلطة الاقتصادية ، وفيما عدا جرائم الفسح والتدليس والاعلان الزائف التي يبيو انه لا خلاف فيها على أن حق الضرر في الادعاء مدنيا عن الأضرار التي تلحقه منها ، فان عديدا من الجرائم الأخرى كالاحتكار والتلاعب بالمنافسة وسحب السلع من التداول وتمييز الأسعار يكاد يكون امكانية الادعاء المدني فيها نادرا نظرا لأنه غالبا ما ينص عليها ضمن قائمة الجرائم الاقتصادية التقليدية التي يتضمنها التشريع الاقتصادي ، والتي غالبا ما ينص المشرع بشأنها على علم اختصاص القضاء الجنائي بنظر دعاوى التعويض الناشئة عنها تحقيقا للسرعة والحسم الواجبين وحتى لا يطول أمد التقاضي .

#### ٢٠٤ - تطور التشريع :

الملاحظ أن عديدا من التشريعات بدأ يتراجع في هذا المبدأ تحقيقا للموازنة بين هدف تحقيق المصلحة العامة المتمثل في انزال العقاب الرادع والعاجل بمرتكب الجريمة وبين هدف حماية المصلحة الخاصة للمجني عليه وإرضاء شعوره وعلم حرمانه من طريق للتعويض أكثر يسرا مما لو لجأ لاجراءات التقاضي المدنية الصرف . وعلى ذلك فسنعرض فيما يلي لموقف التشريع المقارن والمصري في ضوء هذه المتغيرات .

### الفرع الأول

#### التشريع المقارن

#### ٢٠٥ - القانون الفرنسي :

أخذ المشرع الفرنسي بمبدأ علم قبول الادعاء المدني أمام محاكم أمن الدولة التي أنشئت طبقا لقوانين ٧ سبتمبر ١٩٤١ و ١١ أكتوبر ١٩٤١ و ١٥ فبراير ١٩٤٤ ، وكان من بين اختصاصاتها النظر في الجرائم الاقتصادية والمالية . ثم عاد المشرع الفرنسي بصور قوانين ٣٠ يونيو ١٩٤٥ الاقتصادية الى نظام اختصاص المحاكم العادية بنظر الدعاوى التي تختص بها محاكم أمن الدولة .

الا أن القضاء الفرنسي ظل مترددا لفترة طويلة في قبول دعاوى التعويض عن الجرائم الاقتصادية ومن بينها جرائم اساءة استخدام الأوضاع



الاحتكارية والاتفاقات غير المشروعة لتمييز الأسعار وتقييد التجارة ، فاتجه أولا لرفض هذه الدعاوى (١٤) إلا أنه بدءا من حقبة السبعينات اتجه القضاء الفرنسي تدريجيا الى التخفيف من هذا الموقف والى التساهل فى قبول دعاوى التعويض عن الجرائم التى يجرى نظرها أمام المحاكم الجنائية فى المواد الاقتصادية (١٥) وبمقدور قانون ٢٧ ديسمبر ١٩٧٣ تبنى المشرع الفرنسى هذا الاتجاه ونص صراحة على أن يسرى فى شأن دعاوى التعويض الناشئة عن الجرائم المنصوص عليها فى قوانين ٣٠ يونيو الاقتصادية أحكام القانون العام ، بما يعنى امكانية رفع دعاوى التعويض عنها . وعلى ذلك نصت المادة ٤٥ من قانون ١٩٧٣ :

«L'action civile en reparation du dommage cause par L'une des infractions constatees, poursuivies et reprimees suivant les dispositions de L'ordonnance No. 45-1484 du Juin, 1845 ... est exprimee dans les conditions du droit Commun».

#### ٢٠٦ - القانون الأمريكى :

كانت القاعدة فى الولايات المتحدة أن الدعاوى التى يحيلها قسم أنتى - ترست بوزارة العدل الأمريكية عن جرائم الاحتكار وتثبيت الأسعار والمقاطعة لا تجيز للمدعى المدنى Private plaintiff أن يتدخل مطالباً بالتعويض إلا أن ثمة تعديلا جوهريا أدخل على تشريع أنتى - ترست بالقانون الصادر فى عام ١٩٧٦ Anti-Trust improvement Act والذي يقضى بأنه يجوز للنائب العام أن يدعى Sue بالتعويضات نيابة عن المجنى عليه طبقا لمبدأ Parens patriae (١٦) .

— Crim, 19 Nov., 1959. D., 1960, p. 463. (١٤)

— Crim, 22, Jan., 1970, d., 1970, p. 118. (١٥)

مشار اليه فى المرجع السابق نفس الموضع .

(١٦) ويعنى هذا المبدأ أن الدولة تتصرف نيابة عن الغير بوصفها أم القاصرين أو ولي أمرهم . وفى التشريع الايطالى يجوز للنيابة العامة ، على سبيل المثال ، رفع الدعوى المدنية التابعة لمصلحة المجنى عليه اذا لم تتوافر لديه الأهلية بسبب حالته العقلية أو صغر سنه ولم يكن له من يمثل ( م / ١٥٠ إجراءات ) .

انظر : د - أحمد فتحى سرور ، المرجع السابق ، ص ٢٢٤ ، الهامش . وتنص المادة ٥/ من قانون الإجراءات المصرى على انه اذا كان المجنى عليه فى الجريمة لم يبلغ خمس عشرة سنة كاملة أو كان مصابا بهمة فى عقله تقدم التوكى من له ولاية عليه . بينما تنص المادة ٦/ على انه اذا تمارست مصلحة المجنى عليه مع مصلحة من يمثل له لم يكن له من يمثل ، تقوم النيابة العامة مقامه .

أما إذا لم يحرك قسم أنتى - ترست الدعوى أو إذا تم تحريكها غير متضمنة الادعاء بالتعويض ، أو إذا رُوى اللجوء لإجراءات التقاضى المدنية ، فلا يكون أمام المضرور إلا الالتجاء الى دعوى التعويض المدنية ، والمعروفة فى النظام الأمريكى بدعوى التعويض الثلاثية *Treble Damage Suits* (١٧) . والاصل أنه يقع على المدعى عبء مزدوج فى الإثبات *Dual Burden Of proving* فى مثل هذه الدعاوى . فعليه أن يثبت أن ثمة جريمة قد وقعت بالمخالفة لتشريعات أنتى - ترست ، وأنه قد أصابه ضرر يقتضى تعويضه . فإذا كانت الجريمة قد ثبت ارتكابها فى دعوى حكومية انتهت بمحاكمة المذنب أمام هيئة محلفين *Trial verdict* وأدين أمامها أو باقراره بالذنب *Guilty Plea* فيكون ذلك كافياً مبدئياً لاسقاط الشطر الأول من عبء الإثبات *Prima Facie Proof* ويبقى على المدعى أن يثبت الشطر الثانى وهو حصول الضرر . أما إذا انتهت الدعوى الحكومية بتسوية ذات طبيعة مدنية أمام المحاكم ، فلا يكون لها أثر اثبات الجريمة حتى ولو اعترف المدعى عليه بالذنب (١٨) ويبقى على المدعى الالتزام بعبء الإثبات بشقيه ، وقوع المخالفة وحصول الضرر .

(١٧) وإثبات هذه الدعاوى يحتاج لخبرة متخصصة . ولذلك فعادة ما يلجأ المضرور فى رفع هذه الدعاوى الى محامين متخصصين ومؤهلين للترافع فى مثل هذه القضايا من الذين قسمهم نقابة محامى أنتى - ترست *Anti-Trust Bar* ويبلغ عددهم نحو ١٠,٠٠٠ محام ويمثل النظام الأمريكى أهمية كبرى على هذه الدعاوى غير الحكومية أو الشعبية *Folks Suits* فى انفاذ تشريعات أنتى - ترست ، الى جانب الدعاوى الحكومية *Government — Suits* التى يقوم بإحالتها قسم أنتى - ترست للمحاكم الجنائية والمدنية . وفى عام ١٩٧٨ قلدت الدعاوى المرفوعة فى قضايا أنتى ترست بنحو ١٥٠٧ دعوات من بينها ١٤٢٥ دعوى غير حكومية تمثل نسبة ٩٥٪ من مجموع القضايا المتداولة

انظر : Greer, op. cit., pp. 108-109.

(١٨) ومن هذه التسويات ذات الطبيعة المدنية ، قرارات التراضى *Consent Decrees* التى تصدر برضى طرفى النزاع ، ولا تعتبر حكماً قضائياً بالمعنى المادى وإنما اتفاق يصل اليه الخصوم تحت اشراف المحكمة ويودع بموافقتها حسب الأصول . ويكون بمثابة اعتراف منهم بأن مضمونه هو الحل المائل للنزاع . ومن ذلك أيضاً جواب الاتراء بالذنب الذى لا يترتب عليه أى آثار مدنية *Nolo Contendere* اذ يقتصر على الشق الجنائى . ولا يترتب عليه أى التزام مدنى فى دعوى مدنية تنشأ عن ذات الجرم المعترف به . والمعنى الحرفى لهذه العبارة اللاتينية « لا انازع فى شيء » يعنى ان التهم يقر بالذنب المستند اليه وينخفض لحكم المحكمة .

## الفرع الثاني

### التشريع المصري

#### ٢٠٧ - الجرائم الماسة بمصلحة المستهلك :

تضمن قانونا العلامات التجارية وقمع الغش والقوانين المعدلة والمكملة لهما عديدا من النصوص التي تصون مصالح المستهلك المتباينة سواء صحته انعاما ، أو سلامته الجسدية أو ذمته المالية . ويجرى في شأن الادعاء المدني عن الجرائم الواردة فيها القواعد العامة . فيجوز لكل من أصابه ضرر من الجريمة أن يدعى مدنيا أمام جهة التحقيق أو المحكمة المختصة .

#### ٢٠٨ - جرائم التلاعب بنظام السوق الحرة :

وردت بعض النصوص المجرمة للاحتكار والتلاعب بالأسعار في السوق الحرة خارج نطاق القوانين التموينية ( م ٣٧٥ ع في شأن المضاربة غير المشروعة ) و ( القانون ٢٤١ لسنة ١٩٥٩ ، بتجريم احتكار توزيع السلع المنتجة محليا ) . وهذه الجرائم يجرى الادعاء مدنيا عنها وفقا للقواعد العامة .

أما النصوص المجرمة لبعض الوسائل المزدية للاحتكار أو التلاعب بالسوق والمنصوص عليها في القوانين التموينية كسحب السلع من مناطق التداول والتخزين وانتهاك قواعد نقل المنتجات بين المناطق الجغرافية وغير ذلك ، فلا يجوز للمضور الادعاء مدنيا بشأنها . حيث ان الاختصاص بنظرها ينقله لمحاكم أمن الدولة طوارئ أو محاكم أمن الدولة الدائمة بحسب الحال . ولا يجوز في الحالتين للمضور الادعاء مدنيا أمامها ، سواء وفقا لنص المادة ١١ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ : « لا تقبل الدعوى المدنية أمام محاكم أمن الدولة » ، أو وفقا لنص المادة ٥ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة الدائمة والتي تقضى في فقرتها الثانية بأنه : « لا يقبل الادعاء المدني أمام محاكم أمن الدولة » (١٩) .

---

(١٩) وقد تواتر قضاء النقض على التأكيد على عدم قبول الادعاء المدني أمام محاكم أمن الدولة تاسيا على هذه النصوص . راجع على سبيل المثال : نقض ٣٠ مارس ١٩٨٦ ( مجلة القضاء ، يناير - يونيو ١٩٨٨ ، ص ٤٦ ) .

وهكذا فاننا نجد أن جانباً هاماً من جرائم الاحتكار والتلاعب بقانون العرض والطلب المنصوص عليها في القوانين التمييزية لا تجيز النصوص امكانية الادعاء المدني في شأنها . وقد رأينا ان كلا من المشرعين الفرنسي والأمريكي قد تراجعا في هذا المبدأ ، وأتاحت هذه المكنة للمضروور الذي يؤمل من المشرع المصري في هذا الصدد هو مراجعة موقفه وتطوير سياسته التشريعية في شقها الاجرائي بحيث تتيج للمضروور سواء أكان من المنافسين أو المستهلكين مكنة الادعاء مدنياً خلسة وأن الأضرار التي تحيق بهم من جراء هذه الجرائم لا تقل ان لم تفق الضرر الذي يصيب المصلحة العامة .

## الطلب الثاني

### الادعاء المباشر

Citation Directe

## ٢٠٨ - مشكلة الادعاء المباشر في جرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية :

القاعدة أن تحريك الدعوى الجنائية حق تستأثر به النيابة العامة ، ومع ذلك فقد أبحاث التشريعات الجنائية للمدعى المدني حق تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر في نطاق معين لتحقيق التوازن مع مبدأ الملامة في رفع الدعوى الجنائية ولإرضاء شعور المجنى عليه ، وهو اعتبار هام لتحقيق الدفاع الاجتماعي وتجنب اللجوء للانتقام الشخصي (٢٠) .

والأصل أن غالبية جرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية هي من الجنح التي يجوز تحريك الدعوى الجنائية بشأنها بالطريق المباشر وفقاً للقاعدة العامة . ولكن المشكلة التي تثور في هذا الصدد ، هي أن عدداً من هذه الجرائم شأنها شأن أنماط أخرى من الجريمة الاقتصادية يحتاج في إثباته لجانب كبير من الخبرة والالام الفني في مرحلتى جمع الاستدلال والتحقق الابتدائي كما هو ملاحظ في جرائم الاحتكار أو اساءة استخدام المركز الاحتكاري أو المضاربة غير المشروعة . وقد رأينا كيف أنيط بهيئات وإدارات على درجة عالية وكبيرة من التخصص جمع المعلومات وتحقيق وإثبات الوقائع والمخالفات ، كوكالة التجارة الفيدرالية في الولايات

(٢٠) د أحمد فتحي سرور ، الإجراءات الجنائية ، المرجع السابق ، ص ٥٥٩ .

المتحدة ، وإدارة ولجنة مراقبة المنافسة في فرنسا ولجنة التجارة الحرة في اليابان ومجلس الدفاع الاقتصادي في البرازيل . ويبدو ازاء ذلك انه ليس من الحكمة اطلاق مكنة الادعاء المباشر للمضروب دون قيد ، بما قد يؤدي لانتقال كاهل القضاء الجنائي بسبيل من القضايا تملو من ادلة الاثبات الفنية ، ويطول فيها امد التقاضي دون طائل .

غير انه ليس من العدل حرمان المجنى عليه او المضروب من تحريك الدعاوى بالكلية ، بهذا الطريق الذي يبدو ايسر نسبيا في اقتضاء التمويض عن حقوقه او مصالحه المالية التي جرى المساس بها . ولذلك فكثيرا ما يترك في التشريع المقارن فسحة امام المجنى عليه ، يجوز فيها اعمال هذا الحق ، وهو الامر الذي يبدو من تتبع النقاط التالية .

## ٢٠٩ - التشريع الفرنسي :

في فرنسا ، كان القضاء قد استقر لفترة طويلة على علم قبول الدعاوى المباشرة في مواد الجرائم الاقتصادية بوجه عام (٢١) ، وبما في ذلك الجرائم المنطوية على اساءة استعمال السلطة الاقتصادية كاساءة استخدام المركز الاحتكاري والتأثير على الاسعار ، والمنصوص على تجريمها في قانون ١٩٤٥ وقانون ١٩٧٧ المعدل لبعض أحكامه (٢٢) ، وقد تأسس هذا الموقف على حجتين رئيسيتين :

**الأولى :** ان المدعى المدني برفعه الدعوى المباشرة يقيد سلطة الادارة في التصالح مع المخالف ، وهو سبب من اسباب انقضاء الدعوى (٢٣) .

**الثانية :** ان الضرر الذي تلحقه الجريمة الاقتصادية بالمدعى يأتي في المحل الثاني . اذ ان نصوص التجريم الاقتصادي يقصد بها حماية المصلحة الاقتصادية ، وهي من المصالح العامة ، والنيابة وحدها هي القروامة على حمايتها وليس للمضروب سوى الالتجاء الى الطريق المدني (٢٤) .

---

(٢١) انظر : د. محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٢١٢ ، و آمال عثمان ، المرجع السابق ، ص ١٧١ .

(٢٢) Pradel, Op. cit., p. 37.

(٢٣) نفس فرنسا ٥ نوفمبر ١٩٥٩ ، دالوز ١٩٦٠ ، ص ٨١ وايضا نفس ٤ نوفمبر ١٩٥٩ دالوز ١٩٦٠ ، ص ٨٢ ، مشار اليهما في د. محمود مصطفى ، المرجع السابق ، نفس الوضع .

(٢٤) ٢٣/م من قانون ٢٠ يونيو ١٩٤٥ .

غير أن هذا القضاء بدأ أكثر ميلا في سنوات السبعينات في قبول الدعوى المباشرة للمدعى عليه أو المضرور للتعويض عن الجريمة ، أخذوا في الاعتبار أن مصالحه المالية والشخصية المضادة لا تقل أن لم تفق الضرر الذي يصيب المصلحة العامة الاقتصادية (٢٥) .

ولذا فقد صدر قانون ٢٧ ديسمبر ١٩٧٣ متبنيا هذا المبدأ في وضوح ومؤكدا على حق المدعى المدني في تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر *Voie de citation Directe* في المواد الاقتصادية (٢٦) ، وبذلك حسم المشرع فترة من التردد القضائي الطويل في قبول هذا الحق . وصدرت في أعقاب أحكام قضائية تقرر في وضوح للمضرور بالأخذ بسبيل الدعوى المباشرة (٢٧) .

وعلى هذا فقد صار من المقرر أنه يجوز للمدعى المدني تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر في الجرائم الاقتصادية بما في ذلك بعض جرائم إساءة استعمال السلطة الاقتصادية كالتقاطعة *Boycottage* والأسعار التمييزية .

غير أنه من المسلم به أن هذا الحق لا يمكن مباشرته فيما يتعلق بجريمتين فقط من جرائم الإساءة . وهما الاتفاقات المحظورة لتقييد التجارة المنصوص عليها في المادة ٥٠ من قانون ١٩٤٥ ، وإساءة استخدام المراكز الاحتكارية المنصوص عليها في قانون ١٩ يونيو ١٩٧٧ . ويرجع ذلك لصعوبة إثبات الجريمة ، والتي رسم لها المشرع طريقا إجرائيا متميزا في التحقيق ، يعتمد أساسا على التحقيق الفني الذي يجريه أعضاء لجنة مراقبة المنافسة لإثبات وقوع المخالفة (٢٨) .

ولكن إذا حرك وزير الاقتصاد الدعوى الجنائية بناء على مشورة لجنة المنافسة ، جاز للمضرور في هذه الحالة الادعاء مدنيا بطريق التدخل *Constituer partie civile par voie incidente* أما إذا لم يحرك الدعوى فينسد طريق الدعوى المدنية التبعية أمامه ، اللهم إلا إذا كانت الواقعة تدخل تحت وصف المضاربة غير المشروعة *Speculation Illicite*

(٢٥) نقض فرنسي ٢٢ يناير ١٩٧٠ ، دالوز ١٩٧٠ = ١١٦ .

مشار إليه في Pradel المرجع السابق ص ٤٢ .

(٢٦) م/٤٥ من القانون .

(٢٧) نقض فرنسي ، ديسمبر ١٩٨٠ ، B.C. قاعدة رقم ٢٢٦ ، مشار إليه في

المرجع السابق نفس الوضع .

(٢٨) راجع : رسالتنا ، ص ٤٥٧ .

والتأثير العمدي على الأسعار المجرمتين بالمادتين ٤١٩ - ٤٢٠ من قانون العقوبات الفرنسي ، فيجوز تحريك الدعوى وفقا للقواعد العامة (٢٩) .

#### ٢١٠ - التشريع الأمريكي :

رأينا أنه اذا حرك قسم أنتى - ترست الدعوى غير متضمنة الادعاء بالتعويض ، أو اذا لم يحرك الدعوى على الاطلاق ، فان للمدعي المدني أن يبدأ للقضاء مطالبا بالتعويض عن الأضرار التي تصيبه من جرائم أنتى - ترست في إطار نظام دعاوي التعويض الثلاثية .

وبحسب الأصل ، فانه يقع على عاتق المدعي اثبات الجريمة والضرر ، وهو نظام يكاد يكون مشابها لنظام الادعاء المباشر وليس من قيد وضعه المشرع الأمريكي - بعكس نظيره الفرنسي - على المدعي المدني في هذا الشأن . فيجوز الادعاء في كافة الجرائم الناشئة عن مخالفة أحكام تشريعات أنتى - ترست ، حتى ما كان منها متعلقا بالاحتكار أو تقييد التجارة ، غير أن الحمل أثبت ان الادعاءات المدنية في هذه الجرائم تكاد تكون نادرة بسبب الصعوبة البالغة التي يواجهها المدعي في اثبات المخالفة والضرر في هذه الجرائم البنائية المعقدة *Structural Matters* بينما أن الغالب الأعظم من هذه الدعاوى يوجه للمخالفات التي تنطوي على اشارة مباشرة في السلوك أو التصرف *Conduct Abuses* والتي يكون اثباتها أيسر نسبيا ، مثل التمييز في الأسعار *Price Discrimination* وربط أو تحميل سلعة على أخرى *tying* المقاطعة *Exclusive Dealing* (٣٠) .

#### ٢١١ - التشريع المصري :

رأينا أن عدیدا من جرائم التلاعب بنظام السوق المنصوص عليها في القوانين التموينية لايجوز الادعاء مدنيا في شأنها نظرا لاختصاص محاكم أمن الدولة بنظرها (٣١) ، وفيما عدا ذلك فيجوز في الجنيح والمخالفات

--- Pradel, Op. cit., p. 43.

(٢٩)

--- Richard A. Posner, "A statistical study of anti-trust enforcement," *Journal of Law and Economics*, October 1970, pp. 398 ff.

(٣٠)

(٣١) وقد نصت المادة ٢/٥ من قانون ١٩٨٠/١٠٥ بإنشاء محاكم أمن الدولة صراحة على عدم قبول الادعاء المدني . ولكن يلاحظ ان جزءا رفح الدعوى المدنية أمامها هو عدم الاختصاص لا عدم القبول ، لأن الأمر يتعلق باختصاصها بنظرها لا بصفة المدعي المدني أو إجراءات الادعاء .

انظر : د . أحمد فاضل سرور ، للرجع السابق - ص ٢٢٨ .

الا ما استثنى بنص القانون (٣٢) تحريك الدعوى المدنية بالطريق المباشر عن جرائم التلاعب بقانون العرض والطلب الواردة في خارج هذا النطاق ، كجريمة المضاربة ( م ٣٤٥ ع ) وجريمة الاحتكار ( قانون ٢٤١ لسنة ١٩٥٩ ) . كذا عن الجرائم الضارة بمصلحة المستهلك والنصوص عليها في قانوني العلامات والبيانات التجارية وقمع الغش .

ويلاحظ أن بعض هذه القوانين قد رسمت طريقا لاثبات الوقائع والمخالفات بمعرفة جهات متخصصة ، كمصلحة قمع الغش ومكاتب الصحة العمومية . فهل يقيد ذلك من حق المضرور في تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر ؟ وفي اثبات وقائع المخالفات بكل ما هو ممكن من طرق الاثبات .

اجاب على ذلك قضاء النقض المصري ، دون تردد وفي احكام متواترة على انه لا يشترط للادانة أن يكون مأمور الضبط القضائي الذي عينته القوانين هو الذي قام باثبات الوقائع والمخالفات . فقضى بأن « تعيين موظفين لهم صفة مأموري الضبط القضائي في جرائم الغش المعاقب عليها بمقتضى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ليس معناه عدم امكان رفع الدعوى الجنائية على المتهم اذا لم يحصل ضبط الواقعة أو أخذ العينة بمعرفة هؤلاء الموظفين . وطالما لا يوجد نص صريح يقضى بذلك فقد دل الشارع على أن المقصود هو تنظيم وتوحيد الاجراءات دون اخضاع هذا القانون لقواعد اثبات خاصة به أو ترتيب أى بطلان على عدم اتباع تلك الاجراءات . ويصبح الحكم بالادانة بناء على أى دليل يقدم في الدعوى وتقتنع المحكمة بصدقه ويكون مؤديا الى ثبوت التهمة المسندة الى المتهم » ( ٣٣ ) .

(٣٢) راجع : المادة ٢٢٢ من قانون الاجراءات المصري . البندين أولا وثانيا .

(٣٣) نقض ١٩٦١/١٣ ، م الاحكام الجنائية س ١٢ ، ص ٦٩٢ .

وأجضا نقض ١٩٨١/١/٣٦ ، م احكام النقض القاعدة ١٤ ، ص ٧٩ .

ونقض ١٩٨١/١١/١٠ ، م احكام النقض القاعدة ١٤٧ ، ص ٨٥٣ .

ونقض ١٩٨١/٢/٥ ، م احكام النقض القاعدة ١٦ ، ص ١٣٢ .



## للبحث الثاني

### دور جماعات المجنى عليهم في الخصومة الجنائية

#### ٢١١ - أهمية تكتل المجنى عليهم في مواجهة اساءة استعمال السلطة الاقتصادية :

تتسم جرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية بانتشارها على نطاق واسع ، وبأن الأضرار أو الأخطار التي تهدد بها تكون في أغلب الأحيان غير مباشرة وتمس قطاعات عديدة من المجنى عليهم المحتملين *Victimes Potentielles* والذين لم يتحددوا بصورة قاطعة وقت ارتكاب الجريمة . كما في الجرائم الماسة بالبيئة والجرائم الماسة بالمستهلكين والتي تحل في طياتها أخطارا تهدد الحياة والصحة العامة للجماعة بأسرها *Communaute dans son ensemble* بنفس القدر وعلى ذات النحو الذي تصيب فيه اشخاصا بفواتهم (٣٤) .

ومن أجل ذلك فقد نمت في البلدان الغربية حركة اجتماعية ترمي الى تطوير وخلق كيانات تعمل على تعزيز دور المجنى عليهم *Les Associations De Victimes* كنموذج للتكتل الاجتماعي في مواجهة التكتل الاقتصادي أو المالي الذي يأخذ شكل الشركة أو المؤسسة الاقتصادية . بحيث يوفر هذا التجمع نوعا من السند الاجتماعي للمجنى عليه الفرد في مواجهة مرتكبي الجريمة من الكيانات المعنوية الاقتصادية وعلاوة على هذا الدور الاجتماعي الذي تلعبه هذه الكيانات فإن عددا من التشريعات في أوروبا الغربية والولايات المتحدة تقرر لها بالدفاع عن مصالح أعضائها الجماعية أمام القضاء وفق ضوابط وأطر قانونية معينة (٣٥) .

#### ٢١٢ - أنواع جماعات المجنى عليهم :

تتنوع هذه الجماعات بتعدد أغراضها ، فمنها جماعات حماية المستهلكين ، وجماعات حماية البيئة من التلوث ، بل ان منها جماعات

---

— Tzitsoura, Rapport. Les Travaux du Conseil de (٣٤)  
L'europe, actes du colloque International, Freiburg, 1982, pp.  
818-819.

(٣٥) ريناله اوتنهوف ، حماية المستهلك في القانون المقارن ، المرجع السابق ،  
ص ٣٨٨ وما بعدها .

تسكل من الشركات والمنشآت الاقتصادية ومن بين رجال الأعمال ذاتهم بهدف حمايتهم من بعض أشكال إساءة السلطة الاقتصادية والتي يكونون أول ضحاياها كاتفاقات المقاطعة الرامية لإخراج بعض المنافسين من السوق وتدمير المنافسة ، وكتمييز الأسعار ، وتقييم الأسعار وخفض السعر بصورة مبالغ فيها Dumping لاذنترار بالمنافسين الجدد . على أن أهم أشكال هذه التجمعات حتى الآن وأكثرها انتشارا هي جماعات حماية المستهلك (٣٦) . والتي تلعب إلى جانب دورها القانوني أدوارا أخرى حيث تقدم لأعضائها الاستشارات القانونية والمساعدة القضائية Soutien Financier Assistance Juridique والمساعدة المالية

إن جانب ما تنظمه من برامج لاعلام وحماية المستهلك والجمهور (٣٧) .

وبطبيعة الحال فلا يدخل في موضوع دراستنا سوى ما تؤديه هذه الجماعات من دور قانوني في مراحل الخصومة الجنائية بصفتها ، والذي ينبأين من نظام قانوني لآخر . ففي بعض التشريعات يرخّص لجماعات حماية المستهلكين فقط بإبلاغ سلطات البوليس والنيابة بالجرائم الماسة بأعضائها Denonciation des infractions بينما تجيز بعض التشريعات لها الادعاء مدنيا أمام جهات القضاء الجنائي . وثمة تشريعات أخرى تجيز لجماعات حماية المستهلك التدخل لحماية مصالح أعضائها فقط أمام جهات قضائية متخصصة ، تصدر أحكام ذات طبيعة غير جنائية ، كالدعوى العام ( الإمدوسمان ) لثئون المستهلكين في السويد L'ambudsman والمحكمة التجارية في بلجيكا Tribunal de Commerce أو تقديم شكوى جماعية Plainte Collective أمام المحاكم المدنية في النمسا (٣٨) .

### ٢١٣ - جماعات الجنى عليهم وشرط الصفة أمام جهات القضاء الجنائي :

شرط الصفة كما هو معروف أحد شروط قبول الدعوى المدنية أمام القضاء ، ومقتضاه أنه لا دعوى حيث لا مصلحة pas d'interet pas d'action وترتبا على ذلك فلا تقبل الدعوى المدنية أمام جهات القضاء الجنائي إلا من ناله ضرر شخصي من الجريمة ، سواء أكان المجنى عليه أم غيره طالما تحقق الضرر الشخصي والمباشر من الجريمة (٣٩) .

(٣٦) المرجع السابق ، نفس الموضع .

(٣٧) أعمال مجلس أوروبا ، الاجرام في محيط الأعمال ستراسبورج ، ١٩٨١ ،

ص ٦٢ ، أوتنهوف ، المرجع السابق ص ٢٨٧ .

(٣٨) دلاس مارتي ، المرجع السابق ، ص ٦١ .

(٣٩) د . أحمد نصي سرور ، الاجرامات الجنائية ، ص ٢٤٤ .

ويصدق الأمر بالنسبة لتحديد صفة جماعات المجنى عليهم ، كجمعيات حماية المستهلك ، وهل يجوز لها أن تدعى مدنيا عن الأضرار الجماعية التي تصيب أعضائها أو عن الضرر الشخصي الذي يلحق بأحدهم ، على أساس أن ذلك يعد ضررا شخصيا يمس مصالحها الجوهرية المتمثلة في حماية أعضائها في نطاق الأغراض والنشاط الذي تنهض بمباشرة .

وفي الحقيقة فإن شرط الصفة لا زال يقف في عديد من النظم القانونية حجرا عثرة في طريق أداء الكيانات المعنوية للمجنى عليهم لدورها المأمول في مراحل الخصومة الجنائية على نحو فعال . وإن كان ثمة اتجاهات حديثة في التشريع المقارن ، تحررت إلى حد ملموس وتوسعت في فهم مضمون المصلحة لتشمل المصلحة الجماعية لجماعات المجنى عليهم كما تستفاد من غرض انشائها . فترخص لها الادعاء مدنيا عما يصيبها من أضرار نتيجة للمساس بهذه المصلحة ذات الطبيعة الأدبية وهو الأمر الذي سنعرض له في سياق استعراض دور هذه الجماعات في التشريع المقارن والمصري .

## المطلب الأول

### دور جماعات المجنى عليهم في التشريع المقارن

#### ٢١٤ - التشريع الفرنسي :

إزاء عدم وجود نص صريح يحسم قبول الدعوى المدنية من الجمعيات والنقابات عن الأضرار التي تلحق بمصالحها الجماعية أو مصالح أعضائها الشخصية التي تدخل حمايتها في إطار وظيفتها الأساسية والغرض من انشائها . فقد ظل القضاء الفرنسي مترددا في قبول هذه الدعاوى . فقصت محكمة النقض الفرنسية في عام ١٩٥٩ بعدم قبول الدعوى المباشرة التي ترفعها نقابة للتجار عن جريمة ارتكبتها أحد المناقسين وأسست حكمها على أن الدعوى المباشرة تقيّد سلطة الإدارة في التصالح وأن الضرر الذي تلحقه الجريمة الاقتصادية بالمدعى يأتي في المحل التالي للضرر الذي تلحقه المصلحة العامة (٤٠) .

والملاحظ أن هذه الأسباب وإن كانت قد أدت لعدم قبول الدعوى إلا أنه

---

(٤٠) نقض فرنسي ، ٥ نوفمبر ١٩٥٩ ، أشار إليه في د. محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٢١٢ .

لا يفهم منها بالضرورة أنكار صفة المدعى المدني على التقاية لعدم توافر الضرر الشخصي في حقها إلا أن القضاء الفرنسي ذهب في حكم لاحق ، وبوضوح إلى رفض الدعوى التي رفعتها إحدى جمعيات حماية المستهلك لتعويض الأضرار الجماعية التي أصابت مصالح أعضائها (٤٦) ثم عاد في قضاء تال وقبل الدعوى المدنية التبعية التي رفعتها إحدى الجمعيات تأسيسا على ما أصاب مصالحها الجماعية من أضرار (٤٧) .

وقد حسم المشرع الفرنسي هذه الفترة من التردد القضائي الطويل بصدور قانون ٢٧ ديسمبر ١٩٧٣ ، والذي تضمن النص على حق جمعيات حماية المستهلك المشهرة وفقا للقانون في مباشرة الدعاوى المدنية أمام جميع جهات القضاء عن الأضرار المباشرة وغير المباشرة التي تصيب المصلحة الجماعية للمستهلكين (٤٨) .

«... Celles qui sont régulièrement déclarées et qui ont pour objet statutaire explicite la défense des intérêts des consommateurs peuvent si elles ont été agréées à cette fin, exercer devant toutes les juridictions L'action civile relativement aux faits portant un préjudice direct ou indirect à L'intérêt collectif des consommateurs» (٤٩) .

وتطبيقا لذلك ، قضى بأن ادعاء المضرور شخصيا Personellement Lesec عن الضرر الذي أصابه من جراء إعلان زائف ، لا يمنع ادعاء جمعية لحماية المستهلك عن الأضرار أو الأخطار المحتملة التي تمس المصالح الجماعية لأعضائها ككل والناجمة عن جريمة الإعلان الزائف . كما قضى بأن ذلك الحق ينسحب أيضا على النقابات المهنية Les syndicats Professionnels بالرغم من عدم وجود نص صريح إذا كانت الجريمة قد أضرت بالمصالح الجماعية التي أنشئت التقاية بفرض الحفاظ عليها (٥٠) .

(٤٦) نكض فرنسي ١٩ نوفمبر ١٩٥٩ . مشار إليه في :

— Pradel, Op. cit., pp. 64-65.

(٤٧) نكض فرنسي ٢٢ يناير ١٩٧٠ ، مشار إليه في المرجع السابق ، نفس الموضوع .

(٤٨) صدر القرار ٧٤ - ٤٩١ في ١٧ مايو ١٩٧٤ منقلا قواعد تأسيس واتحاد جمعيات الدفاع عن حقوق المستهلكين .

(٤٩) ٤٦/م من قانون ١٩٧٣ .

(٥٠) نكض فرنسي ١٢ مارس ١٩٧٩ ، ومشار إليه في

المرجع السابق ، ص ٦٦ - ونكض ٢ أكتوبر ١٩٨٠ ، ٥ فبراير ١٩٨٦ .

(Gaz. Pal, 2 Sem, 1986, pp. 268-273).

## ٢١٥ - التشريع البلجيكي :

السائد في بلجيكا ، هو تطبيق القواعد العامة ، فإذا كان قد توافق في شأن جمعيات حماية المستهلك أو الجمعيات المهنية الشروط والأوضاع التي تؤهلها لاكتساب الشخصية القانونية ، فإنه يجوز لها تحريك الدعاوى المباشرة والادعاء مدنيا عن الأضرار التي تصيبها شخصا من الجرمية (٤٦) إلا أن الأمر لا يقتصر على ذلك فلا يجوز لها التدخل في الخصومة الجنائية بسبب الضرر الذي يصيب أعضائها من المستهلكين . وقد تواترت أحكام القضاء البلجيكي في هذا الاتجاه ، الذي يفرق بين الضرر الشخصي *Prejudice Personnel* الذي يمس مصلحة شخصية ومباشرة للجمعية فيسمح لها في هذا النطاق برفع الدعوى المدنية التبعية . أما الضرر الذي يصيب المصالح الجماعية *Interet Commun* لأعضائها فلا يجوز لها ممارسة تلك المكنة (٤٧) .

غير أن ثمة اتجاهات انتقادية قويا لهذا القضاء تدعى إليه جانب من الفقه البلجيكي . وينادى هذا الفريق بتدخل تشريعي يتيح لجمعيات حماية المستهلك الادعاء مدنيا عن الأضرار التي تصيب المصالح الجماعية لأعضائها ، وتتأسس هذه الدعوى على أن المشرع وقد أقر في المادة ٥ من القانون الصادر في ٣٠ يوليو ١٩٨١ للهيئات وللجمعيات المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان أن ترفع الدعاوى أمام جهات القضاء عن الجرائم والأفعال التي تنطوي على التمييز العنصري *Discrimination raciale* أو تحض عن كراهية الأجانب *Xenophobie* خروجاً على القواعد العامة فليس ثمة ما يمنع ، بل قد يكون أوجب المبادأة لتقرير حق الجمعيات المعنية بالدفاع عن المستهلك في رفع الدعاوى عن الجرائم التي تعيق به في سياق العمليات والأنشطة الاستهلاكية (٤٨) .

(٤٦) تقرير بلجيكي ٣ أكتوبر ١٩٦٩ ، وأيضاً نفس ١٩ يونيو ١٩٦٧ مقسباً اليهما في :

*Van Compernelle, le droit d'action en justice des groupements, Larcier, Bruxelles, 1972, pp. 308 et s.*

(٤٧) نفس بلجيكي ٢٨ مايو ١٩٣٤ ، ونفس ٩ ديسمبر ١٩٥٧ ، مشار إليه في المرجع السابق ، نفس الموضع .

(٤٨) وقد جاء نص المادة ٥/ من القانون ١٩٨١ المشار إليه في المتن على النحو التالي :  
 "Tout établissement d'utilité publique et toute association jouissant de la personnalité juridique depuis au moins cinq ans à la date des faits et se proposant ant par leurs status de defendre les droit : de L'homme ... Lorsque Un prejudice est porte aux fins statutaires qu'ils se sont donnees ester en justice dans tous les cas auxquels donnerait lieu L'application de la loi tendant a reprimer certaines actes inspires par le racisme au le xenophobie".

Bosly et spreutels, Op. cit p. 142.

وإذا كان القانون لا يميز لجمعيات حماية المستهلك الادعاء مدنياً عن الأضرار التي تصيب أعضائها على النحو السالف ايضاحه غير أنه من المسلم به أنه يجوز لها أن تتلقى من المستهلكين شكاواهم *Plaintes* التي تتعلق بغش السلع أو الأسعار ، أو بكافة الانتهاكات الأخرى التي تشكل مخالفة لقانون حماية المستهلك . كما أنه يمكنها أن تبادر بإبلاغ هذه الشكاوى نيابة عن أعضائها لأجهزة المكافحة الإدارية أو للنيابة العامة ، على أن الأمر لا يبدو أن يكون من قبيل التبليغات *denonciation* فلا تلزم النيابة بتحريك الدعوى العمومية بناء عليها (٤٩) كما أجاز قانون ١٤ يوليو ١٩٧١ الصادر في شأن تنظيم التجارة *Loi sur les pratiques du commerce* لجمعيات حماية المستهلك المثلة في المجلس المعني بالإشراف والرقابة على شؤون الاستهلاك *Conseil de la Consommation* تحريك بعض الدعاوى أمام المحاكم غير الجنائية ، كالدعاوى التي ترفع أمام المحكمة التجارية ، لوقف السلوك أو العمل التجاري غير المشروع الذي يصيب المستهلكين بالضرر (٥٠) .

#### ٢٩٦ - التشريع السويسري :

بالرغم من اعتراف التشريع السويسري بالشخصية القانونية للجمعيات التي تنشأ بفرض الدفاع عن حقوق المستهلكين إلا أن إمكانية مشاركتها إجرائياً في الدعاوى الجنائية الناشئة عن الأضرار الشخصية التي تصيب المستهلكين لا زالت محدودة للغاية .

والمبدأ العام الذي يسر عليه التشريع السويسري هو أن الادعاء المدني أمام القضاء الجنائي لا يقبل من المضرور شخصياً بصفة مباشرة *Personne directement Lésée* واستثناء من الأصل العام أجاز القانون الفيد بشأن المنافسة غير المشروعة *loisur-taconour rence deloyale* (٥١) *Loi sur la concur* والصادر في ٣٠ سبتمبر ١٩٤٣ للجمعيات المعنية والاقتصادية المرخص لها ، بالتدخل في الدعاوى المدنية والجنائية التي تنشأ بسبب أفعال المنافسة غير المشروعة . وفيما بعد قضت المحاكم السويسرية بأن هذا الحق يسرى أيضاً على جمعيات حماية المستهلك المرخص لها قانوناً (٥٢) .

— Ibid., Loc. Cit.

(٤٩)

(٥٠) ٥٧/م ( ٢ ) من قانون يوليو ١٩٧١ .

(٥١) N., Schmid, Rapport, Revue Internationale de droit Penal, Vol. 54, No. 1-2, 1983, p. 712.

(٥٢) المرجع السابق . نفس الوضع .

وبناء على الاستفتاء الشعبي في ١٤ يونيو ١٩٨١ جرى تعديل الفقرة ٢ من المادة ٣١ من الدستور السويسري ووفقا لذلك أمكن تضمين قانون المنافسة غير المشروعة نصا صريحا يخلو لجمعيات حماية المستهلك نفس الاختصاصات والامتيازات *Presogatives* التي تحظى بها الجمعيات المعنية والاقتصادية أمام جهات القضاء وعلى قسم المساواة (٥٣) :

## ٢١٧ - التشريع الأسباني :

الأصل في قانون الإجراءات الجنائية الأسباني أن لكل من النيابة العامة والمضروور تحريك الدعوى أمام جهات القضاء الجنائي . فإذا كان الضرر قد ترتب على الجريمة بطريقة غير مباشرة فلا يجوز للمضار تحريك الدعوى بالطريق المباشر إلا إذا دفع ضمانا ماليا *Caution* تقدره محكمة الموضوع ، وهو النظام المعروف بالدعوى الشعبية *accion publica* (٥٤)

وفي إطار هذا النظام يجوز لجمعيات حماية المستهلك رفع الدعاوى أو تحريكها أمام القضاء الجنائي عن الجرائم التي تمس مصالح أعضائها من جمهور المستهلكين . ويشترط القانون الأسباني لقبول تمثيل هذه الجمعيات أمام القضاء دفاعا عن مصالح أعضائها أن يكون أنشائها وتفويضها في ذلك قد تم تسجيله على النحو الذي يتطلبه القانون ، ومن هذا التسجيل تستمد هذه الجمعيات سلطة موثقة *Pouvoir Notarial* في مباشرة الإجراءات أمام جهات القضاء الجنائي (٥٥) .

وقد لوحظ أن التزام هذه الجمعيات بدفع الضمانات المالية يمثل عقبة لا يستهان بها ، خاصة في حالة تفويضها من قبل أعداد كبيرة من المجنى عليهم في الجرائم التي تنطوي على استهلاك سلع مقشوشة أو فاسدة، وهو الأمر الذي تعجز عنه في كثير من الأحيان بالنظر لقدرتها المالية المتواضعة . ولذا فإن ثمة دعوة جماعية تنادى بها هذه الجمعيات في الوقت الراهن تطالب المشرع باستثنائها من أحكام الدعوى الشعبية فيما يتعلق بدفع الضمانات المالية ومعاملتها معاملة المضروور بصفة مباشرة من الجريمة (٥٦) ، خاصة وأن القضاء الأسباني قد تحلل في بعض الحالات

(٥٣) المرجع السابق ، نفس الموضع .

(٥٤) ١٠١/م من قانون الإجراءات الجنائية الأسباني . والهدف من دفع هذه الضمانات المالية ، هو التاكيد من جدية الدعوى ، وتجنب اساءة استخدام حق التقاضي .

M. Fernandez, Rapport, Op. cit., p. 226.

انظر :

(٥٥) فرتانديز ، المرجع السابق ، ص ٢٢٧ .

(٥٦) المرجع السابق ، نفس الموضع .

التي اتسع فيها نطاق الأضرار بصالح المجنى عليهم ، أو الأخطار التي تهدد الصحة العامة للمواطنين من القيود المفروضة على جمعيات المستهلك فاغماها من شرط سبق التسجيل أو ايداع الضمانات المالية قبل المشاركة في الاجراءات ، وهو الأمر الذي ذهبت اليه المحكمة المعنية بالنظر في القضية الشهيرة والمعروفة بالتسمم من زيت الشلجم ( الكولزا )  
• L'empoisonnement de L'huile de colza ( ٥٧ ) .

## ٢١٨ - تشريعات أخرى في القانون :

ثمة حركة قوية في بلدان أخرى لتشجيع تنظيم جماعات المستهلكين، ولكنها غالبا ما تؤدي وظائف ذات طبيعة ارشادية أو توجيهية . وفي الأحيان التي يسمح لها فيها بمباشرة دور ذي طبيعة اجرائية فان ذلك يقتصر في أغلب الأحيان على الاجراءات امام جهات القضاء غير الجنائي .

ففي الولايات المتحدة لا يسمح لهذه الجمعيات بمباشرة الاجراءات الجنائية في الدعاوى الناشئة عن جرائم الاستهلاك ، ولكن يجوز لممثليها حضور اجراءات التحقيق والمحاكمة كمراقبين Witnesses كما يجوز لهم الحضور أمام دوائر الاستئناف الجنائية لذات الغرض Amici Curiae ( ٥٨ ) أما الدور الرئيسي لتنظيمات المستهلكين فيتمثل في الدور الذي تلعبه كجماعات لتمثيل المصالح Lobbyists في مرحلة التشريع ، لتشجيع سن القوانين التي تحمي المستهلك أو كجماعات ضغط Pressure Groups للتأثير في الرأي العام بهدف زيادة فرص الاحالة للمحاكمة الجنائية في الجرائم الماسة بالمستهلك ( ٥٩ ) .

وفي النمسا صدر قانون خاص لحماية المستهلك في عام ١٩٧٩ . ولم ينص هذا القانون على تجريم أفعال معينة وانما تضمن أحكاما ذات طبيعة مدنية وإدارية فيما يتعلق بالتعامل بين النقابات وتنظيمات المستهلكين . ولجوز القانون لجماعات المستهلكين المشاركة والإطلاع للتأكد من سلامة تسجيل الاطلاقات التي تعقد فيما بين المنتجين أو الموزعين والمصرف

(٥٧) المرجع السابق ، نفس الوضع .

Robert E. Ginsberg, Op. cit., p. 247.

(٥٨)

(٥٩) رأينا ان التحقيق في هذه الجرائم يجري بسرعة أعضاء قسم التي قرست في وزارة العدل الأمريكية ، وإن الأمر لا يغلو بعد انتهاء التحقيق من فروع ثلاثة : الحفظ ، أو اللجوء للاجراءات المدنية ، أو إحالة الدعوى للمحاكمة الجنائية .

راجع : رسالتنا ، ص ٤٥٥ - ٤٥٦ .



بها وفقا للقانون الصادر في شأن الرقابة على الاحتكارات والكارتلات .  
وأجاز القانون لهذه الجمعيات في حالة مخالفة أحكامه أن تتقدم بشكوى  
جماعية (Plainte Collective (Verbandsklage للمحاكم المدنية (٦٠) .

وفي اليونان لاقت حركة تشجيع انشاء تنظيمات خاصة لحماية  
المستهلكين وحماية البيئة انتشارا كبيرا خاصة بعد انضمامها للسوق  
الأوروبية المشتركة ، ومشاركتها في مبادرة بلدان السوق الخاصة ببرنامج  
اعلام وحماية المستهلكين

Programme d'information et de protection de consommateurs

والتي وافق عليه وأصدره المجلس الوزاري للسوق المشتركة في عام  
١٩٧٥ (٦١) .

وقد أنشئت في اليونان منظمة أهلية لحماية المستهلك  
(Kepek, Epoizo, Pakoe) تؤدي وظائف ذات طبيعة ارشادية أو  
توجيهية (٦٢) . وينادي الفقه اليوناني بضرورة اصدار النصوص التشريعية  
الكفيلة بالسماح لتنظيمات المستهلكين بمباشرة الاجراءات الجنائية الى جانب  
ما تؤديه من دور في الرقابة والتوجيه الاجتماعي وتنظيم لاقتصاديات  
المستهلك (٦٣) .

## المطلب الثاني

### جمعيات المجنى عليهم في التشريع المصري

٢١٩ - المبادرات الخاصة بحماية طوائف المجنى عليهم من سلطة استعمال  
السلطة الاقتصادية :

لم يصدر في مصر حتى الآن قوانين خاصة ومستقلة تنظم انشطة  
جمعيات لحماية المستهلكين أو للبيئة على غرار ما هو معمول به في أوروبا

— V. Liebcher, Rappart, Op. cit., p. 115.

G. Couratig, Op. cit., pp. 387-389.

(٦٩) انظر :

(٦٢) وتلك الأنشطة التوجيهية لهذه المنظمة استجابة لمطووعة من المواطنين . ففي  
عام ١٩٧٥ وجهت المنظمة نداء للمستهلكين بمخالطة سوق اللحوم ابان أزمة ارتفاع  
اسعارها ، فاستجابوا له على نحو أدى لانخفاض قدر ب ٨٠٪ من اجمالي قيمة المبيعات .  
انظر : للرجع السابق نفس الموضوع .

(٦٣) للرجع السابق ، نفس الموضوع .

والولايات المتحدة ، التي صدرت فيها تشريعات تيسر تجمع المواطنين في  
كيانات ممنوية وزودت بدور قانوني في حماية المصالح الجماعية لأعضائها .

غير أنه يمكن رصد تحرك فعال نحو الاهتمام بحماية المستهلكين ،  
والمواطنين من تلوث البيئة في حقبة الثمانينات وإن كانت السمة الغالبة  
لهذا التحرك هو أنه يغلب عليه الصفة الحكومية (٦٤) والأمل في أن تتطور  
الأمور بحيث يؤدي هذا الاهتمام الى تشجيع التكتل الشعبي للمواطنين  
وتيسير انشاء تجمعاتهم الخاصة لمواجهة أشكال اساءة استعمال السلطة  
الاقتصادية على النحو الذي يحقق فاعلية أكثر ، وفي ذات الوقت يخفف عن  
كاهل الدولة عبء مراقبة واداء القوانين التي تحمي المستهلك أو البيئة ،  
ونقل هذا العبء ولو جزئيا لتجمعات المجنى عليهم ، الذين هم أصحاب  
المصلحة الحقيقية في مواجهة ما يؤدي للمساس بنظام السوق من تلاعب  
أو بسلامة البيئة من تلوث . كما أن هذه المساهمة من المواطنين تزيد من  
احساسهم بضرورة المشاركة الايجابية في مكافحة هذا النمط من الجريمة ،  
مما يوفر لأجهزة العدالة واداء القانون سندا قويا ومعينا لا ينضب للإبلاغ  
عن الجرائم حيثما وقعت ولتقديم أدلة الادانة أيا كانت .

---

(٦٤) في الفترة من ٧ - ٩ مارس ١٩٨٢ عقد في القاهرة أول مؤتمر لحماية المستهلك ،  
تحت اشراف اتحاد جمعيات التنمية الادارية والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ، وتناول  
جوانب حماية المستهلك من الزوايا الاقتصادية والقانونية والاجتماعية ، ونشرت أعماله  
في أربع مجلدات طبقا لتصنيف أوجه الحماية السالف الإشارة لها .

وفي عام ١٩٨٦ أنشئ جهاز لشئون البيئة يتبع لرئاسة مجلس الوزراء بغرض اتخاذا  
الاجراءات الرامية لحماية البيئة على نحو ففصال . وفي الفترة من ٢٢ - ٢٥ نوفمبر  
١٩٨٧ نظمت بمشاركة الجهاز أول ندوة دولية عقدت بالقاهرة لتنظيم كيفية التخلص من  
المخلفات الصناعية الخطرة . وكان قد صدر القانونان ٤٨ لسنة ١٩٨٢ و ٦٣ لسنة ١٩٨٢  
في شأن حماية لمر التلوث والجاري للمائية من التلوث ، ومعالجة مياه الصرف الصحي  
القطاعات الصناعية المختلفة لمعالجة مخلفاتها قبل الصرف واعتراض بعض مؤسسات الصناعة  
هذين القانونين لا زال يواجه بعض الصعوبات بسبب عدم توفر الاستشارات المطلوبة من  
القطاعات الصناعية المختلفة لمعالجة مخلفاتها قبل الصرف واعتراض بعض مؤسسات الصناعة  
على عدد من المبادئ الواردة باللائحة التنفيذية للقانون . ويلاحظ في هذا الصدد أن التخلص  
من المخلفات والمواد الصناعية الخطرة على خلاف أحكام القانون يشكل في التشريعات القريبة  
مخالفة جنائية يعاقب عليها بالعس والعسوة .

انظر : مجلة التنمية والبيئة الصادرة عن جهاز شئون البيئة بصر ، المبد الرابع ،  
يناير ١٩٨٧ ، ص ٨ - ٩ .

وراجع : رسالتنا ، ص ١٦٠ - ١٦١ .

## ٢٢٠ - مساهمة جماعات المجنى عليهم في الخصومة الجنائية :

بالرغم من علم صدور قوانين خاصة تنظم انشاء جمعيات لحماية المستهلكين أو البيئة (٦٥) وتزودها بصلاحيات قانونية في مسار الخصومة الجنائية ، إلا أن ذلك لا يتعارض مع إمكانية أن تنشأ جمعيات وفقا للقواعد العامة في شأن انشاء الجمعيات الأهلية ذات النفع الاجتماعي ، ويمكن أن يكون لهذه التجمعات دور ملموس في شأن الرأي العام للمستهلكين وتوحيد قراراتهم وتوجيههم فيما يمكن اتخاذه لمواجهة بعض الظواهر السلبية الناجمة عن تلاعب بعض المؤسسات بنظام السوق الحرة ، كالامتناع عن شراء السلع المغالي في أسعارها ، ومقاطعة التجار والمؤسسات التي يشبت تواطؤها على الاحتكار أو سحب السلع أو خلق اضطرابات في السوق .

كما يمكن لهذه الجماعات أن تسهم وفقا للقواعد العامة ببعض الإجراءات في مجرى الخصومة الجنائية وفي حدود معينة فيجوز لها الاطلاع عن كافة الجرائم سواء ما كان منها ماسا بمصلحة أعضائها من المستهلكين أو المواطنين أو كان ماسا بمصلحتها الجماعية وفقا للقرض المحدد من انشائها وذلك طبقا لأحكام المادة ٥ من قانون الإجراءات الجنائية والتي تنص على أن : « لكل من علم بوقوع جريمة يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب أن يبلغ النيابة العامة أو أحد ماموري الضبط القضائي عنها » . كما ألزم القانون طائفة ماموري الضبط بقبول كافة التبليغات والشكاوى التي ترد اليهم بشأن الجرائم ، وأن يبعثوا بها فوراً إلى النيابة العامة (٦٦) .

ولكن هل يجوز لهذه الجماعات أن تدعى مدنيا أمام جهات التحقيق والمحاكمة عن الأضرار التي لحقت بمصالحها ؟ من المقرر أن لهذه الجماعات باعتبارها أشخاصا معنوية خاصة أن تدعى مدنيا عن الضرر الشخصي الذي يلحقها بسبب الجريمة فالشخص المعنوي في ذلك شأنه شأن الشخص الطبيعي (٦٧) . ولا تتورص صعوبة في صدد تقرير هذا الحق فيما يتعلق

---

(٦٥) أشار القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ في شأن المصالحات الطبيعية لجمعات حماية البيئة صفة عرضية وتنص المادة ( ٥ ) من ذات القانون على انه يجوز لجمعيات حماية البيئة المشهرة وفقا للقانون اللجوء الى الأجهزة الإدارية والقضائية المختصة بقرض تنفيذ أحكام القوانين والقرارات المتعلقة بالمصالحات الطبيعية .

(٦٦) م/٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

(٦٧) ووفقا للقواعد العامة فإن لكل من يدعى حصول ضرر له من الجريمة أن يقدم نفسه مدنيا بمطروح مدنية في الشكوى التي يقدمها إلى النيابة العامة أو لأحد ماموري الضبط القضائي ( م/٧ إجراءات ) ، كما يجوز أن يكون الادعاء أثناء سير التحقيق ( م/١١٩ مكررا - إجراءات ) أو أمام محكمة الموضوع في مواد الجنب والمخالفات ( م/٢٥١ إجراءات ) .

بالأضرار الشخصية ذات الطبيعة المادية كاتلاف وتخريب مبانى الجمعية أو تعيينها أو النصب والاحتفال عليها ، الى غير ذلك مما يقع ماسا بالمصالح المادية للجمعيات (٦٨) . ولكن هل يمكن أن يمتد هذا الحق ليشمل الادعاء مدنيا عن الأضرار ذات الطبيعة الأدبية التى تصيب مصالح الجمعيات ؟

من المقرر أنه لا خلاف على أن التعويض يمكن أن يشمل الضرر المادى أو الأدبى فالمادة ١/٢٢٢ من القانون المدنى الجديد تنص صراحة على أن : « يشمل التعويض الضرر الأدبى أيضا » ، وكان الفقه والقضاء المصرى قد استقرا على هذا المبدأ فى ظل القانون المدنى القديم وقبل النص عليه صراحة فى القانون الجديد (٦٦) .

وتطبيقا لذلك فإنه يمكن القول أن للجمعيات التى تنشأ بغرض حماية المستهلكين أو البيئة مصلحة شخصية فى الادعاء مدنيا عن الأضرار التى تصيب أعضائها ذات الصبغة الجماعية والتى تتساقط مع الغرض من انشائها ، وبمعنى آخر المصالح الجماعية التى ينهض الشخص المعنوى برعايتها (٧٠) .

ومن المفهوم أن هذه المصلحة ليس بضرورى أن تكون مطابقة لمصلحة المجنى عليه . فجريمة المضاربة على السلع والأسعار المنصوص عليها فى المادة ٣٤٥ من قانون العقوبات قد تسبب ضررا ماديا لبعض المنافسين من التجار أو لبعض المستهلكين الذين تعاملوا بالفعل وفقا للأسعار المبالغى فيها الناجمة عن المضاربة ، غير أن ذلك لا يمنع من أن يكون الضرر قد امتد ليشمل مصلحة شخصية ذات طبيعة أدبية لجمعيات حماية المستهلك على سبيل المثال اذا كانت المضاربة على نطاق من الاتساع بحيث أصبحت تهدد الاستقرار العام لمستوى الأسعار مما يؤدي لاحاق الضرر بمجموع أخرى من المستهلكين . وجريمة طرح أو استيراد الأغذية الفاسدة أو الفسوشة لا تؤدي لاحاق الضرر فقط بمن تعامل فيها من المستهلكين ، وإنما تصيب بالضرر أيضا مصالح جمعيات حماية المستهلك التى ترمى لضمان السلامة الشخصية والجسدية لسائر المستهلكين من أعضائها .

---

(٦٨) د . أحمد فتحى سرور ، قانون الإجراءات الجنائية ، ص ٢٢٠ .

(٦٩) د . عبد الرزاق السنهوري ، الوسيط فى النظرية العامة للالتزم ، ج ١

ص ٨٦٦ وما بعدها .

(٧٠) د . أحمد فهدى سرور ، المرجع السابق ، نفس الموضوع .

## الفصل الثالث

### الاثبات في جرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية

#### ٢٢٦ - الصعوبات التي تكثف اثبات الجريمة :

تتسم الجرائم المنطوية على اساءة استعمال السلطة الاقتصادية كأفعال الاحتكار وتقييد التجارة وانتاج وتداول السلع والمنتجات الضارة بالمستهلك وتلويث البيئة باستخدام وسائل متطورة في ارتكابها . وكثيرا ما يستخدم في انفاذها وسائل تكنولوجية معقدة ، ومن خلال مستوى للتنظيم يتسم بالدقة والخفاء يجعل من الاثبات مسألة بالغة الصعوبة ، خاصة وأنه من العسير غش الأدلة أو اتلافها أو اخفاؤها في مثل هذا النمط من الجريمة مما يؤدي لتفاقم مشكلة توافر الأدلة والقرائن الكافية للاثبات (١) . كما أشير أيضا الى أن الوسائل المستخدمة في ارتكاب الجريمة كثيرا ما يكون من العسير تمييزها عن الوسائل المستخدمة في المعاملات التجارية العادية .

(١) تقرير الأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة السامس لمنع الجريمة ، « الجريمة وسوء استعمال السلطة : جرائم وسجرون خارج طائفة القانون » ص ٢٥ .

«Parfois la distinction entre une operation commerciale licite et une operation commerciale illicite est tres subtile» ... (٢) .

وقد يتمثل جوهر السلوك الاجرامى فى احوال اخرى فى مجرد اغفال القيام بفعل ما . ولذا فان اثبات الجريمة يتطلب درجة عالية من التقنية فى التحقيق ومن الخبرات الفنية المتنوعة والمتخصصة (٣) .

#### ٢٢٢ - تيسير عبء الاثبات :

عرضنا آنفا فى بعض مواضع البحث الى الاتجاهات الغالبة فى التشريع المقارن من حيث توسيع وتطوير نطاق المسؤولية الجنائية عن جرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية ، والى تزايد الاتجاه نحو تجريم السلوك الخطر *Mise en danger* . وهى امور وان كانت تدخل فى اطار تطوير القانون الجنائى موضوعيا الا انه لا يخفى مدى انعكاسها بطريق غير مباشر على تسهيل عبء اثبات الجريمة .

كما عرضنا الى الاتجاهات التى تكاد ان تكون عامة فى الاخذ بمبدأ تخصص أجهزة الضبط والتحقيق ، والمزودة بكفاءات فنية واقتصادية ومحاسبية على مستوى عال الامر الذى يوفر امكانية اكبر فى جمع أدلة الاثبات الفنية وهى السمة الغالبة للأدلة فى مثل هذا النمط من الجريمة ، بعكس الامر فى الجرائم التقليدية والتى يغلب أن يكون الاثبات فيها بالأدلة المادية والقولية .

ويبقى أن نشير فيما يتعلق بقواعد الاثبات الى اتجاه العديد من التشريعات الى تفهيم النصوص نوعا من الأدلة القانونية ( القرائن القانونية ) التى تنقل للمتهم عبء الاثبات *Renversement de la charge de la preuve* أو تفهيمه من المسؤولية (٤) والى ان الغالب فى اثبات الجريمة هو اعتماد الأدلة غير المباشرة سواء أكانت قرائن قانونية أو قضائية ، وهو ما سنعرض له تباعا فى التشريع المقارن والمصرى .

#### ٢٢٣ - التشريع الفرنسى :

خرج المشرع الفرنسى على المبادئ العامة ، فنص على بعض القواعد الخاصة للاثبات فى المواد الاقتصادية . ومن ذلك ان المادة ٥ من قانون

---

(٢) تقرير اللجنة الأوربية المعنية بدراسة المشكلات الجنائية حول موضوع الاجرام فى محيط الأعمال الاقتصادية ستراسبورج ، ١٩٨١ ، ص ٥٨ .

(٣) المرجع السابق ، نفس الموضوع .

(٤) Delmas-Marty, revue Internationale de droit penal, No. 1-2, 1983, p. 64.

٣٠ يونيو ١٩٤٥ والذي يتضمن تجريم الاحتكار وإساءة استخدام الأوضاع الاحتكارية ( م/٥٠ ) ، نصت على أن إثبات الدعوى لا يكون إلا بمحاضر تحررها الضبطية القضائية أو سلطة التحقيق . كما نصت المادة ٧ ( فقرة ٤ ) على أن هذه المحاضر تعتبر حجة بالنسبة للوقائع المادية التي يشتملها الموظفون المختصون ما لم يثبت ما ينفيها بطريق الطعن بالتزوير  
Inscription de faux (٥) .

كما تضمن القانون نصا خاصا في شأن إعفاء المتهم من المسؤولية عن جريمتي الاتفاق غير المشروع لتقييد التجارة وإساءة استخدام الأوضاع الاحتكارية في حالات معينة (٦) . كان يكون الاتفاق أو تجديد السعر قد تم بناء على الترخيص المنسوخ لاتحادات المنتجين بفرض تنظيم الأسعار والكميات المنتجة في بعض السلع الحيوية حفاظا على نظام السوق والحد من تدهور الأسعار نتيجة للمنافسة الحادة (٧) .

كما يعلى المتهم من المسؤولية إذا أثبت أن الاتفاق المنطوي على التكتل أو الاحتكار أو تقسيم السوق يحقق مزيدا من النمو والتقدم الاقتصادي (٨) . ولأن هذا المعيار يتسم بقدر كبير من العمومية الأمر الذي أدى الى توسيع نطاق الإفلات من المسؤولية ، فقد أصدرت لجنة مراقبة المنافسة عدة قرارات تهدف الى وضع معان أكثر تحديدا لهذا المفهوم . وفي ضوء هذه القرارات فإنه لا يجوز إعفاء المساهمين في اتفاقات الاحتكار أو تقييد التجارة بدعوى أنها تحقق نموا أو تقدما اقتصاديا إلا إذا أثبت المتهم أنها تحقق واحدا من الأوجه التالية :

- ١ - ترشيد استهلاك الأيدي العاملة .
- ٢ - تحسين نوعية المنتج .
- ٣ - خفض تكلفة التسويق .
- ٤ - زيادة الانتاجية .
- ٥ - تنمية خدمات التعليم والتدريب .

---

Pradel, Op. cit., p. 33.

(٥)

Delestraft, Op. cit., p. 204.

(٦) م/٥١ من قانون ١٩٤٥ مدلة بقانون ١٩٧٧ السالف الإشارة اليه .

(٧) ومن ذلك قرارات الترخيص التي أصدرها وزير الشؤون الاقتصادية ، ولجنة مراقبة للمنافسة في شأن إجازة الاتفاقات فيما بين المنتجين لتجديد سعر وكميات مصنعات الألبان والعلال وسكر البنجر حفاظا على مستوى الإنتاج والأسعار في السوق المحلية والمالية .  
انظر : برفل ، المرجع السابق ، ص ٣٤ .

(٨) م/٥١ ( فقرة ٢ ) ، من قانون ١٩٤٥ .

وقد اشترط قرار لجنة مراقبة المنافسة الصادر في ٨ يونيو ١٩٧٨  
للاعفاء من المسؤولية اضافة لذلك أن يكون الاتفاق قد جرى اثباته كتابة ،  
وإن يلحق به دراسة اقتصادية تثبت جدواه (٩) . وفي العمل فإن اللجنة  
تجرى بحوثا اضافة من جانبها للتأكد من جدوى الاتفاق الاحتكاري واختبار  
صدق الفرضية (١٠) .

## ٢٢٤ - التشريع الأمريكي :

لم يورد المشرع في قوانين أنتي - ترست قواعد خاصة بالاثبات .  
ولكن القضاء الأمريكي عني بأقرار وتطور العديد من المبادئ التي تناسب  
اثبات جرائم التآمر على تقييد التجارة *Collusive restraints of trade*  
والتي تتمثل بصفة خاصة في وجهين من السلوك غير المشروع :

اولها : التلاعب بالأسعار سواء بتثبيتها أو رفعها أو خفضها بمدا .

وثانيها : التلاعب بالانتاج أو بالمروض من السلعة .

وفي المراحل الأولى من تطبيق تشريع شيرمان *Sherman - Act*  
المناهض للاحتكارات وتقييد التجارة كان من اليسير الاثبات بالأدلة المباشرة  
والقاطعة *Clear Evidence* اذا كانت أغلب الاتفاقات التي تقع بين  
المؤسسات الاقتصادية المسيطرة على الأسواق تنسم بالمباشرة والوضوح  
*Express Agreements* (١١) وكثيرا ما أمكن لقسم أنتي - ترست

(٩) برادل ، المرجع السابق ، نفس الموضع .

(١٠) وينص قانون مكافحة الاجرام الاقتصادي في ألمانيا الاتحادية على قواعد ماثلة  
للاعفاء من المسؤولية . وعلى ذلك تجرى أيضا تشريعات عديدة في بلدان أوروبا الغربية  
وبصفة خاصة أعضاء السوق الأوروبية المشتركة والذين يلتزمون بتطوير تشريعاتهم بما  
يتسارى مع أحكام معاهدة روما الموقعة في عام ١٩٥٧ . وقد نصت المادة ٨٥ ( فقرة ٣ )  
من أحكام المعاهدة على أن : « تنفى الشركات والمؤسسات الاقتصادية وفروعها العاملة في  
بلدان السوق من المسؤولية ، ويخرج عن طائفة الاتفاقات غير المشروعة ، كل اتفاق اقتصادي  
لا يخل بالمنافسة الحرة ولا يؤدي لتقييد التجارة ، اذا اثبت المشاركون في الاتفاق انه  
يهدف لتطبيق أي من الأغراض التالية :

- ١ - تحقيق مزيد من التعاون في مجال تبادل المعلومات .
- ٢ - الابتكارات وتبادل الخبرات الفنية والتقنية .
- ٣ - المشاركة في مشروعات البحث العلمي .
- ٤ - التعاون في مجال الرابطة والصناعات .

راجع *Tiederman, Rapport, Les atteintes a la concurrence.*

*Op. cit., p. 306- ets*

*Pradel, Op. cit., pp. 36-37.*

*Greer, Op. cit., p. 128.*

(١١)



المعنى يضبط هذه الجرائم في وزارة العدل من تقديم العديد من أدلة الادانة المباشرة كالاتفاقات الكتابية أو الشفوية أو تسجيلات للمحادثات التليفونية بين الأطراف المتواطئة على تثبيت أسعار السلع أو رفعها أو خفضها عدا بحسب ما تقتضيه الحالة السائدة في السوق . ولما يتعين للشركات سهولة الإيقاع بها إذا ما سلكت طريق الاتفاق المباشر وتمرت في كيفية النفاذ من ثغرات القانون أصبحت السمة الغالبة للتأمر هي الاتفاقات غير المباشرة أو الضمنية Tacitly Agree (١٢) ومن ثم فقد اتجهت دقة الإثبات مسوب الأدلة غير المباشرة أو القرائن الاستنتاجية Circumstantial Evidence لاثبات التلاعب بنظام السوق . وفيما يلي نعرض تباعا لاتجاهات القضاء الأمريكي في الإثبات في هاتين المرحلتين .

#### أولا - اثبات التلاعب في الاتفاقات المباشرة :

في بداية تطبيق تشريع شيرمان كانت أكثر الاتفاقات المباشرة ذيوعا هي الاتفاقات على الامتناع عن البيع للعملاء - خاصة في السلع الصناعية الوسيطة - إلا بعد تحديد الأسعار على فترات دورية من خلال هيئة مركزية Central Agency تضم مندوبين عن الشركات المنتجة ، وكثيرا ما كانت تقترن هذه الممارسات بتوقيع اتفاقات كتابية بين الأطراف المتواطئة بعلم البيع بأدنى من السعر المعلن . وإلى جانب هذه الاتفاقات التي كانت يسيرة الإثبات ، فقد كانت ثمة أحوال أخرى للتلاعب تجرى بوسائل أكثر خفاء ، والتي تشير لها فيما يلي :

#### ١ - تقسيم السوق : Market Allocation

والغرض في هذه الحالة ان ثمة مجموعة من المؤسسات تشترك في انتاج سلعة من ذاتية واحدة ، فتعتمد بدلا من التنافس وفقا لقوانين الحرية الاقتصادية الى الاتفاق غير المشروع على تقسيم السوق وتثبيت الأسعار في مناطق الجغرافية الممتدة .

وتعد قضية Addyston Pipe Steel (١٣) من أبرز النماذج التي تعطي مثالا واضحا للاتفاقات غير المشروعة على تقسيم السوق والتي دافها القضاء الأمريكي .

وترجع ظروف القضية الى بدايات هذا القرن ، حيث كانت تستة

Ibid., p. 132.

(١٢) :

Ibid., Loc. Cit.

(١٣)

مؤسسات صناعية تشارك في سوق انتاج مسبوكات الحديد من قطع غيار الغليون Cast Iron Pipe وقد وجدت هذه المؤسسات ان المنافسة فيما بينها ستؤدي للتطاحن وهبوط الأسعار ، فسمعت الى اتفاق بقتضاء ثم اطلاق يد بعض منها في ولايات الجنوب والوسط على أن تمتنع عن التنافس في الولايات الأخرى .

وقد دانت المحكمة هذا الاتفاق باعتباره سلوكا غير مشروع يتنافى مع احكام تشريع شيرمان المناهض لتقييده التجارة ورد دفاع الشركات المتواطئة بانعدام التهمة ، حيث انها لم تمتنع عن التنافس فيما بينها ، وانهم جميعا كانوا يشاركون في كافة العطاءات Bids المطروحة لتوريد وبيع قطع غيار الغليون وفي جميع أرجاء الولايات المتحدة . وقد رفضت المحكمة هذا الدفع ، وودت على ذلك بأن المشاركة في العطاءات كانت وهمية Fictious Bids وأنه ثبت لديها هذا الطابع الوهمي للتنافس ، نظرا لأن الشركات الممتنعة عن المنافسة في المناطق المعنية حسب الاتفاق كانت دائما تتقسم بأسعار تقالى في ارتفاعها مما كان يجبر العملاء في نهاية الأمر على التعامل مع الشركات الأخرى ، حيث ان أسعارها تظهر في النهاية على انها أفضل مستويات متاحة للأثمان (١٤) .

## ٢ - سحب المروض من السوق :

والغرض هنا هو اتفاق مجموعة من المنافسين على شراء وسحب ما يروونه زائدا Surplus من المروض في سوق السلعة التي يساهمون في انتاجها بغرض رفع سعرها أو تثبيتته عند حد معين لا يهبط دونه . وقد دان القضاء الأمريكى كافة اشكال الاتفاقات المؤدية لتحقيق هذا الغرض ، باعتبار أن ذلك ينطوى على تقييد غير مشروع للتجارة .

ويتضح ذلك من ظروف القضية الشهيرة المروقة باسم الشركاء المتراقصين في سوق المنتجات البترولية Dancing Partners in Oil حيث اتخذت وزارة العدل الأمريكية اجراءات الادعاء ضد شركة Socony-Vacuum ( موبيل Mobil فيما بعد ) ومجموعة من الشركات المتحالفة معها كانوا يسيطرون على ما يقدر بـ ٨٣٪ من حجم المبيعات من منتجات الجازولين Gasoline في ولايات وسط الغرب وقد اتفقوا فيما بينهم على شراء الفائض من المروض الذى تطرحه مجموعة من الشركات المستقلة والتي لا يزيد حجم مساهمتها في السوق عن ١٧٪ بغرض الحد من المنافسة وتثبيت الأسعار التى حددها فيما بينهم .

(١٤) Addyston Pipe and Steel Company, V.U.S., 175, U.S. 211.

مشار اليه : جنى للرجع السابق ، نفس الموضع .

وقد رد دفاع الشركات المتهمة بمشروعية الاتفاق وإن كل الوقائع التي ساقها بالاثهام تتمثل في تكرار شراء كميات من مادة الجازولين عندما تنخفض أسعاره بصورة واضحة ، وهو سلوك لا يخضع لنص التجريم الوارد في تشريع شيرمان لأنه لا ينطوي على تثبيت للأسعار . وقد ردت المحكمة العليا Supreme Court على ذلك بأن اتفاق الشركات المتواطئة ولو أنه لم يتجه مباشرة لتثبيت الأسعار إلا أنه يؤدي إلى ذلك لا محالة ، إذ أن سحب كميات المعروض من السلعة من يدي الشركات المنافسة ، يقود لاحتكار الأطراف المتواطئة ويؤدي لتثبيت الأسعار ، حسب المستويات التي ترغب في إقرارها في السوق ، ويبين ذلك مما أورده قضاء المحكمة العليا التالي :

«... That price-fixing includes more than the mere establishment of uniform prices ... purchases at or under the market are one species of price-fixing. In This (oil) case the result was to place a floor under the market a floor which served the function of increasing the stability and firmness of market prices ... under the Shirman — Act a combination formed for the purpose and with the effect of raising, Depressing, fixing pegging, or stabilizing the price of commodity in interstate or foreign commerce is illegal per se. n ... (١٥) »

وأضافت المحكمة أنه ثبت لديها أن الشركات المتهمة قد تأمرت على تثبيت الأسعار والحد من انخفاضها الطبيعي طبقاً لقانون العرض والطلب ، وأنها أماناً في إخفاء معالم هذا التآمر قد عينت من أحدها وعلى فترات دورية شريكاً متحركاً ( راقبها ) Dancing Partner . للتحميل بنفقات شراء وسحب الزائد من المعروض في السوق . Removal of Excess Supply (١٦) ...

### ٣ - التثبيت القوي للأسعار :

أبان التطبيق القضائي في قضايا أخرى بعضاً مما جرى استحداثه في السوق الأمريكية للتلاعب بالسعر الحر للمنتجات كذا الجهود المكثفة التي بذلها أعضاء قسم أنتن — ترست بوزارة العدل في جمع أدلة الادانة مما أدى لصدور العديد من أحكام السجن على مجموعة من مديري وأعضاء

U.S. V. Socony-Vacuum, Oil Co., 310.

(١٥)

— U.S., 150 (1940).

مشار إليها في المرجع السابق ، ص ١٢٦ .

(١٦) المرجع السابق ، نفس الوضع .

مجالس ادارة الشركات المتخصصة في انتاج المعدات الكهربائية في القضية الشهيرة والمروضة The electrical equipment case والتي يشبهها بعض المحللين بأنها تماثل في الحياة الاقتصادية الأمريكية ، فضيحة ووترجيت في المجال السياسي أو أنها ووترجيت الاقتصادية (١٧) .

وقد ثبت من التحقيقات أن المتهمين في صدد انفاذ تأمرهم على تثبيت الأسعار خلافا للمجرى الطبيعي لقانون العرض والطلب ، قد قاموا بتنسيق اتصالاتهم تحت ظلال من السرية شبيهة بتلك التي تستخدمها عصابات المافيا . اذ كانت الاتصالات تجري من التليفونات العامة وبأسماء وهمية «Code — Names» كما كانت كثيرا من اللقاءات يجري الترتيب لاعدادها على هامش الاجتماعات الرسمية التي تمقد بالغرف التجارية (١٨) كما ثبت من التحقيقات ان الشركات المتآمرة على فرض الأسعار قد استخدمت تكتيكا فريدا لاجتياح مخططيها في ستار من الخفاء والسرية عرف بعد كشف النقاب عنه بنظام مراحل اكتمال القمر Phases of the moon system

ويتلخص هذا النظام غير المشروع في أن تقوم واحدة من الشركات الخمس الكبرى المنتجة لمعدات الكهرباء والمستخدمة في صناعة الاتصالات التليفونية بعرض انتاجها تحت أسعار أكثر انخفاضاً من الشركات الأربع الأخرى لخلق مستوى ومظهر وهمي لسريان المنافسة Illusion of Random Competition (١٩) على أن تتعدل الأوضاع تلقائيا بين الشركات الأربع الأخرى وفقا للترتيب المتفق عليه ، كل أسبوعين يحددها يوم ظهور الهلال ويوم اكتمال القمر . وقد أدانت المحكمة هذا السلوك لما يؤدي اليه من تثبيت للأسعار عند المحتوى المحدد للشركة الفائزة للسوق والتي يعد في جوهره قرضا دائما لمستوى الأسعار ولا يمكن أن يسقط عدم مشروعيته المنافسة الوهمية من الشركات الأربع الأخرى حيث أنه من

(١٧) انظر في الموضوع

- Clinard and Quinny, Criminal behavior systems, Op. cit., Chap. 8.  
 — R. Sultan, Pricing in the electrical oligopoly, Vol. 1, Harvard University Press, 1974.  
 — C. Walton, Corporations on Trial : The electrical cases, Belmont, California : Wadsworth, 1964.  
 — R. Smith, Corporations in crisis ; Anchor Books, 1966, Chap. 5-6.  
 — Clinard and Quinny, Ibid., p. 198. (١٨)  
 — R. Sultan, Ibid., p. 38.  
 — Sultan, Ibid., p. 39. (١٩)  
 — Ibid., Loc. Cit. (٢٠)

الواضح انها تعرض منتجاتها بأسعار مغالى فى ارتفاعها لا يفرض البيع  
وانما يفرض اجبار العملاء على التدافع للشراء من الشركة المعنية فيما بينهم  
دوريا .

#### ثانيا - اثبات الانطلاقات غير المباشرة :

قد لا يكون الاتفاق صريحا أو مباشرا كما فى الحالات السابقة ،  
فيكون من العسير اثبات بالأدلة القاطعة من تسجيل اللقاءات أو المحادثات  
التليفونية أو محاضر الاجتماعات التي تفقد بهدف التأمر على الأسعار .

فثمة حالات يجرى فيها التلاعب بالأسعار أو تثبيتها على خلاف  
مقتضيات قانون العرض والطلب دون اللجوء فى اتفاقات مباشرة من هذا  
النوع . حيث يجرى تحديد السعر من خلال أقوى المؤسسات فى السوق  
فيما يعرف بظاهرة قيادة السعر ، *Price Leadership* ثم تتبعه  
المؤسسات والشركات الأصغر فى توافق لا شعورى *Conscious Parallelism*  
(٢١) . وفى هذه الحالة فاننا لا نكون بصدد اتفاق  
صريح على فرض الأسعار ، وانما فى منطقة مبهمة أو مختلطة *Gray Areas*  
يقلب فيها على تصرفات عناصر السوق الطابع النمطى فى السلوك فترتفع  
الأسعار بشكل موحد ونمطى تبدو معه مؤسسات السوق كأعضاء محيدين  
فى « كورس » يردد أنشودة جماعية *A well-rehearsed chorus line* (٢٢)  
فى مثل هذه الحالة وفى حالات أخرى عندما يجرى تبادل للمعلومات حول  
الأسعار فى شكل رسمى بين مؤسسات السوق فى الاتحادات التجارية  
*Trade Association* فان اثبات التلاعب لا يجرى على ذات الوتيرة  
المهينة فى تحقيق واثبات الاتفاقات المباشرة ، وهو ما يبين من تتبع الأوضاع  
التسالية :

#### ١ - تحديد السعر من خلال عملية التوافق اللاشعورى :

##### *Conscious Parallelism*

الغالب أن يسود تحديد السعر من خلال هذا النظام فى ظروف  
وأوضاع اقتصادية معينة ، تفترض أن ثمة عددا محددا من المؤسسات  
*Few Firms* تسهم فى إنتاج أو توزيع سلعة متماثلة الى حد كبير  
ويعلم الطلب عليها بانعدام المرونة *Standardized product*

— L. Sullivan, Handbook of The Law of Anti-Trust, Op. (٢١)  
cit., p. 315.

— Greer, Op. cit., p. 152. (٢٢)

Inelastic demand وفي سوق تسودها معدلات نمو محدودة Slow growth وفي هذه الحالة فإن الهبوط بالأسعار في محاولة للمنافسة من المشروعات الأسفل يؤدي إلى تخفيض معدل الأرباح ، ولذا فإنه يكون من الصالح العام لعناصر السوق جميعها أن تتبع السعر الذي تحلده كبرى مؤسسات الإنتاج أو التوزيع بحسب الحالة (٢٣) .

والأصل أن رفع أو خفض أو تثبيت الأسعار بهذه الوسيلة لا يدخل في معنى الاتفاق أو التآمر المؤتم على الأسعار في تشريع شيرمان ، إذ هي لا تعدو أن تكون نوعاً من التقاء المصالح أو توارد الخواطر حسبما يقرر جرير Greer (٢٤) ، وحقاً إن الأمر يبدو في النهاية كنوع من التآمر غير الشريف على العملاء والمستهلكين إلا أنه يبدو حقاً أيضاً حسب مقولة سليفان Sullivan (٢٥) أنها ليست سوى مؤامرة من كل منشأة تضمن بها أن تعيش وتتنافس :

«It is no more than every one's living is proof of a conspiracy to breath» ..

وقد أكلت المحكمة العليا في الولايات المتحدة هذا المعنى في قضائها التالي :

«This court has never held that proof of parallel business behavior  
«This court has never held that proof of parallel business behavior conclusively establishes agreement or, phrased differently, that such behavior itself constitutes «Sherman Act, offense». (٢٦) .

إلا أن القضاء الأمريكي دان هذه الوسيلة من وسائل تحديد السعر إذا ثبت أنه قد سبقها أو عاصرتها وقائع إضافية Additional Facts أو اقترنت بها عوامل أخرى Plus Factors تنبئ عن معنى التآمر المؤتم في تشريع شيرمان ، ومن هذه العناصر :

( أ ) أن يثبت أن عملية تحديد السعر بهذه الوسيلة قد سبقها أي نوع من تبادل المعلومات الدوري بين مؤسسات السوق عن كميات المنتج والمخزون في كل منها ومستويات التوزيع .

(٢٣) المرجع السابق ، نفس الوضع .

(٢٤) المرجع السابق ، نفس الوضع .

(٢٥) سليفان ، المرجع السابق ، نفس الوضع .

(٢٦) Theatre enterprise, Inc. V. Paramount Film Distributing Corp., 346, U.S., 537 (1954).

مشار إليه في سليفان ، المرجع السابق ، ص ٣١٥ .

( ب ) أن يثبت أن ثمة رفعا متتاليا ومبالغا فيه لأسعار السلع والمنتجات ولا يقابله أى زيادة فى عناصر التكلفة أى لا يمكن تبريره بزيادة عناصر التكلفة .

( ج ) إذا تبين أن كبرى المؤسسات المنتجة قد اتفقت فيما بينها على نظام ثابت لتسعير وحدات الانتاج بصرف النظر عن اختلاف تكاليف النقل أو الشحن أو التصنيع وهو النظام المعروف بـ *Basing Point Price* ( ٢٧ ) .

( د ) سحب العناصر والمكونات الهامة أو النادرة المستخدمة فى انتاج سلعة ما . اذ يؤدي ذلك للحد من قدرة المنافسين على الانتاج والمنافسة .

( هـ ) الخفض المفاجئ للأسعار *Price-cutting* ( ٢٨ ) والذي يستخدم فى كثير من الأحيان من قبل المؤسسات الكبرى لتدمير المنافسين الأقل الذين يمرضون منتجاتهم بأسعار منخفضة . ولكسر شوكة هذا الوجه من المنافسة تعتمد الشركات الكبرى الى خفض الأسعار الى مستويات أقل لا تكاد تكفى لتغطية نفقات الانتاج مما يؤدي للإطاحة بالمنافسين الأصغر خارج السوق ، ثم يتم رفع السعر بعد ذلك تدريجيا عقب احتكار السوق .

وفىما إلى تعرض لأحد التطبيقات فى القضاء الأمريكى التى دبت فيها بعض شركات انتاج السجائر الأمريكية بالتلاعب وفرض الأسعار ، بالرغم من عدم دخولها فى اتفاقات مباشرة بهذا الغرض ، والتى اعتمدت الادانة فيها على الأدلة غير المباشرة وقرائن الأحوال من نحو ما أشرنا اليه سلفا .

**قضية فرض الأسعار غير المشروع من شركات الدخان :**

*The American Tobacco Case (1946)*

ترجم ظروف هذه القضية بداية الى فترة الكساد الكبير *Massive Depression* التى سادت الولايات المتحدة والعالم فى أول ثلاثينيات هذا القرن . حيث كانت تسيطر على سوق الدخان الأمريكى ثلاث من أكبر شركات انتاج السجائر . وهى شركة *Reynolds* التى تخفض فى انتاج السجائر الـ *Camels* وشركتها *American and Liggett Myers*

( ٢٧ ) جريز ، المرجع السابق ، ص ١٣٤ .

( ٢٨ ) للرجع السابق ، ص ١٣٥ .

واللتان تخصصتا في انتاج السجائر الشهيرة من ماركة Marlboro وبالرغم من ظروف الكساد وانخفاض تكلفة الانتاج الا ان هذه الشركات قادت عمليات رفع متتالية لأسعار منتجاتها وصل اجمالي نسبتها ١٥٪ (٢٩) .

وبالرغم من المكاسب المادية التي حققتها الشركات الثلاث والتي زادت ارباحها نتيجة لهذا السلوك غير المشروع الى ما يقدر قيمته بـ ٣٠٪ في السنوات الأولى من الثلاثينيات الا انها واجهت تدحورا في حجم مبيعاتها فيما بعد نتيجة لمزوف شريحة من المستهلكين عن شراء منتجاتها واتجاههم لشراء السجائر الرخيصة والمتواضعة من انتاج شركة 10-cent brands مما أدى لرفع نسبة مساهمة الأخيرة في مبيعات السوق من ١٪ الى ٢٠٪ .

وعقب احساس الشركات الثلاث الكبرى بهذه الضربة القاسية التي حددت سيطرتها على السوق تهديدا خطيرا ، لجأت الى خفض أسعارها على دفعات متتالية وبصورة جادة وصل اجماليها الى ٢٠٪ كما عمدت اضافة لذلك الى شراء أنواع البخان الرخيص بالرغم من عدم حاجتها لاستخدامه في سجائرها الفاخرة وذلك للحد من قدر شركة 10-cent Brands على الانتاج والمنافسة . وقد أدت هذه الأوجه من السلوك غير المشروع بالفعل الى انخفاض اجمالي مبيعات الشركة الأخيرة الى ٧٪ فقط ، وعقب تقليص امكانياتها في المنافسة قامت الشركات الكبرى الثلاث برفع أسعارها تدريجيا الى المستويات التي كانت عليها (٣٠) .

وقد عرضت هذه القضية على القضاة الأمريكي ، فأدان السلوك المناهض لتشريع شيرمان الذي اقترفته الشركات الثلاث ، والذي يتضمن تقييدا للتجارة وتلاعبا بالمنافسة بنية فرض أسعار غير مشروعة بطريق غير مباشر . وأضافت المحكمة انه ليس ضروريا أن يشهتان ثمة اتفاقا صريحا أو رسميا قد جرى اتمامه بين الشركات الثلاث لاثبات تأمرها غير المشروع على الأسعار وأن الاتفاق قد يكون ضمنيًا يستشف من التصرف في الواقع ومن قرائن الأحوال وبحسب ما قرره المحكمة :

«No formal agreement is necessary to constitute an unlawful conspiracy .. in this case, conspiracy was proved from the evidence of the action taken in concert and from the circumstances» ... (٣١) .

(٢٩) جريز ، المرجع السابق ، ص ١٣٥ .

(٣٠) جريز ، المرجع السابق ، نفس الموضع .

— American Tobacco Co. V. United States, 328, U.S., (٣١)  
781, (1946).



## ٢ - التمسك على فرض الأسعار داخل الاتحادات التجارية :

### Trade Association

تنشأ الاتحادات التجارية بفرض تدعيم فرص التضامن والتعاون بين المؤسسات والشركات التي تشترك في إنتاج أو توزيع سلع معينة . ومن المقرر انه يجوز في داخل هذه الاتحادات أن يتبادل الأعضاء المعلومات حول ظروف الإنتاج وأوضاع العمل والتطور التكنولوجي ، كما يجوز لهم أيضا تبادل المعلومات حول الأسعار (٣٢) . ولكن لا يجوز أن يكون هذا التبادل بفرض الوصول لاتفاقات غير مشروعة لفرض الأسعار أو تثبيتها بالمناهضة لأحكام تشريع شيرمان .

غير أن الواقع العملي قد أفرز تورط العديد من الاتحادات التجارية في العديد من الممارسات المنطوية على التلاعب بالأسعار . وقد قدر قسم أنتي - ترست بوزارة العدل الأمريكية أن مجموع القضايا التي انقسمت في ممارساتها هذه الاتحادات بلغت ٣٠٪ من مجموع الدعاوى التي أحالها القسم للقضاء الجنائي (٣٣) .

وقد استقر القضاء الأمريكي في صدد تمييزه لتبادل المعلومات المشروع حول الأسعار داخل الاتحادات التجارية وبين تبادل المعلومات غير المشروع على اعتماد مجموعة من الضوابط في الإثبات من أهمها :

١ - إباحة تبادل المعلومات حول الأسعار بين أعضاء الاتحادات التجارية فيما يتعلق بالمنتجات التي يسود مسوقها طابع المنافسة Competitive Market اذ يصعب في هذه الحالة الاتفاق على التلاعب بالسعر . أما اذا كانت الحالة التي تسود السوق هي منافسة القلة Oligopoly نتيجة سيطرة مجموعة قليلة من المنتجين أو الموزعين على سوق السلعة فيعد تبادل المعلومات حول الأسعار في مثل هذه الأوضاع غير مشروع نظرا لما ينطوي عليه من خطر توحيد الأسعار وتثبيتها بطريق غير مباشر .

---

وعلى هذا الفرار صدرت أحكام للقضاء الأمريكي في قضية :

Two Fire Equip. Co. V. United States (1952), Pevely Dairy

Co. V. United States (1952)

وقضية

راجع : جرير ، المرجع السابق ، ص ١٣٦ .

سليمان : المرجع السابق ، ص ٣٦٨ .

— Clair Wilcox, Public Policies Toward Business, Home- (٣٢)  
wood : Richard Irwin, 1966, p. 129

(٣٣) جرير ، المرجع السابق ، ص ٢٣٥ .

٢ - أنه يجوز تبادل المعلومات حول الأسعار بين الأعضاء فيما يتعلق بسعر البيع عن صفقات سابقة Past Transactions أما تبادل المعلومات عن سعر البيع في المستقبل فيدخل في معنى النشاط المحظور وفقا لأحكام تشريع شيرمان .

٣ - أنه يشترط لاثبات حسن النية أن يمكن المستهلكون والمشترون من الاطلاع على هذه المعلومات والبيانات Bata شأنهم في ذلك شأن المنتجين أو الموزعين .

٤ - كما أنه يشترط لاثبات حسن النية أن يكون تبادل المعلومات في نطاق الاتحادات التجارية اختياريا ، ولا يتضمن التهديد بتوقيع جزاءات أو الحرمان من مزايا إذا لم يرغب بعض الأعضاء في تقديم المعلومات عن أسعار البيع السابقة ، أو أبدوا رغبتهم في التحرر من مستويات الأسعار المتفق عليها داخل هذه الاتحادات (٣٤) .

وبالتطبيق لهذه المبادئ في اثبات الاتفاقات غير المشروعة حول الأسعار بطريق غير مباشر ، دان القضاء الأمريكي سلوك المتآمرين في قضية American Column And Lumber فقد تبين من التحقيق أن الاتحاد التجاري لصناعات خشب الأرضيات Hardwood Flooring Trade Association قد فرض على أعضائه البالغ عددهم ٣٦٥ منشأة جماعية وفردية أن يبلغوا سكرتارية الاتحاد بصفة دورية ومنتظمة بتقارير تشمل الآتي :

- ١ - تقرير يومي عن المبيعات المعالجة Actual Sales
- ٢ - تقرير شهري عن حجم الإنتاج Report Stock
- ٣ - تقرير شهري عن حجم المخزون Current Price List
- ٤ - بيان بأسعار البيع الجارية
- ٥ - تقرير عن حجم الإنتاج المتوقع في المستقبل لكل منشأة .

وكان الاتحاد التجاري يرسل بدوره صورة من هذه التقارير لكافة المنشآت حتى تكون جميعها على علم تام بظروف الإنتاج ومستوى الأسعار . وقد دانت المحكمة هذا السلوك الذي وإن كان لا يتضمن اتفاقا مباشرا على تقييد الإنتاج أو تثبيت الأسعار إلا أنه يحمل في ثناياه هذا المعنى مستترا . ذلك أن من صالح كل منشأة أن تحدد من إنتاجها وتعمل على استقرار الأسعار بالتصاوغ مع المنشآت الأخرى وفقا لما يرد لها من تقارير ، وبذلك

تضمن تحقيق أعلى معدل من الربح وتقليل المخاطر إذا زاد المنتج المعروض عن الطلب مما يهددها بانخفاض الأسعار أو بزيادة حجم المخزون • ويصبر عن هذا الوضع ما ساد احتكار صناعة خشب الأرضيات في ظل هذا الاتحاد التجاري من مبدأين توجيهيين للعمل :

«If there is no increase in production, there is going to be good business», and : «No man is safe in increasing production».

وقد ردت المحكمة على ذلك بأن السير وفقاً لهذه القواعد لا يعد سلوكاً بين متنافسين *Not The Conduct Of Competitors* وأن تبادل المعلومات عن الإنتاج والأسعار الذي كان يجري داخل الاتحاد يخرج عن الإطار المشروع لما ينطوي عليه من حد من المنافسة وتقييد للتجارة وهو ما يناهض أحكام تشريع شيرمان (٣٥) •

وفي قضية *Container Corp Of America* دان القضاء الأمريكي سلوك التآمرين على الأسعار ، حتى وإن تمثل في مجرد تبادل غير دوري *irregular* لأسعار البيع ، حيث يتبين أن المتآمرين كانوا يلجئون لتبادل المعلومات عند الحاجة حال إبرام صفقات بيع الحاويات *Containers* ولما كانت هذه السوق بطبيعتها يسودها طابع منافسة القلة *Oligopoly* فقد رأت المحكمة أن تبادل المعلومات حتى وإن كان يتسم بعدم الانتظام إلا أنه يؤدي لتثبيت الأسعار لا محالة نتيجة لما يتيح للبائعين من توحيد قراراتهم في شأن سعر السلعة وإجبار المستهلك على الشراء بالسعر السائد ، وهو الأمر الذي يحده من احتمالات الهبوط بالأسعار أعمالاً للمنافسة الحرة وهو ما يناهض أحكام تشريع شيرمان • ويتضح ذلك من قضاء المحكمة التالي :

«The corrugated container industry is dominated by relatively few sellers. The product is fungible and the competition for sales is price. The demand is in elastic as buyers place orders only for immediate, short run needs. The exchange of price data tends toward price uniformity. For a lower price does not mean a larger share of the available business but a sharing of existing business at a lower

---

— *American Column and Lumber Co., V., United States*, (٣٥)  
387, U.S., 377 (1941).

مشار إليها في : ويلكوكس ، للرجع السابق ، نفس الموضع ••

return. Stabilizing prices as well as raising them is within the ban of section 1 of The Sherman Act. (٣١) .

#### ٢٢٥ - التشريع المصري :

ليس من قواعد مميزة في صدد اثبات جرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية في التشريع المصري سوى ما نص عليه في القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ من جواز الحكم بفرض الحراسة بناء على قيام دلائل جديّة بأن ثمة مخالفة لأحكامه ، استثناء من الأصل العام المقرر في قانون الاجراءات الجنائية من ان الاحكام الجنائية تبني على القطع واليقين وتتأسى على الأدلة القاطعة . وكذا ما نص عليه القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ من افتراض قرينة قانونية مفادها علم المشتغلين بالتجارة بالغش ، استثناء من الأصل العام الذي يفترض في المتهم البراءة . وفيما يلي نعرض تباعا لهذه القواعد المتميزة في الاثبات سواء تلك المتعلقة ببعض جرائم التلاعب بنظام السوق والمنصوص عليها في قانون الحراسة ، أو سواء تلك المتعلقة ببعض جرائم المساس بالمستهلك والمنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع الغش والتدليس .

#### أولا - قواعد الاثبات في قانون الحراسة رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ :

الأصل العام في الاثبات في المواد الجنائية انه يجب أن يستند على الأدلة المباشرة أو القرائن الأكيدة في دلائلها (٣٧) ولا يجوز أن يستند فقط على الدلائل ما يسمى بالقرائن التكميلية وإن كان يصح اتخاذها ضمانا للدالة الأخرى (٣٨) . والملة في ذلك هو أن الاحكام الجنائية يجب أن

---

United States V. Container Corp of America, 393 U.S., 333 (٣١)  
(1969)

مشار إليها في : المرجع السابق ، نفس الموضع .  
وعلى هذا الفرار جاء قضاء المحكمة أيضا في قضية/

United State V. United States Gypsum Co., 438 U.S., 422 (1978).

(٣٧) د- أحمد فتحي سرور ، قانون الاجراءات الجنائية ، المرجع السابق ، ص

٢٧٢ - ٢٧٣ .

د- وهوب عبيد ، قانون الاجراءات الجنائية ، المرجع السابق ، ص ٣٠١ .

(٣٨) وتطبيقا لذلك نظى بأن استعراض الكلب البوليسى لا يصلح دليلا أساسيا على ثبوت التهمة ، وإنما يمكن به تعزيز أدلة الثبوت ( نفس ١٦/١٠/١٩٦١ ) ، وأنه للمحكمة أن تقول في تكوين عقيدتها على ما جاء بصريحات الشرطة باعتبارها معززة لا سائته من أدلة ( نظير ١٩٦٨/٤/١ ) . وإنه يجوز للمحكمة أن تتخذ من سوابق المتهم قرينة تكميلية في اثبات التهمة ( نفس ١٩٦١/٤/١٧ ) . مشار إلى ذلك في : د- أحمد فتحي سرور ، المرجع السابق ، نفس الموضع .

تبنى على الجزم واليقين ، أما الحكم الذى يبنى على الدلائل وحدها فهو حكم باطل لأن اقتناع القاضى يكون فى هذه الحالة مبنيا على الاحتمال لا على اليقين (٣٩) .

وخروجا على هذا الأصل العام فقد نصت المادتان ٢ - ٣ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ على جواز الحكم بفرض الحراسة بناء على قيام دلائل جدية على أن المحكوم عليه قد أتى أى فعل من الأفعال المبنية فى القانون ومن بينها الاضرار بالمصالح الاقتصادية للبلاد بنظام السوق .

وقد تعرضت نصوص القانون فى هاتين المادتين ولا زالت لانتقادات حادة بدعوى خروجها على الأصل العام فى الاثبات فى المواد الجنائية . وفى الحقيقة فإن ظاهر الأمر يدعو للاعتقاد بأن ثمة استثناء من الأصل العام فى الاثبات ولكن الفحص الهادئ والتحليل الدقيق لنظام المدعى العام الاشتراكى وقضاء القيم المنوط بهما التحقيق والمحاكمة فى مواد الحراسة ، اضافة لتتبع ومقارنة نظام التحقيق والمحاكمة فى القانون العام يوضحان بجلاء ان ليس ثمة تباين أو اختلاف كبير يبرر الانزعاج من النظام الذى اختطه المشرع فى اثبات دعاوى فرض الحراسة بمجرد قيام الدلائل على ارتكاب المخالفة ، وليس ثبوت الأدلة القاطعة على وجودها . ويبين ذلك من الحجج التالية :

١ - ان الاثبات بالدلائل وليس بالأدلة هو امتداد طبيعى لاختلاف أوسع مدى بين الدواعى والفلسفة التى يقوم عليها نظاما المدعى الاشتراكى وقضاء القيم وبين النظام القضائى الجنائى ، وقد انعكس هذا الاختلاف كما رأينا فى مواضع سابقة من البحث على مضمون ونطاق الخصومة والمسئولية الجنائية والعقوبات المقررة بها ، فليس نظام القيم اذن محض تكرار بحث لنظام القضاء الجنائى ، وإنما هو نظام له خصوصية ذاتية ، تقترب مما اصطلاح على تسميته فى الفقه والقانون المقارن بالنظام شبه الجنائى Quasi Penal (٤٠) .

٢ - ان الحكم بفرض الحراسة من الزاوية الموضوعية ليس فى حقيقته حكما جنائيا بالمعنى المفهوم ، وإنما هو أقرب لمعنى الاجراءات التحفظية الوقائية . وليس غريبا أن تبنى الاجراءات التحفظية على الدلائل الجدية نظرا لما يجب أن تتسم به بعنصر السرعة والمفاجأة فورا للاحتمالات افلات المحكوم عليه بأرباح طائلة تحققت بغير الطريق

(٣٩) - د. أحمد فتحي سرور ، المرجع السابق ، نفس الموضع .

(٤٠) راجع : رسالتنا ، ص ٢٨٢ وما بعدها .

المشروع ، أو أن يكون في إبقاء الأموال تحت حوزته ما يهدد بمزيد من التلاعب بنظام السوق بتوظيفه في انشاء الاحتكارات غير المشروعة أو عمليات المضاربة على السلع والأسعار .

ويلاحظ أن احالة دعوى الحراسة للمحكمة يجب أن تكون في ميعاد لا يجاوز ستين يوما من تاريخ صدور أمر المدعى العام الاشتراكي بالتحفظ على الأموال أو المنع من التصرف (٤١) ، وهو حكم ينطوى على ضمان للمتهم بأن يعرض الأمر على جهة قضائية محايدة لاتخاذ شئونها .

ومن الغريب أن تكون هذه الأحكام محلا لمطاعن مريرة بالرغم مما تنطوى عليه من ضمانات ، بينما هي في واقع الأمر أكثر تحوطا لحقوق المتهم من المادة ٢٠٨ مكررا ( أ ) من قانون الاجراءات الجنائية والتي لن تثير ما أوردته من أحكام جدلا على هذا القرار ، بالرغم من إجازتها في جرائم الرشوة والاختلاس وتنص هذه المادة على أن :

« يجوز للنائب العام اذا قامت من التحقيق دلائل كافية على جدية الاتهام في الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وغيرها من الجرائم التي تقع على الأموال المملوكة للحكومة أو الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة ، أن يأمر ضمنا لتنفيذ ما عسى أن يقضى به من الغرامة أو رد المبالغ أو قيمة الأشياء محل الجريمة أو تعويض الجهة المجنى عليها بمنع المتهم من التصرف في أمواله أو ادارتها أو غير ذلك من الاجراءات التحفظية » .

ووفقا لمقاد النصوص الواردة في هذا الشأن ( م/٢٠٨ مكررا ( أ ) ، ( ب ) ، ( ج ) ) فيمكن أن يستمر الأمر بالمنع من التصرف حتى صدور الحكم ، والذي قد يطول أمه !نتظاره لسنوات طويلة خاصة وأنه يكون بصدد جرائم تصنف في عداد الجنايات . بينما أن التحفظ على الأموال كما رأينا في قانون الحراسة يستوجب عرض الأمر على المحكمة في غضون ٦٠ يوما من تاريخ صدوره ، وإن الحكم الصادر بالحراسة ذاته ينتهي بانقضاء خمس سنوات ترد بعدها الأموال وما تكون قد غلته من فوائد للمحكوم عليه ، ما لم يرقم مائع

---

(٤١) م/٧ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة

قانوني من ذلك • كما انه يجوز للمفروض عليه الحراسة أن يتظلم من هذا الحكم سنويا •

٣ - انه اذا كان ثمة محل للنمي بقصور الاستناد للدلائل عند اصدار الأحكام ، فقد يكون ذلك صائبا فيما يتعلق بالأحكام القاضية بالمصادرة (٤٢) ، فمما لا شك فيه أن المصادرة هي عقوبة جنائية بما تتضمنه من غل يد المحكوم عليه عن ماله ونزعه منه نهائيا • وبالتالي فيجب أن تكون الأحكام الصادرة في شأنها مبنية على الجزم واليقين ، ومؤيدة بالأدلة القاطعة على ثبوت الفعل المؤثم •

والملاحظ ان القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ الصادر في شأن حماية القيم من العيب والذي نظم بشكل مفصل قضاء القيم لم يستبعد الارتكان الى الأدلة - وليس الدلائل - في الإثبات ، وان كان ذلك يستفاد من أحكامه بشكل غير مباشر • فالمادة ٤٥ من ذات القانون تنص في شأن الطعن في الأحكام على أن : « يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الطعن تقريراً موقفاً منه ويجب أن يشمل هذا التقرير ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الثبوت والنفي وجميع المسائل الفرعية التي وقعت والاجراءات التي تمت » •

٤ - ان قضاء القيم ذاته ، قد جرى في التطبيق على عدم استباحة الاثبات بالدلائل ، ويحسد له انه عند غالباً لاستظهار الأدلة الكاشفة على ارتكاب الأفعال المؤثمة من نحو اعتراف المتهمين وشهادة الشهود والوثائق والأوراق التي تنصب على الوقائع المؤثمة ، أو يعمل فيها الاستدلال العقلي والمنطقي اذا كانت لا تدل في ذاتها على ارتكاب الواقعة •

ومن ذلك ان محكمة القيم في سبيل استظهار خطورة المتهم واضراره بالمصالح الاقتصادية وتلاعبه بالسلع والأسعار أوردت في قضائها التالي ما يلي : « وحيث ان هذه الوقائع اجتمعت الدلائل الجدية على توافرها مما شهد به ٠٠٠ وبما ثبت من القضايا التي حكم فيها ٠٠٠٠ ومن اعتراف المدعى عليه ٠٠٠ وبما ثبت من مركزه المالي ٠٠٠٠٠ » (٤٣) • ويلاحظ انه

---

(٤٢) تنص الفقرة السادسة من م/٢٢ من قانون الحراسة على أن : « للمدعى العام بعد صدور الحكم يفرض الحراسة وخلال للدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة أن يطلب من المحكمة يرفع الحراسة أو بأن تصدر لصالح المصنف كل أو بعض الأموال التي آلت إلى التضييع المفروضة عليه الحراسة ٠٠٠ » •

(٤٣) القضية رقم ٣ - السنة ٨ حواسك •

بالرغم من استخدام المحكمة بوصف الدلائل ، الا أن ذلك لا يقدر في أن  
بعض ما أوردته في هذه القضية يرقى لمستوى الأدلة كشهادة الشهود  
واعتراف المدعى عليه .

ومن ذلك أيضا أن محكمة القيم في صدد استظهار الاضرار بالمصالح  
الاقتصادية بالحصول على تسهيلات بنكية بالتدليس والتواطؤ دون ضمانات  
جديده قد أوردت في قضائها التالي ما يلي : « وحيث أن واقعات الدعوى ...  
تخلص في أن البنك الصناعي كان يمنح السلفيات والقروض في بعض  
الحالات دون التأكد من بعض الضمانات الرئيسية » من ذلك تعامل البنك  
الصناعي مع شركة ٠٠٠٠ اعتبارا من ١٩٦٧/٧/٤ ، وهي شركة تضامن  
رأس مالها ١٥٠٠٠ جنيه . ورغم أن الشركة المذكورة لم يكن لها أى بطاقة  
تعامل لدى أى بنك من البنوك التجارية ، فقد منحها البنك المذكور عدة  
قروض وسلفيات وتسهيلات ائتمانية ضخمة بلغت ٢٨٠٧٧٥ جنيها ، رغم  
ما ظهر واضحا أن الشركة المذكورة كانت تبدي اتجاهها الى عدم سداد  
القروض اذ طلبت تأجيلا للأقساط المستحقة منذ ١٩٦٩/٦/٣٠ . وقد  
تبين أن الشركة كانت تتلاعب في عملية تخزين البضاعة التي يتعين عليها  
أن تقدمها الى مخازن البنك باعتبارها رهونة رهنا جيازيًا ضمانا لمستحقات  
البنك ، بأن ٠٠٠٠ كما ثبت أن الشركة كانت تقوم باختلاس كميات من  
الحديد المخزون المرهون دون اتخاذ اجراءات الافراج المتبعة ٠٠٠ ونقلها  
الى شركة أخرى أسسها المتهمون ٠٠ وقد ثبت انه نظرا لتراكم الديون على  
المنشأة سالفة الذكر ، فقد بيت الشركاء المذكورون نيتهم على عدم الوفاء  
بديون البنك الصناعي ٠٠ فحروا عقد تخارج للشريكين المتضامنين  
بالشركة لوالدهما دون مقابل تقدي حتى لا يكونا مسئولين عن سداد ديون  
البنك سالفة البيان ، وقد ثبت أن المذكورين - بموافقة والدهما - أسسا  
شركة أخرى بمال من القروض التي منحها البنك الصناعي للشركة السابقة  
والتي اتخذ البنك اجراءات الحجز عليها ٠٠٠ وحيث أن هذه الوقائع قد  
توافرت عليها الدلائل ، مما هو ثابت من ملف البنك الصناعي رقم ٠٠٠٠٠  
وأذن صرف النقدية أرقام ٠٠٠٠ وتقريرى الخير ٠٠٠٠٠ المؤرخين في  
٠٠٠٠٠ ومضطر اللجنة رقم ٠٠٠٠٠ ومن أقوال الشهود ٠٠٠٠ وما قرره  
المدعى عليه بالتحقيقات ٠٠٠٠٠٠٠ الأمر الذى يتعين معه فرض الحراسة  
على أموالهم ٠٠٠٠ « (٤٤) »

(٤٤) القضية رقم ٤ السنة ٦ حراسات .

وراجع أيضا قضاء القيم في : الدعوى رقم ٢١ السنة ١١ حراسات . والدعوى رقم  
١٥٤ السنة ١٢ حراسات .



وفى قضاء آخر استظهرت المحكمة الاضرار بالمصالح الاقتصادية مما ثبت لديها من أن المدعى عليهم قد استفلوا نفوذهم واستخدموا الغش والتواطؤ فى تنفيذ عقود التوريدات الحكومية واتجروا فى السوق السوداء وتلاعبوا بقوت الشعب وأوردت فى صدد التدليل على صحة هذه الاتهامات ما يربو على عشرين واقعة وتصرفا منها ، ان المدعى عليهم جميعا : قد استفلوا نفوذهم لدى المسئولين بوزارة الاسكان والشركة العامة للخزف والصينى فى الحصول على حصص كبيرة من الخشب والأسمنت وحديد التسليح .. على خلاف ما تقضى به القواعد المتبعة واتجروا فيها فى السوق السوداء » .

« وأن المدعى عليهم جميعا أيضا استفلوا نفوذهم لدى المسئولين بهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ومحافظة الاسكندرية فى الحصول على ما يزيد على المائة خط تليفونى وتلكس ولاسلكى سيارات ٠٠٠٠ على خلاف ما تقضى به القواعد المعمول بها » .

« وأن المدعى عليهما الأول والثالث قد استخدمتا الغش والتواطؤ فى عقود التوريد وتلاعبا بقوت الشعب واستفلا نفوذهما لدى المسئولين بوزارة التموين والهيئة العامة للسلع التموينية بأن استوردا لحساب الأخير ٢٥٠٠ طن من اللحوم من اسبانيا وأمرت السلطات المختصة بادخالها الى البلاد وبيعها للجمهور رغم ما ثبت بها من انها مذبوحة على خلاف أحكام الشريعة الإسلامية وأوعيتها الدموية متثلثة بكميات كبيرة من الدماء وفى حالة سيئة ولم تكن البلاد فى حاجة ملحة لاستيراد اللحوم لوجود وصيد كاف منها » .

« وأن المدعى عليه الثانى استغل نفوذه لدى المسئولين بوزارتي الصحة والتموين واللجنة العامة للمساعدات الأجنبية فى الحصول على ٤٠٠ طن من الألبان الجافة والمحظور بيعها لغير المصانع المحددة بمعرفة وزارة الصناعة وباعها لأفراد لا يملكون هذا النوع من المصانع قاموا باستخدامها فى غش اللبن الطبيعى والجبن مما يضر بالصحة العامة للمواطنين » .

« وأن المدعى عليه الثانى أيضا استغل نفوذه لدى المسئولين بشركة الحديد والصلب فى الحصول على كميات كبيرة من إنتاج الشركة المذكورة رغم أن الأنواع من هذا الإنتاج كانت لا تمثل فائضا ولا يباع الا للمصانع لاعادة تصنيعه . وقد حصل على نسبة ٢٥٪ من هذا النوع من الإنتاج فى حين أن الحصة المقرر بيعها منه لمصانع القطاع الخاص كله ٣٦٪ فقط . وتنازل عن العقود المبرمة بينه وبين الشركة فى هذا الصدد لغير ما أتى الى تهر بهم من مصاد الضرائب المستحقة عليهم ، وكان ذلك بمثابة تعدي

أجراه بالسجل التجارى لشركته أضاف بمقتضاه الى نشاطها عبارة ( الاتجار وتصنيع منتجات شركة الحديد والصلب ) رغم عدم امتلاكه لأية مصانع مستغلا فى ذلك نفوذه لدى المسئولين بالرفرة التجارية بالجيزة . »

« وأن المدعى عليه الثالث استخدم الفس والتواطؤ وتلاعب بقوت الشعب واستغل نفوذه لدى المسئولين بوزارة التموين بأن استورد لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية ٤٠٠٠ طن صلصة وبعد أن قام المورد بقبض الثمن كاملا وردت الكمية بمجزز قدره ١٢٠٠ طن كما تبين ان من الكمية الواردة ١٦٥٠٠ طن غير صالحة للاستهلاك الأدمى تم اعدامها وذلك كله رغم ان البلاد لم تكن فى حاجة ملحة الى قبول هذه الصفقة لوجود وصيد كاف من الصلصة فى تلك الفترة ، وهو الأمر الذى الحق بالخزانة العامة خسارة تقارب المليونين من الجنيهات » (٤٥) .

#### ثانيا - قواعد الاثبات فى قانون قمع الفس ١٩٤١/٤٨ :

ليس من قواعد على خلاف ما هو متبع فى الاثبات فى القانون العام سوى ما استحدثته المشرع بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ، ثم بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٠ ، من انشاء قرينة قانونية مفادها افتراض علم المتهم بالفس اذا كان من المشتغلين بالتجارة ، بما يؤدى خلافا للأصل العام الى تقل عبء الاثبات من عاتق سلطة الاتهام وتحويلها الى المتهم .

وفيما يلى نعرض لتطور التشريع فيما يتعلق بانشاء هذه القرينة التى نص عليها القانونان سائفا الذكر ، وتقدير هذه القاعدة الاجرائية المستحدثة فى الاثبات .

#### ١ - قرينة العلم بالفس المنشأة بالقانون رقم ١٩٥٥/٥٢٢ :

كانت المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بجمع التدليس والفس تنص على ما يلى :

« يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين :

١ - من غش أو شرع فى أن يغش شيئا من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية مقدا للبيع أو من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئا من هذه المواد أو الفتاقير أو الحاصلات مع علمه بفسادها أو فسادها » .

وقد أضيفت فقرة الى هذا البند بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ نصت على ما يأتي :

« ويفترض العلم بالغش أو الفساد اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة المتجولين » .

وورد في المذكرة الايضاحية للقانون ١٩٥٥/٥٢٢ عن هذه الاضافة ما يلي :

« ان بعض المحاكم يقضى بالبراءة في قضايا غش اللبن استنادا الى ان نص المادة ١٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان ومنتجاتها يحتم لقيام المسؤولية علم المخالف بركن الغش ، وقد قضت بعض المحاكم في قضايا غش اللبن بأن تبين أن نسبة الدسم فيه غير ممكن بالعين المجردة ، وبذلك لا تمكن الادانة على أساس العلم بالغش ، كما قضى بعضها بأن نقص الدسم عن الحدود المقررة لا يعنى انه مغشوش بنزع الدسم منه » . ولما كانت الوزارة من جانبها تحرص على المصلحة العامة من أن تضار نتيجة افساح المجال أمام الباعة للتهرب من المسؤولية تحت ستار عدم العلم ، ولما كانت النسبة التي حددتها الوزارة خاصة بدسم اللبن هي أدنى ما يمكن أن تصل اليه الألبان الطبيعية التي تعبت بها يد الانسان . وتحقيقا للمصلحة العامة ، ومحافظة على مستوى الألبان ومنتجاتها من أن تكون مجال عبث التجار والباعة المتجولين ، رأى قسم مراقبة الأغذية بالوزارة من ان البائع يكون مسئولاً عن السلعة التي يتجر بها وعليه أن يتثبت من مصدرها دائماً ، فلا يجلب الألبان الا من محلات مرخصة مستوفية للشروط الصحية ، ومتبعة للقواعد التي تفرضها السلطات ذات الشأن ، لتضمن بذلك أن يعرض للجمهور ألباناً سليمة من الغش ، فاذا طرأ عليها بعد ذلك عبث أو انتزاع شيء من عناصرها المفيدة فهو المسئول حتماً عن ذلك . ولا يقبل منه الاحتجاج بعدم العلم ما دام أن مصدرها الأصلي مسئول عن سلامتها عند التوريد » .

« لذلك فقد اقترحت الوزارة بالاتفاق مع وزارة التجارة والصناعة على تعديل المادة الثانية من قانون قمع التدليس والغش ، بحيث يأتي النص فيها صريحاً على افتراض ركن العلم لدى المخالف ، متى كان من الساعة المتجولين أو المشتغلين بالتجارة ، وذلك حتى لا يقلل أحدهم من العقاب استناداً الى عدم توافر العلم لديه » .

واللاحظ أنه ولو ان المذكرة الايضاحية قد تحدثت عن غش اللبن وحده دون غيره من المنتجات ، وما يكتنف اثبات ركن العلم في بيع اللبن المغشوش على وجه الخصوص ، الا أن الاضافة جاءت عامة في صياغتها

فتنصرف الى جميع السلع الغذائية والمواد المذكورة في المادة الثانية من قانون قمع الغش .

فلا بد من تغليب عمومية النص على خصوصية مذكرته الايضاحية ، كما تقضى بذلك قواعد التفسير (٤٦) وبالتالي القول مع محكمة النقض بأن القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ يسرى على كل من غش أو شرع في أن يفش شيئا من أغذية الانسان أو الحيوان ، أو من العقاقير الطبية ، أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية معدا للبيع ، أو من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئا من هذه المواد والعقاقير ، وتدخل الألبان في عمومية النص (٤٧) .

## ٢ - تطور قرينة افتراض العلم بالغش في ظل أحكام القانون ١٩٦١/٨٠ (٥) :

لما صدر القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ استبدل بنص الفقرة الثانية من البند ( ١ ) من المادة ( ٢ ) من قانون قمع الغش النص الآتي :

« ويفترض العلم بالغش أو الفساد اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة » . وبطالمة هذا النص يتبين انه اذا كان القانون ١٩٥٥/٥٢٢ قد أنشأ قرينة مقتضاها افتراض العلم بالغش في المشتغلين بالتجارة فقد أضاف القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ لذلك قييدا على المتهم في صدد اثبات براءته ، مفاده أنه لا يجوز دحض هذه القرينة ما لم يثبت المتهم حسن نيته وإن يدل إضافة لذلك على المصدر الذي جلب منه المواد موضوع الجريمة .

وقد ورد في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ انه رضى تعديل الفقرة المذكورة بحيث لا يقبل من التاجر المخالف أن يدحض قرينة العلم بالغش الا اذا أثبت علاوة على حسن نيته مصدر المادة الفاسدة أو المشوشة وذلك اعتبارا بأن هذا الإثبات سهل ميسور على التجار الذين يراعون واجب الذمة في معاملاتهم . وفي نفس الوقت رضى أن هؤلاء التجار حسنى النية الذين يكونون ضحية لغيرهم من صانعي المواد المشوشة أو الفاسدة أو المتجرن فيها جديرون باعفائهم كلية من العقاب حتى عن جريمة

(٤٦) د. دوف عبيد ، شرح قانون العقوبات التكميل ، المراجع السابق ، ص ٢٥٣ .

(٤٧) نقض ١٩٥٩/٣/١٦ م أحكام النقض ص ١٠ رقم ٧٠ ص ٣١٥ .

مشار اليه في : د. دوف عبيد ، المراجع السابق ، نفس الموضوع .

(\*) الجريدة الرسمية ١٠ يوليو ١٩٦١ العدد ١٥٣ .

المخالفة ولهذا اقتضى الأمر تعديل المادة ٧ بما يؤدي الى ذلك مع بقاء النص على وجوب أن يقضى الحكم في جميع الأحوال بمصادرة المواد التي تكون جسم الجريمة ومع النص على أنه اذا لم ترفع الدعوى الجنائية لسبب ما فيصدر قرار المصادرة من النيابة العامة .

### ٣ - نطاق العلم المفترض في المشتغلين بالتجارة :

يثير اعمال قرينة العلم بالفش المفترض في المشتغلين بالتجارة عدة تساؤلات حول طبيعة هذه القرينة ، ومجال اعمالها وحدوده ، ووسائل دحضها وهو ما نعرض له في النقاط التالية تباعا .

#### ( ١ ) طبيعة قرينة افتراض العلم بالفش :

افتراض العلم بالفش في المشتغلين بالتجارة طبقا لما قضت به احكام القانونان ١٩٥٥/٥٢٢ و ١٩٦١/٨٠ لا يبدو أن يكون قرينة قانونية بسيطة يجوز اثبات عكسها (٤٨) . أما القرينة القانونية القاطعة فهي تلك التي لا يجوز اثبات عكسها ، كافتراض العلم بالقانون بمجرد نشره وافتراض الحقيقة والصحة في الحكم البات (٤٩) .

ولكن يلاحظ أن العلم المفترض في المشتغلين بالتجارة ولو انه من نحو القرائن القانونية البسيطة الا انه لا يجوز دحضه الا بوسيلتين : فلابد أن يثبت المتهم حسن نيته ، وعلاوة على ذلك يجب أن يدل على المصدر الذي جلب منه المواد أو السلع المشكوشة .

وكانت قد ذهبت بعض آراء الفقه الى أن هذه القرينة يجوز اثبات عكسها بكافة الأدلة والقرائن (٥٠) كما ذهب جانب من قضاء النقض الى هذا الرأي أيضا . وقد رأى هذا القضاء ان افتراض الشارح العلم بالفش أو الفساد اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة هو قرينة رفع بها عبء الإثبات عن كاهل النيابة العامة دون أن ينال من قابليتها لاثبات العكس وبغير اشتراط نوع معين من الأدلة لدحضها (٥١) .

والحقيقة فانه يبدو أن هذا الرأي محل نظر . وقد كان يمكن اعتماده لو أنه قيل به في ظل أحكام القانون ١٩٥٥/٥٢٢ . والذي اقتصر فقط

---

(٤٨) د - أحمد فتحي سرور ، المرجع السابق ، ص ٣٧٠ .

د - رموف عبيد ، المرجع السابق ، ص ٢٥٣ .

(٤٩) د - أحمد فتحي سرور ، المرجع السابق ، نفس الموضع .

(٥٠) د - رموف عبيد ، المرجع السابق ، نفس الموضع .

(٥١) نقض ١٩٦٤/٢/٢٤ م الأحكام الجنائية ص ١٥ ص ١٤٩ .

على تقرير قرينة مفادها افتراض العلم بالفش اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة . ومن ثم فانه كان يجوز اثبات عكسها بكافة طرق الاثبات .  
اما وقد صدر القانون ١٩٦١/٨٠ فقد تنقيد دحض هذه القرينة ، وصار متعينا على المتهم ان اراد اخلاء ساحته ان يقدم دليلا مزدوجا ، وهو اثبات حسن النية والارشاد عن مصدر الاشياء موضوع الجريمة .

ومما يؤيد ذلك ان قضاء النقض ذهب في حكم حديث الى انه لا تثريب على المحكمة ان هي لم تتحدث عن ركن العلم واثبات توافره لدى الطاعن . ما دام انه من بين المشتغلين بالتجارة ، وعجز عن اثبات مصدر المواد محل الجريمة (٥٢) وقد ورد في هذا القضاء ما يلي :

« لما كان الطاعن على نحو ما هو ثابت بمحضر المعارضة الابتدائية ، وان انكر الاتهام ودفعه بأنه تاجر جملة يشتري الجبن المضبوط ويبيعه . ولا يقوم بتصنيعه ، الا انه عجز عن اثبات مصدر حصوله عليه ، فلا على المحكمة ان هي افترضت علمه بالفش باعتبار انه من المشتغلين بالتجارة ، اذ من المقرر ان المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الفش والتدليس المعدلة بالقانونين رقمي ٥٢٢ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ . . . نصبت على ان العلم بالفش والفساد اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة . . . ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة ، ولا على المحكمة ان هي لم تتحدث عن ركن العلم واثبات توافره لدى الطاعن ما دام انه من بين المشتغلين بالتجارة » .

#### ( ب ) مجال اعمال قرينة العلم بالفش :

يلاحظ ان اضافة الفقرة الخاصة بالعلم المفترض لا تسرى سوى على ما ورد من جرائم منصوص عليها في البند ( ١ ) من المادة الثانية من قانون قمع الفش . حيث ان الاضافة ألحقت بهذا البند على وجه الخصوص ، وبالتالي فلا تسرى على كافة الجرائم الأخرى المبينة بهذا القانون ، مثل جرائم التدليس المنصوص عليها في المادة الأولى وجرائم بيع المواد التي تستختم في الفش المنصوص عليها في البند الثاني من المادة الثانية وجرائم خيانة هذه المواد المنصوص عليها في المادة الثالثة .

ويلاحظ أيضا ، انه حتى فيما يتعلق بالجرائم المنصوص عليها في البند ( ١ ) ، فان تأمل الصياغة اللغوية ؛ يقود لضرورة التفرقة بين جرائم

(٥٢) نقض ١٩٨١/٥/٢٥ م أحكام النقض . قاعدة ٩٨ ص ٥٥٩ .

والى هذا الاتجاه أيضا ذهب نقض حديث في ١٩٨٣/٣/٥ . مجلة القضاء ، السنة ٢١ ، عدد يناير - يوليو ١٩٨٨ .

الغش والشروع فيه ، وبين جرائم الطرح أو العرض أو البيع لشيء من الأغذية المغشوشة . فلا تقوم قرينة العلم المفترض الا في صدد الجرائم التي تضمنها القائمة الثانية والتي تتعلق بعملية توزيع السلع المغشوشة ( الطرح والعرض والبيع ) .

فالبند ( ١ ) من المادة الثانية ينص على ما يلي : من غش أو شرع في أن يغش شيئاً من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية معداً للبيع أو من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئاً من هذه الأغذية أو العقاقير أو الحاصلات مغشوشة كانت أو فاسدة مع علمه بذلك .

ويفترض العلم بالغش أو الفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من البساعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر الأشياء موضوع الجريمة .

والواضح أن غش الأغذية والعقاقير والشروع في ذلك لا يكون الا في مرحلة الإنتاج - وليس التوزيع - فيكون من غير المنطقي إثارة قرينة افتراض العلم أو عدم العلم به فيمن يقوم بفعل الغش ذاته ، وإنما تثور قيمة افتراض هذه القرينة فيمن يتجر في الأغذية والعقاقير التي سبق غشها . وقد رأينا في موضع سابق من البحث أن الغش لا يقوم على افتراض ، وإنما يقوم نتيجة لمخالفة المواصفات القياسية وشروط التصنيع المصدرة في شأن تنظيم إنتاج الأغذية والعقاقير ، أو مخالفة الأصول المرعية في الصناعة والأعراف السائدة في المهنة إذا لم يكن ثمة قرارات تنظيمية تحدد مواصفات معينة للإنتاج (٥٣) .

أما اشتراط المشرع العلم بالغش أو الفساد ، فلا تبدو قيمته الا فيما يتعلق بجرائم طرح أو عرض أو بيع السلع المغشوشة أو الفاسدة - أي في مرحلة التوزيع - وقد توالى الدفع في ظل النص القديم المبني على انتفاء علم الموزعين بغش السلع ولتدارك الإفلات من المسؤولية فقد أنشأ المشرع قرينة افتراض العلم بالغش . فالموزع أو التاجر عليه التزام مستقل مضمونه التيقن من جودة ما يتجر فيه وصلاحيته ، بصرف النظر عن التزام المنتج بعدم الغش . وفيه هذا التمييز من ناحية أخرى في عدم تحميل المنتج للغش أو الفساد الذي يشوب السلعة من خلال فترة توزيعها والذي قد لا يكون راجعاً بالضرورة في منشأة مرحلة إنتاجها وإنما يمكن تصوره كنتيجة لمخالفة الموزع لأصول العرض والتخزين في الأماكن

---

(٥٣) راجع : رسالتنا ، ص ٢٩٠ .

والظروف المناسبة ، وللاتزام ببيع السلعة في خلال الفترات المحددة  
لصلاحيتها .

وفي ضوء ذلك ، فلا نذهب مع الفقه والقضاء الذي رأى ان قرينة  
العلم المفترض لا تثار ضد المتهم الا اذا ثبتت بداهة صلته - اذا كان من  
المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين - بالفعل المادى لجريمة  
الفش (٥٤) . اذ ان جريمة غش الأغذية والعقاقير ، تختلف كما هو مبين  
عن عرض أو طرح أغذية مفسوشة أو فاسدة ، من حيث ركنيهما المادى  
والمعنوى .

ومن ثم فانه لا يشترط لاثبات مسئولية التاجر عن طرح أو بيع مواد  
مفسوشة أن يثبت فضلا عن ذلك صلته بفعل الفش ذاته . قفصلا عن ان  
الفش أو الفساد قد يكون راجعا لاهمال فى واجبات الحفظ والتخزين ،  
فان على التاجر أو الموزع واجبا أساسيا وضوريا فى أن يكون ملما بكيفية  
اختبار صلاحية ومزايا وطبيعة السلعة التى يتجر فيها حال تسلمها من  
المنتج ، فان كان قد غفل عن ذلك لسبب خارج عن ارادته فعليه أن يثبت  
حسن نيته حسبما يفيد النص الذى افترض قرينة العلم ، أما اذا لم يستطع  
اثبات حسن النية ، فلا على المشرع أو القضاء ان هو افترض فيه سوء  
النية ، وانه ما تعامل فى المفسوش من السلعة الا بشمن بخس فى شرائها  
وثن عال حال بيعها ليجنى فائدة غير مشروعة .

#### ( ج ) افتراض قرينة العلم فى حق المشتغل بالتجارة على وجه العموم :

جاء نص افتراض العلم بالفش عاما فى شأن المشتغلين بالتجارة بوجه  
عام . وقد ذهب جانب من الفقه الى أن قرينة العلم بالفش لا تنهض الا قبل  
المتهم المشتغل بتجارة الصنف الذى تعامل فيه ، لانها قائمة على افتراض  
علمه بعيب هذا الصنف بحكم تمرسه فى هذه التجارة ويستوى فى ذلك أن  
يكون جائلا أم مستقرا (٥٥) .

والحقيقة ان النص الذى افترض العلم بالفش فى المشتغل بالتجارة ،  
جاء على وجه عام يشمل ما يتجر فيه من أصناف عادة أو بحكم خبرته ،  
وما لا يتجر فيه بخسب العادة أو الأصل . ومن ثم فانه لا مبرر لتخصيصه

(٥٤) د . رؤوف عبيد ، المرجع السابق ، ص ٢٥٤ .

ونظس ١٩٦٢/٣/١٢ م أحكام النقض س ١٣ رقم ٥٥ ص ٢١٠ .

وأىضا نظس ١٩٦٤/٢/٢٤ م أحكام النقض س ١٥ ص ١٤٩ .

(٥٥) د . رؤوف عبيد ، المرجع السابق ، ص ٢٥٢ .



أو تقييده . هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية فإنه لا يشترط أن تتطابق صفة التاجر أو وجه الحماية في القانون الجنائي مع تلك المستمدة من القانون التجاري . فقانون العقوبات لا يحمي كل الأفكار التي تنظمها القوانين غير العقابية ، وإنما قد يشملها بالحماية الجزئية أو الواسعة (٥٦) ومن ثم فإنه يبدو أن البحث في مدى توافر صفة التاجر من زاوية القانون التجاري ما لا يؤثر في كثير أو قليل في ظل ما يفيد نص المادة الثانية من قانون قمع الغش . فالنص يتحدث عن المشتغل بالتجارة على وجه العموم وسواء أكان قد اكتسب صفة التاجر بحكم القانون ، أو نتيجة لممارسة في الواقع .

بل أن في تفسير النص على هذا الوجه المقيد ما يؤدي لتحسين موقف من يخالف القانون بالتجارة في سلعة لا تخوله صفته الاتجار فيها . والصحيح أن التاجر الذي اختار طوعية أن يتعامل فيما لا دراية له به فإن عليه أن يتحمل بكافة التبعات المترتبة على ذلك ، فهذا هو عين العدل أعمالا لمبدأ أن التزم بالغنم *Commandum ejus esse debet cuius periculum est* (\*) وإضافة لذلك فإن في هذا التقييد لأعمال قرينة افتراض العلم بالغش ما يؤدي لتقديم مصلحة التاجر المخالف بتعامله في سلع مغمشوشة غير مرخص له بالتعامل في أصنافها من الأصل ، على مصلحة أولى بالرعاية ، وهي مصلحة المستهلك التي تعتبر صيانتها والحفاظ عليها هي الهدف الرئيسي الذي تفيها من أجله المشرع من قانون قمع الغش والتدليس .

(٥٦) فلا يشترط مثلا لوقوع جريمة إصدار شيك بدون رصيد أن يستوفى الشيك شروط صحته كما نطلبها القانون التجاري وإنما يكفي أن يكون مورجا بحسب الظاهر أنه شيك ولو كان باطلا وفقا للقانون التجاري ( نظر ١٩٦٢/٢/٦ ) . ولا يشترط لوقوع جريمة خيانة الأمانة أن تكون هذه الطرود قد استوفيت شروط صحتها المدنية . وإنما يكفي أن يتوافر لها الوجود الظاهري بهذه الصفة . ولو كانت باطلة طبقا للقانون المدني . كما قضى بأنه إذا تسلم الوارث شيئا كان قد سلم إلى مورثه على سبيل الوديعة قبل وفاته ، وهو عالم بذلك فإن اختلاس الوارث لهذا الشيء يعتبر جريمة جنائية أمانة ، مع مخالفة ذلك للقانون المدني الذي ينص على أن عقد الوديعة ينتفي بوفاة المودع لديه .

راجع في تفصيل ذلك : د . أحمد فتحي سرور ، الوسيط في قانون العقوبات ،

ص ١٠٩ - ١١١ .

(\*) الصيغة الفرنسية لهذا المبدأ :

"Cellui qui a la risque doit avoir l'avantage."

#### ( د ) دحض قرينة افتراض العلم في المشتغلين بالتجارة :

نصت الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون قمع الغش السالف الإشارة إليها على أن « ويفترض العلم بالغش أو الفساد اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر الأشياء موضوع الجريمة » .

ومقتضى هذا النص ان التاجر أو الموزع الذي يتهم بطرح أو عرض أو بيع مواد مفسوشة أو فاسدة ، فانه يمكن له ابراء ساحته ان هو أثبت حسن نيته ودل على مصدر المواد الغذائية المفسوشة .

ويلاحظ أن الصياغة اللغوية للنص يستفاد منها أن عبء اثبات البراءة هو عبء مزدوج وبين ذلك من ( عطف ) اظهار حسن النية على اثبات مصدر الأشياء موضوع الجريمة فلا يكفي للقضاء بالبراءة اثبات حسن النية دون الارشاد عن مصدر السلع موضوع الجريمة ، وان كان يمكن أن يؤخذ في الاعتبار لتخفيف العقوبة ( ٥٧ ) . ومن باب أولى فانه لا يكفي الارشاد عن مصدر الأشياء المفسوشة مع ثبوت سوء النية كأن يكون التاجر قد اشترى هذه المواد بشمن بخس وهو عالم بفشها أو فسادها انتظارا لتحقيق أرباح طائلة وغير مشروعة فلا يجوز له بعد أن يكون قد حقق فائدة على حساب الأخطار أو الأضرار التي تحيق أو تقع بالمستهلكين أن يستفيد من وسائل دحض هذه القرينة .

غير انه يلاحظ أيضا ، انه يمكن تصور تطابق حسن النية مع اثبات مصدر الأشياء موضوع الجريمة ، وبمعنى آخر فانه يكفي لاثبات حسن نية التاجر أو الموزع أن يثبت مصدر السلع المفسوشة . فإذا كانت السلعة موضوع المخالفة من المنتجات كاملة التصنيع والتغليف طبقا لمواصفات قياسية صادرة في شأنها ، كالمياه الغازية واللحوم ومنتجات الالبان وكافة السلع الغذائية التي ترد في صورة كاملة التغليف أو التغليف ، فان مسئولية الموزع أو التاجر تنتفي بمجرد الارشاد عن المنتج الذي يعد في هذه الحالة هو المسئول الوحيد عن فعل الغش . وعليه أن ينفي مسئوليته باثبات انه قد راعى المواصفات القياسية في الإنتاج ان كان لذلك محل .

ويلاحظ أخيرا ان المشرع لم يتنبه لحالة كان يكفي فيها النص على

---

(٥٧) كانت المادة السابعة من قانون قمع التدليس والغش تنص فيما سبق على انه تعتبر الإجرام ضد أحكام المواد الثانية والثالثة والخامسة مخالفات 138 كان التهم حسن النية . وقد ألغى هذا النص بمقتضى القانون ٨٠ لسنة ١٩٦١ .

مجرد اثبات حسن النية فقط كوسيلة لدحض قرينة افتراض العلم بالغش أو الفساد ، فقد ترد المواد الغذائية مطابقة للمواصفات وصالحة للاستخدام الآدمي من المنتج ، الا انها تتلف أو يصيبها الفساد لدى الموزع بسبب لا دخل له فيه ، لتأخر اجراءات التفريغ والافراج عن السلع اذا كانت مستوردة على سبيل المثال ، أو لقوة قاهرة كانقطاع التيار الكهربائي عن حاويات الحفظ والتبريد ، ففي مثل هذه الأوضاع ليس ثمة ما يدعو لتتطلب اثبات مصدر البضاعة ويكفى أن يثبت الموزع أو التاجر حسن نيته بأن يبين ان التلف أو الفساد الحادث بالمواد الغذائية قد أصابها لسبب لا دخل له فيه أو لقوة قاهرة لا يستطيع لها دفعا •



## خاتمة

تقدير موقف المشرع المصرى من جرائم اساءة

استعمال السلطة الاقتصادية

ضرورة انشاء مجلس الدفاع الاقتصادى



## خاتمة

كان موضوع هذا البحث ٠٠ « جرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية » ٠٠ وهى كما لاحظنا أنماط حديثة نسبيا من الجريمة عرفتھا البلدان التى تنتهج نظام السوق الحرة أو تلك التى تأخذ به فى بعض القطاعات جنبا الى جنب مع نظام التوجيه أو التخطيط الاقتصادى .

وقد أبرزت الآثار السلبية التى تفاقمت من جراء تزايد معدلات ارتكاب هذه الجرائم خطورة هذه الظاهرة على مجتمعات واقتصاديات البلدان المتقدمة والآخذة فى النمو على حد سواء . ولذا فقد كان بحث وتحليل هذا النمط الاجرامى من كافة جوانبه محورا هاما ، شغل فى المقود الثلاثة الاخيرة من هذا القرن جانبا كبيرا من أبحاث الفقه الجنائى المقارن سواء على مستوى حلقات البحث والمؤتمرات الاقليمية أو على مستوى مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة ، كذا منظماتها المتخصصة وبصفة خاصة المجلس الاجتماعى والاقتصادى (١) .

---

(١) انظر على سبيل المثال : « الاجرام فى محيط الأعمال الاقتصادية » ، أعمال مجلس أوروبا ، لجنة للشكالات الجنائية ، ستراسبورج ، ١٩٨٠ -  
والاجتماعات التحضيرية للمنظمة العربية للدفاع الاجتماعى ، حول موضوع « الجريمة وسوء استعمال السلطة » أكتوبر ١٩٧٠ -

وليس مؤدى ذلك ، ان أنماط الجريمة التي تنضوى تحت هذا التوصيف ، هي أنماط جديدة بالكلية على التشريع الجنائي المعاصر ، فكما لاحظنا ان عديدا من التشريعات في بلدان السوق الحرة كانت تعرف فيما قبل النصف الأول من هذا القرن جرائم الاحتكار والمضاربة غير المشروعة والتلاعب بالأسعار ، بل ان المشرع الجنائي المصري كان قد جرم المضاربات غير المشروعة على الأسعار والسلع في مدونة عام ١٩٣٧ العقابية (٢) .

الا أن المتغيرات الاقتصادية التي سادت أجواء السوق العالمية فيما بعد حقبة الحرب العالمية الثانية بما في ذلك الترابط الدولي الذي اتسمت به الأنشطة الاقتصادية وتدويل حركة التجارة والاستثمارات قد أسهمت بقوة في تقاوم الآثار السلبية لهذا النمط من الجريمة ، نتيجة لانتقال وانتشار هذه الجرائم من البلدان المتقدمة الى البلدان النامية مما أدى لتوسيع نطاق الاحتمام بمواجهة هذه الظاهرة وتحديث التشريعات التي تواجه الأفعال التي تنطوي على اساءة الاستعمال .

وقد ساهم في تزايد حدة الآثار السلبية الناجمة عن أفعال اساءة استعمال السلطة الاقتصادية في البلدان النامية ظروف خاصة ترجع لضعف بنية السوق الحر وقصور آلية المنافسة ، وغياب طائفة كبيرة من هذه الممارسات عن دائرة التجريم ، أو في أحسن الأحوال منصوص على تجريمها، ولكن آلة العدالة الجنائية القاصرة على مرحلة الاتهام تبقى هذه النصوص معطلة عن التطبيق .

ولذلك فلم يكن غريبا أن يتناول مؤتمر الأمم المتحدة السادس لمنع الجريمة موضوع جرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية تحت عنوان :  
« جرائم ومعزومون خارج طائلة القانون » .....

---

= وحلقتي البحث المقودتين في كراكاس ، وبلاييو ١٩٨٠ حول نفس الموضوع ، والحلقة الدولية المقودة في فريبورج ، ١٩٨٢ حول مبادئ القانون الجنائي للأعمال بما في ذلك حماية المستهلك .

أعمال مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لمنع الجريمة البنود ٤٨ ، ٣٧١ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ من تقرير الأمانة العامة فيما يتعلق بتغير أشكال وأبعاد الجريمة في محيط الحياة الاقتصادية على المستوى الوطني وغير الوطني (A/Conf. 56/10) .  
أعمال مؤتمر الأمم المتحدة السادس لمنع الجريمة ، تقرير الأمانة العامة حول موضوع الجريمة وسوء استعمال السلطة : جرائم ومعزومون خارج طائلة القانون (A/Conf. 57/6) .

أعمال مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة .

(٢) ٢٤٥/٢ من المدونة العقابية .



«Crime and abuse of power : Offenses and offenders beyond the reach of the law.»

فالى جانب ما يسقط من احصائيات الجريمة لاسباب عشوائية  
Dark Number Of Criminality فثمة قائمة طويلة اخرى من الجرائم  
التي ترتكب في محيط الحياة الاقتصادية لا تظهر في الاحصائيات ولا تؤخذ  
في الاعتبار حالة التخطيط لسياسات مكافحة الجريمة ، وهي جرائم اساءة  
سلطة الشركات الكبرى ..... ورجال الأعمال من المكتسبين بالذهب  
Golden Number Of Criminality ويرجع هذا الغياب اما لان هذه  
للممارسات تقبع خارج نطاق التجريم ويعاقب عليها بعقوبات مدنية ، أو  
لقلة حالات الادانة اذا كان معاقبا عليها نتيجة لصعوبة الاتهام ، اما لانعدام  
خبرة الهيئات القائمة عليه أو لافتقارها التقنية اللازمة الكفيلة بالكشف عن  
أدلة الادانة على وجه مقنع (٣) .

وفي ضوء هذه الاعتبارات فقد كان تناولنا لموضوع هذا البحث  
« محاولة » ذات محورين :

أولهما : التعريف بمفهوم لاساءة استعمال السلطة الاقتصادية وتفسير  
وتحليل للظاهرة الاجرامية التي تنطوي عليها وانعكاس ذلك على  
السياسة الجنائية المعاصرة . وهو ما كان موضوعا للباب التمهيدي .

ثانيهما : محاولة الاسهام في وضع بنسائ نظري لفكرة اساءة استعمال  
السلطة الاقتصادية تكون صالحة للمعالجة في اطار القانون الجنائي  
باعتباره أداة السياسة الجنائية لتحقيق أهدافها في مجالات التجريم  
والمعاقب والاجراءات .

والحقيقة ان هذه المحاولة تعد بدرجة أو بأخرى انعكاسا للاحساس  
السائد في أوساط الفقه والتشريع الجنائي المعاصر بقصور فكرة الجريمة  
الاقتصادية - وليدة الفكر الجنائي في أوائل هذا القرن - عن أن تنهض  
باستيعاب كافة الانتهاكات الناشئة في محيط الحياة الاقتصادية في  
نهايات القرن العشرين .

اذ لم تعد الصورة الوحيدة لمخالفة نوااميس الحياة الاقتصادية ، هي  
فقط الجريمة الاقتصادية أو الجريمة ذات الموضوع الاقتصادي . بل تعددت  
صور الانتهاكات التي وان كان موضوعها في بعض الأحيان غير اقتصادي

---

— Tiedemann, Report Submitted To Bellagio-Colloquium, (٣)  
Op. cit., pp. 20-21.

إلا أنها تنشأ بمناسبة ممارسة النشاط الاقتصادي أو تتعلق به  
• Related to Economic Activity (٤)

ومن ثم فقد طغت على بساط البحث بقوة أشكال أخرى من الجريمة  
التي ترتكب في سياق الممارسة الاقتصادية كالجريمة المنظمة  
Crime Organize وجرائم الشركات Corporation-Crimes  
وجريمة الأعمال الاقتصادية Business Crime — Crime d'affaire  
وجريمة إساءة السلطة استعمال السلطة الاقتصادية •

ومع بروز أهمية هذه الأنماط من الجريمة فقد انتقل اهتمام الفقه  
الجنائي في عقدي السبعينيات والثمانينيات من الانشغال التام بقانون  
العقوبات الاقتصادي Droit Penal Economique الى الاحتفاء بفرع آخر  
يكون أكثر قدرة على معالجة شتات الجرائم التي تنشأ في محيط الحياة  
الاقتصادية ، وهو القانون الجنائي للأعمال

Business Criminal Law — Droit Penal des Affaires.

وفي خضم هذه الطوائف المتداخلة من الجريمة التي ترتكب في  
محيط الحياة الاقتصادية فقد حاولنا إبراز الذاتية الخاصة لجريمة الإساءة  
الاقتصادية ، وتبدو هذه الذاتية بوضوح من مقابلتها بالجريمة الاقتصادية  
ذات المفهوم الأكثر ذيوعا والمستقر نسبيا وذلك على الوجه التالي :

أولا : انه إذا كانت الجريمة الاقتصادية تعبر عن انتهاك للقواعد  
التنظيمية التي أقرتها السياسة الاقتصادية المبنية على فلسفة التوجيه أو  
الهيمنة ، فإن جريمة إساءة استعمال السلطة الاقتصادية تعبر عن انتهاك  
لمبادئ السياسة الاقتصادية المبنية على نظام الحرية • ومن ثم فإنها لا تنشأ  
إلا إذا تم تجاوز المجال المشروع بحسب الأصل من حرية ممارسة الحقوق  
والرخص ذات الطبيعة الاقتصادية ، فينتقل الفعل من دائرة المشروعية الى  
دائرة عديم المشروعية وتبعا لذلك يخضع لنص التجريم •

فإذا أخذنا مثلا على ذلك نظام الأسعار في السلع والمنتجات • فنجد  
انه في ظل نظام الهيمنة الاقتصادية يعهد المشرع الى سن قوانين التسعير  
الجبري والتي تضمن تحديد الأسعار بصورة جبرية ومسيقة ، ويكون كل  
تعامل بأعلى من التسعيرة المقررة خارجا عن نطاق المشروعية بحسب  
الأصل

وفي المقابل فإن نظام الحرية الاقتصادية لا يعرف جريمة البيع بأزيد من التسعيرة . فئة مجال يمكن فيه للمنتجين والموزعين تحريك الأسعار وفقا للحالة الاقتصادية السائدة . ولكن هذا المجال من الحرية ينتهى عند حد معين ، وهو الحد الذى يجرى فيه المساس بمصالح الآخرين من المستهلكين أو المتعاملين . فإذا ارتفعت الأسعار بصورة مبالغة لأسباب لا علاقة لها بارتفاع تكلفة الإنتاج ، نتيجة للتلاعب بقانون العرض والطلب، سواء باتفاق المنتجين على الحد من كميات الإنتاج أو تخزينها ، أو سحب الموزعين للسلع ، أو الاتفاق فيما بينهم على عدم البيع إلا بسعر معين ، فإن ذلك كله مما تقوم به الجرائم المألوفة فى بلدان السوق الحرة بجرائم تقييد التجارة والبيع بسعر غير مشروع **Prix Illicite** .

**ثانيا :** ويكشف هذا التحليل عن سمة أخرى من سمات جرائم إساءة استعمال السلطة الاقتصادية ، وهى انها غالبا ما ترتكب من خلال أشكال قوية من التجمعات والكيانات الاقتصادية الكبرى التى تملك القدرة على فرض الأسعار أو احتكار السوق أو المضاربة على السلع . بينما ان الجريمة الاقتصادية التى لا تملو أن تكون محض انتهاك للتنظيمات العامة الاقتصادية ، ولذلك فإنه يتصور ارتكابها من الموزع الجزئى أو المنتج الفرد مثلما يمكن ذلك للشركة الكبرى . فكلهما قد يقدم على مخالفة أحكام التسعيرة الجبرية . ولكن الأخيرة فقط هى التى تملك التلاعب بالأسعار أو رفع أثمان السلع الحرة المطلقة للتداول أو الاتفاق مع غيرها على ذلك .

وقد تنبه المشرع الجنائى فى بلدان السوق الحرة لخطورة ذلك الوضع ، فعنى بين التشريعات التى تحد من امكانية إساءة استخدام الأوضاع الاحتكارية لكبار المنتجين أو الموزعين ، وهى التشريعات المعروفة بـ **Anti-Trust Laws** كما هو الشأن فى الولايات المتحدة واليابان . أما بعض البلدان التى تأخذ بنظام الحرية الاقتصادية الى جانب الاحتفاظ بمجال للاقتصاد المخطط أو الموجه كفرنسا . فإنها تحرص على أن تضمن قوانينها التى تنظم نشاط السوق ، قائمتين من الجرائم : أولاها ، طائفة الجرائم الاقتصادية التى تحكم مجرد مخالفة التنظيمات الاقتصادية ، وثانيهما : طائفة الجرائم التى تعاقب على إساءة استعمال السلطة الاحتكارية فى مناح الحرية الاقتصادية فتجزم تبعاً لذلك اتفاقيات تقييد التجارة والمضاربة غير المشروعة وإساءة استخدام الأوضاع الاحتكارية .

## موقف المشرع المصري من جرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية :

والملاحظ ان المشرع الجنائي المصري بالرغم من انتهاج البلاد لسياسة الانفتاح الاقتصادي *Ouverture Economique* منذ قرابة خمسة عشر عاما ، وان عديدا من قطاعات النشاط الاقتصادي أصبحت تسير وفق نظام الحرية الاقتصادية من حيث سياسات الانتاج والتسعير التي تتحدد وفقا لقرارات الشركات ورجال الأعمال التي تقوم بتسيير دفة هذه الأنشطة ، الا انه لا زال لم يبلور سياسة تشريعية واضحة ومتكاملة تتساق مع التغير الذي أصاب السياسة الاقتصادية .

وانه ل يبدو من المفارقات الغريبة أن أنشطة قطاع السوق الحرة لازالت تحكم بتشريعات تموينية سنتت في ظل نظام سيطرة الدولة على أمور الاقتصاد . ولا زال المحور الرئيسي لهذه القوانين يقوم على جرائم التسعير الجبرى وما يرتبط بها من مخالفات .

وفي ظل هذه الحالة من الفراغ أو القصور التشريعي *Law-Vacuum* لا يجد القائمون على تنفيذ قوانين التموين ومراقبة الأسواق ما يشتونه من مخالفات تتعلق بتوزيع سلع أصبحت بالفعل خارج نطاق التسعير الجبرى سوى تحرير بعض المخالفات الشكلية والهامشية كعدم الاعلان عن الأسعار وامتناع بعض تجار التجزئة عن البيع ، بينما يقفون مكتوفى الأيدي ازاء الارتفاع غير المبرر والمشروع فى أسعار السلع الحرة المطلقة فى التداول والناسج من اتفاقات مستترة تعقد بين كبار الموزعين أو المنتجين .

ولو أن المشرع المصرى كان قد تنبه لضرورة توفيق سياساته فى التجريم لتلائم سياسة الحرية الاقتصادية بأن ملم شتات النصوص الواقعة فى القانون العقابي والقوانين الخاصة التى تعاقب على الجرائم التى تحصل بمناسبة ممارسة الأنشطة فى السوق الحرة وسد ثغرات الناقص منها وأفرغ ذلك فى قانون موحد يفهم منه ادراكه لمغزى هذا التجول فى النشاط الاقتصادى ، مثلما فعلت من قبل بلدان الاقتصاد الحر لكان ذلك قد حد كثيرا من الاختناقات والاضطرابات المتصلة التى تحدث بمناسبة عمليات توزيع السلع الحرة وقلل من فرص التلاعب بالأسعار وانقضاء الاحتكارات .

وجدير بالذكر ان المشرع قد أصدر مؤخرا قانونا يرمى للحد من سيادة الاحتكارات فى سوق توظيف النقد المصرى والأجنبى . كما يؤدى وفقا لما ذهب الى بعض التحليلات الاقتصادية الى تقليص فرص الجماعات التى تخصصت فى توظيف الأموال فى اجراء مضاربات على نطاق واسع

سواء على أسعار النقد الأجنبي ذاته (٥) أو على أسعار بعض السلع الحاكمة لنظام السوق كالذهب والفضة أو على أسعار بعض السلع الأساسية كاللحوم (٦) .

والواقع ان القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ والصادر في شأن شركات تلقي الأموال ، قد يكون له بعض الآثار الإيجابية المتمثلة في قمع السيطرة والاحتكارات في سوق توظيف النقد (٧) أو تخفيف حدة المضاربات على السلع الأخرى الا انه لا يمكن أن يؤدي للقضاء على ظاهرة الاحتكارات والتلاعب بنظام السوق بالكلية . ذلك انه موجه بحسب الأصل الى القضاء على الاحتكارات في سوق توظيف الأموال فقط . وحقيقة ان لذلك آثاره الإيجابية في تحقيق الانضباط في سوق كافة السلع بطريق غير مباشر ، الا أنه يبقى ملحا مع ذلك ضرورة سن تشريع خاص وموحد لتجريم انشاء الاحتكارات أو تقييد التجارة أو اجراء المضاربات على وجه العموم وفي سوق كافة السلع على غرار ما هو مقرر في تشريعات أنتى - ترست في الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أوروبا الغربية .

---

(٥) من المعروف اقتصاديا ان للنقد عدة وظائف باعتباره مخزنا للقيمة ووسيلة للتبادل ، وقد يعتبر سلعة في بعض الأحوال اذا كان الطلب عليه مقصودا لذاته مثلما هو حادث في تزايد طلب جماعات توظيف الأموال على النقد الأجنبي ، بقصد اعادة بيعه في السوق المحلية أو استخدامه في المضاربة في السوق المالية .

(٦) الأعرام الاقتصادية ، المجلد ١٠١٠ ، مايو ١٩٨٨ .

الأعرام الاقتصادية ، المجلد ١٠١٣ ، يونيو ١٩٨٨ .

(٧) تضمن القانون النص على بعض الأحكام التي تكفل القضاء على الشكل المعاكس لجماعات توظيف الأموال ، فنص على أحكام توسيع نطاق المشاركة في الإدارة والملكية . كما حرص القانون على وضع حد أقصى لقيمة رأس المال الذي يجزى توظيفه للحد من امكانية استخدامه في المضاربة .

فتنص المادة الأولى بأنه لا يجوز لغير شركة مساهمة ان طرح اسهمها للاكتتاب العام أو تتلقى أموالا من الجمهور لتوظيفها أو استثمارها . ونصت المادة الثانية ( بند أ ) على انه يجب ألا يقل عدد الشركاء المؤسسين عن عشرين شخصا -والأ يزيده رأس المال المصدر عن خمسين مليون جنيه ( البند ب ) ونصت المادة ٦ على ان يحدد النظام الأساسي للشركة الحد الأقصى للأموال التي يمكن ان تتلقاها من الجمهور بما لا يجاوز ما تعدده اللائحة التنفيذية والمادة ٧ على ان تلتزم الشركة بإيداع الأموال التي تتلقاها خلال اسبوع من تاريخ التلقي في حساب خاص بإحد البنوك المصدقة بالخافضة لادراف البنك المركزي المصري .

## مراجعة موقف المشرع المصرى من جرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية :

ومما سبق من ملاحظات فانه يبين ان موقف المشرع المصرى من جرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية يحتاج للمراجعة الشاملة الممكنة من تحقيق اكبر درجات الفاعلية لمواجهة هذه الانتهاكات ، وسواء اكان ذلك فى مجالات التشريع الموضوعية او الاجرائية ، وذلك على النحو التالى :

### أولاً - فى مجال التجريم :

ضرووة المسارعة باصدار تشريعات خاصة وموحدة بغرض حماية نظام السوق الحرة وحماية المستهلك وحماية البيئة .

### ( ا ) تشريع حماية السوق من التلاعب :

اذا كانت قوانين التموين تحكم السوق الموجهة او المخطط بحسب الأصل ، فانه يجب على المشرع أن يعمل على سن تشريع يضمن حماية السوق الحرة من التلاعب وصون المنافسة المشروعة ويحقق سريان قانون العرض والطلب بعيدا عن التأثيرات المغتلمة على مستوى الانتاج أو الأسعار فى السلع الحرة والمطلقة للتداول .

وبدلا من الأحكام المتناثرة والمشتتة ، والتي تكاد أن تكون مجهولة لأجهزة انفاذ القانون ذاتها والتي تتوزع ما بين المادة ٣٤٥ ع فى شأن المضاربة غير المشروعة والقانون ٢٤١ لسنة ١٩٥٩ فى شأن منع احتكار توزيع السلع المنتجة محليا و١٠٩ فى شأن تجريم محاولة رفع سعر السلع التموينية والقرار رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٥ فى شأن حظر حبس السلع عن التداول ، وأمر نائب الحاكم العسكري العام رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ فى شأن تجريم الاتفاقات المقيدة لحرية التجارة سواء بالاتفاق على الامتناع عن البيع أو فرض حد أدنى لسعر البيع (٨) ، فانه يمكن للمة شتات هذه النصوص واحياء ما ألقي منها ورتق ما يكون بينها من ثغرات باستحداث نصوص جديدة تكون فى مجموعها نظام صالح للسيطرة على الانتهاكات التي تنشأ فى محيط السوق الحرة .

### ( ب ) تشريع حماية المستهلك :

على عكس تشريع حماية السوق المقترح اصداؤه فى ظل غياب خطة تشريعية واضحة لتنظيم وحماية السوق الحر . فانه يمكن القول بأن

(٨) الذى حلذا الأمر بانتهااء السل بقانون الطوارئ فى عام ١٩٨٠ .

المستهلك يجد حاية مبدئية ومقبولة من خلال تشريعي تنظيم العلامات والبيانات التجارية وقمع الغش والتدليس الى جانب القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ في شأن الغش والفساد في السلع الغذائية على وجه الخصوص .

ومع ذلك فيبقى أن أمر هذه القوانين يحتاج الى تحديث نصوصها بما يتفق مع الحاية الواجبة للمستهلك في ظل التوسع في أنشطة السوق الحرة ، وبحيث يجب أن تحقق هذه النصوص الأغراض التالية :

١ - إلزام المنتجين والموزعين بنظام للافشاء الكامل للمعلومات Full Disclosure Information System عن مكونات كل سلعة ومصدرها ونوعيتها وأوصافها وأسعارها بما يؤدي لتعزيز قدرة المستهلك على الانتقاء والاختيار وتحقيق أكثر صيغ التوازن والتكافؤ في آلية المساومة بين المنتج والمستهلك Equal Bargaining power وبما يضمن في نفس الوقت تدعيم الموقف التنافسي للمنتجين والموزعين الذين يلتزمون بتقديم أجود السلع بأفضل الأسعار .

٢ - حاية المستهلك بصورة أكثر فاعلية من صفوف الدعاية الكاذبة والإعلان الزائف . وقد رأينا أن المشرع الفرنسي على سبيل المثال قد شمل بالتجريم اضافة للإعلان الزائف ، الإعلان الذي من شأنه أن يحل الجمهور على الخطأ . وأنه قد أجاز لجهات التحقيق والمحاكمة إيقاف الاعلانات التي من شأنها أن تؤدي لذلك قبل صدور أحكام نهائية في هذا الصدد (٩) .

٣ - اقرار نظام يسمح للمستهلكين بتشكيل جمعيات تخول الدفاع عن حقوقهم مع تيسير مشاركتها في الدعاوى الجنائية سواء بطريق الادعاء المباشر بما يبرز موقف المستهلكين الذي يمكن أن يعنل كسلطة موقفة counter-power في مواجهة السلطة الاقتصادية (١٠) .

وفي ظل هذا الاختيار ، فيمكن أن يكون توزيع السلطات من الوجهة الاجتماعية والقانونية بين المستهلكين من ناحية وبين المؤسسات الاقتصادية ورجال الأعمال من ناحية أخرى سبيلا ناجحا للحد من عديد من أوجه اساءة استعمال السلطة الاقتصادية .

(٩) راجع : وسائلنا ، ص ٤٦٠ .

(١٠) راجع : التوضيحات ٥ و ٦ من اعلان القاهرة في شأن تفليذ وحاية حقوق ضحايا الجريمة واساءة استعمال السلطة ، والصادر عن الندوة الدولية للمنظمة باكاديمية الشرطة ، ٢٢ - ٢٥ يناير ١٩٨٩ .

بل اننا لا نبالغ في القول بأن تخطي الدولة جزئيا عن حماية المستهلك بتسهيل مشاركة التجمعات النائية عنه في الدعاوى الجنائية قد يوفر له حماية أكثر فاعلية لانه من الطبيعي ان صاحب الحق الاصيل هو أكفا من يحميه اذ خول مكنه انتزاع الحق بوسيلة فعالة ومتكافئة مع خصمه كما ان في التوسع في هذا النظام ما يعفي الدولة من أعباء التدخل الدائب دون مقتضى في مواطن لا يكون تدخلها فيه فعالا بالدرجة الكافية . الأمر الذي يخفف من موجات الدعاوى التي تقودها بعض المؤسسات الاقتصادية من حين لآخر ، والتي تحمل ادعاء حصول أضرار لها من تدخل الدولة فيما لايجب ان تتدخل فيه .

### ( ج ) تشريع حماية البيئة :

رأينا ان المشرع المصري قد أصدر في مناسبات مختلفة بعض القوانين المتناثرة التي تحمي البيئة بصورة جزئية كالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦١ في شأن صيد الأسماك والقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن صرف التخلقات السائلة والقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن تنظيم العمل بلاشعاعات المؤينة والقانونين ٤٨ لسنة ١٩٨٢ و ٦٣ لسنة ١٩٨٣ في شأن حماية مجرى النيل .

والملاحظ أن هذه القوانين لا تفي في الوقت الحالي بفرض حماية البيئة على وجه كاف وفعال . الأمر يقتضي اصدار تشريع شامل وموحد معنى بفرض حماية البيئة بكافة عناصرها من ماء وهواء وتربة ومصادرة للثروة الطبيعية كذا صون النظم الطبيعي للحياة *Qualité de vie* . على أن يترك لكل وزير في نطاق اختصاصه اصدار اللوائح المؤدية لوضعه موضع التنفيذ ، والتي تشمل بياناً لحفود التلوث المسموح به ، ومعايير القياس مدى تلوث المخلفات الناجمة عن أغراض التصنيع أو النقل أو غير ذلك ، وتنظيماً لكيفية التفيتش على المؤسسات الصناعية للتأكد من مطابقة تشغيلها أو منتجاتها لشهادات الصلاحية الصادرة في هذا الشأن .

وإنه ل يبدو على درجة كبيرة من الأهمية أن يشمل التشريع حماية الماء من التلوث على وجه الخصوص وفي صدد ذلك فإنه يجب أن يكون مفهوم ضرورة مد نطاق الحماية ليس فقط لمجرى النيل وفروعه وإنما أيضا وينقسم الدرجة لحماية المياه الاقليمية للبحار التي تحيط بالبلاد . بل اننا رأينا أن بعض التشريعات المقارنة قد مدت نطاق الحماية من أفعال التلوث لما يمكن أن يحصل فيما بعد المياه الاقليمية . تفي للامانيا الاتحادية وطبقا لمبدأ



المالية اعتبر المشرع الألماني تلويث مناطق أعالي البحار الملاصقة للبحر  
الاقليمي جريمة معاقبا عليها في القانون الألماني (١١) .

وأخيرا فانه يحسن أن يأخذ المشرع في حسبانته تقرير حماية خاصة  
لمياه الشرب على غرار ما أخذ بذلك المشرع الأمريكي (١٢) . حيث يجب أن  
تكون معايير السلامة والنقاء والنظافة المقررة في شأنها أكثر تشددا من  
تلك المعمول بها في شأن حماية المجارى النهرية والبحرية من التلوث .

#### ثانيا - في مجال المسؤولية الجنائية :

الملاحظ ان المشرع المصري يتمسك في أغلب الأحوال بمبدأ المسؤولية  
الشخصية تسكيا مغاليا فيه . وإذا كان هذا التمسك يمد مسلكا محمودا  
فيما يتعلق بتقرير المسؤولية عن الجرائم التقليدية التي ترتكب في سياق  
شخص والمنصوص عليها في القانون العام . فانه يبدو غريبا الالتزام بالمبدأ  
ذاته في اثبات المسؤولية عن الجرائم التي تنشأ في محيط الحياة الاقتصادية  
والمنصوص عليها في قوانين عقابية خاصة .

فالجريمة التي ترتكب في سياق مؤسس وجماعي في اطار الشركة  
أو الكيان الاقتصادي يكون من الصعوبة بمكان البحث عن مرتكبها تأسيسا  
على مبدأ المسؤولية الشخصية . وإذا كان المشرع المصري قد خرج على هذه  
الأحكام بصفة استثنائية باعتماده المسؤولية عن فعل الغير عن الجرائم  
التمويلية ، فانه يحسن أن يمد نطاق اعمال هذه المسؤولية لتتقرر عن  
جرائم الاحتكار والمضاربة والفسح والاعلان والدعاية الزائفة . كما يحسن  
أيضا أن ينتهج المشرع معيارا واقعا في تحديد المسئول عن فعل الغير ،  
بدلا من الأخذ بمعايير تجريدية ومبسقة كافتراض مسئولية مالك المؤسسة  
أو مديرها عن الجريمة ، كما هو حادث في قوانين التأمين .

وقد عدل المشرع المصري بالفعل عن هذا النهج بمناسبة صدور  
القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ في شأن شركات تلقي الأموال ، بأخذه بمعيار  
مرفق يؤدي لتحديد المسئول عن الجريمة في الواقع وليس افتراضا . فنصت  
المادة ٢٤ من القانون المشار إليه على انه : « مع عدم الإخلال بالمسؤولية

(١١) راجع : رسالتنا ، ص ١٨٧ .

ويلاحظ ان وجه الحماية الوحيد في التشريع المصري ينظمه القانون رقم ٧٢ لسنة  
١٩٦٨ في شأن منع تلوث مياه البحر بالزيت . وقد غدا هذا اللون من الحماية قاصرة  
من الولاء بمقتضيات سلامة المياه الاقليمية ، والتي يتهددها خطر التلوث الناجم عن  
التخلص من النفايات الكيماوية أو الإشعاعية في عرض البحر .

(١٢) راجع : رسالتنا ، ص ١٥٩ .

الجنائية لمرتكبي الفعل المخالف للقانون يعاقب المسئول عن الادارة الفعلية للشركة بذات العقوبة المقررة عن الأفعال التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون ٠٠٠٠ ، ويجدر بالمشرع أن يأخذ بهذا المبدأ على ذلك النحو في شتى الجرائم التي تقع في محيط الحياة الاقتصادية ، وإلى ذلك ذهب التشريع الاسباني والقضاء البلجيكي (١٣) .

واضافة للمسئولية عن فعل الغير فيحسن بالمشرع أن يأخذ بالمسئولية الجنائية للشخص المعنوى كمبدأ عام ، حتى يمكن تغاى افلات المؤسسات والشركات من الادانة عن الجرائم التي ترتكب في مجال التلاعب بنظام السوق . وقد رأينا ان غالبية التشريعات المقارنة قد أخذت بهذا النهج كقاعدة . بل ان مشروع المونة العقابية الفرنسي الجديد قد مد نطاق المسألة لتشمل الجماعات Groupements التي تتخفى خلف مظهر خادع يأخذ ثوب الشركة في التعامل الخارجي مع الجمهور بينما انها لم تكتسبه في الحقيقة (١٤) .

#### ثالثا - العقوبة :

الملاحظ أن المشرع المصري لا زال أسيرا لنظام العقوبات التقليدية التي لا تخرج عن تقييد الحرية والفرامة والمصادرة أحيانا . وإذا كان نظام العقوبات التقليدية قد غدا موضع شك في ردع الجريمة التقليدية فإنه يبدو الأمر أكثر مدعاة للشك في أن يكون كافيا لمواجهة الجريمة التي ترتكب في محيط الحياة الاقتصادية ومن بينها جرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية .

ولذا فإن غالبية التشريعات المقارنة تحرص على أن تضمن قوانينها المعنية بردع جرائم التلاعب بنظام السوق أو الاضرار بالمستهلك والبيئة قائمة متفردة من التدابير العقابية والتي ينص عليها جنبا الى جنب مع العقوبات التقليدية . بل ان بعض هذه التشريعات قد نص على بعض الجزاءات المدنية كمقوبة جنائية تكميلية أو أصلية . فالمادة ٣٩ من مشروع المونة العقابية الفرنسي الجديد تنص على عقوبة حل الشركة اذا ثبت أنها أنشئت بهدف تسهيل ارتكاب الجرائم أو انها انحرفت عن الغرض المشروع من تأسيسها (١٥) ذلك الى جانب ما يقضى به من عقوبات أصلية كما أخذ

(١٣) راجع : رسالتنا ، ص ٢٥٦ وما بعدها .

(١٤) راجع : رسالتنا ، ص ٣٠٤ وما بعدها .

(١٥) وقد تضمن القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ في شأن شركات تلقى الأموال النص على جزاء « الحل » ، ولكن كمقوبة ادارية . فأجازت المادة ١٢ لمجلس إدارة الهيئة العامة =

التشريع الانجليزي الصادر في أول يناير ١٩٧٣ وتشريعات إيرلندا الشمالية وقبرص بمقوبة التمييز Dedommagement كمقوبة جنائية أصلية أخذت في الاعتبار ما لتعرض المجنى عليهم في المواد الاقتصادية على نحو عاجل وفعال من أهمية ملحوظة (١٦) . كما تحرص التشريعات المقارنة على أن تكون عقوبة الغرامة فعالة ومؤثرة فتأخذ كقاعدة بالغرامة النسبية ، والتي نادرا ما يأخذ بها المشرع المصري (١٧) .

ويا ليت المشرع المصري ينص في قانون العقوبات على قائمة من التدابير العقابية التي يمكن تطبيقها على الشركات والمؤسسات الاقتصادية مثلما فعل واضعو المونة العقابية الفرنسية الجديد ، والتي تضمنت النص على اثني عشر تدبيرا عقابيا من أهمها المصادرة وغلق المنشأة والحل وحظر ممارسة النشاط الاقتصادي والحرمان من بعض الحقوق والمزايا .

#### رابعا - الاجرامات :

مهما توخى المشرع الدقة والشمول في نصوص التجريم والعقاب ومهما كانت هذه النصوص على درجة كبيرة من اللامباليا بالمصالح الاجتماعية واجبة الحماية ، فانها تبقى قاصرة عن الوفاء بمقتضيات هذه الحماية ما لم تلتزم بها وتساوئها نصوص وقواعد اجرائية تكفل نقل القواعد الموضوعية من حال السكون الى حال الحركة على نحو فعال بل اننا لا نبالي اذا قلنا ان القانون الاجرائي بالنسبة للقانون العقابي اشبه ما يكون بالروح للجسد . فطالما بقيت الروح فقد حفظت للجسم عسارة الحياة المؤدية لتوجيه أعضائه لوضع ما يجول بخاطرهم موضع التنفيذ . أما اذا غابت الروح فقد سكن الجسد وفقد كل ارادة وقدرة على الحركة .

وهكذا هو الأمر في القانون . فنصوص التجريم والعقاب التي تسن دون مراعاة واتساق مع المبادئ والقواعد الاجرائية ، ودون يقين من قدرة آلة العدالة الجنائية على وضعها موضع التنفيذ تبقى نصوص لا حراك فيها وتقتصر عن الوفاء بمقتضيات التجريم .

• لسوق المال حل مجلس ادارة الشركة وتعيين مفوض لاعايرتها لمدة لا تتجاوز ستة اشهر يعرض في نهايتها الأمر على الجمعية العامة غير العادية لاختيار مجلس ادارة جديد للفرقة او اغلاق أى اجراء تزام الجمعية مناسباً .

(١٦) راجع : وماليتا ، ص ٣٥٣ .

(١٧) راجع للمادة ٣٣ من ٦٤ والقواعد من ١٦٣ الى ١٨٩ من التشريع الجديد لمقوبة قانون العقوبات الفرنسي منشور بالمجلة الدولية لقانون العقوبات المجلد ١ - ١٩٨٠ ص ١٨٩ وما بعدها .

وان هذا الادراك لضرورة الاتساق بين القواعد الموضوعية والاجرائية. ولاهمية تطوير الاجراءات لتتساوى مع المعطيات الموضوعية للتجريم ، اذا كان يبدو ذا أهمية قصوى فيما يتعلق بنصوص القانون الجنائي بوجه عام ، فانه يبدو على أقصى درجات الأهمية في صدد تجريم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية على وجه خاص . ذلك ان الجرائم التي تنطوي عليها بما في ذلك التلاعب بنظام السوق والاضرار بالمستهلك والبيئة غالبا ما ترتكب في اطار نشاط الشركات والكيانات الاقتصادية الكبرى القادرة على اساءة استخدام السلطة التي تحوزها ، والافلات من ثغرات القانون ما لم يتضمن نصوصا فعالة ومتطورة تكفل مشاركة المجنى عليه والجمعيات النابتة عنه في المشاركة في الدعوى الجنائية ، وتطوير قواعد الاثبات ومبادئ المسئولية الجنائية على النحو المناسب لتطور اشكال ارتكاب الجريمة ، وتخصيص ادارات وهيئات معنية بقمع وتحقيق واثبات الجريمة .

ومن أهم ما يلاحظ في التشريع المصري في هذا الصدد هو افتقار التخصص المناسب فيما يتعلق بكافة أنشطة التلاعب بنظام السوق والتحقيق فيها ، وذلك على الوجه التالي :

#### ١ - افتقار التخصص في أجهزة جمع الاستدلالات :

ففي ظل علم وضوح التخصص أحيانا أو فقدانه بالكلية أحيانا أخرى بقيت النصوص القليلة المعنية بردع التلاعب في السوق الحرة نصوصا مضمورة ، مفقودة الهوية ، نادرة التطبيق . وعلى سبيل المثال فان المشرع لم ينص على ضبطة قضائية خاصة لاثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة للقانون ٢٤١ لسنة ١٩٥٩ في شأن منع احتكار توزيع السلع المنتجة محليا ، أو جريمة المضاربة غير المشروعة على السلم والأسعار المنصوص عليها في المادة ٣٤٥ ع ، أو جرائم تقييد التجارة الحرة التي كان ينص عليها أمر نائب الحاكم العام العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ قبل الفناء حالة اعلان الطوارئ .

وحتى فيما يتعلق ببعض النصوص النادرة التي تفيد في درء أخطار الاحتكارات والتلاعب بالأسعار بصورة غير مباشرة والتي وردت ضمن القوانين التموينية ، فالملاحظ أيضا انها تفتقد في قمع الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكامها للضبطة المتخصصة على نحو دقيق . ومن ذلك ان القرار رقم ١٨٤ لسنة ١٩٧٥ في شأن حظر حبس السلع عن التداول والقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ الذي يجرم التلاعب بالأسعار ، قد أوكل انفاذ نصوصها لمتنشي إدارة شرطة التموين ولتحتى الادارة العامة للرقابة التموينية والذين يتصرف بحسب الأصل بمكافحة مخالفات التسمير الجبرى لا بمكافحة مخالفات

التلاعب بالأسعار في السلع المطلقة للتداول وهو ما يشملته الحظر الوارد في القرار والقانون السالف الإشارة إليهما .

والذي يبدو أن هذه الأجهزة بطبيعة تنظيمها ولظروف نرسها في الجرائم التموينية التقليدية التي تنصب على مخالفات مباشرة للتسعير الجبري وفرض قيود على الانتاج والنقل لا تستطيع بحكم خبرتها المحدودة أن تنهض بمكافحة أوجه التلاعب بنظام السوق الحرة المشار إليها . ذلك أن البناء التنظيمي لهذه الادارات يركز على اطار للعمل يفترض توجيه محور الجهود لضبط مخالفات التسعيرة الجبرية بينما اغفلت القرارات المنشأة لها ضرورة أن يوضع في الاعتبار تخصيص ادارات مستقلة لمكافحة الجرائم التي تقع بالمخالفة لنظام السوق الحرة ، مثلما نهج على ذلك النظام الفرنسي الذي خصص ادارة مستقلة ، هي ادارة مراقبة المنافسة لتعقب الجرائم التي تقع بمناسبة انتاج وتوزيع السلع المطلقة للتداول .

ويلاحظ هذا القصور في النظام المصري من مطالعة القرار الوزاري رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٥ في شأن بيان البناء التنظيمي لأجهزة الرقابة التموينية . والذي نص على اختصاصات الادارة العامة للرقابة التموينية دون أن يضمنها ما يفيد مراقبة حركة توزيع السلع المطلقة للتداول (١٨) . وقد نص القرار على أن هذه الادارة العامة تتبعها الادارات التالية :

- ١ - ادارة التفتيش على الأسعار .
- ٢ - ادارة البحوث والتقارير .
- ٣ - ادارة شئون البطاقات .
- ٤ - ادارة الاشراد الاستهلاكي .

ومن الواضح ان الهيكل التنظيمي على هذا النحو قد جاء قاصرا عن انشاء ادارة معنية بمراقبة حرية المنافسة على وجه الخصوص تختص بقمع التلاعب الذي يحصل عن رفع الأسعار بصورة مفتعلة في السلع الحرة . بينما اقتصر على التركيز على مجرد مراقبة أسعار السلع التموينية والتي أصبح هامش توزيعها ضئيلا للغاية بالنظر لنسبة توزيع السلع المطلقة للتداول .

وعلى هذا القرار أيضا جاء القرار الجمهوري رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٧٠ الصادر في ١٠/٣/١٩٨٠ في شأن انشاء الادارة العامة لشرطة التموين

والتجارة الداخلية . وقرار وزير الداخلية رقم ١١٠٤ لسنة ١٩٨١ في شأن إعادة تنظيم الادارة العامة لشرطة التموين والتجارة الداخلية حيث أغلقت انشاء الادارات الداخلية على أساس نوعي يخصص بعضها لمكافحة جرائم الاحتكارات والمضاربة التي تحدث في السوق الحرة ويخصص البعض الآخر لمكافحة الجرائم التموينية التقليدية . وبدلاً من ذلك فقد جاء تقسيم هذه الادارات جغرافياً على سائر أنحاء الجمهورية . ومن الطبيعي في ظل هذه الظروف أن يكون جل الاهتمام موجها لضبط جرائم التسعيرة التقليدية وبعض المخالفات الهامشية المرتبطة بها كمنع الاعلان عن الأسعار أو البيع خارج البطاقات أو مخالفة نظام التوزيع في الجمعيات ، بينما تتركز مخالفات التموين وسحب السلع الحرة من التداول دوناً لمواجهة حقيقية تحد من الالتزامات المقتطة في توزيعها أو رفع أسعارها على غير مقتضى قانون العرض والطلب (١٩) .

## ٢ - المتكاد التخصيص اللقيق في أجهزة التحقيق :

رأينا ان جرائم الاحتكار والمضاربة على الأسعار المنصوص عليها في القانون ٢٤١ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٣٤٥ ع يقع على حائق النيابة العامة تحقيق مخالفاتها وفقاً للقواعد العامة . ونظراً لان اثبات وتحقيق هذه المخالفات يحتاج لخبرة وتقنية على مستوى عال فتكاد لا نجد تطبيقاً قضائياً في صدد اعمال أحكام هذه المواد . وذلك على عكس الحال في بلدان السوق الحرة التي خصصت أجهزة للتحقيق في هذه الجرائم على مستوى عال من الخبرة المتخصصة في الأمور الاقتصادية والمالية والقانونية . ففي الولايات المتحدة تختص ادارة التحقيق في مخالفات أنتي - ترست التابعة لوزارة العدل Anti-Trust Division باثبات الجرائم المناهضة للقانون قمع الاحتكارات والانماجات غير المشروعة . وفي فرنسا تختص لجنة مراقبة المنافسة الحرة Commission de la concurrence بإجراء التحقيقات المبدئية لاثبات جرائم الاتفاقات غير المشروعة لتقييد التجارة أو اساءة استغلال المراكز الاحتكارية وحالة ما ثبتت منها للنيابة العامة بمصاد ذلك (٢٠) .

(١٩) فوفقاً للاحصاء المسمى لجهود الادارة العامة لشرطة التموين ١٩٨٧ - ١٩٨٨ ( بلغت مجموع المخالفات التي تم ضبطها ٩٣٤٦٨ قضية تموينية تمثل قضايا التسعيرة التقليدية فيها ما يزيد عن ٩٠.٠٠٠ مخالفة ، ولم تظهر في القائمة أية مخالفات مستمرة عن انتهاء التداول في السوق الحرة .

(٢٠) راجع : وسالتنا ، ص ٤٥٣ وما بعدها .

والحقيقة ان ظروف التطور في نظام السوق المصرية واتساع مجالات الانتاج والتوزيع في اطار مناخ الحرية الاقتصادية اعمالا لمتعضيات قانون العرض والطلب يقتضي المسارعة الى انشاء جهاز لمراقبة حرية المنافسة وضمان سريان قانون العرض والطلب دون تدخل مفتعل على غرار لجنة مراقبة المنافسة في النظام الفرنسي ، والتي تختص اضافة للتحقيق فيما يقع من جرائم بالمخالفة لقوانين الحرية الاقتصادية ، باجراء بحوث مسبقة بعرفة خبرائها الاقتصاديين تبين حجم المنتج من السلع المختلفة ومساوات التوزيع وتحفظ بسجلات موضح بها نسبة مساهمة كبار المنتجين أو الموزعين في السوق ، مما يوفر لها معلومات وفيرة ودقيقة تكفل لها سرعة التدخل وتحقيق وقائع المضاربة وسحب السلع والتأثير العملى على الأسعار الذى يحصل من كبرى مؤسسات الانتاج أو التوزيع فور وقوعه .

ويبقى أن نشير الى الدور الهام الذى لعبه نظام وجهاز المدعى العام الاشتراكي في تحقيق واثبات العديد من أوجه التلاعب بنظام السوق الحرة في ظل غياب نصوص التجريم ، أو وجودها مغيبة عن التطبيق بفعل افتقاد هيئات التحقيق المتخصصة القادرة على طرح وقائع المخالفات على ساحة القضاء مقرونة بأدلة الادانة المقتنة .

وقد تعرضت الاجراءات التى يتخلفها جهاز المدعى العام الاشتراكي في صدد اثباته للمخالفات المناهضة للمصالح الاقتصادية للبلاد ، وانفراد محكمة القيم مستقلة عن النظام القضائى بنظر المعامى الناشئة عنها ، لانقادات حادة سبق أن عرضنا لها في مواطن متباينة من البحث . واذا كان من الواضح اننا قد اخذنا جانب تأييد هذا النظام للاعتبارات التى سلف عرضها في موضعها في هذا البحث (٢١) الا أن ذلك لا يمننا من المناداة بالاستجابة لأوجه النقد الموضوعية ، وضرورة تلاقي كل قصور يكون قد شاب هذا النظام موضوعيا أو اجرائيا .

فمن ناحية أولى فانه يبدو ان ليس ثمة ضرورة تقتضى ان تتضمن اجراءات التحقيق سلطات تؤدى لتقييد حرية الأشخاص ، حسبما تقتضى بذلك المادة ٨ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ والتى أجازت التخط على الأشخاص لمدة قد تصل الى خمس سنوات .

ومن ناحية ثانية فانه يبدو أن على المشرع أن يجد مخرجا لمازق انفصال نظام المدعى العام الاشتراكي وقضاء القيم عن النظام القضائى العام ، الأمر الذى يملكك في مدى شريحته .

وقد يكون في إلغاء قضاء القيم والابقاء على التحقيق في إطار نظام المدعى العام الاشتراكي باعتباره نائبا عاما في دعاوى ذات طبيعة خاصة ، سياسية أو اجتماعية يجرى تحريكها عقب هذه المرحلة أمام القضاء العادي ، أحد الحلول التي يمكن أن تطرح للخروج من هذا المأزق .

أما ما نميل اليه فهو الابقاء على هذا النظام المستحدث بشقيه ، اجراء التحقيقات وتحريك الدعاوى من قبل المدعى العام الاشتراكي ، واختصاص قضاء القيم بنظر هذه الدعاوى . على أن يجرى تدارك انفصال هذا النظام عن النظام العام القضائي بالنص على اخضاع الأحكام الصادرة من محكمة القيم للظمن أمام قضاء النقض .

### ضرورة إنشاء مجلس للدفاع الاقتصادي :

في ضوء ما سلف عرضه في صدد مراجعة موقف المشرع المصري من جرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية يبين لنا ان الأمر يحتاج الى جهود عاجلة ومضنية لتدارك القصور الذي يشوب المعالجة التشريعية لهذه الطائفة المستحدثة من الجرائم وللظاهرة الاجرامية التي نشأت عنها ، والتي زادت حدتها في عقدي السبعينات والثمانينات في ظل التوسع الملموس في نظام السوق الحرة .

ولما كانت هذه المهمة بالغة الأهمية ، وتتقضى اجراء دراسات شاملة واقتراح حلول تنطوي على تطوير قد يكون جذريا في بعض مبادئ القانون الجنائي الموضوعي والاجرائي ، فإنه قد يكون من المناسب أن تسند لمجلس ينشأ بفرض الدفاع عن النظام الاقتصادي للبلاد بشقيه ، الموجه والعمر .

وقد يكون من المناسب أيضا أن تسند رئاسة هذا المجلس لأحد الشخصيات القانونية البارزة من بين أساتذة الجامعات أو المستشارين . وأن يضم خبراء منتقنين في مجال البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية والقانونية ، ومن ذوي دأئين يمثلون أجهزة مكافحة وقمع الجريمة ، وممثلين على مستوى عال يتوبون عن الوزارات المعنية كالتموين والاقتصاد .

ويكون لهذا المجلس مهمتان : احدهما عاجلة تتعلق في تنسيق التشريعات الحالية التي تنظم النشاط الاقتصادي الحر واقتراح اصدار قوانين تستكمل جوانب النقص في هذه التشريعات بما في ذلك التشريعات التي تكفل انشاء هيئات مستقلة لحماية نظام السوق الحرة وقرار مستويات للمنافسة العادلة وحماية المستهلك والبيئة .



أما الثانية فأجلة ، تتمثل في مراقبة حركة النشاط الاقتصادى الحر على وجه العموم ، واقتراح ما يمكن اتخاذه من تدابير وقائية ذات طبيعة اقتصادية أو قانونية عملا على الحد من كل ما يستجد فى المستقبل من أوجه سوء استعمال السلطة الاقتصادية فى مجال الأعمال . كما يبدو على ذات القدر من الأهمية أن يوكل الى هذا المجلس اجراء دراسة مستفيضة لكل ما تزمع الحكومة اصداره من قوانين يمكن أن تؤدي لتأثير جوهري على حركة النشاط الاقتصادى وعلى السياسات الاقتصادية الجارية ، وذلك بهدف تحقيق الانساق والتوازن بين السياستين التشريعية والاقتصادية ، وضمانا لعدم انتهاج سياسات اقتصادية مفاجئة دون توافر مع نظام التشريع ودون قياس حقيقى وواقعى لقدرة هيئات انفاذ القانون على حماية هذه السياسات .

وانه اذا كان رواد الفقه لطالما نادوا عن طوعية واختيار بأنه لا يجوز لرجال القانون أن ينفردوا بأمور التشريع فى الشؤون الاقتصادية ذات الصبغة الفنية دونما أخذ فى الاعتبار لمشورة الخبراء فى هذا الصدد ، فانه قد بات واجبا فى المقابل على واضعى السياسات الاقتصادية أن يستلهموا هذه الحكمة وروح التسامح حال تخطيط البرامج الاقتصادية التى يجب أن تكون مناسبة للسياسة التشريعية وفى ضوء ما تملية السياسة العامة للبلاد . وائنا لنعتقد ان فى انشاء مجلس للدفاع الاقتصادى فى هذه الآونة وبهذه الكيفية ما يضمن تحقيق أكثر درجات الانساق والنجاح للسياستين الاقتصادية والتشريعية اللتين تحكمان نظام السوق الحرة فى تلك المرحلة الدقيقة التى يمر بها الاقتصاد المصرى .



## أهم مراجع البحث

أولا : اللغة العربية

( ١ ) في الفقه الجنائي

د . ابراهيم علي صالح :

المسئولية الجنائية للأشخاص المعنوية ، دار المعارف ، ١٩٨٠ .

د . أحمد خليفة :

مقدمة في دراسة السلوك الإجرامي ، دار المعارف ، ١٩٦٢ .

د . أحمد فتحي سرور :

★ أصول السياسة الجنائية ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٢ .

★ الوسيط في قانون العقوبات ، دار النهضة العربية ، ١٩٨١ .

★ قانون الاجراءات الجنائية ، القاهرة ، ١٩٨١ .

★ قانون العقوبات الخاص ، الجرائم الضريبية والنقدية ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٠ .

★ الغرامة الضريبية ، بحث منشور في مجلة القانون والاقتصاد ، السنة ٣٠ ، العدد الثاني .

★ الشرعية والاجراءات الجنائية ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

★ الاتجاهات الحديثة في تطوير القانون الجنائي ، محاضرة أقيمت بجمعية الاقتصاد والتشريع ، الموسع الثقافي ، ١٩٨٣ .

★ تدخل القانون الجنائي في العلاقات الاقتصادية ، محاضرة أقيمت  
بجمعية الاقتصاد والتشريع ، الموسم الثقافي ، ١٩٨٤ .

ادوين مسلولاند :

مبادئ علم الاجرام ، مغرب ، ترجمه وراجعه د . حسن صادق  
المصرفاوى ولواء محمود السباعى ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٨ .

د . اسحق ابراهيم منصور :

ممارسة السلطة وآثارها في قانون العقوبات ، ١٩٧٤ .

د . آمال عثمان :

قانون العقوبات الاقتصادى ( جرائم التموين ) ، دار النهضة  
العربية ، ١٩٨١ .

د . حسنين عبيد :

علم الاجرام وعلم العقاب ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٥ .

د . وميسس بهنام :

★ الجريمة الاقتصادية ، بحث مقدم للحلقة العربية الاولى للدفاع  
الاجتماعى ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

★ نظرية التجريم في القانون الجنائي ، ١٩٧٥ .

د . روفى عبيد :

★ مبادئ علم الاجرام ، دار الفكر العربى ، ١٩٧٤ .

★ شرح قانون العقوبات التكميل ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

★ مبادئ الاجراءات الجنائية ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

د . عمر ابو الطيب :

★ الجريمة الاقتصادية ، بحث مقدم للحلقة العربية الاولى للدفاع  
الاجتماعى ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

د . على احمد راشد :

المدخل لدراسة القانون الجنائي ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٤ .

د . عبد الرؤوف الهسنى :

المسئولية الجنائية عن الجرائم الاقتصادية ، دار النهضة العربية ،  
١٩٨٠ .

- د . محمود مصطفى :
- الجرائم الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٦ .
- د . محمود نجيب حسنى :
- ★ شرح قانون العقوبات ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
- ★ علم العقاب ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٣ .
- د . محيى الدين عسوفى :
- مفهوم التصور الاجرامى فى الشريعة العامة ، مجلة القانون والاقتصاد ، مارس ١٩٦٣ .
- د . هلمون سلامة :
- ★ أصول علم الاجرام ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- ★ قانون العقوبات ، القسم العام ، دار الفكر العربى ، ١٩٧٩ .
- د . محمد إبراهيم زيد :
- الجريمة وسنوء استعمال السلطة ، بحث منشور بالمجلة العربية للدفاع الاجتماعى ، أكتوبر ١٩٧٨ .
- المستشار مصطفى الشاذلى :
- موسوعة أسباب الحراسة ، دار الفكر العربى ، ١٩٨٨ .
- د . نجىاتى صند :
- الجريمة السياسية ، رسالة دكتوراه ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
- د . ثور الدين هندواوى :
- الحماية الجنائية للبيئة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٥ .
- د . يسر أنور على :
- شرح النظرية العامة للقانون الجنائى ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٥ .
- د . يسر أنور ود . آمال عثمان :
- علم الاجرام وعلم العقاب ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٥ .

## ( ٢ ) في فقه القانون بوجه عام

- د . اسماعيل غانم :
  - النظرية العامة للحق ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
  - برنارد شلواتز :
- القانون في أمريكا ، مصر ، ترجمة الأستاذ ياقوت المشماوى ، دار المعارف ، ١٩٨٠ .
- د . حسام الأهواني :
  - نظرية الحق ، القاهرة ، ١٩٧٢ .
- د . حسام الدين عبد الثنى الصغير :
  - النظام القانوني للاعماج الشركات ، رسالة دكتوراه ، ١٩٨٧ .
- د . حسن كريمة :
  - المدخل الى القانون ، القاهرة ، ١٩٧١ .
- د . حسنى المصرى :
  - شركات الاستثمار ، دار النهضة العربية ، ١٩٨١ .
- دينيس لويدي :
- فكرة القانون ، مصر ، ترجمة الأستاذ سليم الصويى ، مطبوعات المجلس الوطنى للثقافة ، الكويت ، ١٩٨١ .
- د . سليمان الطمساوى :
  - ★ الوجيز فى القانون الادارى ، دار الفكر العربى ، ١٩٧٩ .
  - ★ نظرية التعسف فى استعمال السلطة ، دار الفكر العربى ، ١٩٦٦ .

- د . سميرة القليوبي :
  - شركات تلقى الأموال ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٩ .
- د . طهية الجرف :
  - مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة للقانون ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٢ .
- د . عبد الرازق السنهوري :
  - الوسيط في شرح القانون المدني الجديد ، ( حق الملكية ) ، ١٩٦٧ .
- د . محسن شفيق :
  - ★ المشروع القومي متعدد الجنسية ، مجلة القانون والاقتصاد ، مارس ١٩٧٧ .
  - ★ الموجز في القانون التجاري ، ج ١ ، ١٩٦٧ .
- د . محمد حافظ عائش :
  - مبادئ القانون الدولي العام ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- د . محمد شكرى سرور :
  - مسئولية المنتج عن الأضرار التي تسببها منتجاته الخطرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٨٣ .
- د . محمد كامل أمين ملى :
  - موسوعة الشركات ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- د . وجدى راتب :
  - دراسات فى مركز الخصم أمام القضاء المدني ، محاضرات مقررة فى دبلوم القانون الخاص بحقوق عين شمس ، ١٩٨٥ .

### ( ٣ ) في الفقه الاسلامي

ابن تيمية :

الحسبة ومستولية الحكومة الاسلامية ، مطبوعات دار الشعب ،  
١٩٧٦ .

ابن قيم الجوزية :

الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية ، القاهرة ، مطبعة المدني ،  
١٩٧٧ .

د . احمد المصري :

السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الاسلامي ، مكتبة الكليات  
الازهرية ، ١٩٨٤ .

الغزالي ، الاسلام :

احياء علوم الدين ، الجزء الثاني .

د . رفعت السوفي :

من التراث الاقتصادي للمسلمين ، مطبوعات وابطة العالم الاسلامي ،  
مكة المكرمة ، ١٩٨٥ .

الاستاذ عبد السميع المصري :

التجارة في الاسلام ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٦ .

فضيلة الشيخ عبد الوهاب خلاف :

السياسة الشرعية ، المطبعة السلفية ، ١٣٥٠ هجرية .



**د . عبد الهادي التجار :**

- الاسلام والاقتصاد ، مطبوعات المجلس الوطني للثقافة والآداب ،  
الكويت ، ١٩٨٣ .

**الأستاذ علي الخفيف :**

- الملكية في الشريعة الاسلامية مع المقارنة بالشرائع الوضعية .

**محمد بن محمد القرشي :**

- معالم القرية في احكام الحسبة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .  
١٩٧٦ .

**د . محمد شوقي الفنجري :**

- ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية ، مكتبة الأنجلو المصرية ،  
١٩٧٨ .

**الامام محمد ابو زهرة :**

- الجريمة والمعقوبة في الفقه الاسلامي ، دار الفكر العربي ، ١٩٧٦ .

**د . محمد فتحي صقر :**

- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في اطار الاقتصاد الاسلامي .  
دراسة صادرة عن مركز الاقتصاد الاسلامي ، القاهرة ، ١٩٨٨ .

## ( ٢ ) مراجع عامة

ابن منظور :

معجم لسان العرب ، دار لسان العرب ، اعداد وتصنيف يوسف خياط ، بيروت ، ١٩٦٥ .

احمد رضا :

معجم متن اللغة ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٦٠ .

أوسوسكين :

دور الدولة في اقتصاد الرأسمالية الاحتكارية ، معرب ، ترجمة د . محمد كمال زبيدة ، ١٩٧٢ .

د . حسين عمر :

المنافسة والاحتكار ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٠ .

دافيد برايبروك :

القيم الأخلاقية في عالم المال والأعمال ، ترجمة صلاح الدين الشريف ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٦ .

د . سامح غرايبه وآخرون :

المدخل الى العلوم البيئية ، دار الشروق ، الأردن ، ١٩٨٧ .

د . سلطان أبو علي ، ود . هنة خير الدين :

الأسعار وتخصيص الموارد ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

د . عبد التئيم رافى :

مبادئ الاقتصاد ، المطبعة العربية الحديثة ، ١٩٨٣ .

- د • عبد الله عابد ، ود • صلاح فهمي :  
مبادئ الاقتصاد ، القاهرة ، ١٩٨٤ •

٢ • محسن التفسيري :

- الاقتصاد السفلى في الدول الأفريقية ، بحث مقدم للؤتمر الأفريقي  
الأول لبحوث ودراسات منع الجريمة ، القاهرة ، ٢٩ نوفمبر -  
٦ ديسمبر ، ١٩٨٥ •

د • محمد السيد سعيد :

- الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية ، مطبوعات المجلس  
الوطني للثقافة ، الكويت ، ١٩٨٦ •

د • محمد عاطف غيث وآخرين :

- دائرة معارف العلوم الاجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،  
١٩٧٩ •

د • مصطفى كمال السعيد :

- الشركات متعددة الجنسية والوطن العربي ، الهيئة المصرية العامة  
للكتاب ، ١٩٧٨ •

## ثانيا : اللغة الفرنسية

### 1. OUVRAGES GENERAUX

- Bosly H. : Conception et principes du droit penal economique et des affaires y compris la protection du consommateurs, Rev. Internationale de droit Penal, No. 1-2, 1983.
- Cabrillac M. : Droit penal de la banque et du credit, masson, 1982.
- Cartier, M.E. : «Notion et fondement de la responsabilite du chef d'entreprise», Dans La responsabilite penale du fait de L'entreprise, journes d'etudes universite de Paris, Institut de L'entreprise, Masson, 1977.
- Casson, J. : Les grandes escrocs en affaires, Le seuil, Paris, 1979.
- Delmas-Marty M. : Criminalisation et infractions financieres, economiques et sociales, revue de science, criminelle, 1977.
- Merle et Vitu : Traite de droit criminel, quatrieme edition, 1981.
- Pinatel J. : La societe criminogene, Calmann Levy, 1971.
- Pradel J. : Droit penal economique, Dalloz, 1982.
- Tixier G. et Robert J.M. : Droit fiscal, Dalloz. 1980.
- Solar S. : La formation actuelle du principe «Nullum Crimen», Rev. de Science Criminelle, 1952.
- Screvens R. : Les sanctions applicables aux personnes morales Dans les etats des communaute europeennes, rev. de droit Renal et de criminologie, 1980.
- Versele : L'incrimination de la mise en Danger, Rev. de droit penal et de criminologie, 1967.

## **2. Ouvrages Specialistes**

Auley, J.C. : Les ventes agressives, D.H., 1970.

Boaly H. : Les frontieres de la repression penal en droit economique,  
rev. de droit penal et de criminologie, 1973.

Responsabilite et sanctions en matiere de criminalite des affaires  
rev. International de droit penal, No. 1-2, 1982.

Dell 'Audro R. : L'abus du financement public et des situation assu-  
milable, premiere journee europeens de defense sociale, Rome,  
1977.

Delestrait P. : Droit penal des affaires et des societes commerciales,  
D., 1980.

Delmas-Marty M. :

- \* La responsabilite penal des groupements dans L'avant — pro-  
jet de revision du code penal, rev. internationale de droit  
penal, Vol. 59, 1980.
- \* La criminalite, le droit penal, et les multinationales, la semi-  
nae juridique, 4 January, 1979.
- \* Conception et principes du droit penal economique et des  
affaires, rapport general, colloque Internationale, Freiburg, 1982.
- \* La criminalite d'affaires, rev. de science criminelles, 1974.

Grebing G. : Les experiences allemandes du systeme des jours-amen-  
des, rev. de droit penal et de criminologie, 1980.

Haentjens R. : Remarque sur la responsabilite penale des personnes  
morales en droit des pays — Bas. rev. de droit penal et de crimi-  
nologie Novembre, 1986.

Josserand : L'esprit des droits et de leur relativite, Paris, 1939.

Kellens G. : Aspects criminologiques de la delinquance d'affaires, con-  
seil d L'europe, Strasbourg, 1977.

**Lascombes P. :**

- **Approche historique des processus de criminalisation des ille-galisme lie a la vie des affaires, rev. Internationale de droit penal. No. 1-2; 1982.**
- **Des Finess de citadins a la delinquance des societes commerciales, rev. de science criminelle, No. 4, 1984.**

**Legros R. :** La responsabilite penale des dirigeants des societe et le droit general, rev. de droit penal et de criminologie, 1963-1964.

**Ottenhof R. :** La protection des consommateurs en droit compare, rev. Internationale de droit penale, No. 1-2, 1982.

**Roche-Pire E. :** Sanction en droit penal des affaires. Methodologie, Bilan et propositions de recherches, rev. internationale de droit penal, No 1-2, 1982.

**Robert J.M. :** La droit penal des affaires, presse universitaire de France, 1982.

**Rico J. :** La criminalite des affaires au quebec etat actuel de la recherche, rev. internationale de droit penal.

**Raynal D. :** Les codes de conduits, rev. internationale de droit penal. No. 1-2, 1982.

**Salvarie J. :** Reflections sur la responsabilite penale du fait d'autrui, rev. de science criminelle, No. 1, 1967.

**Tiedemann, K. \* La Fraude aux subventions, criminologie et politique criminelle, rev. de droit penal et de criminologie, 1973-1976**

- **Les atteintes a la concurrence, rev. internationale de droit penal, No. 1-2, 1982.**

**Tsitsoura :** Les Travaux du conseil de L'europe, actes du colloque internationale, Freiburg, 1982.

### **3. Conférences et Séminaires**

- Aspects sociologiques et psychologique de la délinquance d'affaires, 12e Conférence des directeurs d'instituts de recherches criminologiques, strasbourg, 1976, Conseil de l'europe, DPC/CDIR/77/2.
  - Le 7e congrès des Nations unies pour la prévention du crime et la Traitement des délinquants.
  - Travaux du colloque inter-associations, Tenu a Bellagio, 2-124. Avril 1980, «Le Crime et L'abus de pouvoir».
  - Travaux du séminaire internationale Tenu a syracuse, 27-29 Novembre, 1980, «La Criminalité d'affaires».
- Travaux Du colloque Internationale Tenu a Freiburg, 20-23 Septembre, 1982, «Conception et principes du droit penal économique et des affaires y compris la protection du consommateur.» 621.

### ثالثا : اللغة الانجليزية

- Allot A. : The limits of Law, Butherworths. 1980.
- Aubert V. : Write colour crime and social structure, American Journal of Sociology, November, 1952.
- Bierstedt R. : Power and progress : essays on sociological theory, McGraw-Hill, 1974.
- Clinard M. and Quinny R. : Criminal behavior systems, Holt rinehart and Winston, 1974.
- Cressy, D.R. \* Theft of the Nation, Harper and Row, 1969.
- \* Self regulation in the control of white colour crime, rev. internationale de droit penal, No. 1-2, 1982.
- Edel hertz, H. and Overcast T. : white collar crime : an agenda for research, D. C. Heath and Company, 1982.
- Ehnreich, B. : If there are no side-effects, This muse be Honduras. report for the six United Nations Conference on Crime prevention.
- Greer D.F. : Business, Government and society, Macmillan Publishing Co., 1983.
- Geis G. : Towards Delineation of white collar crime Sociological Inquiry, No. 32, 1962.
- Ian Taylor : The New Criminology, for a social theory of deviance, Routledge and Kegan Paul LTD, 1977.
- Ian Taylor and Jack Young : Critical criminology, routledge and Kegan Paul, 1975.
- Kellias G. : Criminality and the abuse of power : a criminological point of view, report for bellagio colloquim 1980.
- Kohen A. : The sutherland papers, Indiana University Press, 1956.
- Lasswell and Kaplan A. : Power and society, Yale University Press. 1950.



- Lane R.E. : Why businessmen violate the law ? The Journal of criminal law and criminology, 1853, Vol. 44.
- Leigh L.H. : \* Economic crime in europe, the Macmillan Press, 1980.
- \* Criminal liability of corporation in English Law, Weidenfeld and Nicolson, 1969.
- Larson D.A. : An economic analysis of the webbpoemerve act, Journal of Law and economics, October, 1970.
- Moulder P. : Government intervention in the developed economy, Prager Publishers 1979.
- Nelson R. L. : Merger movement in American Industry, Princeton University Press, 1959.
- Ottenhof R. : Crime and the abuse of power : offenses and offenders beyond the reach of the law, general report of the International Association of penal Law, Bellagio-Colloquim, April, 1980.
- Ottley, B.L. : Criminal liability for defective products : new problems in corporat responsibility and sanctioning. Rev. Internationale de droit penal, Vol. 53, No. 1-2
- Priest G. : A theory of the consumer product warranty, Yale Law Journal, May, 1981.
- Parsons, T. : Economy and society, The Free Press, 1968.
- Posner R.A. : A Statistical study of anti-trust enforcement, Journal of Law and Economics, October, 1970.
- Sullivan, L.A. : Handbook of the Law of anti-trust, St. Paulo: West Publishing Co., 1977.
- Smith R. : Corporations in Crisis ; Anchor Books, 1966.
- Sutherland R. : \* White collar criminality, American Sociological Review, 5 February, 1940.
- \* Is «white collar crime» crime ?, American Sociological Review, 10 April, 1945.

- **White collar crime**, Dryden Press, 1849.
- Tiedemann K. : \* The International Situation of research and legal reform work in the field of economic and business crime. International Annals of Criminology, Vol. 17, 1978.
- **Combating economic crimes in the federal republic of Germany with special regard to organized forms of economic criminality**, report for the Six United Nations Conference on crime prevention.
- Watson, D.S. : **Economic policy : Business and Government**, Houghton Mifflin, 1960.
- Walton C. : **Corporations on trial : The electrical cases**, Belmont, Calif : Wadsworth, 1964.
- Weaver S. : **The decision to prosecute : organization and public policy in the anti-trust division**, M.I.T. Press, 1977.
- Winner I. : **Economic criminal offences**, report for the XIII Congress on Penal Law, Cairo, 1985.
- Weber M. : **Economy and society**, edited by Gunter Roth and Claus Wittich, Bedminster Press, Vol. 2, 1968.
- Wilson and Braithwaite : **Two faces of deviance, crimes of the powerless and powerful**, 1978.
- Wrong d. : **Power, its forms, bases and uses**, Basil Black-Well, Oxford, 1979.

## فهرس

الصفحة	الموضوع
٧	أهداء
٩	تقديم
٢١	الباب التمهيدي
	الفصل الأول :
٢٢	ظاهرة اساءة استعمال السلطة الاقتصادية
	الفصل الثاني :
	الابعاد الاجتماعية والقانونية لمفهوم اساءة استعمال
٣١	السلطة الاقتصادية
	الفصل الثالث :
	تفسير السلوك الاجرامي لاساءة استعمال السلطة
٥٧	الاقتصادية
	الباب الاول :
٩٥	تجريم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية
٩٩	الفصل الاول : اطار التجريم
١٠٧	الفصل الثاني : مبادئ التجريم
	الفصل الثالث :
١٦٦	شرعية الجرائم والعقوبات
	الفصل الرابع :
١٦٧	نطاق تطبيق قانون العقوبات
	الباب الثاني :
	المسؤولية الجنائية عن جرائم اساءة استعمال السلطة
١٧٤	الاقتصادية

١٧٩	• • • • •	الفصل الأول : الركن المادى
٢١٢	• • • • •	الفصل الثانى : الركن المعنوى
٢٢٥	• • •	الفصل الثالث : المسئولية عن فعل الغير
٢٣٥		الفصل الرابع : المسئولية الجنائية للأشخاص المعنوية
٢٦٢	• •	الفصل الخامس : المسئولية الجنائية للجماعات
		<b>الباب الثالث :</b>
٢٧٢	• • • • •	العقوبة
٢٧٩	• • •	الفصل الأول : الجزاءات غير الجنائية
٢٩٢	• • • •	الفصل الثانى : الجزاءات الجنائية
		<b>الباب الرابع :</b>
٣٣٧	• • • • •	الاجراءات الجنائية
		الفصل الأول : تخصص أجهزة جمع الاستدلالات
٣٤٣	• • • • •	والتحقيق
٤٠١		الفصل الثانى : دور المجنى عليه فى الدعوى الجنائية
		الفصل الثالث : الإثبات فى جرائم اساءة استعمال
٤٢٧	• • • • •	السلطة الاقتصادية
		خاتمة : تفسير موقف المشرع المصرى من جرائم
٤٥٩	• • • • •	استعمال السلطة
٤٨١	• • • • •	اهم مراجع البحث



مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٦٦٢/٨٤٣٩  
ISBN — 977 — 01 — 3156 — 3



إن أهمية البحث تُعزى بصفة أساسية إلى زوايتين ،  
أولاهما : أن التلاحق والترابط والتطور الذى اتسمت به  
الأنشطة الاقتصادية على المستوى العالمى والوطنى والذى  
كان له أثره الإيجابى المساعد على تحديث وتطوير البنية  
الانتاجية ، والتسويقية والإفادة من الابتكارات الحديثة  
ووسائل نقل التكنولوجيا أقرز (أ) جوانبه السلبية أنماط  
جديدة من الجريمة ، وساعد على انتقالها عبر الحدود  
والأقطار ، وأسهم في تزايد فرص الارتكاب في أماكن متفرقة  
الملاحقة . ومن بينها ذلك النمط المنطوى على أساءة  
استخدام السلطة الاقتصادية .

وثانيتهما : أن فكرة الجريمة الاقتصادية وقانون  
المعقوبات الاقتصادى التى ظلت إلى منتصف هذا القرن ،  
هى وسيلة وأداة السياسة الجنائية في مواجهة الانتهاكات  
التي تنشأ في محيط الحياة الاقتصادية . قد غدت قاصرة  
عن الوفاء بمتطلبات السياسة الاقتصادية التي تنتهجها  
أغلب بلدان العالم المتقدم والنامى على السواء والتي تتبنى  
مدى الحرية الاقتصادية .